

الشيخ الرئيس

رَجَب طَيْبُ أَرْدوغان

مؤذنُ إسطنبول ومحطَّم الصنم الأتاتوركِي

**** معرفتي ****

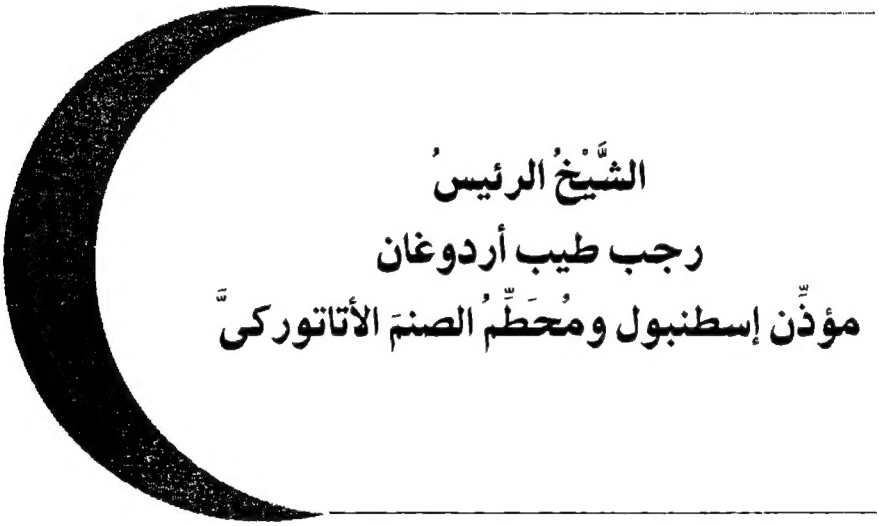
www.ibtesama.com/vb

منتديات مجلة الإبتسامة



شريف تغيان

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة



الشيخ الرئيس
رجب طيب اردوغان
مؤذن إسطنبول ومحطّ الصنم الأتاتوركى

اسم الكتاب: الشَّيْخُ الرَّئِيسُ رَجَبُ طَيْبٍ أَرْدُوغَانُ.. مُؤَذِّنُ اسْطَنْبُولِ وَمُخَطِّمُ الصَّنَمِ الْأَتَاتُورِكِيِّ

اسم المؤلف : شريف سعد الدين تغيان

المراجعة اللغوية والتدقيق: طه عبد الرؤوف سعد

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠١١/١٩٥٧

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 978-977-376-602-3

تطلب كافة منشوراتنا:

حلب: دار الكتاب العربي - الجميلية أمام مسرح نقابة الفنانين - ت: ٢٢٥٦٨٧٠

دمشق: مكتبة رياض العلي - خلف البريد - ت: ٢٢٣٦٧٢٨

مكتبة النوري - أمام البريد - ت: ٢٢١٠٣١٤

مكتبة عالم المعرفة - جسر فيكتوريا - ت: ٢٢٢٨٢٢٢

مكتبة الفتال - فرع أول - ت: ٢٤٥٦٧٨٦

فرع ثاني - ت: ٢٢٢٢٣٧٣

تحذير:

جميع الحقوق محفوظة لدار الكتاب العربي للنشر
وغير مسموح بإعادة نشر أو إنتاج الكتاب أو أي جزء
منه أو تخزينه على أجهزة استرجاع أو استرداد
إلكترونية أو نقله بأية وسيلة أخرى أو تصويره
أو تسجيله على أي نحو بدون أخذ موافقة كتابية
مسبقة من الناشر.

حقوق الطبع
محفوظة

الطبعة الأولى
٢٠١١



دمشق - القاهرة

سوريا - دمشق - الحجاز - شارع البارودي هاتف: ٢٢٣٥٤٠١ ص. ب ٣٤٨٢٥ فاكس: ٢٢٤٧٢٩٧

مصر - القاهرة - ٥٢ شارع عبد الخالق ثروت - شقة ١١ تلفاكس: ٢٣٩١٦١٢٢

لبنان - تلفاكس: ٤٣٤١٨٦ / ٠٥ - تليفون: ٦٥٢٢٤١ / ٠٣ - ص. ب ٣٠٤٣ الشويفات

darelkitab@yahoo.com - darelkitab-nassif@hotmail.com

www.darketab.com - عنوان الموقع - عنوان البريد الإلكتروني التابع للموقع: info@darketab.com

الشيخ الرئيس

رجب طيب اردوغان

مؤذن إسطنبول ومُحَطَّم الصنم الأتاتوركى

دراسة شاملة عن واقع تركيا الآن والمقارنة بين عصورها المختلفة

شريف تغيان

الناشر

دار الكتب العربية

دمشق - القاهرة

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم.. ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾.. صدق الله العظيم - سورة آل عمران ١٠٤ -

رجب طيب أردوغان.. رجل تركى متواضع نال من التعظيم القليل، ولكنه أيضاً نال من الإيمان بالله - سبحانه وتعالى - الكثير والكثير، ومع هذا الإيمان الراسخ والمتغلغل فيه، ساعدته نشأته العصامية في أن تكون الشجاعة والكرامة وقوة الإرادة معيناً يستزيد منه لمواصلة نجاحاته التي فاقت حدود توقع أقرب المقربين له، لذا يتساءل الناس باستغراب من أعطى هذا الرجل المتواضع العصامي كل هذه القوة والشجاعة، ليقف في وجه الجميع بدءاً من الطاغوت العلماني في بلاده وآلته العسكرية الفتاكة، مروراً بمعاركه مع القضاء والمؤسسات العلمانية من أجل تأسيس حزبه «ذى الميول الإسلامية»، وصولاً لمواقفه الصارمة من الغطرسة الصهيونية.. كل هذه المواقف وأكثر دون خوف أو مهابة، وذلك لسبب بسيط وهو أنه يتمتع بنخوة الإسلام والشعور بالفخر والاعتزاز بالانتماء إلى أمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. هذا ما يمنحه كل هذه الجرأة والمروءة ليوقف ويجمد كل أشكال التعاون السياسى والعسكرى مع إسرائيل الذى امتد لعقود؛ نصرة للأبرياء والضعفاء والمحاصرين فى قطاع غزة، ولينصر الإسلام المحاصر فى بلاده، مما جعل منه نجماً ساطعاً فى سماء الأمة الإسلامية.

وقد لجأ الكثيرون من الكتاب والمحللين السياسيين لتشبيهه ظاهرة أو رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان بالعديد من الزعماء التاريخيين، حيث عقدوا مقارنات تاريخية لمواقف هؤلاء الزعماء، ومواقف أردوغان، فمنهم من شبهه بالسلطان عبد الحميد الثانى آخر سلاطين الإمبراطورية العثمانية ودولة الخلافة الإسلامية، وآخرون بالزعيم الخالد جمال عبد الناصر، ومنهم من توغل فى التاريخ لأبعد من ذلك وراح يقارنه بالسلطان محمد الفاتح، والقائد صلاح الدين الأيوبي، غير أن ظاهرة أردوغان، وهى ظاهرة تتخطى «السياسى» إلى «التاريخى»، لا يمكن فهمها، من الوجهة الفلسفية التاريخية، إلا بصفة كونها التقويم التاريخى والجدلى للتناقض بين

المقدمة

تركيا العثمانية وتركيا الكمالية، والذي فيه نرى تركيا تعود إلى الماضي، ولكن عودة مختلفة من حيث النوع والجوهر، فتركيا أردوغان، أو تركيا الثالثة (لا العثمانية ولا الأتاتورية وبما يؤسس لتركيا ثالثة جديدة، تقوم على الجمع والتركيب والتأليف بين كل ما هو إيجابى وضرورى ومفيد فى العهدين المتناقضين تركيا العثمانية وتركيا الكمالية)، تعود إلى الفضاء العربى الإسلامى، محتفظة، فى الوقت نفسه، بكل ما هو جدير بالبقاء من عهدها الكمالى، كالديمقراطية والعلمانية والروح القومية.

كل الأضداد، التى عرفتها تركيا فى عهدها السابقين المتناقضين، أى فى عهدها العثمانى وعهدها الكمالى، نراها الآن، فى هذا التركيب الأردوغانى، وقد اعتدلت بعد تطرف، وكأنها فى صلح وتصالح، فهى، أى تركيا الثالثة، إسلامية، ولكن فى اعتدال، وهى علمانية، ولكن فى اعتدال، وهى قومية، ولكن فى اعتدال، وهى غربية أوروبية، ولكن فى اعتدال، وهى شرقية، ولكن فى اعتدال، ولقد عرف أردوغان (وهنا مكن عبقريته السياسية بوجهيها الإستراتيجى والتكتيكى) كيف ينتزع الرايات، والأسلحة، من أيدي العسكر، وأشباههم من الأحزاب والقوى السياسية، مؤسساً لحكمه وقيادته قاعدة شعبية، كلما نمت واتسعت اضمحلت وتضاءلت، فى الوقت نفسه، وفى القدر نفسه، القاعدة الشعبية للكمالية، بوجهيها العسكرى والمدنى.

.. فها هى تركيا، دولة الخلافة الإسلامية العثمانية، يخرج منها الرجل الذى حول تركيا من «رجل أوروبا المريض» إلى «رجل العالم المتعافى». وعلى نحو مثير. فلم تشهد تركيا تغييراً فى جوهر الهيكل السياسى والاجتماعى، فى مثل هذا العمق، الذى أحدثه أردوغان، منذ أيام مصطفى كمال، ويذهب كثير من الأتراك إلى أن البلاد لم تعرف بعد زعيمها التاريخى مصطفى كمال أتاتورك رجلاً مثله، وزاد آخرون بالتأكيد أن أردوغان استطاع دون أن يطلق رصاصة واحدة أو يقوم بانقلاب، أن يطيح بـ «صنم» أتاتورك، وينال من مؤسسة الجيش التركى الحارس الأمين والمدافع الأول عن مذهب العلمانى المجلى بالقداصة!!

.. وعلى هذا فليس غريباً أن يأتى اليوم أردوغان وبعد ٨٧ عاماً من إعلان مصطفى كمال أتاتورك -وكان عمره وقتها لا يتجاوز ٤٢ عاماً- ولادة الجمهورية التركية ملغياً للخلافة العثمانية، أن يجيء أردوغان ليمهد ويقص شريط الجمهورية التركية الثانية.. هذا ليس مجرد استنتاج، ولكنه يمثل أحد أهم حقائق المشهد التركى، التى أدركها نفر غير قليل من الباحثين

المقدمة

والمعلقين، ممن لم يترددوا في وصف الوضع الراهن بأنه بداية ميلاد للجمهورية التركية الثانية. وهو المعنى الذى عبر عنه بصيغة أخرى رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، حين قال: «إن تركيا أصبحت كطائرة على مدرج الإقلاع، ولن يقف أمامها شيء». والعبارة يمكن فهمها على أنها إعلان عن أن تركيا تشهد انطلاقة جديدة لا يستطيع العسكر إيقافها.

جمهورية «أردوغان».. فتية كاملة الصحة والبنيان.. الجمهورية التركية جديدة.. أو لنقل الجمهورية التركية الثانية فى ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ (تاريخ إجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية) وذلك على أيدي زعيم حزب العدالة والتنمية بل زعيم الشعب التركى الأوحد بعد أتاتورك (وهي الزعامة التى تؤكدنا نتائج أربع استحقاقات انتخابية برلمانية ومحلية، واستفتاءين أولهما خاص بالرئاسة والآخر بالتعديلات الدستورية)، الداعم والمناصر الأول للامة الإسلامية والعربية بعد مواقفه من قضاياهم وتعاطفه وإيمانه معها وصرامته وجديته فى التعامل مع الصهاينة، زعيم أخرج دولة من مخاضها سريعاً إلى النور دون أضرار تذكر، فالأم المخاض صارت فى ظله راحة وانتعاشا على شعبه، زعيم لم يخرج للعالم أو لشعبه ليعلن نفسه زعيماً أو قائداً عنوة أو تزويراً أو تدليساً سالباً من أمته أعز ما تملك.. كرامتها.. عزتها.. إيمانها، بل خرج بوليد أمته سالماً علياً آمناً، حافظاً لها كل ما فرط فيه السابقون، أعاد لها كرامة سيادتها الوطنية الداخلية من انتهاكات العسكر البشعة، وكرامة سيادتها الوطنية الخارجية من علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية التى تصورت فى لحظة أنها صارت الأمر المطاع فى علاقاتها الدولية، فكانت تعامل تركيا كتابع ظل لها، ولكن أردوغان وقف أمام رغباتها عندما رفض ضرب العراق عام ٢٠٠٣، مانعاً مرور المقاتلات الأميركية عبر الأجواء التركية، ليغير بعدها من قواعد اللعبة السياسية فى التعاون معها، ليضمن السيادة والاستقلال لتركيا الفتية، زعيم يعمل على إعادة ما سلبه النظام العلماني الأتاتوركى من الشعب التركى للشعب التركى مرة أخرى.. ودون أن يكبد أى تركى أقل خسارة، فأعاد النضارة لوجه تركيا، والحرية والعزة والكرامة لأمته، فصار أباً لوليد جديد.. وصار زعيماً لامة تزخر بالزعماء.. فأرسي لشعبه نظاماً جديداً.. لتتنحى الأتاتورية جانباً ليحل محلها «الأردوغانية».

لقد قدم أردوغان صورة معاكسة كلياً، لتركيا الكمالية التى أدارت ظهرها للعالم العربى، حتى مجيء أردوغان، بعدما أخفق سلفه، الإسلامى الأول نجم الدين أربكان، فى تمتين موقع التيار فى السلطة. ويصل إسلاميو تركيا إلى الحكم، بل إلى الصلاة فى المساجد، وهم يضعون

المقدمة

ربطات عنق مزر كشة، وخصوصاً باللون الأحمر. والظاهرة الأخرى أن الرؤساء العلمانيين «الأقوياء»، أخذوا تركيا إلى الحرب براً وبحراً، قبرص والعراق، وأخذها الإسلامى أردوغان إلى العقود والعهود السلمية فى كل مكان.

لا يكف الرجل الذى رفض أن يحلق شاربه، عن حفر صورة مختلفة لتركيا فى أذهان ذوى الذكريات المريرة. من الأرمن إلى اليونانيين إلى الأوروبيين. لقد طلب الذهاب إلى أوروبا واحداً من العائلة، لا ليرسل عسكره إلى هذه الضفة من الدانوب التى استحال عبورها. وها هو حاكم بلاد الأناضول وصاحب منابع النهرين (دجلة والفرات) وكأنه «صانع المطر». وسيط فى كل شىء، حتى تشكيل الحكومة اللبنانية. لكن المهمة التاريخية التى لا يصدق أحد أنها أوكلت إليه، هى العمل على تحقيق الجلاء عن الجولان. ذلك حدث يصعب أن نستوعب أبعاده الحاضرة وتدايعاته إذا ما تحقق فعلاً. ومفاد المسألة أن سورية سحبت القضية من الدول الكبرى، صديقة أو لا، وسلمتها إلى الجارة التى كانت لسنوات خلت تدفع جيوشها عبر الحدود أو تقطع مياهها عبر الأودية. هذا حقاً رجل العالم الجديد، المؤذن الذى قدّم للعالم صورة الإسلام ديناً لا دماء تتبناها «القاعدة» فى بغداد كل يوم.

لقد حققت تركيا فى عهد أردوغان الذى يستحق بكل جدارة جائزة نوبل للسلام فى العامين الأخيرين، الكثير من الإنجازات السياسية والاقتصادية الداخلية منها والخارجية، فعلى صعيد السياسة الداخلية، نجحت تركيا أردوغان فى بناء أرضية اقتصادية صلبة من خلال خطط تنمية طموحة، وإصلاحات متميزة، جعلت تركيا تحتل الترتيب السابع عشر على قائمة تكتل دول العشرين التى تمثل أكبر اقتصاديات العالم، كما أننا لا يمكن أن ننسى الانفتاح الحكومى التركى على أكراد تركيا، وإقرار قانون محاكمة العسكر أمام المحاكم المدنية، ومنع محاكمة المدنيين أمام محاكم العسكرية وغيرها الكثير بالطبع.

أما على صعيد السياسة الخارجية التركية، وعلى سبيل المثال لا الحصر قد كانت المصالحة التاريخية مع أرمينيا التى طوت صفحات من العداء الدموى من أكبر الإنجازات التركية، كذلك التوجه نحو العراق لبناء جسور من التواصل مع الجار الجنوبى المضطرب، وغيره من الدول العربية لتوسيع آفاق التعاون الاقتصادى جنباً إلى جنب مع التعاون السياسى والأمنى، ولا يمكن أن ننسى كذلك احتفالات حلب بفتح الحدود التركية السورية أمام مواطنى البلدين دون أى

المقدمة

عوائق خلال شهر أكتوبر تشرين أول ٢٠٠٩، وإقامة منطقة حرة مشتركة بينهما، وإلغاء التنقل بجوازات السفر والاكتفاء بالبطاقة الشخصية.

المهم في الأمر بأن السياسة التركية في عهد حزب التنمية منذ العام ٢٠٠٢، وحتى العام ٢٠١٠، قد تحلت بقدر كبير من المسؤولية القومية والوطنية، والتزامها بالدستور، إلى أن العاطفة الدينية «الإسلامية» وأخلاقية الإنسان الحقيقي تجاه البشرية وقضاياها، قد كانت دائمة الحضور على طبيعتها وعلاقاتها الخارجية مع دول الجوار الإسلامي والعربي، وخصوصاً تجاه عدد من القضايا الدولية، كمسألة الرسوم التي أساءت إلى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وموقف أردوغان من الحفريات تحت المسجد الأقصى، وردة فعله تجاه معاناة الشعب الفلسطيني من الاعتداءات الصهيونية المتواصلة وخصوصاً في قطاع غزة، مع توتر واضح في كثير من الأحيان مع الطرف الآخر في المعادلة السياسية في المنطقة - أي - إسرائيل.

ولكن لماذا أردوغان تحديداً نجح فيما فشل فيه الكثيرون من القادة حيث جمع بين حب واحترام وإعزاز الجماهير في مختلف دول العالم الإسلامي وتقدير واستحسان قادة نفس العالم، في الوقت الذي كان طريق أردوغان للسلطة مليئاً بعقبات الديمقراطية العلمانية؟

والإجابة: إن الرجل كان مختلفاً، منذ نشأته الأولى ودراسته و«جهاده» لتأسيس حزبه الحالي العدالة والتنمية، حيث كان هذا ينبئ بالاختلاف عمن سبقوه في حكم تركيا، وعمن قاموا بأدوار في منطقة الشرق الأوسط، كما أنه منذ أن بدأ يحبو في عالم السياسة لم يستح من إظهار أن لديه مشروعاً كبيراً لن يبني به مجداً شخصياً بقدر ما سيعود بالنفع على تركيا، وقد كلفه ذلك السجن والتصفيق والملاحقة، وعوضاً عن الاستسلام واصل الثبات على مواقفه..

.. وحتى نفهم كيف أعاد لنا الأتراك إنتاج وتصدير زعيم واعد للأمة الإسلامية، فكان لابد لنا من مراجعة مسيرة «أردوغان» من أجل الخروج بهذا الكتاب إلى النور، الذي حاولت فيه أن أقدم عرضاً شاملاً لكل ما واجهه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، من أجل الوصول لمرتبة الزعامة، بداية من نشأته وصعود نجمه، ومشروعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي المُلهم، مروراً بالتحديات الداخلية التي واجهها من أجل تحطيم الصنم الأتاتورك، وإرساء طبعة جديدة من الإسلام السياسي، وصولاً لولادة الجمهورية الثانية على يديه بنجاح دون إطلاق رصاصة واحدة، ومدى تأثير سياساته الخارجية على تطوير مستوى علاقات تركيا بالدول العربية

المقدمة


والإسلامية بعد فترة انقطاع، إضافة لإعادة تقييم علاقات تركيا الأتاتورية مع الحليف الأميركي، وتابعه الصهيوني.. هذا غير تضمين الكتاب لعدد من مظاهر التأييد الشعبي والرسمي العربي والإسلامي لجهود أردوغان في دعم القضية الفلسطينية، والوثائق والصور.

• ولا يسعني في نهاية هذه المقدمة الطويلة، إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساعدني وشجعني حتى خرج هذا الكتاب إلى النور، هؤلاء الأشخاص الأعزاء الذين يضيق بهم المكان هنا لذكرهم، لكنني أخص بالذكر: كل (المصادر) ممن استفدت بما كتبوه ونشروه عن أردوغان، كما لا أنسى فضل الأستاذ عادل الجوجرى الصحافى والكاتب المصرى الكبير الذى كان سبباً فى معرفتى بالناشر الأشهر فى الوطن العربى الأستاذ وليد ناصيف، حيث رحب بفكرة الكتاب وحاول أن يضيفى عليه من ثقافته وفكره العالى، وسارع باتخاذ الخطوات العملية لنشر الكتاب. الذى أتمنى ان يكون محاولة جديرة بالقراءة.

شريف سعد الدين تغيان

Sherif_taghian@yahoo.com

القاهرة فى الثالث من نوفمبر ٢٠١٠



الباب الأول:

النشأة والصعود

الفصل الأول

نشأة الشيخ رجب

الفصل الثاني

صعود نجمه

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

الفصل الأول نشأة الشيخ رجب

قال الله تعالى في كتابه الكريم ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَن يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ - الأحزاب ٢٣-.. ومن هؤلاء الرجال من نشأ في بيئة صالحة منذ صغره واستطاعت أسرته أن تجعل منه رجلاً وبطلاً يشار إليه بالبنان وتسمع لكلماته الشعوب والأوطان، بل ويسعى جاهداً إلى نصرة المظلوم وأخذ حقه من الظالم، إنه السيد رجب طيب اردوغان رئيس وزراء تركيا، صاحب الشخصية التي جمعت الكثير من الصفات، لتكون نموذجاً فريداً يقود تركيا «بلد المتناقضات» إلى بر الاستقرار الاقتصادي والاقتراب من أحضان الاتحاد الأوروبي.

يصفه العلمانيون بأنه «إسلامي رجعي»! ويبالغون إذ يرونه خطراً على النظام الجمهوري العلماني، وقد يتهمه بعض الإسلاميين بخدمة المصالح الأمريكية والتخلي عن بعض المبادئ الإسلامية. لكنه يصف هو نفسه بأنه «رئيس متدين لحكومة علمانية»، ويعطى تعريفاً جديداً لمفهوم العلمانية الحقيقية التي من وظائفها حماية الدين والمتدينين لا محاربتهم.

بعد توليه رئاسة الحكومة (عام ٢٠٠٣).. مد يد السلام، ونشر الحب في كل اتجاه، تصالح مع الأرمن بعد عداة تاريخي، وكذلك فعل مع أنريجان، وأرسي تعاوناً وثيقاً مع العراق وسورية وإيران..، ولم ينس أبناء شعبه من الأكراد، فأعاد لمدنهم وقراهم أسماءها الكردية بعدما كان ذلك محظوراً، وسمح رسمياً بالخطبة باللغة الكردية، وافتتح تليفزيوناً رسمياً ناطقاً بالكردية.. كل هذا وأكثر..

وعلى المستوى العربي، فقد أصبحت غالبية ينظر بإكبار شديد للمواقف التي تتخذها حكومة اردوغان، لقد شعر العرب بالاعتزاز بالأخوة مع تركيا عندما قررت عام ٢٠٠٣ عدم فتح أراضيها للقوات الأمريكية لاحتلال العراق، وعندما اتخذت المواقف المشهودة خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦، وأخيراً العدوان والحصار على غزة، وبعد أن ألغى مناورات «نسر الأناضول» أصبح هو بالفعل نسر الأناضول، عند الملايين من المسحوقين العرب والمسلمين.

رجب طيب اردوغان صحح الصورة وأصبح يُنظر إليه على أنه «سلطان عثماني جديد»، ومواقفه المشهودة بدأت تنسخ الأحكام السلبية عن تركيا إبان العهد العثماني في كتب التاريخ، عندما نجحت

الانشأة والصعود

الدسائس الغربية فى تشويه صورة الأتراك، وللأسف ساعدت رغبة تركيا الاتاتوركية فى الالتحاق بذيل الغرب فى تكريس تلك الصورة المشوهة، لكن الآن الصورة انقلبت وعادت تركيا تسير على قدميها، عادت لأنها أمة حية، ولها رجل يسمى (رجب طيب أردوغان) حامى عرين تركيا ورجل الشعب المؤقر.. إذا ما وصفناه بـرجل الشعب فنحن على يقين من جذور أردوغان التى غرست فى محيط يحكمه الفقر والحرمان وربما كانت قائدة قاطرة حياته السياسية والاجتماعية التى نصبتة رغم قساوة الظروف أسداً تاريخياً لإمبراطورية عثمانية مضى على احتضارها قرن أو ما يزيد.

ولكن لماذا أردوغان تحديداً نجح فيما فشل فيه الكثيرون من القادة حيث جمع بين حب واحترام وإعزاز الجماهير فى مختلف دول العالم الإسلامى وتقدير واستحسان قادة نفس العالم، فى الوقت الذى كان طريق أردوغان للسلطة مليئاً بعقبات الديمقراطية العلمانية؟

والإجابة: إن الرجل كان مختلفاً، منذ نشأته الأولى ودراسته و«جهاده» لتأسيس حزبه الحالى «العدالة والتنمية»، حيث كان هذا ينبى بالاختلاف عن سبقوه فى حكم تركيا، وعن قاموا بادوار فى منطقة الشرق الأوسط، كما أنه منذ أن بدأ يحبو فى عالم السياسة لم يستج من إظهار أن لديه مشروعاً كبيراً لن يبنى به مجدداً شخصياً بقدر ما سيعود بالنفع على تركيا، وقد كلفه ذلك السجن والتضييق والملاحقة.

وعوضاً عن الاستسلام واصل الثبات على مواقفه.. فهو رجل المبادئ ورجل المواقف ورجل السياسة -إن شئت أن تقول- الذى لا يتراجع عن مبادئه وقيمه الأخلاقية أبداً، حيث نجح فى قيادة تركيا إلى بر الأمان وأخرجها مما أوصلها إليه مصطفى كمال أتاتورك من تغيير للملامح الحق والعدالة والإسلام بحجة الحفاظ على قيم العلمانية التى أرساها أتاتورك، فجعل (أردوغان) من تركيا دولة إسلامية ذات أرضية خصبة وصالحة لتكون عاصمة العالم الحر.

جعل الأنظار تتوجه نحو تركيا وتاريخها المشرف على يد السلطان عبد الحميد الثانى خليفة المسلمين آنذاك الذى رفض بيع شبر من أرض فلسطين وقال مقولته الشهيرة: «لأن تقطع يدي قطعة قطعة أهون على من بيع شبر بفلسطين»، حيث وجد أن الشبل من ذلك الأسد، فكل العالم بشكل عام لم يجد خطاباً واقعياً فيه الصدق والنزاهة والمبادئ والمواقف ضد العنجهية والعنصرية الإسرائيلية، سوى من أردوغان الذى رسم صورة مختلفة لرئيس وزراء اعتر بجذوره الإسلامية واستطاع أن يكسب احترام الجميع خلال فترة توليه المنصب من خلال مواقفه منذ أول يوم فى الحرب على غزة (ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٨)، حيث وقف أردوغان مواقف الزعماء بكل ما تقتضى الزعامة من مسئولية، حيث انتقد إسرائيل بشدة واتهم زعماءها بالكذب والتبليس عليه فهز المؤسسة الإسرائيلية من داخلها، ولم يتوقف أردوغان طوال أيام الحرب عن القيام بكافة الجهود من أجل إيقافها مواصلاً انتقاد إسرائيل التى تقيم علاقات مع تركيا منذ اغتصابها لفلسطين عام ٤٨، ثم توج أردوغان زعامته فى مؤتمر دافوس حينما انتقد رئيس إسرائيل شيمون بيريز بشدة بل اتهمه بشكل

نشأة الشيخ رجب

مباشر بانه قاتل للأطفال والنساء في غزة، ثم غادر القاعة محتجاً ومهدداً بعدما كشف أن دافوس والقائمين عليه هم من أنصار الصهيونية ومؤيدي جرائم قتل الأطفال، فكان حديث الدنيا كلها بموقفه.

وتابع الأتراك موقف زعيمهم بفخر واعتزاز ثم خرج الملايين منهم لاستقباله حين عودته من دافوس إلى إسطنبول، حيث وقف أمام الحشود في مطار أتاتورك بإسطنبول مخاطبهم قائلاً: أحب أن أكون صريحاً وواضحاً وأدافع عن شرف وكرامة تركيا، ومثلما يقول شاعرنا محمد عاكف «يمكن أن ابدو ليناً ولكني لست الحمل الوديع»، وأعرف أن شعبي ينتظر مني مثل هذا الموقف.

.. درس حقيقي في الزعامة والقيادة والمسؤولية، فالزعامة هي صناعة لها رجالها يظهر أحدهم كل قرن أو يزيد فيجدد الدماء في عروق أمتة ويجلب لها العزة والكرامة مثلما فعل أردوغان لأمتة، فبالعالم مليء بالحكام ولكن كم عدد من أجادوا صناعة الزعامة؟!

وحتى نفهم كيف أعاد لنا الأتراك إنتاج وتصدير زعيم واعد للامة الإسلامية، فلابد لنا من مراجعة مسيرة حياة «أردوغان» والتي كانت ولا تزال تمثل علامة فارقة ونمطاً مميزاً لأي قائد يتولى المنصب.

من الميناء إلى البرلمان

في ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٥٤ ولد رجب طيب أردوغان في حي شعبي فقير بالجزء الأوروبي من إسطنبول.. كان والده أحمد (والدته تنزيلة) والذي تنحدر أصوله من مدينة باطوم الجورجية، قد هاجر لإسطنبول في الأربعينيات من القرن الماضي؛ بحثاً عن فرص أوسع للرزق، حيث عمل في خفر السواحل التركية بمدينة «ريزه» على البحر الأسود، حيث أمضى أردوغان طفولته المبكرة وسط الأمواج العاتية، فتعلم الصبر وشدة البأس.

وعاد والد رجب -مرة أخرى- لإسطنبول على أمل ضمان مستقبل أفضل لأطفاله الخمسة الذين رباهم تربية إسلامية ملتزمة، وكان رجب في الثالثة عشرة من عمره، حيث تلقى تعليمه الابتدائي (عام ١٩٦٥ أنهى الابتدائية) في مدرسة حكومية مع أبناء حارته الكائنة في حي قاسم باشا (المشهور بقوة رجاله وسرعة غضبهم ولهجة الكبرياء والفخر وهو ما كان أردوغان دائماً فخوراً به).

فتعلم هناك لهجة التحدي والقوة التي تظهر في تصريحاته وخطاباته الرسمية، ثم التحق بعد ذلك بمعهد الأئمة والخطباء «إمام خطيب» لينتهي المرحلة الثانوية بتفوق (في ١٩٧٣)، وتعلم هناك الفقه والعقيدة والتجويد فتهذب أسلوبه في الكلام والتفكير أكثر فأكثر.

وخلال دراسته الابتدائية أطلق عليه أحد أساتذته اسم «الشيخ رجب»؛ وذلك بسبب أنه وخلال درس التربية الدينية سأل المدرس التلاميذ عنّ يستطيع أداء الصلاة داخل الفصل ليتعلم منه بقية الطلبة، فرفع رجب يده ليكون قدوة لزملائه في أداء الصلاة، فشكره المدرس وفرش له صحيفة على الأرض ليصلي عليها،

النشأة والصعود

فما كان من «رجب» الصغير إلا أن رفض الصلاة على الصحيفة لما عليها من صور لنساء سافرات.

دهش المدرس لموقف الصبي وأثنى عليه وأعجب بذكائه وورعه، وأطلق عليه لقب «الشيخ»، قبل أن يدخل ثانوية الأئمة والخطباء.. وبعد إتمامه لدراسته بمدرسة الأئمة والخطباء الدينية «إمام خطيب»، درس إدارة الأعمال في مدرسة آقصرى للاقتصاد والعلوم التجارية، المعروفة الآن باسم كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة مرمره بإسطنبول.

وقد تأثر أردوغان بتعليمه الديني كثيراً مما أثر في شخصيته بشكل بالغ، وكان ولا يزال يؤكد دائماً أن الإيمان والأخلاق الإسلامية، والاقتداء بأخلاق وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم هي السبب الرئيسي وراء النجاح.

وخلال فترات تعليمه المختلفة، كان أردوغان يساعد أباه في إعالة إخوته، وفي تحمل مصاريف دراسته، حيث كان يبيع شراب الليمون والبطيخ بشوارع إسطنبول في مرحلتى الابتدائية والإعدادية، وفي الثانوية كان يبيع نوعاً من الكعك معروفاً لدى الأتراك باسم «السميد»، حيث كان يشتريه يابساً بارداً بسعر زهيد ليسخّنه في البيت على البخار حتى يصير طرياً مستساغاً، ثم يبيعه بسعر مناسب ينفقه على إخوته.

وهو ما ذكره أردوغان في مناظرة تليفزيونية مع دنيز بايقال رئيسة الحزب الجمهورى، فيما نصه: «لم يكن أمامي غير بيع البطيخ والسميد في مرحلتى الابتدائية والإعدادية: كي أستطيع مساعدة والدي وتوفير قسم من مصروفات تعليمي؛ فقد كان والدي فقيراً».

وأثناء فترة دراسته الجامعية تفرّس رجب على العمل في سوق الحى، دون إهمال هوايته المفضلة وهي كرة القدم، حيث مارسها منذ طفولته في ثلاثة فرق رياضية بإسطنبول، ولمدة ناهزت السنوات العشر، حيث كان يلعب في مركز «الليبرو» واشتهر بين أقرانه بـ«الشيخ بيكنباور»؛ لأنه كان يشبه نجم منتخب ألمانيا السابق «فرانز بيكنباور» في أسلوبه في اللعب، إضافة لطوله الفارع، ومازال الرجل يذكر رفض والده انضمامه إلى نادى «فناربخشه» أحد أكبر الأندية التركية، خشية أن تفسده الكرة وتحرمه من إكمال تعليمه، وحتى الآن لا يخفى أردوغان عشقه للكرة ولنادى «فناربخشه» تحديداً.

وداوم أردوغان على لعب كرة القدم إلى أن تخرّج من الجامعة والتحق بالخدمة العسكرية كضابط احتياط.. وفور تخرجه عمل مستشاراً مالياً لبعض الشركات الخاصة ومديراً لعدد من المؤسسات المالية، وذلك قبل أن يلتحق بالمعترك السياسى فى السبعينيات من القرن المنقضى.

بيئة سياسية ديناميكية

فى إسطنبول عاش الفتى أردوغان بين متناقضين.. الماضى التليد الذى شيده العثمانيون على مدار قرون والبادى فى القصور والمساجد والميادين، وبين رموز الحداثة التى قامت عليها الجمهورية التركية

نشأة الشيخ رجب

ومسخت الماضي فولكلوراً لتحد من «رجعيته» في إعاقه الجمهورية التي نشأت على شعارات مثل «سلام في الوطن.. سلام في العالم» و«لا يوجد صديق للتركي سوى التركي».. حسمت عائلة أردوغان الخيار مبكراً في مجال التعليم حين ألحقت ولدها بمدرسة «إمام خطيب»، وسرعان ما سار الفتى أردوغان على نهج أبويه وحسم خياره بين الحداثة والماضي بالمزج بينهما فالتحق منذ صباه بحزب «السلامة الوطني» الذي أسسه نجم الدين أربكان أبو الأحزاب المحافظة في تركيا وأول رئيس وزراء إسلامي في تاريخ تركيا، والذي قابله أردوغان خلال فترة الجامعة، فأحدث في حياته تغييراً نوعياً في مفهومه عن العمل السياسي، حيث بدأ يعرف طريقه للعمل التنظيمي عندما تدرّب على السياسة مع حزب السلامة الوطني، وفي ١٩٧٥ اضطلع أردوغان بقيادة الجناح الشبابي المحلي للحزب، الذي تأسس في ١٩٧٢ بعد إغلاق حزب «النظام الوطني» وانتقال مؤسسه أربكان إلى سويسرا.

وقبل إغلاق الحزب كان قد تم اختيار أردوغان عضواً بالمجلس الإداري للإدارة العامة للأجنحة الشبابية بحزب السلامة، وبقي في هذا المنصب حتى عام ١٩٨٠، بعد الانقلاب العسكري الذي ألغى جميع الأحزاب، وجاءت أول مواجهة لأردوغان مع القانون والسلطة بعد ذلك التاريخ.. عندما أبلغه رئيسه في سلطة المواصلاّت في المدينة، وهو عقيد متقاعد في الجيش، بأن عليه أن يحلق شاربه. وهو ما رفضه أردوغان وتعين عليه أن يترك عمله، ومن وقتها وهو محتفظ بشاربه، الذي يعتبره رمزاً لرجال الحي الفقير الذي ترعرع وعاش فيه.

وبحلول عام ١٩٨٣ عادت الحياة الحزبية إلى تركيا وعاد نشاط أردوغان من خلال «حزب الرفاه»، خاصة في محافظة إسطنبول، حيث ترأس رجب فرع الحزب الجديد ببلدة «بايوغلو» مسقط رأسه، وأحد أكبر بلاد الجزء الأوروبي من إسطنبول في عام ١٩٨٤، وسرعان ما سطع نجم أردوغان في «حزب الرفاه»، فأصبح رئيساً لفرع الحزب في ولاية إسطنبول في ١٩٨٥، ثم أصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب بعدها بعام فقط، وتم ترشيحه من قبل الحزب لعضوية البرلمان التركي وذلك في مرتين إحداهما عام ١٩٨٧م، والأخرى عام ١٩٩١م ولكنه لم يحالفه الحظ في المراتين كليهما. وفي الانتخابات البلدية التي جرت عام ١٩٩٤ فاز أردوغان بمنصب «عمدة» رئيس البلدية المركزية لمدينة إسطنبول الكبرى، وقد قام بتحقيق العديد من الإنجازات في خلال فترة رئاسته لها، حيث قام بتطويرها وإضافة لمسة جمالية عليها وهو الأمر الذي زاد من ارتباط أفراد الشعب به.

شخصيات مؤثرة في حياته

يؤكد «طيب» أن الرسول صلى الله عليه وسلم هو أسوته الأولى، لكن ذلك لا يمنع أنه تأثر أيضاً بالزعيم الإسلامي التركي «نجم الدين أربكان» الذي منحه الثقة، وأعطاه الفرصة ليصل لمنصب رئيس فرع حزب الرفاه وهو في الخامسة والثلاثين، ثم رئيس بلدية إسطنبول أكبر بلدية عامة بتركيا عام ١٩٩٤.

كما أن تعليمه الديني وتدين والده لعبا دوراً بارزاً في ملامح شخصيته. ومن تأثر بكتاباتهم

النشأة والصعود

الشاعران المسلمان محمد عاكف (توفي ١٩٣٦)، ونجيب فاضل (توفي ١٩٨٥) الذي عاصره وتلقى عنه دروساً كثيرة في الشعر والأدب. وقد درج أردوغان على الذهاب لمقبرة فاضل في ذكره السنوية، وفي جمع غفير من أهالي إسطنبول للترحم على روحه.

أما عن علاقة أردوغان بـ«نجم الدين أربكان» تلك الشخصية التي أثرت فيه كثيراً فكان بمثابة القائد القدوة لأردوغان، فبدأت منذ كان رجب رئيساً لفرع «حزب السلامة» بولاية إسطنبول، حيث تعلق بشدة بقائده وقيادته نجم الدين أربكان، إلى حد أنه أطلق اسم نجم الدين على أحد أبنائه.

وكان أربكان يثق في أردوغان كثيراً ويرحب بكل من ينضم إلى الحزب عن طريقه، وكان الشيخ يؤيد أردوغان في أي تغيير يدخله على الحزب... إلى أن حلَّ «حزب الرفاه» عام ١٩٩٧ م.

وما زال أردوغان يكن الاحترام والتقدير لشيخه أربكان حتى بعد خروجه من السجن في ٢٤ يوليو ١٩٩٩ م، إلى أن انفصل عنه عام ٢٠٠١ م ليؤسس «حزب العدالة والتنمية».

ومنذ بداية تأسيس الحزب أراد أردوغان أن يدفع عن نفسه أية شبهة باستمرار الصلة الأيديولوجية مع أربكان وتياره الإسلامي الذي أغضب المؤسسات العلمانية مرات عدة، فأعلن أن العدالة والتنمية سيحافظ على أسس النظام الجمهوري ولن يدخل في مباحكات مع القوات المسلحة التركية وقال «سنتبع سياسة واضحة ونشطة من أجل الوصول إلى الهدف الذي رسمه أتاتورك لإقامة المجتمع المتحضر والمعاصر في إطار القيم الإسلامية التي يؤمن بها ٩٩٪ من مواطني تركيا».

وهو الموقف الذي بدا منه أن أردوغان حاول إمساك العصا من الوسط مقدماً شكلاً جديداً من الوسطية التي ستكون سبباً في فوز حزبه بالأغلبية في انتخابات عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧.

وكان أردوغان يحاول دائماً التأكيد على نهج الوسطي، فكان يصرح بأن حزبه «ليس حزباً دينياً بل حزباً أوروبياً محافظاً» كما أنه دأب على انتقاد ما قال إنه (استغلال الدين وتوظيفه في السياسة)، وأكد أنه لا ينوي الدخول في مواجهة مع العلمانيين المتشددين وحتى استفزازهم.

وفي الوقت الذي كان فيه أردوغان يلقي بثقله باتجاه قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي، لم يكن ذلك لإقناع العلمانيين أنه ليس نسخة من أربكان فحسب، لكنه أدرك أيضاً أن مثل هذه العضوية ستضع تركيا في فلك الديمقراطية الأوروبية التي ترفض أي دور للعسكر وتمنح الناس حرية التدين أو عدمه وهما أمران يمثلان ضربة قوية لجوهر النظام العلماني التركي الذي يمنح الجيش صلاحيات واسعة ويسيطر على التدين وأشكاله.

وعلى الرغم من أن أردوغان تحاشى أي استفزاز للقوى العلمانية -حتى إنه أرسل ابنته المحببة إلى أميركا لدرس هناك بسبب رفض الجامعات التركية قبول طالبات محجبات- فإن ذلك لم يحل دون حديث

نشأة الشيخ رجب

العلمانيين عن وجود (خطر رجعي) قال قائد الجيش التركي إنه «وصل إلى مستويات مقلقة».

وحتى مع عدم اتهام اردوغان مباشرة بالرجعية فإن الرئيس التركي السابق احمد نجديت سيزر - وهو من أشد المدافعين عن العلمانية - اتهم حكومة اردوغان بمحاولة أسلمة كوادر الدولة العلمانية قائلا: إن التهديد الأصولي بلغ حداً مقلقاً، الأمر الذي رد عليه اردوغان بحدة قائلا إن «من حق المؤمنين في هذا البلد أن يمارسوا السياسة».

رؤيا زواجه

يقول الكاتب الصحفي التركي «فهمي جالموق» في كتابه الذي ألفه عن مسيرة حياة اردوغان: بدأت قصة زواجه من المناضلة الإسلامية في حزب السلامة «أمينة» عام ١٩٧٧م إثر رؤيا رأتها فتاة من أصل عربي من مدينة سعرد جنوب شرق الأناضول، رأت البنت الناشطة آنذاك في حزب «السلامة الوطني» في المنام فارس أحلامها يقف أمام الناس خطيباً فتعجب به في منامها قبل أن تعرفه على أرض الواقع، وبعد يوم واحد ذهبت أمينة مع الكاتبة الإسلامية «شعلة يوكسلشتر» إلى اجتماع حزب السلامة فرأت نفس ذلك الشاب الذي رآته في المنام ثم تعرفت عليه، فإذا رجب ذو الأصول القوقازية من شمال شرق مدينة ريزه القريبة من جورجيا.

فتزوج الاثنان في ٤ يوليو (تموز) عام ١٩٧٨، وبعدها أنيا مناسك الحج معا، واستمرت الحياة بينهما يسودها الحب والمودة، ووصلا إلى دفعة الحكم في تركيا رغم الحجاب الذي ترتديه السيدة أمينة (ولدت عام ١٩٥٥) والذي يثير حفيظة الجيش والمعارضة العلمانية.

ولاردوغان من زوجته أربعة أبناء: احمد براق ونجم الدين بلال (سُمي على اسم استاذة نجم الدين أريكان من فرط إعجابه وإحترامه لأستاذه)، وبنتان: إسراء وسُميئة.

وتزوج نجم الدين بلال، قبل ٧ سنوات وكان أحد الشهود على زواجه رئيس الوزراء الإيطالي، سيلفيو برلسكوني. يومها أبطلت الشرطة السرية التركية خطة لمنظمة يسارية متطرفة أعدتها لاغتياله خلال الحفل، فتملص من محاولة كان الزفاف سيتحول معها إلى دموى.

وله من ابنته إسراء حفيدان أكبرهما عمره ٥ سنوات، وسمية تدرس في الولايات المتحدة، لأن البلاد التي يرأس اردوغان حكومتها منذ ٨ سنوات تمنع الطالبات من ارتداء الحجاب في المدارس والجامعات. أما والدة اردوغان (تنزيل)، فهي ما زالت على قيد الحياة ومعتلة الصحة بمرض القلب.

بساطته جواز مروره

اقترب «طيب» من الناس.. ربما يكون هذا هو السر في أن منحه الناس حباً جارفاً لم تعرفه تركيا منذ سنين طويلة فيما يتعلق برجال السياسة والحكم. إن خطّه السياسي ومسيرته العملية سبق أن ذكرنا القليل عنها، وسنواصل التطرق لها بين دفتي هذا الكتاب، لكن ما يهمنا أن نتحدث عنه الآن هو ما الذي

النشأة والصعود

جعله يحصد كل هذا الحب؟

وحتى نفهم بوضوح، لا بد لنا من سرد النقاط التالية التي شكلت في حد ذاتها أسباباً تبوح عن أسرار هذا الحب الدفين لهذا الرجل:

- حماسي جداً وعاطفي جداً.. يمكن أن يكون هذا باختصار هو «طيب»؛ فالعلاقات الاجتماعية الدافئة من أهم ملامح شخصيته؛ ويرى البعض أن صفاته الجسدية (قامته الطويلة، وجسمه الفارع، وصوته الجهوري) تلعب دوراً هاماً في جذب الناس إليه، كما أنه ليس متحدّثاً بارعاً فحسب لكنه مصغٍ جيد كذلك.
- يميزه احترام الكبار وأصحاب التخصص؛ فهو لا يتردد في تقبيل أيدي أهل الفضل عليه، ومن ذلك أنه أصر أن يصافح ضيوفه فرداً فرداً خلال «مؤتمر الفكر الإسلامي العالمي» الذي تبنته بلدية إسطنبول عام ١٩٩٦؛ مما أكسبه احترام العديد من الشخصيات الإسلامية الثقيلة.
- هو أول شخصية سياسية يرعى المعوقين في ظل تجاهل حكومي واسع لهم، ويخصص لهم امتيازات كثيرة مثل تخصيص حافلات، وتوزيع مقاعد متحركة، بل أصبح أول رئيس حزب يرشح عضواً معوقاً في الانتخابات وهو الكفيف «لقمان آيوا» ليصبح أول معوق يدخل البرلمان في تاريخ تركيا.
- شخصيته الشجاعة دفعته لتعيين مجموعة كبيرة من المحجبات داخل رئاسة البلدية، مثلما أعطى الفرصة للطرف الآخر دون خوف من النقد الإعلامي، مثلما لم يتردد في هدم منازل وفيلات لكبار الشخصيات، من بينها فيلا الرئيس الراحل تورجوت أوزال؛ لأنها بُنيت مخالفة للقانون.
- إعلاءه لمبادئ القانون والعدالة والمساواة، وضحت جلياً في قيامه بالامر بتنفيذ القانون على ابن شقيقه المعتقل ضمن متهمين متورطين بالاتجار في المخدرات في مدينة إسطنبول (حدث هذا في فبراير / شباط ٢٠١٠)، لأن القانون في تركيا يطبق على الجميع -حسب قوله-، وهكذا فلم تمنع صلة القرابة التي تربط بين رئيس الوزراء التركي وابن شقيقه من تطبيق القانون عليه.
- لا يستنكف أن يعترف بما لديه من قصور علمي لعدم توفر الفرصة له للتخصص العلمي أو إجادة لغات أخرى غير التركية؛ لذلك فقد شكل فريق عمل ضخماً من أساتذة الجامعات والمتخصصين في شتى المجالات للتعاون معه في تنفيذ برامج حزبي الرفاه والفضيلة أثناء توليه منصب عمدة إسطنبول.
- لم يتردد في إرسال بناته لأمريكا لإكمال تعليمهن، بعد أن أغلقت الأبواب أمامهن داخل تركيا بسبب ارتداء الحجاب، ولم يلتفت للحملة الإعلامية الشرسة التي تعقبته أثناء ذهابه للحج أو العمرة مع زوجته المحببة؛ حيث راحت تستهزئ به بإطلاق تعبير «الحاج الرئيس».

نشأة الشيخ رجب |

• لم يتخلف يوماً عن واجب العزاء لأى تركى يفقد عزيزاً ويدعوه للجنائز، مثلما لى الكثير من دعوات الشباب له بالمشاركة فى مباريات كرة القدم.

وفى شهر مايو ٢٠٠٦ شارك أردوغان فى مباراة للكرة بين زعماء أوروبا وأمريكا اللاتينية أقيمت فى فيينا بمناسبة تسلم فنلندا رئاسة الاتحاد الأوروبى من النمسا.

وقد أعجب الأتراك برئيس وزرائهم وهو يلعب المباراة بلياقة جيدة ويسجل هدفا لصالح الفريق الأوروبى، وفى كل الأحوال فقد قرب به حب الكرة من الجماهير وعمق معنى البساطة فى صورته الذهنية.

• كعادته منذ كان رئيساً لبلدية إسطنبول وصولاً لتوليته رئاسة الوزراء فى مارس/آذار عام ٢٠٠٣ يحرص أردوغان على الإفطار معظم أيام شهر رمضان مع أسر فقيرة بصحبة زوجته «أمينة» التى أصبح لها حضور واضح فى الأوساط النسائية والاجتماعية، وهو يأكل من طعام الفقراء فى هذه الحالات ويقترب بحميمته من البسطاء.. وهناك قصة تناولتها وسائل الإعلام التركية حول تلك العادة الحسنة، التى جرت أحداثها فى ٢٥ أغسطس/آب ٢٠٠٩، تقول القصة:

مع انطلاق أذان المغرب دق أردوغان باب أسرة الجدة «عائشة أولجون» التى تسكن فى حي «باغجیلار» -منطقة عشوائية- بالعاصمة التركية أنقرة. ولم تصدق الجدة المسنة عينها حين رأت أن الذى طرق عليها الباب هو رئيس الوزراء وأنه جاء ليتناول معهم طعام الإفطار ويسأل عن أحوالهم.

بعد أن تناول أردوغان معهم الإفطار، سألهم عن أحوالهم، وعما يحتاجون إليه من أموال ومساعدات، ثم قام بزيارة ثلاثة بيوت أخرى بنفس الحى. وخلال زيارته أحد هذه البيوت الثلاثة دخل عليه عمدة الحى ويدعى «بكتاش» وجلس معه.

وفجأة قال أردوغان للعمدة: «سأطلب منك هذه الليلة طلباً»، فأجابته العمدة: «السمع والطاعة لك ياسيدى». وعندها مد أردوغان يده إلى جيب قميص العمدة والتقط منه علبة السجائر، وقال له: «إنك ستترك السجائر من الآن».

فاندشش العمدة، غير أنه استجاب لطلب أردوغان، وطلب أن تكون هذه العلبة هى العلبة الأخيرة التى يدخنها. فرفض أردوغان مطلبه، وأمسك بعلبة السجائر وكتب عليها اسم العمدة والتاريخ ووقع عليها، ثم ناولها مدير مكتبه، وقال له احتفظ بها لنضعها فى متحف علب السجائر التى نجتمعها.

.. ولا يكاد يمر يوم من الأيام من دون أن يؤكد أردوغان أنه ابن الشعب والجماهير العريضة وليس النخبة السياسية ذات الأبراج العاجية التى تهتم بالتنظير والجدل الذى لا يفهمه العوام، وقد اقترب أكثر من هذه الجماهير مطلع ٢٠٠٦ باستقبال رئاسة الوزراء لشكاوى واقتراحات الأتراك عبر خط هاتفى مجاني ساخن.

النشأة والصعود

غير أن ارتباطه بشعبه قد تجلّى في فرحة أهالي حي قاسم باشا الفقير بمدينة إسطنبول أن يصبح أحد أبنائه رئيساً لبلدية المدينة، فضلاً عن أن يكون رئيساً لأكبر حزب سياسى بتركيا؛ لذا فقد سهر أهالي الحي حتى الصباح يوم انتصار اردوغان.. وهو ما لخص أحد هؤلاء البسطاء فرحتهم قائلاً: «نحن نفتخر باردوغان؛ فإننا نعتقد أن أحداً بعد اليوم لن يجرؤ على السخرية منا أو إهمالنا. . .».

وأخيراً.. عندما تحب الشعوب زعماءها، تتسمى باسمائهم. هذا ما حدث أيضاً في تركيا في السنوات الأخيرة حيث كشفت سجلات المواليد في تركيا - حسب ما أورده جريدة «ينى شفق» التركية في ٣ سبتمبر / أيلول ٢٠٠٩ - أنه (٧٧) شخصاً يحملون اسم ولقب رئيس الوزراء التركي «رجب طيب اردوغان»، أما أعداد من يحملون اسم «رجب طيب» اسماً مركباً (٢١٥٠) شخصاً، وقد كشفت إحصاءات سجلات المواليد أن (٤٠٣) أسر تركية قد أطلقت على أبنائها خلال عامى ٢٠٠٥-٢٠٠٨ اسم «رجب طيب» على أبنائها خلال تلك الفترة.

الفصل الثاني

صعود نجمه

(.. Küp içindekini sizdirir) أو (كلُّ إناءٍ يَنْضَحُ بِمَا فِيهِ) مثل عربي - تركي، يشكل تحديداً ما أحدثه أردوغان من تأثير طاغٍ لا يقاوم على شعبه وعلى الجماهير العربية والإسلامية، ويكاد يفوق كل وصف وتفسير، بسبب أن رجب طيب أردوغان صار هو اليوم سحر تركيا الخفي.. تركيا التي أعطاهَا أردوغان قُبْلَةً الحياة فتحوّلت من رجل أوروبا المريض إلى فتى أوروبا المتعافى والقوى والمدافع المغوار عن قضايا العالم الإسلامي.. وقد كانت تجربة أردوغان في رئاسة بلدية (عمدة) إسطنبول بدايته الحقيقية في إثبات قدرته على أنه رجل اقتصاد وسياسة مُلْهِم ومبدع.

فبروح عثمانية خالصة تربت وترعرعت في مدرسة دينية وسياسية محافظة أوجت خطب أردوغان بأنه رجل مبادئ من الدرجة الأولى وساهمت سيرته في إدارة إسطنبول من تحويل عجزها لفائض وتدشين أول موقع الكتروني لخدمة المواطنين واهتمامه بالحدائق العامة وحماية البيئة في مدينة يعيش فيها حوالي خمس سكان تركيا في زيادة شعبيته ورفع أسهمه عند جماهير تهتف له بما يمليه عليها قلبها.

وذاعت شهرة أردوغان كرئيس بلدية ناجح على مدار ٤ سنوات (١٩٩٤: ١٩٩٨)، حيث انتشل المدينة من الإفلاس وحل الكثير من مشكلاتها مثل انقطاع الكهرباء والمياه وتفشي القذارة، كما تحوّلت المدينة في عهده إلى ما يشبه الواحة الخضراء وهو يتحدث عن سر نجاحه في ذلك بقوله: «سألوني عن السبب في النجاح في تخليص البلدية من ديونها، فقلت: لدينا سلاح أنتم لا تعرفونه.. إنه الإيمان.. لدينا الأخلاق الإسلامية وأُسوة رسول الإنسانية عليه الصلاة والسلام».

ونجح أردوغان خلال فترة توليه رئاسة البلدية في تعميق صورته كنصير للفقراء والمحتاجين، حيث وفر لهم الكثير من المساعدات العينية والمادية، وحرص في الوقت نفسه على إبراز شخصيته كرجل متدين بشكل عميق يحرص على الصلاة في أوقاتها، ويستشهد بالقرآن والأحاديث في خطبه وكلماته، كما أبقى على مسكنه المتواضع في قاسم باشا ورفض أن ينتقل لآخر يليق برئيس بلدية لمدينة ضخمة مثل إسطنبول.

لا يمكن وصف ما قام به إلا بأنه انتشل بلدية إسطنبول من ديونها التي بلغت ملياري دولار إلى أرباح واستثمارات بقيمة ١٢ مليار دولار وبنمو بلغ ٧٪، بفضل عبقريته ويده النظيفة وبقربه من الناس لاسيما

الانشأة والصعود

العمال ورفع أجورهم ورعايتهم صحياً واجتماعياً، وقد شهد له خصومه -قبل أعدائه- بنزاهته وأمانته ورفضه الصارم لكل المغريات المادية من الشركات الغربية التي كانت تاتيه على شكل عمولات كحال سابقه.

بعد توليه مقاليد البلدية خطب في الجموع وكان مما قال: «لا يمكن أبداً أن تكونَ علمانياً ومسلماً في آن واحد. إنهم دائماً يحذرون ويقولون إن العلمانية في خطر.. وأنا أقول: نعم إنها في خطر. إذا أرادت هذه الأمة معاداة العلمانية فلن يستطيع أحدٌ منعها. إن أمة الإسلام تنتظر بزوغ الأمة التركية الإسلامية.. وذاك سيحقق، إن التمرّد ضد العلمانية سيبدأ».

وعلى صعيد المشاكل التي كانت إسطنبول تعاني منها، تمكن أردوغان من حلّ مشكلة مياه المنازل والبيوت التي كانت تؤرق الملايين من سكان المدينة عبر سنوات طويلة، فبعد أن كانت إمدادات المياه تنقطع لفترات طويلة عن مناطق العاصمة، تغير الوضع منذ عام ١٩٩٦ وأصبح ضخ المياه يتم بصورة دائمة وطبيعية في جميع مناطق المدينة المترامية الأطراف، وبذلك قضى على معاناة الألوف من السيدات اللاتي كن يعانين من عدم التمكن من تشغيل ماكينات غسل الملابس الحديثة لعدم وجود مياه في الصنابير أو وصولها في ساعات متأخرة من الليل.

ووضع أردوغان طبقاً لبرامج حزب الرفاه (المحظور) خطة نقل المياه لإسطنبول من الأماكن القريبة منها عبر أنابيب ضخمة، علاوة على توفير أماكن لبيع مياه الشرب في نقاط كثيرة من المدينة وبسعر رخيص في ظل مشروع شركة «حميدة» لتعبئة وبيع مياه الشرب.

وفيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية في المدينة، قدم أردوغان إعانات ومواداً غذائية ونقوداً وملابس للفقراء والمحتاجين من أهالي المدينة في شهر رمضان وفي المناسبات الإسلامية، كما ذهب بنفسه على رأس فريق العمل لمتابعة توزيع تلك الإعانات على البيوت والمنازل.

وهو أول من أقام شوارع عامة للإفطار بمدينة إسطنبول في شهر رمضان تقدم الوجبات الساخنة لمن لم يتمكن من إدراك وقت الإفطار، وهو المشروع الإنساني الذي لاقى الترحيب من أهالي المدينة.

أيضاً كان يتواجد بصفة دائمة في المشروعات الميدانية ويرتدى ملابس العمال، من أجل المتابعة وتشجيع العاملين على إنجاز أعمالهم بجدية وحماس.

وفي إطار برامج حزب الرفاه أيضاً، كان يوزع بنفسه المنح المالية على الطلاب مع بدء العام الدراسي، وكان يشارك في مباريات كرة القدم التي تنظمها البلدية للشباب، نتيجة لممارسته هذه الرياضة لفترة طويلة من شبابه وصباه.

وتبنى أردوغان مشروع زرع مليون شجرة بانحاء المدينة، من باب الحفاظ على نظافة البيئة، وكسبت المدينة الضخمة متنقساً وبقعا خضراء تساعد سكانها على التنفس والتنزه بشكل مناسب، بعدما كانت

صعود نجمه |

الروائح الكريهة تنبعث من خليج القرن الذهبي بإسطنبول المتفرع من مضيق البسفور والمتصل في نفس الوقت ببحر مرمرة، نتيجة إلقاء مياه الصرف الصحي فيه، وهو ما منع سكان المدينة من الاقتراب منه.

كل هذه الإنجازات والتقارب مع مشاكل ومواجه الجماهير أكسبت أردوغان شعبية جارفة وثقة كبيرة، ليس فقط على مستوى إسطنبول ولكن أيضاً على مستوى تركيا كلها، وبات الناس يعتقدون آمالهم عليه في حل المشاكل المزمنة لتركيا.

أشعار تسجن.. وتحرر أيضاً

انزعجت بعض القوى العلمانية في تركيا ممّا ناله أردوغان من إعجاب سكان إسطنبول أكبر مدينة في تركيا عندما كان رئيساً لبلديتها، بسبب نجاحه الباهر في تقديم الخدمات البلدية وتنظيم حياة المدينة ومحاربة الفساد في الأسواق وتقديم المساعدات للمحتاجين والطلبة.

وأدى ذلك إلى محاكمته وسجنه بموجب مادة في القانون الجزائي تجرم كل من يقوم بتأجيج مشاعر التفرقة العرقية أو الدينية في تركيا.

فككل قائد سياسي جرىء، فإن السجن طريق لا بد منه ليعدل القائد من مواقفه ويعتدل ليتسلم مقاليد الحكم بشكل مشرف ونبل.. وذلك بناء على حكم من محكمة أمن الدولة في ديار بكر عام ١٩٩٨م، حيث قضت بسجنه لمدة عشرة أشهر ومنعه من ممارسة أى نشاط سياسي، وحينها قال أردوغان جملة كانت بمثابة النبوءة الصادقة: «هذه ليست النهاية بل البداية».

وقامت تلك التهمة على أساس أبيات من شعر شاعر القومية التركية «ضياء غوك ألب»، والتي ألقاها أردوغان الذي يتمتع بموهبة فائقة في إلقاء الشعر بصوته الشجي، خلال أحد الاجتماعات العامة لحزب الرفاه بمدينة «سعد» جنوب شرقي الأناضول.

ويقول الشاعر التركي «ضياء غوك ألب» في تلك الأبيات:

مساجدنا ثكناتنا.. قبابنا خوذاتنا.. مآذننا حرابنا.. والمصلون جنودنا.. هذا الجيش المقدس يحرس ديننا

ورغم أن هذه الأبيات مدرجة في الكتب المدرسية وتدرس للطلبة في المدارس الحكومية، إلا أنها إذا خرجت من فم سياسي معارض تصير تهديداً لأمن البلد وزرعاً للفرقة الطائفية والدينية، كما ورد في نص التهمة التي واجهها أردوغان عام ١٩٩٨م.

واعتبرت المحكمة أن تلك الأبيات تؤدي إلى إثارة المشاعر الدينية لدى المواطنين، تلك المشاعر التي طالما عملت الحكومات التركية المتعاقبة على كبتها ولكنها لم تنفجر يوماً بشكل همجي لتدخل البلاد في حرب أهلية أو طائفية. وقضى أردوغان بالسجن مدة أربعة أشهر، ممّا جعل منه بطلاً وطنياً في عيون الشعب التركي

الانشأة والصعود

المتحمس آنذاك للمشروع الإصلاحى الإسلامى الذى قاده الشيخ أربكان.

خطبة الوداع قبل السجن

وفى يوم تنفيذ الحكم على أردوغان، توافدت الحشود إلى بيته من أجل توديعه وأداء صلاة الجمعة معه فى مسجد محمد الفاتح، وبعد الصلاة توجه إلى السجن برفقة ٥٠٠ سيارة من أنصاره.. وفى تلك الأثناء وهو بهم بدخول السجن خطب خطبته الشهيرة -التي كانت مثلاً للمثل القائل:

(المؤمنُ بِشَرِّهِ فى وَجْهِهِ وَحَزْنُهُ فى قَلْبِهِ)

Müminin sevinci yüzünde, üzüntüsü kalbindedir

.. والى حق لها أن تخلد.

التفت أردوغان إلى الجماهير قائلاً: «وداعاً أيها الأحباب تهانئ القلبية لأهالى إسطنبول وللشعب التركى وللعالم الإسلامى بعيد الأضحى المبارك، إننى لست ممتعضاً، ولا حاقداً ضد دولتى، ولم يكن كفاحى إلا من أجل سعادة أمتى، وساقضى وقتى خلال هذه الشهور فى دراسة المشاريع التى توصل بلىدى إلى أعوام الألفية الثالثة والتى ستكون -إن شاء الله- أعواماً جميلة، ساعمل بجد داخل السجن وأنتم اعملوا خارج السجن كل ما تستطيعونه، ابذلوا جهودكم لتكونوا معماريين جيدين وأطباء جيدين وحقوقيين متميزين، أنا ذاهب لتأدية واجبى واذهبوا أنتم أيضاً لتأدوا واجبكم، إن الشعب يستطيع بتجربته التاريخية الواسعة أن يرى كل شىء ويقيم كل شىء بشكل صحيح، وما يجب عمله الآن ليس إعطاء إشارة أو رسالة إلى الشعب، وإنما الفهم الصحيح لما يريده الشعب.. أستودعكم الله وأرجو أن تسامحونى وتدعوا لى بالصبر والثبات كما أرجو أن لا يصدر منكم أى احتجاج أمام مراكز الأحزاب الأخرى وأن تمرؤا عليها بوقار وهذوء وببدل أصوات الاحتجاج وصيحات الاستنكار المعبرة عن ألكم أظهروا رغبتكم فى صناديق الاقتراع القادمة». أيضاً فى تلك الأثناء كانت كوسوفا تعاني، وببطبيعة الحال لم يكن لينسى ذلك رجب الذى كان قلبه ينبض بروح الإسلام على الدوام، فقال: «أتمنى لهم العودة إلى مساكنهم مطمئنين فى جو من السلام، وأن يقضوا عيدهم فى سلام، كما أتمنى للطيارين الأتراك الشباب الذين يشاركون فى القصف ضد الظلم الصربى أن يعودوا سالمين إلى وطنهم».

ولادة مشروع سياسى خلف الأسوار

وكما يقال: «رَبُّ ضارة نافعة» فإن تلك الأشهر الأربعة عادت على رجب بالخير، فقد خرج من السجن بأفكار إصلاحية وأسلوب معتدل، فقد تخلى عن اللهجة الحادة على مبدأ (لا تَكُنْ صَلْباً فَتُكْسَرَ ولا لِيناً فَتُعْصَرُ / *Pek yas olma sikilirsin, pek' de kuru olma kirilirsin*)، وأعلن عند خروجه من السجن مباشرة أنه «غير قميصه السياسى»، إلا أن المعارضة العلمانية اعتبرت تغيير القميص تقيية، يهدف أردوغان من خلالها إلى السيطرة على أجهزة الدولة لقلب النظام والانتقال على النهج العلمانى.. ومازال هذا الفصل لم

صعود نجمه

يدرك المفهوم الحقيقي للعلمانية الذي يؤمن به أردوغان والذي شرحه في أكثر من مناسبة.

كانت شهور السجن الأربعة فرصة جيدة لأردوغان ليراجع نفسه ويأخذ مع رفيق دربه عبد الله جول طريقاً جديداً للتعبير عن رؤاهما الإصلاحية التي تعارضت مع رؤية زعيمهم وأستاذهم نجم الدين أربكان، فقد ظهرت من قبل الخلافات بين تيار المحافظين بزعامة أربكان وتيار الإصلاحيين بزعامة أردوغان وجول اللّذين رأيا أن حزب الرفاة وقع في أخطاء فادحة ما كان له أن يقع فيها من صدام مع الدولة واستخدام الشعارات الدينية في السياسة مما مثل استفزازاً للعسكر حماة العلمانية الأتاتورية، فقام بانقلاب غير معلن وأسقط حكومة أربكان وحظر حزبه الرفاة. ثم ما زاد الأمر سوءاً هو ترأس رجائي قوطان لحزب الفضيلة الذي ورث حزب الرفاة ليدبر أربكان الأمور بسبب منعه من ممارسة العمل السياسي مما عجل بانشقاق التيار التجديدي ممثلاً في أنصار أردوغان وجول.

فبعد خروجه من السجن بأشهر قليلة قامت المحكمة الدستورية في ٨ مايو (آيار) ١٩٩٩م بحل «حزب الفضيلة» الذي قام بديلاً عن «حزب الرفاه»، فانقسم نواب «حزب الفضيلة» إلى جناحين، جمع الجناح الأول من تبقى من النواب المحافظين في حزب «السعادة» الذي لم يتمكن من دخول البرلمان عقب انتخابات ٢٠٠٢م، لعدم حصوله على ١٠٪ من أصوات الناخبين.

أما التجديديون من الشباب، مثل رجب طيب أردوغان وعبد الله جول. فقد أسسوا حزب «العدالة والتنمية» بقيادة رجب طيب أردوغان، في ١٤ أغسطس/ آب ٢٠٠١م، أي بعد حوالي شهر من تأسيس الجناح الآخر لحزب السعادة.

ثم تقدم أردوغان للترشح لعضوية البرلمان في انتخابات ٢٠٠٢م، ولكن النائب العام طلب من محكمة ديار بكر رفض شطب عقوبة الحبس من سجله الجنائي، لمنعه من الترشيح، حيث احتج بوجود عقوبة تكميلية للحبس تقضى بالحظر السياسي لمدة ثلاث سنوات، ولم تنته هذه المدة.

ومن ثم وافقت محكمة النقض التركية على رأى النائب العام وألغت حكماً صادراً من محكمة أمن الدولة العليا بمحافضة ديار بكر سمح لأردوغان بشطب العقوبة القضائية من سجله.

وفي ٢٠ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٢م قدم أردوغان استقالته من عضوية لجنة المؤسسين بالحزب، تنفيذاً لقرار المحكمة الدستورية الصادر ضد الحزب وضده في أبريل من نفس العام، حيث طلبت المحكمة بناءً على طلب النائب العام، منعه من عضوية لجنة التأسيس، استناداً لعقوبة الحظر السياسي المفروض عليه.

وقد مُنع أردوغان من الترشح من طرف لجنة الانتخابات بعد أن وضع اسمه في الجريدة الرسمية بين المرشحين لعضوية المجلس النيابي، وجاء المنع أيضاً بناءً على طلب من النائب العام للجنة.

غير أن أردوغان رأى أنه لا يوجد ما يمنعه من الاستمرار في رئاسة الحزب، وأن قرار المحكمة

■ النشأة والصعود

الدستورية يتعلق بعضوية لجنة المؤسسين فقط. ودفع هذا الرأي النائب العام صبيح قناد أوغلو لرفع دعوى يوم ٢٣ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٢ أمام المحكمة الدستورية التركية يطالب فيها بحظر حزب العدالة لمخالفته تنفيذ قرار قضائي، وفي الأول من نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٢ أصدرت المحكمة الدستورية التركية قراراً سمح لأردوغان ضمناً بالاستمرار في رئاسة الحزب، على أن يتقدم الحزب بدفاعاته القانونية بعد أسبوعين في الدعوى الخاصة بالإغلاق.

وعلى هذا النحو لن يكون أردوغان عضواً برلمانياً، وهو ما يمنعه من تولي منصب رئيس الحكومة بعد فوز حزبه بالانتخابات، ولكن قد يعين وزيراً من طرف رئيس الحكومة الجديدة ومن حزبه إذا رأى هذا، حيث يسمح القانون لرئيس الحكومة التركية بتعيين شخصيات وزارية من خارج المجلس، مثلما تم مع الوزير السابق كمال درويش.

غير أن الحقيقة المؤكدة أن أردوغان كان يثق تماماً في قدرته على التغلب على كافة العقبات القضائية التي تقف حائلاً بينه وبين كرسي رئيس الوزراء، فقد درس أردوغان ومجموعة مستشاريه جيداً القضية وتوصلوا إلى أن هناك سابق حكم من المحكمة الدستورية التركية في قضية متطابقة مع قضيته (في يوليو/تموز ٢٠٠١)، قضى في نهايتها بأحقية المدعى برفع قرار منع ممارسة السياسة عنه، وهذا المدعى حسن جلال غوزيل الزعيم السابق لحزب النهضة، وهو تشكيل يميني صغير غير ممثل في البرلمان التركي، وكان غوزيل طالب بالاعتراف بأن قانون عفو دخل حيز التطبيق في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ يخصه ويرفع عنه قرار منع ممارسة السياسة. وقد اعتقل غوزيل لمدة أربعة أشهر بعد أن صدر بحقه حكم بالسجن سنة واحدة بناء على البند ٣١٢ من القانون الجنائي الذي يعاقب التحريض بشكل عام على الحقد العنصري أو الديني ويؤدي بشكل ألي إلى منع ممارسة السياسة، وهو نفس الإجراء الذي اتخذ ضد أردوغان تقريباً.

النبوة تتحقق

وسط فراغ سياسي خلفته حكومة ائتلاف هشة ومنقسمة على نفسها ومسعى بطيء وغير مستقر لعضوية الاتحاد الأوروبي وأزمة اقتصادية وحزب جديد تأسس بتأثير وحذر وحماس جارف في ذات الوقت، تحققت نبوءة أردوغان وخاض حزب «العدالة والتنمية» الانتخابات التشريعية في ٢٠٠٢م، وفاز بـ ٣٦٣ نائباً بأغلبية محققاً بذلك أغلبية ساحقة مكنته من تشكيل حكومته الحالية التي لم يترأسها بنفسه بسبب تبعات الحكم السابق الذي قضى من أجله أشهراً في السجن، ولذلك فقد أوكل مهمة رئاسة الحكومة إلى رئيس الجمهورية التركية الحالي ووزير الخارجية السابق عبد الله جول في ١٦ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٢م، وحتى ١٤ مارس/آذار من العام ٢٠٠٣، وحين سقط عنه الحكم بعدم ممارسة السياسة، تسلم أردوغان رئاسة الحكومة التركية.

وكان فوز «العدالة والتنمية» حدثاً تاريخياً بالنسبة إلى البرلمان التركي الذي لم يشهد حكومة حزب

صعود نجمه |

واحد منذ العام ١٩٨٧ م. ولم يحصل حزب «الشعب الجمهوري» ممثل القوى العلمانية في هذه الانتخابات إلا على ١٧٩ مقعداً.

وظهر أردوغان بحزبه الجديد في فترة عرف فيها الشعب التركي حالة من اليأس والإحباط من الحياة السياسية، خصوصاً بعد الفضيحة التي شهدتها مجلس الأمن التركي في ٢٠٠١ م، حيث ألقى رئيس الحكومة آنذاك بكتيّب الدستور في الهواء مما أفقد ثقة الشعب فيه وفي كافة الأحزاب السياسية.

فأعاد أردوغان في تلك الفترة الثقة إلى الشعب التركي في الدولة ومؤسساتها. جاء هذا الأمل الجديد بعد ياس المواطنين من العملية الديمقراطية التي تتوقف كلما ظهر الإسلاميون على الساحة السياسية حيث تم إسقاط حكومة أربكان وإغلاق حزب الرفاه والفضيلة.. وعلى الرغم من وجود العديد من الأحزاب العلمانية المتشددة وسيطرتها على الجو السياسي في البلاد، إلا أن الكثيرين من الأشخاص والناخبين وضعوا ثقة كاملة في أردوغان الذي وعلى الرغم من توجهه الديني، فقد حافظ على التزامه بأسس النظام السياسي والدستوري في البلاد والذي يقضي بأن تركيا دولة علمانية يُفصل فيها الدين عن السياسة والدولة، وأكد في العديد من المناسبات المختلفة أن حزبه ليس حزباً إسلامياً متشديداً بل إنه حزبٌ معتدل، كما أنه يرفض الدخول في مواجهات مع الأحزاب العلمانية الأخرى، فقام بتشكيل حكومة قوية اجتذبت عدداً من الأتراك المتدينين وغيرهم من الباحثين عن التغيير والإصلاح.

انتصارات مجتمعية وسياسية للعدالة

حافظ أردوغان على علاقته السياسية المعتدلة مع مختلف الطوائف، بما يتمتع به من ذكاء سياسي وعمل على تأكيد هويته السياسية والتي تبتعد عن التشدد الديني على الرغم من الخلفية الإسلامية التي يتميز بها، وقد ساهمت العديد من العوامل في تألق أردوغان سياسياً كان أولها هو سمعته الطيبة وشرفه، وشهادة معارضيه قبل مؤيديه له ببعده عن الفساد ومحاربتة له، وحب الناس له وشعبيته الكبيرة بينهم نظراً للإصلاحات والتطورات التي أجراها عندما كان رئيساً لبلدية إسطنبول، بالإضافة لسجله السياسي البعيد عن الألاعيب السياسية وترديد الشعارات الخاوية مما زاد من صعود نجمه بين غيره من السياسيين، وفوز حزبه بأغلبية ساحقة في الانتخابات.

وطبقاً للقانون التركي توجد حرية مطلقة للسلوك الفردي، وهو الأمر الذي أراد أردوغان أن يعمل به في مواجهة الأوساط العلمانية المتشددة التي تقف في وجه أية محاولة لارتداء الحجاب من قبل الطالبات والموظفات في جهات الدولة المختلفة، حيث قام بتقديم وعد بإلغاء القانون الذي يمنع السيدات والفتيات من دخول المصالح الحكومية والمدارس والجامعات والمحافل الرسمية بالحجاب، ومن المعروف أن كل من زوجة أردوغان وابنتيه يرتدين جميعهن الحجاب.

النشأة والصعود

كما شغل أردوغان هموم المواطن التركي فعمل على حل مشاكله والبحث فيها، هذا بالإضافة لمحاولاته من أجل النهوض بمستوى المعيشة الخاص بالأفراد وتحقيق أملهم في التغيير والحرية في كافة المجالات، تمكن أردوغان من قيادة البلاد وسعى لحل جميع القضايا بذكاء وحكمة على الرغم من تعقدها وتشابكها سواء في القضايا الداخلية أو الخارجية لتركيا.

معركة الدفاع عن الديمقراطية في انتخابات ٢٠٠٧

لقد وُصفت الانتخابات البرلمانية التركية التي أجريت في ٢٢ يوليو / تموز ٢٠٠٧، بأنها معركة من أجل بقاء روح الأمة التركية أو فنائها. لكن وبعيداً من أن تكون هذه المعركة صراعاً بين العلمانية والإسلام، كما يريد لنا بعضهم أن نعتقد، فهي في الأساس معركة بين قوى الحرية والديمقراطية من جهة، وقوى الشمولية والاستبداد من الجهة الأخرى. وقد قررت النتائج التي أسفرت عنها هذه الانتخابات، بأن تركيا ستواصل مسيرة التحديث التي بدأتها قبل نحو خمس سنوات من إجراء تلك الانتخابات، من خلال حكومة حزب «العدالة والتنمية» الحاكم، وإنها لن تعود إلى عهد شعار القوة هي الحق المطلق، ولا سبيل للسلطة إلا عبر فوهة البندقية..

وقد واصل حزب «العدالة والتنمية» بقيادة رجب طيب أردوغان سياسة الفوز الكاسح بمقاعد البرلمان التركي في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٢ يوليو / تموز ٢٠٠٧ حيث حصد حزب العدالة حوالي ٦١٪ من مقاعد البرلمان.. وذلك في ظل جو التوتر الذي كانت تعيشه تركيا من أجل انتظار نتيجة الانتخابات الرئاسية والتي تنافس فيها حزب العدالة والتنمية مع الأحزاب التركية الأخرى، ويأتي على رأسها حزب الشعب الجمهوري، وهو الحزب العلماني المتشدد، وهي الانتخابات التي حسمها «العدالة» لنفسه أيضاً بعد فوز عبد الله جول -أحد الأضلاع الأساسية في حزب العدالة والتنمية والذي تزعمه أردوغان، بالإضافة لشغله سابقاً لمنصب وزير الخارجية في حكومة أردوغان- بمقعد الرئاسة.. وهو الأمر الذي أدى إلى المزيد من القلق بين الأوساط العلمانية، وأصبح الحزب الذي طالما عارضوا وجوده هو الحزب الذي يمتلك مقاليد الحكم في البلاد.

وحول ما أفرزته الانتخابات البرلمانية التركية ٢٠٠٧، من نتائج ومستجدات على ساحة الديمقراطية التركية، قدم د. برهان كوروغلو قراءة في نتائج الانتخابات التركية ٢٠٠٧، حلل فيه نتائج الانتخابات، كما رصد فيها ما حصده وما سيحصده حزب العدالة والتنمية تبعاً لنتائج تلك الانتخابات، حيث يلخصها د. كوروغلو في النقاط التالية:

- تعد الانتخابات التركية العامة التي أجريت في ٢٢ يوليو / تموز ٢٠٠٧ من أخطر الانتخابات وأهمها أيضاً في عهد الجمهورية التركية منذ تأسيسها نظراً للأحداث والملابسات التي سبقتها والنتائج التي سنترتب عليها، خاصة من ناحية تأثيرها المحتمل على مستقبل المجتمع التركي، وهذا ما يفسر نسبة الإقبال العالية على التصويت التي بلغت ٨٥٪. حيث استطاع حزب العدالة والتنمية إحكام سيطرته على البرلمان

صعود نجمه

التركي حيث ارتفعت نسبة المصوتين له من ٣٤٪ في الانتخابات السابقة إلى ٤٧٪ في الانتخابات الحالية.

- يدل هذا النجاح على ثقة الشعب التركي المتزايدة في حزب العدالة والتنمية ورغبته في الاستمرار في سياساته السابقة. كما أن توجه الشعب إلى إعطاء ثقته لحزب واحد يدل على ترجيحه تشكيل حكومة بحزب واحد بدل الحكومات الائتلافية التي أدخلت البلاد في الفوضى السياسية والفساد الإداري.

- أشارت نسبة التصويت العالية لصالح الحزب في مختلف مناطق تركيا إلى أنه أصبح الحزب التركي الأول، كما تجلى النتائج العالية التي حصدها الحزب في المناطق الكردية اعترافا واضحا بمكانة الحزب، حيث يبدو أن سياسة حزب العدالة والتنمية في حل المشكلة الكردية عن طريق الاعتراف بالهوية الثقافية والإنسانية لشعب المنطقة بدأت تلقى تجاوبا قويا من الأكراد، من ناحية أخرى فإن عدم وجود تمثيل لحزب الحركة القومية في تلك المناطق الذي يستند إلى شعارات القومية التركية، كما أن عدم وجود حزب الشعب الجمهوري الذي يستغل العلمانية و«الأتاتورية» أداة سياسية في تلك المناطق، إضافة إلى مناطق وسط تركيا يدل على مدى فشل هذين الحزبين في تمثيل واحتضان جميع الأطياف السياسية والعرقية في تركيا.

- يعزو المحللون سبب فوز العدالة والتنمية بهذه النسبة المرتفعة إلى رد فعل الشعب ضد تدخل الجيش في السياسة والمؤسسات البيروقراطية غير الديمقراطية، ثم العقوبات التي وضعت أمام ترشيح عضو من حزب العدالة والتنمية لمنصب الرئيس.

- سارع حزب العدالة والتنمية بعد فوزه مباشرة إلى توجيه رسائل تطمئن الداخل والخارج، كما أكد الحزب أنه سيحترم مبادئ العلمانية، وسيستمر على نفس المنهج في الإصلاحات السياسية.

- سيتوج حزب العدالة والتنمية نصره في هذه الانتخابات بإعادة ترشيح عبد الله جول لهذا المنصب، وسيسعى إلى إبرام تحالفات داخل البرلمان ليتمكن من إتمام النصاب القانوني لعقد جلسة اختيار رئيس الجمهورية.

- يتوقع كثير من المحللين أن يؤدي فوز حزب العدالة والتنمية إلى استقرار سياسي ينعكس إيجابيا على الاقتصاد التركي، وهذا ما لوحظ منذ اللحظات الأولى لظهور النتائج، حيث ارتفعت مؤشرات البورصة التركية، وانخفضت أسعار الفائدة وسعر صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة التركية.

وبالنظر إلى سير الأحداث التي اضطرت معها تركيا إلى إجراء انتخابات مبكرة، أشار د. كوروغلو في دراسته إلى الأمور المهمة التالية:

- لم تجر الانتخابات في موعدها المقرر في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٧، وذلك بسبب إخفاق حزب العدالة والتنمية في اختيار رئيس الجمهورية في مايو / أيار الماضي، حسب ما كان مخططا له، وما رافق ذلك من أزمة بسبب معارضة حزب الشعب الجمهوري المعارض، بحجة أن زوجة عبد الله جول محجبة وأنه

النشأة والصعود

صاحب أيديولوجية، وأن هويته الإسلامية تتعارض مع منصب رئاسة الجمهورية الذي يستوجب الدفاع عن مبادئ العلمانية وتمثيل جميع أطياف الشعب التركي كما يدعى حزب الشعب الجمهوري.

- السبب الآخر وراء عدم تمكن الحزب من انتخاب رئيس للجمهورية كان قرار المحكمة الدستورية حيث حكمت لصالح حزب الشعب الجمهوري الذي تقدم إلى المحكمة بطلب إلغاء دستورية جلسة انتخاب عبد الله جول لرئاسة الجمهورية بناء على وجوب تواجد ٣٦٧ عضواً أثناء التصويت على انتخاب الرئيس، مع أن هذا الشرط لم يتم التثنيه به أثناء انتخاب أي رئيس سابق للجمهورية من قبل.

- كما أن الإنذار الذي وجهه الجيش إلى حزب العدالة والتنمية في ٢٧ أبريل / نيسان ٢٠٠٧ دفع باتجاه اتخاذ قرار إجراء انتخابات مبكرة والتوجه إلى الشعب من أجل الخروج من الأزمة المترتبة على عدم التمكن من انتخاب الرئيس.

وقد عزا بعض المحللين سبب فوز العدالة والتنمية بهذه النسبة المرتفعة إلى رد فعل الشعب على تدخل الجيش في السياسة، والمؤسسات البيروقراطية غير الديمقراطية، والعقبات التي وضعت أمام ترشيح حزب العدالة والتنمية أحد أعضائه لمنصب الرئيس.

وأخيراً فقد أظهرت نتائج الانتخابات أن حزب العدالة والتنمية لم يحصل على أصوات فئة معينة من الشعب التركي بل حصل على أصوات الناخبين من جميع فئات الشعب من اليمين واليسار، وسكان المدن والأرياف، وأثناء اختيار قائمة المرشحين للانتخابات ركز الحزب على ضم أعضاء يمثلون جميع الأطياف السياسية إلى قائمته الانتخابية مثل ترشيح أرطغرل كوناى سكرتير حزب الشعب الجمهوري سابقاً، وأعضاء آخرين مقربين من الحركة القومية، وبالتالي أفرزت الانتخابات البرلمانية حزب العدالة والتنمية حزباً مركزياً يمثل معظم أطياف الشعب التركي.

وفي الوقت الذي سيطرت فيه أنقرة وإسطنبول على مركزية الأحزاب في تركيا مدة ما يقارب قرناً من الزمان، ظهرت في تركيا مراكز قوى جديدة مثل ديار بكر وقيسرى وملاطية، وبذلك فقدت المقولة التي تقول «إن من يسيطر على أنقرة يسيطر على تركيا» مصداقيتها، وجاء دور حزب العدالة والتنمية لتجسيد التعددية في مراكز القوى في جميع أنحاء تركيا، ويتربع على كرسى الجلوس في مركز الوسط مكتسباً بذلك صفة الحزب المركزي.

كما أن عدم تنكر حزب العدالة والتنمية لميراث الدولة العثمانية، أعاد إلى تركيا إمكانية القيام بدور إستراتيجي وحيوي في المنطقة، وقد لقي هذا الدور دعماً معنوياً من الشعب التركي، عبر عنه من خلال صناديق الاقتراع، ولقد لقيت محاولة حزب العدالة والتنمية جعل تركيا مركزاً في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى دعماً كبيراً من جميع أطياف الشعب التركي.

صعود نجمه

.. لقد أظهرت هذه الانتخابات بوضوح أن الشعب التركي له جذور إسلامية عميقة، ورغم محاولات التغريب والعصرنة التي تعتمد على العلمانية و«الأتاتورية» التي فرضت عليه منذ مطلع القرن الماضي، اختار الشعب في هذه الانتخابات العصرية التي لا تتصادم مع مقوماته ومقدساته.

جول رئيساً رغم الحجاب

قد لا يكون حجاب «خير النساء» زوجة وزير الخارجية التركي السابق عبد الله جول سبب فشله الأساسي في الوصول إلى منصب الرئاسة مرشحاً عن حزب «العدالة والتنمية» عند ترشحه للمرة الأولى، إلا أن تكرار الإشارات المختلفة إلى هذا الحجاب في خضم الأزمة السياسية الأخيرة، يدل على مدى أزمة خطاب المعارضة «العلمانية» في تركيا أمام حزب حاكم، إسلامي الجذور، يطبق سياسة اقتصادية ناجحة ويحظى بشعبية كبيرة.

إن موقف المعارضة والجيش والمحكمة الدستورية العليا، الذي حال دون وصول وزير الخارجية عبد الله جول إلى القصر الجمهوري، وشعور المواطن التركي بأن ظلماً كبيراً وقع على جول، كان له بالغ الأثر في النجاح الذي حققه حزب العدالة والتنمية في انتخابات ٢٠١٧، ولا شك أن الهتافات التي كانت ترددها الجماهير أثناء الحملة الانتخابية مطالبة بعبد الله جول رئيساً للجمهورية دليل كبير على حجم هذا التعاطف الشعبي. وعليه ينتظر من حزب العدالة والتنمية أن يتوج نصره في هذه الانتخابات بإعادة ترشيح عبد الله جول لهذا المنصب، لكن الحزب كان مطالباً بإبرام تحالفات داخل البرلمان ليتمكن من إتمام النصاب القانوني لعقد جلسة اختيار رئيس الجمهورية، التي حددتها المحكمة الدستورية العليا بـ ٣٦٧ نائباً (ثلثي البرلمان)، خاصة أن عدد مقاعد الحزب داخل البرلمان الحالي ٣٤٠ مقعداً (من ٥٥٠ مقعداً).

وبعد أسابيع من الفوز الكاسح الذي حققه حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية، خطى الحزب خطوة أخرى بالغة الأهمية بحصوله على منصب رئيس الجمهورية لصالح مرشحه عبد الله جول الذي كان ترشيحه للمنصب هو الذي دفع إلى الانتخابات النيابية المبكرة.

بحسم حزب العدالة والتنمية للمعركة الانتخابية الجديدة واستثنائه بمنصب الرئاسة، يمكن القول إن الحزب قد سيطر على الموقع الرئيسي الثالث في الدولة بعد سيطرته على السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولتبقى المؤسسة الأمنية والعسكرية خارج سيطرته، وهذه حتى في الديمقراطيات الكبيرة لا تخضع لسيطرة الأحزاب الحاكمة، لأنها أكثر رسوخاً منها، ويمكنها تبعاً لذلك التأثير بشكل قوى على الأحزاب والحكومات المنتخبة إذا ذهبت في اتجاه إحداث تغييرات جوهرية في مسارات راسخة في هياكل الدولة وسياساتها البنيوية.

والفارق بين المؤسسة العسكرية والأمنية في تركيا ونظيرتها في الدول الغربية هو حضورها الخفي

■ النهضة والصعود

شيئاً مآ فى الغرب، مع انسجامها مع التراث الجمعى للدولة القومية فى تجلياتها الجديدة بعد الحرب العالمية، مقابل دورها السافر فى الحالة التركية، فضلاً عن تبنيها لعلمة قسرية مراهضة للدين لا تنسجم مع الوعى الجمعى للشعب التركى.

هناك بالطبع مؤسسة رابعة فى النظام التركى لعلها الأكثر أهمية على الإطلاق، وتتمثل فى مجلس الأمن القومى الذى طالما وقف فى مواجهة الإسلاميين، وهو فى واقع الحال الواجهة التى استخدمها العسكر منذ الستينيات لتأكيد سطوتهم، ولحماية الإرث الأتاتوركى العجيب، لاسيما أن الدستور قد منح المجلس صلاحيات واسعة يمكن من خلالها التلاعب عملياً باللعبة الديمقراطية برمتها، بما فى ذلك حل الأحزاب وشطبها وحرمان مؤسسيها من العمل السياسى كما فعلوا مع نجم الدين أربكان، وكما فعلوا مع اردوغان نفسه عندما سجنوه لمدة أربعة أشهر لترديده لأبيات شعر من التراث التركى!

وبعد فوز جول بالرئاسة سيطر حزب العدالة والتنمية على نصف أعضاء مجلس الأمن القومى العشرة، بمن فيهم رئيسه الذى هو رئيس الجمهورية نفسه، إضافة إلى رئيس الوزراء ووزيرى الدفاع والخارجية والداخلية، ويبقى الخمسة الآخرون وهم رئيس الأركان وقادة الجيش الأربعة، مع العلم أن قيادة العدالة والتنمية لن تعد صوئاً عاقلاً من بين أولئك يحسم الثنائية الموجودة بتساوى الأصوات، من دون أن ينفى ذلك إمكانية استمرار التجاذب بين الطرفين طوال المرحلة المقبلة، وحتى ينجح الحزب فى إعادة النظر فى الدستور وطرحه على استفتاء شعبى كما هو برنامج المعروف.

خطر «العلمانيين» على الديمقراطية

كل هذا الضجيج حول منصب يطغى عليه الطابع الفخرى، على رغم حساسية بعض صلاحياته، يخفى مازق كل من المؤسسة العسكرية والمعارضة «الكلمالية» ممثلة بـ «حزب الشعب الجمهورى»، أمام الشعبية المتنامية لـ «العدالة والتنمية» ورئيس الوزراء اردوغان، كما تشى باضطراب حقيقى أمام ظاهرة سياسية جديدة، تختلف تماماً عن الأشكال الأخرى للإسلام السياسى التى عرفتها كل من تركيا والعالم الإسلامى التى كان من السهل محاربتها وإسقاطها تحت شعار الدفاع عن الديمقراطية والعلمانية. فاردوغان الذى كان إلى جانب نجم الدين أربكان فى حزبى «الفضيلة» و «الرفاه»، لا يقدم نفسه اليوم كـ «إسلامى» بل كـ «مسلم ديمقراطى»، ليبرالى على المستوى الاقتصادى والسياسى، ومحافظ على المستوى المجتمعى. وحين يطالبه الصحفيون بتعريف حزبه، يرد بالكلمات التالية: «نحن حزب محافظ ديمقراطى، لا يرتكز لا إلى أسس دينية ولا إلى أسس عرقية... متحرر من المقاربات الأيديولوجية». وحين يتحدث اردوغان عن التحرر، فهو أساساً متحرر من الأيديولوجية الأتاتوركية، ومن رؤية راديكالية للعلمانية تفرض نفسها منذ عقود على المجتمع التركى، من دون أن يدفعه هذا التحرر إلى الانتقال إلى مشروع بناء الدولة الدينية. وحين يقدم اردوغان نفسه كـ «مسلم ديمقراطى»، فإن الإحالة التاريخية والسياسية إلى تيار «المسيحيين الديمقراطيين»

فى أوروبا، لا تخفى عن الكثيرين.

وامام هذا التحول على مستوى الخطاب، يجد «العلمانيون» أنفسهم فى وضع لا يستطيعون معه إلا الحديث عن مشروع أسلمة خفى، وأجندة سرية لـ «العدالة والتنمية»، بل إن بعضهم لا يتوانى عن الإشارة إلى «التقية»، وإلى «نفاق» الحركات الإسلامية.

لكن أردوغان لم يتوانَ عن الرد بصراحة على هذه الاتهامات، إذ سبق له أن قال أمام البرلمان: «ليست عندى أجندة ولا مشاريع سرية». أما المخاوف غير المعلن عنها سواء من المعارضة السياسية أم العسكر فتتمثل بخشيتهم الشديدة من أن يروا «العدالة والتنمية» يستقر فى الحكم مدة طويلة، ما قد يمنح هذا الحزب الفتى شرعية من نوع آخر.

ومما يُحسب لمصلحة الحزب أيضاً نجاحه فى الحفاظ على شعبيته من دون المساس بمبدأ فصل المؤسسة الدينية عن المؤسسات السياسية، ومن دون أن يتوقف عن السعى إلى مزيد من الحريات الدينية التى يضع من بينها حق المرأة فى ارتداء الحجاب. أما مجال نجاح حكومة أردوغان الأساسى، بحسب المراقبين، فهو المجال الاقتصادى إذ نجح فى شكل باهر فى خفض نسبة التضخم إلى حدود الـ ٥ فى المئة، وهو الداء الذى عانى منه الاقتصاد التركى طويلاً. أما نسبة النمو فتضعها التوقعات بين ٤,٥ و ٦ فى المئة سنوياً للسنوات العشر المقبلة بعد أن بلغت مستوى قياسياً عام ٢٠٠٤ إذ قدرت بـ ٩,٤ فى المئة.

أمام مثل هذا النجاح، توقع الكثيرون أن يكون رد الحزب على المعارضة جماهيرياً من قبيل الدعوة إلى تظاهرات موازية مثلاً، إلا أن هذا الخيار لم يكن المفضل لدى «العدالة والتنمية» لأسباب عدة قد يكون أهمها الخوف من نشوب أحداث عنف، قد تمنح ذريعة إضافية للعسكر للتدخل فى الحياة السياسية.

وعلى الرغم من الأحاديث التى تم تداولها فى الأوساط العلمانية المعارضة من أن أردوغان يسعى من أجل إقامة دولة دينية على غرار الدولة الإيرانية وهو الأمر الذى يتناقض مع الطبيعة العلمانية للدولة والتى تعد أبرز المعالم الأساسية للجمهورية، إلا أن أردوغان نفى ذلك قائلاً «لن نتنازل عن أى من المبادئ الأساسية للجمهورية، سنواصل بتصميم الإصلاحات الاقتصادية والديموقراطية»، كما أكد أردوغان على احترامه للقيم الجمهورية والعلمانية.

والملفت للانتباه أن شخصية أردوغان التى تتسم بالكاريزمية لم تلغ هياكل الحزب كما حدث ويحدث مع أحزاب أخرى، فـ «العدالة والتنمية» لا يُوصف بأنه حزب أردوغان، حيث يختصر الكثير من الأتراك الأحزاب فى أسماء زعمائها، فيقال مثلاً عن حزب الحركة القومية حزب دولت بهشلى، وعن حزب الشعب الجمهورى حزب دينيز بايقال. ويرجع السبب الرئيس لذلك أن الرجل قوى وكذلك الحزب أيضاً، وهذا هو الفارق الأساسى عن الأحزاب الأخرى وعن الشخصيات السياسية الأخرى التى ضرب لها رئيس وزراء

النشأة والصعود

تركيا النموذج والقوة والصورة المختلفة للسياسى الشجاع الذى يشعر بالعزة ويملك ثقة كبيرة بنفسه، فهو قد انتخب ديمقراطيا من جانب شعبه، وليست لديه مصلحة شخصية يتوسلها من هذه الدولة أو تلك، ولا تمنعه الدبلوماسية من أن يتخذ المواقف السليمة التى يملها عليه دينه وضميره.

حقيقة بعد توليه رئاسة الحكومة عمل على الاستقرار والأمن السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى تركيا، وتصلح مع الأرمن بعد عدااء تاريخى، وكذلك فعل مع اليونان، وفتح جسورا بينه وبين أنذربيجان وبقية الجمهوريات السوفيتية السابقة، وأرسى تعاونا مع العراق وسورية، وفتح الحدود مع عدد من الدول العربية ورفع تأشيرة الدخول، وفتح أبوابا اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً مع عدة البلدان العالمية، وأصبحت مدينة إسطنبول العاصمة الثقافية الأوروبية عام ٢٠١٠، أعاد لندن وقرى الأكراد أسماءها الكردية بعدما كان ذلك محظورا، وسمح رسمياً بالخطبة باللغة الكردية، وأفتتح تليفزيون رسمى ناطق بالكردى . وفى مايو (ايار) ٢٠١٠ افتتح قناة فضائية تركية ناطقة باللغة العربية (تى آر تى).

والحال أن من حقنا كمؤمنين بهوية هذه الأمة وريادتها أن نفرح بعودة تركيا إلى هويتها من خلال مجموعة من المتدينين، حتى لو عجزوا عن ترجمة ما يؤمنون به فى الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى ما داموا يسرون فى الاتجاه الصحيح ويخدمون شعبهم بشكل جيد، لاسيما حين يسمحون تالياً بحرية الدين المحاربة فى تركيا. وهنا نعيد التأكيد على أن هؤلاء لم ينجحوا فقط بسبب إنجازهم الاقتصادى (لهذا الإنجاز صلة بتدينهم وعدم فسادهم أيضاً)، بل نجحوا أولاً وقبل كل شيء بسبب خلفيتهم الدينية المنسجمة مع وعى الأتراك فى ظل الصحوة الدينية الواسعة، ونذكر مرة أخرى بأن الحزب الذى ورثوه قد سبق وحصل على ٢٢ فى المئة من أصوات الأتراك منتصف التسعينيات قبل أن يتزايد المد الإسلامى على هذا النحو الكبير. ومن يعتقد أن الأتراك قد نسوا لماذا سجن أردوغان ليس سوى مكابر يرفض الاعتراف بالحقيقة، ولو سألت أيا منهم عن سبب سجنه لردد على الفور بيت الشعر الشهير « مساجدنا ثكناتنا.. قبائنا خوذاتنا.. مآذننا حرابنا.. والمصلون جنودنا.. هذا الجيش المقدس يحرس ديننا».

حتى الآن نحن أمام تجربة سياسية لمتدينين فى دولة تحارب التدين بمختلف الوسائل، وهو انتصار كبير من دون شك، وإذا ما نجحوا خلال الأعوام المقبلة فى تكريس مصالحة بين الدين والحياة من دون المس بالحرية العامة، فإن الوضع سيشير إلى نجاح حقيقى، والمصالحة التى نتحدث عنها لا تعنى النموذج الذى يحذر منه بعض العلمانيين، وغالباً بسبب موقف مسبق من الإسلام كدين، وإنما مصالحة مع الذات والهوية، وإلا فهل يمارى أحد بأن بريطانيا أو ألمانيا أو هولندا على سبيل المثال دول مسيحية؟!

لا يعنى ذلك أن الرؤى الإسلامية فى السياسة والاقتصاد والاجتماع هى محض أوهام، كما يذهب البعض، بل هى حقيقة واقعة قد يأتى فى تركيا لاحقاً من يتبناها فى ظل ديمقراطية حقيقية وبنافس بناءً عليها مثل سواه فى الانتخابات.

صناعة جمهورية تركية جديدة

أقر جراهام إي. فولر في كتابه (الجمهورية التركية الجديدة... تركيا لاعب إقليمي متنامٍ) بأن انتخابات الثالث من نوفمبر / تشرين الثاني عام ٢٠٠٢ كانت نقطة التحول والانطلاقة الجديدة لصناعة فترة جديدة من تاريخ الجمهورية التركية. إذ يرى أن وصول حكومة حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بأغلبية ساحقة من خلال صناديق الاقتراع ثم حفاظها على النجاح ذاته في انتخابات عام ٢٠٠٧ يعبر عن استفادة كوادر حزب العدالة والتنمية من خبرات الأحزاب السياسية ذات الرؤية الإسلامية مثل (النظام الوطني، والسلامة، والرأف، والفضيلة)، كما أنه يعبر أيضاً عن حرص وإصرار النخب التركي على المصالحة مع ماضيه العثماني مع الإبقاء على الدولة العلمانية في آن واحد.

ويرى الكاتب أن «حكومة حزب العدالة والتنمية تسعى منذ وصولها إلى السلطة لتحقيق الموازنة بين النتائج الثقافية والاجتماعية للفكر الكمالي، والمسار القسري لتركيا نحو التغرب من ناحية، وبين العناصر التقليدية والإسلامية للثقافة التركية من ناحية أخرى. وهو ما بدأ في استعداد تركيا لأداء دور دولي موسع بين الشرق والغرب، وكذلك سعيها لخلق تقارب محلي بين القيم التقليدية والقيم المعاصرة».

ويقيم الكاتب حزب العدالة والتنمية الذي تأسس بزعامة رجب طيب أردوغان في أغسطس ٢٠٠١ بأنه الحزب الأكثر اعتدالاً في تاريخ الأحزاب الإسلامية التي ظهرت في تركيا خلال العقود الأربعة الأخيرة، بل وأنه الأكثر نجاحاً على الإطلاق بين الأحزاب السياسية عامة بما حققه من نجاحات في إدارة السياسة الخارجية وفي المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ويعزو تميز حزب العدالة عن أسلافه من الأحزاب الإسلامية إلى تلقيه الدرس التاريخي والسياسي بعقلانية، وتكيفه الواعي مع معطيات العصر الحديث إلى حد جعل الكاتب يصفه بأنه «الحزب النموذج لدى الإسلاميين في العالم كله».

ولعل أهم ما تميز به الحزب من سمات -حسب وجهة نظر الكاتب- هو ابتعاده منذ تأسيسه عن الانضواء تحت أية معادلة إسلامية، فضلاً عن قبوله للعلمانية شرطاً أساسياً للديمقراطية والحرية. إضافة إلى تعريف الحزب للعلمانية التي ينتهجها تعريفاً واعياً بأنها «حياد الدولة تجاه مختلف العقائد الدينية والقناعات الفلسفية»، ومن ثم فهو يرفض تعريف الأيديولوجية الكمالية للعلمانية بأنها سلطة الدولة على الدين. كما أن حزب العدالة والتنمية قد عرّف نفسه منذ البداية بأنه «حزب ديمقراطي محافظ»، خالفاً عنه مصطلحات «الإسلامي» و«الإسلاموي».

والسمة الثانية التي تميز الحزب هي ذلك التوجه نحو سياسة خارجية مزدوجة التوجه؛ حيث تستهدف من ناحية الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، ومن ناحية أخرى إقامة روابط أكثر قوة مع سياسة العالم الإسلامي.

النشأة والصعود

ويثير الكاتب تساؤلاً حول ما إذا كان حزب العدالة والتنمية حزباً إسلامياً أم لا؟. وذلك لأنه يرى أن «شخصية الحزب تمثل انحرافاً واعياً عن شخصية الأحزاب الإسلامية السابقة أكثر من كونها إخفاء لأجندة دينية أو ممارسة للنقبة».

ويجيب الكاتب بنفسه على السؤال، فيؤكد على رأيه الشخصي بأن «حزب العدالة والتنمية ليس حزباً معتدلاً فحسب؛ بل هو حزب إسلامي يمزج القيم الدينية بالحياة السياسية». ويستند في رأيه هذا إلى قناعته بأن «الحزب الإسلامي هو الحزب القادر على وضع تعاليم القرآن والسنة النبوية في صورة مبادئ قادرة على إدارة الدولة والمجتمع، وهو ما يقوم به حزب العدالة والتنمية حالياً حيث يعمل جاهداً من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية واحترام التقاليد الدينية، والاعتراف بالقيم الدينية، وتوفير الرفاهية للمجتمع، وتأمين احتياجاته التعليمية والصحية، وتعزيز قواه الوطنية».

الباب الثاني:

سياسة مؤذن إسطنبول

الفصل الأول

أردوغان.. مُصلِحُ السياسة الداخلية التركية

الفصل الثاني

أردوغان ورفاقه في ملعب الاقتصاد

الفصل الثالث

مبادرات أردوغان لحل المسألة الكردية

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

الفصل الأول

أردوغان.. مُصلِحُ السياسة الداخلية التركية

اختصرت مجلة الايكونوميست سياسة «مؤذن إسطنبول»، بأنها توصلت الى حالة «صفر مشاكل مع جميع دول الجوار» بما فيها، طبعاً، اليونان.. فبعد ثمانية أعوام من وصول إسلامي أردوغان إلى السلطة في أنقرة، حصلت أحداث سارة في بلاد الأناضول.. الليرة المتهالكة، الشبيهة بأكياس الورق، صارت عملة أحد أقوى البلدان الاقتصادية.. المسألة الكردية التي كانت تقضُّ مضجع أنقرة منذ أن خفض أتاتورك حجم الإمبراطورية كي تصبح قابلة للحياة، لم تعد مسألة. لا في تركيا ولا في شمال العراق.. الجرح القريح في المسألة الأرمنية، أُدخل إلى غرفة الطوارئ. العلاقة الدائمة الاضطراب مع سورية، تحولت من عداء حول لواء إسكندرون (السوري)، الذي يسميه الأتراك هاتاي، إلى حدود مفتوحة أمام من يشاء. العلاقة التنافسية، العدائية، تاريخياً مع إيران تحولت علاقات ودّ وتنسيق في كل مكان، وخصوصاً في وسط آسيا، حيث كانت مواقع التصادم الأشدّ والأوسع. العلاقة العضوية مع إسرائيل خُفّضت إلى علاقة موضوعية، تلغي دور تركيا كحليف وتثبته كوسيط. وعلاقة الشراكة مع الولايات المتحدة باقية، لكنها خاضعة للإنذن التركي وليس للامر الأميركي كما كان الأمر منذ خمسين عاماً.

ما الذي حدث؟

.. لقد غير رجب طيب أردوغان في صيغة الخطاب. قدّم لتركيا خطاباً يعلى الحجاب، لكنه عرض على العالم إسلاماً يقبل الآخر كما هو. وفيما منعت «العلمانية الديمقراطية» الأكراد من التحدث بلغتهم، فتح أمامهم أبواب إحياء التراث وأخرج «عبدالله أوج ألان» من زنزانة الانفراد. وعلى رغم ملامح وجهه المترمّنة لم يتوقف عن خطوات الانفتاح.

فكلما تمكّن رجب طيب في السلطة ازداد انفتاحه، على عكس السيرة التي تقول «كلما تمكّن الناس في السلطة ازداد تشددهم».. فالرجل الذي كان يقول إن «أوروبا نادٍ مسيحي» طلب الانضمام إلى القارة، وأخرج قادتها، وأربك فرنسا العلمانية وألمانيا. وسارع إلى تطبيق القوانين الديمقراطية وإنهاء التعذيب في السجون والسماح بتدريس اللغة الكردية، منهيّاً صراعاً أدى إلى سقوط ٤٠ ألف قتيل.

وهو الأمر الذي دعا بول سالم مدير مركز كارنيجي للشرق الأوسط في لبنان إلى حد القول: «إن هذا

إسطنبول مؤذن سياسة

القرن قد يكون قرن تركيا لأنها البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي يتجه بالفعل إلى المستقبل». وذلك خلال مقابلة مع صحيفة «تودايز زمان» التركية، أثناء وجوده في إسطنبول لمناقشة وجهات النظر العربية في تركيا، حيث قال: «لقد فهمت تركيا كيف تكون ديمقراطية فاعلة في الشرق الأوسط، وكيف تجعل الإسلام السياسي معتدلاً وتُمكنه من أن يكون حزباً نظامياً. كما فهمت كيف تمارس النشاط الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين، وكيف تجمع بين الإسلام والعلمانية، والعلم، والفردية، والجماعات ذات المصالح المشتركة كلها في المجتمع نفسه في الشرق الأوسط».

وبهذا المعنى، قد يكون هذا قرن تركيا لأنها من الدول النموذج في الشرق الأوسط التي تتجه إلى المستقبل. فتركيا من الدول التي تقول: «هذا هو السبيل لتحقيق ذلك». كذلك، تركيا تقترح نظاماً أو مروحة من العلاقات في الشرق الأوسط تبدو معقولة بالنسبة إلى الجميع. فالاقترح الوحيد الذي يبدو منطقياً بالنسبة إلى الجميع هو اقتراح تركيا الذي يقول: «لا أريد إمبراطورية تركية، ولكن أقول دعونا جميعاً نحترم سيادة الآخر وأمنه، دعونا نبني على المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة، دعونا نساعد بعضنا بعضاً، دعونا نمارس التجارة ونعمل معاً». وبهذا المعنى، قلت إنه قد يكون قرن تركيا، تماماً كما كان القرن العشرون القرن الأميركي.

أما المعطى المهم الجديد في السياسة التركية، فهو رغبة جميع الفرقاء بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ولا شك في أن رغبة الطرفين البارزة في التهدة، تأتي لطماننة اتحاد أوروبي تخترقه الخلافات حول مسألة ضم تركيا إليه. فبعد أن نجح أردوغان في إقناع أوروبا بكونه لا يمثل خطراً على الديمقراطية، لا يزال احتمالية تدخل العسكر يطرح تساؤلات جادة عبّر عنها عدد من المسؤولين الأوروبيين. فحزب «العدالة والتنمية» أثبت خلال ثمانين سنوات من الحكم أنه يرغب في إحداث تغييرات جوهرية في بنية النظام، بل إن البعض رأى أن بعض الحريات مثل حقوق الأقليات، اتسعت في عهده إذ سمح ببث برامج باللغة الكردية كما سمح بتعليمها في المدارس الخاصة. واتسعت أيضاً دائرة حرية التعبير والحقوق الدينية لغير المسلمين، ما يجعل من أي تدخل للعسكر و«العلمانيين» انقلاباً على الخيار الديمقراطي للشعب التركي.

في المحصلة يلاحظ البعض أنه عادة ما يتهم العلمانيون الإسلاميين بأنهم خطر على الديمقراطية، فهل يصبح «العلمانيون» في دورهم خطراً على الديمقراطية في تركيا؟

تحديات الداخل

لطالما لعبت منطقة الأناضول دوراً حاسماً في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي، إذ شكّلت هذه المنطقة تقاطعاً لمختلف الحضارات البشرية العريقة التي شكّلت قلب العالم القديم، فكانت «إسطنبول» عاصمة لثلاثة من أكبر الإمبراطوريات وأقواها على مر العصور من الرومانية إلى البيزنطية وانتهاءً

■ مُصلح السياسة الداخلية

بالإمبراطورية العثمانية (١٢٨٨-١٩٢٤) التي حكمت منطقة تمتد على مستوى قارات العالم الثلاث القديم إلى أن ضعفت رغم الجهود المشهودة للسلطان «عبد الحميد الثاني»، وتفككت إثر دخولها الحرب العالمية الأولى، فأنهى «مصطفى كمال أتاتورك» الخلافة سنة ١٩٢٢ وأعلن قيام «جمهورية تركيا» لحديثة العام ١٩٢٣، وفي الحرب العالمية الثانية انكفأت تركيا، ثم قامت باستعادة جزء من دورها الجيو-سياسي التاريخي لفترة قصيرة خلال الحرب الباردة عندما شكّلت حائطاً منيعاً في وجه المد الشيوعي لوقف زحفه إلى أوروبا والشرق الأوسط. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي العام ١٩٩١، بدت الفرصة سانحة أمام تركيا الحديثة لتلعب دوراً حاسماً يعمل على إعادة تشكيل النظام الإقليمي والدولي، عبر ما يعرف باسم «العالم التركي» الذي يضم دولاً تمتد من غرب الصين إلى أوروبا، لكنها لم تستغلها.

لكن ومع استلام حزب «العدالة والتنمية» الحكم في العام ٢٠٠٢، تغيرت المعطيات كلياً، وعمل الحزب وقادته (ومازالوا يعملون) على إحداث تغييرات داخلية سياسية واجتماعية واقتصادية، وعلى استغلال المعطيات الجيو-سياسية (Geopolitical) والجيو-إستراتيجية (Geostrategic) لتحويل تركيا إلى قوة كبرى في الوقت الذي تشهد فيه خريطة ما يسمى بـ«الشرق الأوسط» إعادة تشكيل وتوزيع لمراكز القوة والسلطة والقرار، وتتزاحم فيه القوى الإقليمية على حجز مكان لها في الخريطة الجيو-إستراتيجية التي نشأت بعد انهيار البوابة الشرقية للعالم العربي إثر احتلال العراق، ومن قبله إقصاء النظام الأفغاني «الطالباني».

وبالفعل نجح الحزب ولاسيما الثلاثي (أردوغان رئيس الوزراء، جول رئيس الجمهورية، وأوغلو وزير الخارجية) في دفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوتها الناعمة (Soft Power) وجعلها نموذجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على مستوى المنطقة، ترافق ذلك مع صياغة نظريات ومفاهيم تركية تتناسب مع متطلبات الصعود مثل «العمق الاستراتيجي» و«ديبلوماسية تصفير النزاعات» بشكل يجعل من تركيا المركز الذي تدور حوله باقي الدول في المنطقة.

النظام السياسي في تركيا

أولاً: المؤسسات الدستورية

يشير الدستور التركي إلى أن النظام في تركيا جمهوري ديمقراطي «برلماني» علماني، أما المؤسسات الدستورية في البلاد فهي تتوزع على السلطة التشريعية التي تتمثل بالجمعية الوطنية «البرلمان»، السلطة التنفيذية وتتمثل برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، السلطة القضائية وتنقسم إلى ثلاث فئات هي القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء الخاص، وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري، وتمثل المحكمة الدستورية السلطة القضائية العليا.

وإذا ما نظرنا إلى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور عام ١٩٨٢ من الناحية

إسطنبول مؤذن سياسة

النظرية، فإننا لن نجد ما يميزه على اعتبار أنه نظام ديمقراطي محدود الأطر، وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على إيقاع العلمانية الأتاتوركية التي يحميها الجيش.

ونتيجة لهذا الإطار المحدود، لم تشهد الحياة السياسية التركية أية تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج، وحتى في الوقت الذي كان من الممكن للتفاعل السياسي أن يولد خروقا على هذا الصعيد، كان الجيش يتدخل لإجهاضها وإعادة الأمور إلى نصابها من جديد.

لكن الحقيقة أن تجربة حزب «العدالة والتنمية» منذ العام ٢٠٠٢، نجحت في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجا يلفت الانتباه، ليس لما ينص عليه نظرياً وإنما للتفاعلات التي نتجت عنه وللمفاعيل التي يمكن أن تنتج عنه فيما لو تم تطبيق تجربته في أماكن أخرى على الصعيد الإقليمي.

أصبح الجميع يتحدث الآن عن النموذج التركي (The Turkish Model) الذي يتمحور عادة حول ثلاث قيم أساسية هي الديمقراطية والعلمانية والإسلام.

ونستطيع أن نقول إن مكن تحول النظام السياسي التركي إلى أداة من أدوات «القوة الناعمة» (Soft Power) على الصعيد الإقليمي هو أنه:

١- يمثل نمودجا للإسلاميين عن الكيفية التي يستطيعون من خلالها التعامل مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم عبر الواقعية والبرجماتية والاعتدال.

٢- يمثل نمودجا للديمقراطية الإسلامية المعتدلة التي تبحث الولايات المتحدة عنها وتسعى إلى تعميم تجربتها.

٣- يمثل نمودجا لقدرة الهوية الإسلامية على التكيف وتقدير القيم الأساسية في المجتمع من حرية وحكم القانون والعدالة والإصلاح والشفافية.

ثانياً: الحياة الحزبية

شهدت الحياة الحزبية في تركيا العديد من التطورات منذ إعلان الجمهورية في العام ١٩٢٣، لكن التفاعلات الحقيقية بدأت في العام ١٩٥٠ مع التعددية الحزبية، وظلت الحكومات منذ ذلك التاريخ وحتى العام ٢٠٠٢ ائتلافية في غالبيتها، نظراً لعدم قدرة الأحزاب على خلق تغيير، إلى أن جاءت الانتخابات في ذلك العام لتشكل علامة فارقة في تاريخ تركيا الحديث والتي أدت إلى فوز غير مسبوق لحزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامية إثر حصده غالبية المقاعد النيابية بواقع ٣٦٣ مقعداً من أصل ٥٥٠، وهو أمر لم يحصل في تركيا من قبل على يد أي حزب، وأسفر ذلك عن تفاعلات مهدت لتغييرات جذرية في الداخل والخارج لا تزال تتفاعل إلى يومنا هذا وتخطّ معها دور تركيا التفاعلي في المنطقة وصعودها الإقليمي والدولي بشكل بارز كدولة محورية ذات أهمية إستراتيجية.

ثم جاءت انتخابات العام ٢٠٠٧ لتؤكد صوابية النهج المتبع من قبل حزب «العدالة والتنمية»، ومباركة

■ مُصلح السياسة الداخلية

الشعب التركي للمسار الداخلي والخارجي الذي يقوده الحزب والذي وضع تركيا على مسار استعادة دورها وموقعها وقوتها التاريخية التي لطالما لعبتها في محيطها.

ولم تستطع سوى ثلاثة أحزاب الوصول إلى البرلمان «العدالة والتنمية»، «حزب الشعب الجمهوري» و«حزب الحركة القومية» إضافة إلى ٢٨ مستقلاً أغلبهم من الأكراد، ما لبثوا أن انضموا عند فوزهم لأحزاب فادخلوها معهم قبة البرلمان وهي حزب اليسار الديمقراطي، حزب المجتمع الديمقراطي، حزب الحرية والتضامن، حزب الاتحاد الكبير.

معارك الديمقراطية

إن دمع حكومة حزب «العدالة والتنمية» الحالية، بتهمة التطرف الإسلامي، إنما فيه محاولة للقفز على الواقع الفعلي الملموس. والحقيقة أنه لا ريب في جدية والتزام هذه الحكومة بإرساء النهج الديمقراطي. وقد كلفها هذا الالتزام الكثير، خلال الجهود التي تبذلها من أجل تبديد المفاهيم والتصورات الخاطئة عن الأحزاب ذات الصبغة الإسلامية. وإذا ما سادت العلمانية تركيا سابقاً، نتيجة للدعم العسكري الثابت لنظام الحكم العلماني طوال الحقب السابقة، فقد حل أخيراً الوقت الذي رأينا فيه تقاليد الحكم العلماني هذه، وهي تترسخ عبر العملية السلمية الديمقراطية نفسها وتقودها حكومة ديمقراطية منتخبة شرعاً، دونما حاجة لتهريب المؤسسة العسكرية لأي دين من الديانات. كما يتعين أن تبذل الخطوات الجريئة التي اتخذها رئيس الوزراء الحالي، أردوغان، إزاء الدفع ببلاده نحو عضوية الاتحاد الأوروبي، طوال السنوات الماضية من فترة توليه لهذا المنصب، أية شكوك أو مخاوف لا أساس لها من الصحة، إزاء جديته والتزامه بالنهج الديمقراطي.

وقد اتسمت السياسات التركية منذ بدايات عقد الثمانينيات من القرن المنقضي، بقوة جهاز الدولة، على حساب الضعف البادئ على أداء المجتمع المدني، الذي لا يتم التسامح فيه مع الحقوق والحريات الفردية، إلا بقدر خضوعها للرؤية المركزية السائدة. ولذلك فإن من الطبيعي أن تشوب العملية الانتخابية طوال الفترة المذكورة، إجراءات التهريب الهادفة إلى إقصاء وتقويض مواقف أية مجموعات معارضة، على امتداد الطيف السياسي بالبلاد بأسرها. لكن وعلى إثر إجراء انتخابات عام ٢٠١٢، التي شكلت نقطة فارقة في التاريخ السياسي التركي، فقد بدا واضحاً أن تلك الممارسات السابقة لم تكن إلا مجرد ذكرى من الذكريات المؤسفة.

والشاهد أن التحول باتجاه النهج الديمقراطي والعملية السياسية المرتبطة به، قد أصبح نهجاً ثابتاً للتحول في السياسات التركية المعاصرة. وبفضله ترجمت إرادة الشعب التركي إلى سياسات اقتصادية متوازنة، وإلى تقدم واضح في نظام الرعاية الاجتماعية، فضلاً عن الاندماج الكبير الذي حدث بين أنقرة والاتحاد الأوروبي. وخلافاً لتهديدات المؤسسة العسكرية بالتدخل المستمر في شؤون الحكم التركية، فهام قادة تركيا المنتخبون وقد أظهروا من العزم والحزم في الالتزام بالإصلاح السياسي، ما لا يُطاله أنبيء شك.

وفي المقابل فإن التدايعات المترتبة على أي تدخل عسكري في تحديد مصير المعركة الانتخابية المقبلة

سياسة مؤذن إسطنبول

(٢٠١١) أو تقويضها، سوف تكون في غاية الخطورة والتأثير السلبي. وليس من داعٍ لإحياء ذكرى وآلام ما حدث في الجزائر من قبل. وفي حين تساعد النصوص الدستورية الراسخة في تركيا، من مخاطر تعرض العملية الانتخابية للاختطاف، إلا أنه ليس متوقعاً للشعب التركي أن يتساهل مع اختطاف كهذا إن حدث.

ذلك أنه يتوقع أن تطوى صفحة المفاوضات الجارية مع الاتحاد الأوروبي حالياً، بشأن انضمام تركيا لعضوية الاتحاد. وفي ذلك ما ينسجم ومواقف بعض دول الاتحاد، المتمسكة منذ البداية بمعارضتها القوية لفكرة انضمام تركيا. ليس ذلك فحسب، وإنما يتوقع للنمو الاقتصادي غير المسبوق الذي حققته تركيا خلال سنوات الديمقراطية هذه، أن يبدأ بالتباطؤ، فيما لو أسدل الستار على العملية الديمقراطية نفسها.

ثورة على المفاهيم والسياسات الأتاتورية

يرى «جراهام إي. فولر» في آخر كتبه التي كتبها عن تركيا والمعنون بـ«الجمهورية التركية الجديدة.. تركيا: لاعب إقليمي متنامٍ»، في معرض تحليله لتركيا في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، والتحول الذي أجرتها على السياسات التركية لاسيما سياساتها الخارجية، بأن مصطفى كمال أتاتورك قد قطع كل صلة بالجمهورية التركية الوليدة بالشرق الأوسط ولا سيما بدوله العربية والإسلامية، واتخذ من الغرب ودوله الأوروبية نموذجاً وهدفاً في الحد ذاته، وأنه قد وظّف سياسات الدولة ولا سيما التعليمية إلى تأصيل العداء تجاه الأمة العربية والإسلامية وزرع الحلم الأوروبي في مخيلة الأجيال التركية، وهو ما وصفه فولر بعملية «الاستئصال التاريخي للماضي العثماني من تاريخ الأتراك». وهو ما جعل أربعة أجيال متتالية من الأتراك تعتقد بأن تركيا ليست دولة شرق أوسطية.

ويؤكد فولر على حقيقة تاريخية مفادها، أن الجمهورية التركية حتى نهاية الحرب الباردة كانت صديقاً وقيماً للولايات المتحدة، لا تختلف مصالحها كثيراً مع مصالح الولايات المتحدة، وأنها كانت دوماً على أهبة الاستعداد طواعية لخدمة أهداف الولايات المتحدة الجيوبولوتيكية في المنطقة.

غير أنه يرى أن تركيا قد حققت قفزات ضخمة طفرية في سياساتها الداخلية والخارجية، بفضل نجاحها في إرساء الديمقراطية إلى حد كبير، ما جعلها تدرك مصالحها الشخصية وتعمل على تحقيقها وفق إستراتيجية مستقلة، تتنافس أحياناً مع سياسات واشنطن، وأنها أضحت تشعر بالانزعاج من التدخلات الأميركية في العالم الإسلامي، ولا سيما عندما تتصادم مصالح أنقرة ومبادراتها مع الأهداف الأميركية.

ويمضي فولر في اندهاشه من تغير الأوضاع من النقيض إلى النقيض فيقول: «إن تركيا اليوم أصبحت ترى الولايات المتحدة باعتبارها السبب والعامل الرئيسي لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط».

ويعزو أسباب هذا الرؤية إلى ثلاثة أسباب، الأول: انهيار الاتحاد السوفيتي وإعادة بناء السياسة الأوروبية وزوال المخاطر والتهديدات الإستراتيجية والجيوبوليتيكية التي كانت تستهدف تركيا. والثاني:

■ مُصلح السياسة الداخلية

التعزز المستمر لتضارب المصالح الأميركية مع المصالح التركية فى المنطقة. وأما الأخير: فنجاح إنقرة فى إقامة علاقات إستراتيجية جديدة متنامية مع العالم الإسلامى وروسيا والصين.

من «الأتاتورية» إلى «العثمانية الجديدة»

تهيمن «العثمانية الجديدة» على مجمل السياسات التركية الداخلية والخارجية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة فى تشرين الثانى ٢٠٠٢، وبات هذا المفهوم التركى خارطة طريق إستراتيجية تم بمقتضاها تحول تركيا من «الأتاتورية» إلى «العثمانية الجديدة».

وتشير تطورات السياسة التركية، إلى أنه كلما نجح الحزب الحاكم فى تخطى عقبة تواجهه فى السياسة الداخلية والخارجية، اكتسبت «العثمانية الجديدة» قوة إضافية، وزادت هيمنتها على السياسات التركية الداخلية والخارجية.

ويتشكل المفهوم الجديد للدولة التركية الذى بنى قواعده النظرية العامة وزير الخارجية التركى أحمد أوغلو عبر محاضراته وندواته المتعددة، من ثلاث قواعد أساسية: القاعدة الأولى، مصالحه تركيا مع ذاتها الحضارية الإسلامية، والعودة إلى الجذور العثمانية القديمة، والقاعدة الثانية استبطان حس العظمة والكبرياء العثمانى والثقة بالنفس عند التصرف فى السياسة الخارجية، والتخلص من الشعور بالضعف أو بالنقص تجاه الآخرين. أما القاعدة الثالثة التى تركز عليها «العثمانية الجديدة» فهى الاستمرار فى الانفتاح على الغرب، مع إقامة علاقات متوازنة مع الشرق الإسلامى.

وكان أوغلو قال فى محاضرة له فى العاصمة المصرية القاهرة مطلع سبتمبر /أيلول ٢٠٠٩: إن الإستراتيجية التركية تجد عمقها الحقيقى فى إعادة الاندماج مع عالمها المحيط بها من الشرق ومن الغرب معا، والذهاب إلى ما وراء الحدود السياسية التى عزلت الشعوب العربية والإسلامية عن بعضها لعقود طويلة.

وقال: لقد عانينا كثيرا من استخدامنا لفكرة الدولة القومية كأداة للتباعد لا للتقارب. واكتشفنا أنه لا يمكننا الهروب من التاريخ، مثلما لا يمكننا تغيير الجغرافيا.

نظرية العثمانية الجديدة إذن لا تعنى بعث السياسات التوسعية للدولة العثمانية، ولا العودة للماضى، وهى بهذا المعنى الجديد الأكثر إثارة للجدل على المستوى الداخلى التركى، لأنها تقع فى صميم المعركة بين الحداثة والتقليد، أو الأصالة والتغريب أو الإسلام والعلمانية، وهى المعركة التى تخوضها تركيا على أكثر من صعيد على الأقل منذ تأسيس الجمهورية وإلغاء الخلافة سنة ١٩٢٤.

الجدير بالذكر أن الدولة التركية الحديثة «الأتاتورية» نشأت على مفهوم «لا مشاكل مع الجيران، لا عثمانية ولا إمبراطورية ولا توسع» واستمر هذا إلى مرحلة الرئيس تورغوت أوزال فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى، التى أسست فيها نظرية «العثمانية الجديدة»، وهى لا تعنى إعادة دور تركيا

■ سياسة مؤذن إسطنبول

الإمبراطورية العثمانية في النظام الإقليمي، وإنما تعنى إلى حد كبير أن تركيا رغم أنها ذات طرح قومي إلا أنها تشمل قوميات متعددة مثل الأتراك والأرمن والأكراد ويشملها كلها الإسلام، وهذا المفهوم الأوزالي (الرئيس تورغوت أوزال) يتجاوز مفهوم القومية التي أسسها أتاتورك، إلى مسافة أكبر تتمثل في أن القومية التركية منتمة إلى الإسلام أيضاً.

غير أن المفهوم الجديد للعثمانية الجديدة، قد ولد فعلياً نهاية العقد الأخير من القرن الماضي بعدما أوصدت أوروبا الباب أمام دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما جعل تركيا تفكر جدياً بإنهاء نحو ثمانين عاماً من الاتجاه الأتاتوركى لجعل تركيا أوروبية ولإدارة الظاهر للعالم الإسلامى الذى قاده العثمانيون لقرون طويلة سابقة، رافقه صعود قوى للتيار الإسلامى التركى، ظهر أولاً مع حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان الذى قطع «انقلاباً أبيض» في ۲۸ فبراير/شباط ۱۹۹۷، استمراره في رئاسة الوزراء، ثم في وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عبر أغلبية برلمانية مريحة في انتخابات عام ۲۰۰۲، الشيء الذى عبّر ليس فقط عن انقلاب سياسى سلمى في اللوحة السياسية التركية وإنما أيضاً عن صورة اقتصادية - اجتماعية جديدة تمثلت في ازدياد قوة الفئات الوسطى والفقيرة في المدن الثلاث الكبرى، إسطنبول وأنقرة وأزمير، وفي مدن إقليم الأناضول وفي المدن الساحلية على البحر الأسود، التي أعطت أصواتها لحزب أردوغان، بعدما كانت سابقاً تعطى أصواتها لأحزاب وسطية بين العلمانيين والإسلاميين.

وترجم رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان هذا التحول المفصلى في موقع تركيا الجيو- سياسى، عبر إدارة النظر نحو العالم العثمانى القديم، بدلاً من تميم وجه أنقرة نحو الغرب الأوروبى. وعملياً، فإن محاور السياسة التركية، في السنوات الثماني السابقة، كانت متركزة في المدى الجغرافى الممتد بين البصرة وغزة، من دون نسيان كابول وطهران، وأيضاً في الشمال الشرقى بالقفقاس بين باكو وتبليسى، وكذلك في البلقان الذى أعطى الزمن المعاصر تكراراً لما حصل فيه في القرن التاسع عشر عندما كانت إسطنبول في صدام مع اليونانيين والصربيين.

وترافق هذا البروز للدور الإقليمى التركى، الذى يمتد من العراق إلى الملف الفلسطينى، مع حالة فراغ القوة في المنطقة، ما جعل ذلك الدور التركى يلاقى هوى إقليمياً، إضافة لذلك الدعم الذى تظهره واشنطن، ولو كان هذا بالتزامن مع فتور كامن أو ظاهر أوروبياً.

وجاءت سياسات حكومة رجب طيب أردوغان التي تولت الحكم لأول مرة عام ۲۰۰۲ كنقطة تحول مفصلية في تاريخ تركيا، زادت من «اتهامه» بمحاولة إحياء الروح العثمانية من جديد، خاصة مع أجواء الحرية الدينية التي تسعى حكومته لتوفيرها للمحجبات وطلاب المدارس الدينية والاحتفالات الدينية، وخطتها للتصالح مع الأقليات، وصدامها مع إسرائيل على خلفية سياساتها في الأراضي الفلسطينية، والاتفاقيات الكبرى التي وقعتها مع دول العالم الإسلامى.

الفصل الثاني

أردوغان ورفاقه في ملعب الاقتصاد

إذا ما كانت هناك «كلمة سر» وراء نجاح حزب العدالة والتنمية التركي في قدرته كـ«حزب» على الجمع بين كونه الخيار الأول للأقليات والأكثر دعماً لقطاع الأعمال والاقتصاد الحر، في الوقت الذي تركز فيه قاعدته الشعبية الصلبة على الطبقتين الوسطى والفقيرة، كما أنه بسبب نفس السر الأكثر قبولاً لدى الاتحاد الأوروبي وأمريكا، وفي الوقت ذاته ينظر إليه بصفته نموذجاً يستحق أن يُقتدى به من جانب الأحزاب والحركات الإسلامية الأخرى.. فإن «كلمة سر» وراء هذا النجاح، ستكون هي: «الاقتصاد»، فما حققه حزب العدالة والتنمية على الصعيد الاقتصادي منذ تسلمه الحكم عام ٢٠٠٢ يُعدُّ - في نظر الكثير من المراقبين - طفرة غير مسبوقة، فقد حقق نجاحاً اقتصادياً فاق كل التوقعات خلال ثماني سنوات قضاهما في الحكم، بعدما كانت تركيا تعاني من أزمة اقتصادية عسيرة أصابت المجتمع التركي في مقتل بسبب ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الدخل القومي، وغير ذلك من الأوضاع التي أدت لقيام البنك الدولي بفرض حزمة من الإصلاحات على تركيا من أجل إصلاح اقتصادها.

هذه الطفرة الاقتصادية التي خرجت من رحم حزب العدالة والتنمية وبعد سنوات عجاف من الأزمات الاقتصادية، تحتاج، بلا شك، إلى «وقفة تأمل» لفك طلاسم كيفية جمع هذا الحزب بين تلك الثنائيات المتناقضة، بل وصنع منها «وصفة ناجحة» قادته للحصول على تفويض شعبي للحكم بمفرده طوال ثماني سنوات، مدعوماً بنحو نصف أصوات الناخبين..

باختصار هذه هي المعادلة المعقّدة التي أجاد حزب العدالة والتنمية التركي ضبط عناصرها، والتي تبدو أشبه ما تكون بـ«الرقص على حبل مشدود»، فبعد أربع سنوات من حكم الحزب تراجع معدل التضخم من ٢٩,٧٪ عندما تسلم الحزب الحكم عام ٢٠٠٢ إلى ٩,٦٪، فيما ارتفع حجم الناتج المحلي من (١٨١) مليار دولار إلى (٤٠٠) مليار دولار، وهو ما رفع نصيب الفرد من الناتج القومي إلى ٥٤٠٠ دولار.

وحققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تم ضخها في شرايين الاقتصاد التركي طفرة ملحوظة خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦؛ إذ ارتفعت من (١,١٤) مليار دولار عام ٢٠٠٢ لتسجل (٢٠,٢) مليار دولار عام ٢٠٠٦، وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه المؤشرات على معدل النمو القومي، والذي ارتفع من نمو سلبي معدله ٩,٥٪ في عام ٢٠٠١ ليسجل متوسط نمو ٦٪ خلال السنوات الأربع الماضية، وبلغ معدل

ساسة مؤذن إسطنبول

النمو ذروته عام ٢٠٠٥ مسجلاً ٧,٢٪. وهذا المعدل المرتفع للنمو كان مدفوعاً بقفزات كبيرة فى الصادرات التركية؛ إذ ارتفعت قيمتها من (٣٦) مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى (٨٦) مليار دولار خلال العام ٢٠٠٦، ولعب قطاع السياحة دوراً مهماً فى تحقيق هذه النجاحات؛ إذ ارتفعت عائداته من (٨,٤٨) مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى (١٦,٨٥) مليار دولار فى العام ٢٠٠٦.

وذهب تقرير أصدرته - فى تلك الفترة - منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى أوروبا، لاعتبار التقدم الذى شهده الاقتصاد التركى فى ظل حكومة العدالة والتنمية «مذهلاً»، فقد شكّل أعلى معدل نمو اقتصادى بين الدول الثلاثين التى تنتمى للمنظمة، كما انخفض معدل التضخم لأول مرة منذ نحو ثلاثة عقود إلى خانة واحدة بدلاً من اثنتين أو ثلاث. ووقف عجز الموازنة التركية وقتها عند حدود ٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وهو أقل بكثير من السقف الذى حدده الاتحاد الأوروبى والبالغ ٣٪، بينما تراجعت المديونية العامة للحكومة إلى نحو ٦١٪، وهى تزيد بشكل طفيف عن السقف الأوروبى الذى يبلغ ٦٠٪.

وفى ظل افتقاد تركيا لموارد طبيعية تمنحها المليارات على حين غرة، فإن المراقبين يرجعون الفضل فيما حققه الاقتصاد التركى من طفرات غير مسبوقة إلى حزمة الإصلاحات التى طبقتها حكومة رجب طيب أردوغان، التى اعتمدت بشكل أساسى على رفع القدرات التنافسية للاقتصاد التركى فى جميع القطاعات، مع إعطاء الأولوية للقطاع الصناعى، والذى حظى بتسهيلات ائتمانية كبيرة، كما عمدت حكومة أردوغان لشن حرب قاسية على الفساد، وهو الآفة التى نخرت فى عظام الاقتصاد التركى لعقود طويلة، وحولته لبؤرة طاردة للاستثمارات الأجنبية، مما حرم البلاد مليارات الدولارات وآلاف فرص العمل المتوقعة.

وانعكست سياسة الانفتاح التى اتبعتها حكومة حزب العدالة فى علاقاتها مع العالم الخارجى على الاقتصاد التركى؛ فقد عمدت الحكومة لتوظيف تلك العلاقات لفتح أسواق جديدة أمام الصادرات التركية، كما ساعدت تلك السياسة فى جذب استثمارات أجنبية ضخمة، مُشجّعة بوجود حالة من الاستقرار السياسى ووضوح الرؤية الاقتصادية لدى أردوغان ورفاقه.

سرا الوصفة الناجحة

وتحدث رئيس الوزراء التركى أردوغان عن الفترة الأولى للطفرة الاقتصادية التركية للكاتب الصحفى أحمد منصور، فى حوار له معه أجراه فى السادس من نوفمبر من العام ٢٠٠٥ وكان بمناسبة مرور ثلاث سنوات على تولي حزب العدالة والتنمية برئاسة أردوغان السلطة بعد الانتخابات البرلمانية التى وقعت فى تركيا فى ٣ نوفمبر / تشرين ثان من العام ٢٠٠٢، سأل منصور أردوغان قائلاً له: هل يمكن أن تقدم لى بالأرقام والإحصاءات حجم الإنجازات التى قمت بها خلال سنوات من تولي السلطة فى تركيا؟

قال أردوغان وهو فى قمة الشعور بالثقة: عندما تولينا مقاليد الحكم كانت نسبة التضخم فى تركيا ٣٤٪ ولكن خلال فترة السنوات الثلاث الأخيرة انخفضت هذه النسبة إلى ما دون ٨٪.

في ملعب الاقتصاد

وحينما سألته منصور عن كيفية استطاعته أن يحقق هذا خلال ثلاث سنوات فقط؟

قال أردوغان: في هذا الموضوع توجد علاقة مع معدل الفائدة وعدم التراجع أبداً عن البرنامج الاقتصادي المطبق والالتزام بالنظام المالي وهي أمور تصرفنا بحساسية كبيرة فيها، مثلاً عندما تولينا الحكم كانت معدلات الفائدة عالية جداً، نسبة الفائدة الاسمية كانت ٧٠٪، أما الآن فانخفضت إلى ١٤٪ والفائدة السوقية كانت في حدود ٣٤٪.. ٣٥٪، أما الآن فاصبحت تتراوح ما بين ٨٪، ٩٪، ٧٪ وهذا جعل نسبة النمو الاقتصادي في تركيا تصل إلى ٨٪ في السنوات الثلاث الأخيرة وهذا جلب الاستقرار وإلى جانب ذلك هدفنا لهذا العام الوصول إلى نسبة ٥٪ وسنحققه أيضاً بنفس الشكل.

أما حجم الديون فقد كان ٩١٪ أما الآن فقد انخفض إلى ما يشكل نسبة ٦٣،٤٪ فقط من الناتج القومي الإجمالي وصادراتنا وصلت إلى مستوى تفوق فيه الاثنين وسبعين مليار دولار وأصبح حجم تجارتنا الخارجية في حدود مائة وتسعين.. مائة وخمسة وتسعين مليار دولار وفي السياحة حققنا انطلاقات هائلة، فقد كان عدد السياح الذين يفدون إلى تركيا عند تولينا الحكم حوالي تسعة ملايين سائح، أما الآن فقد فاق عدد السياح القادمين إلى تركيا العشرين مليون سائح سنوياً وباتت القدرة الاستيعابية للأسرّة السياحية عاجزة عن تلبية الحاجة وأصبحت تركيا دولة معروفة باستقرارها وموثوق بها عالمياً وفي مجال الخصخصة حققنا النجاح الأكبر في السنوات العشر الأخيرة وكل ذلك كان له إسهام إيجابي وهام في انخفاض معدل التضخم وزيادة معدل النمو في تركيا وفي نفس الوقت دخلت تركيا في استثمارات جادة سواء في البنى التحتية أو الفوقية، في التعليم والصحة والمواصلات والإسكان الجماعي، حيث بلغ عدد المساكن الجاهزة التي شرعنا في بنائها منذ ثلاث سنوات وحتى نهاية هذا العام مائة وخمسين ألف مسكن وسيكون عدد المساكن المُسَلَّمة فعلياً لمستحقّيها حتى نهاية العام ستة وخمسين ألف مسكن وحقّقنا ذلك عن طريق مؤسسة تابعة لرئاسة الوزراء تُمكن المواطن من الحصول على مسكن مناسب بدفع ثمنه على أقساط شهرية بدون فوائد تتراوح مدتها ما بين عشر.. خمس عشرة.. عشرين سنة وهذه الإنجازات أدت إلى انتعاش جاد في السوق.

وحينما سألته منصور عن الإستراتيجية التي نهجها لتحقيق ذلك خلال ثلاث سنوات فقط؟

قال أردوغان في ثقة الزعيم رجل الدولة: هنا أؤمن بأمور ثلاثة، أولها إدارة الإنسان، ثانياً إدارة المعلومات وثالثها إدارة الأموال، عند نجاحكم في هذه الأمور الثلاثة فإنكم ستحققون نتائج هائلة ونحن الآن في الطريق إلى تحقيق ذلك وعندما نحققه بالكامل سيرتفع معدل نجاحنا أكثر، هذا هو الحدث.

.. هكذا لخص لنا رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان سر «الوصفة الناجحة» التي أعادت بالاقتصاد التركي إلى الحياة ودفعته بقوة إلى النجاح والقدرة على سد الفجوة الاجتماعية من خلال تحسين دخول الأفراد، وتقليل معدلات البطالة، وذلك خلال ثلاث سنوات فقط (من ٢٠٠٢: ٢٠٠٥) من حكم حزبه،

■ سياسة مؤذن إسطنبول

حيث استطاع خلالها أن يضع بلده على الخارطة الاقتصادية كما وضعها على الخارطة في كل شيء، ولم تحتو وصفته الناجحة (حسب قوله) إلا على أنه استطاع أن يدير الإنسان والمعلومات والأموال، ليمثل «وصفة للنجاح» لكل حاكم يريد أن يعمل من أجل بناء بلده ورفاه شعبه.

معجزة اقتصادية

ولكن كيف استطاع حزب العدالة والتنمية أن يحقق في سبع سنوات ما يشبه المعجزة الاقتصادية، والتي تمثلت بعض مظاهرها في انخفاض نسبة التضخم من ٧٠٪ قبل تولى العدالة والتنمية الحكم إلى أقل من ١٠٪ رغم الأزمة المالية العالمية، وارتفاع متوسط دخل الفرد من حوالي ثلاثة آلاف دولار إلى ما يقارب العشرة آلاف دولار، وتحقيق معدل نمو منتظم في الناتج المحلي الإجمالي قارب الـ ٧٪ سنوياً، الأمر الذي رفع من مرتبة الاقتصاد التركي حتى أصبح يتبوء المكانة السادسة عشرة على المستوى العالمي والسادسة أوروبياً.. كيف استطاع العدالة والتنمية تحقيق ذلك؟

.. هذا ما حاول الإجابة عليه الدكتور إبراهيم أوزتورك أستاذ الاقتصاد بجامعة مرمره - إسطنبول في دراسة أعدها لمركز الجزيرة للدراسات تحت عنوان (الاقتصاد وعقد التحولات الكبرى)، حيث أشار إلى أن الاقتصاد التركي قد مر بعملية تحول كبيرة طيلة السنوات السبع الواقعة ما بين الأزمة الاقتصادية الداخلية ٢٠٠١ والأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨، وكان من نتائج ذلك أن قفز الناتج المحلي الإجمالي من ٣٠٠ مليار دولار إلى ٧٥٠ مليار دولار، بمعدل نمو بلغ ٦,٨٪ سنوياً، وانعكس ذلك على دخل الفرد فزاد من ٣٣٠٠ دولار إلى ١٠,٠٠٠ دولار، كما نجحت الدولة في معالجة مشكلتي العجز والتضخم وما نجم عنهما من اختلالات، وأصبحت واحدة من أكثر الدول جذبا للاستثمار الخارجي، واحتلت بذلك كله المرتبة السادسة عشرة في ترتيب أكبر الاقتصاديات العالمية والمرتبة السادسة أوروبياً، وبذلك تضيقت الفجوة ولأول مرة بهذه النسبة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوروبية.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التغيرات بعيدة المدى التي يتوقع أن تطرأ على الخريطة الاقتصادية العالمية، والدور التركي المتنامي على المستوى الدولي، فإنه يتوقع من تركيا أن تشكل وضعاً اقتصادياً مهماً على المستوى العالمي للأسباب التالية:

- زيادة القوة الشرائية للأتراك بشكل سريع.
- أثبتت المنتجات التركية قدرتها على أن تنافس دولاً كبيرة من خلال جغرافيتها التي تتوسط القارات الثلاث أوروبا وآسيا وأفريقيا، ومن خلال قوتها الاقتصادية التي تتعمق وتنتفح على العالم.
- زيادة صادرات الدولة من ٣٠ مليار إلى ١٣٠ مليار دولار خلال خمس سنوات، وتنوع أسواق صادراتها، حيث تعتمد الصادرات التركية بشكل خاص، على المنتجات الصناعية، وتباع نصف الصادرات التركية إلى أسواق الدول الأوروبية الأكثر تطوراً، ويبيع النصف الآخر إلى أكثر من ١٨٠ دولة من دول العالم الأخرى.

■ فى ملعب الاقتصاد |

ومن المظاهر الاقتصادية الأخرى التى جاءت متوازية مع التغيرات التى طرأت على الاقتصاد التركى دخول قطاعات اقتصادية جديدة وتطورها حتى وصلت فى مدة قصيرة إلى قطاعات مستقرة.

وقد سعت دراسة «أوزتورك» إلى تحليل التحولات التى طرأت على الاقتصاد التركى وتحليل عملية تكوين الفرص الاقتصادية ومن ثم النتائج المرجوة عنها.

فبعد مجيء حزب العدالة والتنمية تم تغيير قسم كبير من الافتراضات والمبادئ الأساسية التى اعتمد عليها برنامج صندوق النقد الدولى، ومنها الاعتماد على نظام الصرف الثابت عوضاً عن نظام الصرف المرن، وتم التزود باحتياطي خارجى بلغ ما يقارب ٢٥ مليار دولار من أجل ضمان نجاح البرنامج، ومن هنا بدأت موجة كبيرة من الإصلاح تجتاح القطاعات المالية والإدارية.

ويمكن القول من الناحية التقنية إن الدولة إذا استطاعت أن تحقق معدلات نمو طيلة فترة خمس سنوات مستمرة فهذا يعنى أنها قد أسست لبرنامج نمو مستمر، ولقد استطاعت تركيا الخروج من تلك الأزمة بسرعة عن طريق الإصلاحات التى اتبعتها والتى تمثلت بالدعم الخارجى والتعامل مع الأسواق الخارجية، ولهذا فقد حققت نمواً ملحوظاً.

وعند مقارنة التطورات الاقتصادية فى الفترة الواقعة ما بين ٢٠٠٢-٢٠٠٧ بالفترة التى سبقتها يمكن استخلاص النتائج التالية:

- استمرت معدلات النمو بالصعود طيلة الفترة الواقعة بين ٢٠٠٢-٢٠٠٨، وباستثناء عام الأزمة العالمية ٢٠٠٨ فقد كان معدل النمو طيلة الفترة الواقعة بين ٢٠٠٢-٢٠٠٦ يقدر بـ ٦,٩٪.
- قفز الناتج المحلى الإجمالى من ٣٥٠ مليار عام ٢٠٠٢ إلى ٧٥٠ مليار سنة ٢٠٠٨.
- قفز نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من ٣٣٠٠ دولار عام ٢٠٠٢ إلى ١٠٠٠٠ دولار عام ٢٠٠٨.
- ارتفع حجم الصادرات من ٣٣ مليار إلى ١٣٠ مليار فى نهاية عام ٢٠٠٨.
- والجدير بالذكر أن سنة ٢٠٠٣ والفترة التى تلتها قد شهدت استقراراً سياسياً ودعماً خارجياً كبيراً خصوصاً من خلال الإصلاحات التى كان لابد منها لاستكمال التاهيل لعضوية الاتحاد الأوروبى.
- لقد اعتمدت زيادة معدلات النمو فى تركيا بعد عام ٢٠٠٢ على استثمارات القطاع الخاص، وتراجعت المراقبة الحكومية للقطاع الخاص بشكل سريع فى المواضيع المتعلقة بمصادر رؤوس الأموال والإنتاج والبيع، ومن نتائج ذلك:

- ارتفاع حجم الاستثمار بحوالى أربعة أضعاف ونصف.

- ارتفاع حجم الإنتاج ضعفين.

- ارتفاع معدل استخدام رؤوس الأموال من ٧٥٪ إلى ٨٠٪.

إستراتيجية مؤذن إستراتيجي

- ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص في الفترة الواقعة بين ٢٠٠١-٢٠٠٨ ما نسبته ٣٠٪، أما استثمارات القطاع الحكومي فقد بلغت ١٠٪.

- ارتفاع نسب الاستهلاك في نفس الفترة بنسبة وصلت ٣٩٪ في القطاع الخاص و٢٢٪ في القطاع الحكومي.

- وقد بلغ مجموع قيمة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته حوالي ٢٥٪ محققة أعلى مرتبة على مستوى أوروبا.

ويتوقع أن تزيد الاستثمارات ذات النوعية الجيدة من معدلات النمو والإنتاجية على المدى البعيد، حيث توضح المعطيات أن الإنتاجية في تركيا في السنوات الأخيرة اعتمدت على زيادة المدخلات التقليدية مثل الجهد ورأس المال، كما يلاحظ فيما يتعلق بمصادر النمو أن قطاع الخدمات قد لعب دوراً محكراً ورئيسياً في الاقتصاد انعكس على أن قطاعات الإنشاءات والاتصالات والمواصلات التي في مقدمة قطاع الخدمات، وتبلغ نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي ٢٥٪ بينما تبلغ مساهمة قطاع الخدمات ٧٠٪.

وقد انعكس الأداء الجيد للاقتصاد التركي إلى انخفاض معدلات الفائدة والتضخم بشكل سريع، كما حقق انخفاضاً في عجز الموازنة وزيادة الإنتاجية وزيادة التجارة الخارجية.

وقد قامت الحكومة التركية بإصدار قوانين مختلفة من أجل تنشيط حركة الثروات والأموال في نهاية سنة ٢٠٠٨ وحقق ذلك دعماً مالياً يقدر بـ ١٥ مليار دولار انعكس بشكل إيجابي على أسعار الفائدة.

كما عملت الحكومة بشكل فاعل على تطوير أدائها الاقتصادية غير الربوية (أو الإسلامية التي تعمل خارج نظام الفائدة) من أجل الاستفادة من مصادر أموال المؤسسات التي تعمل وفق هذا النظام.

وخلال نمو الاقتصاد التركي تحققت تطورات هامة فيما يخص التجارة الخارجية، فقد ارتفعت الصادرات من ٢٨ مليار سنة ٢٠٠٠ إلى ١٣١ مليار سنة ٢٠٠٨ وارتفعت الواردات في نفس الفترة من ٥٥ مليار إلى ٢٠٢ مليار. وبشكل متوازٍ مع الإصلاحات التي عكبت الأزمة الاقتصادية تم تغطية جزء كبير من عجز الموازنة العامة للدولة، لكن عجز القطاع الخاص استمر لأسباب تنظيمية، ومن أجل حل هذه المشكلة لابد من إحداث تحول صناعي فاعل، وتعميق دور الإصلاحات التي تزيد من حجم الادخار.

تراكمات خبرات الإسلاميين الأتراك الاقتصادية

ويرى «جراهام إي. فولر» - الخبير في شؤون الشرق الأوسط والشأن التركي خاصة ورئيس وحدة الشؤون التركية بالمخابرات الأمريكية في كتابه «الجمهورية التركية الجديدة.. تركيا: لاعب إقليمي متنامٍ»- أن التحولات التي تشهدها تركيا داخلياً وخارجياً في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية ليست تحولات طفوية بقدر ما هي نتاج منظم متسارع لتراكمات خبرات الحركة الإسلامية في تركيا. ويعزو البداية الحقيقية لتأثير الحركة الإسلامية بشكل واضح داخل المجتمع والسياسة التركية إلى عهد الرئيس التركي الراحل

في ملعب الاقتصاد

طور غوت أوزال، حيث قدم أوزال الكثير من الضمانات القانونية والتشريعية التي كفلت للحركات والجماعات الإسلامية آنذاك أن تنشط في مجال العمل الدعوى العام في ظل الأوقاف والجمعيات العلمية والخيرية. ويضرب مثلاً بقانون البنوك الذي صدر عام ١٩٨٣، والذي من خلاله تمكن الإسلاميون في تركيا من دخول عالم المال والمشاريع الضخمة؛ حيث تأسس بنك «البركة التركي»، وبنك «فيصل فينانس السعودي»، و«البنك التركي- الكويتي»، وهو ما عزز من النفوذ المالي والتمويلي للحركات الإسلامية؛ فأقاموا العديد من المشروعات الصناعية والتجارية واستطاعوا النفوذ إلى العالم العربي والإسلامي من باب الاقتصاد.

ومن هذا المنطلق تحديداً نجد أن الملف الاقتصادي يُعدُّ نقطة قوية لا تترك العديد من القوى الإسلامية أهميته، فهذه الملف يُعد واحداً من نقاط التلاقى القليلة بين الإسلاميين والغرب؛ فالطرفان يتحركان على قاعدة الاقتصاد الحرّ مع فروق بسيطة تتعلق بحماية الفئات الفقيرة والاقتصاد الوطني، كما أن قواعد الاقتصاد العالمي تبدو أكثر احتراماً وشفافية عالمياً من قواعد اللعبة السياسية ذات المعايير المزدوجة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الإسلاميين الأتراك يُعدُّون الأقل فساداً مقارنةً بالنخب العلمانية التركية، وهذا يُعد أمراً فارقاً في نجاح أي برنامج اقتصادي، كما أن النجاحات الاقتصادية وما تحقّقه من مردود مباشر يتلمّسه المواطن التركي يجعل من هذا القاعدة الشعبية «خط دفاع أول» لحماية هذه النجاحات وصانعيها، وذلك ما لا يحدث كثيراً عندما يخوض الإسلاميون معارك ذات خلفية سياسية وفكرية، فالتعاطف الشعبي في هذه الحالة نادراً ما يتحول إلى سلوك ملموس.

وأخيراً، فإن هذا «الخط الدفاعي» يتحول بمرور الوقت وعبر تفاعلات اجتماعية واقتصادية مركبة إلى «مجتمع مدني» فاعل ومؤثر، يراقب ويساند ويُقوِّم أي انحراف أو خطأ من السلطة الحاكمة، وهذا المجتمع النشط والواعي يمثل أقصى طموحات الحركات الإسلامية.

نخبة اقتصادية جديدة

الحديث عن بروز نخبة اقتصادية جديدة في تركيا، يقودنا إلى ما يمكن اعتباره «العمق الاجتماعي» لسياسة حزب العدالة الاقتصادية، فالنخبة الاقتصادية التقليدية في تركيا كانت دوماً لصيقة الصلة بالنخبة العلمانية السياسية والعسكرية، فضلاً عن علاقاتها العضوية بالقوى الاقتصادية العالمية والشركات العابرة للقارات، كما شكّل رجال الأعمال الأتراك اليهود ومن يُسمَّون بـ«يهود الدونمة» جزءاً مهماً من هذه النخبة، والتي تنطوي بشكل أساسي داخل جمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك (توسياد).

وجمعية (توسياد) هذه يبلغ عدد أعضائها حالياً (٥٤٥) شخصاً، هم الأكثر ثراءً على الإطلاق في تركيا، ويمتلكون (١٣٠٠) شركة يعمل فيها نحو (٥٠٠) ألف شخص، وحجم تعاملها أو نشاطها يصل إلى (٧٠) مليار دولار، وتتحكم في ٤٧٪ من القيمة الاقتصادية التي تنتجها تركيا. ولا تزال هذه الجمعية أبرز قوة اقتصادية علمانية مؤثرة، ولها تأثير قوي على القرار السياسي والتوجه الاقتصادي لتركيا.

❖ سياسة مؤذن إسطنبول

وفى مقابل هذه النخبة، المتمركزة فى إسطنبول وأنقرة، بدأت منذ الثمانينيات نخبة اقتصادية مقابلة فى الظهور بمنطقة وسط الأناضول، مستفيدة من التحويلات المالية الضخمة للأتراك فى أوروبا والولايات المتحدة، وكان طبيعياً أن تعكس هذه النخبة سلوكيات وقيم من محيطها الاجتماعى المتدين والمحافظة؛ إذ تميزت أنشطتها بالتركيز على المشاريع التنموية، كما أنها ابتعدت فى تعاملاتها عن النظام المصرفى الربوى، وهو ما ساهم فى اجتذاب استثمارات إسلامية خاصة من دول الخليج.

وحظيت هذه النخبة بدفعة قوية مع الصعود القوى للأب الروحى لإسلامى تركيا «نجم الدين أربكان»؛ إذ تبنى الأخير برنامجاً طموحاً لتصنيع تركيا وتحويلها إلى قاعدة صناعية، بدلاً من اعتماد اقتصادها على قطاعات هشة مثل السياحة والخدمات، وبالفعل نمت أنشطة هذه النخبة بشكل كبير خلال حقبة الثمانينيات، مما استدعى البحث عن إطار مؤسسى ينسق عملها، ويشكل كياناً مقابلاً لـ (توسيد)، وهو ما تحول لحقيقة عام ١٩٩٠ مع ظهور جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين (موصياد).

وبمجرد تأسيسها حققت (موصياد) نمواً سريعاً فى الأوساط الاقتصادية المحافظة فى تركيا، ووصل عدد أعضائها إلى أكثر من (٢٦٠٠) شخص يملكون (٨٠٠) شركة يعمل فيها نحو مليونى شخص، وزادت فروعها إلى (٢٨) فرعاً فيما زاد عدد مكاتبها حول العالم إلى (٢٥) مكتباً. وأصبحت الجمعية لاعباً مهماً، على الرغم مما تعرضت له من هجمات شرسة من قبل الأوساط العلمانية.

وعلى الرغم من أن (موصياد) تعرضت لحملة قمع وتضييق واسعة طالت أعضائها بعد سقوط حكومة «أربكان» فى انقلاب صامت نفذه الجيش فى فبراير ١٩٩٧، إلا أن عودة تلاميذ «أربكان» للحكم من خلال حزب العدالة أعطى الجمعية دفعة جديدة، مدعومة هذه المرة بحزمة من الإجراءات الاقتصادية الإصلاحية؛ إذ وعى «أردوغان» ورفاقه الدرس مما تعرض له «أربكان»، ولذا فإنهم حرصوا على رفع لافتات اقتصادية لا يمكن للنخبة العلمانية معارضتها أو التربص بها، على غرار تطبيق معايير الاتحاد الأوروبى والالتزام بقواعد الاقتصاد الحر والتعاون مع صندوق النقد الدولى.

وإذا كان البعض يرى فى (موصياد) ذراعاً اقتصادياً داعماً لحكومة حزب العدالة فى مقابل (توسياد) المتحالفة مع النخبة العلمانية، فإن المراقبين يعتبرون أن أردوغان تصرف بذكاء تفتقده الكثير من الحركات الإسلامية فى العالم، ففى ظل الفشل المحتوم لآى مواجهة على قاعدة سياسية مع النخبة العلمانية، انتقل أردوغان ورفاقه للمعب يعرفون تضاريسه جيداً - أى ملعب الاقتصاد - من خلال خبرتهم السابقة فى إدارة العديد من البلديات الكبرى.

.. لذا دان أردوغان ومجموعته النجاح من أوسع أبوابه، وكانت بوابة الاقتصاد هى السر الحقيقى والفاعل وراء استمرار حكومة حزب العدالة والتنمية فى الحكم طوال ثمانية أعوام، استطاع خلالها أن يعيد لتركيا الكثير من بريقها السياسى والاجتماعى، والاقتصادى أيضاً.

الفصل الثالث

مبادرات أردوغان لحل المسألة الكردية

كتب الشاعر التركي الإسلامي محمد عاكف إرسوى - وهو كما سبق وذكرنا أنه أحد قدوات رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، وأكثر من أثروا فيه أبلغ تأثير-، ينتقد القومية الضيقة: «يا جماعة المسلمين.. أنتم لستم بعرب ولا ترك ولا بلقانيين ولا أكراد ولا قوقازيين، ولا شركسة، أنتم فقط عبارة عن أفراد في أمة واحدة هي الأمة الإسلامية. وكلما حافظتم على الإسلامية لم تفقدوا قومياتكم، وحين تسقط أو تضع قومياتكم فلن تكونوا مسلمين...».

لذا فليس مستغرباً أن تكون للقضية الكردية وضعية مختلفة في العهد الأردوغاني، حيث حرص منذ قدوم حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في ٢٠٠٢، أن يستشرف طرقاً جديدة للتعامل مع المسألة الكردية، عوضاً عن الطريقة الأمنية التقليدية للتعاطي مع الموضوع. فقد ركز الحزب على كون هذه القضية لا تنحصر في البعد السياسي المحض فحسب، بل تتعداه لتشمل انعدام العوامل الديمقراطية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، وبالتالي فإن أنسب وسيلة للتعاطي مع هذه المشكلة هو فسخ المجال للمزيد من المشاركة السياسية وإدخال الإصلاحات وإرساء ركائز الديمقراطية في المناطق الكردية من تركيا. فمثلاً، لا يكتفى الحزب في برنامجه بالترويج للتعددية الثقافية، بل إنه رحب بخلق «نشاطات ثقافية بلغات أخرى غير اللغة التركية»، واعتبرها «كسباً هاماً في تعزيز الوحدة» في تركيا. وكان من نتائج هذه السياسة التي عمد الحزب إلى تطبيقها لاحقاً ظهور قناة تليفزيونية جديدة باسم TRT-6 تبث برامجها باللغة الكردية، وهو ما يعتبر تغييراً تاريخياً هاماً بالنظر إلى أنه حتى بدايات التسعينيات كانت الدولة التركية ترفض رسمياً الاعتراف بوجود شيء اسمه اللغة الكردية.

وما من شك في أن المسألة الكردية كانت ولا تزال إحدى أكثر المشاكل إثارة للجدل على الساحة التركية منذ الأيام الأولى لبناء الجمهورية التركية الحديثة، حيث ما فتئت الدولة تتعامل معها بحساسية مفرطة، سواء بشكل علني صريح أو خلف دهااليز السياسة. وليست هذه القضية جديدة في تاريخ السياسة التركية، حيث تنفرع وتتشعب منها العديد من الاعتبارات الداخلية والخارجية، وتتداخل فيها أبعاد أمنية بالغة التعقيد أدت منذ أواخر ثمانينيات القرن المنصرم إلى مقتل أكثر من ٤٠ ألف شخص، مع كل ما نجم عن هذه التوترات من اختلالات أمنية وتصدعات اجتماعية. كما أن كل المحاولات الرامية إلى إيجاد حل نهائي

❖ سياسة مؤذن إسطنبول

لهذه المسألة تبقى رهينة قدرة الدولة على تفادي مختلف الحزازات المرتبطة بعلاقة الدولة بالمجتمع، وتحديد تعريف واضح للهوية القومية، بالإضافة إلى التعاطي مع النتائج الاجتماعية والسياسية للوضع القائم، مثل التهجير القسري لسكان المنطقة الكردية.

ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، غلب هذا الأخير منطق النهج الاقتصادي في التعامل مع المسألة الكردية. وقد نجحت بالفعل سياسات الحزب الرامية إلى حل هذه القضية، بالإضافة إلى الاستراتيجيات التي طبقها على أرض الميدان، في تقديم سياسة أكثر شمولية في التعاطي مع الأوضاع القائمة. ويبقى خطاب أردوغان أواخر العام ٢٠٠٥ مثلاً واضحاً عن هذا الموقف، حيث أعلن أن الحل السياسي أصبح ضرورة ملحة بالنسبة للمسألة الكردية وبأن على الدولة أن تعتذر عن ما اقترفته في السابق من أخطاء في حق الكرد، وشدد على أن الهوية الكردية يجب أن تخرج من النطاق الضيق للحسابات الأمنية وتعامل على أساس أنها إضافة نوعية للتنوع والتعددية التي يتميز بها المجتمع التركي عموماً.

ومؤخراً، أعلن حزب العدالة والتنمية عن مبادرة جديدة تهدف إلى تقديم حل للمسألة الكردية. وتتميز هذه المبادرة بكونها عملية استشارية أكثر منها تطبيقاً لحزمة من الشروط الواجب التقيد بها حرفياً، حيث ترمي إلى خلق «توافق وطني» باتجاه الحل النهائي لهذه القضية. وكان من نتائج هذه السياسة المفتوحة إشراك الرأي العام في مستجدات القضية وانتشار الوعي وسط المجتمع التركي بما يجري من تحركات في هذا الاتجاه، كما سمحت هذه الخطوة للحزب بالدفع بالقضية نحو تحريرها أخيراً من التصورات الأمنية الضيقة التي صاحبته لفترة طويلة، وهذا بالضبط ما جعلنا نهتم أكثر بالتحخيص الدقيق للوسائل والاستراتيجيات التي يعتمدها حزب العدالة والتنمية في تطبيق سياساته.

استراتيجية «العدالة»

من بين مختلف العوامل المؤثرة في سياسة حزب العدالة والتنمية الخاصة بالمسألة الكردية، هناك ثلاثة عوامل أساسية: أولها الإطار السياسي الذي تأسس عليه الحزب، والثاني يتمثل في ناخبي الحزب، والثالث يتعلق بالشخصية القيادية المؤثرة التي يتمتع بها أردوغان.

وفي كل واحدة من مراحل تطبيق سياسة الحزب الخاصة بالمسألة الكردية، كان الحزب يركز على مبدأ تعزيز المشاركة السياسية، والدفع بالإصلاحات السياسية نحو إيجاد حل للمسألة، وإعادة صياغة المعنى الأساسي للهويات الطائفية التي تؤدي في النهاية إلى خلق معنى حقيقي للهوية القومية المشتركة. كما سعى حزب العدالة والتنمية إلى تحويل دعم النخب القوي الذي حظى به إلى سياسات واقعية، وحافظ على تجاوبه وتواصله الوثيق مع من صوتوا لصالحه، ونجح في خلق مشاركة سياسية أكثر فاعلية غطت على السياسات الفاشلة التي لم يحظ تطبيقها بنجاح يذكر.

وما من شك في أن الساحة السياسية في تركيا شهدت دائماً بعض المواقف السياسية، سواء كانت

■ مبادرات لحل المسألة الكردية

قوية أو ضعيفة، كانت تدعو إلى تبني نهج يتخطى الإطار الأمني المترمّت. غير أن أيّاً من هذه المواقف لم ينجح في الاستمرار لفترة طويلة أو يحشد دعماً جماهيرياً هاماً في الأوساط الاجتماعية والسياسية. ومن هذا المنطلق، جاءت محاولة حزب العدالة والتنمية الداعية إلى إيجاد حل سياسي للمسألة الكردية في الوقت الذي وصل فيه الحل الأمني إلى الطريق المسدود.

وجاءت تطورات الأحداث الدائرة في العراق، مع ظهور حكومة إقليمية كردية داخل العراق، لتزيد من إبراز المسألة الكردية التركية وتعطيها أبعاداً جديدة أصبحت عالمية هذه المرة. وفي مواجهة الوضع الجديد، جاء حزب العدالة والتنمية بسياسة مختلفة تنأى به عن النهج الأمني التقليدي في التعامل مع القضية الكردية، وتدعو إلى حل سياسي من خلال المزيد من الإصلاحات الديمقراطية.

ومع تعاضل مخاطر الانزلاق نحو التسييس الاجتماعي الداخلي والدولي للقضية الكردية، أصبح حزب العدالة والتنمية طوق النجاة الوحيد المتوفر أمام أي مجموعة اجتماعية سياسية للحفاظ على نظام سياسي مستقر نسبياً، سواء تعلق الأمر بالمحافظين أو القوميين المعتدلين أو اللبراليين أو الإسلاميين، أو حتى الجماعات المؤيدة للأكراد. كما أصبح تأثير الإطار السياسي من الفاعلية بحيث صار البحث عن حل سياسي للمسألة أكثر من مجرد عرض مسرحي لطريقة مختلفة في التعاطي مع القضية، بل أصبح «الورقة الراحلة الوحيدة» المتوفرة أمام من يريدون الحفاظ على السلم الاجتماعي والتعددية القومية داخل البلاد.

كما يجب التنويه إلى أن المسألة لم تكن ضربة حظ فريدة أو فرصة سانحة لحزب العدالة والتنمية، استطاع أن يلعب على خيوطها بمهارة. فمن المعروف أن العديد من الأطراف القيادية الأخرى، منهم قياديون بارزون في الدولة والجيش ومؤسسات الدولة المختلفة، حاولوا، خصوصاً في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، تقديم حلول بديلة للحيلولة دون انتشار شعبية النهج السياسي لحزب العدالة والتنمية.

فمثلاً، تعرض الحزب لانتقادات لاذعة وتدخلات قوية من طرف جماعات تدعو إلى الحفاظ على الوضع القائم، وصلت إلى حد اتهامه بالدعوة إلى التفرقة والطائفية.

غير أن سياسة حزب العدالة والتنمية الداعية إلى الحل السياسي للمسألة الكردية تتميز من الناحية الاستراتيجية بقدرتها على إضعاف النهج الأمني في التعامل مع القضية وإفساح المجال أمام العمل السياسي ليأخذ حيزاً أوسع بعيداً عن تأثير الجيش. وكان من نتائج هذه السياسة تعزيز موقف حزب العدالة والتنمية في التصدي لمخاطر تأثير القضية الكردية على المجتمع التركي وإذكاء نزعة التفرقة وسط المجتمع التركي، وفي نفس الوقت إبراز الحل السياسي على أنه المخرج الوحيد للحفاظ على الوحدة القومية التركية.

وفي مقابل هذه السياسة الأردوغانية، ترجمت آمال الأكراد بحل لمسالتهم بمنح غالبية كردية غير مسبوقة أصواتها لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات البلدية عام ٢٠٠٤ والنيابية في العام ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، فمثلاً، خلال الانتخابات البرلمانية ليوم ٢٢ يوليو/تموز ٢٠٠٧، لم يتمكن الحزب من رفع حصيلته

❖ سياسة مؤذن إسطنبول

من الأصوات إلى ٤٧٪ مقارنة بنسبة ٣٤٪ سنة ٢٠٠٢ فحسب، بل ورفع تلك النسبة من ٢٥٪ إلى ٥٣٪ في منطقة جنوب شرق الأناضول ذات الأغلبية الكردية.

وبذلك، بقي حزب العدالة والتنمية الحزب الوحيد الذي حافظ على دعم قوى من الناخبين في جميع الدوائر الانتخابية خلال انتخابات سنة ٢٠٠٧، وذلك بالرغم من تقلص نسبة الأصوات التي كسبها. ويعتبر هذا في حد ذاته مكسباً هاماً بالنظر إلى أن الدعم الذي حصلت عليه كافة الأحزاب السياسية الأخرى يبقى ضيقاً ومحصوراً في بعض المناطق والجماعات، عوضاً أن يكون شاملاً لجميع البلاد كما هو الحال بالنسبة لحزب العدالة والتنمية. فكان من نتيجة هذه الانتخابات أن أصبحت كل الأحزاب السياسية، فيما عدا العدالة والتنمية، تركز وتستثمر جهودها على المناطق والجماعات المحدودة التي تحظى بدعمها فقط. ولعل أهم ما أعطى لحزب العدالة والتنمية كل هذا النجاح هو قدرته على التجاوب مع مطالب الناخبين والتوفيق بين مختلف المواقف والآراء السياسية.

فمثلاً، كان بإمكانه أن يحظى بدعم الجماعات القومية في منطقة الأناضول الوسطى، وفي نفس الوقت الحصول على دعم الجماعات المؤيدة للأكراد في جنوب شرق الأناضول. وهذا ما زاد من قوة الحزب، بحيث صار اللاعب الرئيسي وسط مجموعات عرقية مختلفة، يدير دفة الحوار بينها ويسعى للوصول إلى حلول ترضى جميع الأطراف في البنية السياسية التركية المتشابكة، بل وصار صمام الأمان الوحيد القادر على أن يقود البلاد نحو مزيد من اللّحمة الداخلية والتعايش الطائفي التعددي.

وقد ذهب كثير من المحللين، للتأكيد أن أهم عامل استراتيجي في سياسة حزب العدالة والتنمية، والأكثر فاعلية في اجتذاب الناخبين الأكراد، كان راجعاً للقيادة الناجحة لأردوغان، فقد كانت الغالبية العظمى للناس، باختلاف مشاربهم الاجتماعية والسياسية، تربط بين مطالبها وتطلعاتها السياسية وبين القيادة الشخصية لأردوغان.

فمثلاً، بالرغم من العديد من الانتقادات التي تعرضت لها بعض سياسات حزب العدالة والتنمية في بعض المناطق ذات الغالبية السكانية من الأكراد، إلا أن شخصية أردوغان حظيت دائماً بثقة الناس. ولعل أبرز مثال على ذلك التجاوب الكبير الذي لقيه شعار «بلد واحد، دولة واحدة، علم واحد» الذي حمّله حزب العدالة والتنمية خلال انتخابات العام ٢٠٠٧، ففي قاموس المعارضة الكردية، يعتبر هذا الشعار ترجمة حرفية لإنكار وجود الهوية العرقية للكرديين، ولكنه في نفس الوقت لاقي ترحاباً لدى الشارع الكردي خلال خطابات أردوغان الذي رأوا فيه إشارة إلى حل محتمل للقضية الكردية. فقد اعتبر الجميع نداء أردوغان على أنها دعوة للتعددية في إطار وحدة قومية عوضاً أن يكون نبذاً للاختلافات.

كل ذلك ما كان ليتحقق لولا ثقة الشارع، سياسياً وثقافياً، في شخصية أردوغان التي يرى فيها الكثيرون رمزاً للإصلاح الديمقراطي ومحفزاً على إيجاد الحلول لقضايا الدولة الشائكة. ولعل استطلاعات

مبادرات لحل المسألة الكردية

الرأى التى أُجريت فى أوساط الأكراد عن أكثر القادة السياسيين شعبية لديهم تؤيد هذا الطرح، إذ أن أردوغان حافظ على مكانته على رأس هذه اللائحة.

مبادرة أردوغان

جاءت أول مبادرات رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان لحل المسألة الكردية، فى خطاب ديار بكر (٢٣ يوليو / تموز ٢٠٠٥) ذات الأغلبية الكردية بتركيا، حين اعترف بأن الدولة التركية ارتكبت أخطاء فى حق الأكراد آن الأوان لتصحيحها، فى إطار مفهوم جديد للهوية القومية يستند إلى الحقيقة القائلة بأن تركيا متعددة الأعراق والأديان.

وفى يوليو / تموز ٢٠٠٩، أعلن أردوغان أن حكومته تعمل على اتخاذ خطوات من أجل حل المسألة الكردية. وفى ١٤ أغسطس / آب ٢٠٠٩، أعلن رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان فى كلمة ألقاها بأنقرة أمام اجتماع لحزبه العدالة والتنمية، أنه مستعد لحل جذرى للمشكلة الكردية، وحث أحزاب المعارضة على دعم جهود الحكومة فى هذا المجال. وطلب أردوغان من ممثلى حزب المجتمع الديمقراطى المؤيد للأكراد الامتناع عن إطلاق التصريحات الاستفزازية أثناء عملية حل المشكلة الكردية. متوجهاً إليهم، قائلاً: «على تركيا مواجهة هذه المشكلة وحلها من خلال الديمقراطية». وأضاف «حان الوقت لحل جذرى لهذه المشكلة. وسنخذ خطوات مهما كان الثمن».

وأضاف قائلاً: «تعالوا ولا تبقوا أنفسكم خارج هذه العملية»، وذلك فى كلام بدا موجهاً إلى زعماء حزبى المعارضة الرئيسيين وهما حزب الشعب الجمهورى والحركة القومية اللذان رفضا طلب الحكومة لعقد اجتماع معهما من أجل بحث مبادراتها لحل المشكلة الكردية.

وقد واکب هذه المبادرة من أجل وضع حل جذرى للخلافات مع الأكراد، خطة سلام بمثابة «خارطة طريق» للمصالحة مع تركيا، أعدها زعيم حزب العمال الكردستانى عبد الله أوجلان فى سجنه، لإنهاء النزاع فى الذكرى الخامسة والعشرين لأول هجوم مسلح شنه الحزب، تتضمن عدة مقترحات رئيسية.

وفى تقدير بعض الأوساط أن المؤسسة العسكرية التركية لا تزال تتحفظ على هذا الطرح، ويمكن أن تتخذ من هذه المبادرة ذريعة لاستهداف حزب العدالة والتنمية، والأمر يتوقف إلى حد كبير على مدى نجاح الحزب فى الحصول على مساندة الرأى العام التركى، خلال الانتخابات البرلمانية ٢٠١١، وقد سبق هذه المبادرة عدة إشارات ساعدت على التوصل إليها، وهى:

١ - أغسطس / آب ٢٠٠٩: ناقش بعض الأكاديميين والصحفيين والمفكرين الأتراك المسألة الكردية والحلول الممكنة لها، فى مقر أكاديمية الشرطة التركية فى أنقرة، وتمت المناقشات بإشراف وزير الداخلية التركى بيسير أتالاي.

سياسة مؤذن إسطنبول

٢ - أغسطس / آب ٢٠٠٩: قام الشاهد السرى الثالث فى قضية سيمال تيموزو، قائد كتيبة جندرمة محافظة قيسارى، المتهم بالتورط فى الاغتيالات وعضو التنظيمات الكردية السرية المسلحة، بسحب شهادته أمام المحكمة، ووصف الخبراء هذا الإجراء بأنه صفقة تهدف الى تمهيد المسرح التركى لقبول المبادرة التركية وتميرها، طالما أن الاستمرار فى القضية سيترتب عليه توريط زعماء حزب المجتمع الديمقراطي، إضافة إلى إثبات ارتباطاته السرية مع حزب العمل الكردستاني، وهو أمر لن تترتب عليه محاكمة زعماء المجتمع الديمقراطي، وإنما قيام المحكمة الدستورية العليا بحله وحظر نشاطه، إضافة إلى طرد نوابه من البرلمان، الأمر الذى سيضعف أغلبية التحالف الذى يقوده حزب العدالة والتنمية من جهة، ويعزز من الجهة الأخرى موقف القوى المعارضة داخل البرلمان التركى، وعلى وجه الخصوص حزب الشعب الجمهورى.

٤ - أغسطس / آب ٢٠٠٩: أعلن رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان أنه يرى أن هناك فارقاً كبيراً بين حزب المجتمع الديمقراطي، وحزب العمال الكردستاني. وأضاف أنه سيلتقى رسمياً ممثلى حزب المجتمع الديمقراطي للتفاهم حول المسألة الكردية.

٥ - أغسطس / آب ٢٠٠٩: عقد أردوغان اجتماعاً رسمياً فى مقر البرلمان التركى، مع ممثلى حزب المجتمع الديمقراطي، لمناقشة مشروع المبادرة التركية التى أشرفت على إعدادها الحكومة التركية.

٦ - أغسطس / آب ٢٠٠٩: عقد أردوغان لقاء مع رئيس الوزراء الروسى بوتين، ورئيس الوزراء الإيطالى سلفيو بيلوسكوني، وفى الوقت نفسه عقد الرئيس التركى عبد الله جول لقاء مع رئيس الوزراء العراقى السابق إبراهيم الجعفرى، لمناقشة الموقف العراقى، وفى الوقت ذاته كذلك عقد السفير الأمريكى فى تركيا جيمس جيفرى لقاء مع أعضاء حزب المجتمع الديمقراطي لمناقشة محتوى المبادرة التركية.

٧ - أغسطس / آب ٢٠٠٩: عقد أردوغان اجتماعاً مطولاً مع الوزراء من أعضاء مجلس الأمن القومى التركى لمناقشة المبادرة التركية.

غير أن المعارضة التركية، ممثلة فى حزبى الشعب الجمهورى والعمل القومى، أعلنتا رفضهما للمبادرة، حيث أكدا أنها سيعملان من أجل الآتى:

ـ إسقاط المبادرة داخل البرلمان التركى.

ـ شن حملة سياسية ضد المبادرة، باعتبارها تشكل خطراً يعرض وحدة الأمة التركية للانقسام.

ورغم تلاقى المؤسسة العسكرية، على رفض مثل هذه المبادرات، إلى جانب حزبى الشعب الجمهورى والعمل القومى. لكن أردوغان يصر على دمج الأكراد بصورة كاملة فى بنية الدولة التركية، ووضع حد للعنف الكردى الذى يثير بدوره عنفاً تركيا. وفى هذا السياق، يقول عدد من الخبراء فى العلاقات التركية - الكردية، إن تركيا رصدت فى الفترة الأخيرة تطورات ميدانية فى مناطق التماس بين إقليم كردستان العراق

مبادرات لحل المسألة الكردية

ومناطق الوسط العراقي، تنذر باحتمالات تفجر حرب أهلية جديدة وشيكة بين العرب والاكرد، بعدما بلغت الخلافات بين أربيل وبغداد ذروة جديدة من التوتر، ومن شأن العودة الى الحرب الأهلية إحداث بلبله حقيقية فى الداخل التركى وفى منطقة كردستان تركيا بصورة خاصة. ويبدو أن التحرك التركى الجديد يأخذ فى الاعتبار مجموعة عوامل ضاغطة لعل أبرزها:

● عامل الانسحاب الأمريكى من العراق، الذى سوف يبلور مشهداً سياسياً وأمنياً متحركاً، على أساس توازن القوى بين شيعة الجنوب، سنة الوسط، وإكراد الشمال.

● عامل النزعة المركزية الكردية والتشدد الاثنو ثقافى والاثنو - غرافى لأكراد الشمال العراقى لجهة المضى قدماً فى مشروع إقليم كردستان.

● عامل صراع السلطة - الثروة، ومخاوف أن يتفاقم تأثيره، بما يؤدى الى الحرب الأهلية العراقية، على غرار نماذج الحروب الأهلية التى سبق أن اندلعت فى أفغانستان بعد خروج القوات السوفيتية، وفى أنجولا بعد خروج القوات البرتغالية، وما شابهها من الحروب الأهلية التى اندلعت بعد خروج القوات الأجنبية منها. نعود الى المبادرة الأردوغانية، لنقول إن الحكومة التركية قد نجحت فى استباق خطة عبد الله أوجلان التى تحتوى على النقاط الآتية:

- إعلان هدنة دائمة متبادلة بين تركيا ومنظمة حزب العمال الكردستانى.
 - إعداد دستور ديمقراطى جديد يأخذ فى الاعتبار حقوق الاكراد وحرياتهم.
 - تشكيل لجنة تقصى حقائق بشأن الجرائم الغامضة التى ارتكبت فى حق الاكراد فى جنوب شرق الأناضول، ولم يتم التوصل إلى تحديد منفيها.
 - منح حق التدريس باللغة الكردية والسماح بفتح مدارس كردية.
 - منح عناصر حزب العمال الكردستانى من الذين غادروا معسكراتهم حق العمل السياسى.
 - إلغاء الدولة التركية نظام حراس القرى، ومعظمهم من المواطنين الاكراد الذين يقاوتون إلى جانب الدولة التركية والجيش التركى ضد عناصر حزب العمال الكردستانى.
 - تشكيل «لجنة حكماء» فى تركيا تعمل على تقديم مساهمات فى مجال حل المسألة الكردية.
 - تشريع قانون يفسح المجال أمام الكوادر المسلحة لمنظمة «حزب العمال الكردستانى» نبذ السلاح وترك المعسكرات على أن لا يندرج هذا القانون ضمن مسميات «العفو العام».
- وهكذا تبقى المسألة الكردية موضوعاً شائكاً ربما سيتطلب سنوات عدة قبل الوصول إلى حل نهائى له.

❑ سياسة مؤذن إسطنبول

كما أن المنحى الذى سيسلكه هذا الحل سوف تظهر ملامحه النهائية حسب النشاطات السياسية للأطراف المعنية بهذه القضية. وبما أن الطرح الأمنى التقليدى الذى ميز سياسات الدولة السابقة قد وصل إلى الباب المسدود، مع كل ما جره ذلك من تبعات ومصادر لزعة الاستقرار الاجتماعى السياسى للبلاد، فإن مبادرة حزب العدالة والتنمية جاءت كخيار سياسى جديد يسمح بمزيد من التحرك السياسى ويضمن استمرار التعددية الشاملة للمجتمع التركى.

فموقف الحزب الداعى إلى المزيد من الإصلاح الديمقراطى فى التعاطى مع المسألة الكردية سوف يعزز من موقفه على الساحة السياسية الداخلية ويظهره بمظهر الحزب المؤيد للتغيير السياسى. بعبارة أخرى، فإن حزب العدالة والتنمية استطاع بمهارة أن يجعل من مسألة أمنية شائكة ومعقدة فرصة لتحقيق رؤية تعددية تضمن استمرارية الوحدة القومية.

وبينما سيكون علينا الانتظار لبعض الوقت لنرى ما إذا كانت مبادرة الإصلاح الديمقراطى التى ينادى بها حزب العدالة والتنمية سوف تؤتى ثمارها، استطاع هذا الحزب بالفعل أن يترك بصمته فى كيفية التعاطى مع المشاكل الاجتماعية السياسية فى تركيا. فهذا النوع من المشاكل يتطلب خيالاً سياسياً خصباً قادراً على تعزيز التعددية العرقية داخل إطار من الوحدة القومية، ويجعل من هذه التوليفة الحل الأمثل للحفاظ على الوحدة الوطنية لتركيا.

فما من شك أن هذا هو السبيل الوحيد لخلق مستقبل مشرق قادر على تخطى كل تلك الصعاب، مع التركيز على أن مستقبل الجميع واحد وأن هناك ذاكرة جماعية توحد صفوفهم وتجعل منهم دولة واحدة وشعباً واحداً يعيش على أرض واحدة.



الباب الثالث:

تحطيم الصنم

الفصل الأول

«الفتى الشجاع» يهزم العسكر

الفصل الثانى

عودة الإسلام التركى

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

الفصل الأول

«الفتى الشجاع» يهزم العسكر

يوماً بعد يوم بدأت تركيا تتغير وتنفض عنها الثوب التغريبي الطارئ لتعود إلى أصولها معتزة بهويتها وبحضارتها وبمكانتها التاريخية بين أمم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وحتى أوروبا..

هذا هو وجه تركيا الجديدة التي يقودها بسياسة تثير الإعجاب، رجب طيب أردوغان «الفتى الشجاع» كما يعنى اسم أردوغان فى اللغة التركية («أر» تعنى القوى أو الشجاع، و«دوغان» تعنى الطفل أو الفتى)، وقد أصبح مثاراً للجدل، ليس فى بلاده فحسب.

ورغم أن المعجبين بشخصيته يزداد عددهم من موقف إلى آخر، فإن منتقديه ينحسرون ويتقهقرون، ففى تركيا أصبح هذا الرجل هو النجم الأول، ويذهب كثير من الأتراك إلى أن البلاد لم تعرف بعد زعيمها التاريخى مصطفى كمال أتاتورك رجلاً مثله، وزاد آخرون بالتأكيد أن أردوغان استطاع دون أن يطلق رصاصة واحدة أو يقوم بانقلاب، أن يطيح بـ«صنم» أتاتورك، وينال من مؤسسة الجيش التركى الحارس الأمين والمدافع الأول عن مذهب العلمانى المجلل بالقداسة كما يقولون.

بيد أن ردة فعل الجيش التركى المعروف بقوته وسطوته فى البلاد، لا تزال مجهولة بعد. فى الوقت الذى حاولت فيه أن تحذره برسائل مختلفة أبرزها وأخطرها، كان فى شهر أبريل/نيسان ٢٠٠٧، عندما كان حزب العدالة يحاول انتخاب عبد الله جول رئيساً للجمهورية، حيث بعثت المؤسسة العسكرية برسالة قوية اللهجة للغاية إلى طيب رجب أردوغان، أنذرت فيه من أنه قد ضل طريقه بعيداً عن التوجهات العلمانية للبلاد. أما تاريخياً، فيعرف للمؤسسة نفسها، إطلاحتها بأربع حكومات منتخبة ديمقراطياً، منذ تأسيس دولة تركيا الفتية فى ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٣، غير أن العاميين الأخيرين قد شابهما التوتر بعلاقة حكومة أردوغان بالجيش الذى ظل يعد القوة الحقيقية صاحبة القرار فى تركيا منذ وصول الكماليين إلى السلطة وإلغاء الخلافة الإسلامية فى عشرينيات القرن الماضى (العشرين)، وهى العلاقة التى أصبحت محل لغط بعد اكتشاف ضلوع بعض قياداته فى منظمة أرغنيكون السرية، وهى التى كانت وراء الكثير من الاغتيالات وأعمال الفوضى فى البلاد، خصوصاً أن هناك وثيقة تابعة لهيئة الأركان ترجع للعام ٢٠٠٣ تحدثت عن الإعداد لحملة اغتيالات ومظاهرات استهدفت إسقاط حكومة حزب العدالة.

تحتيم الصنم

ولكن يبقى السؤال الذى يصعب أن تجد له إجابة يقينية على الإطلاق: هل ولى زمن العسكر؟

الواقع يقول أن هناك عدداً كبيراً من الضباط الأتراك يقبع فى السجون بتهمة صلاتهم بمحاولة تنفيذ انقلاب عسكرى (منظمة أرغنيكون السرية)، وهو ما تسبب فى أزمة عصيبة لهؤلاء الضباط الذين يشكلون النواة الصلبة للعلمانيين الأتراك. ولربما كانت هذه النتيجة العصبية هى ما اعتبره أردوغان التغيرات التاريخية التى تشهدها البلاد، لكن هل ولى عهد هيمنة العسكر فى تركيا إلى الأبد أم إلى حين؟

.. ولربما كانت المرة الأولى التى يقوم فيها المسؤولون المدنيون باتخاذ إجراء ضد العسكريين من خلال قانون نجحت حكومة حزب العدالة والتنمية فى تمريره فى يونيو/حزيران من العام ٢٠٠٩، ويسمح بموجبه بمحاكمة الضباط العسكريين أمام محاكم مدنية، بعد أن مثل الجيش لسنوات عديدة العقبة الرئيسية أمام قيام ديمقراطية مستقرة فى تركيا، فى ظل إطاحته أربع حكومات منذ العام ١٩٦٠ بالرغم من وجود سياسيين فى المعارضة أشد تحمساً من الجنرالات للقيام بانقلابات.

فهل إن ما يحصل من هذه السياسات، ولاسيما المصالحة مع حزب العمال الكردى، هو مشروع حكومة أردوغان أم مشروع الدولة التركية بما فيها الجيش ومؤسسات أخرى؟

وهل إن هذه التوجهات الحكومية الخارجية تمت بتنسيق كامل بين الجيش والحكومة رغم ما يعرف من خلافات تاريخية، أم أن الحكومة أصبحت تفرض رؤاها على قيادة الجيش؟

وفى خصوص قضية حل المشكلة الكردية، ربما فى البداية كانت مشروعاً لحزب العدالة والتنمية، ولكن اليوم يبدو مشروعاً للدولة التركية. فمثل هذه القضايا التى تهم مستقبل تركيا ومستقبل المنطقة لا تستطيع أى حكومة وحدها أن تحقق أو أن تنجز شيئاً لوحدها، كما أنه لا يمكن الفصل بين ما يحصل فى داخل تركيا وخارجها. وهناك مسألة أخرى، فالجيش يريد القضاء على حزب العمال الكردستانيين أو تشتيته، كما يريد أن تحل الحكومة هذه المسألة لمصلحة الدولة التركية بمنح أقل حقوق للشعب الكردى، أى أن هناك فرقاً بين رؤية الجيش ورؤية الحكومة الحالية. ولكن هناك فرقاً بين توقعات الحزب الحاكم وتوقعات القيادة العسكرية، وانتظارات الأكراد، أى أنه ليس هناك قاسم مشترك بين التوقعات المختلفة فى الفترة الحالية.

ويمكن القول إن الحكومة الحالية تريد إضعاف قوة سلطة الجيش أو الجهات العسكرية بانفتاحها نحو الدول العربية، لأن العسكر فى النظرية الكمالية تعارض هذه العلاقات بشكل عام. لكن هل طموحات تركيا باتجاه الشرق محسومة؟ لماذا قبلت إرسال القوات العسكرية إلى أفغانستان؟ ولماذا أخذت مسؤولية قيادة حلف الشمال الأطلسى فى أفغانستان؟ ولماذا تفاوض الاتحاد الأوروبى حول مشروع خطوط أنابيب النفط نابوكو؟ مما يعنى تركيا لا يمكن أن تنفصل عن الغرب بهذه السياسة، ولكن تتقوى بسياساتها العربية الإسلامية، فالدور التركى ليس مركزياً بل يتخذ بحسب البعض دور الوسيط مثلاً بين إيران وأميركا وبين أميركا وسورية.. وهو على أى حال دور مؤثر.

■ «الفتى الشجاع» يهزم العسكر

على هذا يبدو، وبعد مرور أكثر من ثمانى سنوات على وصول حزب العدالة والتنمية (ذى الجذور الإسلامية) إلى السلطة، فإنه لم يتوصل بعد مع المؤسسة العسكرية والمتشددىن من العلمانيىن الذى يمثلى طرف الصراع الآخر فى تركيا، إلى ما يسمى «كيمياء» المساكنة بينهما، فلم يقتنع العلمانيون بعد بتصور الحزب لمستقبل البلاد ولا سيما على الصعيد الداخلى.

وإذا كان معظم الأطراف يرون مكاسب جمة فى سياسات تركيا الخارجية تجلب المزيد من الاستثمارات وتساهم فى الاستقرار الأمنى للبلد، فإن الأجندة الداخلية لطرفى المعادلة هى موضع شكوك قوية متبادلة.

ويبدو أن الجانب العسكرى-العلمانى يحمل نظرة سلبية راسخة تجاه حزب العدالة والتنمية لم تبددها تجربة السنوات الثمانى الماضية. والدليل على ذلك هى توالى إعداد الخطط داخل رئاسة أركان الجيش التركى منذ العام ٢٠٠٣ وحتى الآن للإطاحة بحكومة العدالة والتنمية. وإذا كانت الظروف المتعددة ومنها الشعبية الكاسحة للحزب قد حالت دون المضى فى تنفيذها إلى حد اليوم، فإن الجيش لا يزال يأمل فى إتاحة الظروف لخلع رجب طيب أردوغان ورفاقه بشتى الطرق.

وإذا كان عهد الانقلابات العسكرية المباشرة قد طوى من حيث المبدأ - إذ يجب عدم الإستبعاد الكامل لهذا الاحتمال إذا ما وصلت الأمور لدى القادة العسكريين إلى حد الجنون - فإن أساليب مواجهة سلطة العدالة والتنمية تتغير. ويبدو أن المؤسسات القضائية ذات الثقل مثل المحكمة الدستورية ومجلس القضاء الأعلى باتت الآن هى واجهة أو رأس حربة تعطيل أو التشويش على حكم العدالة والتنمية، و«من لم يستطع السيف قطع رأسه كان قوس العدالة له بالمرصاد»، لكن الصراع بين الطرفين وصل إلى درجة تجاوزت القوانين بل الدستور نفسه.

فعلى مدى الأعوام والشهور الماضية، لم تكتف المحكمة الدستورية بالنظر فى المسائل المطروحة أمامها ضمن صلاحياتها بل نصبت نفسها فى الكثير من الأمور مكان البرلمان نفسه ما أتاح لها إبطال التعديل الدستورى حول محاكمة العسكريين أمام محاكم مدنية، وإبطال التعديل الدستورى الآخر بالسماح للمحجبات بدخول الجامعات. وبما أن تجاوز القانون والدستور أصبح عادة لا يوجد من يحاسب عليها فى بلد يخوض منذ سنوات مرحلة مفاوضات عضوية مباشرة ومضنية مع الاتحاد الأوروبى، اتخذ الاتحاد موقفا رسميا يعرب عن «القلق مما يجرى» فى تركيا ويدعو «لإصلاح قضائى شامل».

وكانت مؤامرات التخطيط لانقلابات على الحكومة الورقة الأقوى التى أمسك بها حزب العدالة والتنمية عبر بعض القضاة الذين أتيحت لهم إمكانية «الإمساك بملف قوى» من الناحية القانونية. ذلك أن معظم وثائق الخطط التى اكتشفت وكان متورطا فيها كبار ضباط سابقين من بينهم قادة القوات الجوية والبحرية والبرية ورئيس ثان للأركان وقائد القوات الخاصة سابقا وقائد للدرك وما شابه ذلك، كانت أصلية بالكامل. وفى كل

تحتلیم الصنم

مرة كانت رئاسة الأركان تنفى وجود مثل هذه الوثائق ثم لا تلبث أن تلوذ بالصمت.. مما أخرج المؤسسة العسكرية وأساء لصورتها بحيث تراجع التأييد الشعبى لها من ٨٥٪ على مدى السنوات الماضية إلى ٦٣٪، وهذا غير معهود فى تاريخ تركيا التى يحظى فيه الجيش بنفوذ واسع وسمعة كبيرة.

تاريخ نفوذ العسكر

ترسخت مكانة الجيش فى المجتمع التركى قبل قرون طويلة مضت، فعسكرياً.. كان للجيش الفضل الأكبر فى جميع الفتوحات التى حققتها الدولتان السلجوقية ثم العثمانية، وجعلت منهما إمبراطوريتين كبيرتين، إلى الحد الذى امتد بحدود ونفوذ الدولة العثمانية إلى ثلاث قارات، الأمر الذى سوغ للجيش الإنكشارى العثمانى لعب أدوار مهمة فى تغيير الصدور العظام والسلاطين، حتى استطاع السلطان محمود الثانى تقليم الأظافر السياسية للجيش الإنكشارى والاستعاضة عنه بمؤسسة عسكرية أخرى تنأى بنفسها عن التدخل فى العملية السياسية، حتى عاود الجيش بعد سنوات لم تطل تدخله فى السياسة مجدداً على غرار ما بدا جلياً فى حركة الاتحاد والترقى، التى انطلقت بالأساس من بين صفوف العسكر، للإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثانى فى أبريل / نيسان من عام ١٩٠٩، لتعيد بذلك تسليط الضوء على أهمية دور العسكر فى الحياة السياسية للإمبراطورية العثمانية.

وقد تمكن جنرالات حقبة العهد الجمهورى بقيادة الضابط الشاب مصطفى كمال - بعد أن خاضوا حرب الاستقلال ضد بقايا الحكم العثمانى المتهاوى وقوات الاحتلال الفرنسى والبريطانى واليونانى والإيطالى التى احتلت أرض الأناضول بعد الحرب العالمية الأولى، التى هُزمت فيها ألمانيا وحليفاتها تركيا -، تمكنوا من الاحتفاظ بالدور السياسى للجيش بعد السقوط المدوى للإمبراطورية العثمانية، استناداً إلى تطورات إقليمية ودولية ومحلية مثيرة، أبرزها قيام الإنجليز بعد دخولهم إلى القسطنطينية بإجبار الدولة العثمانية المهزومة على توقيع معاهدة سيفر فى عام ١٩٢٠، وهى الاتفاقية التى اضطرت تركيا القبول بشروطها المجحفة، وكان أبرزها التخلّى عن سيادتها على الشعوب غير التركية والتنازل لليونان عن بعض الجزر التركية فى بحر إيجة وآسيا الصغرى.

.. وهكذا، تأسست الجمهورية التركية الأولى فى كنف ثورة عسكرية قادها أتاتورك ورفاقه، رسخت بعد ذلك لمبدأ «الانقلابية» كوسيلة لبناء الجمهورية الوليدة والحفاظ عليها، وجعلته أحد المبادئ الأساسية الستة للدستور التركى، الذى عهد به أتاتورك قبيل وفاته بعام واحد، أى عام ١٩٣٧، إلى الجيش التركى الذى اعتبره باني تركيا الحديثة وقائد ثورتها، ومنذ ذلك الحين اعتبر الجيش التركى نفسه حامى حسمى الجمهورية التركية والأمين المؤتمن على مبادئها الستة، وكان السند القانونى والدستورى المتمثل فى طريقته الخاصة فى تفسير الدساتير، نزيغته فى كل انقلاب عسكرى قام به، وأطاح بواسطته بالحكومات المدنية المنتخبة التى رآها تسير فى طريق قد يضر بمبادئ الجمهورية التركية لا سيما مبدأ العلمانية، كما حرص الجيش بعد كل

«الفتى الشجاع» يهزم العسكر

انقلاب عسكرى على ألا يترك السلطة للمدنيين إلا بعد سنّ دستور جديد، أو تعديل بعض مواد الدستور القائم على نحو يرسخ لنفوذ المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية والمدنية، ولم ينس كذلك أن يحصن قادة الانقلاب العسكرى بمواد دستورية تحول دون مساءلتهم بأثر رجعى حتى بعد تقاعدهم، وهكذا فبمرور الوقت تطور تقليد الانقلاب العسكرى فى تركيا ليصبح ثقافة أصيلة محصنة بالمواد القانونية والدستورية اللازمة.

ركائز رفعة مكانتهم ونفوذهم

فى وسع المراقب للشأن التركى أن يلمس الجذور الثقافية لتعاظم مكانة الجيش فى تركيا، حيث الثقافة التركية تحض على الاحترام الشديد للعسكر والمبالغة فى تقديرهم، لحد النظر إلى رجالات الجيش بوصفهم غزاة فاتحين وصناع مجد هذا البلد على مدار التاريخ إلى الحد الذى يحض غالبية الآباء الأتراك على مداعبة أطفالهم متمنين لهم أن يصيروا «باشوات» أى جنرالات فى الجيش التركى العظيم. غير أن هناك أيضاً من الركائز الموضوعية وراء قوة ونفوذ الجيش سياسياً، من أبرزها:

• فرض وقوع تركيا فى منطقة هشة من الناحية الجيو-سياسية كتلك التى تعرف بمثلث الأزمات البلقانى-القوقازى-الشرق أوسطى، عليها ضرورة المضى بغير كل فى نهج تحديث وتطوير قواتها المسلحة لتكون قادرة على تحمل مسؤولية صيانة المصالح والتطلعات الإستراتيجية للدولة التركية إلى جانب الدفاع عن وحدة وتماسك أراضيها ومواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية التى قد تلحق بها. الأمر الذى جعل من القوات المسلحة التركية ثانى أكبر جيش فى حلف شمالى الأطلسى (ناتو) بعد الولايات المتحدة وثامن أكبر جيش فى العالم من حيث عدد الجنود الموضوعين فى الخدمة إذ يبلغ عدده ٥١٤ ألف جندى فى الخدمة و ٣٨٠ ألفاً فى الاحتياط.

• حرص الجيش التركى على الاضطلاع بدور عالمى مؤثر يعزز نفوذه الداخلى ومكانته الإقليمية، حيث شارك منذ الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) وحتى اليوم فى عدد من مهام حفظ السلام العالمية سواء تحت مظلة الأمم المتحدة أو الحلف الأطلسى، وذلك من خلال المساهمة فى مهمات قتالية أو أنشطة المحافظة على الأمن والسلم الدوليين. ومنها على سبيل المثال: الصومال (١٩٩٣-١٩٩٤)، البوسنة (١٩٩٣-١٩٩٤) ثم من العام ١٩٩٦ وحتى اليوم، لبنان منذ نهاية العام ٢٠٠٦ وحتى اليوم ضمن قوات يونيفيل التابعة للأمم المتحدة، ألبانيا منذ العام ١٩٩٧ وحتى العام ٢٠٠١، ثم كوسوفو العام ١٩٩٩ وحتى اليوم، أفغانستان عامى ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، ومن ٢٠٠٥ حتى اليوم بما يقارب ١٨٠٠ جندى. هذا علاوة على القيام بمهام لوجيستية مهمة لمساعدة القوات الدولية المرابطة فى أفغانستان.

• لا يتوانى الجيش عن الاضطلاع بأعمال الإغاثة والإنقاذ خاصة إبان الكوارث الطبيعية كالزلازل الذى

تحتييم الصنم

ضرب تركيا فى العام ١٩٩٩، ثم خلال الفيضانات التى تعرضت لها المناطق المحيطة بإسطنبول فى شهر مارس/ آذار من العام ٢٠٠٩، حيث أبلى القوات المسلحة بلاء حسناً فيما يتعلق بأعمال البحث والإنقاذ والإيواء واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل من تداعيات تلك الكوارث. علاوة على المشاركة فى إرسال المساعدات وطائرات الشحن والدعم بقيادة الناتو إلى المناطق المنكوبة حول العالم جراء كوارث طبيعية، مثل كارثة كاترينا فى الولايات المتحدة العام ٢٠٠٥، زلزال باكستان المدمر العام ٢٠٠٥، ثم الإسهام فى عمليات غوث اللاجئين فى دارفور.

● يشكل الدعم الغربى، خصوصاً الأمريكى، أحد أبرز مصادر قوة ونفوذ الجيش سياسياً، فباعتماد تركيا التعددية الحزبية وإجرائها أول انتخابات ديمقراطية فى العام ١٩٥٠، اكتسبت علاقاتها بالغرب أبعاداً جديدة ومهمة لاسيما بعد أن صارت عضواً فى حلف شمال الأطلسى وعنصراً أساسياً فى الحرب الباردة ضد المعسكر الشيوعى السوفيتى، حيث أسهم ذلك فى دعم دور العسكر فى الحياة السياسية بعد أن نظرت واشنطن وعواصم الناتو إلى تركيا كحليف إستراتيجى، ولم تتوان فى دعم جيشها حتى أصبح أكبر جيش فى الناتو بعد الجيش الأمريكى، كما حظى القادة العسكريون الأتراك، الذين أثبتوا بدورهم وفى العديد من المناسبات وفاءهم لواشنطن بمساندة ملموسة من الأميركيين، الذين جنحوا لتأييد جميع الانقلابات العسكرية التى شهدتها تركيا وتفننوا فى التماس الأعذار لمدبريها وإبداء التفهم لمقاصدهم.

.. ولكن قبل كل هذه الأسباب التى تمثل مصادر قوة ونفوذ الجيش سياسياً، يبقى المصدر الأول للقوة وهو «رئاسة الأركان العامة للجيش» الذى يتمتع بوضع خاص فى الدستور التركى، ففى جميع الدول تكون رئاسة الأركان العامة للجيش مرتبطة بوزارة الدفاع وبوزير الدفاع، وتتم جميع التعيينات والترقيات والإحالة إلى التقاعد، أو الفصل من الجيش من قبل هذه الوزارة.

غير أن المؤسسة العسكرية التركية - التى يرأسها رئيس الأركان - لا ترتبط بوزارة الدفاع، بل برئيس الوزراء من الناحية الشكلية والنظرية فقط، وإلا فهى مؤسسة مستقلة قائمة بذاتها، وتقوم باتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالجيش من تعيين أو ترقية أو طرد أو شراء أسلحة، دون أن يكون لوزير الدفاع أو لرئيس الوزراء أى علاقة أو تأثير على هذه القرارات، وإن كان لهما حق الموافقة الشكلية عليها.

وتقوم تلك المؤسسة العسكرية بعملية «تطهير» سنوية ضد الضباط المتدينين، حيث تقوم بطردهم من الجيش، دون تقديمهم للمحكمة العسكرية أو سماع أى دفاع منهم. ولا يحق لهؤلاء التقدم بأى شكوى إلى أى محكمة، سواء كانت محكمة عسكرية أم مدنية. وقد تم طرد ما يقرب من ألف ضابط وضابط صف بهذه الطريقة غير الديمقراطية. وعادة ما يكون السبب المعلن للطرد هو «عدم الانضباط العسكرى». ولكن الجميع يعرفون أن السبب الحقيقى هو كون هؤلاء الضباط متدينين وزوجاتهم محجبات. كما أن المؤسسة العسكرية حاولت فى السنوات الماضية وضع العراقيل أمام هؤلاء المطرودين؛ فهى لا تكتفى بطردهم، بل تتعقبهم بعد

«الفتى الشجاع» يهزم العسكر

ذلك وتعمل للحيلولة دون حصولهم على عمل مدنى.

نصف قرن من الانقلابات

كان عام ١٩٢٣ نقطة تحول فى تاريخ الإسلام عموماً وتركيا على وجه التحديد، ففى ذلك التاريخ وبطريقة ديمقراطية جداً ومن داخل البرلمان العثمانى صدر قرار إلغاء نظام الخلافة وقيام الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، وعبر السنين واصلت الجمهورية الجديدة باستخدام سياسة الحديد والنار، وظل حزب الشعب الجمهورى الذى أسسه أتاتورك يحكم تركيا حتى عام ١٩٤٥ برئاسة عصمت إينونو وريث أتاتورك وشريكه فى مناورات إسقاط الخلافة، وفى نفس العام اتخذ أحد نواب هذا الحزب فى البرلمان قراراً بالخروج من الحزب وتشكيل حزب جديد مع عدد من زملائه، كان هذا النائب المتمرّد هو عدنان مندريس، وكان اسم الحزب الجديد هو الحزب الديمقراطى، ولم تمض بضعة أعوام حتى فاز حزب مندريس بأغلبية ساحقة مكنته من الحكم عام ١٩٥٠، ولم تكن أهم وعود حملته الانتخابية تتجاوز سقفاً غاية فى التواضع، حيث انحصرت فى أن يعود الأذان باللغة العربية بدلاً من التركية، وأن يسمح للأتراك بقرءاة القرآن باللغة العربية كما أنزل على رسول الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

ولم يكد عدنان مندريس يتولى الحكم حتى شرع فى تنفيذ وعود حملته الانتخابية، كما سمح بإعادة فتح أول معهد لتدريس علوم الشريعة منذ عام ١٩٢٣ إضافة إلى بعض مراكز تعليم القرآن الكريم. استمر مندريس يحكم لمدة سبعة أعوام.

وبالرغم من النجاحات الاقتصادية والتنموية التى تحققت فى عهده، إلا أن القوى العلمانية الراضية لتوجهاته قامت بالتجمع وتاليب الجيش والتظاهر وإثارة أعمال الشغب الأمر الذى أدى إلى تحرك الجيش ومن ثم شاهد العالم الانقلاب العسكرى الأول فى تركيا يوم ٢٧ مايو / أيار عام ١٩٦٠، بعدما وجهت إليه اتهامات بتوسيع هامش الحرية للقوى الدينية والسعى للتقارب مع الاتحاد السوفيتى السابق، ورغم أن مندريس لم يكن بالأصل إسلامياً فإن مجرد محاولته تخطى شكل العلمانية الذى شرعه أتاتورك كان كفيلاً بمحاكمته وإعدامه مع ثلاثة من وزرائه.

وبعد عام واحد فقط وبانتخابات (ديمقراطية) عاد حزب الشعب الجمهورى للحكم وعاد عصمت إينونو يحكم من جديد، وفى عام ١٩٦٥ وفى انتخابات نيابية فاز حزب جديد هو حزب العدالة بقيادة سليمان ديميريل، الذى اشتهر بلقب «ملك السود»، إذ تخصص فى هذا المجال واكتسب بسبب نجاحاته الهندسية شهرة كبيرة لعبت دورها لاحقاً فى صعود نجمه السياسى، وكان من زملائه فى الجامعة كلا من تورغوت أوزال ونجم الدين أربكان، انشغل ديميريل بالتنمية وبناء الطرق والسدود وتطوير الصناعة، واستمر يحكم حتى ١٩٧٠، ثم فقد الحكم بسبب صراعات الإسلاميين حول الأحقية فى وراثة حزب مندريس، ليأتى الانقلاب الثانى فى ١٢ مارس / آذار ١٩٧١، لحماية المصالح الأميريكية حيث كانت البلاد

تحطيم الصنم

تشهد صراعات دموية بين القوى اليسارية التي تصدت لها القوى اليمينية، الإسلامية والقومية، بدعم من الدولة المدعومة من واشنطن التي كانت تتخوف من أن يتحول التيار اليسارى إلى قوة مؤثرة فى الشارع التركى، خاصة بعد أن قام اليساريون الذين تدربوا فى مخيمات المنظمات الفلسطينية فى لبنان بعمليات مسلحة استهدفت القواعد الأميركية والعاملين فيها وقتلوا القنصل الإسرائيلى فى إسطنبول.

وفى خضم فترة من عدم الاستقرار السياسى فى عام ١٩٧٣، حدث التحالف الأول من نوعه بين نجم الدين أربكان الإسلامى وبولنت أجاويد الأتاتوركى، وحينما تصاعدت الأحداث فى جزيرة قبرص واشتد النزاع بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين وبدأت تباشير الحرب الأهلية والتي كانت ستؤدى إلى إبادة وتهجير العنصر التركى الأمر الذى كان يعنى نهاية وجود المسلمين فى الجزيرة، فى تلك الفترة الحرجة والخلافات السياسية تعطل تشكيل حكومة، قفز نجم الدين أربكان فوق كل التوقعات ليتحالف مع حزب الشعب الجمهورى وريث الأتاتوركى بقيادة بولنت أجاويد من أجل تشكيل الحكومة للخروج بالبلاد من حالة الفراغ الدستورى، وحالما تشكلت تلك الحكومة فإن أول قرار اتخذته كان إنزال الجيش التركى فى قبرص الأمر الذى أدى إلى إنقاذ الأقلية التركية فى الجزيرة وإلى قيام جمهورية قبرص التركية.

وعاد سليمان ديميريل بعد سلسلة من المخاضات والمناورات والتحالفات للحكم من جديد عام ١٩٧٥م، وللسنوات ظل الحكم متعاقبا بينه وبين حزب الشعب الجمهورى الأتاتوركى لعدد من المرات. وخلال كل تلك السنوات كان نجم الدين أربكان زميل ديميريل فى الجامعة يسطع شيئاً فشيئاً فى سماء السياسة التركية.

وفى الثانى عشر من سبتمبر / أيلول ١٩٨٠، وقع الانقلاب الثالث وسط ظروف داخلية مماثلة، وإن اكتست هذه المرة مسحة إقليمية، حيث كانت تركيا تعاني ويلات التمرد الكردى فى جنوب البلاد بالتزامن مع صعود القوى اليسارية، فى وقت شهد تطورات إقليمية مثيرة كداعيات الثورة الإسلامية الإيرانية واندلاع الحرب العراقية-الإيرانية والاحتلال السوفيتى لأفغانستان، فضلاً عن أخرى دولية أكثر إثارة تجلت فى الحديث عن نظرية «الحزام الأخضر» لبريجنسكى، بغية إحاطة الاتحاد السوفيتى من جهة الجنوب بطوق من الدول الإسلامية تتصدرها تركيا.

وقد كان لانقلاب ١٩٨٠ تأثير عميق وممتد فى السياسة التركية لأنه عزز من قبضة العسكر على العملية السياسية فى هذا البلد بعد محاولته شرعنة تلك القبضة عبر دستور عام ١٩٨٢، الذى تم وضعه تحت إشراف جنرالات الجيش.

حيث تولى قائد الانقلاب كنعان أيفرين منصب رئيس الجمهورية لمدة سبع سنوات بعد أن صاغ دستوراً ما زال يلقى بظلال من الغيوم على الحياة السياسية التركية حتى يومنا هذا. ومع أن الدساتير وكذا النظام الداخلى للجيش يمنعان العسكر من التدخل فى السياسة بل ويضعان عقوبات رادعة ضد المخالفين، إلا أن شيئاً من هذا لا يطبق عملياً؛ لأن قادة الجيش يزعمون أن الدستور قد أوكل إليهم مهمة الدفاع عن الأمن

«الفتى الشجاع» يهزم العسكر

الخارجى والداخلى للبلاد، ويشيرون إلى فقرة فى الدستور تحمل هذا المعنى.

غير أنهم يسيئون تفسير تلك الفقرة عمداً؛ لأن تلك الفقرة تقول بأن الجيش هو المسؤول عن الدفاع عن أمن البلاد ضد الأخطار الخارجية، كما يقوم بالتصدى لآى حركة عصيان مسلحة داخلية كتلك التى قام بها حزب العمال الكردستانى. ولا تكتفى المؤسسة العسكرية بهذا التفسير، بل قامت بتوسيع معنى ومفهوم «الأمن الداخلى»، وجعلته يشمل جميع الحركات السياسية التى تحمل أفكاراً وأهدافاً تعدّها خطراً على «العلمانية» وعلى «الكمالية»؛ لأنها تعد نفسها الحارسة الأمانة على أفكار ومنجزات كمال أتاتورك. لذا، لم يكن من المستغرب أن يدلى رئيس الأركان وبعض الجنرالات بتصريحات سياسية أكثر حتى من بعض المسؤولين السياسيين أو قادة بعض أحزاب المعارضة.

وفى ٢٨ فبراير / شباط ١٩٩٧ وقع الانقلاب الرابع، الذى وُصف بالانقلاب «ما بعد حدائى»، حيث اكتفى فيه الجيش بإخراج الدبابات إلى شوارع أنقرة ليجبر رئيس الوزراء وقتها نجم الدين أربكان على الاستقالة قبل أن يصل الجيش إلى مقر رئاسة الحكومة، بعد أن قام أربكان خلال العام الذى تولى فيه رئاسة الحكومة بإجراءات لم يخف فيها رغبته بتغيير معالم أساسية فى النظام العلمانى التركى الذى يؤكد الجنرالات أنهم أصحابه وحماته باسم الأمة التركية وإلى الأبد.

غنيمة انقلاب كنعان أيضاً

وسواء خول دستور عام ١٩٨٢ للعسكر التدخل فى السياسة أو أن تفسيراتهم المغرضة لهذا الدستور هى التى سوغت لهم ذلك، فإنه يمكن الادعاء بأن المؤسسة العسكرية قد وظفته لإضفاء مسحة دستورية على تدخلها الفج فى العملية السياسية من خلال وجودها فى «لجنة الأمن القومى» والسكرتارية المنبثقة عنها. وهو التدخل، الذى تجلت أبرز ملامحه، على النحو التالى:

– تعيين المؤسسة العسكرية جنرالات داخل عدد كبير من مجالس إدارات مؤسسات الدولة مثل المجلس الأعلى للتعليم، واتحاد الإذاعة والتليفزيون؛ ليكونوا رقباء لها على هذه المؤسسات.

– توسيع مجال إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية بما يحق للمؤسسة العسكرية هيمنة كاملة على الحياة السياسية، وإيجاد المبرر الدائم لآى تدخل عسكرى بدعوى تحقيق الأمن والحيلولة دون قيام حركات العنف والإرهاب.

– تعديل سلطات مجلس الأمن القومى، وهو مجلس كان قد تشكل فى دستور ١٩٦١، ويتألف من عسكريين ومدنيين. حيث نصت المادة (١١٨) من دستور ١٩٨٢ على زيادة عدد الأعضاء العسكريين فى المجلس بإضافة قادة قوات أفرع القوات المسلحة بغية زيادة الثقل العسكرى على المدنى داخل المجلس. كما تم تغيير صفة قرارات المجلس من كونها توصيات يدفع بها إلى مجلس الوزراء إلى قرارات يُعلن بها مجلس الوزراء.

تحطيم الصنم

– نص دستور ١٩٨٢ على تشكيل الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطنى. وقد أوضح القانون المنظم لهذا النص الدستورى وجوب أن يتولى أمانتها فريق أول ترشحه رئاسة الأركان العامة كما تم تحديد مهام الأمانة لتشمل شؤون تركيا جميعها؛ العسكرية والسياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، فضلاً عن مسئوليتها عن حماية المبادئ الكمالية.

كما أنها مخولة لمراقبة الجهاز التنفيذى وتوجيه فعالياته والتدخل فى إدارته. وللأمانة العامة الحق الصريح فى الحصول على المعلومات والوثائق السرية على كل درجاتها وبشكل مستمر عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات والأشخاص.

وبهذه الصلاحيات أصبحت الأمانة العامة لمجلس الأمن القومى تشكل ذاكرة الدولة ومركز عملياتها. وأصبح مجلس الأمن القومى مرتبطاً بعلاقات مباشرة بمؤسسات الدولة مثل مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية، والمجلس الأعلى للتعليم، وجهاز تخطيط الدولة، والمحافظات والوزارات ويقوم بتوجيهها.

ومن أجل تنفيذ هذه المهام ضمت الأمانة العامة لمجلس الأمن القومى عدداً كبيراً من الوحدات التخصصية المعنية بكل من الشؤون الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية والثقافية، والعلمية والتكنولوجية، والإعلامية، ومنظمات المجتمع المدنى، ومتابعة شبكة المعلومات الدولية، ودراسة الحالة النفسية للمجتمع. فقد كانت تضم كادراً واسعاً بلغ سبعمائة موظف. تتكون السكرتارية من سكرتير عام، وهو جنرال يعينه رئيس الأركان العامة، ثم مساعد السكرتير العام ومساعدين له، ثم المستشارين الرئيسيين، ثم المستشارين الاعتياديين، ثم مديرى الدوائر، وأخيراً الخبراء فى مختلف الاختصاصات.

وقد بدت هذه اللجنة وكأنها تقوم بتوجيه جميع الهيئات الدستورية، وتحتكر صلاحية جمع المعلومات السياسية الرئيسية منها ومن جميع الدوائر الرسمية، ولها صلاحية تنفيذية ورقابية على جميع هذه الهيئات والدوائر، والقيام بجمع جميع المعلومات التى تهم الدولة وترتيبها وتقييمها، ومراقبة جميع الفعاليات السياسية والقوانين الصادرة، وتقوم بكل هذا باسم رئيس الوزراء.

وعلى ضوء المعلومات والاستخبارات المتجمعة لدى لجنة الأمن القومى من الهيئات والمؤسسات المختلفة تقوم هذه اللجنة بإصدار أوامرها حول كيفية قيام هذه المؤسسات والهيئات بتطبيق وتنفيذ ما يحق للبلد أمنه الوطنى حسب رأيها. لذا تقوم السكرتارية بوضع الخطط فى هذا الاتجاه، وتراقب كيفية تطبيقها، وتعطى التوجيهات اللازمة فى هذا الصدد.

كما تقوم بعمليات التنسيق كذلك؛ أى أنها تعطى الشكل النهائى والقالب النهائى لجميع المعلومات المتجمعة، وتعطى التوجيهات حسب اجتهادها ورأيها السياسى؛ أى حسب الأيدولوجية الكمالية العلمانية، وتفعل كل هذا باسم رئيس الوزراء.

ومن شأن هذا الأمر أن يعزز من نفوذ لجنة الأمن القومى على النحو التالى:

■ «الفتى الشجاع» يهزم العسكر

– إن جميع المعلومات تنصب في سكرتارية لجنة الأمن القومي، وتقيم فيها وتنظم. أى أنها تشكل «ذاكرة الدولة». وفي إطار جمع المعلومات تنشئ هذه السكرتارية علاقات واتصالات قوية مع جميع الوزارات، ومع جميع الولاة، ومع قنوات التلفزيون الحكومية الرسمية، ومع مؤسسة التعليم العالي التى ترتبط بها جميع الجامعات، ومع الهيئة العامة للراديو والتلفزيون، وتقوم بتوجيه هذه المؤسسات.

– تكون هذه المعلومات أساساً للقرارات التى يتخذها المجلس الوزارى والمجلس النيابى واللجان المنبثقة عنه، وللقرارات المتخذة فى مختلفه الهيئات والمؤسسات.

– لا تكتفى الوحدات المنبثقة عن لجنة الأمن القومي وعن سكرتاريتها بجمع المعلومات وتصنيفها وتقييمها ومراقبة تنفيذها من قبل الحكومة، بل تقوم أيضاً بجمع المعلومات الاقتصادية والسياسية والتعليمية للمجتمع، والنشاط الإعلامى، من ضمنها الصحافة ومحطات الإذاعة والتلفزيون، الحكومية منها والخاصة.

– تقوم هذه اللجنة بواسطة احتكار المعلومات بتوجيه المجتمع فى إطار الأيديولوجية السياسية للجيش، وهى باختصار «الأيديولوجية الكمالية» وجميع كوادرها من أفراد الجيش، باستثناء الخبراء المدنيين.

ويفصح ذلك التنوع الجلى والتخصصية الدقيقة عن مدى النفوذ والسلطات التى حازتها المؤسسة العسكرية التركية بعد انقلاب عام ١٩٨٠، ما جعلها أشبه بجهاز مخابراتى يُعنى بكافة شؤون المجتمع التركى وتوجهاته. وعلى الرغم من أن جميع الأحزاب السياسية فى تركيا تكاد تجمع على ضرورة تغيير هذا الدستور الذى تعتبره غير ديمقراطى، إلا أن عقبات عديدة تحول دون بلوغ تلك الغاية يأتى فى مقدمتها غياب الإرادة السياسية وتعذر الحصول على موافقة ثلثى نواب البرلمان على هذا التغيير.

تراجع دور العسكر السياسى «للمخلف دُر»

يمكن القول إن تقليص سيطرة العسكر على الحياة السياسية التركية منذ تولى حزب العدالة والتنمية أحد أهم وأبرز التغييرات التى طرأت على بنية الدولة فى تركيا منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣، وكانت لها انعكاسات مهمة على التطور الديمقراطى الذى يشهده هذا البلد. فمع وصول العدالة والتنمية إلى السلطة استصدرت حكومة أردوغان قوانين جديدة متوافقة مع معايير كوبنهاجن (معايير سياسية وقانونية تلزم تركيا لقبولها فى الاتحاد الأوروبى بتشريعات ديمقراطية جديدة أهمها إبعاد المؤسسة العسكرية عن السياسة وحجبها عن التدخلات المدنية والقضائية) بهدف إعادة هيكلة المؤسسات، ومثلت سبع حزم قانونية صادق عليها البرلمان فى ٣٠ يوليو / تموز ٢٠٠٣ نقطة التحول الأقوى فى العلاقة بين العسكرىين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومى وأمانته العامة وهما الذراعان اللتان ظللا دوماً يلعبان دوراً مهماً فى عسكرة الحياة السياسية فى تركيا.

ولقد تناولت التعديلات الخاصة بمجلس الأمن القومى وأمانته العامة محورين يفضى كلاهما إلى

تخطيط الصنم

تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية التركية؛ وهما إلغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية مجلس الأمن القومي، وتقليص سلطات المجلس التنفيذية. حيث قامت القوانين الجديدة بإلغاء الصفة التنفيذية، وبإلغاء صلاحية المراقبة والمتابعة من مجلس الأمن القومي ومن سكرتاريتها، وأعطت لها صفة استشارية فقط، كما سحبت من رئيس الأركان العامة صلاحية تعيين السكرتير العام للجنة، ونقلت هذه الصلاحية إلى رئيس الوزراء وإلى رئيس الجمهورية كذلك، صار عدد أعضاء مجلس الأمن القومي ٩ مدنيين مقابل ٥ من العسكر بعد أن كان عدد المدنيين ٤ فقط منذ تأسيس المجلس، الذي لم تعد قراراته ملزمة للحكومات المدنية المنتخبة مثلما كانت في السابق، حيث أصبح الأمين العام للمجلس مدنياً ويتبع رئيس الوزراء بعد أن شغل الجنرالات هذا المنصب لمدة سبعين عاماً وبالعلاقة المباشرة مع رئاسة الأركان التي لم تعد تملك أية صلاحيات في نشاط المجلس الذي أصبح يجتمع مرة كل شهرين بدلاً من مرة في الشهر.

والشيء المهم الذي جرى هنا كان سحب صلاحية تدخل هذه اللجنة في الهيئات والمؤسسات المختلفة والوزارات، وحصر عملها ومهمتها في إطار تقديم الاستشارة إلى الحكومة التي لها مطلق الحرية في الأخذ أو عدم الأخذ بها وإهمالها، كما لم يعد هناك شرط كون السكرتير العام للجنة شخصاً عسكرياً.

وبهذا فقدت لجنة الأمن القومي هيمنتها السابقة، وأصبحت لجنة استشارية مثلها مثل اللجان الشبيهة لها والموجودة في بعض الدول الغربية، والتي تعمل كمجالس استشارية تقدم المعلومات والاستشارات للحكومة في الشؤون الدفاعية والسياسية والخارجية، ولا تستطيع التدخل في الشؤون السياسية الخارجية أو الداخلية، ولا التدخل في عمل الحكومة أو فرض رأيها عليها، أو تدبير الانقلابات العسكرية، أو التدخل في إسقاط الحكومة.

وفي السياق ذاته، نصت الإصلاحات الجديدة على قيام لجان من البرلمان النيابي أو من وزارة المالية بتدقيق نفقات الجيش؛ وهو ما لم يكن موجوداً في السابق ولا مسموحاً به، كما لا يتعارض مع بقاء فقرات ومقادير هذه النفقات سرّاً من أسرار الدولة. علاوة على ذلك، هناك خطوات أخرى تتحرك باتجاهها حكومة أردوغان في ذات السياق مثل ربط رئاسة الأركان العامة بوزارة الدفاع، وإعطاء حق الدفاع للضباط المطرودين من الجيش لأسباب غير موضوعية كتبني قيم سلوكية شخصية معينة في حياتهم اليومية العادية أمام المحكمة العسكرية، كما وضعت التعديلات الدستورية الأخيرة تصرفات الجيش المختلفة تحت رقابة ومحاسبة البرلمان والأجهزة الدستورية بعد أن تخلت القوى التقليدية عن موقفها الداعم للجيش وفي مقدمتها رجال الأعمال الكبار ووسائل إعلامهم الرئيسة التي أضحت تتربص الآن لأية محاولة من الجنرالات لعرقلة المسار الديمقراطي.

وفي يوم ٢٦ يونيو / حزيران ٢٠٠٩، أقر البرلمان التركي سلسلة إضافية من التعديلات التي اقترحها حزب العدالة والتنمية الحاكم والتي تحد من صلاحيات المحاكم العسكرية وهو إجراء يطلبه الاتحاد الأوروبي منذ

■ «الفتى الشجاع» يهزم العسكرا

فترة طويلة، وتفسح التعديلات الجديدة المجال أمام محاكمة العسكريين أمام محاكم مدنية فى زمن السلم.

وقد تسنى لحكومة حزب العدالة والتنمية تحقيق ذلك من خلال:

● تعديل المادة (١٥) من قانون مجلس الأمن القومى وأمانته العامة؛ فتم إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومى من بين أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق أول / فريق أول بحرى. لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولى شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس.

وبالفعل، بانتهاء فترة ولاية الأمين العام للمجلس تم تعيين «محمد البوجان» فى ١٧ أغسطس / آب ٢٠٠٤، ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومى.

● وبتعديل المادة الخامسة أيضاً أصبح انعقاد المجلس الدورى مرة كل شهرين بدلاً من مرة كل شهر. كما أن التعديل الذى جرى على المادتين (٤) و (١٣)، وكذلك إلغاء المواد أرقام (٩، ١٤، ١٩) من القانون ذاته قد قلص بشكل واضح من سلطات المجلس وأمينه العام.

● فقد تم تعديل المادة الرابعة التى كانت تُكَلِّف مهام المجلس وأمانته العامة بالمتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية، وكذلك متابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية انطلاقاً من أن المجلس هو الحامى للنظام الدستورى، والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الأتاتوركية. فاقترنت المادة الرابعة بعد تعديلها على تحديد مهمة المجلس واقتصارها على رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطنى، والقيام بإخبار مجلس الوزراء بآرائه ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها. وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومى وأمانته العامة قد تحول إلى جهاز استشارى وفقد إلى حد كبير وضعيته التنفيذية.

● كما أن المادة رقم (١٣) التى تحدد مهام الأمانة العامة لمجلس الأمن القومى قد تم تعديلها؛ على نحو جعلها تفقد دورها الرقابى ومبادراتها فى إعداد قرارات مجلس الأمن القومى ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات؛ لتصبح مهمة الأمانة العامة لمجلس الأمن القومى قاصرة فقط على «تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام».

● أما إلغاء المواد أرقام ٩، ١٤، ١٩ فقد سحب من الأمانة العامة لمجلس الأمن القومى حقها فى الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكل درجاتها عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات ورجال القانون.

● كما تم إجراء تعديل على المادة رقم (٣٠) من قانون الجهاز المحاسبى التى كانت تعفى الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية؛ لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف ومراقبة الجهاز المركزى للمحاسبات.

تحطيم الصنم

• كما تم إجراء تعديل دستوري بتاريخ ٧ مايو/ أيار ٢٠٠٤ على المادة ١٣١ الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم حيث تم إلغاء عضوية الجنرال العسكري دخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم. وبتعديل دستوري آخر في أغسطس/ آب ٢٠٠٤ تم إلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون. وبهذا أصبح، ولأول مرة المجلس الأعلى للتعليم، واتحاد الإذاعة والتلفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام، دون وجود أى رقيب عسكري.

• وشملت التعديلات الدستورية والقانونية أيضاً السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد، وإلزام العسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية فقط في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني، وتحت إشراف السلطة المدنية أيضاً، وكذلك تم إلغاء إمكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية. وفقاً للمادة رقم (١٩).

فهل استسلم الجيش لهذه التعديلات؟!

.. إزاء كل هذه التعديلات التي جرت على وضعية الجيش ومن ثم دوره في الحياة السياسية وبفضل النجاحات التي أحرزتها حكومة حزب العدالة والتنمية على مختلف الجبهات الداخلية والخارجية توارى الجيش في ثكناته واستسلم (مرحلياً) لوضعيته الجديدة، واكتفى بدوره العسكري، ولاسيما وأنه قد أحرز خلال تلك الفترة نجاحات عسكرية في مواجهة حزب العمال الكردستاني، ما حقق له استعادة هيئته ومكانته لدى الشعب التركي.

.. غير أن ذلك كله لا يدفع إلى القول بأن عهد تدخل الجيش في السياسة قد ولى؛ وما يمكن الجزم به فقط، هو أن عهد الانقلابات العسكرية في تركيا بات في ذمة التاريخ.

أما حق تدخل الجيش في الحياة السياسية فلا يزال مكفولاً له في دستور ١٩٨٢ المعمول به حالياً لحماية مبادئ الجمهورية. ولذلك فإن جهود حزب العدالة والتنمية الحالية لسن دستور مدني جديد ترنو إلى وضع المؤسسة العسكرية في مكانها الدستوري الصحيح وفق معايير النظم الديمقراطية الحقيقية. (وهو الأمر الذي في طريقة للتحقيق بعد موافقة ٥٨٪ من الشعب التركي على تعديل ٢٦ مادة في دستور ١٩٨٢، في الاستفتاء العام الذي أجرى في ١٢ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٠)

تنظيم (الأرغنيكون) والانقلاب الجمهوري

لم يكن الانقلاب الجمهوري في تركيا نتيجة للدinاميكية الداخلية للبلد، بل كان من صنع المؤسسة العسكرية المعتادة على إصدار الأوامر، حيث وضع الجيش الذي قام بالانقلاب شفرة الجمهورية بالطريقة التي تلائمها، وبات يتصرف وكأنه «صاحب البلد».

وتتلخص هذه المقاربة بهيمنة البيروقراطية العسكرية والمدنية التي على نفس الشاكلة، على عملية إدارة

«الفتى الشجاع» يهزم العسكر

الدولة، مما أدى مع مرور الزمن إلى إقصاء الشعب عن المشاركة فى الحياة العامة، وباتت النخب العسكرية والمدنية المسيطرة تحتكر إدارة الدولة فى بعض الأحيان، وأخذت تتصرف على أساس أنها «دولة التسلط» الكابحة لإرادة الشعب على النحو الذى يحلو لها.

وقد اتبع هؤلاء الذين يريدون تحويل الجمهورية إلى نظام جائر بعض الأساليب التى اتبعتها حزب الاتحاد والترقى الذى قضى على الدولة العثمانية، وسيطر على السلطة بتنظيم سرى شكله داخل الدولة، ولم يتورع عن اقتراح الجرائم إذا اقتضى الأمر، وبهذا برز صراع لا مفر منه بين الحاكم والمحكوم، وسرى هذا التقليد السىء منذ مرحلة ما بعد الإمبراطورية فى جينات الجمهورية إلى يومنا هذا.

ورغم ذلك لم يخرج الشعب إلى الشوارع، لأن «ثقافة البيعة» التى هى من نتاج الفكر السئى الغالب على المجتمع التركى، تجعل من طاعة «ولى الأمر» أمراً أساسياً، وبالتالي لم تظهر ردود أفعال كبرى على المستوى الاجتماعى حيال الضغوطات مهما كبرت، واكتفى الشعب بصناديق الاقتراع، ليعبر عن غضبه من خلالها، محاولاً فرض خياره بانتخاب حكومة مدنية.

أما البيروقراطيون المدنيون والعسكريون فإنهم عملوا على مقاومة إرادة الشعب مستخدمين سلطة الدولة ولم يتورعوا عن التدخل فى إدارة البلد من حين لآخر، ولا يزال هذا الجو من الصراع الخفى متواصلاً إلى اليوم وباشكال مختلفة، والهدف: إحباط الإرادة الشعبية.

فتعددت الانقلابات العسكرية فى أعوام ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠، ١٩٩٧ (كما أوضحنا سلفاً)، وعندما اقترنت فترة حالة الطوارئ التى تعرف فى تركيا باسم «فترة ٢٨ فبراير» بالازمة الاقتصادية عام ٢٠٠١، ظهر على الساحة حزب «العدالة والتنمية». ولم يستطع الجيش تقبل حكومة هذا الحزب بأى شكل من الأشكال بذريعة أن حزب العدالة والتنمية، يهدف إلى تأسيس «نظام دينى» فى تركيا. وعند وصول «العدالة والتنمية» إلى السلطة ظهرت تلك الألاعيب الخفية التى كان يستخدمها فى إسقاط الحكومات السابقة، لكن الوضع فى هذه المرة مختلف، فقد استطاعت الحكومة ولأول مرة فى تاريخ الجمهورية الوقوف فى وجه سيناريوهات الانقلابات والمذكرات العسكرية ونشاطات العصابات، وتم البدء فى القضاء على العصابات التى انطلقت تعدّ العدة فى مختلف المناطق التركية للقيام بانقلاب عسكرى، وكان لهذا الموقف الثابت للسلطة السياسية تأثير بالغ على المواطن التركى وساهم فى توحيدهما وجعلهما إلى جانب واحد.

ففى سياق العمليات التى تقوم بها قوات الأمن ضد العصابات فى مختلف المناطق التركية، شهد يوم ١٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٧ مدهامة أعطت الصراع على السلطة بعداً جديداً، فقد دهمت قوات الأمن بيتاً متواضعاً -بشارع كونكور فى حى جاقمق بمنطقة العمرانية- فى الجزء الآسيوى من إسطنبول، وعثرت فيه على ٢٧ قنبلة يدوية عليها بصمات الضابط المتقاعد أوقطاي يلدرم.

وتفصيل ذلك أن قوات الأمن تلقت بلاغاً من بقال، أفاد فيه أنه وجد عدداً من القنابل على سطح منزله

تحطيم الصنم

عندما كان يجمع بعض الأخشاب، وأوضح أن صاحب المنزل هو الضابط المتقاعد أوقطاي يلدرم، فكان هذا البلاغ الخطوة الأولى التي انطلقت بعدها العمليات الأمنية التي كشفت عن مستندات سرية لعصابة أرغنيكون في مكتب الضابط السابق أوقطاي يلدرم، وتم الكشف كذلك عن عدد من المستندات ذات الصلة في منازل عدد من أصدقائه من الضباط المتقاعدين وفي مكاتبهم.

وساهمت هذه الأدلة الجديدة في تحويل المسألة من قضية عصابة بسيطة تم الكشف عنها صدفة على إثر بلاغ للشرطة، إلى قضية عصابة أرغنيكون ذات التنظيم المركزي الخفي الذي يحتاج إلى فك شفرته.

اتخذ الادعاء العام الذي تابع التحقيق قراراً صارماً في هذه القضية ليعطيها بعداً جديداً، حيث قام بالتدقيق في كافة الملفات والمستندات المتعلقة بعصابة أرغنيكون.

وعندما قبض عليه عام ٢٠٠١ بتهمة الاحتيال، قدّم تونجاي جوناي معلومات مهمة عن أرغنيكون مكّنت الادعاء العام من توحيد أقسام الصورة، ومن خلال المحاضر والأشرطة التي تم تسجيلها له تم تعميق الأبحاث والتحريات التي قام كل من جهاز المخابرات ومديرية الأمن بتقديم الدعم الاستخباراتي اللازم لها.

وحسب المعلومات الأولية التي توصل إليها الادعاء العام فإن لتنظيم أرغنيكون تسعة أقسام، وهي القسم المركزي، وقسم جمع المعلومات، وقسم التحليل والتقييم، وقسم التمويل والتجارة، وقسم العلوم والثقافة، وقسم النظريات والسيناريو، وقسم الاتصال والدعاية، والقسم الحقوقي، وقسم العلاقات الدولية.

وترتبط هذه الأقسام كلها بشكل مباشر بخمسة مديرين مدنيين يتم تعيينهم من طرف المجلس المركزي للتنظيم. ولهؤلاء المديرين الخمسة صلاحية اختيار رؤساء الأقسام، ولا يوجد أعلى من هؤلاء الخمسة إلا المجلس المركزي لتنظيم أرغنيكون، والرقم الأول في هذا المجلس هو الاسم الموجود على رأس المجلس، ويوجد كذلك اثنان من المدنيين يضطلعان بمهمة ربط العلاقة بين المجلس وبقية الأقسام. وهكذا فإن هذا التنظيم يتكون من عدد من الخلايا المستقلة عن بعضها البعض، وتُظهر الوثائق التي تم الكشف عنها، أن تاريخ تأسيس هذا التنظيم يعود إلى نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٩، مما يعني أن تنظيم أرغنيكون تم تشكيله بروح جديدة، وفريق جديد، بعد تصفية فريق العمل الغربي الذي كان مسيطراً على فترة ما بعد انقلاب ٢٨ فبراير/ شباط ١٩٩٧، ذلك لأن تنظيم أرغنيكون لا يتلاءم من حيث البنية مع مجموعة ٢٨ فبراير/ شباط الانقلابية.

وعلى الرغم من أن كلاً من المجموعتين تتغذيان من الثقافة الانقلابية، فإن الاختلاف قائم بين الروح والإيديولوجيا الإدارية لهذين التنظيمين، وقد تم نقل بعض أعضاء فريق ٢٨ فبراير الذين لا يتعارضون مع أرغنيكون من حيث البنية إلى هذا التنظيم الجديد واستطاعوا الاندماج فيه.

وثمة حادث وقع في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٦ يسلط الضوء على مدى قوة وانتشار تلك المجموعة

■ «الفتى الشجاع» يهزم العسكر

الخطيرة، ذلك أن سيارة مرسيدس سوداء كانت تسير بسرعة على طريق فى غرب تركيا، فخرجت عليها سيارة شحن كبيرة صدمتها وقتلت ثلاثة من ركابها، أحدهم كان مدير الأمن السابق لمدينة إسطنبول، والثانى أحد زعماء المافيا الخطيرين والمطلوبين محلياً ودولياً، والثالثة ملكة جمال سابقة لتركيا كانت عشيقة الثانى. أما الرابع الذى جرح فقط فقد كان شيخ عشيرة كردياً يتمتع بالحصانة البرلمانية، وفى التحقيق تبين أن المجموعة كانت قادمة من أزمير، عقب اجتماع عقدته مع وزير الداخلية فى الحكومة، وأن السيارة كانت تحمل سلاحاً، وحين قدمت الاستخبارات تسجيلاتها التى تتبعته بها بعض ركاب السيارة، تبين أن السيدة طانسو تشيلير نائبة رئيس الوزراء فى الحكومة كانت على اتصال مع واحد منهم، هى وزوجها. وما لا يقل أهمية عن ذلك أن القضية تم التلاعب فيها، حيث اختفت البصمات من ملف القضية، وصدرت أحكام مخففة لحق الذين اتهموا فيها وأفلتت إحدى خلايا منظمة «أرغنيكون» من العدالة. وكان أحد الأسباب التى أدت إلى ذلك ضعف الحكومة فى مواجهة الجيش.

.. ولكن ما معنى أو دلالة استخدام مسمى «أرغنيكون» على هذا التنظيم القوى؟!

.... هناك طرحان أحدهما مبسط والآخر معقد لمعنى هذه الكلمة وإن كانوا لا يتعارضون مع بعضهما البعض، بل الأغلب فإنهما يوضحان إلى حد كبير الدلالة، الطرح الأول (المبسط) هو أن «أرغنيكون» كلمة تركية تعنى «المطرقة» وهى كلمة شفرة تعبر عن تنظيم سرى يهدف إلى إثارة الفوضى وإشاعة الفوضى فى الدولة والتدبير لانقلاب عسكرى.

أما الطرح الآخر (المعقد) فيرجع التسمية إلى أسطورة تقول:

إن الصينيين حين هاجموا القبائل التركية أثناء وجودها فى وسط آسيا، موطنها الأصلى، فإنهم سحقوهم وقضوا عليهم، بحيث لم يبق من الجنس التركى إلا عدد قليل من الناس، احتموا بواد عميق باسم «أرغنيكون»، وهناك ظلوا مختفين ومتحصنين سنوات، تكاثروا خلالها حتى ضاق بهم المكان، ولم يعرفوا كيف يخرجون منه، حتى ظهر فى حياتهم «الذئب الأغبر» الذى دلهم على طريق الخروج، ومن ثم أمكنهم الانفتاح على العالم وإقامة دولتهم الكبرى. وإذا أصبح مؤسس الجمهورية التركية الحديثة مصطفى كمال أتاتورك هو «الذئب الأغبر» رمزاً عن القوميين الأتراك فإن كلمة «أرغنيكون» أصبحت رمزاً للحفاظ على الهوية وبقاء الجنس إذ لولاه لاندثر الأتراك ولم يعد لهم وجود.

.. وهكذا فإن هناك دلالة تاريخية وايدىولوجية وسياسية من استخدام مسمى «أرغنيكون»، فالثابت أن بصمات هذا التنظيم على الحياة التركية تظهر بوضوح مع صعود القوى ذات التوجهات الإسلامية فى الحياة السياسية التركية، فاستنفر العلمانيون المتطرفون قواهم وأصبح شغلهم الشاغل كيفية قطع الطريق عليهم وإفشال تجربتهم، باعتبارهم يمثلون تهديداً مباشراً للعلمانية والتراث الكمالى، وأصبحت هذه المهمة أحد أهداف منظمة «أرغنيكون»، وتعددت الأقوال أيضاً فى أصلها، فمن قائل إنها امتداد لجماعة الاتحاد والترقى

تحطيم الصنم

التي خلعت السلطان عبد الحميد وقضت على الخلافة الإسلامية، وقائل إنها كانت نراعاً لحلف الناتو الذي انضمت إليه تركيا في بداية الخمسينيات، وأنها كانت ضمن المنظمات التي شكلتها المخابرات المركزية في أوروبا لمكافحة الشيوعيين في مرحلة الحرب الباردة، غير أن ذلك ليس صحيحاً كلياً كما اشرنا سلفاً، لكن الذي لا يختلف عليه أحد أن أصابعها كانت هناك في أغلب القلائل والاضطرابات التي شهدتها تركيا. وأنها انتشرت في مختلف مفاصل الدولة حتى قدر أحد الخبراء أعضائها بنحو ٤٠ ألف شخص.

ومن بين المفاجآت التي كشفت عنها التحقيقات أنه خلال الأعوام القليلة الماضية كانت الشبكة تمارس نشاطاتها بعيداً عن سلطة الدولة والقضاء مستهدفة النشطاء الأكراد والمثقفين والكتاب الأتراك المعارضين لسياسة الدولة التركية، وحتى الشخصيات العلمانية التركية التي كانت تبحث عميقاً في الصلة ما بين المؤسسة العسكرية والأمنية التركية والمافيا.

وكانت أكبر عملية استفزاز قام بها تنظيم أرغنيكون، تلك الأحداث التي شهدتها بلدة شمدرلي -جنوب شرقي تركيا- في عام ٢٠٠٥ يوم ٩ نوفمبر / تشرين الثاني، حيث تم تفجير «مكتبة أومود» ويملكها أحد المتعاطفين مع حزب العمال الكردستاني، وأوقف إثر ذلك ثلاثة موظفين منهم ضابطان في الجيش التركي يرافقهما عضو سابق في حزب العمال الكردستاني لعب دور المرشد لهما، والذي أدلى فيما بعد باعترافات مهمة، مما زاد في درجة الشبهات.

وقد طالب المدعى العام حينها بمحاكمة قائد القوات البرية ورئيس الأركان الحالي لعلاقته بالهجوم، لكن بعد فترة قصيرة تم طرد المدعى العام الذي تولى التحقيق في القضية من وظيفته في فضيحة.

وفي الخامس من فبراير / شباط ٢٠٠٦ تم اغتيال الراهب أندريا سانتورو في محافظة طرابزون، وفي ١٨ فبراير / شباط ٢٠٠٦ شهدت العاصمة أنقرة عملية أمنية أطلق عليها اسم «الكرة»، وتم فيها إيقاف ١١ شخصاً من بينهم نقيب ومساعد سابق لمدير الأمن.

وفي ٥ و١٠ و١١ من مايو / أيار ٢٠٠٦ تعرض مبنى صحيفة «جمهورية» العلمانية التركية، إلى هجوم بالقنابل اليدوية ثلاث مرات متوالية، لم يسفر أى منها عن ضحايا أو إصابات، وتم استخدام هذه الأحداث للضغط على حزب العدالة والتنمية، واكتشف أمر الفريق الذي رتب الهجمات على صحيفة «جمهورية» من خلال الاعتداء الدموي على المحكمة العليا في ١٧ مايو / أيار ٢٠٠٦، والذي ذهب ضحيته القاضي مصطفى يوجل أوزبلجين.

واعتبرت المحكمة الجزائية الحادية عشرة بأنقرة، والتي نظرت في تلك القضية، أن ذلك الاعتداء من نشاطات «عصابة الزى الإسلامي» وورد في نص الحكم أن المتهمين قد ارتكبوا جريمتهم رداً على قرار سابق للدائرة الثانية من نفس المحكمة ضد مدرسة ترتدى الحجاب.

بيد أن الدائرة التاسعة للمحكمة العليا قد نقضت ذلك الحكم، وربطت تلك الجريمة بتنظيم أرغنيكون.

■ «الفتى الشجاع» يهزم العسكر

وفى هذه الأثناء تم الكشف عن اثنتى عشرة خطة مختلفة لاغتيال رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان، كما ثبتت عدة أعمال استفزازية فى عدد من المحافظات، وعلى رأسها ديار بكر ومرسين، وذلك لتاجيح الصراع بين الأتراك والأكراد، وبين أهل السنة والعلويين.

وأوضح (شامل طيار) فى كتابه الذى حمل اسم (أرغنيكون) أن النظام المؤسس لـ«أرغنيكون» قد قام بتفعيل نشاط التنظيم بشكل أكبر، وبوجه خاص بعد وصول حزب «العدالة والتنمية» إلى السلطة بالأغلبية بعد عام من تأسيسه سنة ٢٠٠١ وبالتحديد فى ٣ نوفمبر / تشرين الثانى ٢٠٠٢.

وشهدت الفترة الفاصلة بين عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ سيناريوهات لانقلابات مختلفة مثل خطة «الشقراء» وخطة «ضوء القمر»، وخلال هذه الفترة لم تكن الولايات المتحدة الأميركية راضية عن حكومة «العدالة والتنمية» بسبب مذكرة ١ مارس / آذار مما شجع تنظيم أرغنيكون على إعداد سيناريوهات الانقلابات.

وكانت الولايات المتحدة تهدف فقط فى البداية إلى «تلقين العدالة والتنمية درساً» غير أنها عندما لاحظت هذه الأخيرة جدية التنظيم فى خطته الانقلابية سحبت دعمها له، وعندما عجز «أرغنيكون» عن تحقيق ما يصبو إليه من خلال هذه السيناريوهات كثف أعماله منذ ٢٠٠٥ فى النشاطات السرية الهادفة إلى الإعداد لانقلاب عسكرى خلال عام ٢٠٠٩.

وقام تنظيم أرغنيكون فى هذه المرحلة الجديدة، بإبرام اتفاق مقدس مع أعضاء عصابة «صوُصُرقُ» وآخرين، مثل ولى كوجك، وسامى خوشطان، وإبراهيم شاهين، ورغم أن أهدافهم كانت مختلفة إلا أن النقطة المشتركة بينهم والتي كانت تجمعهم هى القضاء على حكومة حزب العدالة والتنمية.

وحينها ظهرت فجأة العصابات فى مختلف المناطق التركية، ووصل نشاطها - فى السنوات الخمس الأخيرة بشكل خاص قبل اكتشافها - إلى الذروة، وهو ما تؤكد بيانات وزارة الداخلية حيث تم توقيف حوالى ٣٥ ألف شخص، بتهمة التورط فى نشاطات العصابات، وذلك فى السنوات العشر (١٩٩٧-٢٠٠٧)، وتم حبس ١٥ ألفاً منهم لثبوت التهمة، وكذلك تم الكشف عما يقارب ١٠٠ عصابة محلية فى ٣٠ محافظة مختلفة فى السنوات الثلاث الأخيرة.

وللكشف عن بنية «أرغنيكون»، وضع الادعاء العام التاريخ القريب والمظلم لهذا التنظيم تحت المجهر، وقام بما يقارب عشرين عملية أمنية ذات أحجام مختلفة، من بينها أربع عمليات كانت أوسع من غيرها.

وأول عملية أمنية موسَّعة قام بها الادعاء العام كانت فى ٢٢ يناير / كانون الثانى ٢٠٠٨، حيث تم إلقاء القبض على ٢٦ متهماً من بينهم الجنرال المتقاعد ولى كوجك، والعقيد المتقاعد فكرى قاراداغ وذلك فى مدامات مترامنة لـ ٤٣ محلاً فى محافظة إسطنبول وخارجها، وكانت هذه العملية أيضاً هى التى حولت المسألة من عملية مكافحة لعصابات بسيطة إلى الكشف عن عصابة أرغنيكون.

أما موجة العمليات الموسَّعة الثانية فقد بدأت فى ٢١ مارس / آذار ٢٠٠٨، واعتقل خلالها

تخطيط الصنم

رئيس حزب العمال دوغو برينجك وكذلك رئيس تحرير صحيفة جمهوريت ايلخان سلجوق، ثم اتسعت دائرة التحقيق مع الموجة الثالثة لهذه الاعتقالات، وبالتحديد في ٢ يوليو / تموز ٢٠٠٨، حيث أصدر المدعى العام الجمهوري أمراً باعتقال جنرالين متقاعدين بتهمة تدبير انقلاب للإطاحة بحكومة حزب العدالة على رأس ٢٤ من الأعضاء البارزين في تنظيم أرغنيكون، أحدهما الجنرال المتقاعد خورشيد طولون (قائد الجيش التركي الأول)، والثاني شينر ابرويغور (قائد الدرك السابق ويرأس جمعية «فكر أتاتورك») اللذين توليا قيادة التنظيم بعد أن تركا مواقعهما العسكرية بثلاث سنوات، وشملت قائمة الاعتقالات أيضاً كلا من سنان أيغون (رئيس غرفة تجارة انقره)، ومصطفى بالباي (الكاتب الصحفي في صحيفة جمهوريت)، وقد جاءت تلك الاعتقالات في إطار التحقيقات الجارية مع أعضاء تنظيم «الدولة السرية».

وقد كانت الموجة الرابعة وهي الأكبر في الثاني والعشرين من يناير / كانون ثاني ٢٠٠٩، حينما قام المدعى العام التركي زكريا أوز باستدعاء عدد من كبار ضباط الجيش المتقاعدين، الذين كانوا في الخدمة حتى عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، من أمثال قائد القوات البرية إيتاش يلمان وقائد القوات الجوية إبراهيم فرطنة، وقائد القوارب البحرية أوزدان أورتاك للاستماع إلى أقوالهم فيما يخص المؤامرات التي تحاك من أجل الإطاحة بحكومة العدالة والتنمية. وعلى مدى عشر ساعات تناوب المدعى العام ومعاونوه مساءلة أولئك الضباط والاستماع إلى إفاداتهم، مذكرين إياهم بأن ما يقولونه قد يحسب عليهم ويحولهم إلى متهمين أو مدانين في أية لحظة.

وقد شملت قائمة المتهمين ضباطاً في الجيش والشرطة كما قامت الشرطة بتفتيش مقر شبكة (افراسيا) التلفزيونية الخاصة المعارضة. وبالقبض على هؤلاء وصل عدد المقبوض عليهم لأكثر من ١٠٠ شخص في نطاق التحقيقات في تنظيم «أرغنيكون» القومية المتطرفة.

وقد جاء سقوط تلك العصابة بعد متابعة دقيقة من أجهزة الأمن التركية، التي تمكنت من التوصل إلى علاقة هذه العصابة بشبكة المافيا، وضلوعها في عدد من الجرائم الكبرى والتخطيط لعدد آخر من الجرائم لإحداث اضطرابات بالبلاد، والصاق التهمة بالتوجه الإسلامي وحزب العدالة والتنمية بطرق غير مباشرة؛ حيث خططت تلك المنظمة بقيام كل من يقوم بعملية إجرامية بالهتاف بعبرة «الله أكبر» حبكاً للصاق التهمة بالإسلاميين.

وقد بدأت «أرغنيكون» عملياتها باغتيال هرانت دينك (الصحفي التركي من أصل أرمني)، والتخطيط لاغتيال الأديب أورهان باموك الفائز بجائزة نوبل للأدب.. لكن أمرها انكشف وأعلن رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء للشعب التركي وجود دولة ضمن الدولة التركية، أطلق عليها اسم: «دولة التنظيم السري» التركية، أو «الدولة العميقة» (Deep state)، وذكر أنها هي المسؤولة عن الكثير من جرائم الاغتيال السياسي التي جرت في تركيا.

«الفتى الشجاع» يهزم العسكر

واستهدفت تلك المنظمة بقاء القومية التركية فوق الجميع، ولا مجال فى ذلك لاية قومية أو عرق آخر، كما عملت على استمرار النهج الاتاتوركى.

ووجهت سلطات الادعاء ٣٠ اتهاما لأعضاء «أرغنيكون» بينها حمل السلاح دون رخصة قانونية، مروراً بالانتماء إلى منظمة إرهابية، وصولاً إلى تهمة التخطيط لانقلاب مسلح ضد الحكومة فى عام ٢٠٠٩ وكانت «أرغنيكون» تخطط لتنفيذ ذلك من خلال فرض حالة من الفوضى والعنف يستدعى تدخل الجيش لعزل الحكومة، وذلك بعد نجاحه فى عزل أربع حكومات سابقة بانقلابات عسكرية منذ عام ١٩٦٠ وقد قرأت المحكمة ٢٤٥٥ صفحة من الادعاء.

ومن صفحات الادعاء، تم اكتشاف كيفية قيام التنظيم بإلصاق التهمة بالتوجه الإسلامى وبحزب العدالة والتنمية بطرق غير مباشرة، وذلك من خلال استعراض الحادثن التاليين:

– دأبت بعض الأبواق الإعلامية على اتهام الحكومة بأنها «تسعى لتطبيق الشريعة فى البلاد»، وهو هدف يجرمه الكماليون وكان ذلك مبرراً لتنظيم بعض مظاهرات الاحتجاج باسم الدفاع عن العلمانية. فى هذه الأجواء أقيمت ثلاث قنابل على مبنى صحيفة «جمهوريت» العلمانية المتطرفة (رئيس تحريرها متهم فى القضية)، للإيحاء بأن الإسلاميين يريدون تخويفها.

– قُتل أحد المحامين قاضياً (يدعى مصطفى يوجل أوزبلجين) فى المحكمة العليا، وقال القاتل فى التحقيق إنه أقدم على فعلته لأن الرجل من معارضى السماح للمحجبات بالدراسة فى الجامعة، وبطبيعة الحال فإن الأبواق العلمانية استشهدت بما جرى، وراحت تحذر من مغبة السياسة التى تتبعها الحكومة.

الحادثان وقعا فى الفترة ما بين ٥ و١٧ مايو / أيار ٢٠٠٦، وبعدها بـ ١٣ شهراً، وأثناء قيام أجهزة الأمن بمراقبة شقة فى إسطنبول، يملكها الضابط المتقاعد أوقطاي يلدرم، وباقتحامها عثر على قنابل تعود للجيش التركى ومخزن للأسلحة وعدة وثائق بالغة الأهمية، وكانت القنابل المكتشفة من نفس الطراز الذى ألقى على صحيفة «جمهوريت»، وعثرت على صورة لقاتل القاضى مع أحد الجنرالات المتقاعدين، وصورة أخرى لقائد الشرطة العسكرية السابق، الذى يعد أحد أهم خمسة قيادات عسكرية فى البلاد، وصورة لجنرال ثالث مع مؤسس جمعية الدفاع عن الأفكار الاتاتورية وكانت تلك الوثائق الخيوط الأولى التى تتبععتها أجهزة الأمن والتحقيق التى كشفت عن حلقات أخرى فى التنظيم الجهنمى، وأشارت إلى علاقة «أرغنيكون» بحزب العمال الكردستانى الانفصالى الداخلى فى صراع مع حكومة أنقرة.

الأكثر خطورة كما أشارت صحيفة «حريت» التركية الواسعة الانتشار أن أفراداً من الشبكة كانوا أعضاء فى «حزب الله» التركى الذى اتهم بالقيام بعدد من عمليات الاغتيال خلال تسعينيات القرن الماضى، ما يعنى أن إنشاء تنظيمات سرية مسلحة تنسب أفعالها للحركة الإسلامية وسيلة استخدمها العلمانيون المتشددون للقضاء على الحركة الإسلامية، وهو مسلك تأمرى شيطانى ربما كان من الصعب تصديقه لولا

تحطيم الصنم

ما كشفت عنه التحقيقات من حقائق، وكأنهم دون أن يشعروا يصدقون بسلوكهم الإجرامى قول الله تعالى: «وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا» (سورة النساء: ١١٢)

فضيحة وثيقة العسكر

وتحت وطأة تلك الضغوط والملاحقات، التى تؤشر لتوارى الدور السياسى للجيش التركى وتؤذن بأفول حقبة الجمهورية الاولى وبزوغ عهد الجمهورية الثانية، لم يجد عسكر تركيا بدأ من شن حملة قوية للدفاع عن سمعتهم لم تخل من ادعاءات بتدبير تنظيمات مدنية لمؤامرات ضد المؤسسة العسكرية التركية العريقة بغية النيل من سمعتها وتقويض مكانتها.

وبدأت صورة الجيش تتعرض لهزة مدوية بعدما نشرت صحيفة «طرف» اليومية الليبرالية يوم ١٢ يونيو / حزيران ٢٠٠٩ وثيقة عرفت باسم «وثيقة مكافحة الأصولية» قيل إنها أعدت فى رئاسة الأركان وذلت بتوقيع العقيد الركن دورسون شيشيك أحد قادة القوات المسلحة بغرض إسقاط حكومة حزب العدالة والتنمية وجماعة فتح الله غولين الإسلامية من خلال تدبير عدد من المكائد والدسائس، وهو ما يعنى أن الجيش لم يتخلص بعد من فكرة الانقلاب على الحكومة الشرعية المنتخبة، أو بمعنى أكثر دقة أن بعض عناصر هذه المؤسسة ما زالت ترى لنفسها الحق فى الانقلاب بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الحياة السياسية التى اختارها الناس عبر انتخابات برلمانية حرة ونزيهة، غير مكرثة بأمن البلاد واستقرارها وحلمها فى الانضمام للاتحاد الأوروبى.

وجاء فى تلك الوثيقة التى تتألف من أربع صفحات واتهم ضابط رفيع بالبحرية بصياغتها فى أبريل / نيسان ٢٠٠٨، خلال حلقة دراسية خاصة بقيادة الأركان ناقشت فيها خطورة وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم واستمراره فى السلطة وضرورة التخلص منه، ويتلخص أبرز ما جاء بهذه الخطة فى الآتى:

(١) إحداث تفجيرات فى أحد أكبر مساجد إسطنبول وتزامن ذلك مع إثارة جموع الشعب ضد سياسات وقرارات الحكومة، ودفع ١٠٠ ألف معارض للتظاهر فى أهم شوارع إسطنبول.

(٢) تدبير مشكلة فوق بحر إيجة بين المقاتلات التركية ونظيرتها اليونانية تسقط خلالها مقاتلة تركية، ليثبت الجيش أن الحكومة عاجزة عن إدارة شؤون البلاد وتوفير السلامة لها ومن ثم لا يجد الجيش مفرًا لإنقاذ البلاد سوى التدخل وإسقاط الحكومة.

(٣) إخفاء أسلحة ومتفجرات فى مركز جماعة فتح الله غولين الإسلامية وهى الحركة التى يحترمها ويؤمن بجهودها وأفكارها الدينية حزب العدالة والتنمية، وبعد أن تهاجم المخابرات العسكرية مقر الجماعة المعبا بالمتفجرات والأسلحة، تقوم أجهزة الإعلام المنتمجة لمؤسسة الجيش ولقوى العلمانية باستغلال الحادث

■ «الفتى الشجاع» يهزم العسكر

(الملفق) فى القضاء على التيارات الدينية الإسلامية المختلفة.

وبعد نشر صحيفة «طرف» للوثيقة بثلاثة أيام، وتحديداً فى ١٥ يونيو / حزيران ٢٠٠٩، أخرجت السلطة القضائية فى تركيا تحقيقاً حول مزاعم بشأن خطة عسكرية تهدف لإضعاف الثقة فى حزب العدالة والتنمية الحاكم وفى حركة دينية، وذلك بناءً على شكوى جنائية قدمها عضو المجموعة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية الحاكم بكير بوزداغ والأمين العام للحزب إدريس نعيم شاهين لمكتب الادعاء العام فى أنقرة، الشكوى التى تطالب بفتح تحقيق فى الخطة المزعومة واتخاذ إجراء قانونى بحق المتورطين فيها.

وبعدها بيوم، قالت الحكومة التركية إنها ستتخذ إجراءات قانونية بعد نشر تقرير عن أن العسكر أعدوا خطة سرية «لمنع حزب العدالة وجماعة دينية تركية من تدمير النظام العلماني التركي».

وبدوره اتهم أردوغان الجيش بهز استقرار الحكومة، وقال فى تصريحات للصحفيين إن الوثيقة «تتضمن مبادرة تهدف إلى تدمير الديمقراطية»، وأضاف «بتقديم شكوى جنائية بدأنا عملية مع الادعاء العام، ونحن كحزب حاكم لن نبقي صامتين».

وأكد أردوغان فى كلمة لحزبه فى البرلمان إن حكومته ستقوم بتحريك قانونى لمعرفة من الذى يقف وراء هذا التقرير الذى أثار توترات بين حزب العدالة والتنمية الحاكم والجيش، مطالباً بأن تنهى السلطة القضائية التحقيق فى تلك المزاعم بأقصى سرعة.

فى المقابل نفى الجيش مثل هذه الخطة، وتعهد بتطهير صفوفه من أى جندي لا يحترم الديمقراطية، وقال إنه يتحرى بشأن صحة الوثيقة. حيث نفى قائد الأركان التركى إيلكار باش بوغ أن يكون للجيش أى علاقة بالوثيقة التى نشرتها صحيفة تركية، وتحدثت عن مخطط أعده ضباط فى الجيش للانقلاب على حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم. واتهم قائد الأركان جهات لم يسمحها بالوقوف وراء هذه الوثيقة.

وقال الجيش بدوره إنه طلب من مدعٍ عسكرى تحديد ما إذا كانت الوثيقة التى تتضمن تلك الخطة حقيقية وأكد أنه إن كانت كذلك فستجرى معاقبة المسؤولين.

وفى النتائج الأولية للتحقيق بشأن تلك المؤامرة قال مدعون عسكريون إن الوثيقة التى تتضمن تفاصيل الخطة المذكورة مزورة. وأضاف المدعون أنهم يبحثون عن النسخة الأصلية للوثيقة لفحصها من أجل الخروج بنتيجة حاسمة بشأنها.

وقال قائد الأركان التركى «إيلكار باش بوغ» فى مقابلة مع صحيفة «حرية» إننا «اطلعنا على أقوال من أشخاص معنيين سالناهم وقالوا إنهم لم يقوموا بمثل هذا العمل».

وأضاف أنه «تمت مصادرة أجهزة كمبيوتر ولم نحصل على دليل على وجود مثل هذا العمل بعد القيام بعمليات تحليل فنى. هذا يعنى أنه لم تتم كتابة مثل هذه الوثيقة على تلك الأجهزة».

تحطيم الصنم

ولكن باش بوغ رفض تحديد ما إذا كان يعتقد أن مثل هذه الوثيقة موجودة أم لا، قائلاً إن إعلان وجود هذه الوثيقة من عدمه أمر يرجع إلى المدعى العسكرى.

وأمام تصريحات قائد الأركان التركى، نشرت صحيفة (طرف) مستندات جديدة، فإذا بالجيش يعلن أنه سيحقق فيها، وانتهى ذلك بإعلانه: «إنها ليست خطة أو مؤامرة وإنما مسودة مناورة معتادة».

قانون محاكمة العسكر

وبهذه الخطة التى أراد بها الجيش القضاء على حزب العدالة وكل منابر الإسلام فى تركيا، انقلب السحر على الساحر، فقد قويت الحكومة إلى الحد الذى سمح لها بتأكيد مكانتها، والإصرار على وضع نهاية لمحاولات بعض رجالات الجيش تهديد استقرار البلاد، فاستصدرت تشريعاً جديداً يقضى بإمكانية محاكمة العسكريين أمام القضاء المدنى فى القضايا التى تخص أمن الدولة. الأمر الذى وضع رئاسة الأركان التركية فى مازق شديد؛ فمن جهة ستجر التحقيقات جنرالات كباراً داخل الجيش إلى المساءلة، كما أمسى الجيش من جهة أخرى فى نظر الشعب مؤسسة إرهابية تعادى الديمقراطية وتهدد الاستقرار بعد أن كان مثالا للشرف والتضحية من أجل الوطن، إذ تنامت مطالبات من جهات وأحزاب مدنية بوجوب إلغاء المواد الدستورية الموضوعة فى دستور ١٩٨٢، والتى تكفل لقادة الانقلاب العسكرى عام ١٩٨٠ الحصانة الكاملة وتحول دون مساءلتهم عما اقترفوه من جرائم خلال فترة الحكم العسكرى حتى بعد تقاعدهم.

وقد استفاد حزب العدالة والتنمية الحاكم من «هفوة» أو «زلة لسان» زعيم حزب الشعب الجمهورى السابق، العلمانى المعارض دنيز بايقال، عندما قال إنه مع تعزيز الديمقراطية من أجل محاكمة انقلابى ١٢ سبتمبر ١٩٨٢ وأنه مُستعد لإزالة العُقبات القانونية أمام ذلك.

التقطت الحكومة الفرصة ودعت المعارضة إلى تأكيد نواياها بالموافقة على مشروع تعديل قانون المحاكم المدنية فى اتجاه يتيح محاكمة العسكريين أمام محاكم مدنية فى التهم التى ليست لها صفة عسكرية صرفة.

ودخل حزب الشعب الجمهورى اللعبة بغفلة من الزمن وأيد مع سائر أحزاب المعارضة التعديل الذى حصل فى ليلة ٢٥-٢٦ يونيو/حزيران ٢٠٠٩، وسمى بتعديل منتصف الليل، فى تلميح إلى أنه تم تهريباً بعدما غادر ممثلو وزارة الدفاع، الجلسة.

مس أحد مجرمات الجيش

تعديل قانون المحاكم المدنية (كما جاء فى موقع البرلمان التركى على الإنترنت) هدف إلى أمرين: الأول، عدم جواز محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية ما لم تعلن الأحكام العرفية أو تكن البلاد فى حالة حرب (فى زمن السلم)، والثانى، محاكمة العسكريين أمام المحاكم المدنية فى زمن السلم فى تهم ليست ذات صفة عسكرية صرف وتتصل بتهم تهديد أمن الدولة أو التآمر للإطاحة بالحكومة أو تهديد رئيس الجمهورية أو

■ «الفتى الشجاع» يهزم العسكرا

التجسس أو إعطاء وثائق الدولة إلى جهات غير معنية أو الانتهاكات الدستورية، وما إلى ذلك.

لقد مس حزب العدالة والتنمية بهذا التعديل، أحد محرمات الجيش، لذا، استشاط قائد الأركان التركي «إيلكار باش بوغ» غضباً وسارع إلى عقد مؤتمر صحفى، عارض فيه التعديل وأبلغ رئيس الجمهورية عبد الله جول، أن القانون الجديد يشرع الجيش أمام رياح التدخل السياسى، بعدما كانت الشكوى من أن الجيش هو الذى يتدخل فى السياسة، كما أن القانون يثير اضطرابات تنظيمية داخل الجيش ويؤثر سلباً على مهامه العسكرية.

ألقيت الكرة فى ملعب رئيس الجمهورية، الذى كان أمام عدة خيارات، منها رد القانون كلية أو جزئياً أو الموافقة عليه. وراهن كُثُرٌ، على الأقل، على رد القانون جزئياً، لكن المفاجأة أن جول أظهر تصميمًا كاملاً على الانتصار للديمقراطية وعلى تعزيز الحريات، بالموافقة على القانون مع توصية بإجراء تشريع قانونى يلحظ هواجس العسكر ويبدد قلقهم.

موقف جول كان تاريخياً بنظر المراقبين لأنه كان مبدئياً، ومن ثم تعالج الثغرات لاحقاً. المبدأ، هو الحريات، والتتمة هى ردُّم الثغرات. وما كان قائماً فى السابق، هو تقييد الحريات ومن ثم البحث فى كيفية توسيعها، لذلك اعتبرت سابقة شجاعة من جانب عبد الله جول.

الحكومة وقفت بكاملها إلى جانب القانون الذى اقترحته، وقد ساهمت عدة عوامل فى دفعها لتحسين الفرصة للدفع بالتعديل المذكور.

بعدما وصلت فضائح تدخل الجيش فى السياسة وبطريقة غير مشروعة إلى ذروتها (اكتشاف منظمة أرغنيكون والكشف عن مخططاتها الإرهابية ضد الحكومة، كان مذهباً ولاسيما لجهة تورط جنرالات كبار، ولو متقاعدين، فى المنظمة). وهو ما ساهم فى تكوين الصورة السلبية للجيش، فى عين الرأى العام، وكانت فرصة ليضرب حزب العدالة والتنمية ضربته وقد نجح فى ذلك أيما نجاح. وقد ساعده على ذلك، أن مثل هذا التعديل هو من شروط الاتحاد الأوروبى وينسجم مع قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وبالتالي، لا يمكن القول إن الحكومة تريد الانتقام من العسكر مثلما يزعم مؤيدو الجيش.

كذلك، تحول العسكر إلى موقع دفاعى بعد فضائح الوثيقة وارغنيكون، لجأه من أن يفكر بالقيام بانقلاب عسكرى أو التهديد به، فضلاً عن أن عهد الانقلابات بقم العسكر نفسه «قد ولى» لأسباب دولية وارتفاع الوعى لدى الرأى العام التركى، فضلاً عن وقوف غالبية الأتراك وراء تعزيز الحريات وترسيخ الديمقراطية.

من جهته دافع رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان عن القانون الذى أقره البرلمان، يسمح بمحاكمة العسكريين الذين يرتكبون جرائم بما فيها التخطيط أو المشاركة فى انقلابات ضد الحكومة أمام محاكم مدنية، وهاجم أردوغان المعارضة لانتقادها ذلك القانون، وقال إنها تدعو للتعاون مع الانقلابيين.

تحتطيم الصنم

وفى خطاب متلفز فى اجتماع لحزب العدالة والتنمية الحاكم فى كوكالى -شمال غرب تركيا-، قال أردوغان إن القانون يستهدف الانقلابات العسكرية والمخططين لها، كما يهدف لمحاكمة الأشخاص المتورطين فى ذلك «دون عوائق». وأكد أن تركيا بتبنيها هذا القانون ترفع معايير ديمقراطيتها، وأشار إلى أن حزبه «يحارب العصابات والمنظمات غير القانونية».

ورغم الطعن الذى قدمه حزب الشعب الجمهورى لإبطال القانون أمام المحكمة الدستورية، إلا أن المؤسسة العسكرية صارت فى وضع حرج، ومهما يكن، فإن التعديل القانونى أظهر شجاعة ليست غريبة على قادة العدالة والتنمية، تستحق الثناء من جانب كل دُعاة الحرية والديمقراطية بمعزل عما إذا كان ذلك من ضمن شروط الاتحاد الأوروبى أم لا.

لقد كبل الجيش الطبقة السياسية بقيود تضمن هيمنته على القرار السياسى، ومن أهم ذلك المادة ٣٥ من قانون المهام الداخلية للجيش، التى تقول إن من وظائف الجيش «حماية وصيانة الجمهورية والعلمانية إذا تعرضت للتهديد»، وهو ما كان يعتبره الجيش إجازة له قانونية للتدخل والقيام بانقلاباته.

المشكلة الأساسية، أن الجيش كان يظهر فى مقدمة المشهد السياسى فى تركيا، مؤتمرات صحفية دورية وصلت منذ أكثر من سنة، لأن تكون أسبوعية وانقلابات وإعداد دساتير بكاملها وتهديدات وإنذارات وتعليقات سياسية على معظم الأحداث.. وهكذا، وإذا أضفنا ما تمنحه له القوانين والدستور من صلاحيات، لأمكن القول عن حق أن تركيا بلد يقع، كما هو شائع، تحت نظام الوصاية العسكرية.

وحول ذلك، يقول الكاتب التركى العلمانى المعروف حسن جمال، توجد فى تركيا مشكلات كبيرة وكثيرة، مثل المسألة الكردية والصراع العلمانى -الإسلامى والإنماء غير المتوازن والمسألة الأرمنية والقضية القبرصية، لكن الحقيقة، أن كل هذه القضايا ليست إلا وجوهاً لقضية واحدة، هى الديمقراطية.

ويضيف: بل يمكن اختصار كل هذه المشكلات بقضية واحدة: المسألة العسكرية، حيث لم يستطع العسكر الالتزام بالنظام التعددى الحزبى وعمل على «عسكرة» السلطة السياسية. وردا على مقولة العسكر بحماية وصيانة الجمهورية، يدعو حسن جمال منظمات المجتمع المدنى إلى حماية وصيانة الديمقراطية.

ومن جهته يذهب الكاتب البارز على بيرم أوغلو إلى أن «قانون المحاكم المدنية خطوة على طريق كسر الوصاية العسكرية». مشيراً إلى أن تركيا قد أنجزت فى عهد حزب العدالة والتنمية الكثير من الإنجازات غير المسبوقة على صعيد الإصلاح الداخلى، كما على صعيد الدور الخارجى. ويبدو أن حزب العدالة والتنمية عاد ليدرك (بعد خيبة الانتخابات البلدية الأخيرة) أن استئناف الإصلاح، بعد جمود سنتين على الأقل، هو الأسلوب الوحيد الذى يحمى الإنجازات ويؤسس لغيرها التى تنتظره وتنتظره تركيا، وهى كثيرة. فثمانون عاماً من الوصاية العسكرية تحتاج إلى جهد استثنائى لكسرها، ولتكون تركيا بلداً ديمقراطياً مثل الديمقراطيات الغربية، سواء فى ظل الاتحاد الأوروبى أو خارجه.

«الفتى الشجاع» يهزم العسكر

سقوط مروع لقادة «المطرقة الثقيلة»

وجه أردوغان ضربة موجعة جديدة للعلمانيين حينما اعتقلت قوات الأمن التركية ٤٠ شخصاً في ٢٢ فبراير / شباط ٢٠١٠، بتهمة التدبير لانقلاب في البلاد فيما عرف بـ«مخطط بليوز» أو «المطرقة الثقيلة» الذى تورط فيه عدد كبير من العسكريين وكان يهدف إلى تنظيم سلسلة اعتداءات تشمل تفجير مساجد وإسقاط طائرات تركية، بالإضافة إلى التحريض على النزول إلى الشارع كى تبدو حكومة أردوغان عاجزة عن القيام بمهامها ما يسهل عملية إسقاطها.

وكان يفترض بـ«المطرقة الثقيلة» أن تسقط على رأس الحكومة المنتخب، لكنها بعد ٧ سنوات، فى العام ٢٠١٠، سقطت على رأس المؤسسة العسكرية نفسها. لم يحدث قط فى تاريخ الجمهورية التركية أن قام القضاء المدنى باستجواب عشرات الضباط، بينهم قادة فى أسلحة البحرية والجو والجيش الأول الذى اكتسح مقر قيادته فى إسطنبول تحت وابل من الاتهامات الجنائية الثقيلة.

وسرعان ما وجهت محكمة فى إسطنبول اتهامات إلى ٢٠ من العسكريين المتورطين بالمخطط بالانتماء إلى منظمة سرية والتخطيط لقلب نظام الحكم فى البلاد وقررت سجنهم.

والثير للانتباه أنه تورط بمخطط «المطرقة الثقيلة» أو «بليوز» عدد من كبار القادة العسكريين الحاليين والسابقين، حيث يوجد بينهم ١٣ جنرالاً وأميراً ومعهم ٣٥ ضابطاً سابقين وحاليين، معظمهم برتبة عقيد، ينتمون فى الغالب إلى البحرية والجنرمة، لكن من الأهمية الوقوف عند إسمين: الجنرال تشيتين دوغان الذى يعتبر صاحب أسوأ سمعة خلال العملية التى أدت إلى إزالة حكومة نجم الدين أربكان عام ١٩٩٨ عندما أرسل رئيس الوزراء الحالى رجب طيب أردوغان إلى السجن فى الفترة التى كان فيها رئيساً لبلدية إسطنبول؛ والجنرال السابق أنجين آلان، الذى كان قائداً للقوات الخاصة، وارتبط اسمه بقتل واضطهاد العديد من مواطنى تركيا الأكراد خلال الحرب على «حزب العمال الكردستاني».

كان من الطبيعى أن تؤدى تلك الاعتقالات التى طالبت حتى جنرالات مازالوا فى الخدمة، إلى المزيد من تهشيم مصداقية المؤسسة العسكرية التى كانت عرضة للتآكل عقب قضية تنظيم «أرغنيكون»، وزادت بالتالى حدة الاستقطابات فى النخبة الحاكمة وفى المجتمع. وقام قائد الأركان التركى إيلكار باش بوج بجمع كل الجنرالات العاملين فى لقاء فى مبنى رئاسة الأركان.

ورغبة من حكومة حزب العدالة للحفاظ على مستوى معين من المواجهة مع العسكر، دعا الرئيس التركى عبد الله جول كلا من رئيس الحكومة أردوغان وقائد الأركان التركى إيلكار باش بوج، إلى «قمة ثلاثية»، كما وصفتها وسائل الإعلام التركية، فى القصر الرئاسى المسمى تشانكايا.

بعد «القمة» ظهر أن الأزمة قد تم وأنها بفضل «صفقة» توصل إليها الثلاثة. ويبدو أن الصفقة المزعومة

تحتييم الصنم

كانت تقوم على أساس تنازلات متبادلة، لعل أبرزها:

أولاً: إطلاق سراح الجنرالات الأعلى رتبة بين الموقوفين، وهم: قائد القوات البحرية السابق الأدميرال أوزدين أورتك وقائد القوات الجوية السابق الجنرال المتقاعد إبراهيم فيرتينا، بالإضافة إلى النائب السابق لرئيس الأركان الجنرال المتقاعد أرغين سايغون. وأعلن المدعى أن هؤلاء الثلاثة ليسوا في وضع يسمح لهم بالهرب وإتلاف أدلة وبذا تمكن محاكمتهم من دون الحاجة إلى إبقائهم في السجن. وكان اعتقال الجنرالات السبب الرئيسي لسطح الأركان العامة إذ أن معظم أفرادها الحاليين هم رفاق مقربون لهم أو خدموا تحت إمرتهم.

ولم تشمل الصفقة كل من قائد قوات بحر الشمال السابق الأدميرال فياز أوغوتسو وقائد قوات بحر الجنوب السابق الأدميرال لطفى سنقر والعقيد المتقاعد كوبيلاي أكتاس.

ثانياً: أوقفت الإجراءات لبدء دعوى أخرى لإغلاق «حزب العدالة والتنمية». ومعروف جيداً أن الجسم القضائي في تركيا يعمل بشكل وثيق مع المؤسسة العسكرية وتستغله الأركان العامة. .. تلك كانت الصفقة.

وعلى الرغم من إطلاق سراح الجنرالات الثلاثة، فقد استمرت الاعتقالات، ففي الأول من مارس/ آذار ٢٠١٠، بات الجنرال صالديرای بيرك قائد الجيش الثالث، الذي يقع مقر قيادته في أرزنجان، قرب أرضروم في شرق الأناضول، متهماً في قضية «أرغنيكون» والتورط في مخطط انقلابي.

كما أن إطلاق الجنرالات بحجة أنهم ليسوا في وضع يمكنهم الفرار فيما يبقى ضباط أدنى رتبة قيد الاعتقال، غايته لعب دور تقسيمي داخل المؤسسة العسكرية نفسها. وليست الصدوع بين الحكم المدني والمؤسسة العسكرية آخذة وحدها بالاتساع بل أيضاً الصدوع بين المؤسسة العسكرية والقضاء تتسع من دون توقف. ففي حين أن القضاء الأعلى يعمل بالانسجام مع المؤسسة العسكرية ضد الحكومة المدنية، فإن الجسم الأدنى مباشرة من الهيئات العليا في القضاء يسعى إلى إنزال العدالة بحق العناصر العسكرية المخرطة في انقلابات وخطط انقلابات ومحاولات انقلاب.

وكانت محكمة تركية قبلت يوم الثلاثاء الموافق ٢ مارس/ آذار ٢٠١٠ النظر في اتهام قائد قوات الجيش الثالث الجنرال صالديرای بيرك ومدعى عام ولاية أرزنجان إلهان جيهانر بالتآمر على الحكومة والتخطيط للإطاحة بها فيما يعرف باسم تنظيم «أرغنيكون» القومي المتشدد.

ويعد الجنرال صالديرای بيرك أول ضابط لايزال في الخدمة يواجه محاكمة، فيما ألقى القبض في فبراير/ شباط ٢٠١٠ على إلهان جيهانر ممثل الادعاء العام الذي تولى مهمة التحقيق مع جماعات إسلامية، وهو ما أثار نزاعاً متصاعداً بين السلطة القضائية والحكومة التي هددت بالدعوة لاستفتاء حول إدخال تعديلات دستورية تحد من سلطات القضاة.

■ «الفتى الشجاع» يهزم العسكر

ووفقاً لما جاء فى عريضة الاتهام التى وقعت فى ٦١ صفحة، فقد اتهم الرجلان بالتآمر لتشيويه سمعة حزب العدالة والتنمية والتنظيمات الإسلامية فى أرزنجان عبر إثارة النعرات القومية المناوئة للحكومة ودس أسلحة فى منازل يستخدمها مقربون من الداعية فتح الله غولين للإيعاز بأنه متورط فى أنشطة مسلحة. وبجانب بيرك وجيهانر، فقد وجهت أيضاً لما يزيد على ٢٠٠ شخصية بينهم ضباط متقاعدون ومحامون وصحفيون اتهامات بصلتهم بتنظيم «أرغنيكون» الذى كان يخطط لإثارة الفوضى من خلال حملة من العنف لتبرير استيلاء الجيش على السلطة.

قيادة جديدة للعسكر

تعتبر «الشورى العسكرية العليا» الهيئة الأعلى فى القوات المسلحة التركية. وهى تجتمع مرتين فى السنة لدرس القضايا الأساسية للمؤسسة العسكرية. لكن الاجتماع الذى ينعقد مع مطلع أغسطس/آب من كل عام يعتبر الأهم، إذ يسبق عادة انتهاء مدة بعض قادة القوات المسلحة وإحالتهم على التقاعد، وبالتالي ضرورة تعيين بدل منهم. ويكتسب اجتماع الهيئة أهمية إضافية إذا كانت المنتهية ولايته هو قائد الأركان، أعلى موقع عسكرى فى تركيا.

وهيئة الشورى العسكرية تجتمع برئاسة رئيس الحكومة، وتتخذ قراراتها فى الترقيات والتعيينات من تلقاء ذاتها، لكن يتوجب أن تمر أولاً على وزير الدفاع الذى يرفع الأسماء المقترحة للترقية والتعيين ليوافق عليها رئيس الحكومة أو يرفضها، ومن ثم ترفع إلى رئيس الجمهورية الذى بدوره يوافق أو لا يوافق قبل أن تذهب، حال الموافقة، إلى الجريدة الرسمية لتعتبر نافذة.

وفى العادة فإن اجتماعات الأول من أغسطس/آب تستمر يومين أو ثلاثة أو أكثر، وتقوم باقتراح التعيينات والترقيات التى تصبح سارية بدءاً من ٣١ أغسطس/آب حيث ينتهى «العام العسكرى» إذا جاز التعبير فى ٣٠ أغسطس/آب. وفى اجتماع العام (٢٠١٠)، كان من المفروض ترقية الجنرال حسن إيغسيز قائد الجيش الأول إلى منصب قائد القوات البرية، ليكون فيما بعد قائداً للأركان، لكن جرت أحداث مشكلة غير مسبوقة. والتى لم تكن مجرد تباين فى وجهات النظر بل صراعاً سياسياً مكشوفاً بين تيارين، واحد يقول بإخضاع العسكر للسلطة السياسية واحترام العملية الديمقراطية، وآخر لا يتورع، إذا استطاع، عن خرق الأعراف والقوانين لهزيمة خصمه.

فلم يشهد تاريخ تركيا الحديث تضارباً أو تعارضاً بين الحكومة أو رئيس الجمهورية من جهة والمؤسسة العسكرية من جهة ثانية حول التعيينات والترقيات إلا نادراً. غالباً ما كان الأمر ضمن البيت الواحد، وإذا حصل خلاف فلاسباب تقع فى إطار الاجتهاد والتباين فى الرأى.

حصل ذلك للمرة الأولى فى عهد رئيس الحكومة سليمان ديميريل عام ١٩٧٧ الذى أراد تعيين الجنرال

تخطيم الصنم

على فتحى ايسينير قائدا للقوات البرية، بينما عارض ذلك رئيس الجمهورية فخرى قوروتورك. وحينها استقال ايسينير ومن كان يمكن أن يكون بدلاً منه بعده، أى قائد الجيش الثانى شكرى اولجاي، ففتحت الطريق أمام كنعان ايفرين ليكون قائداً للقوات البرية، ومن بعدها رئيساً للأركان، لينتقد فى العام ١٩٨٠ انقلاباً عسكرياً دموياً لا تزال تركيا تعاني من آثاره السلبية حتى اليوم.

وفى عام ١٩٨٧ ألزم رئيس الحكومة طورغوت أوزال قادة الجيش تعيين نجيب طورومتاي رئيساً للأركان رغم أنه لم يكن دوره. وفى عام ٢٠٠٢ استهدف الجنرال اديب باشير بمنعه من تولي قيادة القوات البرية رغم أنه كان يستحقها، وأحيل على التقاعد.

عدا هذه الاستثناءات التى كانت تحصل لاعتبارات غير سياسية فإن قرارات الشورى العسكرية العليا كانت دائماً تعتبر «سارية»، وأمرأ واقعاً لدى رسمها فى اجتماعات الهيئة، بحيث يكون دور رئيس الحكومة والجمهورية أقرب إلى كاتب عدل يصادق عليها.

لكن اجتماعات العام ٢٠١٠ كانت استثنائية ومميزة. اجتماعات الأول من آب الحالى لم تنته فى موعدها المحدد. انتهت بعد أربعة أيام من الاجتماعات من دون نتيجة نهائية حول الأسماء التى يجب أن تترقى، أو تلك التى يجب أن تعين.

المشكلة بدأت عندما أصدرت محكمة العقوبات الثقيلة الحادية عشرة فى إسطنبول، قبل أيام معدودة فقط من الاجتماع قراراً بتوقيف أكثر من مئة متهم عسكري، بينهم ٢٨ ضابطاً فى الخدمة الفعلية، ومن بين هؤلاء تحديداً الجنرال حسن ايفسين قائد الجيش الأول. كان اسم ايفسين مقترحاً لتسلم قيادة الجيوش البرية، وهو الموقع الذى يخول صاحبه أن يصبح حسب التقليد المتبع رئيساً للأركان. وإضافة إلى ايفسين هناك ١١ جنراً مرشحين للترقية والتعيين.

هنا انتفض رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان ومعه رئيس الجمهورية عبد الله جول، ورفضاً أن يتم تعيين أو ترقية أى ضابط له صلة بمذكرات التوقيف والمشاركة فى إعداد خطة «المطرقة الثقيلة» للإطاحة بالحكومة عام ٢٠٠٣ وكان تركيز أردوغان على دور ايفسين فى خطة الإطاحة بالحكومة.

هنا رفع رئيس الأركان فى ٤ أغسطس/آب ٢٠١٠ الأسماء المقترحة مع إبقاء مركز قائد القوات البرية شاغراً، إضافة إلى عدم تعيين رئيس جديد للأركان رغم أنه كان مجمعاً منذ مدة على قائد القوات البرية ايشيك كوشانير. ومن هنا بدأت الأزمة.

وفى إثر ذلك انطلقت اجتماعات عدة بين رؤساء الجمهورية والحكومة والأركان للبحث فى سبل حل الأزمة. وزاد من عمق الأزمة أن قائد الدرك الجنرال اتيل ايشيك، الذى كان اسمه قد طرح لقيادة القوات البرية كحل بعد رفض اسم ايفسين، تقدم بطلب إحالته على التقاعد.

« الفتى الشجاع » يهزم العسكر

وهنا بدأ البحث من جديد عن أسماء من بين من تبقي، وما يفرضه ذلك من نقل جنرال من موقع إلى آخر وشغور موقعه، ما حوّل البحث عن حلول إلى لعبة شطرنج بالأسماء. وفي هذه اللحظة، وبالتحديد الجمعة ٦ أغسطس/ آب ٢٠١٠ بادرت محكمة أسطنبول إلى إلغاء مذكرات التوقيف بحق مئة متهم في قضية خطة «المطرقة»، ما اعتبر تراجعاً من جانب السلطة السياسية، وهو ما اعتبر أيضاً مؤشراً على قرب الوصول إلى حل لقضية التعيينات.

لم تقتصر مشكلات هذا العام على اسم حسن ايفغين. إذ بعد وصول مشكلة التعيينات إلى مازق قال قائد الأركان إيلكار باش بوغ، إن تعيين نجلت أوزيل قائداً للقوات البرية، كما يرغب اردوغان وجول، يقضى بتعيين نائب رئيس الأركان أصلان غونير قائداً عاماً للدرك بدلاً من أوزيل. لكن رد اردوغان وجول جاء موافقاً على أوزيل لكنه معارض لغونير لسببين: الأول، وهو غير معطن، هو موقف غونير السلبي بعد انتخاب جول رئيساً للجمهورية في ٢٠٠٧، وانسحابه من صف المنتظرين في المطار للرئيس وعقليته وذلك ليتجنب مصافحة زوجة الرئيس خير النساء، فقط لأنها محجبة. أما السبب الثاني فهو أن غونير لم يشارك من مواقفه السابقة كقيادي في أية معارك مع حزب العمال الكردستاني، وهذا غير مألوف في من يمكن أن يتولى لاحقاً رئاسة الأركان. كذلك أصر جول وأردوغان على إحالة العقيد جمال تميز أوز على التقاعد نظراً لدوره في الجرائم المجهولة الفاعل.

الصورة الحالية للقيادة العسكرية يمكن القول إنها انتصار لحزب العدالة والتنمية، حيث إن قائد القوات البرية الجديد أردال جيلان أوغلو الذي عادة ما يصبح قائداً للأركان سوف يحال للتقاعد بعد عام. وهذا يفتح الطريق أمام الجنرال نجلت أوزيل، الذي أصبح الآن قائداً للدرك، ليصبح العام المقبل قائداً للقوات البرية ومن بعدها رئيساً للأركان للفترة بين ٢٠١٣ و ٢٠١٧ وأوزيل من الذين يدعمه كل من اردوغان وجول.

تعيين جيلان أوغلو قائداً للقوات البرية فتح أمام تعيين الجنرال خيرى كيفريك أوغلو قائداً للجيش الأول والجنرال نصرت طاشديليز لقيادة جيش ايجو والجنرال بيلغين بالانلى قائداً للأكاديميات الحربية.

لكن الصورة النهائية للتشكيلات العسكرية لم تخل من العديد من الملاحظات. فإذا كانت سلطة «العدالة والتنمية» قد نجحت في مواجهة الرموز التي كانت تعتبر خارجة على القانون والانتصار للديموقراطية عبر تصفية من كانوا يحاولون الإطاحة بصورة غير شرعية بالحكومة فإن التعيينات الجديدة قد جاءت ببعض الأسماء ذات التاريخ المعادى للإسلاميين.

من هؤلاء مثلاً الجنرال أردال جيلان أوغلو الذي عين قائداً للقوات البرية. وجيلان أوغلو كان قائد سرية الدبابات التي قامت بعرض قوة عسكرية في شوارع ضاحية سنجان في أنقرة في مطلع فبراير/ شباط ١٩٩٧ كرد فعل على الاحتفال من جانب رئيس بلدية سنجان المنتمى إلى حزب «الرفاه» ببليلة القدس بحضور السفير الإيراني. وكان رئيس الحكومة وقتها نجم الدين أربكان الذي بدأت الإطاحة به بعد

تحطيم الصنم

ذلك بعشرين يوماً في ٢٨ فبراير / شباط في الاجتماع الأشهر في تاريخ تركيا لمجلس الأمن القومي. حصلت أزمة التعيينات والترقيات في فترة مهمة من تاريخ تركيا، التي هبت في ١٢ سبتمبر / أيلول ٢٠١٠ إلى استفتاء على الإصلاحات، فيما في الأساس هو استفتاء على شعبية السلطة والمعارضة.

لكن يمكن القول أن ما انتهت إليه قضية التعيينات وتسجيل أردوغان وجول انتصاراً على العسكر قد عزز صورة أردوغان المدافع عن الديمقراطية ومنع تدخل العسكر في السياسة، وهو ما زود بعض النقاط لصالح من قالوا «نعم» في استفتاء ١٢ سبتمبر / أيلول ٢٠١٠.

وفي جميع الأحوال سيحتفظ التاريخ بذكرى اجتماعات الشورى العسكرية عام ٢٠١٠ بوصفها محطة إضافية في اتجاه أن يكون للسلطة السياسية الكلمة العليا في التعيينات، وفي إخضاع المؤسسة العسكرية لرقابة السلطة المدنية في صراع جوهره سياسي، وهو ما يحدث للمرة الأولى في تركيا.

أسلحة أردوغان في القضاء على هيمنة العسكر

يبدو أن الضربات القوية التي تلقاها الجيش التركي منذ صعود حكومة العدالة والتنمية في العام ٢٠٠٢ إلى سدة الحكم، ونالت من نفوذ العسكر السياسي وأجبرتهم على السعي لمهادنة الحكومة والتودد إليها، وذلك بعد الضربات التي انهالت عليهم، لم تكن محض صدفة، بل جاءت نتيجة قدرة أردوغان على إدارة منظومة متكاملة من الكفاءات والكوادر السياسية التي تمكنت بدورها من تحويل كل الأسلحة والأدوات التي استخدمت من قبل لإزاحة الإسلاميين لصالحهم ولدعمهم.. وليبيان ذلك يجدر بنا التوقف سريعاً أمام ما يمكن أن نسميه أسلحة أردوغان الفتاكة التي استطاع بها مواجهة العسكر وهزيمتهم شر هزيمة والقضاء على نفوذهم السياسي إلى الأبد:

أولاً: تمكن أردوغان ومنظومته من إبداع نموذج علاقات جديد مع الغرب عموماً بما جعلهم يرتاحون إليه كبديل ديمقراطي عن المؤسسة العسكرية وبالتالي سحب الغرب دعمه وتأييده للجيش وتوقف عن تحريضه لممارسة لعبته الانقلابية المموجة.

فقد اتبعت الحكومة سياسة خارجية حكيمة؛ حيث اهتمت بتحسين علاقات تركيا مع دول الاتحاد الأوروبي ومع الولايات المتحدة الأميركية، من دون أن تكون ذيل ولا تابعاً لأى منهما، حتى استعادت العلاقات التركية مع كليهما حيويتها وانتعاشت إلى الحد الذي دفعهما لدعم الدور الإقليمي التركي ومباركة سياسات أنقرة في غالبية الاتجاهات، فقد كان من شأن نجاحات حكومة العدالة على الصعيدين المحلي والدولي أن حظيت بدعم وتأييد الغرب لمساعيها الرامية إلى تقليص نفوذ العسكر وإقرار الديمقراطية في البلاد، وهو الأمر الذي كان له بالغ الأثر في حشد الدعم الغربي لموقف حكومة العدالة والتنمية في مواجهة العسكر، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأميركية كانت قد لعبت دوراً مسانداً ومؤيداً لجميع الانقلابات

■ «الفتى الشجاع» يهزم العسكر

العسكرية التى قام بها الجيش فى السابق؛ ما جعل من الضرورى الحصول على تاييدها -أو على الأقل تحييدها- عند المواجهة مع المؤسسة العسكرية. وما كانت دول الاتحاد الأوروبى لتقبل مثل هذا الوضع الشاذ لتدخل الجيش فى السياسة والذى يتصادم مع جميع المعايير الديمقراطية السائدة فى العالم الغربى، وفى جميع الدول الديمقراطية الأخرى.

ثانياً: كانت فرصة نادرة لحزب العدالة لى يتوصل إلى اتفاق مع قادة المؤسسة العسكرية بضرورة تقليص نفوذهم فى الحياة السياسية وتدخلاتهم فى حكم البلاد؛ استجابة لطلب المجموعة الأوروبية حتى يمكن دراسة طلب تركيا بالانضمام لتلك المجموعة، ونجح أردوغان فى إقناع قادة الجيش فى تنفيذ ذلك، وأصبحت المؤسسة العسكرية لأول مرة منذ تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك ذات نفوذ أقل.

ولم يكن مسئولو الاتحاد الأوروبى يعلقون أملاً كبيراً على قيام أى حكومة بالإقدام على مثل هذه الخطوة الجريئة؛ لعلمهم بمدى قوة المؤسسة العسكرية فى تركيا التى تساندها وتؤيدها مؤسسات علمانية أخرى قوية جداً، مثل المحكمة الدستورية، ووسائل الإعلام القوية، ومجلس التعليم العالى الذى يشرف على جميع الجامعات، والقصر الجمهورى. لذا، وبعد أن استشعر الأوربيون قوة حكومة العدالة وجاهزيتها للقيام بهذه الخطوة المهمة، أيدوا مساعيها فى هذا الخصوص.

ثالثاً: حدث تطور مهم على صعيد قناعات المؤسسة العسكرية، فبعد أن كانت متشددة جداً فى اقتراب الإسلام من مؤسسات الدولة - مجرد اقتراب - صار قائد الأركان التركى إيلكار باش بوع يؤكد صراحة فى خطابه السنوى المعتاد فى ١٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٩م «أن الجيش، وإن كان هو الحارس الأمين على العلمانية الكمالية، فإن هذا لا ينبع من معاداته للإسلام وإنما من رفض لاستخدام الدين كأداة سياسية، وأكد أن الجيش لم يعد مصدراً للتهديد وإنما مشجع للمسيرة الديمقراطية للبلاد، مشيداً بأهمية الديمقراطية لاستقرار الجمهورية التركية»؛ فيما اعتبره المراقبون محاولة من الجيش «أشد حصون العلمانية» للتأقلم مع التغيرات الحاصلة فى تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية.

وعندما تم ضبط منظمة «أرغنيكون»، وتم التأكد أن من بين قياداتها جزرات سابقين وضباطا مازالوا فى الجيش؛ أعلن قائد الأركان صراحة فى أبريل/نيسان ٢٠٠٩ أنه: «إن يسمح لأى انقلابى بالعمل أو التستر تحت جناح الجيش»، وقد كرر نفس الموقف فى نهاية عام ٢٠٠٩ خلال اجتماع مجلس الأمن القومى التركى، وبعد اجتماع مع أردوغان دام ثلاث ساعات تم السماح للمحققين بدخول قدس أقداس الجيش التركى للتفتيش والتحقيق، وهنا لا بد من التوقف أمام مهارة حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان لتحويل المؤسسة العسكرية من عدو متربص إلى داعم ومؤيد فى التصدى لأكبر مخطط لقلب نظام الحكم فى البلاد؛ الأمر الذى يبشر بأن حملات تحقيق جديدة ستقوم بها مؤسسة القضاء التركى أكثر اتساعاً وعمقاً داخل الجيش؛ للوصول إلى آخر نقطة فى المخطط الانقلابى الكبير.

تحطيم الصنم

رابعاً: استطاع حزب العدالة بقيادة اردوغان استخدام كل الأدوات التي يخولها الدستور والقانون خاصة مؤسسة القضاء بمهارة كبيرة، ودون تجاوزات للقانون بحق أعضاء منظمة «أرغنيكون»، وحيال المخطط الانقلابي، وحصر التعامل مع الموضوع في الشق القانوني البحت دون ضجة إعلامية ودون تجاوزات لحقوق الإنسان مع المتهمين، وترك لمؤسسة القضاء ممارسة كل صلاحياتها وتسير في القضية حتى وصلت إلى قدس أقداس الجيش، وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه لولا أن في تركيا مؤسسة قضاء عريقة تصب حرصها على الوصول إلى الحقيقة - والحقيقة وحدها - لما وصلت قضية منظمة «أرغنيكون» إلى الحد الذي أطاحت فيه برؤوس جنرالات ورجال أعمال وإعلاميين كبار، والقاؤهم خلف القضبان.. والبقية تأتي.

خامساً: لقد كانت الإنجازات الكبرى التي حققها حزب العدالة والتنمية على امتداد سنوات حكمه الثماني (نوفمبر ٢٠٠٢م)، على الصعيد الداخلي والخارجي، والتي أحدثت نقلة نوعية في حياة الشعب ومعيشته اليومية، وبوأت البلاد مكانة كبرى في العالم العربي والإسلامي بل والعالم أجمع؛ عبر المواقف الكبرى التي اتخذها رجب طيب اردوغان في العديد من القضايا؛ سواء في قضية الحرب على غزة، وفتح آفاق واسعة في العلاقات مع دول الجوار التركي، وبروز تركيا كلاعب كبير في المنطقة.. كانت تلك الإنجازات الكبرى هي الداعم الأكبر لحزب العدالة في مواجهته لتلك المؤامرة الانقلابية.

سادساً: وسع الإنجاز الاقتصادي الذي أحدثته حكومة العدالة من دائرة مؤيدى اردوغان بعد نجاحه في إرجاع العافية تدريجياً إلى الاقتصاد التركي في فترة قصيرة لا تتجاوز تسعة أشهر، بعد أن كان يعيش قبل مجيء حكومة العدالة بثلاث سنوات أزمة حادة، الأمر الذي ساعد حكومة العدالة على العبور بذلك الاقتصاد النفق المظلم للأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت العالم خلال العامين الماضيين، بأقل خسائر ممكنة مقارنة باقتصادات أوروبية وعالمية أخرى.

وقد كان من شأن ذلك النجاح الاقتصادي المبهر، أن وفر لحكومة العدالة الأراضية الشعبية التي ساعدتها على القيام بإصلاحات قانونية وحقوقية عديدة؛ إذ سنّ العشرات من القوانين التي توسع نطاق الحرية الفردية، وتلاءم مع الكرامة الإنسانية، مثل تشديد العقوبة على القائمين بعمليات التعذيب سواء في السجون أو في مخافر الشرطة، وتوسيع حرية التجمعات والمظاهرات، وسن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات، وحق التعبير السلمي عن الرأي بجميع أشكاله، وحق الأقليات العرقية في تعلم وتعليم لغاتها؛ فأصبح في الإمكان مثلاً بث برامج تليفزيونية باللغة الكردية، كما أصدر قانون العفو عن الثائنين من الأكراد الذين التحقوا بحركة حزب العمال الكردستاني الانفصالي.

.. وأمام هذه النجاحات التي أحرزها اردوغان في مواجهته مع العسكر، تجدر الإشارة أن مثل هذه المستجدات والضربات قد أجبرت المؤسسة العسكرية على مراجعة مواقفها والانحناء للرياح العاتية، خصوصاً بعد أن بات واضحاً أن المسار الديمقراطي قد غدا محمياً من قبل الشارع التركي أكثر من أي

« الفتى الشجاع » يهزم العسكر

وقت مضى، ليس فقط لأن حزب العدالة والتنمية يحكم البلاد بمفرده دون أى ائتلاف مع أى حزب آخر، ولكن لأن جميع استطلاعات الرأى تبين أن حكومته مازالت تحظى بدعم واسع من المواطنين الأتراك الذين لم يعد سهلاً على جنرالات الجيش إقناعهم بعد الآن بأية مبررات للخروج على الحكومة المدنية المنتخبة ديمقراطياً. وهو الأمر الذى يفسر تقاعس الجيش عن القيام بانقلاب عسكرى جديد أو حتى أى تحرك لإجهاض مساعى حكومة حزب العدالة الإصلاحية، والتى تحظى بدعم ومباركة من قبل الشعب والغرب فى آن واحد، كما يفسر النهج التصالحى الجديد الذى جنح الجيش لتبنيه مؤخراً، على نحو ما تجلى فى مواقف ومناسبات شتى.

ففى مسعى من قائد الأركان التركى إيلكار باش بوغ لإبداء تفهمه لمساعى حكومة العدالة والتنمية من أجل تسوية المسألة الكردية بشكل سلمى وديمقراطى، أعلن أن الإجراء العسكرى لم يعد هو الحل الأمثل للقضية الكردية. وفى خطاب آخر له فى شهر يونيو / حزيران ٢٠٠٩ نقلته تسع محطات تلفزيونية على الهواء واستمر ساعتين، رسم باش بوغ الخطوط العريضة لرؤية المؤسسة العسكرية لهوية الدولة التركية، وعلاقة الجيش بالحكومة المدنية، والمسألة الكردية والإسلام.

وقد اتفق معظم المحللين السياسيين على اعتدال الخطاب وانفتاحه على آفاق فكرية لم تكن مألوفة فى الخطاب العسكرى التركى التقليدى. فلقد عزز الخطاب الفكرة الرائجة حول التوافق بين الحكومة وقيادة أركان الجيش فى جميع خطواتها الإصلاحية، وأن الأولى ما كان لها أن تقدم على أى اختراق فى المشكلات الشائكة لولا موافقة الثانية.

كذلك، أبدى الخطاب مرونة غير مسبوقة فى التعاطى مع الأقليات العرقية إذ استعاد باش بوغ فيه تعبيراً كان استخدمه أتاتورك فى عشرينيات القرن الماضى (العشرين) لوصف الهوية التركية القائمة على المواطنة، فقال بـ«مواطنى تركيا» بدلاً من «المواطنين الأتراك» التى تحيل إلى هوية عرقية محددة، وهو الأمر الذى يشى باتجاه المؤسسة العسكرية لاحترام الأقليات غير التركية القاطنة للبلاد وتفهمها لحقوقها وخصوصياتها، وكان باش بوغ نفسه متمسكاً بشدة بالمفهوم الثانى فى خطاب تنصيبه قائداً للأركان، قبل أقل من عامين. وهو بذلك، يبدى تناغماً مع المثقفين الليبراليين الأتراك، الذين دأبوا خلال السنوات العشر الأخيرة، على الترويج لفكرة مواطنة تركيا لتجاوز مفهوم الأمة القائم على العرق والثقافة التركيين، ولم يكتف باش بوغ فى خطابه بذلك، بل أشار إلى ضرورة القيام بإجراءات ملموسة لإنهاء مشكلة حزب العمال الكردستانى، ما يعنى فى القاموس السياسى التركى إصدار العفو العام عن مقاتلى الحزب.

غير أن المدهش فى الأمر أن وقوف قادة المؤسسة العسكرية، موقف المدافع عن أنفسهم أمام اتهامات وانتقادات حكومة حزب العدالة والتنمية (بشان مخططات بعض عناصر الجيش للإطاحة بها على نحو ما أبرزته قضية أرغنيكون وغيرها)، قد صار أمراً مستداماً، لتتبدل بذلك المواقف وتتغير الأوضاع، حيث أصبح

تحتلهم الصنم

الجيش التركي فى موقف المتهم أمام الحكومة التى جرى العرف داخل ذلك المجلس على مساءلتها وإملاء مطالب العسكريين حماة النظام عليها.

والسؤال اليوم: ما الذى يمكن أن يفعله الجيش؟

التعديلات الدستورية وتغيير القوانين تتم وفقاً للدستور (الأتاتوركى) والاعتقالات تتم فى إطار القانون. ومن تنبأت عليه التهمة يُحاكم ويُودع فى السجن. هذه قاعدة معروفة فى القضاء. لكن العسكر التركى لا يريد إذلالاً أكثر من ذلك ويريد أن يوقف هذه العملية بل إعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

كل الظروف الداخلية تغيرت وكل الظروف الخارجية تغيرت لذا فإن احتمالات تحرك العسكر محفوفة بصعوبات جمة، حيث إن حدوث أى انقلاب عسكرى فى ظل التأييد الواسع لحزب العدالة والتنمية وفى ظل التنمية الاقتصادية وفى ظل تعاظم الدور التركى إقليمياً ودولياً سيطيح بكل هذه المكاسب ويعيد تركيا إلى نقطة الصفر فى علاقاتها مع العالم وفى إعادة صياغة نظامها فى الداخل الذى لا يمكن –واقعياً– أن يستمر على حاله أو يعود إلى مربع الاستبداد والدكتاتورية العسكرية لا المباشرة ولا المقتنعة.

وربما يكون البديل لدى المؤسسة العسكرية فى هذه المواجهة هو الإيعاز للمدعى العام التركى برفع دعوى لحظر حزب العدالة والتنمية، وهنا أيضاً قد يكسب العسكر بعض الوقت لرفع سيف القضاء عنه لكن النتائج قد تكون أخطر عليهم لجهة احتمال استفتاء الشعب من جديد لصالح حزب العدالة والتنمية وضد استمرار ذهنية الاتحاد والترقى الانقلابية التى لا يزال العسكر يتبناها وجرّت على تركيا الكثير من الويلات.

المشكلة فى تركيا أن العسكر وجماعات المتشددىين من العلمانيين لم يقرأوا بصورة صحيحة أو أنهم لا يريدون أن يقرأوا شروط النهوض الجديدة فى ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية التى قرأها قادة العدالة والتنمية جيداً ونجحوا فى نقل تركيا من «جمهورية موز» إلى قوة إقليمية لها تأثيرها فى كل محيطها الإقليمى.

وإذا كان حالة الترقب القائمة بين الحكومة والعسكر فى تركيا اليوم أن تجد لها حلاً فلا مناص –مثلاً يؤكد قطاع عريض من النخبة السياسية والثقافية والإعلامية والفكرية فى البلاد – من إرساء ديموقراطية حقيقية كاملة لا شبهة فيها ومن أن يكون العسكر كما سائر الدول الأوروبية فى موقعه الطبيعى على الحدود وداخل الثكنات وإن تُمنح الثقة كاملة لخيار الشعب وصوته والتحرر تالياً ونهائياً من نظام الوصاية العسكرية على سكان تركيا.

الفصل الثانى

عودة الإسلام التركى

الدين شهامة.. الدين غير

إن الإسلام الحقيقى هو أكبر قوة فى العالم

إننا فى حالة تلاوة القرآن نتعلم دروس الشهامة

والإيمان والحماس

قصيدة للشاعر الإسلامى التركى الكبير محمد عاكف إرسوى (١٨٧٣م - ١٩٣٦م) الملقب بـ «شاعر الأمة التركية»، وأحد أهم من أثروا فى نشأة الرئيس أردوغان.

للتجربة الديمقراطية التركية إيجابيات أساسية وكبيرة، ليس فقط بالنسبة لتركيا، بل والمنطقة الشرق الأوسط برمتها، والعالم الإسلامى أيضاً، وهذا هو العالم الأشمل والأهم. فى انقرة يرد خبراء على السؤال الذى يتردد: هل كانت نتيجة الاستفتاء الأخير الخاص بتعديل مواد دستورية إضافة لاستمرار حكم حزب العدالة والتنمية لثمانية أعوام متواصلة عبر انتخابات حرة، انتصاراً للإسلام أم للديمقراطية؟ يردون بالقول: إنها كانت انتصاراً لسياسة حزب العدالة الاقتصادية وللانتعاش الملحوظ، الاقتصادى والاجتماعى الذى شهدته تركيا فترة حكم الحزب. ويلحظ المراقب التركى على مستويات متفاوتة نظافة الحزب وقيادته وارتفاعه فوق كل شبهاة سوء الحكم والفساد.

.. هذا صحيح. ولكن الصحيح الأهم هو أن ما حققه حزب العدالة من تفوق فى صناديق الاقتراع، بكفاءة وثقة ورصانة سياسية ملتزمة، كان أيضاً انتصاراً كبيراً للديمقراطية كما كان انتصاراً للإسلام، فهو انتصار للديمقراطية عندما لم يتردد الحزب، بعد التشكيك فى هويته العلمانية والوطنية، وبعيد «تهديدات» الجيش، أن يتوجه للشعب ناشداً قراره وطالباً حكمه، فجاء حكم الناخب التركى وجاء قراره بتجديد ثقته وتعزيزها بحزب العدالة. إنه انتصار للديمقراطية، كما أنه وبلاشك هو انتصار للإسلام أيضاً، ورد قاطع على كل الذين يروجون لفكرة تناقض الإسلام مع الديمقراطية، أو الذين يدعون ربط الإسلام بالعنف عقيدة وممارسة، وهو أيضاً رد على الكثير من «المخاوف» التى تروج لها أوساط مغرضة بأن الإسلام هو الخطر الجديد بعد انهيار الشيوعية.

تخطيم الصنم

ما تقدمه تركيا هو حكم علماني ديمقراطي عصري يقوده حزب إسلامي العقيدة، استطاع الفصل بين الدين والسياسة. من دون أن يكون التمسك بالواحد على حساب الآخر، وما تقدمه تركيا أيضاً هو نموذج جديد لحكم مستند في الواقع لمرجعية إسلامية، ولكنه أيضاً حكم نزيه، ديمقراطي، ملتزم إلى أبعد الحدود بالقانون الدولي وبالمبادئ الأفضل للعلاقات الدولية، وبالسلام وبنبذ العنف والتطرف والتزمت. وهو اذن تأكيد أن الإسلام هو الضمانة للسلام والأمن وليس الخطر، كما انه التأكيد على أن كل ما نسب للإسلام من التشويه والتشهير وما ألصق به من صفات العنف هو نتيجة مؤسفة لاستغلال تصرفات الغلاة من بيننا، والفكر الغريب العجيب الذي جاؤوا به، والعنف الذي مارسوه بأسوأ وأبشع أشكاله، استغلال كل ذلك لتعميمه على الإسلام وعلى كل المسلمين.

هذا النموذج الذي تقدمه تركيا هو النقيض المباشر لما رُوِّجَ واشيع ونُسبَ للإسلام. فلكل من يحلوه ان يواصل القول بأن الإسلام هو العنف، وهو الخطر، وهو نقيض الديمقراطية، أن ينظر إلى النموذج التركي ليجد الجواب. ليكتشف أنه مهما حاول أعداء الإسلام أن يُقصُوا هذا الدين عن حياة المسلمين، فإن محاولتهم ستبوء في النهاية بالفشل، ومهما جهدوا لإقناع الشعوب المسلمة بأن الإسلام لا يصلح لهذا العصر، وأنه لابد من الاقتداء بالغرب؛ فإن جهودهم ستذهب أدراج الرياح.

هذه هي خلاصة نتائج الاستفتاء الأخير والانتخابات الرئاسية والبرلمانية والبلدية التركية في الأعوام الثمانية الأخيرة، وهي أيضاً خلاصة قصة تركيا مع الإسلام، منذ القدم؛ فتركيا الحالية لم يكن لها وجود كدولة قبل الإسلام، ولا في عصوره الأولى حتى حدثت القصة الشهيرة بانتقال بعض القبائل ذات الأصل التركي من بلادها خوفاً من اكتساح التتار، حيث وجدوا معركة بين جيش السلاجقة المسلمين، وجيش الروم، فانضموا لإخوانهم المسلمين، وتحقق النصر لهم بفضل الله عز وجل، فكافاهم السلطان السلجوقي بإقطاعهم أرضاً في ذلك المكان وجعل كبيرهم (عثمان بن أرطغرل) الذي تنسب إليه الدولة العثمانية أميراً على هذه الإمارة الناشئة، فكانت نشأة الدولة العثمانية مرتبطة بالإسلام والجهاد في سبيل الله وقائمة عليهما، ثم دارت الأيام، واتسعت تلك الإمارة حتى صارت دولة تقوم على أساس الإسلام، وتحملت هذه الدولة عبء نشر الإسلام في أوروبا، وقامت بفتوحات كبيرة وعظيمة توجها السلطان محمد الفاتح بفتح القسطنطينية، ثم تحولت الدولة إلى خلافة تسعى إلى توحيد العالم الإسلامي تحت راية واحدة، وتحت منهج واحد هو الإسلام، ومن هنا صارت تلك الخلافة الإسلامية العثمانية هدفاً لأعداء الإسلام من الصليبيين واليهود، الذين أخذوا يتآمرون عليها، ويكيلون لها الضربات، في الوقت الذي كان هناك العديد من الأخطاء التي تفتشت في جسد الخلافة العثمانية، وتحتاج العلاج السريع قبل أن تتسبب في تضعيع بنيانها.

وفي المرحلة الأخيرة من مؤامرة الإجهاز على الخلافة العثمانية رأى الأعداء أن يصنعوا بطلاً وهمياً لينبهر به الأتراك، وليروا فيه القائد الفدّ، وفي حقيقة الأمر يقوم ذلك الرجل بالقضاء التام على الخلافة

عودة الإسلام التركي

العثمانية، ولم يجد الغرب الصليبي واليهود أفضل من مصطفى كمال أتاتورك للعب ذلك الدور، وقد أجاده؛ فالغى الخلافة، واللغة العربية، ومنع الحجاب والأذان، واضطهد كل من قاوم جهوده العلمانية.

وانتقلت تركيا الحديثة من الإسلام إلى أحضان العلمانية المعادية للإسلام، وصار تقديس كمال أتاتورك ومبادئه المنحرفة أساساً من أسس الدولة، وعمل كل من تولّى الحكم على إضعاف الروح الإسلامية بكل الطرق، فماذا كانت النتيجة؟

انهيار في كل نواحي الحياة: الاقتصادية؛ حيث ارتفعت نسبة التضخم إلى معدلات غير مسبوقة، ونفشت البطالة بشكل مريع. وفي المجال الأخلاقي انحطت الأخلاق إلى هاوية سحيقة، وانتشرت المخدرات والموبقات، وتحولت تركيا من خلافة عظمى تسيطر على مساحة شاسعة من العالم في ظل الإسلام إلى دولة ضعيفة منهارة لا تكاد تملك أمرها في ظل العلمانية.

ولكن كان هناك في ذات الوقت من يجاهد لإبراز الروح الإسلامية عند الأتراك، ويأخذ بأيدي محبي الإسلام المضطهدين، فكان هناك بديع الزمان النورسي خلال حكم عدنان مندريس (١٩٥٠-١٩٦٠)، ثم جاء الأستاذ نجم الدين أربكان الذي حمل لواء الدعوة إلى تحكيم الإسلام في الحياة، وتحمل الأذى في سبيل ذلك؛ فظهر نبت الإسلام في القلوب مرة أخرى، ومن كان مختفياً بإسلامه أظهره وعاد الحجاب شيئاً فشيئاً، وبدأ أن الإسلام في طريقه إلى حياة الأتراك بعد أن عمر قلوبهم؛ فكانت انتفاضة العلمانية ممثلة في الجيش التركي، الذي قام بالانقلاب مرتين على حكم أربكان، المرة الأولى كان نائباً لرئيس الوزراء بعد انتخابات حرة عام ١٩٧٤ في حكومة ائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك، وشكلها بولند أجاويد، وفي عام ١٩٨٠ تزعم قائد الجيش كنعان إيفرين انقلاباً عسكرياً أطاح بالائتلاف الحاكم، والثانية بعد اكتساحه لانتخابات عام ١٩٩٦ ليترأس حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم برئاسة طانسو تشيليلر، حيث قضى أقل من عام في منصب رئيس الحكومة التركية إلى أن تم حظر حزب الرفاه الذي يرأسه في عام ١٩٩٨ وأحيل أربكان إلى القضاء بتهم مختلفة منها انتهاك مواثيق علمانية الدولة، ومنع من مزاولة النشاط السياسي لخمس سنوات.

وحاول الجيش والقوى العلمانية إيقاف المد الإسلامي؛ فحكموا على أربكان بالسجن (المرة الأولى مع انقلاب ١٩٨٠ حيث سجن ثلاثة أعوام، والثانية حكم عليه بالسجن لمدة عامين بتهمة اختلاس أموال من حزب الرفاه المنحل، وكان يبلغ من العمر وقتها ٧٧ عاماً)، والمنع من مزاولة العمل السياسي، متصورين أنهم بذلك يستطيعون قمع الإسلام، وإخراجه من مظاهر الحياة مرة أخرى، ومتوهمين أن القضاء على شخص أربكان كفيل بالقضاء على الإسلام في نفوس الأتراك، جاهلين أن الإسلام لم يفارق قلوب الأتراك منذ إلغاء الخلافة، وتطبيق العلمانية، وأن العودة للإسلام لا سبيل لإيقافها.

ومن هنا فبعدما منعوا أربكان بانقلاب وأحكام ظالمة نشأت أحزاب إسلامية جديدة قد تختلف مع

تحطيم الصنم

أربكان في بعض الرؤى السياسية، ولكنها في المجمل تمثل الإسلام أمام المجتمع القوى السياسية التركية، ومن هنا التف حولها الشعب التركي معلناً تمسكه بالإسلام، ورغبته في عودة تركيا إلى أحضان العالم الإسلامي، ومعلناً رفضه للعلمانية التي ظلت جائئة على صدره أكثر من ثمانين عاماً صُودرت فيها حريته، وانتهكت فيها أحكام الإسلام كثيراً.

ولابد لكل النظم الحاكمة التي تبنت العلمانية في الدول الإسلامية أن تنظر بعين الاعتبار لتجربة الشعب التركي الذي قاوم كل جهود العلمنة، وأظهر أن الإسلام مُكوّن مهم في حياته، بل هو المكون الأساسي الذي لا تستقيم الحياة بدونه؛ كما يجب على الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي أن تستفيد من هذه التجربة بمعرفة كيفية عرض الإسلام على الشعب، وتقديمه في صورته الحقيقية، وكيفية التغلغل في أوساط شعوبها، وإدراك مشاكلها الحقيقية، وكيفية حلها؛ حتى يعلم من يجهل أن الإسلام جاء لتنظيم شؤون الدنيا على ما يريد الله عز وجل، لا للاهتمام بأمور الآخرة فحسب.

هل ستصبح تركيا إسلامية؟

سؤال طرحه مايكل ثومان رئيس جريدة داي زائت الألمانية في مقال له تحت نفس العنوان، حيث أشار إلى أنه من خلال سياسات حزب العدالة والتنمية التركي وجمهورية وناخبيه، يمكن الحكم عليه بأنه عبارة عن بوتقة تجمع بين محافظين مخلصين وقوميين أتراك وإصلاحيين ليبراليين ورجال أعمال متدينين.

مضيفاً بأن هناك ثمة قضية تثيرها الصفوة العلمانية من الأتراك الذين تلقوا تعليماً غربياً ويتحدثون الإنجليزية بشكل جيد، وهذه القضية تتلخص في سؤال يطرحونه على العالم: هل ستصبح تركيا إسلامية؟ وهم بالطبع يقصدون هنا التعارض المستمر بين حكومة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان والمؤسسة التقليدية التركية في مجالات القضاء والبيروقراطية والجيش. وقد بلغت المواجهة مبلغاً جديداً في فبراير / شباط ٢٠٠٩ عندما أُلقي القبض على جنرالات كبار ضمن تحقيقات حساسة تم إجراؤها ضد شبكة إرهابية يشتبه في أنها تتلقى دعماً حكومياً.

بيد أن وصف السيناريو الحالي لتركيا بأنه يجمع بين شقين متناقضين يمثلهما الإسلاميون والعلمانيون وصف مُضلل. والحقيقة أن حكومة رجب طيب أردوغان تواجه مقاعب جمة لأنها تبنت بعض العادات الجمهورية الكلاسيكية في حكم تركيا. فكيف حدث هذا بعد أن أمضى حزب العدالة والتنمية ثمانية أعوام في الحكم إلى الآن؟

ويؤكد ثومان بأنه بناءً على خلفية الحركات الإسلامية منذ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في عام ١٩٢٨، فإن حزب العدالة والتنمية ليس حزباً إسلامياً. ومن خلال سياساته وجمهور ناخبيه، يمكننا أن نحكم على الحزب بأنه عبارة عن بوتقة تجمع بين محافظين «مخلصين» وقوميين أتراك وإصلاحيين ليبراليين ورجال أعمال «متدينين». وحتى يحافظ على تماسك هذه الطوائف المختلفة معاً، فإن خط الحزب

عودة الإسلام التركي

السياسي ذو طبيعة برجماتية في الأساس؛ ويمكن أن ننظر إلى هذا المسار بأنه يأخذ خطأ متعرجاً كما يمكن اعتباره بمثابة تفسير لأسباب بطء الإصلاحات في بعض الأحيان.

ويقسم ثومان الفترة التي قضاها أردوغان في منصبه إلى قسمين متميزين. فاولاً، خلال سنوات الإصلاح التي بدأت من عام ٢٠٠٣، إلى عام ٢٠٠٥، قام أردوغان بإجراء إصلاحات في تركيا، حيث قام بتحديث القانون الجنائي وتعديل الحقوق المدنية والخفض التدريجي لدور الجيش في السياسة.. لكن الفترة الثانية لأردوغان كانت مشحونة بصراع مستمر من أجل السلطة. فممنذ عام ٢٠٠٦، شهدت تركيا نزاعاً مريراً حول منصب الرئاسة، واكتشفت مخططات سرية للاركان العامة من أجل إحداث انقلاب، ورفعت دعاوى قضائية ضد حزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٠٨.

حزب الإسلام أحد الحلول.. وليس الحل الوحيد؟

وحول النجاح الذي أحرزه حزب العدالة والتنمية التركي بقيادة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، الذي سجل انتصاراً مدوياً لتجربة الإسلاميين الأتراك ومسارات تطور هويتهم السياسية ودورهم في الحياة العامة، فضلاً عن البحث في التداعيات المحتملة للخبرة التركية على الحركة الإسلامية في عالمنا العربي. يجب علينا تقرير أن حزب العدالة والتنمية يتميز بهوية بينية واضحة تجمع، على صعيد الخطاب الجماهيري والممارسة السياسية، بين احترام علمانية الدولة التركية والتزام الليبرالية الاقتصادية وديناميات السوق الحرة الدافعة بتركيا نحو اندماج غير مشروط في زمانية العولمة من جهة، ورؤى اجتماعية وثقافية وإخلاقية محافظة تعود في الأساس إلى مرجعية الحزب الإسلامية من جهة أخرى.

وقد مكن تعدد طبقات هوية العدالة والتنمية -على تقيض أحزاب إسلامية أخرى في تركيا- من المشاركة في الحياة العامة ببرجماتية وتحمل مسؤولية تدبير الشأن العام بدايةً في سياق البلديات ثم وطنياً من خلال تشكيل الحكومة منذ عام ٢٠٠٢، نعم لحزب «العدالة والتنمية» التركي مرجعية إسلامية، إلا أنها ليست مرجعية نهائية كلية شمولية تسمو على كل ما عداها وتهمشه. لا يرفع أردوغان ورفاقه شعارات من شاكلة «الإسلام هو الحل»، ولسان حالهم هو أن الرؤى المستندة إلى الموروث الديني وقيمه الأساسية قد تقدم إجابات عن بعض تحديات العمران البشري المعاصر يرتبط قبولها بمدى براغماتييتها وقدرتها على التنافس مع إطارات قيمية وفكرية مغايرة ليس للإسلاميين استبعادها أو إقصاؤها من ساحات الفعل العام.

يصبح التساؤل المهم إذاً هو لماذا تطور العدالة والتنمية ليصبح حزب الإسلام أحد الحلول.. وليس الحل الوحيد؟ وكيف تمكن ببرامجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية من الخروج بتركيا من أزمت متوالية خانقة تعرضت لها؟

وقد أجاب على هذا التساؤل د. عمرو حمزاوي في مقال له تحت عنوان «خبرة الإسلاميين في تركيا -دروس مستفادة»، توصل فيه إلى ثلاثة عوامل رئيسة علينا التمعن ملياً بمضامينها ودلالاتها؛ يتمثل العامل

تحتييم الصنم

الأول فى سماح المنظومة السياسية التركية للقوى الإسلامية بالمشاركة بصورة مستمرة ومستقرة فى تدبير الشأن العام خلال العقود الماضية، وباستثناء لحظات انقطاع قصيرة نسبياً ارتبطت بتدخلات سافرة للمؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية.

أما العامل الثانى، وهو فى الحالة التركية يتعلق بالطابع العلمانى للدولة ودور المؤسسة العسكرية كضمانة نهائية لاستمراره، فياخذنا إلى محورية الدمج التدرجى للحركات الإسلامية فى السياسة، فى سياق من القيود الدستورية والقانونية والحركية المفروضة عليها، بهدف دفعها نحو الالتزام بقواعد اللعبة وحثها على تعميق مساحات المرونة فى الخطاب والممارسة، ومن ثم تحويلها من قوى رافضة للمنظومة السياسية إلى قابلة لها وفاعلة من خلالها إما كمعارضات شرعية أو كاطراف حاكمة.

أخيراً، تدلل خبرة العدالة والتنمية على صيرورة تطور ونضج ذاتى للحركات الإسلامية يدفعها لاستبدال اهتمامها المفرط بالقضايا الأيديولوجية، وتركيزها على صناعة السياسات العامة وتطبيقها بكفاءة عندما تتجاوز مشاركتها فى السياسة حدود التمثيل فى السلطة التشريعية نحو تحمل مسؤولية الحكم والإدارة؛ سواء على المستوى الوطنى أو ما دونه.

والأهم من النجاحات المبهرة التى حققها الحزب داخلياً وخارجياً خلال السنوات الماضية، كما يرى حمزاوى، هو أن نجاح العدالة والتنمية لا يقتصر على تدبير الشأن العام فقط، بل يتخطاه إلى صياغة نموذج للفعل الحركى الإسلامى؛ منفتح على الحضارة الإنسانية، ومتواصل مع الآخر (غير الإسلامى، والعلمانى، والغربى)، ومؤطر فى منحنيات هوية مدنية جلية تنطلق من شمولية قيم المواطنة من دون مساومة ولا تقبل الخلط بين السياسة بكونها ممارسة سلمية، والفعل العنفى بغض النظر عن الخطابات التبريرية للمصاحبة له. هى إذاً الديمقراطية، كقيم وممارسات، التى تشكل المرجعية النهائية للإسلاميين الأتراك، وتجعل من دورهم السياسى بمنزلة ضمانة كبرى لاستمرارها، وليس تهديداً بالانقلاب عليها.

«إن فكرة أن الديمقراطية والإسلام متنافران أساساً، توشك أن تتلقى نقداً شديداً، فى اللحظة التى تهدد فيها هذه المسألة بأن تتعزز كمسألة بديهية فى واشنطن... تلك خلاصة ما توصل إليه الكاتب والباحث الأمريكى جاكسون ديهل، فى مقالة له نشرتها صحيفة «الشرق الأوسط» تحت عنوان «انتباه: الإسلام الجديد من بوابة تركيا»، حيث أشار إلى أن حقائق الأمور دائماً ما تنتهى إلى أن الإسلاميين يستخدمون الديمقراطية فقط لكسب السلطة، من أجل فرض أيديولوجيتهم الاستبدادية، بحيث إن أية انتخابات يفوزون فيها ستكون الأخيرة. غير أنه فى صراع السلطة الذى استمر خمسة أشهر فى الفترة التى سبقت الانتخابات البرلمانية تغيرت الاتجاهات فى تركيا. فالإسلاميون لم يقفوا إلى جانب الديمقراطية فحسب، وإنما إلى جانب التسوية والاعتدال أيضاً. وجاء التهديد للاستقرار السياسى فى تركيا من العلمانيين المتشددى ممن قاموا بمظاهرات الشوارع ولجأوا إلى المحاكم وأنجزوا ما بات يعرف بانقلاب الإنترنت الأول فى العالم.

عودة الإسلام التركي

وقد كُشف عن الحدث الغريب يوم ٢٧ أبريل / نيسان ٢٠٠٧، عندما قام الجيش، الذي نفذ أربعة انقلابات تقليدية ضد حكومات منتخبّة منذ عام ١٩٦٠، بنشر بيان في وقت متأخر من الليل على موقعه على الإنترنت ادعى فيه بتشخيصه وجود «تهديد متزايد» للحكومة العلمانية. ويمكن القول إن اردوغان نجح في دفع الناخبين الأتراك إلى النظر في سجل حزبه في السلطة، في الوقت الذي كانت المعارضة والمؤسسة العسكرية تروجان خلاله لسيناريوهات الأسلمة التدريجية بواسطة حزب العدالة والتنمية.

كانت تلك مناورة بارعة، إذ أن حكومة اردوغان، في نهاية الأمر، كانت واحدة من أكثر الحكومات ليبرالية وحادثة في تاريخ تركيا خلال العقود السابقة.

٨٣٪ من الأتراك متدينون

ومن أجل قراءة أفضل للعوامل التي ساعدت على نجاح تجربة حزب العدالة المحسوب في ميزان القوى السياسية الإسلامية، كان لزاماً علينا الإشارة إلى الأرقام التي لا تكذب أبداً، والأرقام هنا تعكس مقدار التحول في نظرة الأتراك إلى «الدين»، حيث أظهر استطلاع دولي للرأي أجرى في شهر نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٩، أن ٨٣٪ من الأتراك يصفون أنفسهم بأنهم «متدينون»، فيما أكد ٦٧٪ أنهم يديرون حياتهم بالطريقة التي تملئها عليهم معتقداتهم الدينية وليس القوانين التركية المتعارضة في كثير منها مع الشريعة الإسلامية.

وعلق أحد الأكاديميين الأتراك المشارك في الدراسة الاستطلاعية على هذه النتيجة التي وصفها بـ«البارزة» بأنها انعكاس للمناخ السياسي السائد في تركيا، خاصة مع وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى الحكم عام ٢٠٠٢ بنظرته المتسامحة والمشجعة على انتشار مظاهر الدين في المجتمع. وبحسب الدراسة التي أجراها برنامج المسح الاجتماعي الدولي (آي إس إس بي) المختص بقياس مدى الالتزام بقيم الدين في العالم، فإن معظم الأتراك يقولون إنهم متسامحون مع الأديان الأخرى، إلا أن سلوكياتهم -بحسب الدراسة- لا تعكس هذا في كل الأحوال. وقال ٨٣٪ من المستطلعة آرائهم إنهم «متدينون»، وأكد ٥٠٪ أنهم يؤدون الصلاة.

ووفقاً لرأي «تشارك أوغلو»، الأستاذ في جامعة سابانجي التركية، والذي شارك في إجراء الدراسة مع زميله بالجامعة أرسين كالايجي، فإن المجتمع التركي يشهد بالفعل منذ عام ١٩٩٩ زيادة ملحوظة في أعداد الذين يصفون أنفسهم بالمتدينين.

واعتبر أن وصول هذا العدد إلى نسبة ٨٣٪ من المستطلعة آرائهم «هو النتيجة الأكثر لفتاً للنظر في هذه الدراسة»، وأرجعها -بحسب اعتقاده- إلى أنها «انعكاس لتأثر الناس بالمناخ السياسي الحالي في تركيا».

ومن المعروف أن الكثير من بنود القوانين التركية الحالية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعند سؤال المستطلعة آرائهم عما إذا كانوا ينفذون تلك القوانين، قال معظم المشاركين (٦٧٪) إنهم يديرون أمور

تحتييم الصنم

حياتهم وفق ما تمليه عليه معتقداتهم الدينية، فيما قال ٢٦٪ إنهم يخضعون لما يمليه عليهم نظام الدولة.

وتم إجراء الدراسة في تركيا ضمن سلسلة دراسات استطلاعية أخرى لبرنامج المسح الاجتماعي الدولي في ٤٣ دولة، تركيا هي الدولة الوحيدة ذات الغالبية الإسلامية فيها، وحلت تركيا مع الولايات المتحدة، وبولندا، والفلبين، بين أكثر الدول التي يظهر شعبها التدين.

وتأتى نتائج هذه الدراسة الدولية متوافقة مع نتائج دراسة محلية أجرتها جامعة «بهجسير» في إسطنبول ونشرت نتائجها في يونيو/ حزيران ٢٠٠٩، والتي أظهرت أن الدين أولوية لنحو ٦٢٪ من الأتراك.

ويعد البحث في مسألة مكانة الدين في المجتمع التركي في الآونة الأخيرة ميداناً جذاباً للباحثين في هذه الدولة التي تحولت في غضون عام واحد من دولة الخلافة الإسلامية التي تسير أمورها كافة وفق الشريعة حتى عام ١٩٢٣، إلى دولة علمانية بدرجة متطرفة دفعت الدول الأوروبية العلمانية ذاتها إلى انتقادها، كما يظهر هذا في تقارير سنوية تصدر عن مفوضية الاتحاد الأوروبي.

وبعيداً عن نتائج الاستطلاعات والدراسات الأكاديمية، فإن نظرة سريعة إلى المستجدات في المجتمع التركي في السنوات التي تلت تولي حزب العدالة والتنمية الحكم بقيادة رجب طيب أردوغان تكشف أن هناك ميلاً واضحاً إلى المحافظة والتدين؛ استغلالاً لأجواء الحرية الدينية الحالية.

ومن هذه المستجدات: زيادة إقبال أولياء الأمور على تعليم أولادهم القرآن في المنازل والمساجد، وانتشار الفنادق الإسلامية، والمطاعم التي لا تقدم الخمر، والشواطئ التي تمنع الاختلاط بين النساء والرجال، وحتى ظهور ديسكو مخصص للنساء فقط.

نتيجة أخرى لافتة للنظر في الدراسة الاستطلاعية الدولية وهي أن ٦٠٪ من الأتراك المستطلعة آرائهم قالوا إنهم يعترفون بأنه يوجد في العالم دين حق واحد وهو الإسلام، فيما قال ٣٤٪ إن معظم الأديان بها ما يستحق التصديق والاحترام.

وبشكل عام، فإن مؤشر التسامح في اتجاهات الأتراك المسلمين نحو غير المسلمين وصفته الدراسة بأنه «جيد»؛ فقد قال ٩٠٪ منهم إن لديهم اتجاهات طيبة إزاء المسلمين ولكن هذه النسبة هبطت إلى ١٣٪ للمسيحيين، ونحو ١٠٪ تجاه اليهود، و٧٪ تجاه الملحدين.

ولكن عن سؤالهم إذا ما كانوا يقبلون انتخاب مرشحين سياسيين من ديانات أخرى، قال ٣٧٪ منهم إنهم لن يقبلوا هذا بكل تأكيد، فيما قال ١٢٪ إنهم غالباً لن يقبلوا، و٢٤٪ قالوا إنهم ربما يقبلون، فيما كانت نسبة من أكدوا قبولهم بمرشحين غير مسلمين ٢٣٪.

وتبلغ نسبة المسلمين في تركيا أكثر من ٩٩٪ من عدد السكان الذين يربو عددهم على ٧٥ مليون نسمة، والبقية مسيحيون، ويهود، ويزيديون، وصابئة المندائية، وغيرهم.

عودة الإسلام التركي

وحول رأى مصطفى شاغريجي مفتي إسطنبول فى أسباب تزايد الميول الدينية فى تركيا، قال -منال لطفى مراسلة صحيفة الشرق الأوسط:

- أعتقد أن السبب هو فى الطريقة التى يدرس بها الدين فى تركيا، وهى طريقة حديثة متنورة، تجعل الناس تشعر أنه يمكن للإنسان أن يكون متديناً ومرتبكاً بالعصر فى الوقت ذاته. بهذا المعنى تركيا مثل الولايات المتحدة الأميركية، فعندما تتزايد الأزمات فى أميركا يفكر الناس فى أن الحل هو الدين. كذلك تركيا، عندما تشتد الأزمات الداخلية أو الإقليمية يتجه الناس للقيم الدينية التى تحمل كذلك معاني أخلاقية وقيمة عالية، ويرون أن الحل فيها. معظم النساء غير المحجبات يصلين ٥ مرات فى اليوم، فبحسب التعليم الدينى لدينا، الدين ليس مسألة شكلية، بل قيم وسلوك وأخلاقيات، وهذا هو فهم الأتراك للإسلام. هناك صراع فى تركيا بخصوص الدين، لكنه ليس بين من يريدون الدين ومن لا يريدون الدين، فالحقيقة أنه فى تركيا من لا يريدون الدين نسبة ضئيلة جداً. إنما الصراع بين من يرون أن الدين يجب أن يظهر فى الممارسات والسلوكيات والقيم الفردية، وبين من يرون أن الدين يجب أن يظهر فى الشكل الظاهرى أيضاً مثل الحجاب أو إطلاق اللحية أو غير ذلك من الشكليات.

مجتمع فى طريقه إلى التغيير

يمكن القول بأن المجتمع التركى فى طريقه إلى التغيير، ومحاولات ثنيه عن هذا التغيير لن تصمد طويلاً، ومن المحتمل للتغيير الجذرى الذى شهدته الدولة التركية فى الثلث الأول من القرن الماضى أن يعود للظهور لكن بشكل مغاير هذه المرة (إسلامى التوجه) وبحدة أقل مرة أخرى فى الثلث الأول من هذا القرن بدليل أن الهوية الثقافية التى تم تهميشها فى الفترة السابقة، نتيجة عن عدم الانسجام بين المعطيات التاريخية والثقافية والجغرافية لهذا البلد وبين الواقع السياسى والثقافى والقانونى الذى يفرض على المجتمع، يتم العمل على إعادتها بإرادة الشعب مرة أخرى فى هذه المرحلة. ولذلك فقد كانت المهمة الأساسية لحزب العدالة والتنمية تتمثل فى التخفيف من شدة العلمانية وغلواء القومية اللتين سببتا الأزمات السياسية والثقافية فى الدولة باتجاه علمانية أكثر حيادية وقومية أكثر انفتاحاً، ومشروعاً إسلامياً واعداً.

وعموماً فقد تبنت حكومة العدالة والتنمية مقاربات جديدة للحد من أزمة الهوية التى يعيشها المجتمع، ويمكن تلخيص أهم التطورات على هذا الصعيد فى النقاط التالية:

أولاً: ظهور الوجه السياسى الذى ينتمى إلى الهوية الإسلامية على السطح، فرغم أن حزب العدالة والتنمية لا يعلن أو لا يسمح له بأن يشير إلى توجهاته الإسلامية، إلا أن الهوية الإسلامية التى تتمثل فى فكر وسلوكيات أعضاء الحزب وجذورهم الحزبية التى تعود إلى حزب الرفاه لا تترك مجالاً للشك بأن الشعب التركى قد اختار الحزب الذى يمثل الهوية الإسلامية ولو لم يعلن عنها بشكل رسمى.

ثانياً: العمل على الاعتراف بحقوق الأقليات وتلبية مطالبهم، فقد شهدت فترة تسلم حزب العدالة والتنمية

تخطيط الصنم

انفتاحات ديمقراطية مهمة، تمثلت بإزالة العوائق أمام حريات الأقليات بشكل نسبي، وفتح المجال أمام مقاربات غير أمنية في معالجة الأزمة الكردية والأزمة الأرمنية.

ثالثاً: العمل على إحداث توازن في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي من جهة، وعلاقتها مع العالم العربي والإسلامي من جهة أخرى، فقد شهدت فترة تسلم حزب العدالة والتنمية مواقف إيجابية ومصيرية من قضايا العالم العربي والإسلامي، ساهمت في تغيير الصورة السلبية لتركيا على الصعيد السياسي التي عرفها العالم العربي والإسلامي في القرن الماضي، كما حاولت تركيا في هذه الفترة كذلك أن تقوم بدور فاعل ونشط في صنع القضايا الإقليمية وقضايا العالم الإسلامي.

ولذلك يمكن القول بأن التغييرات الجذرية التي يشهدها المجتمع التركي في الوقت الراهن تمثل حالة طبيعية في مسار تمثل هذا المجتمع لميراثه الديني والثقافي والتاريخي، وهي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها أن يتعافى من مشكلات الهوية المزمته التي ظلت تغذى حالات الاحتقان والتازم منذ نشأة تركيا الحديثة.

الإسلام المدني

لقد تطلب وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم في تركيا عقوداً طويلة من الزمن واستدعت تغييرات فكرية وتنظيمية ساعد عليها تراكم الخبرة واستخلاص الدروس خاصة من التجارب الإسلامية التي قادها الزعيم نجم الدين أربكان. لذا فلم يكن صعود التيار الإسلامي في تركيا بالأمر الهين نظراً لطبيعة الدولة التركية الحديثة القائمة على ضرب من العلمانية الصارمة والتي يحرم دستورها التطرق إلى الشأن العام من منظور ديني، وقد ظلت المؤسسة العسكرية دوماً هي الحارس لهذه العلمانية الجذرية، وقد تكللت جهود الإسلاميين بانتقال الإسلام من الهامش إلى المركز ومن الاغتراب إلى الاختراق ليصبح هو الظاهرة الأهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتركيا.

ولأن «الدولة في تركيا تسبق الدين بخطوة»، وهذا تقليد عميق في الحياة التركية منذ اعتنق الترك الإسلام، وظل هذا التقليد هو السائد في ظل الدولة العثمانية ولا يزال حتى اليوم، فقد أيقن الجيل الجديد من الحركة الإسلامية من أمثال رجب طيب أردوغان وعبد الله جول وبولنت أرينغ وعبد اللطيف شنر وغيرهم، أنه لا بد من إدراك جديد وانتهاج خيارات مغايرة عن تلك التي نهجها نجم الدين أربكان ورفاقه القدامى.

فحسب كمال السعيد حبيب الباحث في شؤون الحركات الإسلامية، والمتخصص في حركات الإسلام السياسي التركية، في دراسته (الإسلاميون.. من الهامش إلى المركز)، فإن الجيل الذي يمثلته هؤلاء الشباب هو الجيل الثالث في الحركة الإسلامية التركية، وهم يعبرون عما يطلق عليه «الإسلام المدني»، بمعنى أنهم لا يودون فرض قواعد الإسلام من أعلى وإنما يقفون في نفس النقطة التي يجاورهم فيها آخرون، وأن هؤلاء الآخرين متساوون معهم، ومن ثم فإن تقاليد التفاوض والحوار والوصول للحلول الوسط هي التي يمكن أن

عودة الإسلام التركي

تكون سبيلاً للحكم وليس استخدام أدوات الغرض والهيمنة من أعلى، فهؤلاء الشباب (جيل أردوغان وجول) لا يريدون أن يكونوا كمالية جديدة في ثوب إسلامي.

أدرك الجيل الجديد الذي تكونت لديه خبرة واقعية بالسياسة وعالمها من خلال ممارسة السلطة على مستوى البلديات أنه قد استوى عودهم ونضج وعيهم وخبرتهم وأن طريق أربكان الذي يحاول أن يجعل من الدين قوة فوق الدولة وأمامها خلافاً للتقاليد التركية لن يصل بمشروعهم إلى منتهاه المأمول.

وعليه فقد تبنى مؤسسو حزب العدالة والتنمية ما أطلقوا عليه «الديمقراطية المحافظة» وهي نظام سياسي واجتماعي توفيقى تنسجم فيه الحداثة والتراث من جانب والقيم الإنسانية والعقلانية مع الميراث الفكرى الإسلامى من جانب ثانٍ، فهي تقبل الجديد ولا ترفض القديم والمحلى، وتحترم الآخر وتؤمن بخصوصية الذات، وترفض الخطاب السياسى القائم على الثنائيات التى تفرض رؤية سياسية أو عرقية أو أيديولوجية أو دينية واحدة تلغى ما سواها.

كما تؤكد على أن الدولة يجب أن يتوقف دورها عند تسيير الشؤون العامة من خلال الحد من التناقض عبر التوفيق بين مختلف الاتجاهات بتحقيق التفاعل الإيجابى فى المجتمع بما يساهم فى إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون استقطاب أو استئثار.

وتتعدى أهداف ديمقراطية الحزب من الانتخابات ونزاهتها والبرلمانات وقديستها إلى تنشيط دور المجتمع المدنى واحترام الحريات وضمان الحق فى الاختلاف والمشاركة، وتوزيع واستقلال السلطات، وهى المبادئ العامة للديمقراطية المحافظة التى يسعى الحزب إلى تحقيقها فى الحياة السياسية التركية.

ويهدف مشروع الحزب الحاكم فى تركيا حالياً إلى تخفيف الهواجس التى يثيرها صعود الأحزاب الإسلامية من خلال التأكيد على أن الحزب ليس قوة سياسية للتعبير عن هويات ثقافية مكبوتة تتعارض مع طبيعة النظام القائم فى الدولة، ولكنه يسعى للتوفيق بين طبيعة هذا النظام وتلك الطاقات دون تصادم بين الاتجاهين طالما تهيأت البنية الداخلية لذلك ورضى الفاعلون الأساسيون فى هذا النظام عن نتائج النموذج الذى يمثله حزب العدالة والتنمية.

لذا يمكن القول إن حقائق التطور السياسى فى تركيا تتجه لصالح دولة ديمقراطية تحترم الإسلام والمتدينين ولا تنفى العلمانية وإنما تهذبها من أجل أن تكون أكثر انفتاحاً وديمقراطية وأكثر تجاوباً مع حقائق العصر.

.. أو كما قال تورغوت أوزال الزعيم السياسى البارز الذى ترأس تركيا من ١٩٨٩-١٩٩٣: «لقد آن لتركيا أن تخرج من حربها المقدسة من أجل فرض العلمانية على المجتمع إلى مصالحة العلمانية مع المجتمع، مع ما تقتضيه هذه المصالحة من توضيحات هى ثمن الاستقرار السياسى والسلام الأهلى».

تحطيم الصنم

فهل تحققت هذه المصالحة في عهد أردوغان؟

المؤكد -كما سبق وأشرنا- أن الجيل الجديد من الإسلاميين الأتراك لا يشكل امتداداً لسلفه، بل أرسى قطيعة فعلية مع خطاب حزب الرفاه الذي أسسه نجم الدين أربكان في الستينيات. ومن المعروف أن هذا الخطاب لم يكن بعيداً عن فكر الحركات الإسلامية العربية وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين المصرية على الرغم من خصوصيات الوضع التركي وضرورات التأقلم مع النظام العلماني. فالخطاب الفكري والسياسي لحزب العدالة والتنمية يستوعب بسلاسة الرؤية العلمانية، يستند للإسلام بمرجعية حضارية وقيمة دون أن يبني عليه شرعية سياسية. وللتدليل على ذلك يكفينا تأمل الملاحظات التالية:

● أن استطلاعات الرأي المنشورة تشير إلى أن نصف النساء المنتميات للحزب غير متحجبات وأن الأغلبية الساحقة من أعضائه لم يتلقوا تكويناً دينياً وإنما استمالهم الحزب بسياساته الاجتماعية وتجربته الناجحة في إدارة الشؤون البلدية للعديد من كبريات المدن بما فيها إسطنبول.

● لا يحاول الحزب أبداً إقحام الدين عندما يعبر عن مواقفه أو قراراته أو رؤاه، بل على عكس فهو يحاول دائماً أن يثبت وجهة نظره بمنطق بحث، فمثلاً عندما أعاق الحزب تعليق إعلانات مايوهاوات البحر في الشوارع، كان ذلك بحجة الخوف على السائقين من تشتت الذهن، ولأن المعلنين تأخروا في تقديم الطلب، بالإضافة إلى أن الموسم الصيفي يتداخل مع موسم الحج.

● فضل أردوغان إرسال ابنتيه المحجبتين لتدريسان في جامعات الولايات المتحدة، على أن يدخل حرباً طاحنة، كي يؤمن لهما دخول الجامعات التركية التي تمنع الحجاب.

● تركيا «أردوغان» هي الدولة التي يمكن أن يخرج أكثر من مليون من مواطنيها في تظاهرة، تاييداً للعلمانية، ويهتف المتظاهرون فيها بشعارات من قبيل «تركيا علمانية وستظل علمانية»، و«لا للشريعة»، و«لا لأسلمة الدولة» (التي تُتهم حكومة أردوغان بأنها تسعى إليها). وهي الوحيدة في العالم الإسلامي التي للميل إلى الغرب فيها هذا الوزن الشعبي. وقد رأينا رمزية واضحة في هذا إذ احتشد مئات الآلاف من المتظاهرين، تاييداً للعلمانية في ساحة تشاكالايان في الشطر الأوروبي من إسطنبول.

● أكد أردوغان، غير مرة، أن حزبه ليس بالحزب الإسلامي، موضحاً أن الحزب سيثبت في الممارسة، أنه لا يستند إلى الدين، ثم أدلى أردوغان بتصريحات في شأن العلمانية أظهرته على أنه راغب في انتزاع راية العلمانية من العسكر إذ قال: سندع الشعب يمارس العلمانية حتى نؤكد من خلال ذلك أننا أوفياء للمبادئ العلمانية كما حددها الدستور.

ورغم هذه المواقف المهانة غير الصدامية مع النظام العلماني، إلا أن أردوغان ظل ذا موقف ثابت وحازم

عودة الإسلام التركي

من قضية الحجاب، التي تمثل قضية شائكة في تركيا الاتاتورية التي تمنع ارتدائه في أي من الأماكن العامة (المصالح الحكومية والمدارس والجامعات)، وذلك وسط تزايد حوادث «الاعتداء» على الحجاب والمحجبات في شهر مارس/آذار ٢٠١٠، ومن بين هذه الحوادث قيام شخصيات حزبية بتمزيق عدد من الأحذية في أحد الشوارع، وإبعاد طالبات من مدارسهن لارتدائهن الحجاب خارج المدرسة رغم التزامهن بخلعه داخلها، وطرد طالبات من قاعة المحاضرات بالجامعة لارتدائهن قبعات تحايلن بها على قرار منع الحجاب.

وإمام الضيق المتصاعد في تركيا من حرمان النساء المحجبات من حقهن في التعليم والعمل بسبب حجابهن، قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان (أمام قمة حقوق المرأة التي استضافها فرع المرأة في حزب العدالة والتنمية الحاكم)، تعليقاً على هذه الحوادث: «دعوا الناس يرتدون ما يحبون، ودعونا نحترم بعضنا البعض، ونترك لهم الحرية في اختياراتهم الشخصية»، بحسب تعبيره الذي نقلته صحيفة «حريت» التركية في ١١ مارس/آذار ٢٠١٠.

وجاء انتقاد أردوغان لما يسميه عدم احترام حق النساء في ارتداء ما يخترنه بعد يوم واحد من قيام قياديين في حزب الشعب الجمهوري، أشد الأحزاب معارضة وعلمانية، بتمزيق الحجاب ظهراً في أحد شوارع مدينة ميرسين جنوب غرب البلاد.

فخلال الاحتفال بالذكرى الـ ٨٦ لسقوط الخلافة الإسلامية (التي سقطت في مارس ١٩٢٤ بإلغاء نظام الخلافة بعد عام واحد من إعلان الجمهورية التركية العلمانية) قام عدد من أعضاء حزب الشعب، تقوهم حواء أونجونسيل، رئيسة فرع المرأة في الحزب، ويلماف شانلي، رئيس فرع الحزب في ميرسين، بالظهور في أحد شوارع المدينة، ومزقوا عدداً من الأحذية السوداء المعروفة في تركيا باسم الشادور، وهم يهتفون بعبارات تندد بالحجاب باعتباره «رمزاً لنظام الحكم الإسلامي والمجتمع الذي يهيمن فيه الذكور على الإناث».

وتعهد المتظاهرون بالحفاظ على مبادئ النظام العلماني الصارم الذي أرساه مؤسس الدولة التركية، مصطفى كمال أتاتورك، ويعتبر حزب الشعب الجمهوري والجيش وهيئات التدريس في الجامعات والمحكمة الدستورية العليا «الحارس الأمين» لها.

وتعليقاً على هذا التصرف قال أردوغان في كلمته أمام قمة حقوق المرأة: «هم (حزب الشعب) حاولوا العام الماضي التظاهر أمام الناس بتغيير موقفهم من الحجاب، ولكنهم لم يكونوا مخلصين في ذلك... فما هم الآن يمزقون هذا الزي الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من الزي التقليدي والأصيل لمجتمعنا».

وفرضت السلطات التركية في عام ١٩٩٧ منع الحجاب في المدارس والجامعات والهيئات الحكومية، من بينها المستشفيات، بزعم الحفاظ على علمانية الدولة، وقال قائد أركان الجيش وقتها إن مثل هذا القرار الذي يعد مادة في الدستور الحالي سيبقي آلاف السنين.. وسعت حكومة حزب العدالة قبل عامين إلى تعديل هذه المادة من الدستور بحيث يسمح بارتداء الحجاب، ونجح بالفعل في الحصول على تأييد أغلبية برلمانية

تحطيم الصنم

لصالح التعديل، إلا أن المحكمة الدستورية العليا (إحدى معادل العلمانية) ألغت التعديل عام ٢٠٠٨ بحجة أنه «مخالف للمبادئ العلمانية».

ورغم إصرار أردوغان عن أن هذه المادة «غير دستورية» فإنه صرح بأن خوض معركة جديدة مع المؤسسات العلمانية لتعديلها «تم تأجيله» للتفرغ لخوض معارك أكبر لإحداث تعديلات دستورية تتعلق بإصلاح مؤسسات القضاء والجيش والجامعات وقوانين الانتخابات والأحزاب السياسية، باعتبار أن هذه التعديلات ستفتح الباب تلقائياً لتعديل «سهل» للمادة المتعلقة بالحجاب والحريات.

«حركة غوليين» وتأثيرها في أردوغان

رغم أن نجم الدين أربكان ينظر إليه بوصفه أستاذ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، إلا أن تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم تشير إلى أن الداعية التركي محمد فتح الله غولين هو أستاذ أردوغان الحقيقي والأب الروحي لحزب العدالة والتنمية.

فإذا أردت تفسير نجاح حزب العدالة والتنمية فابحث عن حركة غوليين (أحد أهداف «وثيقة مكافحة الأصولية» الانقلابية ومخطط «المطرقة الثقيلة» أو «بليوز»)، وإذا أردت أن تتعرف على شخص أستاذ أردوغان الحقيقي والذي التزم أردوغان بتعاليمه وواصل منهجه فانت في حاجة للتعرف على فتح الله غولين أبى الإسلام الاجتماعي في تركيا، وهو مؤسس وزعيم حركة «غوليين» الدينية.. واليوم يقترن اسم غوليين بمصطلح الإسلام التركي المنور أو المعتدل، إذ حاول مع مؤيديه تأسيس حركة دينية سياسية اجتماعية حديثة تمزج الحداثة، بالتدين بالقومية بالتسامح بالديمقراطية. ووضع الإسلام والقومية والليبرالية في بوتقة واحدة، وكتبت الكثير من الدوريات الغربية عن غولين تصوره كزعيم حركة اجتماعية إسلامية قومية غير معاد للغرب، ووجه المستقبل للإسلام الاجتماعي في الشرق الأوسط، لكن معارضيهم يقولون عنه إنه الخطر الحقيقي على العلمانية التركية، ويتهمونه بمحاولة تقويض العلمانية التركية عبر أسلمة الممارسات الاجتماعية للأتراك.

وما تتميز به حركته عن باقي الحركات الإسلامية في المنطقة والعالم هو أنها غالباً تلقى ترحيباً كبيراً من الغرب. إذ تعتبر هي «النموذج» الذي ينبغي أن يُحتذى به بسبب «انفتاحها» على العالم، وخطابها الفكري. فمثلاً إذا كان «أربكان» يرى أميركا عدواً للعالم الإسلامي بسبب تحكم «الصهيونية العالمية» في صنع القرار فيها، فإن غولين يرى أن أميركا والغرب عموماً قوى عالمية لابد من التعاون معها.

.. وإذا كان «أربكان» يرى ضرورة الوحدة بين العالم الإسلامي، وهي الأفكار التي بلورها عملياً في تأسيسه مجموعة الثماني الإسلامية، فإن غولين لا ينظر إلى العالم العربي وإيران بوصفهما المجال الحيوي لتركيا، بل يعتبر القوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى والبلقان هم المجال الحيوي لتركيا، فهذه البلدان تضم أقلية تركية هامة، وهو يرى أنه إذا كان لتركيا يوماً ما أن تعود لمكانتها بوصفها واحدة من أهم دول العالم،

عودة الإسلام التركي

كما كانت خلال الدولة العثمانية، فلا بد من نفوذ قوى لها وسط الأتراك في كل مكان في العالم.

لكن غولين من البراجماتية والذكاء بحيث لا يستخدم تعبير «القيادة التركية» في المنطقة، كما لا يدعو الى استقلال الأقليات التركية في وسط آسيا، ولا تمارس جماعته أنشطة تعليمية في البلاد التي يمكن أن تتعرض فيها الأقلية التركية لمشاكل من قبل النظم الحاكمة مثل الصين وروسيا واليونان.

والحركة تمتلك مئات المدارس الدينية: ٣٠٠ مدرسة داخل تركيا، و ٢٠٠ مدرسة أخرى حول العالم، من تنزانيا وكينيا وأوغندا إلى الصين، ومن تركمنستان وروسيا إلى المغرب ومصر والفلبين، مروراً بالبلقان والقوقاز. أما النموذج الفلسفي والفكري الذي يقدمه غولين عبر مدارسها فهو يتربص من عدة عناصر: «الميراث العثماني، والميراث العلماني، واقتصاد السوق، والديمقراطية». ويقول المحلل التركي ساهين الباي: «الملاحظ هو أن خريجي هذه المدارس (مدارس غولين)، يتخرجون ليشغلوا مناصب عالية في مجالات الحياة التي يتخصصون فيها في جمهوريات آسيا الوسطى.. من البلقان حتى الصين، يريد غولين أن ترى النُخب في هذه البلدان تركيا نموذجاً لها».

كما تملك الحركة صحفها ومجلاتاها وتلفزيوناتها الخاصة، وشركات خاصة وأعمال تجارية ومؤسسات خيرية. ولا يقتصر نشاط الحركة على ذلك بل يمتد الى إقامة مراكز ثقافية خاصة بها في عدد كبير من دول العالم، وإقامة مؤتمرات سنوية في بريطانيا والاتحاد الأوروبي وأميركا، بالتعاون مع كبريات الجامعات العالمية من أجل دراسة الحركة وتأثيرها وجذورها الثقافية والاجتماعية.

وحوكم في تركيا فتح الله غولين مرات بتهمة وجود اجنذة خفية لأسلمة المجتمع التركي، لكن حكم عليه بالبراءة في كل مرة.

وبسبب الاهتمام الذي يوليه غولين للقومية التركية حول العالم، أسس مع ١٦ آخرين، بنكاً استثمارياً هو «آسيا فاينانس» وهو بنك لا يهدف للربح، والمقترض لا يدفع نسبة فائدة، وهدف هذا البنك، الذي يبلغ رأس ماله ١٢٥ مليون دولار، تشجيع الاستثمارات الأجنبية لجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. ولكن ولأن السلطات في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية لا تتسامح إزاء أي تنظيمات او حركات تستغل الإسلام لدواعٍ سياسية، تعمل مدارس ومنظمات غولين بالكثير من الحذر وتراعى عدم إثارة الحساسيات الدينية أو السياسية.

وقد غادر غولين تركيا عام ١٩٩٩ مباشرة بعد إطاحة رئيس الحكومة السابق نجم الدين أربكان عام ١٩٩٨ خوفاً من أن تطاله القوى العسكرية وترميه في السجن، وما لبث القضاء التركي أن فتح دعاوى عديدة ضده، ما لبث في عهد حزب العدالة والتنمية أن برئ منها نهائياً.

غير السبب الذي أسرع بخروج غولين من تركيا واستقراره في أميركا هو شريط فيديو له تحدث فيه

تحتلصم الصنم

لأنصاره عن التحرك ببطء لتغيير طبيعة النظام التركي. فشرط الفيديو الذى وضع على موقع «يوتيوب» اثار فى تركيا جدلاً كبيراً وشدد الخناق على تحركاته، وليس هناك سبب علنى رسمى لأسباب مغادرة غولن تركيا إلى أميركا. لكن متابعه مع السلطات التركية بدأت فى ١٨ يونيو / حزيران عام ١٩٩٩ عندما تحدث فى التليفزيون التركى، وقال كلاماً اعتبره البعض انتقاداً ضمنيّاً لمؤسسات الدولة التركية. وبعد ذلك بدأ المدعى العام للدولة تحقيقاً فى تصريحات غولن، وساعتها تدخل رئيس الوزراء التركى آنذاك بولند أجاويد ودعا الدولة إلى معالجة الأمر بهدوء، بدلاً من فتح الموضوع للنقاش على المحطات التليفزيونية التركية، كما دافع عن غولن وعن مؤسساته التعليمية وقال: «مدارسه تنشر الثقافة التركية حول العالم، وتعرف تركيا بالعالم. مدارسها تخضع لإشراف متواصل من السلطات».

بعد ذلك اعتذر غولن علانية عن تصريحاته، إلا أن بعض العلمانيين ظلوا متشككين فى أهدافه، ولاحقاً وجهت له اتهامات بمحاولة تحقيق مكاسب سياسية على حساب مؤسسات الدولة بما فى ذلك الجيش. وبعد أسبوع من بث البرنامج أرسل الرئيس التركى سليمان ديميريل تحذيراً إلى غولن قال له فيه: «اعتقد أن رجل الدين لا ينبغى أن تكون له أطماع سياسية. أن تكون رجل دين هذا بحد ذاته شىء صعب، لكن أن تكون رجل دين محترماً يلزم أن تسير حسب تعاليم ديننا.. هذا يمكن أن يحدث بإعطاء نصيحة جيدة للإنسانية وليس بالانخراط فى الشؤون الدنيوية».

بعد تلك الأزمة حدثت أزمة لقطة الفيديو الشهيرة التى بثت على «اليوتيوب» وظهر فيها غولن وهو يقول لعدد من أنصاره أنه سيتحرك ببطء من أجل تغيير طبيعة النظام التركى من نظام علمانى إلى نظام إسلامى، كما تحدث عن نشر الثقافة التركية فى أوزبكستان، مما أثار موجة غضب فى الجيش التركى وباقى المؤسسات العلمانية فى البلاد. كما أدى إلى أزمة دبلوماسية بين تركيا وأوزبكستان دفعت بولند أجاويد للتدخل مجدداً فى محاولة لحلها. وقال أجاويد: «الرئيس الأوزبكستانى لديه مخاوف غير مبررة تتعلق بتركيا. تركيا لا تتدخل فى الشؤون الداخلية لأوزبكستان. لا يمكن أن نسمح بالإساءة إلى العلاقات بين البلدين بسبب مخاوف غير ضرورية». لكن أوزبكستان قررت إغلاق عدد من المدارس التابعة لغولن.

ويبدو أنه خلال هذا الوقت كانت المؤسسة العلمانية فى تركيا بدأت هى أيضاً تستشعر قلقاً متزايداً من غولن ومؤسساته التعليمية، فاصدرت هيئة التعليم العالى فى تركيا قراراً يقضى بعدم الاعتراف بالشهادات العلمية التى تعطىها مدارس غولن، لكن هذا القرار كان مؤقتاً.

وقد وقف غولن فى الانتخابات النيابية التى جرت عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٧ إلى جانب حزب العدالة والتنمية ما منح الحزب قوة إضافية مهمة جداً، كما لقيت التعديلات الدستورية الأخيرة (تعديلات ١٢ سبتمبر / أيلول ٢٠١٠) تأييده، حيث دعا الشعب التركى إلى الموافقة عليها، مشيراً إلى أن هذه التعديلات وإن كانت محدودة، غير أنها تمثل نقطة تحول مهمة فى سبيل تعزيز الحريات العامة فى تركيا، وهو أمر كان له

عودة الإسلام التركي

تأثيراته المهمة على عملية الاستفتاء، وذلك بالنظر إلى حجم وقوة تأثير جماعة فتح الله غولين ومؤيديه ومريديه سواء داخل تركيا أو خارجها.

وأخيراً... يعتبر جراهام إى. فولر في كتابه (الجمهورية التركية الجديدة... تركيا لاعب إقليمي متنامٍ) أن حركة الشيخ محمد فتح الله غولين هي التطور المهم الثاني الذي يشهده الإسلام التركي على مستوى الفكر والممارسة. وتعد هذه الحركة حسب الكاتب «من أكبر مجموعات حركة رسائل النور في تركيا. ولقد تطورت هذه الحركة بتوجيهات زعيمها الشيخ فتح الله غولين، وأضحت اليوم الأكثر تأثيراً والأكثر حداثة وأخذاً بروح العصر بين الحركات الإسلامية في تركيا». وتتميز عن الحركات الأخرى في تركيا بتركيزها على خلق حراك وتغيير اجتماعي تدريجي داخل المجتمع التركي من خلال نشر القيم الإسلامية.

ويرى الكاتب أن حركة غولين لم تكن على وفاق مع الأحزاب الإسلامية في تركيا ولا سيما مع أحزاب نجم الدين أربكان، وأنها تنادى بابتعاد الحركات الإسلامية عن العمل السياسي، بل وتعرض على نعت الآخرين لها بأنها حركة إسلامية. ويشير إلى أن علاقاتها بالأحزاب السياسية تتأطر في مدى الخدمة التي سيحققها الحزب لصالح تركيا، وغالباً ما يكون ذلك الحزب حزب غير إسلامي.

غير أن حركة غولين قد خففت من حدتها تجاه الأحزاب الإسلامية مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة. وقللت من انتقاداتها له، ثم تحسنت العلاقة بينهما تدريجياً إلى أن وصلت لحد التعاون في عدد من المجالات وهو -حسب الكاتب- ما أدى إلى زيادة شبهات ومخاوف الكماليين المتشدد من كليهما: حزب العدالة، وحركة غولين.

ويخلص فولر في نهاية الباب الأول من كتابه إلى أن «الإسلاميين في تركيا يمثلون القوى المثقفة الأكثر إبداعاً داخل تركيا الآن، وأنه وإن كانت تركيا ستظل دولة علمانية إلا أنهم قد استطاعوا تطوير مفهوم العلمانية التركية؛ فنسجوا علاقة جديدة بين ماضيهم العثماني وتقاليدهم الثقافية والدينية. ويعتبر فولر الجوانب المشتركة بين حزب العدالة والتنمية وحركة غولين مؤشراً بارزاً على هذه الظاهرة».

ما بين أربكان وأردوغان

نجم الدين أربكان أول رئيس وزراء إسلامي في تاريخ تركيا ليس مجرد زعيم سياسي بين أنصاره، بل هو زعيم روحي وديني كذلك. زائروه من أعضاء حزبه وأنصاره ينحنون عندما يصافحونه ويقبلون يده ٣ مرات. ويعتبر أردوغان نفسه أحد تلاميذه وأن أربكان صاحب فضل عليه، وفي المقابل ورغم النجاحات الاقتصادية لحكومة رجب طيب أردوغان، إلا أن أربكان يشعر بقلق وتشاؤم إزاء مستقبل الاقتصاد التركي بسبب سياسات أردوغان الذي وصفه بأنه «تلميذ فاشل هرب من المدرسة من الباب الخلفي»، ولا يبدو أربكان سعيداً أبداً بتلميذه أردوغان، الذي يتصل بين الحين والآخر ليطمئن على صحته، ويقول «إن هذه الاتصالات لا تعني شيئاً».

تحطيم الصنم

■ وعندما سألته صحيفة «الشرق الأوسط»: هل ترى أن تصويت الأتراك لحزب العدالة والتنمية كان قراراً صائباً؟

- قال: ٥٠٪ من قرار الشعب التركي صحيح لأنه لم تكن هناك خيارات أخرى أمامه، و ٥٠٪ خطأ. فالشعب ولأنه أراد أن يحمي نفسه من التسونامي، تجاهل أن حزب العدالة والتنمية هو نفسه مسؤول عن هذا التسونامي. حزب العدالة والتنمية خلع رداءه الديني منذ وصل للسلطة، وقادة الحزب قالوا ذلك علانية ولم ينفوه، فبعد منع الدروس القرآنية وإغلاق مدارس الأئمة والخطباء، وللوفاء بشروط الانضمام للاتحاد الأوروبي، ألغوا قانوناً كان يجرم الزنا. كما أن حزب العدالة والتنمية أعطى اهتماماً كبيراً جداً لعلاقاته مع أوروبا وأميركا، وقالوا إن الاتحاد الإسلامي غير ممكن، وإن اتجاه تركيا هو لأوروبا.

حكومة اردوغان تكرر هذا الخطاب منذ ٥ سنوات. فكيف سينشأ الجيل الجديد؟ الإعلام والكتابات الصحافية تسمم أفكار الشعب. باختصار تصويت الأتراك لحزب العدالة والتنمية كان تصويت كراهية وليس حباً، كراهية للبديل (التطرف العلماني) وليس حباً في حزب العدالة.

■ وبسؤاله عن ما إذا كان يعتبر اردوغان قد هرب من مدرسته؟

- قال أربكان: نعم اردوغان تلميذ فاشل هرب من الباب الخلفي للمدرسة. هو أتى للمدرسة، لكن لم يستمع للدرس. وبالرغم من أنه درس في مدارس دينية، إلا أن أعماله لا تدل على هذا، فهو يقول إن تمدن المسلمين لا يمكن أن ينافس تمدن الغرب، بينما الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) يقول «الدين يعلو ولا يُعْلَى عليه». هل الذي لديه علم يمكن أن يقول مثل هذا الكلام؟ اردوغان يتقرب من الاتحاد الأوروبي، ويلبى ما يُطلب منه ويقول في الوقت نفسه إن الاتحاد الإسلامي غير ممكن. هل هذا شيء معقول؟ هل نحن نخدم الإسلام أم الصهاينة؟. وبما أن صحيفة «الشرق الأوسط» معنا الآن أريد أن أرسل عبرها رسالة بما لها من حجم وهي أن صحيفة «الشرق الأوسط» تدافع عن حزب العدالة والتنمية، وتدعمه بما تنشره حوله. (ردت «الشرق الأوسط» على أربكان موضحة أننا لا ننحاز إلى أحد، وأن هناك بين قراء «الشرق الأوسط» من يعتز بأربكان وتجربته خلال رئاسته للوزراء في تركيا.

■ ما هي نوع العلاقة الآن بينكم وبين السيد اردوغان؟ هل ما زالت بينكم اتصالات مثلاً؟

- طيب يتصل بي في بعض الأحيان بالتليفون ليسال عن صحتي لكن هذا لا يعني شيئاً. فكيف أنت وكيف حالك لا يهم. المهم هو عودة الوعي الإسلامي الحقيقي.

■ لماذا لا تحاولون التحدث مع السيد اردوغان حول اختلافاتكم معه، ففي النهاية أى ضرر سيصيب كل الإسلاميين الأتراك؟

- هناك مقولة مفادها أنه إذا قدر الله قدراً على شيء، فإن الله يأخذ العقل ولا تفيد النصيحة.

إلى هنا انتهى حوار «الشرق الأوسط» مع أربكان الغاضب على أردوغان والذي لا يرى أيّاً من نجاحات تلميذه، الذي لم يوصفه بالأوصاف المؤسفة المذكورة سلفاً، حتى أعدائه، فما بالناس بأستاذة الذي لا يكل أو يمل أردوغان عن التذكير بفضل أربكان عليه، ولا يجد حرجاً في مواصلة السؤال عليه رغم موقف أربكان منه، على أي حال، وبغض النظر عن الخلفية الحقيقية لما جرى ويجري بين التلميذ وأستاذه، يستطيع العاقل أن يرى بعض الجوانب المفيدة في تجربة حزب العدالة والتنمية والتي لم يسبق لأى حزب ذى توجه أو خلفية إسلامية تحقيقها، لا في تركيا ولا غيرها من دول العالم العربى والإسلامى، فإلى بعض منها:

١- لقد تميزت الحركة الإسلامية في تركيا بأنها اتخذت النهج السياسى منذ البداية طريقاً لها وهذا لايعنى إهمال القربة والدعوة بل كانت السياسة هى الواجهة الأبرز التى عمل الإسلاميون من خلالها وهم بذلك حموا أنفسهم بشكل كبير من التعددات التى أنهكت الحركات الإسلامية الأخرى، كما أن المجال السياسى تختلف حساباته جذرياً عن المجال الدعوى فلا ينبغي أن نقارن العمل السياسى بالدعوى فكلاهما مختلف.

٢- ومما تتميز به الحركة الإسلامية في تركيا أنها لم تنجر أبداً إلى المواجهة العسكرية التى طالما رغبت كل الأطراف فيها لتصفية الإسلاميين.

٣- لقد عانى أردوغان مثل أستاذه أربكان من القمع والسجن والتنكيل والحرمان من حقوقه السياسية وغيرها، ولكنه فيما يبدو طوّر تجربة خاصة بنفسه، من أبرز مراحلها إدراته لبلدية إسطنبول، والتى حقق فيها إنجازات هائلة جعلته يرى أن بإمكانه تحقيق الكثير فى مجالات أخرى مؤثرة بعيدة عن متناول المؤسسة العسكرية، فيما تجلت تجربة أستاذه أربكان كما يبدو من تاريخه فى مراغمة المؤسسة العسكرية ومصاولتها، فكلما حظرت المؤسسة العسكرية حزبه ونشاطه، عاد بعد فترة أخرى بثوب جديد أكثر قوة مما مضى ليقوم العسكر مرة أخرى بحظر حزبه وتفصيل الثياب القمعية على مقاسه لتقوم الحكومات العلمانية بخياطتها.. ويبدو والله أعلم أن أردوغان الذى خاض المعارك مع أستاذه رأى أن الوقت سيطول فى هذه المراغمة خاصة وأن العسكر قد فهموا اللعبة جيداً وضيقوا الخناق كثيراً فرأى أن هناك طريقاً أخرى إلى النجاح تكمن فى تغيير المعركة ونقل ساحتها إلى جوانب أخرى وتقديم بعض التنازلات التى لابد منها من باب أن (الضرورات تبيح المحظورات) وكل ذلك بغية الوصول إلى وضع أفضل يمكن للإسلاميين أن يرتبوا أمورهم ويظهروا بصورة أفضل بدلاً من الاجهاضات العسكرية المتكررة لإنجازاتهم والتى تجعلهم كل مرة يعودون لنقطة الصفر.

٤- هذا الأسلوب الجديد اقتنع به أردوغان ومجموعة كبيرة من أمثاله ويتمثل فى أفكار حزب العدالة والتنمية، فيما ظل الباقون على تفضيلهم للأسلوب القديم المتمثل فى حزب السعادة فحدثت ولادة جديدة ضمن أسرة الحركة الإسلامية فى تركيا وليس بعيداً عنها، ولابد لكل ولادة من مخاض، ولابد لكل مخاض

تحطيم الصنم

من ألم (وعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً).

٥- اكتسح حزب العدالة الساحة قبل حرب أميركا على العراق وظهر جلياً بعد ذلك أن أميركا كانت ترغب بحكومة قوية في تركيا تمهيداً لاستخدام تركيا كقاعدة أساسية في احتلال العراق وظهرت أول المطالب أمام اردوغان وكانت امتحاناً عسيراً له ولحكومته وتم تمرير القانون في البرلمان في المرة الثانية وبصعوبة ولكن الله أنقذه من براثن الأميركان إذ انهار الجيش العراقي ولم يعد هناك حاجة لاستخدام الأراضي التركية من قبل الأميركان كما أن النفط لم يتأثر كثيراً كما حصل في الحرب السابقة وبذلك أنقذ الله حكومته من وضع اقتصادي كان سيصعب من مهمته لو حدث، هذا في الظاهر أما إن كان اردوغان قد خدع الأميركان وأظهر لهم قبول أمرهم مقابل أن يخففوا من قيود العسكر أمامه ليكتسح الساحة ثم ماطلهم وراوغهم حتى مرت الأزمة فذلك أمر ممكن وهو من مكر الله لعباده الصالحين.

٦- إن التنازلات في الحياة السياسية ليست تهمة ولا منقصة بل هي من الحرب السياسية والتاريخ الإسلامي حافل بها وحتى أربكان نفسه قدم تنازلات عندما كان في الحكم وأجبر على مقابلة وزراء إسرائيليين ووقع على صفقات بين تركيا وإسرائيل أثناء حكمه، فلا ينبغي الوقوف طويلاً أمام ملف التنازلات فهو ملف حساس وملء بالشروط والخفايا التي لا يقدرها ولا يدركها سوى من قدم تلك التنازلات ومتى كانت الثقة موجودة في الشخصية التي اتخذت القرار انتفت مظنة سوء الاتهام لها.

٧- وظهر امتحان آخر أمام اردوغان وهو الملف القديم الجديد الانضمام لأوروبا ويرى فيه البعض خطراً ذوبان الإسلام في تركيا واضمحلاله ومثل هؤلاء ينبغي لهم أن يعيدوا النظر وأن يوسعوا أفقهم وأن يقرأوا التاريخ جيداً ليتعضلوا ويعتبروا، إن انضمام تركيا لأوروبا ضمان للإسلاميين فيها من بطش العسكر والقمع الظالم لهم وكبت الحريات، ويمكن للإسلاميين أن يحققوا قفزات هائلة في ظل العدالة الاجتماعية والحريات التي توفرها الأنظمة الأوروبية، ومن الغريب أن أوروبا تخاف من اكتساح الأتراك لها فهم مجتمع شاب بينما المجتمعات الأوروبية أكثرها في حالة الشيخوخة وتركيا لديها من الإمكانيات المختلفة ما يجعلها ثقلاً لا يستهان به فيما لو انضمت لأوروبا وهذا سيصّب في مصلحة المسلمين في نهاية المطاف وهو ما تتوجس منه أوروبا شراً لذلك هي تعرقل انضمام تركيا لها.

٨- إن اردوغان داهية من دواهي السياسة أحسن أربكان تربيته وزودته التجارب بخبرة واسعة، فلا ينبغي أن تُفهم تصرّحاته وأفعاله بتسرع فالرجل يسير في غابة الأشواك والأعداء وقد جرب كل ذلك وهو يحاول أن يحقق المكاسب على المستوى البعيد ويتجنب المواجهات التي ليست في صالحه.



الباب الرابع:

الثورة الأرد و غانية

الفصل الأول

انقلاب دستورى

الفصل الثانى

ولادة الجمهورية الثانية

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

الفصل الأول انقلاب دستورى

«لا تخف، هذا العلم المرفرف لا يُكس.

ولو أرادوا تَنكِيسه فليحرقوا آخر موقع فى الوطن.

ولسوف يلمع فى الأفق؛ لأنه نجم وطنى.

هو لى، وهو ملك لشعبى أيضاً.

أيها الهلال الجميل، لن تُمرَّق سافديك بنفسى.

وأيًا كانت هذه الشدة والعنف فهى وردة فوق عرقى البطل.

إن الدماء التى لا تسيل من أجلك، تكون حلالاً من بعد.

وإذا قلنا الحق، فمن حق أمتى الاستقلال..»

المقطوعة السابقة هى جزء من قصيدة «استقلال» للشاعر الإسلامى التركى محمد عاكف، وهى أيضاً الكلمات التى يرددنها كل طفل وكل رجل وكل امرأة فى تركيا منذ أكثر من سبعين عاما وحتى اليوم، ومن ثمَّ فمحمد عاكف هو الشاعر التركى الإسلامى الوحيد الذى يتذكره الشعب التركى دائماً عبر كلمات النشيد الوطنى.

وعلى الرغم من أن الأجيال الحالية لم تعاصر هذا الشاعر الراحل، فإنها وجدت نفسها تعاصره فى كل يوم وفى كل ذكرى، فهو الشاعر الذى تحولت إحدى قصائده الحماسية إلى كلمات النشيد الوطنى التركى. وقد قررت الجمهورية التركية فى أحد مواد دستورها جعل قصيدته «الاستقلال» هى النشيد الرسمى المصاحب للسلام الوطنى.. وهى المادة الوحيدة التى يمكن أن لا يرغب أن يطالها رئيس الوزراء التركى بتعديلاته فى المواد الدستورية أو انقلابه الدستورى، الذى تجلى فى الاستفتاء الذى جرى فى تركيا يوم الثانى عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، حيث تم اعتماد تعديل ٢٦ مادة فى دستور الجمهورية التركية (الدستور التركى يضم ١٧٥ مادة تم تعديل ٧٠ مادة منه قبل الاستفتاء الأخير).

وبهذا جرى تعديل دستور عام ١٩٨٢ للمرة السابعة عشرة. غير أن تلك التعديلات جاءت هذه المرة ليس كعادتها عن طريق الانقلابات العسكرية، وإنما عبر نافذة ديمقراطية حرة «صندوق الانتخابات» فيما

الثورة الأردنية

يشبه ثورة دستورية ديمقراطية بناءً على إرادة الشعب التركي، أو لنقل انقلاباً دستورياً أنهى عقوداً من نظام الوصاية العسكرية والقضائية المستمدة من الدستور القديم الذي اعتمدته الجيش عام ١٩٨٢ عقب الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال كنعان إيفرين عام ١٩٨٠، وفي جميع الأحوال يمكن القول أن أردوغان بات وكأنه يقف عند مفترق طرق، فإما أن ينجح في مواصلة إنجاز ثورته الدستورية ويقود عملية الإصلاح والتغيير الديمقراطي في البلاد، وبالتالي يحتفظ بشعبية كبيرة تؤمن له البقاء في صدارة المشهد السياسي التركي في المرحلة المقبلة، وإما أن تكون تجربة حزبه الحاكم قد باتت مهددة بالتراجع أمام مجمل التطورات والتحولات والمتغيرات التي تشهدها البلاد في السنوات الأخيرة، وذلك في حال تراجع لهذا السبب أو ذاك عن التعديلات الدستورية التي طرحها ويدافع عنها بقوة.

وحسب المعلومات الصادرة عن الهيئة العليا للانتخابات فقد بلغت نسبة المشاركة في التصويت خلال الاستفتاء ٧٣,٧٪ (يبلغ عدد الناخبين الأتراك ٥٠ مليوناً)، وصوت ٥٧,٨٨٪ من الناخبين لصالح تعديل المواد الدستورية مقابل ٤٢,١٢٪ من المعارضين.

ولكن لم يتضح على الفور من خلال هذه النتيجة أن القوى التصويتية قد انقسمت إلى ثلاثة أقسام:

– المدن الواقعة في الغرب على سواحل بحر إيجه وعلى سواحل البحر الأبيض المتوسط (تسع عشرة محافظة من أصل واحد وثمانين محافظة) تعتبر معازل نخبة الدولة القديمة الممثلة في سلك الموظفين والسلطة القضائية والجيش. وهناك أيضاً صوتت غالبية المواطنين برفض الاستفتاء.

– قاطعت هذا الاستفتاء أغلبية المواطنين المقيمين في المحافظات التسع الواقعة في جنوب شرق البلاد ذات الأكثرية الكردية. وفي مدينة هكاري الواقعة على الحدود مع إيران والعراق لم تبلغ نسبة المواطنين الذين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع إلا نحو سبعة في المائة.

– صوت معظم سكان المحافظات الثلاث والخمسين الأخرى بالموافقة.

وعلى الرغم من كون جوهر هذا الاستفتاء ونتائجه يتعلق بتعديل الدستور، فإنه يبدو أنه سيولد انعكاسات جادة بالنسبة للسياسة التركية الداخلية والخارجية، حيث إن أردوغان يرى أن مسألة الإصلاح السياسي أصبحت أولوية سياسية في الداخل والخارج، في الداخل لترتيب البيت الداخلي بعد التطورات والمتغيرات التي شهدتها البلاد خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، وفي الخارج من خلال إيجاد دستور يتجاوب مع التطلعات التركية والأداء السياسي إزاء القضايا الإقليمية المثارة، فضلاً عن تعزيز خيار فرص الانضمام إلى العضوية الأوروبية كون التعديل يأخذ طابع الإصلاحات المطلوبة أوروبياً.

وعلى مستوى السياسة الخارجية، هناك ثمة قناعة لدى قيادة حزب العدالة وتحديداً زعيمه أردوغان بأن الدستور الحالي لم يعد يتناسب وصعود النفوذ التركي إقليمياً ودولياً، إذ يقول أردوغان: (ليس خيلاً أن

انقلاب دستورى

يكون القرن الواحد والعشرون قرن تركيا، لكن هذا لا يتحقق إلا بتحديث تركيا من خلال التعديلات الدستورية التي تليق بتركيا). وهو ما يوحى بأن إرهابات لجمهورية جديدة «الجمهورية التركية الثانية» أو حقبة مغايرة فى تاريخ الأتراك قد لاحت فى أفق الدولة التركية.

سادس استفتاء دستورى

استفتاء الثانى عشر من سبتمبر / أيلول ٢٠١٠ هو الاستفتاء السادس على تعديلات دستورية منذ عام ١٩٦١، وقد أجرى الاستفتاء الأول فى التاسع من يوليو / تموز ١٩٦١، وأقر بموجبه دستور ما بعد انقلاب ٢٧ مايو / أيار ١٩٦٠، بتأييد ٦١,٧ فى المئة من الأصوات، وبموجبه أصبح كمال غورسل الرئيس الرابع للجمهورية التركية. وبعد ٢١ عاماً، صوّت الأتراك على الدستور المعمول به حالياً (المعدّل ١٧ مرة)، وذلك عقب انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠، وفضحت النتائج فى حينها حقيقة «المهزلة» التى أرغمت الشعب التركى على التصويت إيجاباً لمصلحة الدستور الجديد «الأسود» الذى نال تأييد ٩١,٣٧ فى المئة. وألغى الاستفتاء الثالث فى ١٩٨٧، البند الذى كان يمنع السياسيين الذين أطيحوا فى انقلاب ١٩٨٠، من حق العودة إلى مزاوله العمل السياسى. أما الاستفتاء الرابع، وهو الوحيد الذى جاءت نتيجته سلبية، فكان يهدف إلى السماح بالدعوة إلى انتخابات مبكرة عام ١٩٨٨.

أخيراً، أتاح استفتاء سبتمبر / أيلول ٢٠٠٧، غداة وصول عبد الله جول إلى قصر شنقايا، انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب مباشرة فى الدورة المقبلة، لا من نواب الجمعية الوطنية الكبرى (البرلمان).

.. نعود لقصة الاستفتاء «الانقلابى» الأخير، حيث كانت تركيا على موعد مع الاستفتاء الشعبى على رزمة التعديلات الدستورية التى اقترحتها حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم برئاسة رجب طيب أردوغان، وتبناها البرلمان التركى فى السابع من مايو / أيار ٢٠١٠ بأغلبية ٣٣٦ صوتاً، وصادق عليها الرئيس التركى عبد الله جول فى ١٢ مايو / أيار، ثم أقر المجلس الأعلى للانتخابات بالإجماع عرضها على الاستفتاء العام. ويشكل الاستفتاء محطة مفصلية فى تاريخ الجمهورية التركية، لأن نتيجته كانت حاسمة فى اتجاه صيغة ومعادلة الحكم الجديدة فى تركيا، وفى طبيعة المرحلة القادمة، التى تطمح فيها تركيا إلى لعب أدوار محورية فى محيطها الجغرافى وفى منطقة الشرق الأوسط.

اللافت هو اختيار رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان تاريخ الاستفتاء، الذى يوافق الذكرى الـ ٣٠ للانقلاب الدموى الذى قام به العسكر الأتراك، بقيادة الجنرال كنعان إيفرين فى ١٢ / ٩ / ١٩٨٠، وأعدموا على أثره مئات النشطاء السياسيين، واعتقلوا الآلاف منهم، ثم قاموا بحظر الأحزاب السياسية، الأمر الذى يشى بأن اختيار يوم الاستفتاء هو محاولة من أردوغان لتصفية «تركة» العسكر الثقيلة، ووضع نهاية لتحكم العسكر فى الوضع الداخلى التركى، بما يقضى إلى حسم مخاض الصراع، الدائر منذ سنوات فى تركيا، بين العسكر والمدنيين لصالح الحكم المدنى.

الثورة الأردوغانية

لذا فقد اعتبر الاستفتاء في ذلك اليوم بالتحديد بمثابة رسالة ضمنية تعلن طلي صفحة تلك المرحلة، وبدء مرحلة ما بعد هيمنة العسكري، هذه الرسالة أكدها رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في أول خروج له إلى مكان عام، حين ذهب إلى صلاة الجمعة (يوم ١٧/٩/٢٠١٠) في مسجد الصحابي أبي أيوب الأنصاري بإسطنبول، حيث قام وهو في طريقه إلى المسجد بزيارة قبر عدنان مندريس رئيس الوزراء الأسبق الذي كان هو ووزير الخارجية والمالية من بين الذين قرر كنعان أيفرين إعدامهم بعد نجاح انقلاب عام ١٩٨٠ وكان عدنان مندريس رجلاً إصلاحياً وصالحاً، ويذكر له أنه من أمر بان يتم الأذان للصلوات باللغة العربية، بعدما قرر سابقوه رفعه باللغة التركية.

وكان رجب طيب أردوغان قد تعهد عند ضريح أتاتورك، قبيل فوز حزبه بانتخابات ٢٠٠٢، بـ«إحياء ديمقراطية علمانية فقدت ثقة الأمة»، واعتبر المتشددون العلمانيون كلماته التي دونها في دفتر الزيارات خلال زيارته قبر أتاتورك «خيانة عظمى» من طرفه، خصوصاً أنها جاءت من طرف رجل كان قد حكم عليه قبل فترة قصيرة من تلك الزيارة بالسجن بتهمة التحريض الديني. لكن أردوغان نجح في قيادة تركيا منذ ثماني سنوات من خلال تعميق الممارسة الديمقراطية، وقاد حركة تغيير وإصلاحات أفضت إلى ترسيخ حداثة «إسلامية»، وقربت تركيا من الاتحاد الأوروبي، وجعلتها تلعب أدواراً إقليمية ودولية مهمة.

وانتقل الصراع بين حزب العدالة والجيش التركي إلى العلن بعد اتهام بعض كبار ضباط الجيش بالتدبير والتخطيط لمحاولة انقلاب على الحكومة، والانتماء إلى منظمة سرية تدعى «أرغنيكون»، وعلى أثر ذلك شهدت تركيا سلسلة من التوقيفات والاستجوابات للضباط المتهمين، لكن الدستور التركي، الذي عدله العسكر في عام ١٩٨٣، لا يسمح بمساءلة ومحاكمة العسكريين أمام المحاكم المدنية.

وعليه، شكّل الصراع مع العسكر المقدمات الموضوعية التي دفعت رجب طيب أردوغان وحزبه إلى إعداد جملة من التعديلات الدستورية، شملت ٢٩ مادة، تتعلق معظمها بالجسم القضائي التركي، فيما أخفق في تمرير مادة واحدة، تتعلق بحظر الأحزاب من داخل البرلمان بدلاً من المحكمة، وتقضى بوضع شروط دستورية، تجعل من إمكانية حظر الأحزاب أمراً صعباً جداً، من خلال اشتراط حصول أكثرية استثنائية في البرلمان، إلى جانب موافقة ثلاثة أرباع أعضاء المحكمة الدستورية.

وأصرّ حزب العدالة والتنمية على تقديم حزمة التعديلات الدستورية بالكامل للتصويت بالموافقة عليها أو رفضها برمتها، وذلك على الرغم من النداءات المتكررة من طرف منظمات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة، التي طالبت بالسماح بالتصويت على كل تعديل على حدة.

وكان الهدف من التعديلات الدستورية هو إضعاف التحالف القائم ما بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة القضائية، من خلال إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى والمدعين العامين، بشكل يتم فيه زيادة عدد أعضائه من أحد عشر عضواً إلى ٢١ عضواً، من بينهم ١٢ عضواً يعينهم البرلمان. أي أن التعديلات

انقلاب دستورى

الدستورية تهدف إلى تغيير تشكيل المحكمة الدستورية، والمجلس الأعلى للقضاة وجهاز الادعاء العام، أو الهيئة التي تتولى تعيين وترقية القضاة ومدعى العموم، ولكن من دون تغيير يُذكر في الطريقة التي يتم بها تعيين المسؤولين في هذه الأجهزة.

وتتضمن التعديلات مطلباً قديماً للاتحاد الأوروبي، يقضى بإنشاء ديوان للمظالم، ومن دون ضمان استقلاليته، وآخر يتعلق بالعمل الإيجابي بالنساء مختلف قليلاً عن النص الموجود في الدستور الحالي. وتقضى التعديلات الجديدة أيضاً بالحد من سلطة المحاكم العسكرية، وتعديلاً يمنح موظفى الدولة الحق في المشاركة في المساومات والمفاوضات الجماعية، ولكن من دون منحهم حق الإضراب. ولعل أهم التعديلات المقترحة يقضى بإلغاء المادة ١٥ المؤقتة، التي منحت الحصانة من الملاحقة القضائية لجميع الضباط والجهات الفاعلة في النظام العسكرى الذى تأسس بموجب انقلاب ١٩٨٠.

وعكست رزمة التغييرات الدستورية المقترحة من طرف حزب العدالة والتنمية محاولة لإنهاء أزمة بنوية، تطال طبيعة النظام التركى وتركيبته وآلياته، وتمس نقاط حساسة، وهي ليست مجرد عملية تعديل بعض مواد الدستور التركى فقط، بل تعبر عن صراع بين نمونجين أو نهجين مختلفين للدولة والمجتمع والخيارات والتوجهات السياسية للبلاد. ومن هنا تنبع أهمية المعركة الدستورية المحتملة، التي تأخذ طابع الإصلاحات السياسية بنظر حزب العدالة وزعيمه رجب طيب أردوغان، في حين ترى فيها الأوساط المعارضة انقلاباً على آلية إدارة مؤسسات البلاد التي تمثل الإرث السياسى للاتاتورية.

ويعتبر رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان وحزبه، أن التعديلات الدستورية تعزز من فرص تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، كونها تسهم في تحقيق «معايير كوبنهاجن» اللازمة للدخول إلى النادى الأوروبى، وذلك في إشارة إلى أنها تحظى بمباركة أوروبية غير معلنة، لكن المهم أن التعديلات غايتها تتمحور حول ترتيب الوضع التركى الداخلى، في سياق مساعى التغيير والإصلاح السياسى، التي يقودها أردوغان منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢، والتي أثمرت إعادة هيكلة مجلس الأمن القومى وتقليص سلطاته التنفيذية، والحد من الدور الذى يلعبه الجيش في الحياة السياسية لصالح الحكم المدنى، وتحقيق نجاحات عديدة في الداخل والخارج.

في المقابل، تعتبر القوى المعارضة أن الهدف من التعديلات الدستورية هو سيطرة حزب العدالة والتنمية على المؤسسة القضائية، من خلال القيام بانقلاب مدنى ضد الجسم القضائى، وبما يمهّد الطريق أمام استكمال أسلمة الدولة والمجتمع. وترى أن التعديلات الدستورية أعدت بطريقة بعيدة عن التوافق السياسى، الأمر الذى سيكون له تداعيات خطيرة حسب دينيز بايقال، الذى استقال أخيراً من زعامة حزب الشعب الجمهورى، إثر فضيحة أخلاقية. أما الرئيس الجديد للحزب، كمال كليجدار أوغلو، فقد اتهم الحكومة الحالية بمحاولة إسكات كل الأصوات المعارضة، معتبراً أن التعديلات تمس بدولة القانون، ورأى «أن الهدف

الثورة الأردوغانية

من هذه التعديلات ليس تعزيز الديمقراطية بقدر ما هو تعزيز سيطرة حزب العدالة على الحياة السياسية التركية ومؤسسات الدولة»، واستشهد بالمادة ٣٥ من الدستور الحالي، التي تمنح الجيش التركي حق التدخل العسكري لحماية الجمهورية، ولم يطرحها حزب العدالة والتنمية للتعديل أو الإلغاء.

وعلى العكس من ذلك، يرى قادة حزب الحركة القومية المتشددة، ذات النهج القومي الطوراني، أن التعديلات ستفضي إلى انفتاح كبير في الحريات الاجتماعية والشخصية، وستستفيد منها الحركة الكردية، وبما يشكل ذلك خطراً على القومية التركية. في حين أن حزب السلام والديمقراطي الكردي رفض التعديلات الدستورية، على خلفية رفض حزب العدالة والتنمية إدخال التعديلات التي قدمها الحزب، وتتعلق بخفض النسبة المطلوبة في الانتخابات لدخول الأحزاب إلى البرلمان من ١٠ إلى ٣ في المائة، وكذلك تعديل المواد المتعلقة باللغة الأم وحق تعلمها، وإلغاء عقوبة منع ممارسة العمل السياسي عن أي فرد، واعتماد صفة التركي، وليس العرق التركي، هوية لمسألة الانتماء.

هذا في الوقت الذي أعلن فيه، نظير أكيسلمن (كردي تركي) البروفيسور بقسم العلاقات الدولية في جامعة سلجوق، أن التعديلات الدستورية التي يجريها حزب العدالة والتنمية الحاكم بتركيا، تصب في مصلحة تركيا بصورة عامة والشعب الكردي بصورة خاصة، ودعا المواطنين الكرد للتصويت لصالح تلك، وأشار البروفيسور نظير أكيسلمن في مقابلة أجراها مع وكالة كردستان للأنباء (أكانيوز) إلى أن التعديلات الدستورية تصب في مصلحة الديمقراطية والحقوق الكردية، وإن رفض حزب السلم والديمقراطية لتلك التعديلات يعود إلى تخوفه على مصالحه الحزبية. ويعتقد أكيسلمن أن عودة اندلاع القتال بين الجيش التركي ومقاتلي الكرد، ستكون لها تأثيرات سلبية على مسيرة الانفتاح بوجه القضية الكردية في تركيا.

وعن فائدة التغييرات والإصلاحات الدستورية التركية بالنسبة للشعب الكردي بتركيا، قال أكيسلمن: إن التغييرات والإصلاحات الدستورية التركية ستقنن الممارسة السياسية في تركيا، لأن النظام القانوني التركي الحالي ليس نظاماً ديمقراطياً، إنه نظام يراعى مصلحة الدولة وليس مصالح الشعب. لذا فإن التغييرات ستكون لصالح الشعب الكردي، لأنها سترفع مستوى العدالة والديمقراطية، كما أنها ستحل الكثير من مشاكل الشعب الكردي والتركي على السواء، ومن مصلحة الكرد أن تكون تركيا دولة ديمقراطية، لأن الكرد عانوا الظلم والاستبداد في ظل الأنظمة اللاديمقراطية.

وتعاني أحزاب المعارضة التركية صعوبات كثيرة في سياق مواجهتها التغييرات والإصلاحات التي تقوم بها حكومة حزب العدالة والتنمية، وبعضها يواجه أزمات داخلية على خلفية التصويت في الاستفتاء، حيث أعلن ٧٣٠٠ عضو في حزب اليساري الديمقراطي استقالتهم الجماعية من حزبهم، على خلفية معارضته للتعديلات الدستورية، وأعلن زعيم المنشقين، محمد إيك، ومسؤول الحزب في إقليم موخ شرق تركيا، إن التصويت بـ«نعم» على التعديلات سيسهم «في وضع أسس تركيا جديدة، من دون طغمة عسكرية،

انقلاب دستورى

ومن دون شبكة أرغنيكون، وتضمن فيها سيادة القانون ويسودها مستقبل زاهر».

أما منظمات المجتمع المدني التركية، فإنها مع اقتراب موعد الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في العام ٢٠١١، تفضل منح الأولوية لخفض عتبة الـ ١٠ في المائة الانتخابية اللازمة لدخول الأحزاب إلى البرلمان، وبالتالي توسيع نطاق المشاركة السياسية.

ومن جهته، يعتبر أردوغان أن ملف التعديلات الدستورية يشكل خطوة تمهيدية نحو وضع دستور جديد بعد انتخابات العام ٢٠١١، وأبدى، في إحدى مقابلاته التلفزيونية، استغرابه من «تناقض موقف الذين يقفون ضد الانقلابات ومفهوم التدخل العسكى فى الشؤون السياسية، ويدعون فى الوقت نفسه إلى التصويت ضد الاستفتاء»، كونه ينظر إلى التصويت بوصفه محكاً لمدى مصداقية الوقوف ضد الحركات الانقلابية، ومجابهة سافرة معها.

وهو ما أكد عليه فى تصريحاته بعد نتيجة الاستفتاء، حيث قال أردوغان: «الثانى عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ سيشكل منعطفاً فى التاريخ الديموقراطى لتركيا». وأضاف: «لقد عبر شعبنا مرحلة تاريخية على طريق الديموقراطية وسيادة دولة القانون، يا لها من سعادة بزيادة مستوى القواعد الديموقراطية فى تركيا». مشيراً إلى أن «تركيا اجتازت عتبة تاريخية بالموافقة على التعديلات الدستورية.. وإن النتيجة تمثل هزيمة لمؤيدى الانقلابات العسكرية».

وأكد قادة حزب العدالة والتنمية، فى أكثر من مناسبة، أن معركتهم السياسية هى مع سطوة الجيش التركى وتأثيره فى الحياة المدنية، وأنهم يريدون تحييد الجيش، وجعل مهمته تنحصر فى حماية البلاد من أى تهديد أو اعتداء خارجى، ويركزون على أن التعديلات تتوافق مع معايير الديمقراطية، وحقوق المرأة، والعمال وحق الموظفين فى القطاع العام فى تشكيل النقابات. فى حين يرى قادة الجيش التركى، ومعهم المعارضون لحكم حزب العدالة والتنمية، أن مسعى الحزب هو التفرد بالسلطة، وتحويل جمهورية أتاتورك العلمانية إلى جمهورية إسلامية.

أبرز التعديلات الدستورية

بداية ينبغى القول إن حزب العدالة والتنمية طرح فى البداية دستوراً جديداً ولكنه مع الزمن تراجع عن ذلك لصالح إجراء تعديل دستورى واسع، ولعل التعديلات الدستورية الأخيرة هى الأهم نظراً لأنها تشمل مجموعة من المواد المهمة والتي تطل مختلف شؤون القضاء وآليات عمل المحكمة العليا ودورها، فضلاً عن قضية حظر الأحزاب والتي تشكل قضية إشكالية فى العمل السياسى وممارسته.

فى البداية، طال التعديل الدستورى المقترح ٢٣ مادة، ولكن بعد النقاشات التى شهدتها البرلمان وأوساط حزب العدالة أصبحت تشمل ٢٩ مادة، بينها ثلاث مؤقتة، ليكون اجمالى المواد الدستورية المعدلة

الثورة الأردنية

٢٦ مادة، وهي بهذا ستكون التعديلات الأوسع منذ إقرار الدستور، ليس هذا فحسب بل ستكون التعديلات الأخطر والأجراً، والأكثر جذرية، والتي ستغير طبيعة النظام الذي سيتحوّل بعد أن تم إجراء تعديل دستوري آخر قبل عام تقريباً يتعلق بالانتخاب الشعبي المباشر للرئيس، حيث سيتحوّل النظام من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، وبهذا ستحوّل السلطات من الركائز الثلاث (العلمانية، والعسكر، والقضاء) إلى الرئيس المنتخب من قبل الشعب.

بالإضافة إلى أن هذه التعديلات ستعطي المزيد من الضمانات القانونية لترسيخ وتدعيم الحريات الشخصية، وسُعيد هيكله ورسم اختصاصات المؤسسات القضائية الرئيسية: مجلس الدولة، ومجلس القضاء الأعلى، ومحكمة الاستئناف العليا، والمحكمة الدستورية العليا.

وبإعادة تشكيل هذه المؤسسات سيتم إعادة النظر بطبيعة علاقات هذه المؤسسات بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، إذ من غير المقبول والممكن ديمقراطياً أن يقوم أعضاء المؤسسات القضائية، وكما هو حاصل الآن، بتعيين بعضهم بعضاً في المناصب العليا لهذه المؤسسة. لقد أثبتت الديمقراطية المسلمة نجاحها وتفوقها على ما سُمي زوراً بالديمقراطية العلمانية في تركيا، وسيبدأ عهد جديد في تركيا، هو عهد الجمهورية الثانية، التي ستكون جمهورية رئاسية، واضحة الهوية، متوافقة مع محيطها، ومتصالحة مع تاريخها، برئاسة أول رئيس تركي منتخب من الشعب مباشرة، وسيكون على الأرجح السيد أردوغان باني نهضة تركيا الحديثة.

أما عن أبرز المواد الدستورية التي تم تعديلها، فهي كالآتي:

– (المادة ٦٩).. المتعلقة بشروط حل أو حظر الأحزاب السياسية، وهي أكثر مادة تثير جدلاً، نظراً لأن التعديلات المقترحة تضع شروطاً تصعب عملية إغلاق الأحزاب من قبل المحكمة الدستورية العليا التي تحولت إلى قلعة سياسية للقوى العلمانية في الفترة الأخيرة. وتشترط التعديلات حظر الأحزاب التي تمارس العنف مباشرة، ومنع المدعى العام من فتح دعاوى ضد الأحزاب من دون موافقة البرلمان وبطريقة سرية من خلال لجان تشكيل لجان من قبل الكتل الحزبية الممثلة في البرلمان، وتخفيف مدة منع الشخصيات السياسية من ممارسة العمل السياسي من خمس سنوات إلى ثلاث.

– المواد (١٢٥ – ١٤٥ – ١٥).. تلحظ فيها تعديل مسألة محاكمة العسكر أمام المحاكم المدنية بدلاً من العسكرية، وعدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية إلا في حالات الحرب، وهي قضية أثارت جدلاً كبيراً بين قيادة الجيش وحكومة حزب العدالة. واللافت أن التعديل يسمح بمحاكمة الجنرالات المتقاعدين بما في ذلك قادة انقلاب ١٩٨٠ حيث سبق وأن هدد قائداه كنعان أيفرين بالانتحار إذا ما قدم للمحاكمة. وبعد النقاشات التي جرت بخصوص هذه المواد تم إضافة تعديلات تسمح بإمكانية محاكمة قائد الأركان والقادة العسكريين ورئيس البرلمان أمام المحكمة الدستورية العليا.

انقلاب دستورى

وبالنسبة إلى حذف المادة ١٥ من الدستور، التى كانت تمنع محاكمة منفذى ومخططى انقلاب ١٩٨٠، فلا يرجح الأتراك أن تبادر الحكومة إلى أخذ حقها بيدها عن طريق مقاضاة كبير مخططى الانقلاب، الرئيس الأسبق (بين ١٩٨٢ و ١٩٨٩)، الجنرال كنعان إيفرين، عبر الحق العام. لكن من شبه المحسوم أن يقوم بذلك أحد الذين لا يزالون على قيد الحياة من بين ال ٦٥٠ ألف مواطن الذين سجنوا بعد الأحداث الدموية، أو أحد ذوى ال ١٧٠٠ شخص الذين قتلوا بسببه بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو أحد ال ١٤٠٠٠ الذين هربوا من البلاد بعد الانقلاب. وعندها، سيعرف العالم ما إذا كان الجنرال إيفرين يحترم كلامه أو لا، بما أنه سبق له أن تعهد بالانتحار إذا فرض عليه المثل أمام قوس المحكمة على خلفية تنظيمه انقلاب ١٢ سبتمبر/أيلول.

كما يلحظ التعديل إجراء تغييرات واسعة فى الجسم القضائى، وتحديدأ فى بنية كل من المحكمة الدستورية العليا ومجلس القضاء الأعلى، من خلال زيادة أعضاء المجلس من ١١ عضواً إلى ١٧ وعدد أعضاء المجلس القضائى من ٧ إلى ٢١ عضواً، فضلاً عن اختيار الأعضاء من قبل البرلمان ورئيس الجمهورية بدلاً من الطرق السابقة، والتى كانت جميعها تصب عند المؤسسة العسكرية، وقد أثارت طريقة التعيين هذه انتقادات حتى من قبل الرئيس عبد الله جول عندما طالب بانتهاج أفضل الطرق فى التعيينات واتخاذ الحذر مع قضية التعديل الدستورى، منطلقاً من أن الدستور وثيقة ملزمة للجميع ولمدة طويلة.

— هناك تعديلات أخرى تتعلق بإلغاء حظر ارتداء الحجاب فى الجامعات والمعاهد الحكومية، وأخرى لها علاقة بحقوق الإنسان والانفتاح على قضايا العمال وحقوق النساء والأطفال من خلال إنشاء محاكم خاصة بالأحداث واستثناؤهم من تهم الإرهاب والجريمة المنظمة، وهى تعديلات تاتى على شكل استجابة لمطالب المواطنين من جهة، ومن جهة ثانية استجابة لمطالب الاتحاد الأوروبى الذى وجه انتقادات شديدة لتركيا بسبب بطء الإصلاح ولاسيما فى المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان.

فعلى صعيد الحريات العامة والحقوق الشخصية، بات منع السفر على أى مواطن محصوراً بموجب قرار قضائى فقط، بالتالى، فإن ما كان يعرف بـ«اللائحة السوداء» (لائحة بأسماء مواطنين تطلب الأجهزة الأمنية منعهم من مغادرة البلاد لأسباب سياسية غالباً) ستزول، وهى كانت من أبرز تداعيات انقلاب ١٢ سبتمبر/أيلول ١٩٨٠، كما ستصبح المعلومات الخاصة بالمواطنين محمية بإطار السرية، على أنه يحق للمواطنين طلب الحصول على سجلات السياسيين. ومن بين ما حمله التعديل الدستورى من تغييرات كبيرة، أنه أصبح رسمياً «دستوراً منحازاً لمصلحة النساء والأطفال والطاعنين فى السن»، إذ بات يتضمن بنداً يكفل المساواة الكاملة بين الرجال والنساء، إضافة إلى حماية ومعاملة وامتيازات خاصة للأطفال والكبار فى السن.

ومن بين العوامل التى يرجح أن تكون قد أسهمت فى انتصار الـ«نعم»، أن الرزمة عرضت على الاستفتاء تحت شعار إما لا لرزمة التعديلات، أو نعم بالكامل. وحتى الأحزاب المعارضة (الشعب الجمهورى

الثورة الأردوغانية

والحركة القومية) قالت منذ طرح التعديل الدستوري إنها تؤيد البنود المعدلة والمُلغاة، إلا ما يتعلق بإصلاح القضاء على اعتبار أن الحكومة وحزبها الحاكم يرغبان من ورائها في فرض سيطرتها على القضاء وأجهزته. كما يرجح أن يكون الـ«نعم» قد فاز بفضل الناخبين الأكراد الذين خرج جزء منهم عن توصية حزبهم «السلام والديموقراطية» بمقاطعة الاستفتاء.

ولادة جديدة لتركيا

¹ لخص أردوغان وضع تركيا بعد استفتاء الشعب بـ«evet» نعم على التعديلات الدستورية، حينما قال في «خطاب النصر» الذي القاه مساء الأحد ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ أمام حشد من أنصاره بأن «حقيقة الوصاية العسكرية انتهت وأن المفهوم الانقلابي قد هُزم.. الإصلاحات التي أقرت، كانت مكسباً لكل تركيا وليس فقط لحزب العدالة والتنمية. انتصرت تركيا بانتصار الخيار الديمقراطي للشعب».

لذا فهناك من الأبعاد والمزايا الجزرية التي أنطوت عليها تلك التعديلات، بحيث إنها شكلت إلى حد كبير ولادة جديدة لتركيا، وأبرز هذه المزايا والأبعاد ما يلي:

أولاً: أنهت إلى غير رجعة دور الجيش في الحياة السياسية للبلاد، ذلك الدور الذي كان يقوم به تحت زعم حماية العلمانية، وأصبحت مهمة الجيش محصورة عملياً فقط في الدفاع عن البلاد.

كما أن التعديل الدستوري الخاص بالجيش قلص صلاحيات مجلس الشورى العسكى الأعلى، بحيث لم يعد ممكناً لهذا المجلس أن يقبل ويصرف ضباطه دون التحقيق أو المراجعة، وأصبح من حق المتضررين من قرارات المجلس الطعن في هذه القرارات أمام المحاكم المدنية، حيث يقدر عددهم بالمئات سنوياً.

والأهم من ذلك كله أصبح ممكناً مقاضاة العسكريين أمام محاكم مدنية في قضايا تتعلق بالإخلال بأمن الدولة وبالنظام الدستوري.

ثانياً: كما أن حذف المادة (١٥) -المؤقتة- من دستور الانقلاب لعام ١٩٨٢ التي كانت تمنع محاكمة مخطئى ومنفذى الانقلاب العسكى عام ١٩٨٠ تتيح لمختلف القوى والمتضررين من الانقلاب رفع دعاوى قضائية ضدهم لتقديمهم للمحاكمة. كما أنها خطوة تعرق أية انقلابات عسكرية على الديمقراطية أو أية محاولة للافتئات على إرادة الشعب.

ثالثاً: قلصت التعديلات الدستورية إلى حد كبير من دور وتغول السلطة القضائية ممثلة بمجلس القضاء الأعلى والمحكمة الدستورية، من خلال ديمقراطية جزئية لهما، عبر إضافة أعضاء جدد إليهما من قبل البرلمان، وإعطاء الحق لرئيس الوزراء بتسمية أعضاء آخرين، حيث أضيف ستة أعضاء للمحكمة الدستورية، وأصبح عدد أعضائها (١٧) بدلاً من (١١) الذين يعينهم الجيش، وأصبح عدد أعضاء مجلس القضاء الأعلى (٢٢) بدلاً من (٧)، الأمر الذى لا تستطيع معه المحكمة الدستورية إلغاء القوانين الصادرة عن البرلمان، أو حل

انقلاب دستورى

الأحزاب تحت زعم الحفاظ على العلمانية.

وسُيُحدث تغيير بنية المحكمة الدستورية تحولاً فى توازنات القوة داخلها، بحيث تخرج من أن تكون أداة معطلة لكل التعديلات الدستورية المقترحة فى البرلمان، وتخرج من أن تكون أداة عرقلة للإصلاح، ومن أن تُنصَّب نفسها (فى بعض الأحيان) مكان السلطة التشريعية. بهذا التعديل، تنكسر إحدى أهم أدوات «الدولة العميقة»، التى كانت تتحكم بالسلطة السياسية فى تركيا وتعرقل عملها على مدى حقبة مديدة.

الأهم من ذلك أن الإصلاحات طالت أيضاً بنية مجلس القضاء الأعلى، وهو المجلس الذى كان يتحكم بالقضاة ويتدخل فى عملهم ويطرده من دون أى وجه حق أو اعتراض القضاة الذين يتعارضون مع توجهاته.

رابعاً: حصنت التعديلات الدستورية الأحزاب من عملية الحل التعسفى، وأصبح حل الأحزاب منوطاً بالبرلمان وليس بالمحكمة الدستورية، وربطت حل أى حزب بشرطين، هما: ممارسة العنف، ومناهضة الدستور.

كما كفل التعديل الدستورى حق النواب بالاحتفاظ بمقاعدهم النيابية فى حال حل الأحزاب التى ينتمون إليها، إذ أن من أعطى التفويض للنائب، وهو الشعب وحده الذى له الحق بسحب هذا التفويض منه (النائب)، وهو ما لا يكون إلا فى الانتخابات النيابية.

خامساً: انطوت التعديلات الدستورية على تغييرات كبيرة لصالح النساء والأطفال وكبار السن والمعاقين، وألغت قيود المحكمة الدستورية وجهاز التعليم العالى الخاصة بمنع الطالبات من ارتداء الحجاب فى الجامعات.

باختصار شديد فإن التعديلات الدستورية التى أقرها استفتاء ١٢ أيلول / سبتمبر ٢٠١٠ شكلت إعادة هيكلة غير مسبوقة لتركيا أمنياً وعسكرياً وقضائياً وسياسياً، وشكلت انقلاباً ترويجياً على دستور العسكر لعام ١٩٨٢، وانقلاباً على العلمانية الزائفة للعسكر والمحكمة الدستورية، فالعلمانية التى ظهرت فى أوروبا نصت على فصل الدين عن الدولة، وليس التخلّى الكامل عن الدين ومنظومة قيمة وفقاً لما عملت عليه مؤسسات الجيش والمحكمة الدستورية التابعة له.

لقد أعطت موافقة الشعب التركى بنسبة معقولة على إجراء التعديلات الـ (٢٦) على الدستور الضوء الأخضر لحكومة اردوغان لأن تنتقل من حالة التعديل الجزئى للدستور إلى التعديل الكلى فى المرحلة القادمة، بحيث تصبح تركيا أمام دستور جديد يضمن ديمقراطية حقيقية.

كما أن النجاح الذى حققته حكومة حزب العدالة والتنمية فى الاستفتاء شكل مؤشراً كبيراً لفوزه فى الانتخابات البرلمانية المقبلة فى صيف العام ٢٠١١، وعكس فى ذات الوقت ضعف وهشاشة ادعاء العلمانية، خاصة حزبى الشعب الجمهورى والحركة القومية، اللذين لم يقدموا الدليل على أى خطأ أو خطيئة فى هذه التعديلات، واستندوا فى رفضهما لها وتحريضهما ضدها أنها جاءت فقط من حزب العدالة والتنمية، وأنها تكرس ما أسماه النفوذ الرجعى للدين!!

الثورة الأردوغانية

واللافت للنظر أن نسبة كبيرة من قواعد هذين الحزبين صوتت لصالح التعديلات؛ كونها تخدم الديمقراطية الحقيقية، وكونها في صالح أى حزب يصل إلى السلطة عبر صندوق الاقتراع.

بقى أن نشير إلى أن هذه التعديلات الدستورية نجحت للأسباب التالية:

١- لقناعة الشعب بها.

٢- لأن حكومة حزب العدالة والتنمية حققت نقلة نوعية لتركيا على الصعيد الاقتصادى، حيث باتت تركيا تحتل المرتبة رقم (١٦) في اقتصاديات العالم.

٣- لأن حكومة العدالة والتنمية جعلت من تركيا رقماً صعباً في المعادلتين الإقليمية والدولية، بعيداً عن حالة الارتهاق والتعبية في رسم السياسات والتحالفات.

٤- لأن تركيا باتت تحدد مواقفها، ليس على قاعدة المصلحة فقط، بل على قاعدة المبادئ وإحقاق الحق، ولعل موقفها المناصر للقضية الفلسطينية، وتصديها للحصار المفروض على غزة، كذلك موقفها المتضامن مع إيران، مؤشر كبير على ذلك.

٥- لأن الشعب التركى بدأ يكتشف حقيقة حزبي العلمانية المزعومة بوصفهما حزبي دولة لا يمثلان طموحات الشعب، ومرتهنين للجيش وتعليماته.

تحديات ومعارك ما بعد الاستفتاء

ورغم أهمية الانجاز تبقى أمام اردوغان العديد من التحديات، الداخلية والخارجية.. منها:

المسألة الكردية:

حيث أعلن الأكراد مقاطعتهم للاستفتاء الذى جرى، وأعلن حزبهم «السلام والديموقراطية» أن المقاطعة كانت جيدة (هى لم تكن عالية كما توقع الأكراد) وأن الهدف الأساسى للأكراد هو الحصول على حكم ذاتى وليكن الحكم الذاتى لمقاطعة «الباسك» فى إسبانيا هو النموذج المقترح. ويريد الأكراد أن يدخلوا ضمانات الاعتراف بهويتهم فى الدستور الجديد، وهذا أمر ليس سهلاً على الإطلاق أن يقبل به اردوغان من دون عدم استبعاد إمكانية الوصول إلى حل خلاق ومبتكر.

المسألة العلوية:

والتي تخص كتلة كبيرة، لطائفة لها هويتها ومعتقداتها ومراكز عبادتها الخاصة بها، مثلها مثل أى طائفة أخرى. أيضاً ليس سهلاً على اردوغان القبول بذلك، وأن ليس أمامه من حل سوى الاعتراف الكامل بمطالب هذه الطائفة التى نصت عليها التقارير الأوروبية، وهى من الشروط الإلزامية من جانب الاتحاد الأوروبى لقبول تركيا عضواً فى الاتحاد.

انقلاب دستوري

مسألة إعطاء المسيحيين بعض مطالبهم:

مثل الاعتراف بمسكونية (عالمية) بطريركية الروم الأرثوذكس في إسطنبول وإعادة فتح مدرسة الرهبان في جزيرة هايبل في إسطنبول.

اجتثاث ما تبقى من نظام الوصاية العسكرية:

ومن أهم الخطوات على هذا الصعيد هو إلغاء المادتين ٣٥ و ٨٥ من نظام الخدمات الداخلية للجيش، والتي تحدد مهمة الجيش بالحفاظ على النظام العلماني وحمايته ولو اضطر الأمر لاستخدام السلاح.

بجانب تلك التحديات يبقى أمام اردوغان وحزبه أربع معارك معلنة، وهي:

المعركة الأولى: وضع دستور جديد للبلاد، فقد أعلن اردوغان، أن حزبه لا يكتفى بالتعديلات ال ٢٦ على الدستور الحالي، ولكنه يحضر لتغيير الدستور كاملاً واستبداله بدستور مدني جديد.

المعركة الثانية: تحويل نظام حكم الدولة إلى النظام الرئاسي بدلاً من النظام البرلماني الحالي، فقد نقلت صحيفة «حرييت» تصريحاً صحفياً لاردوغان قال فيه: «نحن سنعمل على أن تتحول تركيا إلى النظام الرئاسي بدل البرلماني، وقد يتطلب الأمر أن نعرض هذا في استفتاء شعبي إذا لزم الأمر». ورداً على مخاوف المعارضة التي تقول إن النظام الرئاسي يعني أنه سيعيد نظام الخلافة التوريثي ويلغى سلطة البرلمان استشهد اردوغان بنجاح وديمقراطية النظام الرئاسي في الولايات المتحدة قائلاً: «إن الكونجرس الأميركي نفوذه واضح في القرارات الرئاسية، فالرئيس الأميركي لا يمكن مثلاً أن يبيع قطع سلاح واحدة للخارج بدون إذن الكونجرس».

المعركة الثالثة: الانتخابات العامة التي لم يبق أمامها سوى أشهر معدودة، والتي إما أن تثبت حزب العدالة منفرداً بالسلطة للمرة الثالثة على التوالي - وهو ما لم يحدث من قبل في تاريخ الدولة - وإما أن يفوز بنسبة ضئيلة تجبره على التحالف مع أحزاب أخرى لتشكيل الحكومة، وإما أن تحدث المفاجأة ويفقد السلطة.

المعركة الرابعة: تأتي مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي التي باتت أقرب إلى تركيا وبشرطها لا بشروط الأوروبيين وفق الواقع الجديد الذي فرضته حكومة العدالة، حيث اختلفت صورته كثيراً في السنوات الأخيرة، حيث بادرت أنقرة في ظل حكومة حزب «العدالة والتنمية» لممارسة دبلوماسية فعالة على الصعيد الدولي والإقليمي، خاصة أنها محاطة ببؤر صراع قابلة للانفجار في أي لحظة، مما يجعل البقاء في مربع «رد الفعل» أمراً بالغ الخطورة، بعدما اعتمدت لسنوات سابقة على أهميتها الأمنية والعسكرية، وتحالفها مع الولايات المتحدة كابرز ورقتي ضغط تملكهما لتعزيز حظوظها في اللحاق بالركب الأوروبي، وبالفعل نجحت تركيا في السنوات الأخيرة في لعب أدوار فعالة على صعيد الصراع العربي «الإسرائيلي»، كما أنها تدخلت بقوة لوقف الحرب بين روسيا وجورجيا، فضلاً عن مشاركتها في

الثورة الأردنية

قوة «النااتو» العاملة في أفغانستان، ودخولها -مؤخراً- مع البرازيل في وساطة ما بين إيران والغرب لتسوية الخلاف حول ملف طهران النووي.

وتقوم فلسفة هذه الدبلوماسية النشطة على معادلة مفادها أن قيام تركيا بدور فاعل ومؤثر في محيطها الجغرافي ومواطن نفوذها، سوف يعظم الاحتياج الأوروبي إليها، ويجعل انضمامها للاتحاد الأوروبي «قيمة مضافة» وليس «عبئاً زائداً» كما يروج لذلك الكثير من ساسة أوروبا، خاصة أن هذا الطرف من المعادلة يسير بالتوازي مع خط آخر يتعلق بالشأن الداخلي، ويركز على تعزيز الديمقراطية وتفعيل دور المجتمع المدني وترسيخ قيم حقوق الإنسان والأقليات، والحد من دور الجيش في الحياة العامة، وإلجام تدخله في الشؤون السياسية، كما تقرره التعديلات الدستورية الأخيرة.

وإذا كان اختلاف الدين والثقافة والثقل السكاني يشكل السبب الرئيس للفيثو الذي تضعه بعض الدول الأوروبية، مثل ألمانيا وفرنسا، على دخول تركيا للاتحاد الأوروبي، فإن الاقتصاد شكل أيضاً عنصراً مهماً لتدعيم وتبرير هذا الفيثو، فتركيا كانت شبه «مفلسة» عام ٢٠٠٢، ووصلت معدلات التضخم والدين الحكومي لمستويات قياسية، وانهارت «الليرة التركية» بينما وصلت البطالة لأرقام قياسية، ولولا قروض صندوق النقد الدولي -حينذاك- لأعلنت أنقرة إفلاسها بالفعل.

أما الآن فالصورة تبدو مختلفة تماماً، حيث يحقق اقتصاد تركيا منذ ٨ سنوات معدلات نمو مرتفعة، بلغت ١١,٩٪ عام ٢٠٠٩، ليحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد الصين، بينما لم يتجاوز نمو اقتصاد الاتحاد الأوروبي ٣,٠٪ عن نفس الفترة، وقد ارتفع الناتج الإجمالي التركي من ٣٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٧٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وقفز متوسط دخل الفرد من ٣٣٠٠ دولار عام ٢٠٠٢ إلى ١٠ آلاف دولار عام ٢٠٠٨، بينما ارتفعت الصادرات من ٣٣ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ١٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وبينما كان الاقتصاد الألماني يشكل خمسة أضعاف نظيره التركي قبل ربع قرن أصبح الآن يشكل ٣ أضعاف فقط، ويتوقع أن يتقلص إلى ضعفين بحلول عام ٢٠١٤، وهو ما جعل الاقتصاد التركي يتبوأ المرتبة السابعة بين الاقتصاديات الأوروبية، مشكلاً نحو ٤,٣٪ من إجمالي حجم الاقتصاد الأوروبي مقارنة بنحو ٣,٤٪ في عام ١٩٩٢، في مقابل ذلك فإن أزمة اليونان الاقتصادية كشفت عن هشاشة الأوضاع الاقتصادية لكثير من دول الاتحاد، حيث تشير المؤشرات إلى أن البرتغال وأسبانيا وإيطاليا تبدو قريبة من مصير اليونان، أي العجز عن سداد ديونها الحكومية، إذا لم تنفذ خطتها صارمة للتقشف وضبط الإنفاق، كذلك فإن هذه الأزمة فضحت ضعف التعاون بين دول الاتحاد، حيث تقاعس الجميع عن نجدة اليونان من أزمته مما أدى لتفاقمها، ولم يحدث التدخل الأوروبي إلا عندما أوشكت أثينا على إعلان إفلاسها، كذلك فإن «اليورو»، الرمز الأبرز للوحدة الأوروبية، تحول خلال هذه الأزمة إلى عبء ثقيل، حيث إن القيود الصارمة التي تضمنتها اتفاقية العملة الأوروبية الموحدة حرمت اليونان من اتخاذ أي مبادرة ذاتية لعلاج الأزمة. وفي

انقلاب دستوري

المحصلة فإن أوروبا تحتاج بشدة لقوة اقتصادية نامية تضخ دماءً جديدةً في عروق اقتصادها العجوز، حيث أن تركيا بسكانها الـ ٧٥ مليون نسمة تشكل سوقاً استهلاكية ضخمة، خاصة في ظل القفزات المتتالية في معدل دخل المواطن التركي، وإن كان ذلك لا ينفى حاجة أنقرة كذلك إلى الاتحاد الأوروبي، الذي تمتص أسواقه أكثر من نصف الصادرات التركية.

وبشكل عام فإن الانضمام للاتحاد الأوروبي لم يعد الخيار الوحيد المتاح أمام الأتراك، بل إنه بات خياراً جيداً من بين عدة خيارات أخرى استطاعت أنقرة أن تصنعها وتضعها على المائدة.

ورغم أن حكومة اردوغان تؤكد بشدة تمسكها بالحصول على عضوية كاملة في «الاتحاد الأوروبي»، رافضة الصيغ الفرنسية والألمانية بمنحها «مكانة متميزة» لكن دون العضوية الكاملة، إلا أن كافة المؤشرات تشير إلى أن أنقرة لم تعد تتعامل مع الأمر باعتباره مسألة «مصرية»، وأن تشديد اردوغان ورفاقه المتكرر على تمسكهم بالحلم الأوروبي يرجع إلى سببين:

الأول: إزالة شكوك الغرب تجاه ما يعتبرها «ميولاً إسلامية» دفيئة لدى «العدالة والتنمية»، وسوف تتزايد هذه الشكوك إذا ما أعطى اردوغان ظهره لأوروبا والغرب.

الثاني: استخدام ورقة «المعايير الأوروبية» لإبعاد يد الجيش عن الحياة السياسية بشكل كامل، وتمرير مشاريع تعزيز الحريات وحقوق الإنسان بما يقلص قبضة النخب العلمانية على التعليم والقضاء والإعلام، وغيرها من أوجه الحياة في تركيا.

ختاماً لابد من الاعتراف بأن خطة الإصلاح التي تحققت لم تات من فراغ، بل سبقتها خطوات إصلاحية عديدة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نهاية عام ٢٠٠٢، وهو ما يعني أن الإصلاح مسار يتحقق بالتدريج، خصوصاً في بلد كان مكبلاً بالسياسات الاستبدادية والمتطرفة للعسكر وفريق من غلاة العلمانيين، لذا، فإن ما هو مطلوب من اردوغان بعد استفتاء ١٢ سبتمبر / أيلول ٢٠١٠، سيكون كبيراً وذلك بعد تحقيقه ستة انتصارات سياسية متتابعة -تعظم من تبعات المرحلة المقبلة- وكانت أولى هذه الانتصارات فوزه في عام ٢٠٠٢ بنسبة ٣٤٪ من الأصوات في الانتخابات العامة، وهي نسبة مفاجئة بكل المقاييس لحزب جديد مكنه ليكون أول حزب يشكل الحكومة منفرداً في العقود الأخيرة من عمر تركيا. وفي عام ٢٠٠٤ فاز في الانتخابات المحلية بنسبة ٤١٪ وهو ما رفع رصيده في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٧ ليحقق النصر الثالث ويفوز بـ ٤٧٪ ويشكل الحكومة منفرداً مجدداً. وفي عام ٢٠٠٧ نجح الحزب في تغيير مادة في الدستور ليسمح للمواطنين باختيار رئيسهم بالاقتراع المباشر وليس عبر البرلمان كما كان معتاداً؛ ما رفع رفيقه ووزير خارجيته آنذاك، عبد الله جول بإرادة ٦٩٪ من الأصوات، إلى سدة الحكم كأول رئيس لتركيا الحديثة العلمانية من جذور إسلامية، ولتصبح زوجته أول محبة تتسجد قصر شتقايا الرئاسي الحصين. النصر الخامس كان في عام ٢٠٠٩ في الانتخابات المحلية، وإن

الثورة الأردوغانية

حملت مؤشراً مقلداً لحزب العدالة وهو تراجع شعبيته؛ حيث فاز بنسبة ٣٨٪، ثم جاء النصر السادس الأحد ١٢-٩-٢٠١٠ بأن صوت ٥٨٪ من الشعب لصالح التعديلات الدستورية الـ ٢٦ التي اقترحها ليغير بها وجه تركيا العسكري.. ما يقرب تركيا أكثر من محيطها الاقليمي والدولي وعمقها الحضارى فى المنطقة العربية بجانب دورها المؤثر فى العالم الإسلامى..

ومن أبرز ما طفا على سطح الإعلام التركى، تسجيل عودة قوية للداعية الإسلامى المعتدل فتح الله غوليين إلى الشؤون التركية الداخلية، داعماً لحزب العدالة والتنمية ولاستفتاءه، لمحو آثار ما بدا أنه خلاف مع حزب اردوغان عندما انتقد غوليين سماح السلطات التركية لاسطول الحرية بالإبحار من المياه التركية إلى غزة والتسبب بإشكال مع إسرائيل.

ولم يعد سرّاً الأثر الكبير الذى كان لغولين ومؤسساته فى ترجيح كفة الـ«نعم» فى الاستفتاء. وقد يكون أبرز دليل على مساهمة غولين فى فوز التعديلات بثقة الشعب، أن اردوغان شخصياً شكره علناً فى خطاب النصر. كما أن حزب الحركة القومية اعترف بأنه خسر اثنتين من المناطق التى يتمتع فيها بقوة شعبية (وهما أرضروم وأكسراى، تُضافان إلى ٥ محافظات ومدن كبيرة خسرها هى عثمانية وكستامونو وكرابوك وإسبرطة غوموشان) بسبب ثقل مؤسسات غولين فيها.

فى المحصلة، فإن الخسارة الكبيرة التى سجلها حزب الحركة القومية فى استفتاء ١٢ سبتمبر /أيلول، باتت تهدد وجود الحزب نفسه ومدى قدرته على اجتياز حاجز الـ ١٠ فى المئة فى الدورة المقبلة من انتخابات ٢٠١١ التشريعية، بعدما صوت نحو ٣٠ فى المئة من (محازبيه) تاييداً للتعديلات الدستورية، بحسب القراءة التى قدمها إبراهيم كالن، وهو كبير مستشارى اردوغان حالياً.

وفى مقالته التى نشرتها «توداى زمان»، يقول كالن إن اردوغان «سيصالح» الذين صوّتوا بـ«لا» للعمل معاً لجعل تركيا أقوى وأغنى من خلال دستور جديد بالكامل. ويخلص كبير مستشارى اردوغان إلى الجزم بأن الإعداد للدستور الجديد سيكون عنوان الأشهر المقبلة، حتى قبل وصول موعد انتخابات الصيف المقبل. وعن حسابات الربح والخسارة، ركز كالن على واقع أنه، رغم إعراب زعيم حزب الشعب الجمهورى المعارض الأكبر، كمال كليتش دار أوغلو، عن رضاه عن النتيجة التى حققها للمعسكر الرفض للتعديلات (٤٢ فى المئة)، فإن النتيجة تبقى ثانى خسارة شخصية لدار أوغلو فى أقل من عام، بعد فشله فى معركة رئاسة بلدية إسطنبول فى العام الماضى. وإذا كان واقع زعيم «الحركة القومية» بولت بهشلى أليما، فإن صلاح الدين ديميرتاش زعيم حزب الأكراد «السلام والديموقراطية»، لا يعيش مثل هذه الأيام الصعبة، بعدما التزم نحو ٧٠ فى المئة من الأكراد بدعوة المقاطعة، وبالتالي فإن ديميرتاش لن يضطر للاستقالة بما أنه سبق له أن تعهد بفعل ذلك إذا وصلت نسبة المشاركة الكردية إلى ٥٠ فى المئة.

كذلك، توقفت الصحف طويلاً أمام هوية الأطراف التى شكرها اردوغان فى خطابه. فقد قرر الظهور

انقلاب دستورى

كرجل دولة، فبدأ بتوجيه التحية لأحزاب المعارضة، قبل أن ينتقل إلى شعب الـ«نعم»، وهم: حزب السعادة (آخر أحزاب نجم الدين أربكان الذى كان أودوغان أحد تلامذته)، ثم حزب الوحدة الوطنية الكبرى وحزب الحقوق والحريات. وبعدما خص غرفة التجارة بالشكر، وصل دور الليبراليين والمثقفين الأكراد والنوريين اليساريين والفنانين الذين لم يسمحوا للضغوط بالتأثير على خيارهم بتأييد الإصلاحات. وبحسب إحصاءات الحزب الحاكم، فإن الـ٥٨ فى المئة الذين أيدوا الإصلاحات يتوزعون على الشكل الآتى: ٤٥ فى المئة لـ«العدالة والتنمية»، ٥ فى المئة لحزب «السعادة»، و٢ فى المئة لـ«الوحدة الوطنية الكبرى» و١ فى المئة لـ«غير حزبيين»، لكنها أرقام مشكوك فى دقتها، لأنها لا تلحظ الناخبين الذى قالوا «نعم» وهم من أحزاب المعارضة الثلاثة (الشعب الجمهورى والحركة القومية والسلام والديموقراطية).

التمهيد لانتخابات ٢٠١١

لقد اعتبر فوز الحزب فى معركة التعديلات الدستورية -التي كان التصويت فيها إلزاميا بواقع غرامة تبلغ نحو ٢٢ ليرة للفرد الذى لا يشارك- بمثابة تصويت بالثقة على الحكومة. وهذا بدوره يمهّد الطريق أمام حزب العدالة والتنمية للفوز بولاية ثالثة على التوالى فى الانتخابات العامة المقرر إجراؤها فى يوليو/تموز ٢٠١١.

فحزب «العدالة والتنمية» كان هو الحزب الوحيد تقريباً الذى قام بحملة فى سبيل تأييد هذه الإصلاحات، بينما عارضتها أو قاطعتها باقى الأحزاب. أى أن حصيلة الـ٥٨٪ «نعم» التى حصدها التعديلات كلها تصب فى وعاء «العدالة والتنمية» منفرداً، بينما تصب الـ٤٢٪ «لا» فى أوعية باقى الأحزاب مجتمعة.

وفى هذا السياق، علق كاتب الافتتاحية، فى صحيفة «ميلليت» سميح أديز يوم الاثنين ١٣-٩-٢٠١٠ الذى تلى الاستفتاء بالقول: «يمكنه بالتالى أن يؤكد وبشكل شرعى أنه نال وحيداً» تلك الأصوات المؤيدة.

فالمعارضة هى التى اعتبرت ذلك الاستفتاء تصويتاً بالثقة على الحكومة، وهى التى عمدت إلى هذا الوصف خلال الحملة الدعائية التى شنتها لرفض التعديلات. والآن حزب العدالة استطاع بالفعل الفوز بهذا الرهان باجتيازه هذا الاختبار المهم قبيل انتخابات ٢٠١١، وحصد ثقة الناس.

وجاءت هذه النتيجة فى الوقت المناسب للعدالة والتنمية، الذى كان يترقب مؤشرات حول أدائه المتوقع فى الانتخابات المقبلة، فهو وإن كان حقق فوزاً كبيراً فى الانتخابات العامة الأخيرة فى ٢٠٠٧ بحصوله على ٤٧٪ من الأصوات، إلا أنه أبدى بعض مؤشرات التراجع فى الانتخابات البلدية العام الماضى بفوزه لكن بنسبة أقل بلغت ٣٩٪ فقط.

لكن بعد نتيجة الاستفتاء أصبح بمقدور قادة الحزب الاطمئنان إلى أغلبية مريحة فى الانتخابات تخوله من تشكيل الحكومة المقبلة منفرداً.

وهذا بالضبط ما أشار إليه موقع (Open Democracy) فى مقدمة ملف عن الأوضاع فى تركيا، حيث قال

الثورة الأردنية

إن «الحكومة الإسلامية في تركيا سجلت انتصاراً عظيماً عندما أظهرت نتيجة الاستفتاء الموافقة على التعديلات الدستورية لإعادة تشكيل القضاء والحد من سلطات الجيش، وهو ما سمح لحزب العدالة والتنمية الحاكم بسحب البلاد بعيداً عن الميراث العلماني الغربي الذي خلفه مصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا العلمانية».

وهذا أيضاً ما كتبه المحلل السياسي إحسان داغى في صحيفة «زمان» التركية صبيحة إعلان نتائج الاستفتاء، حيث قال: «إن قوة الشعب تعيد بناء تركيا سياسياً، عن طريق التخلص من وصاية الأتاتوريين من خلال الاستفتاء. وبالموافقة على حزمة التعديلات الدستورية تمكن الناس بالوسائل الديموقراطية من تخطي مقاومة قوة النخبة الأتاتورية التي بذلت ما في وسعها من أجل الدفاع عن مناصبها».

وتابع قائلاً: «بات واضحاً وضوح الشمس مجدداً أن الناس في هذه البلاد كانوا دائماً متطلعين إلى نظام أكثر ديمقراطية ما سنحت لهم الفرصة.. ولهذا السبب بالتحديد، ولسنوات طويلة حاولت النخبة الأتاتورية اختطاف السلطة من الشعب بالوسائل السلطوية».

وأشار إلى أن كافة الأحزاب سواء العلمانية أو الليبرالية سواء التي قاطعت الاستفتاء أو التي شاركت فيه خرجت من الاستفتاء خاسرة، باستثناء حزب العدالة والتنمية الذي عزز من وضعه.

لقد أصبح «الأتاتوريون» أو العلمانيون الآن تحت طائلة القانون، بعد أن كان الدستور الذي وضعه العسكر يمنحهم حصانة في مواجهة أى محاسبة على أفعالهم إبان الانقلاب الأخير عام ١٩٨٠.

واستطاع حزب العدالة بهذه التعديلات الحد من سلطة الجيش الذي يمثل معسكر العلمانيين، والحد من سلطات القضاء الذي صار الملاذ الأخير للعلمانيين خاصة مع تراجع قوة الجيش جراء الإصلاحات التي يطالب بها الاتحاد الأوروبي.

ودفع إقرار التعديلات جماعات حقوق الإنسان إلى تقديم سبل من الطلبات لمحاكمة قادة انقلاب ١٩٨٠ الذين جردوا من الحصانة بموجب أحد التعديلات في حزمة الإصلاحات الدستورية. وتقدمت بعض الجماعات بالتماسات بمكتب مدعى أنقرة لمحاكمة قادة الانقلاب وبينهم الرئيس السابق الجنرال كنعان أفرين على جرائم ضد الإنسانية. وفي ذلك الإطار اعتبرت صحيفة «صباح» المؤيدة للحكومة أن «تركيا تنظف عار الانقلاب»، حيث كان نحو ٥٠ شخصاً أعدموا في أعقاب الانقلاب، كما اعتقل الآلاف وعذب الكثير ومات المئات في الاحتجاز واختفى آخرون.

وهذه التعديلات تخول الحكومة أيضاً أن تضع قبضة حديدية حول أعناق المتهمين بالتورط في مخططات «المطرقة» و«أرغنيكون»؛ وهى شبكات كشفتها وسائل الإعلام التركية، حيث سعى جنرالات ورجال فى الحكومات العلمانية السابقة إلى تنفيذ اغتيالات وتفجيرات بحق شخصيات ومؤسسات علمانية، وذلك بهدف زعزعة الاستقرار والإحياء بأن حكومة «العدالة والتنمية» غير قادرة على حفظ الأمن فى البلاد.

انقلاب دستوري

أحد أهم الأهداف التي يسعى لها أردوغان من خلال تمرير هذه التعديلات هو توسيع الحريات العامة والدينية، وهو ما يصب بالأساس لصالح الفتيات المحجبات اللاتي يعانين الحرمان من الدراسة في الجامعات التركية بسبب ملابسهن التي لا تروق للعلمانيين المتحکمين في أغلب المنشآت الثقافية.

لقد عانى المسلمون الأتراك من رغبة العلمانيين الدائمة في تغريب الهوية الإسلامية وتغيبها عبر منع المرأة المسلمة من ارتداء الحجاب أو إعاقة الحياة أمامها. والكل يدرك أن حزب العدالة والتنمية يضع هذه القضية في صدر أولوياته. وكيف لا وقد اكتوى أردوغان نفسه بتلك القيود التي فرضت على المسلمات، وهو ما اضطره إلى إرسال ابنتيه إلى الدراسة في الولايات المتحدة الأميركية للتمكنا من الاحتفاظ بحجابهما.

لقد عمدت الحكومات العلمانية السابقة إلى إصدار القوانين المانعة للحجاب بكافة صوره، بدءاً من قانون «القيافة» الذي أصدره أتاتورك ذاته عام ١٩٣٤ وحتى قانون منع الحجاب في الجامعات الذي أصدره الحكم العسكري عام ١٩٨١ عقب الانقلاب.

وفشلت محاولات الحكومات الإسلامية السابقة في منع هذه القوانين بسبب تدخل السلطات القضائية وإبطال هذا المنع، والإبقاء على القوانين التي تحظر الحجاب.

ومنذ ذلك الحين تضطر آلاف الطالبات المسلمات المحجبات للسفر إلى آذربيجان والمجر والنمسا وغيرها لاستئناف دراستهن الجامعية، لكن المؤسسات والحكومات العلمانية سعت دائماً إلى رفض اعتماد شهادتهن الجامعية التي يحصلن عليها في الخارج.

ويدخل ملف الأكراد أيضاً في إطار سعي الحكومة من خلال تلك التعديلات إلى توسيع الحريات المدنية والثقافية، فقد عمدت حكومة العدالة والتنمية منذ توليها الحكم عام ٢٠٠٢ إلى الابتعاد عن النغمة القومية التركية، والتقريب بين الأتراك والأكراد، في محاولة لحل ملف الأكراد المعقد.

ودأبت الحكومة على منح الأكراد المزيد من الحقوق الثقافية وأنشأت أول قناة تلفزيونية رسمية ناطقة بالكردية في اعتراف ضمني بالهوية الكردية وهو الأمر الذي كان مرفوضاً في عهد القوميين الأتاتوركين. وتأتي هذه التعديلات في استكمال لتلك الجهود بهدف إنهاء الأزمة التي تهدد المنطقة الجنوبية الشرقية للبلاد.

ونظراً للنجاحات الاقتصادية التي حققتها حكومة أردوغان، مما شجع على توفير مناخ الاستثمار الجيد بتركيا، وساهم في استقرار الأسواق، فقبل ساعات من الاستفتاء كان المستثمرون في الاقتصاد التركي يترقبون النتيجة بحثاً عن أي دلائل تعزز فرص فوز حزب أردوغان في الاستفتاء، إذ إن هذا من شأنه أن يعزز فرصه أيضاً في الاستمرار على رأس الحكومة بعد انتخابات يوليو/تموز ٢٠١١، وهو ما يدعم استقرار الاقتصاد ويدفعه إلى الأمام على غرار ما حدث منذ توليه الحكم عام ٢٠٠٢، وهي النقطة النوعية في تاريخ الاقتصاد التركي الذي ورثه أردوغان محملاً بديون بلغت أكثر من ٢٠٠ مليار دولار ونسبة بطالة

الثورة الأردنية

بلغت ٢٠٪، فاستطاع انتشاله حتى بات أقوى اقتصاد في المنطقة.

وبالفعل صعدت نتيجة الاستفتاء بالأسواق المالية (البورصة) التركية حيث رفعت الأسهم إلى مستوى قياسى. واعتبر المستثمرون نتيجة الاستفتاء دعماً للاستقرار ولفرص فوز الحكومة بفترة ثالثة. كما سجلت الليرة أقوى مستوياتها مقابل الدولار في شهر واحد.

تقييم أكاديمي لنتائج الاستفتاء

^١ قدم البروفيسور رمضان غوزن رئيس قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة جانكيا - تركيا، تقييماً حول اعتماد تعديل ٢٦ مادة في دستور الجمهورية التركية وإنعكاساته، حيث أشار فيه إلى النقاط التالية:

- إن عمليات الاستفتاء التي جرت حتى الآن ست مرات في تاريخ تركيا، لعبت دوراً هاماً في مسيرة ديمقراطية البلاد. وذلك لأنه من خلال الاستفتاء يتم القيام بترتيبات هامة من قبيل تعديل الدستور وفقاً لخيار الشعب ويكتسب النظام الديمقراطي النضج ويتم التدعيم المباشر للمسيرة الديمقراطية ويكون المجتمع صاحب رأى في العمليات المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية ويتطور وعى المواطنة.

- إن نتائج استفتاء الثامن عشر من سبتمبر / أيلول ٢٠١٠ ستؤثر على المسيرة السياسية والديمقراطية في تركيا بصورة مباشرة وغير مباشرة. فاولاً إن تغيير المواد المتعلقة بالجهازين القضائي والعسكري وبالفرد والمجتمع والاقتصاد سيؤدى إلى إفراز نظام جديد في تركيا. وهذا التغيير سيكسب الدفع لمساعي جعل تركيا أكثر ديمقراطية وسدنية وحرية وأكثر تطوراً من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية.

- إن هذا التعديل سوف لن يأتى بالنظام الدستوري والسياسى الأكثر مثالية وشمولاً. ولهذا ينبغى صياغة دستور جديد يراعى أيضاً آراء ومخاوف الذين صوتوا ضد التعديل الدستوري في الاستفتاء الأخير. ولهذا فإن الانعكاس الهام الآخر لنتيجة هذا الاستفتاء يتمثل بحقيقة حاجة تركيا إلى دستور أكثر رقياً.

- إن الاستفتاء الأخير جرى في الذكرى الثلاثين لانقلاب الثامن عشر من سبتمبر / أيلول ١٩٨٠، وإن تمخضه عن نتيجة باتجاه التغيير ينطوى على مغزى كبير. حيث بات قاطعاً انتهاء صلاحية دستور عام ١٩٨٢ الذى جرت صياغته واعتماده تحت ظروف فترة الانقلاب العسكرى.

- جميع الأطراف متفقة على ضرورة صياغة دستور جديد. غير أنه ليس ثمة وفاق حول كيفية وزمان صياغة مثل هذا الدستور الجديد.

وحسب قناعتي فإنه سيتم السعى إلى بلورة هذا الوفاق في مسيرة الانتخابات النيابية التى ستجرى عام ٢٠١١، فمن ناحية ستقوم الأحزاب والشرائح المعنية الأخرى بطرح آرائها وأفكارها حول الدستور الجديد ومن ناحية أخرى ستسعى إلى حشد الدعم الشعبى في سبيل بلوغ غاياتها. ولهذا يمكن القول إن السياسة التركية

انقلاب دستوري

خلال ما تبقى من ٢٠١٠ والعام ٢٠١١ ستركز على الانتخابات النيابية وصياغة دستور جديد.

ومن إحدى المواد التي تهم كلا المسيرتين عن كتب هي تلك المتعلقة بالإصلاحات في سياق العضوية في الاتحاد الأوروبي. وذلك لأنه ادعى في جميع تقارير التقدم التي اعدتها الاتحاد الأوروبي بأن تركيا بحاجة إلى دستور بمعايير الاتحاد. والدستور المنسجم مع قيم الديمقراطية والحرية واقتصاد السوق وسيادة القانون سيكسب الدفع لمسيرة المفاوضات الجارية بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

ربما أن الدستور الجديد سوف لن يضمن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي جراء المشاكل النابعة عن داخل الاتحاد، ولكنه سيعزز حتماً وضعها. وقد بدأت الإشارات الإيجابية ترد بهذا الشأن. حيث صدرت عن مسؤولي الاتحاد الأوروبي واللاعبين الدوليين الآخرين تصريحات داعمة لنتائج الاستفتاء، وتبعاً لذلك حطم مؤشر بورصة إسطنبول رقماً قياسياً وبلغ الذروة.

- الانعكاس الآخر لنتيجة الاستفتاء هو بدء النقاش حول الانتقال إلى النظام الرئاسي في تركيا. فهناك شريحة تضم بعض المثقفين والصحفيين لها رأى يدعو إلى صياغة الدستور الجديد وفقاً للنظام الرئاسي. غير أن مثل هذا النظام لا يبدو قابلاً للتطبيق سواء بسبب ظروف تركيا وسواء بسبب عدم تمتعه بدعم الحكومة وغالبية المجتمع.

مستقبل علاقات تركيا العربية في ظل التعديلات

لا شك في أن نتيجة الاستفتاء الإيجابية على التعديلات الدستورية تحظى بأهمية مميزة لدى رئيس الوزراء التركي أردوغان وحزبه، كونها تشكل مفصلاً مهماً في مسيرته السياسية وتطلعاته المستقبلية. وقد عمل الحزب بكل ما لديه من أجل الانتصار في هذه المعركة، خاصة في ظل قناعاته الدفينة بأن الدستور الحالي لا يتناسب وأداء السياسة التركية في الداخل والخارج، بمعنى أنه لم يعد مناسباً للرؤية المستقبلية للدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، حيث يتطلع قادة الحزب إلى بناء علاقات مميزة مع البلدان العربية.

وقد شرع أردوغان فور وصوله إلى رئاسة الوزراء بالانفتاح على البلدان العربية، بدءاً من سورية وصولاً إلى بلدان الخليج العربي ومصر، حيث لعبت تركيا دور الوسيط بين سورية وإسرائيل في المفاوضات غير المباشرة، التي توقفت بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية عام ٢٠٠٧، ثم تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط بعد توطد علاقاتها مع سورية، حيث امتد التحرك التركي إلى الملف الفلسطيني بالتنسيق مع مصر، وطاول دورها العراق ولبنان ودول مجلس التعاون الخليجي وسواها. وأفضى تنامي الدور التركي إلى نسج شبكة من العلاقات والنفوذ في دول المشرق العربي، وإلى التوقيع على اتفاقيات اقتصادية وسياسية مهمة معها، حيث أبرمت حكومة حزب العدالة اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول العربية، وألغت تاشيرات الدخول مع سورية ولبنان والأردن. وتمكنت من تعزيز التعاون السياسي والاقتصادى مع معظم بلدان المشرق العربي، لذلك يمكن القول بأن وصول حزب العدالة والتنمية

الثورة الأردوغانية

إلى الحكم في تركيا في عام ٢٠٠٢، شكل نقطة تحول مفصلية في السياسة التركية حيال البلدان العربية، ويكفي النظر إلى تطور العلاقات الايجابية مع سورية، ف وقعت معها عام ٢٠٠٤ اتفاقية التجارة الحرة، وتمّ الشروع بتطبيقها عام ٢٠٠٧، فضلاً عن عشرات الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الأخرى.

وتحظى تركيا بصورة إيجابية لدى شرائح عربية واسعة، تبدي إعجابها بالنموذج التركي، الذي نجح في حل إشكالية الدين والدولة وإشكالية التداول السلمي للسلطة، إلى جانب نجاحات تركيا الاقتصادية، وبالتالي تستند تركيا إلى تقبل دول المنطقة للتعاون معها، بسبب الموقع والذاكرة التاريخية المشتركة، وباعتبارها قوة جذب جديدة قد تقدم بديلاً لأدوار قديمة، الأمر الذي يمنحها مكانة جديدة، ودوراً مهماً في لعبة التوازنات والتناقضات الإقليمية، ويجعلها شريكاً فاعلاً في رسم السياسات في المنطقة.

وكانت حكومة حزب العدالة والتنمية في حال فشلها في تمرير التعديلات الدستورية، ستنتقل ضربة قوية، وكان ذلك سيفضى إلى انتكاسة التغيير والإصلاحات التي يقودها رجب طيب أردوغان وحزبه، وستكون للفشل إرهابات على مجمل السياسة التركية، وبالأخص على مستقبل علاقات تركيا العربية.

ويشكل نجاح حزب العدالة والتنمية في الاستفتاء على التعديلات الدستورية نجاحاً لسياساته وعلاقاته الخارجية أيضاً، خصوصاً مع البلدان العربية، وسيقوى من صورة تركيا كنموذج ناجح في المنطقة.

.. في الأخير:

عاشت تركيا فرحتين ونصفاً في شهر سبتمبر / أيلول ٢٠١٠، الأولى فرحة عيد الفطر والثانية فرحة تأييد الأغلبية لتعديل الدستور. أما النصف فتمثل في فوز تركيا بالمرتبة الثانية في مسابقة كأس العالم في كرة السلة (الولايات المتحدة احتلت المركز الأول). وبطبيعة الحال فإن الفرحة من نصيب الذين أيدوا التعديلات وصوتوا لها، وهم يطلقون على الحدث أوصافاً عدة. فمن قائل إنه بمثابة ثورة صامتة، وقائل إنه انقلاب ديمقراطي. ومنهم من ذكر أنه الإعلان الشرعي عن ميلاد الجمهورية التركية الثانية وطى صفحة دولة العسكر.

أما المعارضون فإنهم تحدثوا عن «رصاصة في قلب الكمالية» وحذروا من «طوفان الطغيان القادم»، ومنهم من أبدى أساء معتبراً أن تركيا باتت «ذاهبة إلى المجهول»، وأنها «فقدت حصانتها»، وهذه العبارات التي ذكرتها كانت عناوين لمقالات نشرتها بعض الصحف خلال الأسبوع الذي أعقب إعلان النتائج.

الفصل الثانى

ولادة الجمهورية الثانية

قبل ثلاثة أعوام وتحديداً فى الأسبوع الأول من سبتمبر /أيلول ٢٠٠٧، بدأت إرهابات ميلاد الجمهورية الثانية، وذلك مع دخول السيدة «خير النساء» إلى القصر الجمهورى «شبقايا».. وجلس الرئيس التركى الحالى «عبد الله جول» فى مقعد مصطفى كمال «أتاتورك»، حيث اعتبر العلمانيون المتطرفون أن دخول سيدة محجبة ورجل يؤدى الصلوات الخمس إلى القصر الجمهورى، يُعدُّ إعلاناً عن تقويض النظام العلمانى. لذا فقد قاطع «العسكر» الذين يمثلون السلفية العلمانية حفل تنصيب الرئيس عبد الله جول، ورفض رئيس الأركان الجنرال يشار بيوك أنيت تادية التحية له، لكنهم اعتبروا أن حضور زوجته احتفال عيد النصر، الذى كان أول مناسبة قومية رسمية حلت بعد التنصيب خطأً أحمر، فلم يوجهوا إليها الدعوة.

.. من هنا بدا وكان المبادئ العلمانية التى أرساها أتاتورك قبل ٨٧ عاماً، قد تحولت على أيدي «العسكر» حراس العلمانية» إلى مبادئ عبثية فارغة «تافهة» لا تهتم إلا بالحفاظ على العادات والتقاليد الأتاتورية إضافة إلى الرموز (الحجاب) والطقوس (الاحتفالات والمراسم)، فصاروا معنيين بالقشور أكثر من الجوهر، وكان تحولهم هذا سبباً فى انصراف الشعب عن تأييدهم أو التعاطف معهم، وهو ما صب فى النهاية فى مصلحة حزب العدالة والتنمية وزعيمه ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، وهو ما أقرته كل الانتخابات (تشريعية ومحلية ورئاسية) التى اشترك فيها الحزب منذ العام ٢٠٠٢، مما دفعه لتصدر المشهد السياسى التركى داخلياً وخارجياً.

وفى مقابل هوس العسكر بقشور العلمانية، كان قادة حزب العدالة من الذكاء بحيث أنهم ركزوا من جانبهم على الجوهر، وتركوا ساحة الطقوس والرموز للعسكر يصولون فيها ويجولون. وهو ما بدا تبادلاً للأدوار فى الصورة النمطية الشائعة لدى كثيرين، ممن يأخذون على أصحاب التوجه الإسلامى عنايتهم بالأشكال، ويتباهون بنزوع العلمانيين إلى الاهتمام بقيم التغيير فى المجتمع. فى حين أن العكس تماماً حدث فى المشهد التركى الراهن. أما دلالة هذا التركيز على الطقوس والرموز فتتمثل فى أن هذه هى المساحة التى بقيت للعسكر، بعدما تقلص دورهم بمضى الوقت. فلم يستطيعوا أن يفعلوا شيئاً أكثر من إصدار بيان عشية انتخاب الرئيس التركى عبد الله جول، حذر فيه قائد الأركان من أن «أوكر الشر تسعى فى خبث وسرية إلى النيل من النظام العلمانى».

الثورة الأردوغانية

ولأن العسكر عبروا عن ظنهم أو تخوفهم أو توقعهم أو هذا، ولم يتحركوا كما فعلوا لأربع مرات من قبل، فى مواقف وأوضاع سياسية ومجتمعية كانت أقل خطورة على سطوتهم وأقل تأثيراً فى النظام العلمانى الأتاتوركى، فكانت غاية عدنان مندريس (انقلاب عام ١٩٦٠) أن يعود الأذان باللغة العربية، وأن يسمح للأتراك بقرءة القرآن باللغة العربية، ولم تدم حكومة نجم الدين أربكان سوى عام واحد حتى قام العسكر بإزاحته فقط بنشر الدبابات إلى شوارع انقره (عام ١٩٩٧) ولم يكن قد تقدم خطوة واحدة فى طريق تعديل مواد الدستور التى تتيح للعسكر السيطرة على زمام الأمور فى تركيا، لذا فواضح من خلال استعراض هذه السوابق التاريخية ومع توافر شواهد كثيرة أظهرتها حكومة اردوغان، أكثر دلالة على وجود نية لتغيير النظام العلمانى الذى أرساه أتاتورك، إلا أن العسكر لم يجرؤوا على التحرك ضد اردوغان، بعد أن أيقنوا أنه صار أقوى منهم، وبعد أن شعروا -عن اقتناع أو عدمه- أن ثمة عهداً ظهرت إرهاباته فى الأفق، يختلف عن كل العهود التى تعاقبت منذ إقامة الجمهورية قبل ٨٧ عاماً، وأن تركيا لم تسمى تركيا التى يعرفونها، وأن الأفق يحمل لهم ومستقبل تركيا نظام حكم جديد دعامته وأركانه الأربعة من الديمقراطية الخالصة، إضافة إلى مزيج من مبادئ الشورى وإعادة بعث تركيا لماضيها الإسلامى والتأكيد على استقلالية قراراتها السياسية ومحاولة استعادة التواجد الإقليمى والعالمى القوى الذى يليق بمكانتها التاريخية وإمكاناتها السياسية والاقتصادية والسيادية الحالية.

.. وعلى هذا فليس غريباً أن يأتى اليوم اردوغان وبعد ٨٧ عاماً من إعلان مصطفى كمال «أتاتورك» - وكان عمره وقتها لا يتجاوز ٤٢ عاماً- ولادة الجمهورية التركية ملغياً للخلافة العثمانية، أن يجيء اردوغان ليمهد ويقص شريط الجمهورية التركية الثانية.. هذا ليس مجرد استنتاج، ولكنه يمثل أحد أهم حقائق المشهد التركى، التى أدركها نفر غير قليل من الباحثين والمعلقين، ممن لم يترددوا فى وصف الوضع الراهن بأنه بداية ميلاد للجمهورية التركية الثانية. وهو المعنى الذى عبر عنه بصيغة أخرى رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان، حين قال: «إن تركيا أصبحت كطائرة على مدرج الإقلاع، ولن يقف أمامها شيء». والعبارة يمكن فهمها على أنها إعلان عن أن تركيا تشهد انطلاقة جديدة لا يستطيع العسكر إيقافها.

والواضح من تجليات الأحداث التى تدور رحاها فى تركيا:

■ انتهاء..

الزمن الذى أعلن فيه أتاتورك (فى ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٣)، رئيساً لتركيا متخذاً لأنقرة عاصمة للدولة الجديدة بدلاً من إسطنبول ومقرراً لسلسلة من الإجراءات التى استمرت بضع سنوات، غير من خلالها وجه تركيا بالكامل، ليبدأ بعدها إجراءاته بتغيير أشكال الناس، حيث منع اعتمار الطربوش والعمامة وروج للباس الغربى، منع المدارس الدينية وألغى المحاكم الشرعية، أزال التكايا والأضرحة وألغى الألقاب، وتبنى التقويم الدولى، كتب قوانين مستوحاة من الدستور السويسرى، وفى عام ١٩٢٨ ألغى

■ ولادة الجمهورية الثانية

استخدام الحرف العربي في الكتابة وأمر باستخدام الحرف اللاتيني في محاولة لقطع ارتباط تركيا بالشرق والعالم الإسلامي.. لتتحول تركيا خلال ١٥ عاما من حكم مصطفى كمال بشكل جوهري، ورغم أنه بالفعل أسس دولة قوية حديثة، لكنه لم يكتف بإزالة آخر دول الخلافة الإسلامية، فراح يحارب الدين والتدين من خلال النظام العلماني الذي شرعه في تركيا، بل إنه ربط تقدم البلاد وتطورها بالتخلي عن الهوية الإسلامية تاريخاً وممارسة، ولذلك فالعلمانية الكمالية لم تكتف بفصل الدين عن الدولة لكنها سيطرت على الممارسة الدينية ومنعت كل مظاهر التدين بإجراءات قانونية تحميها مؤسسات الدولة وأبرزها الجيش.

■ ولادة..

جمهورية فتية كاملة الصحة والبنیان.. جمهورية تركية جديدة.. أو لنقل الجمهورية التركية الثانية في ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ (تاريخ إجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية) وذلك على أيدي زعيم حزب العدالة والتنمية بل زعيم الشعب التركي الأوحده بعد أتاتورك (وهي الزعامة التي تؤكد نتائج أربع استحقاقات انتخابية برلمانية ومحلية، واستفتاءين أولهما خاص بالرئاسة والآخر بالتعديلات الدستورية)، زعيم أخرج دولة من مخاضها سريعاً إلى النور دون أضرار تذكر، فالأم المخاض صارت في ظله راحة وانتعاشا على شعبه، زعيم لم يخرج للعالم أو لشعبه ليعلم نفسه زعيماً أو قائداً عنوة أو تزويراً أو تدليساً سالباً من أمته أعز ما تملك.. كرامتها.. عزتها.. إيمانها، بل خرج بوليد أمته سالماً آمناً، حافظاً لها كل ما فرط فيه السابقون، أعاد لها كرامة سيادتها الوطنية الداخلية من انتهاكات العسكر البشعة، وكرامة سيادتها الوطنية الخارجية من علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية التي تصورت في لحظة أنها صارت الأمر المطاع في علاقاتها الدولية، فكانت تعامل تركيا كتابع ظل لها، ولكن أردوغان وقف أمام رغباتها عندما رفض ضرب العراق عام ٢٠٠٣، مانعاً مرور المقاتلات الأميركية عبر الأجواء التركية، ليغير بعدها من قواعد اللعبة السياسية في التعاون معها، ليضمن السيادة والاستقلال لتركيا الفتية، زعيم يعمل على إعادة ما سلبه النظام العلماني الاتاتوركى من الشعب التركي للشعب التركي مرة أخرى.. ودون أن يكبد أى تركى أقل خسارة، فاعاد النضارة لوجه تركيا، والحرية والعزة والكرامة لأمة، فصار أباً لوليد جديد.. وصار زعيماً لأمة تزخر بالزعماء.. فارسي لشعبه نظاماً جديداً.. لتتنحى الاتاتورية جانباً ليحل محلها «الأردوغانية».

الكلام عن تبني مخطط لإقامة الجمهورية الثانية، يرجع إلى العام ١٩٩١، حين كتب أستاذ الاقتصاد البروفيسور «محمد التان» مقالة دعا فيها إلى نقد تاريخ الجمهورية القائمة، التي بناها مصطفى كمال أتاتوك في عشرينيات القرن الماضي. ووصفها بأنها دولة الوصاية العسكرية وتخريب سيادة الشعب، الأمر الذي انتهى بإقامة نظام تحكم فيه الطبقة البيروقراطية العسكرية والمدنية. ولأن البرفيسور التان دعا أيضاً إلى عودة الجيش إلى ثكناته وإلى محاكمته عن الانقلابات العسكرية في البلد، فإنه قدم إلى المحاكمة واتهم بالخيانة الوطنية والعمالة للغرب والتآمر لتقسيم البلاد.. الخ.

الثورة الأردنية

لكن أفكاره لم تذهب هباءً. وإنما كانت بمثابة حجر كبير ألقي في بحيرة النخبة السياسية الراكدة، فاثارت جدلاً لا يزال مستمراً، وكما وجدت ناقدين ومعارضين، فإنها لقيت أذاناً صاغية. وأسست قاعدة من المؤيدين الذين ساندوا الفكرة وطوروها حتى تحولت إلى مشروع للتغيير، توافق مع مشروع حزب العدالة والتنمية وبرنامجه الذي خاض به الانتخابات.

الآن يتحدث منظرو الجمهورية الثانية بصوت عالٍ، قائلين إن «الكمالية» حددت أهدافاً ستة لمشروعها لم تكن الديمقراطية من بينها. وقد تم تقديس الكمالية وفرضها على الناس من خلال مواد الدستور المتعاقبة التي صاغها العسكر. وتم تحريم وتخوين وملاحقة أى نقد يوجه إليها. كما حوربت الأفكار المختلفة عنها بالتصفيات والملاحقات القضائية والحظر، مما أدى إلى شلل الحياة السياسية وتسطيع الثقافة وإعاقة نمو البلاد. يقول هؤلاء أيضاً إن النهوض بالواقع التركي يتطلب الانتقال من النظام التسلطى الراهن إلى النظام الديمقراطى، ومن الاقتصاد الزراعى إلى الإنتاجى. وذلك يتطلب نزع وصاية العسكر على السياسة، وتغيير الدستور بما يتوافق مع المعايير الدولية للديمقراطية وحقوق الإنسان، وتمكين دافع الضرائب من مراقبة كيف تنفق الحكومة حصيلتها. وهذه دعوة تستهدف قلب العلاقة القائمة بين المجتمع والسلطة رأساً على عقب، بحيث يتحول المجتمع إلى سيد وتصبح الدولة فى خدمته.

وقد لاقت فكرة الجمهورية الثانية لتجديد النظام التركى والنهوض به، نجحاً على العلمانيين المتطرفين الذين صاروا لا يخوضون معارك إلا ضد الحجاب، متشبثين بميراث الكمالية التى عفى عليه الزمن، مما أكسبها الكثير من الأنصار، وهى الفكرة التى وجدها حزب العدالة والتنمية تتلاقى مع أهدافه، وطبيعة مشروعه السياسى، فى ذات الوقت الذى اعتبر فيه منظرو الجمهورية الثانية أن حزب العدالة هو القوة السياسية التى يمكن الاعتماد عليها لتحقيق هدفهم المنشود. ونجح التوافق بين المشروعين لثلاثة أسباب رئيسية هى:

— أنهما أصبحا يمثلان استجابة للطرف التاريخى الداعى إلى التغيير فى تركيا.

— أن الطرفين تعامل بعضهما مع البعض بغير «عقد». فدعاة الجمهورية الثانية — وهم علمانيون بامتياز يصنفون ضمن المعتدلين — لم يجدوا غضاضة فى التوافق مع الحزب بخلفيته الإسلامية وموقفه المعتدل. وكانت المصلحة الوطنية هى القاسم المشترك الأعظم بينهما.

— أن رموز الطرفين ينتمون إلى جيل الوسط الآتى من خارج دائرة السياسيين المحترفين، الذين تلوّثوا بممارسات وفساد المرحلة السابقة.

تجلى هذا التوافق بشكل واضح، حينما دعا البرفيسور محمد ألتان الأب الروحى لمشروع الجمهورية الثانية، لتأييد ترشيح عبد الله جول لرئاسة الجمهورية، وقال صراحة: إن عدم ترشيحه سيؤدى إلى استقواء العسكر ويشجعهم على الانقلاب.

❖ ولادة الجمهورية الثانية

وبعد انتهاء معركة رئاسة الجمهورية لصالح جول وحزب العدالة وأنصار الجمهورية الثانية (فى سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٧) بدأ المخاض الفعلى لإنشاء الجمهورية الثانية، حيث فقد العسكر حليفهم التقليدى الكائن بالقصر الجمهورى، ليرتد هذا الحليف عليهم ويصير منسجماً (أو لنقل حليفاً قوياً) مع رئاسة الوزراء وذلك لأول مرة منذ إنشاء أتاتورك للجمهورية الأولى، الأمر الذى فتح الباب واسعاً للتقدم على طريق تحقيق حلم الجمهورية الثانية.. ووقتها كان كل ما جاء (وأكثر قليلاً) فى التعديلات الدستورية الأخيرة، مطروحاً على لجنة من الخبراء القانونيين لطرح التعديل على الاستفتاء العام بعد الانتخابات الرئاسية بشهر واحد أى منذ ثلاثة أعوام تقريباً، وكان من ضمن المواد المطلوب تعديلها، زيادة أعضاء المحكمة العليا من ١١ الى ١٧، ووضع تصرفات الجيش تحت رقابة المؤسسات المدنية وعلى رأسها البرلمان والقضاء.. وهو ما حدث.

.. وبعد تلك الولادة العسيرة، تبقى مرحلة انتقالية خطيرة لتؤكد حيوية وقدرة هذا المولود على الاستمرار فى الحياة لأطول فترة ممكنة، حيث إن الفصل فى ذلك يرجع لنتائج الانتخابات البرلمانية المقررة فى يوليو/ حزيران ٢٠١١ (وربما قبل ذلك)، حيث يعرف الجميع أن اردوغان يستعد لترشيح نفسه لانتخابات رئاسة الجمهورية فى أغسطس ٢٠١٢، وتحدث أحد المقربين من رئيس الوزراء عن مشروع لتغيير النظام السياسى القائم فى البلاد عبر الدستور الجديد من نظام برلمانى الى نظام رئاسى، كما هو الحال فى اميركا، أو نصف رئاسى كما هو فى فرنسا، ما يعنى دخول اردوغان القصر الجمهورى بصلاحيات أوسع، على أن يعود الرئيس الحالى عبد الله جول رئيساً للوزراء، كما كان بعد انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢، حيث حقق حزب العدالة والتنمية انتصاره الأول، وتسلم السلطة وسط رهانات داخلية وخارجية حول مصير هذا الحزب وتركيا بنظامها الجمهورى العلمانى ذى الملامح الإسلامية.

ولكن يبقى تحدياً رئيسياً أمام اردوغان لو انتهى منه ضمن حياة الجمهورية الثانية لفترة بلا نهاية، وهو «المادة ٣٥»، التى يخرج باسمها الجنرالات من الثكنات لتنفيذ انقلاباتهم غير الشرعية، حيث إنهم كانوا ببساطة يطبقون الدستور والقوانين، حيث إن المادة ٣٥ من قانون الخدمة الداخلية للجيش، تنص حرفياً على أن «وظيفة القوات المسلحة هى حماية والحفاظ على الوطن التركى والجمهورية التركىة كما هى محددة فى الدستور».

وبناءً على تلك المادة، هناك مادة أخرى مبنية عليها، وهى «المادة ٨٥» من قانون الخدمة العسكرية نفسه الذى يحدد وظائف وأوصاف مهمة الجندى، والتى منها أن يحمى الجمهورية والوطن التركى ضد الأخطار الداخلية والخارجية بقوة السلاح عند الضرورة!

وفى إطار العمل على التخلص من هذه المادة، نجح حزب العدالة والتنمية فى التمهيد لهدم معبد «العلمانية الأتاتوركىة» من داخله، عندما تسبب فى انشقاق فى صفوف أركان هذا المعبد، العسكر وحزب الشعب الجمهورى (الذراع السياسى للمؤسسة العسكرية)، حينما جاءت فكرة إلغاء أو تعديل

الثورة الأردوغانية

المادة ٣٥ من الأخير، وهو ما لم يصدقه اردوغان، وكان جوابه انه إذا كان من اقتراح جدى بهذا الخصوص ومن خلال تشكيل لجنة فهو جاهز لإلغاء المادة برمتها.

لكن حزب الشعب الجمهورى اليوم مضى أكثر من ذلك. إذ قدم بالفعل اقتراحاً إلى البرلمان يقول بإلغاء عبارة «الحفاظ» من النص وزيادة على عبارة حماية الوطن والجمهورية جملة «ارتباطاً بالدستور وفي إطار عمل النظام البرلماني الديموقراطي». وقال نائب رئيس الحزب سها أوكاي، بعد اجتماع اللجنة المركزية بزعامه كمال كيليتشدار أوغلو، إن الحزب أنهى التعديل، موضحاً أن الهدف من التعديل هو إلغاء أى مبرر قانوني للانقلابات العسكرية وهو يعزز الديمقراطية والنظام البرلماني.

ورد نائب رئيس الحكومة جميل تشيتشيك انه سيرى مقترح حزب الشعب الجمهورى، قائلاً إن لدى حزب العدالة والتنمية أيضاً تحضيراته لهذا الموضوع. ورحب بموقف الشعب الجمهورى، لكنه دعا إلى الانتظار لأن مواقف الحزب من قضايا الحريات، ومنها معارضته لإلغاء المادة ١٥ المؤقتة من الدستور التى تسمح بمحاكمة قادة انقلاب ١٩٨٠، لا تبشر بالخير.

وفي موقف لبعض قيادات حزب العدالة والتنمية أن موقف حزب الشعب الجمهورى ليس مطمئناً بما فيه الكفاية، إذ ترشح رائحة «المؤامرة» من خلال تخلى الحزب عن مسألة إلغاء المادة واقتراح تعديلها فقط. وفي هذا الإطار قال رئيس كتلة «العدالة والتنمية» البرلمانية بكر بوزداغ إن حزبه «أعلن استعداداه لإلغاء المادة ٣٥ فجاء حزب الشعب الجمهورى ليعلم أنه يريد تعديلها فقط. لم يكونوا فى السابق صادقين وظهر أننا على حق».

ومهما كان موقف حزب الشعب الجمهورى متقدماً عن السابق فإن التجارب أثبتت انه لم يكن صادقاً ولا فى أى موقف. اما إلغاء المادة ٣٥ او تعديلها فلا يمكن أن يتم إلا وفقاً لتقديرات حزب العدالة والتنمية.

.. فى كل الأحوال بدأت معالم الجمهورية التركية الثانية تتكشف ملامحها وتؤكد ولادتها فى تصريح رئيس الوزراء التركى رجب طيب اردوغان، عندما قال بعد إعلان نتيجة الاستفتاء الدستورى، امام ناشطى حزبه فى المقر الإقليمى لحزب العدالة والتنمية فى إسطنبول:

«إن الثانى عشر من سبتمبر سيشكل منعطفاً فى التاريخ الديموقراطى لتركيا.. لقد عبر شعبنا مرحلة تاريخية على طريق الديمقراطية وسيادة دولة القانون. يا لها من سعادة بزيادة مستوى القواعد الديموقراطية فى تركيا.. أما الخاسرون هذا المساء فهم أصحاب عقلية انقلابية».



الباب الخامس:

من الحلم الأوروبى إلى الواقع الإسلامى

الفصل الأول

السياسة الخارجية التركية

الفصل الثانى

داعم الحقوق العربية

الفصل الثالث

الامتداد التركى إلى قارات العالم

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

الفصل الأول

السياسة الخارجية التركية

أعاد حزب العدالة والتنمية صياغة العلاقات الخارجية لتركيا، التي قامت بعد الجمهورية على أساس المحافظة على سلامة الكيان التركي الجديد المولود من رحم الدولة العثمانية وتجنب دوائر الصراع، ثم تطور في الحرب الباردة لجعل من تركيا دولة مواجهة ضد الخطر السوفيتي إلى أن أصبح بعد زوال هذا الخطر جسراً بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي. حيث قامت صياغة العلاقات الخارجية لحزب العدالة والتنمية بزعامة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان على تجاوز فكرة الجسر لتكون تركيا مركزاً إقليمياً بما يعنى أن توسع من دائرة علاقاتها الخارجية لتشمل إضافة إلى الغرب عدداً أكبر من الدوائر، لاسيما تلك التي تربطها بها روابط جيوبوليتيكية، ثقافية، وتاريخية.

ففي توصيف لوظائفها الجيوبوليتيكية، التي نهضت بها في مرحلة الحرب الباردة، فقد لعبت تركيا دوراً محورياً في الاستراتيجية الأطلسية الخاصة باحتواء الاتحاد السوفياتي، مستندة إلى موقعها الجغرافي، الذي يسيطر على المدخل الجنوبي للجمهوريات السوفياتية الآسيوية. هذا بالأمس القريب، أما اليوم فثمة تعريف جديد للوظيفة الجيوبوليتيكية، حيث تقدم فيه تركيا نفسها باعتبارها صلة وصل بين الشرق والغرب، بالمعنى القيمي الحضاري. وذلك بموازاة كونها جسراً لإمدادات الطاقة المتجهة للغرب، من آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط.

وقد عاد الشرق الأوسط موضع تطلع تركي متزايد، بل إن تركيا عادت لتكتشف أهمية هذا الشرق في تعزيز مكانتها الدولية وازدهارها الداخلي.

ويرى البعض أن النخبة المؤيدة للغرب، التي دارت السياسة الخارجية التركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قد انحسرت تدريجياً لتحل محلها نخبة محافظة، أكثر تديناً أو أكثر قومية، ينتابها الارتياح من الغرب، والاعتزاز بماضي تركيا العثماني، الأمر الذي عزز التوجه التركي نحو الشرق الأوسط، وحيث بدت منطقة الخليج في طليعة المعنيين بهذا التوجه.

وبالنسبة لبعض المحللين، فإن بُعد الطاقة، على وجه الخصوص، هو ما يحفظ مكانة تركيا في المدرك الإستراتيجي الغربي. ووفقاً لأحد مستشاري السياسة الخارجية لرئيس الوزراء التركي أردوغان، فإن

من الحلم إلى الواقع

نجاح تركيا يكمن في قدرتها على «موازنة دورها كبلاد عبور للطاقة بين المنتجين والمستهلكين».

بيد أن ما تقدم لا يحجب حقيقة أخرى، مفادها أن تركيا، المتطلعة للانضمام للاتحاد الأوروبي، والساعية في الوقت ذاته لتعزيز دورها في الشرق، تشهد منذ سنوات أزمة صامتة مع حلفائها الأطلسيين. وهذا ما أظهرته، بوجه خاص، الحرب الأميركية على العراق في العام ٢٠٠٣، ثم عاد وتكشف بعد خمسة أعوام، خلال الحرب في جنوب أوسيتيا. وحيث بدت أنقرة في لحظة ما أقرب إلى عدوها التاريخي موسكو منها إلى واشنطن.

وغير بعيد عن هذا المناخ، رفضت تركيا طلب الناتو إرسال جنودها العاملين في أفغانستان إلى المناطق الجنوبية من البلاد، التي تتسم الخدمة فيها بقدر أكبر من المخاطرة. علماً بأن تركيا تمتلك أكبر جيش في حلف الناتو، بعد الولايات المتحدة، حيث تحتفظ بنحو نصف مليون جندي في الخدمة، و ٩٠٠ ألف عنصر احتياطي. وفي المجمل، يمكن الوقوف على سلسلة طويلة من القضايا الخلافية الضاغطة اليوم على وضع تركيا الأطلسي، من قوانين العبور في مضائق البوسفور والدردينيل وحجم التواجد الأجنبي في البحر الأسود، إلى العلاقة مع روسيا والعراق، والأزمة القبرصية.

وقد أوضح استطلاع للرأي، موله صندوق مارشال، أن تأييد الأتراك لحلف الناتو قد تراجع من ٥٣٪ في العام ٢٠٠٤ إلى ٤٤٪ في العام ٢٠٠٦، وفي السياق ذاته، اشتكى الأتراك من أن الولايات المتحدة لا تُعير اهتماماً لرغبتهم في تعزيز نظم دفاعهم الجوي. وأشارت بعض التقارير إلى أن تركيا في سبيلها للتوجه إلى روسيا لهذا الغرض.

التحول نحو السياسة المتعددة الأبعاد

تقوم السياسة الخارجية لحكومة العدالة والتنمية على ما يعرف بمفهوم العمق الإستراتيجي والسياسة المتعددة الأبعاد، التي تفترض رؤية تركيا لذاتها باعتبارها دولة مركزية. وجاء هذا الإطار المرجعي للسياسة الخارجية في كتابات سابقة لأحمد داود أوغلو، الذي يحتل موقع مستشار الشؤون الخارجية لرئيس الوزراء ووزير الخارجية (انظر، كتابه: العمق الإستراتيجي: مكانة تركيا في السياسة الدولية).

ما يعنيه هذا التصور بالسياسة المتعددة الأبعاد أن تركيا يجب أن تتطور علاقاتها الخارجية من الاقتصاد على الدائرة الغربية (أوروبا الغربية والولايات المتحدة) إلى عدد أوسع من الدوائر، لا سيما تلك التي تربطها بتركيا روابط جيوبوليتيكية وثقافية وتاريخية.

طوال حقبة الحرب الباردة، سيما بعد أن أصبحت عضواً في حلف الناتو، رُئيت تركيا باعتبارها دولة مواجهة مع الكتلة الشيوعية، وحلقة ضرورية في الإستراتيجية الغربية لاحتواء التوسع الشيوعي والوقوف أمام محاولات الاتحاد السوفياتي مد نفوذه جنوباً.

السياسة الخارجية التركية

بعد نهاية الحرب الباردة، أصبحت تركيا ترى باعتبارها مجرد جسر بين الشرق والغرب، جسر أوروبا الموحدة نحو آسيا والشرق الأوسط، ونافذة شعوب الشرق ووسط آسيا على أوروبا. وما يقوله داود أوغلو بأن تركيا أكبر من دولة مواجهة أو جسر، تركيا دولة مركزية، تقع في الوسط من البلقان والقوقاز ووسط آسيا والشرق العربي.

وهي مركزية ليس بالمعنى الجغرافي وحسب، بل بالمعنى التاريخي والثقافي والقومي، تربطها بدول القوقاز ووسط آسيا والبلقان والشرق العربي واحدة أو أكثر من الروابط القومية والثقافية والدينية والميراث العثماني. وبتوثيق علاقاتها بهذه الدوائر، بدون أن تتخلى عن علاقاتها الغربية التقليدية، يمكن لتركيا أن تصبح خلال عقود قليلة دولة محورية ولاعباً رئيسياً على المسرح العالمي.

يمثل هذا التصور تطوراً بارزاً في القواعد التي ارتكزت عليها سياسات الجمهورية التركية الخارجية خلال القرن العشرين، بدون أن يقطع معها كلية.

ولدت الجمهورية التركية في ١٩٢٣ باعتبارها دولة قومية، مستبطنة رفض توجه الجامعة الإسلامية الذي كان يامل بإعادة بناء السلطنة العثمانية، وتوجه الجامعة التركية (أو الطورانية) الذي كان ينادى ببناء دولة جامعة لكل الشعوب التركية من سيكيانغ إلى وسط آسيا، ومن القوقاز إلى البلقان.

في قلب رؤية مصطفى كمال وصحبه للجمهورية التركية، كان الاقتناع بأن توازن القوى بعد نهاية الحرب الأولى لا يسمح للأتراك سوى بالحفاظ على ما تبقى من الدولة العثمانية.

ولأن حرب الاستقلال التي قادها مصطفى كمال انطلقت من الأناضول بأغلبيته التركية، ولأن سنوات الحرب الأولى وحرب الاستقلال أدت إلى ترحيل الأغلبية العظمى من السكان الأرمن واليونان، فإن الهوية التركية أصبحت الخيار المنطقي للدولة الجديدة. وقد كان تأسيس الجمهورية ضمن حدودها الحالية يعني بالضرورة إعطاء القومية التركية جغرافية محددة.

خلال سنوات العشرينيات، اختط مصطفى كمال سياسة خارجية تقوم على النظر إلى الغرب الأوروبي باعتباره مثلاً للتحديث والعصرية، بدون أن يقدم تنازلاً ما لتوجهات القوى الأوروبية الإمبريالية.

وتلخص عبارة كمال الشهيرة: «سلام في الوطن، و سلام في العالم» الهدف الرئيسي لسياسة الجمهورية الخارجية في سنواتها الأولى: الحفاظ على سلامة تركيا واستقرارها، وتجنب عوامل وأسباب ودوائر الصراع والحرب في الخارج.

في عقد الثلاثينيات، شهدت تركيا الجمهورية حواراً واسعاً حول المشتركات التي تربط النظام الجمهوري بالأنظمة الفاشية الصاعدة، لا سيما الفاشية الإيطالية، بالنظر إلى الإعجاب المتزايد بإنجازات الأنظمة الأوروبية الجديدة وإنجازاتها على صعيد إعادة بناء إيطاليا وألمانيا.

من الحلم إلى الواقع

ولكن كتلة نافذة في حزب الشعب الجمهورى الحاكم، قادها جلال بايار، كانت تدعو إلى تعزيز المبادرة الذاتية للأترك وتقليص سلطة الدولة، وقفت بقوة أمام دعوات التحالف مع القوى الفاشية.

فى النهاية، كان على الرئيس مصطفى كمال أن يحسم الجدل، وقد جاء تدخله صريحاً لصالح الكتلة الليبرالية، وهو ما تجلى فى إقالة سكرتير حزب الشعب الجمهورى المؤيد للأيديولوجيا الفاشية، وتعيين بايار رئيساً للوزراء، وأدى هذا الموقف إلى أن تأخذ تركيا موقف الحياد خلال معظم سنوات الحرب العالمية الثانية، التى اندلعت بعد قليل من وفاة مصطفى كمال فى ١٩٣٨، ولكن التزام الحياد لم يؤسس على قاعدة فكرية وأيديولوجية بالضرورة، بل كان فى جوهره نتاج تجربة الحرب الأولى المؤلمة واصطدام مصالح تركيا فى بحر إيجة بالتوجهات التوسعية لإيطاليا.

وليس ثمة شك أن تركيا أفادت من موقفها الحيادى دعماً بريطانياً فرنسياً من ناحية، ومساعدات ألمانية من ناحية أخرى. ولكن الحياد التركى كان حياداً براجماتياً ومركباً: ففي السنوات الأولى من الحرب، عندما بدا أن ألمانيا توشك على كسب الحرب، قدمت المؤسسات العسكرية والأمنية التركية عوناً استخباراتياً لألمانيا النازية، وما أن تأكدت أنقرة من هزيمة ألمانيا حتى قررت الانضمام للمعسكر الأطلسى.

وقد جاء الاعتراف التركى بالدولة العبرية فى ١٩٤٩ كتعبير عن حسم التوجهات التركية الخارجية، وعن الاندفاع التركية باتجاه المعسكر الغربى الليبرالى. حيث أصبحت تركيا بالتالى ركناً رئيسياً فى الإستراتيجية الغربية فى الشرق الأوسط، وفى أنظمة التحالف الغربية، وفى المؤامرات على الدول العربية القومية المناهضة للسياسات الإمبريالية الغربية، وفى توفير مجال إقليمى للدولة العبرية.

وعلى الرغم من التقلبات الجزئية، فالذى أسس للسياسة الخارجية التركية طوال معظم القرن العشرين كان مبدآن رئيسيان: الحفاظ على الوضع الراهن، أى الحفاظ على وحدة تركيا وحدود الجمهورية التى استشعرت النخبة التركية العسكرية والمدنية دائماً أنها محل تهديد؛ والتوجه الغربى، أو استمرار عملية التحضير بمعناها الغربى.

العضوية التركية فى حلف الناتو، وفى مجلس أوروبا، وفى اتحاد أوروبا الغربية، وفى السوق الأوروبية المشتركة، دفعت كلها بدوافع الحفاظ على الجمهورية، وليس بدوافع ديمقراطية وليبرالية.

والمؤكد أن الجدل الذى شهدته تركيا فى الثلاثينيات لم يخرج عن هذين المبدئين، وحتى عندما بدأت الشكوك التركية فى مصداقية الالتزام الغربى بأمن تركيا فى الستينيات، لم ينجم عن هذه الشكوك تحول جذرى فى سياستها الخارجية، وظل الانفتاح التركى على الاتحاد السوفياتى فى حدود الدائرة الأمنية.

ولكن هذه الانعطافة لا يمكن التقليل من أهميتها، على أية حال، ولا من دورها فى تبلور مبدأ السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد الذى انتهجته حكومة العدالة والتنمية.

السياسة الخارجية التركية

العوامل الموضوعية التي فرضت إعادة النظر في السياسة الخارجية التركية في منتصف الستينيات، لم تتوقف عن الفعل. فمذ منتصف الثمانينيات تطورت السوق الأوروبية المشتركة من مشروع اقتصادي إلى مشروع سياسي، وأصبح على تركيا الاستجابة لمطالب أوروبية إصلاحية واسعة النطاق في بنية الدولة والمجتمع، قبل أن تتقدم بعضويتها الأوروبية. مثل هذه الإصلاحات لم يكن من الممكن للطبقة العلمانية القومية التركية الحاكمة أن تستجيب لها، وهو ما أدى إلى أن تقف هذه النخبة، التي قادت سياسة التوجه غرباً طوال القرن العشرين، موقف المعارضة من الشروط الأوروبية.

وما أن تحولت السوق إلى اتحاد أوروبي حتى أصبح من الواضح أنه حتى إن استجابت تركيا للمطالب الأوروبية فإن عضويتها في الاتحاد ليست مؤكدة، نظراً لمعارضة قوى أوروبية نافذة للعضوية التركية الكاملة لأسباب ثقافية ودينية.

ومن ناحية أخرى، جاءت نهاية الحرب الباردة لتضعف إلى حد كبير من الموقع الإستراتيجي الذي احتلته تركيا خلال حقبة المواجهة بين كتلتى الحرب.

وبدلاً من الحديث عن الدور التركي الحيوى في مواجهة التوسع السوفييتى الشيوعى، لم يعد حتى أحرص المتعاطفين الغربيين يرى في تركيا بعد الحرب الباردة أكثر من جسر ثقافى واقتصادى، إلى جانب جسور أخرى، بين آسيا وأوروبا.

إضافة إلى ذلك، فقد كان على تركيا في نهاية التسعينيات أن تواجه أزمة اقتصادية مؤلمة، ليس ثمة شك أن سياسة الرئيس تورغوت أوزال الاقتصادية ساهمت مساهمة كبيرة في ترسبها، ولا يمكن، إلى جانب ذلك كله، التقليل من المواقف الغربية المثيرة لقلق أنقرة من انفجار العنف في المنطقة الكردية لتركيا منذ منتصف الثمانينيات من المسألة الأرمنية، ومن مسألة الأقليات في تركيا في شكل عام.

بهذا المعنى يعتبر مبدأ السياسة المتعددة الأبعاد انعكاساً لوعى متزايد بأهمية الموارىث الثقافية والتاريخية لتركيا، واستجابة لموازن ما بعد الحرب الباردة، ورداً على قوى موضوعية كانت تدفع نحو تهميش الدور والموقع التركيين.

والحقيقة، أن السياسة المتعددة الأبعاد كانت القوة الرئيسية خلف تعاضم الدور التركي منذ ٢٠٠٢، وفي تصعيد التوتر بين تركيا وحلفائها السابقين، الذين توقعوا ربما أن تقبل أنقرة بالتهميش خلال ما بعد الحرب الباردة باعتباره نتيجة طبيعية، وفاجأتهم الحيوية المتزايدة في السياسة الخارجية التركية.

ولكن من الضروري ملاحظة أن السياسة المتعددة الأبعاد لا تعنى قطيعة مع التقاليد التركية السابقة للسياسة الخارجية؛ بل إن جوهر السياسة المتعددة الأبعاد هو الحفاظ على مكاسب تركيا من سياستها الخارجية الكلاسيكية، مع توسيع نطاق هذه السياسة لتصل دوائر ومجالات كانت قد انسحبت منها طوال

من الحلم إلى الواقع

العهد الجمهوري، أو أنها لم تنشط فيها بالقدر الكافي.

أفادت تركيا إستراتيجياً من انحسار حدود روسيا إلى أعلى شمال القوقاز، وأقامت علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية مع أنذربيجان وجورجيا، بل إن العلاقات التركية الآذرية تكاد تصل إلى حد التحالف.

وبالنظر إلى الروابط الإثنية بين تركيا وشعوب الجمهوريات السوفييتية السابقة في وسط آسيا، فقد عززت تركيا علاقاتها بهذه الجمهوريات. سمحت هذه الشبكة المتسعة من العلاقات بأن تصبح تركيا مصباً لأنابيب النفط والغاز، والمنافس الرئيسي لروسيا في مجال التحكم بإمدادات الطاقة من منطقة بحر قزوين.

ولم تغفل تركيا علاقاتها بدول البلقان، لاسيما بعد انحسار نفوذ موسكو عن المنطقة وانفجار الصراعات القومية. فإلى جانب النشاطات التركية الاقتصادية الواسعة في بلغاريا ورومانيا، ترتبط تركيا بعلاقات وثيقة بمسلمي البوسنة، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال كوسوفو.

ورغم التنافس الإيراني التركي التقليدي، تجاوزت حكومة العدالة والتنمية مخاوف الطبقة التركية الحاكمة منذ انقلاب ١٩٨٠ وبادرت إلى تعزيز العلاقات بإيران، سواء على الصعيد الاقتصادي والتبادل التجاري، أو على صعيد إمدادات الطاقة.

وبعد أن كانت المؤسسة التركية الأمنية قد وفرت الرعاية للأفغان الأوزبك خلال حكم طالبان، أكدت تركيا دورها الأفغاني بالمشاركة في قوات الناتو في أفغانستان، بدون أن تتعهد بدور محارب، مما وفر مناخاً مواتياً للعلاقة بين وحدات الجيش التركي والشعب الأفغاني.

لكن نظرية العمق الإستراتيجي والسياسة المتعددة الأبعاد التي تحرك السياسة الخارجية للعدالة والتنمية تواجهها انتقادات من كافة الاتجاهات.

فالإسلاميون الأتراك، لاسيما دوائر حزب الفضيلة، يصفون السياسة التركية الخارجية في عهد العدالة والتنمية بأنها مجرد محاولة تجميلية للسياسة التركية منذ ما بعد الحرب الثانية، التي وضعت لخدمة أهداف حلف الناتو والسياسة الأميركية، مقابل مكاسب ضئيلة للمصالح التركية القومية.

الدوائر القومية، من جهة أخرى، بما في ذلك تعبيراتها الأكثر علمانية التي وضعت أسس السياسة الخارجية التقليدية للجمهورية في توجيهها نحو الغرب وسعيها للحفاظ على الوضع الراهن، تتهم سياسة العدالة والتنمية الخارجية بالانحياز المفرط للولايات المتحدة وأوروبا الغربية، الانحياز الذي يكاد يمس سلامة الجمهورية ومصالحها الأولية.

كلا هذين الانتقادين يحمل دوافع سياسية وانتخابية بحثة، ويعكس ملامح الصراع على السلطة والحكم، بعد فوز العدالة والتنمية بدورتين برلمانيتين متتاليتين، بدون أن تبدو على وضعه الشعبي ملامح تراجع وضعف ملموسة.

السياسة الخارجية التركية

الانتقادات الأكثر جدية تنبع من وجهتي نظر أكاديميتين تركيتين. وهما:

الأولى:

تنظر إلى السياسة الخارجية التركية الجديدة وأسسها النظرية من زاوية تقاليد السياسة الخارجية منذ استقرارها بعد الحرب الثانية. وتقول وجهة النظر هذه إن تأكيد سياسة العدالة والتنمية الخارجية على المحيط العربي الإسلامي، سيما الدائرة العثمانية السابقة، يمس بالفعل مبدأ علمانية الجمهورية، ذلك أن هذه السياسة تعلى من موروث تاريخي ذي طابع ديني، وتجعل منه محددًا رئيسيًا لسياسة الدولة الخارجية، وإن نظرية العمق الإستراتيجي والسياسة المتعددة الأبعاد تضع العلاقات التركية الخارجية مع المحيط العربي والإسلامي في مرتبة واحدة مع العلاقات مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وهو ما يعني تقويضاً للمبادئ الأولية لسياسة الجمهورية الخارجية التي جعلت التوجه غرباً جزءاً من الهوية التركية الحديثة، ومن انتماء تركيا الحضاري والثقافي، وإن هذه السياسة تمس العلاقة بالدولة العبرية، التي أصبحت منذ نهاية الأربعينيات أحد ثوابت المنظومة الخارجية التركية.

الثانية:

أما وجهة النظر الثانية، فذات طابع براجماتي وعملي، تنظر إلى سياسة العدالة والتنمية الخارجية وإطارها النظري من زاوية الإمكانيات والنتائج الواقعية، وقد أخذت من السياسة التركية خلال الحرب على غزة نموذجاً لها. تقول وجهة النظر هذه إن سياسة حكومة العدالة والتنمية ليست عميقة إستراتيجياً بالدرجة الكافية، وإن طموح أنقرة للتحويل إلى دولة مركزية، تقود الجوار الإقليمي وتؤسس للسلم والازدهار ليست أكثر من أمنيات.

ثمة قدر من الصواب في كل من وجهتي النظر هاتين، ولكن الانتقادات التي توجهها للسياسة الخارجية التركية تبدو تبسيطية إلى حد كبير، وتتجاهل مساحة ملموسة من تعقيدات الداخل التركي والواقع الإقليمي والطبيعة السائلة للتوازنات الجيوبوليتيكية العالمية.

الجدل حول ما تعنيه علمانية الدولة هو شأن مستمر في تركيا منذ أكثر من نصف قرن، والموقع الذي تحتله السياسة الخارجية في هذا الجدل هو موقع محدود، ولا يخفى أن الأغلبية التركية تتجه نحو إعادة النظر في الكثير مما وصف دائماً بالمسلمات العلمانية في بنية الدولة والمجال العام.

ليس من القطعي ولا الحتمي أن يكون للتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية أثر على هذا الجدل؛ ولكن إذا ساهمت السياسة الخارجية في هذا الجدل فإن هذه المساهمة لن تكون حاسمة بأي حال من الأحوال. يعود الانفتاح على المحيط العربي في بداياته، مثلاً، إلى زعماء أتراك مثل إيجيفيت، الذي لم يكن هناك مجرد شك في التزامه العلماني.

من الحلم إلى الواقع

الأبرز في سياق السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد وفكرة العمق الإستراتيجي أنها تستجيب لمتغيرات عالم ما بعد الحرب الباردة، في حين يرفض منتقوها أخذ هذه المتغيرات في الاعتبار.

أما إلى أي حد تبدو هذه السياسة واقعية ومنتجة، فليس من الممكن تقديم إجابة قاطعة، ولا بد أن ينظر إلى هذه السياسة في اللحظة الراهنة على اعتبار أنها عملية مستمرة، وليست مشروعاً ناجزاً.

لذا فمن الضروري، ملاحظة التالي:

أولاً: إعادة التأكيد الروسي على الدور والموقع، ومغامرات السياسة الأميركية خلال عهد إدارة بوش الابن، والنمو الاقتصادي الصيني الهائل، والأزمة الاقتصادية / المالية العالمية، تشير كلها إلى انتقال النظام العالمي إلى التعددية القطبية، حتى على افتراض أن الولايات المتحدة ستكون القوة الأكبر والأكثر تأثيراً. في النظام العالمي التعددي، ستتسع الهوامش المتاحة أمام القوى الإقليمية الرئيسية. وعلى تركيا، ربما، أن تعمل على المساهمة في بناء إقليمي فعال، أو أن تقوم بهذا الدور قوى أخرى، إقليمية أو دولية.

ثانياً: إنه بينما كان دور تركيا كدولة مواجهة أو جسر قد تبلور من خلال رؤية الخارج لتركيا، فإن تصور الدور المركزي هو خيار تركي ذاتي، بكل ما يستدعيه هذا الخيار من حشد للمقدرات والجهود الذاتية على المدى القصير، وعلى مستوى الاستثمار السياسي الطويل المدى. الخيارات السياسية للدول لا تتحقق بمجرد توفر الظروف الموضوعية المواتية.

ثالثاً: إن السياسة الخارجية لحكومة العدالة والتنمية، على الرغم من أنها بدت أحياناً كأنها تؤثر سلباً على علاقات تركيا الغربية، فإنها في الحقيقة عززت من دور تركيا الإقليمي والعالمي.

فعلى سبيل المثال، في أول اتصال هاتفي مع الرئيس ورئيس الوزراء التركيين، بدا الرئيس أوباما كأنه يؤكد على دور تركي واسع في العراق، كما أقر بدور تركيا الإقليمي المتعاضم، وكانت أنقرة واحدة من المحطات الرئيسية في جولة المبعوث الأميركي للشرق الأوسط، رغم أن تركيا ليست طرفاً في الصراع العربي الإسرائيلي، كما حرصت وزيرة الخارجية الأميركية على زيارة أنقرة في أول جولة لها بالمنطقة، حيث أعلنت أن تركيا ستكون أول محطة في جولة أوباما العالمية الأولى.

من جهة أخرى، ورغم التوتر الذي تسببت به الحرب على غزة على العلاقات التركية الإسرائيلية، فقد حرصت كافة المستويات الإسرائيلية السياسية على محاصرة التوتر، مؤكدة تصميمها على الحفاظ على العلاقات الإسرائيلية التقليدية مع أنقرة.

في مرحلة تصاعد القوة الإستراتيجية الروسية، والتعاضم الهائل لوزن الصين الاقتصادي، واستمرار التورط الأميركي في العراق وأفغانستان والملف النووي الإيراني، لا تملك واشنطن كثيراً من الخيارات في تعاملها مع تركيا. أما تدهور العلاقات التركية مع إسرائيل فسيترك تأثيراً سلبياً على وضع الأخيرة إقليمياً.

السياسة الخارجية التركية

رابعاً: إن السياسة الخارجية التركية الحالية لا يجب أن ينظر إليها من منظور المنطقة العربية وحسب، فقد اكتسبت تركيا مقعد العضوية غير الدائمة بمجلس الأمن بـ ٨٠٪ من أصوات الجمعية العامة. وبعد توتر مكتوم، سببته الأزمة الجورجية والتنافس على خطوط أنابيب الغاز والنقط في المنطقة، وقع رئيسا تركيا وروسيا في منتصف فبراير / شباط ٢٠٠٩ إعلاناً مشتركاً لتعميق الصداقة والتعاون بين البلدين، وصفه الروس بالإعلان الإستراتيجي.

وبينما تحتفظ تركيا بعلاقات متميزة مع أنربيجان، فإن الجهود الدبلوماسية مستمرة لتجاوز العقبات التاريخية في العلاقات مع أرمينيا. وتلعب تركيا دوراً متزايداً في أفغانستان، وفي العلاقات الباكستانية الأفغانية والباكستانية الهندية. هذا في الوقت الذي يتواصل الجهد التركي للتقدم بملف العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي.

خامساً: في نهاية مارس / آذار ٢٠٠٩ شهدت تركيا انتخابات محلية هامة. أهمية هذه الانتخابات أنها قدمت صورة عن وضع حكومة حزب العدالة والتنمية الشعبي بعد أكثر من عام ونصف العام على فوزه الثاني في الانتخابات البرلمانية. وقد أظهرت الانتخابات تراجعاً ضئيلاً في شعبية العدالة والتنمية، للمرة الأولى منذ تسلمه مقاليد الحكم في ٢٠٠٢، ولكن من الصعب إرجاع هذه النتيجة إلى السياسات الخارجية.

الحقيقة، إن السياسة الخارجية للحكومة التركية قد تكون ساعدت على أن يظل التراجع الانتخابي محدوداً، سيما أن أغلب الأصوات التي خسرها العدالة والتنمية ذهبت إلى حزبي الفضيلة والحركة القومية، اللذين يعتبران أكثر منه تشدداً على المستويين القومي والإسلامي. مشكلة حكومة أردوغان الحقيقية ليست في سياستها الخارجية، بل في الآثار الطاحنة للأزمة المالية / الاقتصادية العالمية على الوضع الاقتصادي التركي، حيث وصل معدل البطالة إلى أكثر من ١٣٪. ويتوقع تراجع نمو الاقتصاد التركي هذا العام إلى ما دون الصفر.

لقد دفعت مرونة تركيا الدولية بوزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون إلى وصف تركيا بالقوة العالمية الصاعدة. ويعزو البعض براعة الأتراك الخارجية لأحمد داود أوغلو المستشار السياسي لأردوغان لسنوات قبل أن يصبح وزيراً للخارجية، وتحاول دبلوماسية أوغلو الحالية الجمع بين الواقعية السياسية والتأصيل الأيديولوجي. وتقوم هذه الاستراتيجية التركية على دعامتين، إحداها تنقية الأجواء مع الجوار الإقليمي، والأخرى تتمثل في «العمق الاستراتيجي» الذي ينادى من خلاله بإيجاد منطقة نفوذ سياسي واقتصادي وثقافي تركي في المنطقة. أي بشكل ما استعاده الحكم العثماني السابق في دول البلقان أو جنوب القوقاز أو الشرق الأوسط. ويرى أوغلو أن هذه الاستراتيجية لا تقلل من تصميم أنقرة على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بل تعزز طلبها للعضوية.

ولا يبدو أوغلو متزعجاً من الأصوات الراضية لانضمام بلاده إلى أوروبا مثل فرنسا وألمانيا، اللتين

■ من الحلم إلى الواقع

تفضلان منح تركيا وضع «الشريك المفضل» بدلاً من العضوية الكاملة في الاتحاد. لكن ذلك لن يعفى، بحسب دبلوماسيين أوروبيين، تركيا من مسؤوليتها تجاه القضية القبرصية، وآمال السلام المفقود منذ عقود بين الأتراك واليونانيين القبارصة.

دبلوماسية الغاز

كما يعتقد الزعماء الأتراك أن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى بلادهم، في ظل ازدياد أهمية تركيا بعد طرح إمكانية مرور خط الغاز الطبيعي الممتد نحو أوروبا من أنزبريجان وآسيا الوسطى، وكذلك من العراق وإيران عبر الأراضي التركية. فقد وقعت تركيا اتفاقيات مع بلغاريا ورومانيا وهنغاريا والنمسا بخصوص أنبوب نابوكو لنقل الغاز الطبيعي عبر تلك البلدان، مما يقلل من اعتماد أوروبا على روسيا في مجال الطاقة.

ولعل آمال تركيا في مجال الطاقة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأنزبريجان، لكن العلاقة بين البلدين شهدت تراجعاً بعد توقيع تركيا تفاهماً مع أرمينيا، وأدت تلك الخطوة التركية إلى قيام أنزبريجان بالتهديد بالتحويل إلى روسيا وتوقيعها اتفاقاً لبيع الغاز إلى موسكو، مما حدا بتركيا التأكيد على أنه لا يمكن إقامة علاقات صداقة مع أرمينيا قبل انسحابها من الأراضي المتنازع عليها.

ومن الضروري هنا مراقبة اللاعب الإقليمي التركي لفهم بعض ما يجري باعتبار وجود ترتيبات دولية على المستوى الإقليمي. معطيات عدة قد ترجح، برأى البعض، أن النموذج التركي سيقود المنطقة، والأهم أن هذه الأفضلية التركية حلقة في خيار أهم يتعلق بدعم مسيرة تركيا العلمانية - الإسلامية كدولة إقليمية كبرى في المنطقة قد يمنحها الأميركيون الدور الذي يريدونه في العالم الإسلامي.

ويبدو أن الأميركيين يدعمون صدارة تركيا لعدة أسباب استراتيجية، من أبرزها تقديم نموذج مدني وعلماني لدولة إسلامية عصرية بجوار أوروبا وفي قلب العالم الإسلامي، وإيجاد وسيلة لتفاهم ناجح بين الدور التركي وإيران الإسلامية التي يمكن التصدي لطموحاتها المرفوضة أميركياً بواسطة دفعها للتفاهم مع الجار التركي المقبول إلى حد ما عربياً. ولعل رؤية أجنحة مهمة داخل الإدارة الأميركية بضرورة تأمين انسحاب عسكري أميركي ممكن مستقبلاً من أفغانستان والعراق لن يكتب له النجاح من دون سيناريو استراتيجي محسوب، وهنا يمكن لتركيا المؤثرة والفاعلة في المنطقة أن تنقصر هذا الدور باعتبارها حليفاً قوياً قد يخفف من آثار انسحاب قد تشغله قوى كبرى أخرى منافسة.

وتبدو هنا الطبيعة المعقدة التي يولد عبرها النظام الإقليمي الجديد في المنطقة الذي باتت ترتسم ملامحه في الأدوار التي تلعبها كل من تركيا وإيران في إطاره، وانتظار وضوح مقاربة واشنطن للصراع العربي الإسرائيلي، والعراق الجديد، وبالتالي علاقته الجديدة مع سورية. ووفقاً لهذه التحليلات قد تشهد المنطقة تحولات تفرضها التغييرات الجيوسياسية المقبلة.

السياسة الخارجية التركية

دلالات الاستراتيجية الخارجية

وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو أكد عندما زار واشنطن أن السياسة التركية متناسقة مع السياسة الأميركية في مجملها. لكن ما نراه حالياً لا يعكس تنسيقاً أميركياً تركيا، فتركيا وافقت على تقرير جولدستون (الخاص بالجرائم الإسرائيلية في حربها على غزة) وهو ما رفضته أميركا كلياً. كما أن السياسة الإسرائيلية المبنية على التوسع الاستيطاني والتهويد تتعارض كلياً مع ما نقوله تركيا، أميركا تدعم إسرائيل في كثير من سياساتها وتركيا تعارض هذه السياسات، إذاً كيف ستلتقي أنقرة مع واشنطن إزاء استراتيجية إقليمية شرق أوسطية، خاصة في ظل تذبذب السياسة الأميركية في المنطقة؟

وترى تركيا أن خلافات المنطقة يجب أن تحسم إقليمياً، وهو عنوان استراتيجي ستكون له تأثيرات كبيرة مستقبلاً، لذلك فإن تركيا ترى أنه إذا لم تحل هذه المشاكل، فإن ذلك سيسمح بمزيد التدخلات الخارجية كما حصل في العراق وأفغانستان. ولكن تركيا أيضاً تعيد قراءة محيطها بعد وأد إمكانات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. ومن الأكد أيضاً أن الحكومة التركية الحالية لها خطها الأيديولوجي الذي تريد أن تدعمه بتطوير علاقاتها مع مجالها الشرق أوسطى، وفق نظرية أوغلو الذي يطمح لفيدرالية شرق أوسطية مع العرب.

والنقطة الأساسية التي يملكها أردوغان هي أن هناك حاجة داخل تركيا إلى التعامل مع قراءة جديدة للقضايا والمصالح التركية داخلياً وإقليمياً ودولياً. كما أن هناك فراغاً إقليمياً في المنطقة، وتركيا ترى أن هذا الأمر مرتبط بموضوع الأفكار التي يطرحها أوغلو حول العمق الاستراتيجي. هذا الفراغ إذا ما استمر على هذا النحو سيترك انعكاسات سلبية أكثر على المنطقة ولا يستطيع أحد تحمل الانعكاسات المستقبلية.

هناك نقطة أساسية ثانية في العلاقة بين الجيش والحكومة، فهي اليوم أمام امتحان صعب في علاقتها بالمؤسسة العسكرية، وقد تدفع ثمناً باهظاً في المستقبل خصوصاً مع الانتخابات المقبلة إذا فشلت في تحقيق تعهداتها في الملفات التي تعالجها، ومن بينها الموضوع الأرميني والمسألة الكردية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن حكومة العدالة والتنمية لا تقول إنها ستصالح مع حزب العمال الكردستاني، المصالحة الأساسية هي بين الدولة التركية والأكراد.

فتركيا الجديدة تتحرك في مساحة صغيرة في الشرق الأوسط، وليس في عموم العالم الإسلامي. فإلى جانب إيران، التي مدت تركيا جسوراً معها، تركز هذه السياسة على منطقة المشرق العربي، خصوصاً سورية والعراق. كما ينصب الخطاب السياسي التركي الجديد حول تصور لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية مع سورية والأردن ولبنان لتصل إلى تبادل سوقي تمهيداً لإقامة سوق مشتركة صغيرة تتوسع تدريجياً لتشمل دولاً أخرى، وبشكل خاص العراق. كما تحرص تركيا على صفاء العلاقات التركية-المصرية والتركية الخليجية، وبشكل خاص السعودية التي شهدت نقلة نوعية. وتؤكد أنقرة على كسب ثقة

من الحلم إلى الواقع

الرياض، وخصوصاً القاهرة، وإقناعهما بأن عودة تركيا إلى الشرق الأوسط لن تكون على حساب أحد.

وهكذا تبدو الأولوية القصوى في سياسة تركيا العربية الآن لسورية والأردن ولبنان في المدى القصير والمتوسط، ثم العراق الذي تتطلع أنقرة إلى استقرار الأوضاع فيه وتستعد لتعميق العلاقات معه، ولا يرجع هذا الاهتمام بالعراق إلى طموح تركي لمشاركة إيران نفوذها، وإنما إلى أهميته البالغة من أجل إكمال المنظومة التي نجحت في إقامتها مع سورية والأردن ولبنان، فإذا كانت طهران لم تنس أن العراق كان موضع صراع بين إيران وتركيا، فإن هذا التاريخ لم يسقط أيضاً من ذاكرة أنقرة الجديدة، لكنها باتت تنظر إلى المستقبل نظرة مختلفة. كما لا ترفض السياسة التركية الجديدة الفكرة السورية حول «اتحاد رباعي» يضم دمشق وأنقرة وطهران وبغداد تمهد لدائرة تضم دول مجلس التعاون الخليجي ومصر، لكن معاملها لا تبدو واضحة في الخطاب التركي الحالي.

طموحات تركيا الحالية قد لا تتحقق في ظل عالم متحول، وقد تتطلب سنوات لكي تتضح رؤيتها الإقليمية على أرض الواقع، وسنرى عندئذ إلى أي حد يمكن أن تتفاعل مختلف الأطراف مع ما يبشر به حزب العدالة والتنمية، وما هي انعكاسات ذلك على الداخل التركي.

«القوة الناعمة» التركية تتحسس أيضاً المجال الأفغاني. فافغانستان تعد ثاني بلد يعترف بتركيا الحديثة بعد الاتحاد السوفياتي السابق. ويمكن القول إن العلاقات الجيدة بين الأتراك والأفغان تقوم على ثلاثة عوامل. أولاً، ليس هناك حدود مشتركة ولا نزاعات. ثانياً، لم يحدث أبداً أن صدرت عن تركيا، كجمهورية خلفت الإمبراطورية، أي توجه إمبريالي عند مساعدتها الدولة الأفغانية بعد الاستقلال، بالإضافة إلى المشترك الديني. ثم إنه خلافاً للعديد من أطراف المجتمع الدولي، لم تهمل تركيا أبداً أفغانستان خلال السنوات التي سبقت هجمات الحادي عشر من سبتمبر، حيث كانت نشطة في التعامل معها. وكانت لها اتصالات بطالبان رغم عدم اعترافها بنظامها. وباعتبارها عضواً في «الناٲو» أرسلت تركيا جنوداً إلى أفغانستان بعد الحادي عشر من سبتمبر شريطة ألا يشاركو في العمليات القتالية. وقد وجهت للجنود الأتراك الذين أرسلوا إلى كابول تعليمات صارمة لمعاملة الأفغان باحترام. ويبدو أن الدرس التركي في أفغانستان واضح ويكمن في حقيقة أن الفوز بالعقول والقلوب يتطلب فهماً أفضل للقيم المحلية.

وتستوعب تركيا جيداً تشابك المصالح في المنطقة. وقد سعى الرئيس الأفغاني حامد كرزاي إلى التشديد في مؤتمر لندن على أهمية دور الوساطة الذي يمكن أن تلعبه تركيا، في ما يمثل استكمالاً للاجتماع التركي - الأفغاني - الباكستاني الذي كان حضره في إسطنبول مع زرداري. ولكن غياب الهند عن هذه العملية حتى الآن يُضعف المبادرة التركية، لأن المشكلة الأفغانية لا يمكن حلها إذا لم تتوصل الهند وباكستان إلى اتفاق بشأن مصالحهما في أفغانستان.

السياسة الخارجية التركية

أسس ومرتكزات

وبحسب وزير الخارجية التركي السياسى والمنظر أحمد داود أوغلو، فإن هناك ثلاث مراحل شهدتها العالم ما بعد ١١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠١، المرحلة النفسية وتجلياتها فى حرب أفغانستان، والمرحلة الإستراتيجية التى بدأت مع حرب العراق، وفيها ستبحث كل قوة عن موقعها فى النظام العالمى وستشهد توترات وانفراط تحالفات وتبدلات، وقد تستمر هذه المرحلة من ١٠ إلى ١٥ عاما، ثم المرحلة الثالثة وهى مرحلة تأسيس نظام دولى جديد حيث ستعمل كل قوة إلى مضاعفة حضورها إلى حين اتضاح المعالم الجديدة لهذا النظام.

ويرى داود أوغلو أن خروج تركيا بموقع ومكانة متميزة من هذه المرحلة يرتبط باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة فى السياسة الخارجية تفضى لأن تكون قوة مركزية. ويرى أن هناك ثلاثة عوامل ظهرت فى التسعينيات كانت معيقة أمام تركيا لتكون قوة مركزية مؤثرة:

• الإرهاب (والمقصود هنا حزب العمال الكردستانى) وما حمله من استقطابات داخلية.

• عدم الاستقرار السياسى.

• الأزمات الاقتصادية المتلاحقة.

وقد بنت تركيا إستراتيجيتها فى سياستها الخارجية على عدة أسس ومرتكزات من بينها:

– التوفيق بين الحريات والأمن: ففي وقت كان اللاعبون العالميون وفي مقدمهم الولايات المتحدة يغلبون الاعتبار الأمنية على ما عداها بعد ١١ سبتمبر / أيلول كانت تركيا البلد الوحيد الذى نجح فى التقدم على صعيد الإصلاح السياسى من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية. وهو ما جعل تركيا نموذجا لبلاد أخرى.

– إنزال المشكلات بين تركيا وجيرانها إلى نقطة الصفر أو ما يسمى بـ«تصفير» المشكلات: وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول فى صورة البلد ذى العلاقات الجيدة مع الجميع. وهذا إن تحقق سيمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

– اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك: ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد.

وبدلاً من أن تكون تركيا «مصدر مشكلة» فى استقطابات الغرب / الشرق، والشمال / الجنوب، وآسيا / أوروبا، والغرب / الإسلام، تكون على العكس من ذلك «مصدر حل» للمشكلات، وبدلاً مبادراً إلى طرح الحلول لهذه المشكلات، وبلدا يشكل مركز جذب يساهم فى إرساء السلام العالمى والإقليمى. ومن ضمن هذا المنظور لا يجب النظر إلى أى خيار على أنه بديل عن الآخر ولا التعاطى مع كل الخيارات فى الوقت

من الحلم إلى الواقع

نفسه على أنها تناقض بعضها.

- تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية: لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا «بلد جسر» تصل بين طرفين. في المرحلة الجديدة على تركيا ألا تكون مجرد جسر بل «بلد مركز» جاذباً وفاعلاً.

- الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا.

واستناداً إلى هذه الأسس الخمسة التي يحددها أحمد داود أغلو فإن توفير الأدوات الضرورية لنجاحها يتطلب أيضاً إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل بالعالم الإسلامي والعربي منه على وجه الخصوص بعدما ابتعدت عنه منذ انهيار السلطنة العثمانية، حيث أصبحت تركيا جزءاً تابعاً، للمنظومة الغربية الإسرائيلية.

وتحاول تركيا تجسيد هذه السياسة من خلال قوة المبادرة الدبلوماسية «القوة الناعمة» ولهذا تتوسط تركيا في العديد من المشكلات الموجودة في محيطها، ومن خلال تنشيط دور انقرة في المؤسسات الإقليمية والدولية ومشاركتها الفاعلة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والانفتاح الاقتصادي والثقافي على كافة دول العالم حتى على تلك التي كانت بينها وبين انقرة عقد ومشكلات تاريخية مزمنة مثل أرمنيا.

وقد ساعدت عدة عوامل على إحراز تركيا تقدماً ملحوظاً في تطبيق هذه الأسس وتلك المرتكزات في سياسات ملموسة ومنسجمة، ومن أبرز هذه العوامل -في الشرق الأوسط كمثال- الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية. ففي السابق، كان التوجه العلماني الحاد والضغطات الموجهة إلى الحالة الإسلامية في الداخل تنعكس سلباً على علاقة تركيا بالعالم الإسلامي المتوجس من مفهوم العلمنة كنموذج معاد للدين وفقاً لنموذج تطبيقه في تركيا.

فضلاً عن الموقف التركي الوسطي والحيادي من كل أطراف النزاعات سواء العربية البينية أو العربية الإسرائيلية أو الإسلامية البينية أو الإسلامية الغربية.

وقد لعب الضعف العربي دوراً في تسريع تقبل الدور التركي، لاسيما من جانب الأنظمة المتوجسة من النفوذ الإيراني، فضلاً عن الفراغ الاستراتيجي الحاصل نتيجة التراجع العربي.

لكن مجرد النظر إلى عوامل القوة التي تمتلكها إيران وتركيا يقضي إلى استنتاج أن الأجواء التنافسية الطبيعية بين بلدين مهمين لجهة الموقع الجغرافي ولجهة القدرات الصناعية والبشرية والعسكرية. لكن من الزاوية التركية، لم يكن لسياسة تعدد الأبعاد أن تنجح في ما لو وضعت أمامها هدف إضعاف إيران أو سورية أو روسيا. إن من يسعى لإضعاف الآخر لا يعمل على تعميق التعاون معه، وهكذا قدر للسياسة

السياسة الخارجية التركية

الخارجية التركية أن تحرز نجاحات لفتت إليها الأنظار خلال السنوات القليلة الماضية.

الحلم الأوروبي

«نحن أمةٌ ومن لا يناسبه هذا يستطيع الذهاب».. هذا القول يعود إلى رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، وجاء ضمن مجادلة سياسية حصلت عام ٢٠٠٧، عندما كانت تجرى أنقرة مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بهدف انضمامها إلى الفضاء الأوروبي، مقابل تقديم تنازلات، منها الحفاظ على علمانية الدولة كما يطلب الأوروبيون. وعندما اتخذ أردوغان الموقف المذكور لم يكن لينفخ في صورة بلاده، فهذه الأمة «الأتراك» التي كانت قبل أقل من قرن دولة عظمى، وإمبراطورية سيطرت على الشرق الأوسط وقادته نحو خمسة قرون، من حقها الآن أن تسترجع مكانها الطبيعي ولكن بلغة غير لغة الهيمنة وإقصاء الآخرين.

فمع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢ شهدت علاقات تركيا الخارجية منعطفات كثيرة بشأن مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي وكان هذا هو الإنجاز الأبرز للحزب داخلياً وخارجياً، وهو التخلي عن السياسة الأحادية باتجاه سياسة أكثر توازناً وأكثر انفتاحاً تالياً على العالمين العربي والإسلامي بما في ذلك سورية وإيران ودول الخليج العربي، وحافظت في الوقت نفسه على علاقاتها مع إسرائيل، بل أقامت أيضاً علاقات مع حركة حماس، ما مكنها دائماً من طرح مبادرات وأفكار لتقريب وجهات النظر بين المتخاصمين.

في الثالث من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥، بدأت محادثات الانضمام بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، بعد مساومات في اللحظة الأخيرة بشأن علاقة تركيا مع قبرص عضو الاتحاد الأوروبي. وكان أردوغان قد اتفق على بدء محادثات الانضمام قبلها بثلاثة أيام، وهو ما اعتبر حدثاً تاريخياً لأسباب عديدة يرى أنصار أردوغان أهمها وأبرزها الفخر بأن أردوغان حقق ما لم يحققه أي رئيس وزراء تركي منذ أربعة عقود. واللافت أن مثل هذا التطور يحدث في عهد رئيس وزراء إسلامي، لا في عهد العلمانيين.

ذلك الفخر الذي عبر عنه الآلاف من أنصار حزب العدالة والتنمية، عندما احتشدوا في المطار لاستقبال أردوغان استقبال الأبطال لدى عودته من القمة الأوروبية التي عقدت في بروكسل. رافعين أعلاماً تركية وأعلام الاتحاد الأوروبي وأعلام حزب العدالة والتنمية، وكتبوا على يافطات «أهلاً وسهلاً برئيس وزرائنا فاتح الاتحاد الأوروبي» و«النجمة الجديدة للاتحاد الأوروبي» و«الاتحاد أوروبياً من دون تركيا»...

وتعهد أردوغان يومها، بعدم التهاون في مسعى تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي. قائلاً: «هذه النتيجة لن تفسدنا. لن نكتفي بما حققناه لأن هدفنا اليومى الآن هو إحراز المزيد من التقدم، سنعمل بجد أكبر ولكن تذكروا أن الحكومة ليست بمفردها يجب أن نعمل جميعاً بجدية أكبر».

الأهم في كل ما جرى، في هذا الوقت، أن تركيا صارت على سكة الانضمام، برغم المعارضة الشديدة

من الحلم إلى الواقع

من الأحزاب والقوة المحافظة في أوروبا التي تعتبر أن ليس من حق تركيا الانضمام وأن انضمامها سيوقع الاتحاد الأوروبي في مشكلات لا حصر لها، أبرزها الكلفة الهائلة لانضمام بلد كبير وفقير نسبياً كتركيا إلى الاتحاد الأوروبي ذي المستوى المعيشي المرتفع. لقد نجح أردوغان (يومها) في قطع الطريق على كافة المعارضين لانضمام بلاده، وذلك عبر تجاوز الثغرات والذرائع، سواء في مجال حقوق الإنسان والتعامل مع الأقليات، في مجال التنمية الاقتصادية. ونجح في اقناع أغلبية الحكومات بأن تركيا لن تكون عالة على الاتحاد اقتصادياً، بل غالباً ستكون عاملاً مساعداً في النهضة الأوروبية ولو على المدى البعيد.

حتى إنه اخترق المحرمات التركية عندما وعد بالاعتراف بجمهورية قبرص التي يسيطر عليها اليونانيون. وهو اعتراف اشترطه الأوروبيون مسبقاً من أجل القبول بانضمام تركيا. ويبدو أن أيّاً من رؤساء وزراء تركيا، لم يكن قادراً على تقديم مثل هذا التنازل. وربما نجح في ذلك لأن انتماءه الإسلامي يجعل من الصعب على منتقديه اتهامه بالتفريط بالقبارصة الأتراك المسلمين.

ولم تخش حكومة أردوغان الحملات الداخلية إثر اعترافها ضمناً بقبرص اليونانية الرافضة ضم قبرص التركية إليها يعود ذلك أولاً وأخيراً إلى السياسة البراجماتية التي اتبعتها في السنوات الأخيرة والتي ساهمت في تحويل البلد إلى جسر بين الحضارة الأوروبية والحضارة الإسلامية.

ونجح أردوغان، وهو الزعيم الإسلامي، في اقناع الأوروبيين، بأنه يمكن التعامل مع إسلاميين إذا ما تميزوا بالاعتدال والديمقراطية وأثبتوا ذلك.

ورغم أن الأوروبيين قد شعروا مراراً بالاستياء من اقدام الولايات المتحدة على الطلب منهم للإسراع في قبول عضوية تركيا داخل الاتحاد، على أساس أن ذلك تدخل في الشؤون الداخلية للاتحاد الأوروبي. وبسبب العلاقة الوثيقة للغاية مع الأميركيين منذ عقود اعتبر جانب أساسي من صانعي القرار والمثقفين في أوروبا أن تركيا ربما تكون «حصان طروادة» أميركي في الاتحاد الأوروبي، رغم وجود العديد من حلفاء أميركا المخلصين داخل الاتحاد، مثل بريطانيا، إلا أن تركيا تكتسب أهمية خاصة، كونها أولاً ربما عززت «الحلف الأميركي» الداخلي في الاتحاد، لكن النقطة الأهم التي نجح فيها أردوغان وإنجازه الأكبر، هي في أنه أقنع الأوروبيين والقوى الأوروبية الرئيسية وبالأخص فرنسا وألمانيا أن تركيا لن تكون حصان طروادة للأميركيين، يؤمن لواشنطن السيطرة على الاتحاد من الداخل.

وقد ساعده في ذلك الخلافات والاختلافات المتنامية بين تركيا وأميركا. وهي خلافات تتراوح من العلاقات الاقتصادية والعسكرية الثنائية، ومسائل الأكراد والعراق والقضية الفلسطينية، وصولاً إلى الدور التركي في الشرق الأوسط والبلقان ووسط آسيا.

وقد تصاعد النفور التركي من الأميركيين عقب ما اعتبره الأتراك تدخلات أميركية في شؤونهم الداخلية سواء بالنسبة إلى محاولة فرض هوية ثقافية جديدة لإسطنبول أم في تشجيع الأكراد العراقيين

السياسة الخارجية التركية

على التفكير في دولة مستقبلية لهم، في سلوك لا بد أن يشجع أكراد تركيا على السير في الطريق نفسه.

.. نعود للمجادلة السياسية التي حصلت عام ٢٠٠٧، عندما أصدر الاتحاد الأوروبي تقريراً بشأن مدى تقدم تركيا في سعيها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث قيم التقرير بشكل موجز العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وحل وضع تركيا السياسي والاقتصادي بناءً على المعايير الموضوعة من أجل تحقيق العضوية في الاتحاد الأوروبي. وتلعب هذه التقارير دوراً مهماً في تهيئة الدول المرشحة للدخول في عضوية الاتحاد الأوروبي، وذلك عن طريق تزويدهم بالخطوط العريضة للإصلاحات الضرورية، من أجل تحقيق شروط العضوية. وفي كل سنة تقوم اللجنة الأوروبية بتقييم أداء كل دولة مرشحة، وإذا كانت الدولة المرشحة تسعى وتهتم للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي فإن هذا التقرير يصبح أكثر مكانة في الأجندة السياسية والاقتصادية لتلك الدولة.

وقد احتوى التقرير على مدح للسياسة التركية، وكذلك على انتقادات عديدة خاصة في مجال حقوق الإنسان، وسيطرة الجيش بطريقة غير مباشرة على الحكم الديمقراطي، أو الإشراف عليه بشكل غير مباشر من خلال المحاكم. وقد تمت كتابة هذا التقرير بشكل إيجابي، وبالرغم من وجود بعض المظاهر السلبية والمعايير المزدوجة العرضية، إلا أن أسلوب التقرير والمناقشات التي فيه كانت ضمن حدود التوقعات العامة وأما اللغة العامة للجنة نحو تركيا فكانت جيدة.

فقد رحّب التقرير بإصرار تركيا على سعيها بالاتجاه نحو العملية الديمقراطية، وتم مدح التحول الكبير في الانتخابات وكذلك طبيعة التمثيل الأكبر في البرلمان الجديد، وضمّ التقرير انتقادات ضد النظام القضائي لكونه غير نزيه في اتخاذ قراراته، وعدم نزاهة القضاء هي من أهم النقاط في التقرير فيما يتعلق بأهمية الديمقراطية، وبالرغم من وجود بعض الحالات فإن انخفاض التعذيب والمعاملة السيئة يمكن اعتبارها من النقاط والتطورات الإيجابية.

يجب التنويه بأن التقرير قد احتوى على بعض المعايير المزدوجة فيما يتعلق بموضوع قبرص، فيذكر التقرير أن تركيا لم تقم بأى تطور في موضوع تطبيق البروتوكول الإضافي لكنه لا يذكر أى شيء عن الخطوات التي يجب القيام بها من الجانب الأوروبي لإنهاء عزلة منطقة قبرص التركية، وأما الصفحات المخصصة للسياسة الخارجية فقد تناولت بشكل كبير موضوع علاقة تركيا مع اليونان وقبرص.

وذكر التقرير مراجع للبروتوكول الإضافي وتعليق مناقشة البنود الثمانية التي تتعلق بمسألة العضوية بسبب الضغوط المتوترة من قبل اليونان وقبرص وذلك بعد ظهور مسودة التقرير، وأما التوترات بين قبرص وتركيا فيما يتعلق بالتنقيب في البحر المتوسط تمت مناقشتها بناءً على ما تمت مناقشته فيما يتعلق بقبرص اليونانية وتم انتقاد تركيا في مناقشة هذا الموضوع.

لقد أعطى التقرير اهتماماً متزايداً لمشاكل الأقليات الدينية كما هو الحال في تقارير السنوات السابقة،

■ من الحلم إلى الواقع

ومكانة البطريرك والطوائف المختلفة والحصص الدينية الإجبارية، لكنه لم يذكر أى شيء عن موضوع الحجاب والمشاكل المرتبطة به.

ومن خلال ما جاء فى تقرير الاتحاد الأوروبى لعام ٢٠٠٧، ويمكن تفسير بعض الجمل فى التقرير على أنها رغبة من الاتحاد الأوروبى فى تأخير عضوية تركيا قدر المستطاع، ويمكن لتركيا تسريع هذه العملية بالاستمرار فى عملية الإصلاحات، وتحصل الحكومة على قوتها من أجندة ما قبل الإصلاح، وبعض اقتراحات الاتحاد الأوروبى وخاصة التى تتعلق بالتطور الديمقراطى لتركيا والتى تعتبر حاسمة من أجل الاستقرار والرفاه فى الدولة، حتى لو لم يتم الاعتراف بعضوية تركيا داخل الاتحاد الأوروبى، ويجب أن تحتوى الجهود الرامية لإيجاد دستور جديد وتقوية الاتجاه الديمقراطى فى الدولة على هذه النقاط.

أما الانتقادات المتعلقة بالسياسة الخارجية هى فى الأغلب ناجمة عن مطالب عديد من الدول الأعضاء، وعلى تركيا الاستمرار فى جهودها لزيادة حضورها السياسى فى العالم، وعليها أيضاً التفاوض مع الاتحاد الأوروبى حتى تدافع عن موقفها فى مواضيع السياسة الخارجية.

الرغبة التركية

ولكن هل الحكومة التركية بقيادة اردوغان، مصرة على الاستمرار فى اللحاق بالركب الأوروبى؟

من خلال مجريات الأحداث الداخلية فى تركيا، يتضح أن حكومة العدالة والتنمية، أكثر تمسكاً بالحلم الأوروبى، عن غيرها من الحكومات التركية السابقة، حيث عملت بالفعل على تحقيق شروط الاتحاد الأوروبى واستطاعت بالتعديلات الدستورية الأخيرة أن توفى بكثير من الاشتراطات الأوروبية بتحجيم دور العسكر، وإعادة هيكلة السلطة القضائية، إضافة لجهود الحزب فى التوصل إلى مصالحة تاريخية مع الأكراد، والانفتاح على كافة مكونات المجتمع التركى، مع التأكيد على أن تركيا قد سعت إلى عقد تعاون مع اليونان، وتحاول دائماً التشاور معها فيما يخص القضية القبرصية.

غير أن ما ينغص هذا السعى، محاولات بعض القوى فى أوروبا (فرنسا وألمانيا تحديداً) للحيلة دون دمج الأتراك فى الاتحاد، مخافة أن «يبدل طبيعة الجسم الثقافى والاجتماعى فى القارة ذات الأغلبية المسيحية والتقاليد الغربية»، ولذلك فلم يسمح لهم سوى بفتح ١٢ ملفاً من أصل ٣٥ ملفاً يجب التعاطى معها قبل قبول العضوية فى الاتحاد.

لأن الحكمة التركية تقول إن «البجع ينتمى إلى أسرة البط، ولكنه يظل فى النهاية بجعاً»، فإن أحداً فى أنقرة لا يجادل لحظة فى أهمية المضى قدماً نحو تمهيد الطريق للالتحاق بركب الاتحاد الأوروبى، باعتباره خياراً استراتيجياً، لدولة ترى أن أفقها بسعة ٣٦٠ درجة، كما يقول عرابها الدبلوماسى «أوغلو».

فالرغبة قوية من الجانب التركى فى استيعاب المكتسبات العلمية والتكنولوجية للحضارة الغربية،

السياسة الخارجية التركية

والاندماج داخل المنظومة الأوروبية «بجلوها» في أغلب الأحيان، و«مرها» في بعض الأحيان، بالمعنيين السياسى والاقتصادى على الأقل، وهو الهدف المعلن لسياسى العدالة والتنمية منذ وصولهم إلى الحكم في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢.

كما أن هناك رغبة علمانية/ أتاتورية أقدم وأقوى تسعى إلى الذوبان في أوروبا والاندماج في حضارتها، بكل المعانى التي يحملها مفهوم الاندماج من النواحي السياسية والاقتصادية، ونمط الحياة الاجتماعية، ورؤية العالم، وكيفية إدراك الذات، وأصول الانتماء الحضارى على النمط الغربى. وهناك فريق ثالث من الأتراك يرفض الاندماج الحضارى - بكل معانيه - في الغرب، ويناهض عملية التغريب، ويتبنى مشروعاً للاستقلال الحضارى، ويرى أن مستقبل تركيا يكمن في توجيهها ناحية الشرق بدل الغرب.

أما على الجانب الأوروبى - على ما فيه من اختلافات بين دوله بشأن الموقف من تركيا - فالنزعة الإقصائية/ الاستبعادية كانت ولا تزال هي الأقوى، وهي الأكثر فعالية في ترتيب علاقات أعضاء النادى الأوروبى مع تركيا، فهناك أصوات لأحزاب ولحكومات أوروبية تنادى بالانفتاح على تركيا، وترى أن إيجابيات استيعابها في النادى الأوروبى أكثر من سلبياتها، ولكنها أصوات خافتة، وغير حاسمة - حتى اليوم - في ترجيح كفة سياسة الاستيعاب والقبول على كفة الإقصاء والرفض.

وثمة أسباب متعددة يتذرع بها الفريق الرافض لأن تكون تركيا عضواً بالنادى الأوروبى، وهي:

١- تاريخى: يرجع إلى زمن القوة العثمانية وبلوغها أبواب فيينا.

٢- ديمغرافى: يثير المخاوف من الثقل السكانى التركى (حوالى ٧٥ مليون نسمة، وتأتى في المرتبة الثانية بعد ألمانيا الفيدرالية التي يبلغ عدد سكانها حوالى ٨٠ مليون نسمة، ثم تأتي بعد تركيا كل من فرنسا ٦٠ مليون نسمة، وبريطانيا ٥٨ مليون نسمة تقريباً).

٣- دينى/ ثقافى: يرتبط بهوية حضارية إسلامية، يرى الرافضون أنها لا تنسجم مع الهوية «المسيحية» التي تجمع أعضاء النادى الأوروبى.

والى جانب ذلك، هناك موقف ثالث يقدم حلاً وسطاً مفاده ألا تُمنح تركيا عضوية كاملة وإنما يتم منحها «شراكة متميزة» مع الاتحاد الأوروبى، وتترجم ألمانيا هذا الاتجاه، بدعاوى مختلفة تركز أساساً على عدم تجانس تركيا دينياً وثقافياً مع باقى دول الاتحاد.

من العوامل الكثيرة التي تغذى جدلية «الاستيعاب/ الاستبعاد» في العلاقات التركية الأوروبية، الدور الإقليمى متعدد الأبعاد الذى يمكن أن تقوم به تركيا في منطقة الشرق العربى خاصة، وفي العالم الإسلامى عامة. فهذا الدور يغرى بعض القوى الأوروبية باستيعاب تركيا في الاتحاد، أملاً في أن تسهم في تذليل صعوبات التواصل الاقتصادى والتجارى مع العالم الإسلامى والشرق العربى الأقرب نفسياً وحضارياً

من الحلم إلى الواقع

لتركيا، والأبعد عن أوروبا بفعل رواسب إرثها الاستعماري لليرير.

بينما ترى قوى أوروبية أخرى أنها ليست بحاجة إلى القبول بتركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي كي تقوم -تركيا- بهذا الدور، لسببين رئيسيين:

الأول: أن تركيا لن تنجح في أداء دورها كوسيط حضاري بين أوروبا والعالم الإسلامي إلا في إطار عودتها إلى هويتها المشرقية وهذا الاحتمال يتناقض مع مبدأ عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

الثاني: هو أن حصول تركيا على عضوية الاتحاد يكسبها قوة كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وهي لن تتردد في توليف هذه القوة لتحقيق مصالحها في المشرق العربي والعالم الإسلامي عامة، وفي هذه الحالة لن تكسب أوروبا شيئاً من انضمامها، بل ربما تخسر بعض المزايا التي تتمتع بها حالياً لصالح النفوذ التركي المتصاعد.

وهكذا تجد أوروبا نفسها بين جدلية الفرص والتهديدات التي تنجم عن استيعاب تركيا أو استبعادها بالنظر إلى دورها الإقليمي في المشرق العربي خاصة، وفي العالم الإسلامي عامة.

الاحتياج الأوروبي المكتوم

«تركيا لا تمثل عبئاً بالنسبة لأوروبا. وعلى النقيض، فهي تحمل عبئاً عن الاتحاد الأوروبي...» هذا هو رأي أردوغان في مسألة انضمام بلاده إلى الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الصحيح بلا شك، فلهذه الأولى قد يبدو أن مفتاح العلاقات التركية الأوروبية في يد أوروبا، وأن تركيا ترضخ للإمساك بنسخة منه عبر انضمامها للاتحاد الأوروبي، ولكن هذا الانطباع غير صحيح، بل الصحيح هو أن في أنقرة كما في بروكسل قوة للمساومة على العضوية، وإن كانت غير متوازنة بطبيعة الحال لصالح الطرف الأوروبي.

إن قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي ينطوي على احتمالات أكثرها إيجابية بالنسبة لتركيا، ذلك لأن أوروبا ذاتها ستجني مصالح متنوعة إذا أصبحت تركيا عضواً كاملاً في ناديها من منظور متعدد الأبعاد يجمع بين الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية والأمنية.

ولكن هل يعني تردد المواقف الأوروبية في استيعاب تركيا أن تكف الأخيرة عن المحاولة؟ وهل يعني ذلك أن محاولاتها تسير في الاتجاه الخطأ وتجرى فقط وراء الوهم والسراب؟

في تقديرنا إن منافع الاستمرار في المحاولة أكبر بكثير من التوقف عنها، وأن قرار المضي في الشوط حتى نهايته صحيح من المنظور الاستراتيجي الذي يأخذ في حسابه جملة المتغيرات المحلية (التركية) والإقليمية، والعالمية، وإن العضوية ليست هدفاً بحد ذاته وقد تكون بالفعل -كما يرى البعض- مجرد وهم وخيال، ولكن من المؤكد أنها مفيدة في توليد قوة دفع نحو الخروج من أوضاع تتناقض مع الحريات العامة، ولا تتسجم مع قواعد الحكم الديمقراطي الرشيد، وتنتقص -ليس فقط- من حقوق الإنسان وإنما تنتقص من

السياسة الخارجية التركية

«إنسانية الإسلام» الذى يدين به الشعب التركى.

ولا يغيب عنا فى أى لحظة أن العوامل الحضارية والتاريخية ستكون أكثر حسماً من العوامل الاقتصادية فى تحديد موقف المجموعة الأوروبية من عضوية تركيا. وأن زعماء أوروبا الذين نراهم اليوم مقتنعين بمركزية الحضارة الغربية غير مستعدين لرؤية دولة مسلمة عضواً فى ناديهم الأوروبى.

ولكن المزاج التركى لا يقل اعتزازاً بهويته وعمقه الحضارى من إحساس الأوروبيين، وهو ما عبر عنه أردوغان فى دافوس نهاية فبراير / شباط ٢٠٠٩ باعتراضه الواضح الذى لا لبس فيه على رواية الرئيس الإسرائيلى للجريمة التى ارتكبتها إسرائيل فى غزة، وشهد عليها العالم كله، وبدأ فى اعتراضه هذا كما لو أنه يسد قناة رئيسية يمكن أن تسهم فى بلوغ تركيا إلى عضوية النادى الأوروبى، ولكنه لم يتردد فى إعلان موقف تركيا بشجاعة وجراحة تليقان به وببلده.

ولا حجة لمن يلوم تركيا على تكثيف جهدها الساعى نحو الاتحاد الأوروبى أكثر منه نحو العالم الإسلامى، أولاً لأن تركيا هى أصلاً تحمل بعداً أوروبياً من الناحية الجغرافية والتاريخية، وثانياً لأن دول العالم الإسلامى لم تبذل مجهوداً يذكر لجذب تركيا إليه، وكان قربه أو بعده من تركيا محصلة لإرادة الطرف التركى أساساً. وأفضل للعالم الإسلامى أن تكون إحدى دوله الكبيرة عضواً فى أحد مراكز صنع القرار الدولى (الاتحاد الأوروبى) من أن لا يكون له صوت فى أى من تلك المراكز على الإطلاق، وستظل جدلية الاندماج والاستبعاد هى المتحكمة فى مسار العلاقات الأوروبية التركية، وفى مصير عضوية تركيا إلى النادى الأوروبى، إلى أن تتغلب نزعة الاستيعاب على نزعة الاستبعاد لدى الأوروبيين.

والمنير فى الأمر، أنه رغم السعى التركى للوفاء بمتطلبات الاتحاد الأوروبى، إلا أن أردوغان، لا يتردد فى انتقاد تلك المجموعة الأوروبية لعرقلته لمحاولات تركيا، فنجده يوجه سهام انتقاداته لبروكسل، قائلاً فى ١٢ يونيو / حزيران ٢٠١٠: «إن الاتحاد الأوروبى مارس سياسة المماطلة مع تركيا طوال ٥٠ عاماً وأنه يتابع القيام بهذا فى ما يتعلق بانضمامها إليه».

مشيراً إلى أن تركيا تبذل جهدها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى كعضو كامل، وتنشئ وزارة مخصصة للاتحاد الأوروبى ويعمل أحد وزراء الدولة كمفاوض أعلى مع الاتحاد ويسافر إلى دول الاتحاد الأوروبى باستمرار، ورغم ذلك لم يحدث تقدم فى المفاوضات.

وقال أردوغان إن السياسة الخارجية لتركيا لم تغير نهجها وإن الذين يدعون ذلك لا يفهمون السياسة الخارجية التركية المتعددة الأبعاد. ودعا الاتحاد الأوروبى إلى السماح لتركيا بالانضمام إليه ليثبت أنه ليس نادياً مسيحياً، وأكد أن بلاده لن تشكل عبئاً على الاتحاد بل ستساعده فى حمل أعبائه.

وبعد الهجوم الذى شنّه الجيش الإسرائيلى على أسطول الحرية، الذى كان يحمل مساعدات إلى قطاع غزة فى ٣١ مايو / أيار ٢٠١٠، وما نتج عنه من توترت العلاقات بين تركيا، وإسرائيل إثر الانتقادات الشديدة

من الحلم إلى الواقع

التي وجهتها تركيا لإسرائيل بسبب هجومها الدامي على قطاع غزة وكذلك بسبب تحسين العلاقات بين أنقرة وطهران. خرجت تصريحات أوروبية وأميركية، لتفسر إن توجه تركيا شرقاً واهتمامها بالقضايا العربية وتعاطفها معها بالإضافة إلى سوء العلاقة بين تركيا وإسرائيل، يرجع إلى عرقلة الاتحاد الأوروبي لضمها، وهو ما قاله وزير الدفاع الأميركي روبرت جيتس (٢٠١٠ / ٦ / ٩)، عندما أعرب عن قلقه من «ميل تركيا نحو الشرق»، محملاً بعض البلدان الأوروبية مسؤولية ذلك. مشيراً إلى أنه «إذا كان هناك من سبب في توجه تركيا شرقاً فإني أرى أن أحد الأسباب الرئيسية في ذلك هو أن البعض في أوروبا دفعوها إلى ذلك، برفضهم منح أنقرة نوعاً من الارتباط العضوي بالغرب الذي تسعى إليه تركيا».

وبعدها بيوم واحد، أكد وزير الخارجية الإيطالي فرانكو فراتيني المعنى ذاته، حين قال لصحيفة فرانكفورتر تسايتونخ الألمانية: «الاتحاد الأوروبي ارتكب أخطاء في حق تركيا، ودفعها إلى الشرق بدلاً من أين يجذبها إلينا... إذا أعطينا الأتراك انطباعاً بأننا لا نريدهم بيننا، فإنهم سيولون أنظارهم نحو الشرق».

وقال «علينا أن نفكر طويلاً وبعمق في سبب تغير السياسات في تركيا، وفي ما يمكن أن نفعله لمواجهة ذلك وإقناع القادة في تركيا بأن إقامة علاقات أقوى مع الغرب يخدم مصلحتهم بشكل أكبر».

هذه التصريحات أغضبت أردوغان كثيراً، حيث وصفها بـ«الدعاية القذرة»، وقال رئيس الحكومة التركية في المنتدى التركي العربي في إسطنبول، أنه عندما استثمرت فرنسا في سورية أو في بلدان عربية أخرى، لم تحصل مشاكل «لكن عندما يتعلق الأمر بتركيا التي تستثمر في البلدان العربية أو العكس، تحاول دعاية قذرة منع هذه العملية». مضيفاً بأن «الذين يقولون إن تركيا قطعت (علاقاتها) مع الغرب هم عملاء دعاية تحركهم نوايا سيئة».

وهكذا، فقد أسمعت تركيا صوتها واضحاً للغرب، الذي بدوره اختبر بأسها وصلابتها وعابن احتجاجها، ورغم أن أردوغان كان حاداً حين استخدم عبارة «دعاية قذرة»، لوصف الحديث عن أن بلاده «تدير ظهرها إلى الغرب لأنه حال دون ضمها إلى الاتحاد الأوروبي، وأن علاقات أنقرة بالشرق إنما تأتي للرد على هذا الموقف الغربي السلبي»، فإن الغرب يبدو غير قادر على تصديق النفي التركي. ل يبدو في النهاية أن أردوغان يطبق الحكمة التركية، التي تقول: «اهتم بالآخرين بقدر ما يهتمون بك».

مستقبل السياسة الخارجية التركية

يطرح جراهام إي. فولر في (الجمهورية التركية الجديدة... تركيا لاعب إقليمي متنامٍ)، ثلاثة «سيناريوهات» لمستقبل السياسة الخارجية التركية؛ فيرى أنها لن تخرج عن:

(١) سياسة خارجية ذات صبغة أميركية:

ويقر هذا السيناريو بأنه رغم ما يبدو من أن علاقة تركيا الحليف الوفي للولايات المتحدة قد انتهت، غير

السياسة الخارجية التركية

أن لا تزال هناك مجموعة من الأسباب قد تدفع بتركيا مرة أخرى نحو الارتقاء في أحضان السياسة الخارجية الأميركية، ومنها:

- شعور تركيا بتهديدات ومخاطر أمنية إقليمية جديدة.
 - تحول تركيا إلى هدف إستراتيجي من قبل قوات الجهاد الدولية.
 - رفض صريح من الاتحاد الأوروبي لمنح عضويته لتركيا.
 - شعور تركيا بالحاجة إلى التسليح العسكري الأميركي، وفي هذه الحالة ينبغي على الولايات المتحدة أن توفر كل ما تطلبه تركيا من أسلحة.
 - تعرض الشرق الأوسط لهزة عنيفة راديكالية تهدد تركيا تهديداً مباشراً.
 - احتياج تركيا لدعم الولايات المتحدة أمام صندوق النقد الدولي لتحسين أوضاعها الاقتصادية (غير أن الوضع الحالي يسير في الاتجاه المعاكس).
 - إعادة إحياء فكر «كمالي» معتدل، من خلال إقامة روابط وطيدة مع واشنطن بدافع الأمن التركي، ثم تبلور رفض أيديولوجي داخل تركيا مرة أخرى لتدخل تركيا في شؤون الشرق الأوسط. ويمكن أن يتزامن مع هذا السيناريو قيام المؤسسة العسكرية التركية بالإجهاد على منجزات السياسة الإسلامية في تركيا. وقد يسهم في ذلك أيضاً حدوث إخفاقات جادة للسياسات الإسلامية، أو ظهور نظم إسلامية متشددة عدائية.
- (٢) سياسة خارجية ذات صبغة أوروبية:

إن مسيرة تركيا نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي تمضي ببطء على خطى متعرجة، ويكتنفها بعض المشكلات والعراقيل مثل الموقف الفرنسي المعارض لتركيا؛ وما يؤدي بدوره إلى خلق رد فعل مضاد للاتحاد الأوروبي في تركيا. غير أنه ليس من المستبعد انضمام تركيا لاحقاً للاتحاد الأوروبي، فإذا كان مستقبل تركيا في الاتحاد الأوروبي غامضاً إلى حد ما في الوقت الحالي إلا أن ثمة بعض العوامل قد تتغير خلال العشرة الأعوام المقبلة وستتغير حتماً. وستزيد مبررات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بمرور الوقت.

(٣) سياسة خارجية ذات صبغة تركية خالصة مستقلة، تتعدد فيها محاور وأبعاد التوجهات التركية الخارجية:

ويرتكز هذا السيناريو على درجة عالية من الثقة بالذات والاستقلالية لدى الإرادة التركية على تطوير علاقاتها الإيجابية والفعالة مع كافة دول العالم. وأن ثمة رؤيتين إستراتيجيتين تقفان خلف هذا السيناريو:

الأولى: هي رؤية العمق الاستراتيجي لأحمد داود أوغلو، والمعروفة بإستراتيجية «العمق الإستراتيجي». وهي النظرية السياسية التي نظّر لها أوغلو وزير الخارجية التركي حالياً في كتابه «العمق الإستراتيجي»:

■ من الحلم إلى الواقع

مكانة تركيا في الساحة الدولية» والذي صدرت طبعته الأولى عام ٢٠٠١ ومع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢ تبني الحزب هذه النظرية وجعلها دستوراً للسياسة الخارجية الجديدة. وهي سياسة تنطلق من وضعية تركيا الجيوستراتيجية وعمقها التاريخي والثقافي لبلورة مكانة جديدة لتركيا في الساحة الدولية.

الثانية: هي الرؤية الإقليمية لسادات لاتشينار، وتستند إلى قدرة دول المنطقة على التكامل فيما بينها لتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وحل مشكلاتهم الأمنية. وتدعو هذه الرؤية إلى توسيع قنوات الاتصال والحوار ليس فقط بين حكومات المنطقة، بل وبين شعوب الشرق الأوسط أيضاً، والعمل على بلورة «ذهنية إقليمية مشتركة».

الفصل الثاني

داعم الحقوق العربية

لا شك أن سياسة تركيا الخارجية، وخاصة في محيطها العربي والإسلامي شهدت تغييرات ملموسة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وتأثرت قبل ذلك بحدثين كبيرين هما أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، والحرب على العراق ٢٠٠٣، فضلاً عن المماثلة الأوروبية في مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. وقد ساعدت هذه الأحداث في إعادة صياغة سياسة تركيا الخارجية لتكون أكثر انفتاحاً على محيطها العربي والإسلامي من خلال المشاركة النشطة في دفع جهود السلام العربية- الإسرائيلية على المسارين السوري والفلسطيني، وفي تحقيق المصالحة الوطنية في لبنان وفلسطين، فضلاً عن التعاون مع دول الجوار لتطويق الآثار السلبية لأحداث العراق على دول المنطقة خاصة في الشق الكردي منها.

وتركيا في ذلك لا تلمح لا إلى إحياء الخلافة الإسلامية العثمانية ولا استئناف الحروب مع الغرب ومعاودة محاصرة فيينا أو احتلال أوروبا الشرقية. صحيح أنها تتبنى هذه الأيام شعار «العثمانية الجديدة»، لكن وزير الخارجية التركي ومُنظّر السياسة الخارجية التركية أحمد داود أوغلو أكد مراراً وتكراراً رفضه لهذه التعابير، إذا ما كان يوحى بأن أنقرة تريد وصل ما انقطع من دور إسطنبول الإمبراطورية.

كل ما تريده تركيا هو ممارسة دور «القوة اللينة»، بوصفها الدولة السادسة عشرة الأكبر اقتصاداً في العالم (والسادسة في أوروبا) وهمزة الوصل في قارة أوراسيا والجسر بين الحضارتين، الإسلامية والغربية، والأهم: النموذج الجديد الذي يعقد قرناً سعيداً بين الإسلام وبين الليبرالية والعلمانية.

هذه التوجهات ضمنها أوغلو في كتب عديدة منها «النموذج البديل: تأثير الإسلام والغرب على النظرية السياسية» و«التحول الحضاري والعالم الإسلامي» و«الأزمة العالمية»، لكن أهم هذه الكتب الذي كان له التأثير الأكبر على السياسة الخارجية التركية الراهنة كان «العمق الاستراتيجي»، الذي وضع فيه أوغلو الخطوط العريضة لهذه السياسة.

للبداي الرئيسية لمقاربة أوغلو الجديدة، هي ما يمكن تسميته «سياسة اللامشكلة» حيال الدول المجاورة، وهذا على عكس ما كان عليه الأمر في التسعينيات، حين كانت أنقرة تقيم علاقات ملتزمة مع العديد من جيرانها. أيضاً، في الماضي، كانت تركيا تحاول أن تضمن سلامة أراضيها عبر السعي إلى الدفاع عن نفسها

من الحلم إلى الواقع

ضد الأخطار الإقليمية المحيطة، لكنها مع سياسة حزب العدالة والتنمية باتت تركيا تعرف أن الدول التي تمارس نفوذاً عبر حدودها مستخدمة «القوة اللينة»، هي وحدها القادرة حقاً على حماية نفسها، كما يقول في «العمق الإستراتيجي».

ويرى أوغلو، الذي يُطَق عليه وصف «كيسنجر تركيا»، أن التغييرات في منطقة الشرق - الأوسط - آسيا الوسطى - قزوين، تتطلب إستراتيجية ديناميكية جديدة، وهذه بدورها تتطلب نمطاً جديداً «أنموذجاً» من التفكير». ويقول: «تركيا كلاعب دولي، كان ينظر إليها سابقاً على أن لديها عضلات قوية ومعدة ضعيفة ومشاكل في القلب وقوة دماغ متوسطة. بكلمات أخرى، هي جيش قوى واقتصاد ضعيف، وتفتقد إلى الثقة بالنفس وليست جيدة في التفكير الإستراتيجي. أما الآن، فتركيا موجودة في مستويات عدة من السياسات الدولية وتوسّطت في العديد من النزاعات في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، فحالت بذلك اعداء سابقين، كروسيا وسورية، إلى حلفاء حميمين».

كان أوغلو هو الذي لعب دور الوسيط السري في كل هذه الوساطات، بما فيها إنهاء الحرب بين روسيا وجورجيا، والمحادثات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل عام ٢٠٠٨، والتقارب بين تركيا وكل من أكراد العراق وأرمينيا، وكل هذا يجب أن يجعل أوروبا، برأيه، محتاجة إلى تركيا لتهدئة منطقة شاسعة، تمتد من الشرق الأوسط إلى البلقان، مروراً بآسيا الوسطى.

هذه إذن، هي أهداف السياسة التركية الجديدة: ضمان الأمن القومي التركي، ليس عبر التقوقع والعزلة، بل عبر الانفتاح وممارسة سياسة القوة اللينة، وهذا الدور بالتحديد، لا يروق البتة للدولة الصهيونية التي كانت تخطط منذ أمد بعيد لاستخدام تركيا كقوة دعم لها (مجرد قوة دعم)، في مشروعها، لإقامة نظام «الشرق الأوسط الجديد».

بيد أن الرياح الأرذوغانية جرت بما لا تشتهي سفن إسرائيل، فشبت أنقرة عن الطوق الإسرائيلي وبدأت تشق لنفسها طريقاً «إستراتيجياً» مستقلاً في الهلال الخصيب والشرق الأوسط ككل، كما في القوقاز والبلقان، كما حتى مع الدب الروسي.

لذلك فإن الواقع اليوم ينبئ عن دور ريادي سوف تكون محوره تركيا وأطرافه الدول التي تريد بناء علاقات إقليمية ذات طبيعة سلمية قائمة على تبادل المصالح، حيث كسبت تركيا عمقاً إستراتيجياً في المنطقة العربية والإقليمية وخاصة بين العرب والإيرانيين. وأصبحت الآن على أتم الاستعداد للتحوّل إلى قوة إقليمية تتمحور حولها السياسة وتدور في فلكها المصالح الخاصة بالدول الكبرى لتجعل منها شريكاً أساسياً في عملية التحوّل الإيجابي نحو بناء علاقات مع الدول الإقليمية من خلال تركيا.

إن تركيا «أردوغان» اليوم بدأت باتجاهاتها الواضحة والصريحة في دعم الكثير من القضايا العربية فيما يخصها وحتى التي تجد أنها حريصة عليها من باب الوفاء لجيرانها، وبالنسبة للقوى المؤثرة في المنطقة

داعم الحقوق العربية

العربية والإقليمية التي تحاول أن تؤثر على العرب من خلالها، لكنها وجدت أن تركيا حليفاً قوياً للعرب في صد أي رغبة غير قانونية في المنطقة، ابتداءً من رفضها التعاون مع القوات الأميركية باحتلال العراق عام ٢٠٠٣ وانتهاجاً بمواقفه الحاسمة من العدو الصهيوني، الرفض لمحاولة أي تضليل للرأي العام العالمي، وإظهار حقيقة الوحشية والعنصرية الإسرائيلية من خلال جرائمهم ضد الفلسطينيين وأخيراً ضد قافلة الحرية التي كانت تحمل مساعدات لشعب غزة المحاصر.

خط السياسة الجديد هذا وضع أنقرة في موقع تجد فيه نفسها تقدم النوايا الطيبة للوساطة في حوار سورى - إسرائيل فضلاً عن المسالة النووية الإيرانية الشائكة حيث نجد أن تركيا، اتبعت سياسة ثابتة في إقناع إيران من أجل تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة. أما سياسة تركيا الخارجية فهي ليست ببساطة مجرد انعكاس لسياسة الغرب، مع ذلك تختلف أنقرة بشكل جذري عن الغرب في سياستها تجاه الحكومة الفلسطينية. وخاصة بعد العدوان الأخير على غزة الذي أعقبه رفض تركي واضح وحيوي في إسماع الغرب صوت تركيا باعتبارها دولة ذات بعد إقليمي ترفض هذا العدوان وترفض أساليب إسرائيل في التعامل المسلح مع الفلسطينيين، هذا الموقف عزز من المكانة الإقليمية لتركيا عموماً ولدى الدول العربية خصوصاً.

لذا فإن تركيا تلقى قبولاً وترحيباً من الأوساط العربية والإقليمية لأنها وقفت إلى جانب القضايا العربية كالحرب على غزة عام ٢٠٠٨ والتي وقفت فيها تركيا موقفاً إيجابياً، وهو ما ساهم في تدعيم صورة تركيا في الشارع العربي، وجعل لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، شعبية طاغية يحظى بها في العالم العربي والإسلامي لمواقفه المشرفة، وعندما يُسأل أردوغان (داعم الحقوق العربية)، عن سر الشعبية الجارفة، يرد بكل تواضع: «أنا لست لاهناً وراء شعبية، إذا كنا نقوم بوظيفتنا وواجباتنا فما أسعدنا، لأن هذه المناصب التي نتولاها اليوم لهي مؤقتة، المهم أن نترك صوتاً يتردد صدها تحت قبة السماء، كل جهدنا ينصب على هذا الهدف، نحن نحب الناس والبشر، لأنهم خلقوا من قبل الخالق، إذا سنحت لنا الفرصة للمساهمة في السلام العالمي فما أسعدنا، إذا استطاعت تركيا أن تكون مركزاً للسلام العالمي فما أسعدنا».

تركيا اليوم أثبتت متانة وحرصاً عميقين من أجل دعم القضايا العربية لذلك نجد أن الغرب يحاول اللجوء إليها باعتبارها شريكاً إقليمياً فاعلاً في المنطقة، وهو ما يعني أن أي تحالف أميركي تركي ستكون فيه الغلبة لتركيا لأنها ستكون طرفاً يفرض شرطه للتحالف أو بمعنى آخر يتحالف بشرطه التي يضعها هو لا التي تفرض عليها.. لقد أظهرت القوة الدبلوماسية في السياسة الخارجية التركية مقدار الترتيب العقلاني والاعتزان في القرار السياسي الخارجي والداخلي والذي عجل من عملية التطور الخارجي لموقع تركيا الإقليمي والدولي على حد سواء، تركيا وهي تخطو بسرعة محسوبة ومسؤولية باتجاه دور فاعل لا تنسى جيرانها العرب وبالتالي من خلال هذا الموقف الإيجابي تجاه العرب جعل من تركيا حليفاً استراتيجياً مع العرب يقاسمهم همومهم ومشاكلهم ويشاطرهم المواقف الإيجابية من أجل دعم القضايا العربية التي يجد

من الحلم إلى الواقع

العرب في تركيا إنها جديرة بالتحالف لأنها أثبتت صدق سياستها وعمق علاقتها مع العرب، أما الغرب وبخاصة الولايات المتحدة فتجد في تركيا شريكاً يؤثر ويتأثر ويلعب دوراً إقليمياً وهي أساس متين للعلاقات والتحالفات لأنها دولة بدت قوية اليوم بفضل حكمة زعمائها.

ويفترض النص المضمر لهذا العرض حول الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط، أن المعادلة التي طبعت العلاقة بين حكومة «ما بعد إسلامية» والدولة الكمالية لم ينتج عنها حالات اضطراب أو عدم تماسك في السياسة الخارجية، وأن حكومة حزب العدالة والتنمية التي تولت شؤون البلاد خلال المرحلة المعينة (٢٠٠٢ - ٢٠١٠) دفعت بتركيا نحو دبلوماسية فاعلة ودور كبير في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، بحيث يمكن الحديث عن دينامية جديدة للسياسة التركية مقارنة بالمرحل السابقة، أقله لزال خصوصية العلاقة التركية - الأميركية عقب امتناع أنقرة عن توفير التعاون الفاعل الذي أصرت عليه الولايات المتحدة تمهيداً لعملية غزو العراق عام ٢٠٠٣، مقابل استقرار علاقات التعاون التركية مع سورية وإيران، وإطلاق أنقرة آلية إقليمية جديدة لاحتواء الأزمة العراقية هي آلية دول الجوار العراقي.

والدور الذي لعبته حكومة حزب العدالة، كان خروجاً عن المدرسة الكمالية التي لم تكن لتمارس دوراً ناشطاً في الشرق الأوسط، بل كانت تعمل لتجنب دبلوماسية فاعلة في هذه المنطقة للتأكيد على انتمائها إلى حضارة وحداثة لا وجود لهما في نظرها سوى في الغرب. مثل هذا النهج نجده في طي الممارسات السابقة للسياسة الخارجية بحيث إن تركيا الكمالية لم تتوفق قط في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط على ما يظهره مصير حلف بغداد أو آخر الخمسينيات من القرن الماضي والموقف من الثورة الجزائرية.

أما بالنسبة إلى النخبة العلمانية التركية، فيمثل الشرق الأوسط منطقة مصدرة للمشاكل يتعين الابتعاد عن التورط فيها. خلافاً لذلك، إن التعامل بجدية مع قضايا الشرق الأوسط، خصوصاً في ضوء تداعيات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، وغزو العراق مارس/أذار ٢٠٠٣، فرض على حزب العدالة والتنمية أن يكون لاعباً متأنياً في حقل صناعة السياسة الخارجية، وأن يأخذ في الاعتبار قوانين اللعبة والتوازنات التي يسمح بها النظام من دون أن يكبل نفسه عندما يرى مناسباً إعادة توجيه علاقات تركيا الخارجية في اتجاه مختلف إسلامي أو عربي. ولنا أمثلة على ذلك في ملفات تتعلق بالقضية الفلسطينية والبرنامج النووي الإيراني والعلاقة بسورية ولبنان...

إن اتجاهات السياسة الشرق أوسطية لتركيا كما تعبر عنها حكومة اردوغان تتسم بالبرجماتية سواء من حيث التصرف إزاء الاتحاد الأوروبي على أساس أن «رصيد» العلاقات الايجابية بإيران وسورية قد يسمح بانتهاج دبلوماسية فاعلة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، أو بين سورية وإسرائيل، أو في الأزمة اللبنانية، أو التطلع إلى لعب دور الوسيط أو المُسهل الذي لا غنى عنه في عملية السلام، الأمر الذي يطرح البحث عن صيغة لربط هذا الجهد التركي بتفعيل اللجنة الرباعية الدولية.

داعيم الحقوق العربية

الواقع أن الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط كما تظهره ديبلوماسية اردوغان، يبدو موازناً إقليمياً، بحيث يملأ بعض الفراغ، ولذلك نرى تركيا ذات الهوية «نيوعثمانية» والقوة الإقليمية ذات العمق السني، عائدة تحت ضغط الخيبة من تعثر الخيار الأوروبي وتفاعل ديناميات «مثلث القوة الإقليمي» التركي - العربي - الإيراني لتقول «إذا كان لإيران من دور فإن لنا نحن أيضاً دوراً.. ونحن الأتراك قادمون بشكل منفتح ولسنا ثوريين بل نأتى في سياقات إقليمية ودولية مقبولة، ولا نطلب متغيرات انقلابية بل ندخل في لعبة التوازنات التقليدية».

أهمية الدور الإقليمي لتركيا في نهاية الأمر، إنه مدفوع بدينامية تحديثية شرقية - غربية.. وآسيوية - أوروبية، ويوفر للعرب وزناً جيوسياسياً، وإنما ليس مفهوماً صدامياً بل بالمفهوم المعادل الذى يحض على الحوار والتوليف والتوازن.

العودة إلى العالم الإسلامى

راهن الأتراك على مدى عقود على الاندماج التركي في أوروبا «العالم المتحضر» والانسلاخ عن العالم المتأخر. إلا أن الأوروبيين يدركون بأن دخول الغول التركي إلى أوروبا بتموجاته في البلقان يعنى وجوداً إسلامياً فاعلاً ومطلقاً اليدين في القارة، وهذا سبب الرفض المتكرر لإدماج تركيا في أوروبا.

وبعد أن نجح علمانيو تركيا في نقلها إلى التداول السلمى للسلطة واحترام الحريات العامة ولو نسبياً، وصل الإسلاميون المعتدلون إلى السلطة ضمن اللعبة الديمقراطية وضمن احترام الحريات العامة للناس. وكانت النجاحات المتواصلة للقادة الجدد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية جعلت منهم أنموذجاً حقيقياً.

لقد لمس الأتراك كيف أن رجب طيب اردوغان الذى جاء لبلدية إسطنبول وهى مدانة بأربعة مليارات دولار وتركها بعد أربع سنوات مزدهرة بعد أن خلقها من جديد فضلاً عن تصفير الديون.

لقد لمس الناس في تركيا مدى سلسلة الخدمات التى كان يقدمها الإسلاميون للناس وهم خارج السلطة، فكانت جزءاً من سلوكهم اليومي ولذا وقف الناس معهم فى كل المرات التى تعرضوا فيها للهجوم والإقصاء، وسهل عليهم حشدهم فى كل مرة احتاجوهم لقربهم منهم.

على الصعيد الدولى سار قادة تركيا الجدد حثيثاً نحو إعطائها دورها وحجمها الدولى الحقيقى الذى تستحق. ولم يكن هذا الطريق مفروشاً بالورود وإنما بتعريض أبناء تركيا للأخطار كما الوجود التركى ضمن حلف شمال الأطلسى فى أفغانستان.

يُدرِك القادة الأتراك الجدد - خلافاً للقدامى - بأن تركيا الحديثة عمقها الحقيقى هو فى العالم الإسلامى لموقعه ودوره الحيوى. من هنا فإن دولة مركزية ضاربة فى عمق التاريخ كإيران لا يمكن تجاهلها، فالحضارة التركية والفارسية والعربية هى كل لا يتجزأ ضمن منظور إسلامى «حديث» يوحدنا.

من الحلم إلى الواقع

وهنا وقفة مع طريقة تعاطى الأتراك مع الأوراق الإقليمية، فالأتراك يحركون الأوراق بنظافة عالية الدقة، فدورهم في العراق لم يكن بإرسال المسلحين ولا الانتحاريين ولا العبث بمقدرات العراق، بل بتحريك أوراق بدقة متناهية. أيضاً في الورقة الفلسطينية وعند تحريكها تم تحريكها بأسلوب نظيف شديد الفعالية ولم يتم تجنيد وإرسال المفخخات. نعم تحريك الورقة الفلسطينية جاء بعد انسداد مع الأميركان والإسرائيليين، وكان بحق موفقاً ودليلاً جديداً على الدقة والحكمة العالية لدى صانعي السياسة التركية.

فرصة تاريخية واستراتيجية

يرى أردوغان في الواقع الإقليمي والفلسطيني تشجيعاً لتل أبيب على الاستمرار في سياستها العدوانية التي تعرقل السلام في المنطقة. وهو ما لا يقبله ولن يقبله أردوغان ورفاقه إيماناً منهم بضرورة وأهمية تحقيق هذا السلام، الذي يرى فيه أردوغان فرصة تاريخية وإستراتيجية تخدم مصالح دول وشعوب المنطقة عموماً وبشكل خاص تركيا التي تملك كل مقومات الدور الإقليمي ليس فقط بسبب علاقاتها مع جميع دول المنطقة وعضويتها في الحلف الأطلسي وحوارها الساخن مع الاتحاد الأوروبي وموقعها الجغرافي، بل أيضاً لأنها وريثة الإمبراطورية العثمانية التي حكمت هذه المنطقة مدة ٤٠٠ عام إلى أن جاء حزب الاتحاد والتقدم الذي أسسه القوميون الأتراك بدعم من الماسونيين واليهود ليقضى على هذه الإمبراطورية ويضع العرب والأتراك في خندقين معادين.

ومن جهة العرب، فقد كانت لديهم عقبة تاريخية في قبولهم للأتراك، بسبب من كانوا يجترؤون عزف الأسطوانة المشروخة عن «الاستعمار التركي» و«الاستبداد التركي». فتلك الفرية المزعومة، التي تزعم أن العثمانيين الأتراك مارسوا سياسة الاستبداد ضد العرب، مردود عليها، في شهادات المؤرخين، حيث يقول المؤرخ الأستاذ محمد كرد علي في الجزء الثاني من كتابه «خطط الشام»: «حرص العثمانيون بعد قدومهم إلى البلاد العربية على أن يطمئن جميع الناس إلى أنهم سيعاملون كمواطنين في دولة مسلمة تصون كرامتهم لا كرعايا يساقون بالسياط وتمتهن كرامتهم صباح مساء، وتبتز أموالهم من دون حساب».

وبشهادة الدكتور علي حسون في كتابه «تاريخ الدولة العثمانية» ص ٥٩ حيث يؤكد: «كان السلطان سليم ومن بعده السلطان سليمان القانوني يهدفان إلى جعل البلاد العربية جزءاً من الكيان العثماني «الإسلامي» الواحد، وحرصاً على منع أية إجراءات من شأنها المساس بالعرب، وكان العلماء المسلمون من العرب يتمتعون بسلطات واسعة في عهديهما».

وبشهادة الدكتور إحسان حقي في تعليقاته على كتاب «تاريخ الدولة العلية العثمانية» الذي ألفه محمد فريد بك المحامي حيث يقول: «كان الأتراك لا يفرقون بين مسلم ومسلم مهما كان انتماءه العرقي والقومي، وكان العرب شركاء للأتراك في الحكم، وكانت اللغة العربية اللغة الرسمية المستعملة في البلاد العربية في القضاء والإدارة»، هذا بالإضافة إلى الكثير والكثير من الشهادات.

داعم الحقوق العربية

سيسأل البعض: إذا كان العثمانيون قد ارتفعوا بالتزامهم بالإسلام فوق العصبية القومية والعرقية، فلماذا انتهجوا سياسة التتريك التي حاولوا من خلالها إجبار رعايا الدولة الذين لا ينتمون إلى القومية التركية، عرباً وغير عرب، على خلع انتماءاتهم القومية لينصهروا في بوتقة القومية التركية؟ لا يحسن أحد أننى أنفى وقوع هذا الأمر، بل أؤكد، ولكننى أؤكد أن الذين تولوا كبر هذه الجريمة المنكرة لم يكونوا العثمانيين الأتراك، بل كانوا قيادات حزب الاتحاد والترقى الطوراني المتطرف في التعصب للقومية التركية الذى سيطر على مقاليد الأمور في الدولة العثمانية في آخر عقودها ومعظمهم من يهود الدونمة أو من أعضاء المحافل الماسونية المرتبطة باليهود.

وفي هذا الصدد يذكر الدكتور أحمد قدرى أحد رجالات الحركة الوطنية العربية في بدايات القرن العشرين المنصرم أن الثورة العربية الكبرى التي شارك فيها تحت قيادة الشريف الحسين بن على لم تكن ضد الأتراك العثمانيين، وإنما ضد حزب الاتحاد والترقى الذى تسلط على الدولة العثمانية، يقول الدكتور أحمد قدرى فى كتابه «مذكراتى عن الثورة العربية الكبرى» المطبوع فى عام ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م: «منذ اليوم الذى بسط فيه العثمانيون سلطانهم على البلاد العربية والعلاقات قائمة بين العرب والترك موطدة الأركان ثابتة البنيان، وكان الترك ينظرون إلى العرب نظرتهم إلى عنصر تجمعهم به رابطة العقيدة الدينية، فلم ينقل حكمهم على العرب، ومع تعاقب الأعوام كانت العلاقات بين العرب والترك تسير فى جو هادئ لا تعكرها نكرة جنسية أو نزعة عنصرية، وعندما تولى السلطنة الخليفة عبد الحميد تعززت هذه العلاقات واضحة وعلى أقوى وأوثق من ذى قبل، إذ حرص الخليفة عبد الحميد فى سياسته على خطب ود العرب واستدنائهم «تقريبهم» منه، وتعزيز صلاته بهم، فأصبح منهم «العرب» السيد المطاع والرئيس المرموق، وكان سكرتيره الخاص عزت بك العابد العربى الدمشقى، وكان شيخ الإسلام فى عهده الشيخ أبو الهدى الصيادى الرفاعى الحسينى العربى الحلبى.

ويرد الدكتور أحمد قدرى قائلاً: «بعد الثورة الفرنسية تغلغت فى الأقطار العثمانية الثقافة القومية الأوروبية، فما كان من بعض الأتراك إلا أن أخذوا يتغنون بهذه الثقافة ويبشرون بمبادئها، وتجمع هؤلاء فى جمعية الاتحاد والترقى، ولم يلبث الاتحاديون أن سيطروا على الدولة العثمانية بعد أن نجحوا فى خلع السلطان الخليفة عبد الحميد ونفيه «١٩٠٨م»، وانتهج الاتحاديون فى حكمهم للدولة العثمانية نهجاً طورانياً قومياً متعصباً للجنس التركى ورافضاً لغيره من الأجناس التى كانت تحت حكم الدولة العثمانية، وأخذ الاتحاديون يشحنون الشبيبة التركية بالنكرة الطورانية القومية، وصاروا ينظرون للعرب كأعداء، وأخذ قادة الاتحاديين الذين يتولون مقاليد الأمور فى البلاد العربية يناهضون العرب ويتكلمون بهم».

تلك هى قصة الاستبداد والظلم والتجهيل وسياسة التتريك التى عايشها أجدادنا وآباؤنا، والحقائق، وليس الأسطوانة المشروخة عن «الاستعمار التركى» و«الاستبداد التركى».

من الحلم إلى الواقع

وفي الوقت الذي يرى فيه الكثيرون من المثقفين والسياسة الأتراك العلمانيين في هذه الخيانة لحزب الاتحاد والترقي سبباً مباشراً للواقع العربي الممزق، فإن أردوغان يسعى وربما لآخر مرة لتوحيده ولو نفسياً من خلال مبادرته لإنهاء كافة الأزمات والقضايا العربية المتعلقة مع إسرائيل وأميركا وقبل فوات الأوان. ويرى الكثيرون في تركيا أن استمرار هذا الوضع العربي سيكون بداية النهاية الحتمية لنواة الأمة الإسلامية ليس فقط دينياً بل أيضاً سياسياً وجغرافياً واجتماعياً وثقافياً. ودفع هذا الرأي والقناعة أردوغان ورفاقه للتدخل العاجل لمواجهة ومنع مثل هذه النهاية التي لا يخفى الشارع التركي قلقه منها خاصة مع تجاهل الشارع العربي لها عملياً.

كما يستغرب الأتراك مواقف بعض الدول العربية التي تظهر كأنها غير مبالية بكل الجرائم التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني منذ سقوط الدولة العثمانية وظهور ما يسمى بالدول العربية ضمن خارطة «سايكس بيكو»، وفشل بعض العرب في التخلص من تبعاتها الخطيرة التي منعته طيلة الفترة الماضية وما زالت حتى من الاتفاق على الحد الأدنى من القواسم المشتركة للمصلحة العامة وهي شرف وكرامة الإنسان العربي بالمفهوم الاجتماعي والأخلاقي قبل أن يكون بالمفهوم القومي والسياسي.

وهو ما يفسر استخدام أردوغان لمصطلح الجغرافيا عند حديثه عما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط، إيماناً منه بضرورة الاتفاق على الحد الأدنى من المصالح المشتركة لشعوب ودول هذه الجغرافيا من العرب والأتراك والعجم، بل وحتى الأكراد الذين يسعى أردوغان للمصالحة معهم داخل تركيا وفي شمال العراق كما هو يسعى للمصالحة مع العدو التاريخي والتقليدي أرمينيا.

حيث يؤمن أردوغان بضرورة ترتيب البيت داخلياً، قبل التفكير بأي دور إقليمي، خاصة إذا كان بهذه الأهمية الإستراتيجية بالنسبة لمستقبل الجغرافيا التي بدون إقناع العرب بكل ميولهم واتجاهاتهم الدينية والمذهبية والسياسية والفكرية والاجتماعية، فالحظ لن يحالف أردوغان في تحقيق أي من أهدافه حتى لو اختار طريق أتاتورك الذي أقام الجمهورية الحديثة عام ١٩٢٣ على أنقاض الدولة العثمانية، قائلًا إن هدف هذه الجمهورية هو الحضارة الغربية المعاصرة، التي جعلت بدون شك من أردوغان ورفاقه بل والإسلام التركي يختلفون كثيراً عما هو عليه في العالم العربي، الذي إن لم يقتنع مثقفوه ولساسته بأهمية الدور التركي الجديد في المنطقة، فالحظ لن يحالفهم بعد الآن في حل أي من مشاكلهم هذا بالطبع إن بقي هناك من يريد حل هذه المشاكل بكل صدق وإيمان.

ولكن ما الأسباب التي أبعدت تركيا عن العرب؟

لتحقيق فهم أفضل لأبعاد الوفاق التركي العربي، نلجأ إلى السرد التاريخي، لبعض جوانب مسيرة العلاقات التركية العربية وخاصة في القرن المنقضي (العشرين)، حيث تبدو على السطح الحساسيات المتوارثة من فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، التي كانت تعيق التواصل بعدما انزعت في نفوس الشعبين

داعم الحقوق العربية

عداوات وهمية، جنت ثمارها بخبث مبروس القوى الغربية التي رسمت خطوط وحدود (سايكس-بيكو). ونعدد هنا الأسباب التي أحدثت القطيعة بين العرب وتركيا:

١- منذ نشأة الجمهورية التركية ابتعدت تركيا عن العرب، بالتركيز على علاقاتها مع الغرب وخاصة أوروبا والولايات المتحدة، وانتهجت مسالك ودروب السياسة الغربية وخاصة الأميركية.

٢- تحالفت تركيا بشكل غير رسمي مع (إسرائيل). وكانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بـ(إسرائيل) عام ١٩٤٩، وفي التسعينيات من القرن الماضي (العشرين)، كان التحالف الأمني ثم العسكري والاستراتيجي بين تركيا والكيان الصهيوني، وصولاً إلى المناورات البحرية والجوية المشتركة، دون نسيان الاجتياحات التركية المتكررة لشمال العراق.

٣- ساهمت سياسات تركيا المائية والزراعية وبناء العديد من السدود في مشروع جنوب شرق الأناضول على نهري دجلة والفرات، اللذين هما عصب الحياة في العراق وسورية، في المزيد من التوتر السياسي. وكادت أن تؤدي مسألة إقليم الإسكندرونة المتنازع عليه مع سورية، واتهام تركيا لسورية بدعم حزب العمال الكردستاني المحظور إلى نشوب نزاع عسكري بين البلدين.

إنّ العامل الفلسطيني، لعب دوراً كبيراً في تباعد تركيا عن العرب، فضلاً عن التوجه التركي الغربي ونتائجه، الذي كان يرى في تعزيز العلاقات مع الإسرائيليين فرصة للانتقام من العرب على ما يعتبره بعض المؤرخين الأتراك أنه طعن عربي للأتراك في ظهرهم أثناء الحرب العالمية الأولى... والعرب من جانبهم، يرون أن سبب تخلفهم الحضاري والعلمي هو الحكم العثماني للدول العربية الذي دام أربعة قرون، وأن العروبة في بداية القرن الماضي واجهت النزعة التركية الطورانية التي هدفت إلى تتركيب الشعوب غير العربية. ومع بروز الملابس التي شابت الموقف التركي من الزحف الاستعماري على الوطن العربي، وجعله لقمة سائغة للمستعمر. ونقيض ذلك المواقف الكفاحية للضباط العثمانيين، ضد المستعمرين الإيطاليين في ليبيا، وربع درنة، والجبل الأخضر، وهي مناطق لا تزال تحتفظ بذكريات مجيدة من التلاحم الجهادي الليبي التركي.

ولكن لماذا التعاون العربي التركي الآن؟

لاريب، فإن السياسات الإقليمية للدول تنبني على ركائز معلومة، مثل: التحالفات الدولية، والموقع الجغرافي، والإمكانات البشرية والاقتصادية، ولا تقتصر على ذلك فقط، إذ تلعب الروابط التاريخية دورها في رسم سياسات الدول. كما أن مسألة الهوية، وهي مدركات الدولة لنفسها في مواجهة محيطها الجغرافي، تعد من أهم العوامل في رسم السياسة الإقليمية للدول الوطنية. لذلك نجد أن تلك الركائز المتوفرة في السياسات الإقليمية للجانبين، وتعتبر سندا هاما لتطوير العلاقات العربية التركية.

تطور العلاقات التركية العربية، ينعكس استراتيجيا بالإيجاب على الطرفين، وعلى الأمن والسلم

من الحلم إلى الواقع

والاستقرار فى المنطقة التى تشهد صراعاً إقليمياً.. وهناك من يطرح نقطة لها علاقة بهذا البعد، تفيد بأن التوجه التركى نحو تعزيز علاقاتها مع الدول العربية والعودة للجذور الإسلامية لم يأت فقط نتيجة مصالح سياسية أو اقتصادية، بل هو نتيجة قنوات النخبة السياسية وشعورها بأن مشروع اندماجها بالغرب والاتحاد الأوروبى غير ممكن.

ومع وصول حزب العدالة للسلطة، تبين أن الباب الفلسطينى هو كلمة السر ومفتاح التعاون التركى أو عدمه مع الوطن العربى، فقد بدأت العلاقات مع الكيان الإسرائيلى تنحدر بشكل مثير للإعجاب، وبصورة مضطربة ومتوازنة مع توطيد العلاقات مع العرب، الذين ياملون من خلال هذا التغير فى ألا تبقى صورة تركيا فى أذهانهم صورة الدولة الأطلسية المتحالفة مع أميركا والعدو الصهيونى، كما كانت الحال خلال القرن الماضى. ويتمنون، استكمال نهج التغيير التركى، فى أن تنخرط تركيا إيجابياً فى محيطها العربى والإسلامى بحثاً عن الاستقرار والتوازن الإقليمى والدولى، والسلام العادل، والازدهار الاقتصادى.. وبالفعل فقد قامت تركيا بمحاولات للدعم بينها وبين البلدان المجاورة، وإنهاء المشاكل معها، وبالذات مع الشقيقة سورية. نضيف إلى ذلك أن علاقتها بباقى الدول العربية خاصة فى المشرق العربى قوية جداً.

وعند الحديث عن نموذج العلاقات الليبية التركية التى ارتقت إلى قمة تطورها، وشهدت تحولاً كبيراً خلال زيارة أردوغان لليبيا فى نهاية نوفمبر / تشرين الأول ٢٠٠٨، وقد قام البلدان بإلغاء التأشيرات الخاصة بالدخول بينهما، وبلغت حجم العقود الموقعة مع الجانب التركى بلغ ١٠ مليارات دولار، وأن التبادل التجارى بين البلدين وصل إلى حدود مليارى دولار.. الاتفاقيات التى تم التوقيع عليها بين البلدين تشمل تشجيع وضمان الاستثمار وحمايته، وكذلك التعاون الفنى فى قطاع الزراعة، والاستثمار الزراعى، والتعاون المصرفى إلى جانب التوقيع على اتفاق بشأن الإعفاء المتبادل من التأشيرات بين البلدين، والمواصلات، واتفاقية منع الازدواج الضريبى إلى جانب إنشاء مجلس أعلى للتعاون الإستراتيجى لتفعيل العلاقات الليبية التركية.

وعن العلاقات التركية - السعودية، فقد حدث تطور كبير فى العلاقات بين الدولتين بدأ بزيارة الملك عبدالله بن عبدالعزيز عام ٢٠٠٦، والتى كانت الأولى من نوعها على مدى أكثر من أربعة عقود، لعاهل سعودى إلى تركيا، وأخذ دفعة قوية عبر زيارة الرئيس عبد الله جول فى فبراير شباط ٢٠٠٩ للسعودية. فقد زاد حجم التجارة بينهما من ٣,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٦ إلى ٥,٦ مليار عام ٢٠٠٩، فضلاً عن تنامى الاستثمارات المتبادلة.

أما عن العلاقات التركية- المصرية فقد شهدت نقلة جديدة كمية، وليست نوعية، فالجمود النسبى فى سياسة مصر الخارجية يضع سقفاً لتطور علاقاتها مع تركيا. وإذ تترك أنقرة ذلك، فهى تحرص فى المقام الأول على كسب ثقة القاهرة وإقناعها بأن عودة تركيا إلى الشرق الأوسط ليست على حساب أحد.

داعم الحقوق العربية

إلى جانب ذلك، هناك النموذج السوري التركي، الذي شهد في السنوات الماضية تطوراً استراتيجياً كبيراً ومهماً على أصعدة عديدة، أهمها تأسيس مجلس التعاون السوري التركي، والتعاون في المجالات الاقتصادية، والسياحية، والإعفاء المتبادل من التأشيرات بين البلدين، وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة، والعديد من الاتفاقات والتفاهات التي خلقت بين البلدين أفضل العلاقات..

وهكذا تبدو الأولوية القصوى في سياسة تركيا العربية الآن لسورية والأردن ولبنان في المدى القصير، وربما المتوسط الذي يمتد إلى خمس سنوات، ثم العراق الذي تتطلع أنقرة إلى استقرار الأوضاع فيه وتستعد لتعميق العلاقات معه بعد أن وضعت أساساً قوياً لهذا التطور من خلال مجلس تعاون استراتيجي رفيع المستوى ويشمل اهتمامه الطاقة والتجارة والاقتصاد والمال وتكنولوجيا الاتصالات والزراعة وغيرها.

ولا يرجع هذا الاهتمام الفائق بالعراق إلى طموح تركيا لمشاركة إيران نفوذها الذي ازداد في هذا البلد العربي فقط، وإنما إلى أهميته البالغة من أجل إكمال المنظومة التي نجحت في إقامتها مع سورية والأردن ولبنان. فإذا كانت طهران لم تنس أن بلاد الرافدين كانت ذات يوم موضع صراع عنيف بين إيران وتركيا قديماً، فإن هذا التاريخ لم يسقط أيضاً من ذاكرة أنقرة الجديدة، لكنها باتت تنظر إلى المستقبل بمنظار حديث ترى من خلاله دورها ضمن مشروع تقود عبره المنطقة إلى سلام وبناء وازدهار وليس إلى حرب وخراب.

والحقيقة التي لا مراء فيها، هي أن العلاقات التركية العربية مع وصول حزب العدالة والتنمية تطورت إلى حد كبير. فتصميم تركيا على مديها إلى العالم العربي، والعودة للمنطقة، مشهد يبدو للمراقبين، وكان العرب والأتراك يكتشفون بعضهم من جديد بعد نحو قرن من الجفاء والسلبية المفرطة.

وقد قدمت تركيا ستة دروس يمكن للنظم السياسية العربية الاستفادة منها، وهذه الدروس في الوقت نفسه هي عوامل جاذبية للنموذج التركي تساعد على تعزيز فرص دورها الإقليمي في المنطقة العربية:

- ١- التناوب على السلطة بين الأحزاب المختلفة وإدماج التيار الإسلامي في العملية الديمقراطية.
- ٢- النموذج الاقتصادي الذي تقدمه تركيا باعتبارها أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط في الوقت الذي لا تملك فيه موارد الطاقة عكس من غالبية الدول العربية.
- ٣- التوفيق بين الحداثة والمعاصرة ومقتضيات المجتمع المدني من ناحية ومسألة الهوية بجنزرها الثقافي والتاريخي والديني في إطار مقبول دولياً وإقليمياً.
- ٤- الفصل بين الحزبي والحكومي في المجال العام، عبر الفصل الواضح بين حدود ومهام جهاز الدولة والحزب الحاكم.
- ٥- تكوين مجموعات الضغط «اللوبي» في الولايات المتحدة الأميركية وليس الاعتماد على شركات العلاقات العامة موسمية الطابع فقط مثلما تفعل غالبية الدول العربية.

من الحلم إلى الواقع

٦- تعديل التوازن في إطار التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق أقصى قدر ممكن من المصالح الوطنية وحفظ قدر معقول من الاستقلالية ضمن إطار التحالف مع واشنطن وتحت سقفه.

وبالرغم من ترافق عودة تركيا إلى الساحة الشرق أوسطية مع تولي «حزب العدالة والتنمية» ذو الجذور الإسلامية للحكم عام ٢٠٠٢، فإن العودة التركية تخدم في الواقع المصالح الوطنية والجيوسياسية لتركيا قبل أية اعتبارات أيديولوجية.

الجار قبل الدار

لم يجد رئيس الوزراء التركي اردوغان أفضل من الحكمة العربية القائلة: «الجار قبل الدار»، ليفتح بها حديثه إلى المنتدى العربي- التركي، الذي عقد يوم ١٠ يونيو / حزيران ٢٠١٠ في إسطنبول، وهو الحدث الذي كرس عدداً من الخطوات الإيجابية الفارقة، التي اتخذتها أنقرة حيال جوارها العربي، منذ مطلع العام ٢٠٠٩. وجاء وصف اردوغان للعلاقات العربية التركية بقول ماثور لديهم وهو «لا تشتري الدار بل تشتري الجار»، وقال بالعربية «الجار قبل الدار»، لتضج القاعة بتصفيق حاد من جانب الحضور العرب والأتراك تحية لاردوغان الذي شدد على أهمية التعاون العربي التركي، مشيراً إلى أن تركيا مهد الحضارات وملتقاها وهي لا تشاطر العالم العربي فقط نفس الجغرافيا والتاريخ فحسب، بل إنها تشاركها المشاعر والثقافة.

ونفى اردوغان، من خلال مشاركته في الجلسة الافتتاحية لمنتدى التعاون العربي التركي في دورته الثالثة، بشكل قاطع أن تكون سياسة تركيا تجاه القضايا العربية طمعاً في دور في الشرق الأوسط قائلاً: «لا أنا ولا حكومتى ولا تركيا تجرى وراء الأدوار أو الظهور في المنطقة»، وهو الأمر الذي يخشى منه البعض، مشيراً إلى أن مآسى المنطقة تحقق الضرر بالجميع فالיום - حسب اردوغان - ليس يوم منازعات وإنما يوم لدفع جهود السلام.

ودعم اردوغان كلمته للتأكيد على الصداقة العربية التركية بجزء من إحدى القصائد التركية التي تقول «لا يجوز للتركي أن يعيش بدون العربي ومن يقول فهو مجنون وبالنسبة للعربي فالتركي عينه ويده اليمنى»، لافتاً إلى أنه على مدار الأعوام السابقة كان يسدل الستار على العلاقات العربية التركية.

ولا شك أن المبادرات التركية تجاه العالم العربي مبادرات جديرة بكل احترام واعتبار، خصوصاً أنها لم تقتصر أبداً على الخطاب الناعم أو الشعارات الجوفاء، لكنها تعدت ذلك لتتحول سياسات واقعية، مثلت رصيذاً جيداً للقضايا العربية، وخصمت بقدر من المخزون الاستراتيجي للعلاقات بين تركيا وإسرائيل.

تقول الحكمة التركية: «الكلام الجميل يفتح الأبواب المغلقة»، وقد كان الكلام التركي في حق الشريك العربي العتيق جميلاً بحق، بل إن الفعالية كلها اتسمت بالود، وتجلت بالوفاق، ووعدت بالمستقبل المشرق للعلاقات بين الجانبين.

داعم الحقوق العربية

والى جانب التوافق السياسى النادر بين الجانب العربى ممثلاً فى أمين عام الجامعة العربية وعدد من الوزراء، والجانب التركى ممثلاً فى معظم قيادات الدولة، فقد دشّن الجانبان اتفاقاً لإقامة مجلس أعلى للتعاون، يضم إلى جانب تركيا كلاً من سورية ولبنان والأردن، بهدف تحرير التجارة وإلغاء التأشيرات.

وفى الرابع من أبريل/نيسان ٢٠١٠، وفى كلمته التى وجهها إلى جمهور العالم العربى عبر قناة «تى آر تى التركية» الناطقة باللغة العربية والتى بدأت بثها كأول قناة تركية باللغة العربية، أكد اردوغان أن العرب والأترك مثل أصابع اليد الواحدة، والعلاقة بينهم علاقة الظفر باللحم، مشيراً إلى العلاقات والروابط التاريخية والثقافية المشتركة بين العرب والأترك، قائلاً «بدونكم لا معنى للعالم».

وأضاف اردوغان «أن مصير ومستقبل إسطنبول لا يختلف عن مصير ومستقبل الدول العربية وقد تكون الحدود السياسية قد خطت بين أوطاننا فى التاريخ القريب، وربما الألغام قد زرعت بين دولنا، وربما الجدران والسدود قد شيدت بين أراضينا، إلا أننا نمتلك من القوة والإرادة ما يجعلنا نتجاوز كل هذه العقبات». وأشار اردوغان إلى أن حكومته بذلت على مدى سبع سنوات ونصف من وجودها فى السلطة جميع الجهود من أجل تأكيد هذه الروابط بين تركيا والعالم العربى، قائلاً: إن تركيا هى تتوجه نحو الغرب بوجهها، لم تعط ظهراً للعرب مطلقاً.

كانت كلمته فى حفل افتتاح الفضائية التركية الجديدة، حافلة بالعبارات حول هذه المسائل كما ردد بعضها باللغة العربية، واستهلها بتحيةة الإسلام «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

واختلط فى كلمة اردوغان التاريخ بالسياسة والأدب والشعر بالفنون والطرب فكانت ديواناً كاملاً فى حب العرب وثقافتهم. حيث استحضّر اردوغان فى بيانه رموز الثقافة والفن العربى. فحضرت أم كلثوم «إذا كانت هى صوت العرب جميعاً، فهى أيضاً صوت الأترك... وكما خاطب نزار قبانى وفيروز وماجدة الرومى ببيروت فانا أخاطبكم اليوم». و«كما هو محمود درويش لنا ولكم هاهو نجيب فاضل لنا ولكم»، مردداً بالعربية أبيات من قصيدة نزار قبانى «بيروت يا ست الدنيا يا بيروت». كما لو أن اردوغان تحول فى لحظات إلى باحث لغوى، أعطى أمثلة حول المشترك اللغوى بين اللغة العربية والتركية.

يمكن القول إن تركيا اليوم تلعب دوراً لا يستهان به فى الواقع الإقليمى والدولى وهى نتيجة السياسة المعتدلة والهادئة التى يتسم بها الزعماء هناك والرغبة الحيادية فى تبني علاقات قوية ومنهجية ورصينة مع الدول الجارة، فقد وجدت فيها واشنطن أن دورها على الصعيدين الإسلامى والعربى لا يمكن الاستغناء عنه ولا يمكن تركه دون إقامة علاقات ثنائية متطورة تضع فى حساباتها أن تركيا دولة قد فرضت نفسها على الغرب بسبب دورها المتوازن مما دفع الغرب إلى اللجوء إليها واعتبارها شريكاً دولياً وإقليمياً لا يقل أهمية عن غيرها من الدول الحليفة، لكن ما يميز تركيا أنها أقامت شراكاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بشروط

من الحلم إلى الواقع

ومتطلبات فرضتها على الغرب عموماً وعلى أميركا خصوصاً كى تدخل طرفاً لا يستهان به بل تضع له الإدارة الأميركية حساباً كبيراً لدى ارتكابها أخطاءً مستقبلية فى المنطقة.

إننا نجد أن تركيا لابد أن تكمل هذا الدور الذى بدأت به بخطوات صحيحة وسليمة ودون أن تؤذى أو تهدد أمن دولة معينة أو تعمل على مساعدة الغرب فى التدخل فى شؤون الدول الإقليمية بل كانت سياستها منذ دخول الأميركيين للعراق وحتى العدوان على غزة موقفاً مشرفاً يشار إليه بالسياسة الصحيحة والحكيمة والمعتدلة فى منطقة لا تخلو من الضغوط الدولية والأزمات الداخلية والصراعات المتواصلة.

تركيا اليوم لاعب فاعل فى المنطقة الإقليمية ولاعب مؤثر فى السياسة الإقليمية ولذلك فإنه من الممكن أن يكون لها دور فاعل فى الأدوار الدولية أو التمثيل الدولى وربما تتعزز المنطقة بظهور تركيا لتقف سداً منيعاً بوجه المطامع الغربية فى المنطقة العربية والإقليمية على حد سواء.

غير أن ما تريده تركيا من دور لها فى شؤون وقضايا المنطقة واستقرارها، لا يعتمد على الرغبة التركية فقط، وإنما على مواقف وأدوار الأطراف الأخرى وتعاونهم، إقليمياً ودولياً، وفى مقدمتهم الولايات المتحدة. ومن هنا تجدر مراقبة تطور الأحداث خلال الأشهر المقبلة، ورؤية ما إذا كانت تسير نحو رؤية مشتركة وتعاون بين واشنطن وأنقرة، أم العكس. وهذا يعزز الرأى الذى يؤيد «إمكانية قيام تركيا بدور الوسيط الإيجابى لحل بعض القضايا العالقة، على اعتبار أن تركيا دولة ذات عمق استراتيجى ثقىل».

.. ومن خلال قراءة متأنية يمكن أن نتلمس الأدوار التى تلعبها تركيا اليوم فى المنطقة العربية، وما لهذه الأدوار من آثار إيجابية واضحة، فى العلاقات الإقليمية، لذا فقد أرفقنا ملفاً عن العلاقات التركية بعدد من الدول العربية.

العلاقات العربية التركية

(١)

تركيا والقضية الفلسطينية

عادت تركيا إلى العالم العربي، وكما خرجت في بداية القرن الماضي من البوابة الفلسطينية، حين بدأت تركيا مع قيادات حزب العدالة والتنمية مرحلة جديدة من ولوج ساحة الفعل السياسي الريادي على المستوى الإقليمي، خصوصاً حين يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية، فتاريخياً، كان المسؤولون العلمانيون الأتراك غالباً ما يطلقون تصريحات متضامنة مع القضية الفلسطينية منذ ١٩٦٧، ولكن لأول مرة يتم التضامن مع القضية الفلسطينية كأولوية سياسية لتركيا، حيث بدأ أن اردوغان يسخر نفسه لخدمة هذه القضية، عبر أقوال ومواقف أثارت إعجاب الفلسطينيين والعرب والمسلمين من كافة بقاع الأرض، حيث بدأ شلال التآلق يتدفق حينما، خرج اردوغان غاضباً من الصهاينة بعد حربهم على غزة في ٢٧ ديسمبر / كانون الثاني ٢٠٠٨، مخاطباً وزيرة الخارجية الإسرائيلية - آنذاك - تسيبي ليفني ووزير الحرب إيهود باراك، بالقول: «إن التاريخ سيسجل لكما هذا العار»، وانفجر الشلال بصورة أكبر عندما انسحب اردوغان من منتدى دافوس احتجاجاً على حزمة من الأكاذيب المختلقة تضمنتها كلمة رئيس الوفد الصهيوني شمعون بيريز.

وقد اختار اردوغان أن يعلن مواقفه الراضية للظلم الصهيوني من منتدى اقتصادي، مع أن دور تركيا السياسي تكمن قوته في تألقها الاقتصادي، ولكن مغزى الرسالة كان واضحاً، فإن تركيا ذات الإرث الإمبراطوري مهما كانت فقيرة وضعيفة فإن موقفها السياسي لن يظل رهينة لهواجس وضعيتها الاقتصادية، فقد كانت السياسة دائماً قاطرة النجاحات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية والحربية، فلا مبرر إذن للرضا بالسير في ذنب القافلة الإقليمية التي تبحث عن دور ضائع و«وضع» على أجندات الأوروبيين والأميركيين، فالاعتماد على الذات والوقوف مع حقائق التاريخ ومعطيات الجغرافيا أفضل من اللهاث وراء السراب الخادع لدعايات الآخرين، خصوصاً أن الآخرين هؤلاء أصحاب حقد عنصري وتعصب حضاري يرفض للصديق والجار أن يتبوأ مكانته التي تناسب الأدوار الثقيلة التي يقع عبؤها الأكبر عليه، ولدينا نموذج دال على رفض الأوروبيين لدخول تركيا الاتحاد الأوروبي مع أن أدوار تركيا في حلف شمال الأطلسي لا تقدر بثمن.

ولا شك أن نزوة الموقف التركي الإيجابي كانت وقفة رئيس الحكومة رجب طيب اردوغان في دافوس في ٢٩ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩، دفاعاً عن غزة وتنديداً بموقف الكيان الإسرائيلي. عندما قال اردوغان كلمته الشهيرة مخاطباً الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز: «أنتم في إسرائيل تعرفون جيداً كيف تقتلون الناس... ورفعت لصوتك بالنسبة لي يظهر لي سيكولوجية شعورك بالذنب، أنتم قتلتم الأطفال الأبرياء الفلسطينيين على الشاطئ دون ذنب، على الرغم من أن الوصية السادسة في التوراة تقول (لا تقتل)».

من الحلم إلى الواقع

ووسط التصفيق، وكما يصف المراقبون، غادر أردوغان منصة الحديث في منتدى دافوس غاضباً ليس بسبب إهانة شخصية أو بسبب إهانة لدولته تركيا، وإنما بسبب أنه لم يُعطَ الفرصة والوقت الكافيين للدفاع عن أطفال غزة الضعفاء والأبرياء أمام الدقائق التي منحت للرئيس الإسرائيلي والذي تفنن في تبرير المذبحة الإسرائيلية أمام نظر العديد من زعماء العالم.

وبسبب هذا الموقف الرائع، كسبت تركيا رصيذاً إضافياً كبيراً في الشارع العربي، وازداد الرصيد مع إلغاء وزير الخارجية التركية زيارة كانت مقررة إلى إسرائيل خلال أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩ بسبب رفضها زيارة لداود أوغلو من إسرائيل مباشرة إلى قطاع غزة. ولا شك أن العدوان على غزة كان السبب المباشر لوقف تركيا وساطتها بين سورية وإسرائيل مسجلة بذلك موقفاً أخلاقياً.

أما فيما يتعلق بالموقف الشعبي التركي فإن المظاهرات التي سارت في شوارع تركيا غضباً على العدوان الإسرائيلي على غزة في العام ٢٠٠٨، خير دليل على ذلك.

وفي ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩، وقف أردوغان أمام الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، ليدعو إلى فتح المعابر الحدودية مع قطاع غزة لأن إقفالها يعرقل إعادة إعمار القطاع مثل مواد البناء والموارد مما يتسبب في مواصلة معاناة ١,٤ مليون فلسطيني، مؤكداً أن العدوان الإسرائيلي على غزة أواخر العام ٢٠٠٩ الذي استمر ٢٢ يوماً تحول بشكل سريع إلى مأساة إنسانية.

وأشار إلى مرور ثمانية أشهر منذ توقف الأعمال العدوانية في القطاع ومرور ستة أشهر منذ المؤتمر الدولي في مصر الذي تعهد بمليارات الدولارات لإعادة إعمار قطاع غزة إلا أن المأساة الإنسانية مستمرة للأسف في غزة. وأضاف أن تركيا لديها مسؤولية إنسانية وأخلاقية مشتركة لضمان إنهاء المأساة التي تشهدها غزة وخلق بيئة لتحقيق سلام شامل في المنطقة.

وطالب أردوغان بإزالة هذه العقبات فوراً وإعادة الوضع إلى طبيعته في القطاع لصالح السلام والأمن للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وقال إن حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس مبدأ الدولتين أساسي للسلام الإقليمي والعالمي. وحث رئيس الوزراء التركي المجتمع الدولي على إحياء الجهود لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي واستئناف محادثات السلام -التي توقفت بسبب العدوان على غزة- في أقرب وقت ممكن.

وشكلت أحداث العدوان الإسرائيلي الأخير على قافلة أسطول الحرية المبحرة من إسطنبول إلى غزة (٣١ مايو/أيار ٢٠١٠) مناسبة لإحداث نقلة نوعية ثانية خلال أقل من عام في الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية، فمما لاشك فيه لدى العديد من المتابعين أن الدم التركي الذي سال على أيدي البحرية الصهيونية على متن سفينة «مرمرة» سينبت في السياسة التركية دوافع جديدة تقود لحماية أعمق لنصرة القضية الفلسطينية العادلة، وربما يؤسس لتحولات لم تكن في الحسبان في ملفات المواقف التركية من العديد من

داعم الحقوق العربية

القضايا التي تخدم هذا الكيان البغيض المزروع بقوة الحديد والنار في كبد منطقة ترفضه وما فتئت ترفضه.

وإزاء هذه المواقف التركية المشرفة من الفلسطينيين، وقفت بعض الحكومات العربية على الحياد في النزاع التركي-الإسرائيلي. وهو عكس بعض المواقف الأوروبية، التي كانت حليفة لإسرائيل في مراحل مختلفة، وكيف تبدلت مع حرب غزة وتقرير جولدستون الذي أدان الدولة العبرية وطالب بمحاكمة قادتها، بفضل الجهد التركي الذي جال وصال العالم للضغط على إسرائيل التي انتهكت مراراً وتكراراً القانون الدولي، وأطاحت بحقوق الفلسطينيين وسورية ولبنان، وهددت الأمن العربي، وشكلت وما تزال خطراً على السلم والأمن الدوليين.

وفي ضوء ذلك نشرت صحيفة «الإنديبننت» البريطانية تقريراً مطولاً للكاتب باتريك كوكبرون تحت عنوان «الوجه الجديد للسلطة في الشرق الأوسط»، جاء فيه أن الطريقة التي واجه بها أردوغان أزمة قافلة أسطول الحرية جعلته في قلب الأحداث ووضعت تركيا في قلب المشهد السياسي الإقليمي وأظهرتها وكأنها المدافع الأول عن حقوق الشعب الفلسطيني، والساعي بكل قوة لرفع الحصار عن غزة. وقالت الصحيفة إن أردوغان بانتقاده لتصرفات إسرائيل حيال قافلة أسطول الحرية جعل الآلة الإعلامية المسموعة والمقروءة في المنطقة تتهافت لنقل وبث أخباره وتصريحاته.

وأشارت الصحيفة البريطانية أن اعتراض إسرائيل لأسطول الحرية وهو في عرض البحر وما نتج عنه من إراقة لدماء نشطاء سلام كانوا يهدفون لكسر الحصار المفروض على غزة منذ أكثر من ثلاث سنوات، أحدث تغييراً جوهرياً في ميزان القوى في الشرق الأوسط، يعد الأكبر منذ انهيار الاتحاد السوفيتي.

وقالت أيضاً إن تركيا تريد إستعادة دورها القيادي في المنطقة الذي كانت تلعبه أيام الإمبراطورية العثمانية عن طريق السياسة التي ينتهجها أردوغان وتنظيمه لأسطول الحرية بهدف كسر حصار غزة وكذا تصريحاته التي ربطت مصير إسطنبول بمصير غزة، وكذلك التقارير التي قالت إنه يدرس الذهاب لغزة بنفسه على رأس أسطول حرية جديد لكسر الحصار، وهو ما اعتبرته حكومة إسرائيل بمثابة إعلان حرب من جانب تركيا إذا ما أقدم أردوغان على ذلك.

ودلت الصحيفة على تنامي شعبية تركيا في الشرق الأوسط بالمظاهرات التي انطلقت في شوارع العواصم والمدن العربية، ورفعت الأعلام التركية وصور أردوغان، وقالت إنه في بيروت احتشد آلاف المتظاهرين في قلب العاصمة اللبنانية ورفعوا الأعلام التركية وتوايبت فارغة ملفوفة بأعلام تركية قائلين «يا الله احفظ أردوغان».

.. وهكذا فقد حقق الموقف السياسي التركي (في عهد أردوغان) للقضية الفلسطينية في العامين الأخيرين موقفاً مشرقاً، فقد قدم هذا الموقف المدافع عن الحقوق الفلسطينية حماية للمقاوم تسند معنوياته في ظل الحرب النفسية والتهديد حتى من الأشقاء، والنموذج المصري وجداره الفولاذي مشهود، وإغلاقه

من الحلم إلى الواقع

للمعابر وملاحقته للمقاومين، لذا فلا عجب إذن أن تلاقي الوقفة التركية تقديراً، وهي التي حققت عدة خطوات ونجاحات كان من أهمها هذا الهدير الإنساني المتدفق لسفن الحرية المصرية على كسر الحصار عن غزة، والتي أحدثت تحولاً في موقف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، حتى طالب علناً برفع هذا الحصار، إضافة إلى أن هذا الموقف أعطى طاقة جديدة لتفعيل الزخم السياسي والإعلامي وخلق موجات ضغط متصاعدة على الإسرائيليين وحلفائهم وهذا الإنجاز قد لا يحقق تحولات متسارعة في مواقف الأوروبيين والأميركيين، ولكنه سوف يحرق أعصابهم ويؤسس لوعي جديد بالحقوق الفلسطينية على ساحة المتعاطفين مع القضية على الجبهة الغربية المسيحية، ويشجع الناقدين لإسرائيل، ويوسع دائرتهم في دنيا الإنسانية، وهو فعل سياسي وإعلامي من أهم ما تفتقر إليه هذه القضية التي أضاعها أهلها بالتفريط في عقول ومشاعر العالمين حتى كسبتهم إسرائيل في صفها بقليل من السياسة وكثير من التضليل.

ونظن أن الدور التركي في الوقت الراهن لا يمكن أن يطالب بصناعة حل سحري من قبيل ضربة عسكرية أو قطع علاقات مفاجئ لن يخدم القضية بقدر ما سيخلط الأوراق على مستوى الداخل التركي ذاته ويربك مشروع القادة الأتراك ويضعف مصداقيته، ولكن تخفيض التعاون العسكري والتلويح بتخفيض هذه العلاقات إلى أدنى مستوى ربما يكون أفضل من مواقف بعض العرب التي تعودنا على أنها أضعف الإيمان، ولكننا تعودنا أيضاً أن لا تأثير لها في نهاية المطاف، ولو لم يحقق الموقف التركي إلا قليلاً من الإحراج لإسرائيل وعشاقها. فالدور التركي إذن يعرف حدوده، ولكنه طموح في ضوء الممكن، وإيجابي، فالدور التركي يصير على توظيف الفعل السياسي الممانع للخطرسة الصهيونية المدعومة أميركياً مع استعمال كافة الأسلحة السياسية الممكن استخدامها بالنسبة للضعفاء في هذا الصراع، والتي من أهمها:

١- احترام حق الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه، ومطالبة العالم بالعمل على احترام هذه الحقوق ووضع حد للعدوان الإسرائيلي المستمر على الإنسان والأرض والمقدسات في هذه الأرض، باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً لاستقرار العالم واحترام الشرعية الدولية التي ظلت دائماً رهينة لإرادة الأقوى ووفرت الغطاء المستمر للعدوان على هذا الشعب إنساناً وأرضاً ومقدسات.

٢- دعم نضال الشعب الفلسطيني ومقاومته من أجل استرداد حقوقه والحفاظ على استمرار وجوده في هذه الأرض، وفي هذا السياق تنتزل تصريحات أردوغان الرافضة لإدراج الأميركيين لحركة حماس على قوائم الإرهاب، إضافة إلى فضحه المستمر لأكاذيب الدعاية السياسية الإسرائيلية حتى لا تظل مستنداً مقبولاً لدى سياسة العالم والعمل على حشرها في الزاوية، وهو ما يبدو أن الأتراك سيدفعون باتجاهه إلى أقصى مدى ممكن، وهو ما سيخدم القضية الفلسطينية التي كثيراً ما طُعن من الظاهر لأنها لم تجد من يحميها من الخلف.

.. ولكن من كان يتصور أن العلاقات بين تركيا وإسرائيل، ستسوء إلى هذا الحد، الذي تحولت فيه تركيا إلى المساندة الكاملة للقضايا العربية والفلسطينية في قلبها، دون النظر لحليفتها السابقة (إسرائيل)،

داعم الحقوق العربية

وذلك بعدما عاشا عقوداً من التفاهم والانسجام في المواقف والأهداف منذ اعتراف تركيا بإسرائيل في العام ١٩٤٩ وكانت أول دولة مسلمة تقوم بذلك، ليتبع هذا الاعتراف توقيع العديد من الاتفاقيات العسكرية والأمنية والاستخباراتية والتجارية. وبعد عقود من هذه العلاقة الوطيدة، جاء حزب العدالة والتنمية ورئيسه أردوغان، ليعيد الأمور إلى نصابها الصحيح.

ففي غمرة الأحلام والأمانى الإسرائيلية وفي عز تكالبهم على تركيا، لم يكن يخطر ببالهم أن الله سيهيئ للأمة التركية وللأمة الإسلامية بشكل عام من يعيد لها هيبته وعزتها ونخوتها وينتشل عاصمة الإمبراطورية العثمانية من المخالب الصهيونية ويعيد الأمور إلى نصابها، ويظهرها من برائن السياسة والعسكريين والسياح اليهود الصهاينة، ويخرج لها من رحم الخلافة الإسلامية ابناً باراً اسمه رجب طيب أردوغان، هذا الرجل الذي اتخذ قرارات ومواقف زجرية وتاديبية في حق إسرائيل وقادتها منذ وصوله إلى سدة الحكم، استهلها برفض استقباله لضخم الجثة المشلول أربيل شارون واصفاً اغتياله للشيخ المقعد أحمد ياسين مؤسس حركة حماس وجرائمه المتكررة في حق الفلسطينيين بأنها «إرهاب دولة»، وتوجها بتلقيه درساً قاسياً ومؤلماً لشمعون بيريز في منتدى دافوس الاقتصادي رداً على أكانبيه ومحاولته تضليل الرأي العام الدولي احتجاجاً على الحرب العدوانية على غزة التي استشهد فيها ما يقرب من ألف وأربعمائة فلسطيني معظمهم من المدنيين، وتعزز هذا التأييد لأردوغان لاحقاً بقيام فريق عمل سينمائي تركي بإنتاج مسلسل تليفزيوني حول العدوان الإسرائيلي الأخير وهمجيته، سارعت الخارجية الإسرائيلية بعد عرض أولى حلقاته من قبل إحدى القنوات التركية إلى استدعاء السفير التركي وإبلاغه احتجاج إسرائيل الشديد على المسلسل، معتبرة عرضه تحريضاً من الدرجة الأكثر خطورة وأنه لا يستحق البث حتى في الدول المعادية لإسرائيل كما قال ليبرمان وزير خارجية الكيان الصهيوني.

على واجهة أخرى وإمعاناً في تمرغ أنف إسرائيل في الوحل وتاديبها وتقزيمها أمام العالم وأمام الدول والشعوب العربية والإسلامية، ألغت الحكومة التركية مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي في المناورات العسكرية التي يتم إجراؤها سنوياً في تركيا، وهي المناورات التي ورثها أردوغان عن الحكومات السابقة والتي تغتنمها الطائرات الإسرائيلية المطاردة للقيام بتدريبات لا تستطيع القيام بها في مجالها الجوي الضيق. ويأتي هذا الإقصاء المذل رداً قوياً على مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي في الجرائم التي ترتكب في حق المدنيين والأبرياء العزل، هذا إضافة إلى رفض تقديم تركيا أي مساعدة فنية أو تدريبية لضربة إسرائيلية محتملة ضد إيران الجار المسلم. ولم تقف تركيا عند هذا الحد، بل قررت بعد إلغاء مناورات «صقر الأناضول» أن تقيم مناورات مشتركة مع سورية.

وفي افتتاح القمة العربية الـ٢٢ في سرت الليبية (٢٧ مارس/ آذار ٢٠١٠)، سجل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان حضوره بقوة، حيث انتقد في كلمته أمام الزعماء العرب بشدة إسرائيل ودافع

من الحلم إلى الواقع

عن المقدسات الإسلامية التي تتعرض للتهويد. وجاء ذلك في الوقت الذي اكتفى العرب كعادتهم بإلقاء خطب إنشائية وإبداء مواقف لا ترقى لمستوى خطورة الوضع القائم في المنطقة العربية.

وقال أردوغان إن «القدس هي قرة عين كل العالم الإسلامي.. ولا يمكن قبول اعتداء إسرائيل على القدس». واعتبر أنه من الجنون أن تعتبر إسرائيل القدس بشطريها عاصمة موحدة لها. مؤكداً على أن «احتراق القدس يعني احتراق فلسطين واحتراق فلسطين يعني احتراق الشرق الأوسط».

تركيا والمصالحة الفلسطينية

في معرض رده على سؤال بشأن علاقته مع حماس التي يقودها خالد مشعل المقيم في دمشق، قال أردوغان: «إن حماس ليست ذراعاً إيرانية، وإنما فازت بانتخابات باعتبارها حزباً سياسياً، لكن العالم لم يحترم اختيار الشعب الفلسطيني، وبالتالي لم يعطها الفرصة لتصبح لاعباً سياسياً».

وأضاف «إن تركيا تدافع عن الديمقراطية وتسعى للحفاظ عليها في الشرق الأوسط، لكن فلسطين اليوم أصبحت سجنًا، فهل يتوقع من شعب تزج إسرائيل بأعضاء برلمانه في السجن أن يبقى صامناً».

بسبب هذا الموقف الأردوغاني من حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، كانت المعضلة القائمة في طريقة «دوزنة» العلاقات مع إسرائيل والفلسطينيين، فبعد نجاح حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦، وإقدام حكومة أردوغان على تجاوز المعايير التي تبنتها اللجنة الرباعية الدولية لإقامة علاقات طبيعية مع حماس (الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والإقرار بالاتفاقات المعقودة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية). وهكذا كسرت تركيا ضوابط «الرباعية» باستقبالها وفداً من حماس بقيادة خالد مشعل في فبراير/شباط ٢٠٠٦، جاعلة من أنقرة أول محطة غير عربية لـ«حماس» منذ نجاحها الانتخابي.

وتطور هذا الموقف وتبلور بصورة أكثر، حينما أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، من إسطنبول، أن بلاده مستعدة ل أداء دور نشط للتوصل إلى مصالحة بين حركتي فتح وحماس الفلسطينيتين. وجاء إعلان أردوغان في خضم عروض أبدأها طرفا المعادلة في فلسطين «حماس» و«فتح» برغبتهما في التوصل إلى مصالحة بعد قرصنة إسرائيل لأسطول الحرية.

حيث قال أردوغان، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس السوري بشار الأسد (٢٠١٠/٦/٧)، «إن إصلاح الخلاف بين حركة فتح بزعامة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وحركة المقاومة الإسلامية «حماس» التي تسيطر على غزة أمر واجب»، مضيفاً أن حماس رحبت بأن تؤدي أنقرة دور الوسيط.

وقال أردوغان في كلمته: «يجب أن لا تستمر الانقسامات في ظل الأوضاع الحالية.. وأعتقد أننا يمكن أن نحقق السلام». وأضاف أن: «المسؤولين في حماس أعطونا التفويض المطلوب في هذه القضية ويقولون لنا إنهم يريدون حل المشكلة»، وتابع قائلاً: «نريد أن نرى المقاربة نفسها من فتح، وسأجرى اجتماعاً معهم

داعم الحقوق العربية

بعد فترة قصيرة»، في إشارة إلى الاجتماع الذي عقده مع عباس الذي كان يزور أنقرة في نفس الفترة.

وشدد أردوغان على ضرورة عدم نبذ حماس، التي تعتبرها بلدان عدة منظمة إرهابية، وقال «لا تملك أى جهة في المجتمع الدولي السلطة في أن تضع حماس وفتح في مكانتين مختلفتين.. والقول إن فتح هي منظمة يمكن التفاوض معها وإن حماس منظمة إرهابية خطأ كبير».

وفي حال ما إذا تمكن أردوغان من تحقيق نتائج إيجابية في مسعاه، سيكون إنجازاً جديداً للدولة التركية التي سطع نجمها في الشرق الأوسط في المدة الأخيرة، والتي كسبت تعاطفاً وثقة واسعة من قبل الشارع العربي والإسلامي. كما سيكون ضربة جديدة تتلقاها مصر بحكم أنها فشلت فيما نجحت تركيا التي أصبحت تقوم بالدور الريادي الذي كانت تلعبه مصر في عهد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر.

من جهتها حيث الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان على خطابه القوى والشجاع، وطالبته في الوقت ذاته بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة الاحتلال الصهيوني. ووصف الناطق باسم حركة «حماس» فوزى برهوم خطاب أردوغان بالتاريخي والقوى والمسؤول وينسجم تماماً مع طموحات وتطلعات شعبنا الفلسطيني المحاصرين في غزة وفي تعرية الاحتلال الصهيوني وفضح جرائمه وكشف زيف أكاذيبه وادعاءاته، وقال ربما يعتبر هذا الخطاب بمثابة نقطة تحول تاريخي في طبيعة الصراع مع العدو الصهيوني.

وقال نحن نتطلع لهذا الدور التركي القوى والشجاع في دعم عدالة القضية الفلسطينية ولجم جرائم الاحتلال وعدوانه وفك حصار قطاع غزة. وأضاف لمسنا في خطاب أردوغان لغة التحدى والإصرار التي نعول عليها كثيراً في استمرار قوافل المساعدات إلى قطاع غزة. ولفت إلى أن تركيا تقود تحولات استيراتيجية في المنطقة وتحديداً تجاه دعم القضية الفلسطينية، معرباً عن ثقته في الدور التركي في وضع القضية الفلسطينية على أجندة صناع القرار في العالم.

.. ولا يسعنا عند التقرير بما قدمه أردوغان للفلسطينيين خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، من دعم معنوي واستراتيجي وسياسي ولوجيستي، وخصومة وصرامة في معاملته مع العدو الصهيوني، سوى أن نردد تلك العبارة الساحرة والعادلة التي بحث عنها العالم فوجدها أخيراً في خطاب أردوغان، حيث قال: «لن ندير الظهر لغزة، سندعم غزة ولو كنا وحيدين».

العلاقات العربية التركية

(٢)

سورية - تركيا.. أسرة واحدة

«تركيا كانت في بداية القرن على أبواب الحرب مع سورية وبعد أن توليت الرئاسة في ٢٠٠٢ عرضت على الرئيس السوري بشار الأسد حل المشاكل بالمباحثات والحوار، واليوم تحولت العلاقات بين البلدين إلى نموذج. حيث تحولت الدولتان إلى دولة واحدة وأسرة مشتركة وأصبحت (سورية هي تركيا وتركيا هي سورية)». .. بهذا الجزء من خطبته أمام المشاركين في منتدى التعاون التركي - العربي في دورته الثالثة وعقد في إسطنبول (١٠ يونيو / حزيران ٢٠١٠)، لخص رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان علاقة بلاده بالجمهورية السورية، تلك العلاقة أو لنقل التقارب والتوأمة التي أنهت حالة العداء طوال أغلب عقود القرن العشرين، لتصبح ما هي عليه من حميمية تحفظت عليها بشدة الإدارة الأميركية وآثرت الشريك التركي القديم «إسرائيل»، كما أنها تثير غيرة بعضاً من الدول العربية التي ترى في كلا البلدين قوى إقليمية لا يستهان بها، والغريب أن هذه العلاقة قد غيرت كافة موازين القوى في المنطقة وبدلته تبديلاً، و«نسفت» ديمومات العلاقات السياسية بالمنطقة أيضاً، فماذا حدث؟..

- سورية وتركيا.. انتقلتا من خانة العدو في قاموسهما السياسي، إلى خانة الصديق، الشريك، إلى دولة واحدة وأسرة مشتركة (على حد قول أردوغان). فبعدما كانت تركيا تهدد بشكل دائم بضرب دمشق بسبب دعمها لحزب العمال الكردستاني الانفصالي، وبالفعل حشدت قواتها على الحدود السورية لغزو دمشق في عام ١٩٩٨، نجحت أنقرة بعد ذلك في عقد اتفاق أمني مع سورية عرف باسم «اتفاقية أضنة» في ٢٠ أكتوبر / تشرين الأول من العام ذاته، وذهب التطبيع بين البلدين إلى مدى بعيد.

- تركيا وإسرائيل.. تحولاً إلى غرباء عن بعضهما في ظل تلاحق دائم بين قيادتي البلدين، بسبب حدة الهجوم التركي على السياسات الإسرائيلية الوحشية ضد الفلسطينيين، وبسبب القلق الإسرائيلي الدائم من تلك الشراكة التركية - السورية، والخوف من نقل أسرار الآلة العسكرية الإسرائيلية والأميركية للقيادة السورية، فانهارت اتفاقات التعاون والتدريب العسكري مع إسرائيل، مع حرمان الأخيرة من الاشتراك في مناورات «صقر الأناضول» لعامين متواليين، هذا غير المناورات الأخرى، وخصوصاً حرمان الطيارين الإسرائيليين من التدريب والمناورة في قاعدة قونيا الجوية، وهي خسارة فادحة بالنسبة لهم، في المقابل تطلب تركيا من سورية مشاركتها في إحدى المناورات، وهو ما شكل كارثة للإسرائيليين.

- تركيا وأميركا.. صار لا يسيران على نفس الدرب، بعدما كسرت أنقرة كافة القواعد الأميركية وتعاملت وتعاونت مع أحد دول محور الشر (حسب زعمهم الباطل)، وكثيراً ما تحفظت واشنطن علانية في شأن

داعم الحقوق العربية

التقارب التركي السوري واعتبرت أنه لا يساعد استراتيجيتها لعزل سورية. وذهبت تركيا أبعد من ذلك في التحدى عندما ضمت إيران لهذا التقارب، وتعاملت في المنطقة من منطلق أن تركيا هي الدولة الأكبر في المنطقة، وهي بالفعل كذلك، ولكن علاقات العسكر وتحكمهم في السياسات التركية ما قبل حكم حزب العدالة والتنمية في العام ٢٠٠٢، كان السبب في تقزيم الدور والحجم الإقليمي والدولي لتركيا، إلى أن عاد ذلك في عهد أردوغان، والغريب أنه كان على حساب الإسرائيليين، ورغم أنف الأميركيين. لتتبدل موازين القوى في المنطقة تماماً.

مراحل التقارب

كان لمشاركة الرئيس التركي أحمد نجت سيزار في تشييع جنازة الرئيس الراحل حافظ الأسد دلالات رمزية مهمة ودور في الدفع بهذه العلاقات نحو الأمام بعد أن كان يسودها التوتر قبل توقيع اتفاق أضنه الأمنى عام ١٩٩٨، ومن بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، وشهدت العلاقات السورية التركية، مستويات عالية من التقارب إلى أن وصلت إلى حد الشراكة، ونوجز في الآتي أبرز محطات ومراحل هذا التقارب:

● جاءت زيارة الرئيس بشار الأسد إلى أنقرة في العام ٢٠٠٤ (وهي الأولى لرئيس سورى إلى تركيا منذ استقلال سورية) لتكون بداية لتاريخ جديد بين سورية وتركيا مفعم بالتعاون والتخطيط لمستقبل واعد عنوانه التعاون البناء بين الجانبين في مختلف الجوانب. ومنذ ذلك الوقت عمل الجانبان على تطوير العلاقات الثنائية بينهما ليس في المجال الأمنى فحسب، بل كذلك في المجالين الاقتصادى والعسكرى وتبادل الجانبان الزيارات التي أثمرت عن التوقيع على مجموعة كبيرة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والمالية أدت إلى ارتفاع حجم التبادل التجارى بينهما من ٦٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من مليار دولار عام ٢٠٠٣ وسط مطالبة من الجانبين بضرورة رفع هذه النسبة إلى مليار ونصف مليار دولار في ظل التطور الكبير الذى تشهده العلاقات الاقتصادية بينهما والقيام بمشاريع مشتركة.

واللافت أن التعاون الأمنى بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات وتسليم المجرمين والهجرة غير الشرعية شكل أساس تطور التعاون في المجالات الأخرى. وقد تجسد آخر مظاهر التعاون الأمنى بين الجانبين في قضية تسليم سورية ٢٢ مشتبهاً به بتفجيرات إسطنبول وهو الأمر الذى لاقى ارتياحاً كبيراً في أنقرة التى بادرت إلى إرسال عدد من أعضاء برلمانها لشكر الحكومة السورية على تعاونها.

وبنت العلاقات السورية- التركية في تلك الفترة أمام مرحلة من التكامل الإقليمي أساسه توافر الإرادة السياسية والرغبة في جعل العلاقات بين البلدين في أفضل أشكالها خدمة لسياسات البلدين الداخلية والخارجية ولمواجهة التحديات المختلفة خاصة في مرحلة الاحتلال الأمريكى للعراق. والتحول الإيجابى في العلاقات السياسية للبلدين بدا واضحاً في تماثل موقف البلدين إزاء الوضع في العراق سواء في الفترة التى

من الحلم إلى الواقع

سبقت الحرب أم في ما تلاها، حيث عارض البلدان الحرب على العراق، وأيدا الحفاظ على وحدة العراق.

وقد أتاح هذا التحسن في العلاقات لتركيا القيام بدور الوسيط لدفع مسيرة المفاوضات بين سورية وإسرائيل، إضافة ربما إلى مساعي تركيا لتحسين العلاقات السورية-الأميركية، وهو ما حاول رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان القيام به في القمة التي جمعت مع الرئيس الأميركي السابق جورج بوش عام ٢٠٠٦ في واشنطن، والتي اتخذ خلالها أردوغان موقف المدافع القوي عن سورية. هذا في الوقت الذي أكد فيه الرئيس الأسد أن سورية تثق بتركيا وأنها أبلغت مسؤوليها بأنه عندما تأتي الضمانات يكون الجو أصبح مهيئاً للسلام.

● بعد جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في ١٤ فبراير/ شباط ٢٠٠٥، بذلت حكومة أردوغان جهوداً كبيرة للحفاظ على سياسة الالتزام تجاه سورية، خصوصاً خلال الأشهر الـ١٥ التي تلت اغتيال الحريري، عندما ظهر أن أنقرة هي من العواصم العالمية التي تميل إلى الاكتفاء بعلاقات عمل عادية مع دمشق في ظل اتهامات دولية بحدوث تورط سورى في اغتيال الحريري والشعور بالخسارة الفادحة لشخصية استثنائية مثل الحريري عن المسرح الاقليمي.

وحجة أنقرة في ذلك أن استمرار العلاقة بدمشق يمكن أن يساعد في جلب قتلة الحريري إلى المحكمة، بعدما ساهمت على حد قول أردوغان في إقناع القيادة السورية في سحب جيشها من لبنان. وبدا من ذلك واضحاً من ذلك الموقف أن تركيا لا تريد التفريط بعلاقة تعتبر مدخلاً طبيعياً لها إلى العالم العربي، بل إن الدولة التركية تريدها لأسباب تتعلق بالأمن. لذا فلم يلتفت أردوغان كثيراً للتحفظات الشديدة التي أبدتها الإدارة الأميركية في شأن التقارب التركي السوري، بل على العكس فإن التزام أنقرة بترديد إزاء سورية عبر زيارات متبادلة لمسؤولين رفيعي المستوى أو بناء علاقات شخصية «حميمة» بين عائلتي الرئيس بشار الأسد ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وتكثيف المبادلات التجارية.

● أعطت الزيارة الثانية للرئيس بشار الأسد إلى تركيا في أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٧، دفعة قوية للعلاقات السورية - التركية حيث ساهمت في تأكيد الدور الإقليمي للبلدين اللذين تنمو علاقاتهما بشكل مطرد قد يصل إذا تواصل بالوتيرة نفسها في الوصول إلى درجة الشراكة الإستراتيجية بالنظر إلى المصالح أو الرؤى المتماثلة بين البلدين بالنسبة للعديد من شؤون المنطقة خاصة العراق والقضية الفلسطينية، فضلاً عن التنسيق الأمني وتحديد الأخطار الإستراتيجية على المنطقة ابتعاداً عن التوصيفات الملتبسة والمشبوهة أحياناً التي تسوقها واشنطن والقوى الغربية في سياق ما يسمى الحرب على الإرهاب.

● جاءت زيارة الرئيس الأسد إلى إسطنبول في ١٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٩ كمحطة مفصلية للانتقال بالتعاون بين سورية وتركيا إلى مرحلة إستراتيجية تمثلت بتأسيس مجلس التعاون الإستراتيجي

داعم الحقوق العربية

السوري - التركي عالى المستوى الذى أثمر خلال أقل من عام عن إبرام اتفاق استراتيجى تضمن ٤٠ بروتوكولاً، غطى تقريباً كل مجالات التعاون بين البلدين. خلال الاجتماع الأول لهذا المجلس فى ٢٢ و ٢٣ ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٩ وضعت قطار علاقات التعاون الاستراتيجى على سكتة والتى أخذت تمتد إلى خارج سورية وتركيا وفقاً للرؤية السورية - التركية لمستقبل المنطقة ومحيطها الإقليمى.

وكذلك أسهمت الزيارات التى قام بها الرئيس التركى عبد الله جول ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إلى سورية فى إعطاء هذه العلاقات زخماً على جميع المستويات حيث برز أثرها الإيجابى والمباشر فى زيادة كبيرة فى التبادل التجارى بين البلدين.

● فى منتصف شهر أكتوبر / تشرين أول ٢٠٠٩، وبدلاً من المناورات العسكرية الإسرائيلية - التركية المشتركة فى إطار تدريبات حلف شمال الأطلسى، التى تحمل اسم «صقر الأناضول» فى مدينة قونيا التركية، أعلن عن إجراء مناورات عسكرية سورية - تركية، على الحدود السورية والعراقية والتركية، التى تقع على مرمى حجر من العمق الإسرائيلى.

● وفى ٨ مايو / أيار ٢٠١٠، قام الرئيس بشار الأسد بزيارة إلى تركيا، وذلك فى إطار تعزيز الشراكة بين البلدين والبحث فى التطورات الإقليمية، حيث وقع الرئيس التركى عبد الله جول مع الرئيس الأسد اتفاقيات بين البلدين لتعزيز التعاون الثنائى إضافة إلى بحث كل ما من شأنه دفع التعاون إلى الأمام.

● بعد ساعات من وقوع المجزرة الإسرائيلىة ضد أسطول «قافلة الحرية» المتجه إلى غزة، والذى سقط فيها تسعة أترك، بادر الرئيس السورى بشار الأسد بالسفر لإسطنبول لتقديم واجب العزاء لرئيس الوزراء التركى أردوغان، حيث عقدا مؤتمراً صحافياً مشتركاً (٦/٦/٢٠١٠)، وأكد خلاله الرئيس السورى أن إسرائيل كانت تملك عدة أهداف من وراء الهجوم على أسطول الحرية أولها منع أى قافلة من المجئ لغزة لأن الحديث عن الحصار ممنوع وفقاً للمنطق الإسرائيلى وكذلك الحديث عن قتل الفلسطينيين أمر غير مسموح به. وعن الهدف الثانى قال «توصيل رسالة إلى تركيا بأن عليها أن تدفع ثمن تعلقها بالسلام وعملها الجدى من أجله، فمبادراتها باتجاه سورية أو فلسطين فضح إسرائيل أمام العالم، التى كانت تنتظر من أردوغان أن يقول إن المعرقل للسلام هو الطرف العربى كما يحدث من قبول المسئولين الغربيين». ومضى بالقول «المشكلة أن الوساطة التركية لم تكن منحازة كما اعتادت إسرائيل التى فُضحت أمام العالم، فعندما نسحب مخدر من جسد أحد فإنه يصاب بحالة هياج ويتصرف بغوغاء هذا ما فعلته إسرائيل».

وهكذا يتضح لنا أن العلاقات السورية التركية، قد انتقلت خلال الأعوام الستة الأخيرة من بناء الأسس وتحديد مجالات التعاون الشامل إلى البعد الاستراتيجى والرؤية الواسعة لمستقبل المنطقة وسبل تعزيز التعاون بين دولها بما يسهم فى تحقيق التطور الاقتصادى وتعزيز الأمن والاستقرار الذى يشكل أساساً

من الحلم إلى الواقع

وركيذة لاستمرار النهوض بكافة القطاعات الاقتصادية والتنموية. حيث أصبحت العلاقات السورية التركية أنموذجاً للعلاقات الأخوية بين الشعوب.. والمؤسساتية بين الدول وما حققته من نتائج في مختلف المجالات يتجلى واقعاً لا يمكن لأحد أن يتجاوزه لأنه يركز على القاعدة الشعبية والإرادة القوية والمشاركة التي امتلكها البلدان.. متطلعان لصناعة المستقبل بأيدي أبناء الشعبين الشقيقين، ورغم ما حققه التعاون الثنائي السوري التركي من إنجازات نوعية خلال فترة قصيرة يبقى متواضعاً قياًساً بالطموحات الكبيرة للبلدين على المستويين الرسمي والشعبي ما يرتب أعباء ومسؤوليات كبيرة على الدولتين لجعل هذه الطموحات واقعاً حقيقياً وملموساً.. والمؤكد أن هذا التقارب كان نتاج عدد من العوامل التي ساعدت على الوصول إلى الأهداف التي تحققت وتجلت في النقاط التالية:

أولاً: أعاد التعاون السوري التركي وما نتج عنه من اتفاقيات ثنائية بين البلدين وعلى المستوى الإقليمي رسم خريطة الشرق الأوسط وكسر الحدود التي تحاول بعض القوى الدولية المحافظة عليها وأصبح هذا التعاون محركاً في المنطقة حيث هذا العديد من الدول حذو خطواته وخير مثال على ذلك قيام عدد من الدول العربية بإلغاء تأشيرات الدخول فيما بينها وبين تركيا أسوة بالخطوة السورية التركية التي فتحت الباب واسعاً أمام باقى الدول العربية للانضمام إلى مسيرة هذا التعاون الإقليمي المضمونة نتائجها على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والسياحية.

ثانياً: نجحت دمشق في جمع تناقضات التصادم الإقليمي بين المشروعات المختلفة ووظفته لمصلحتها، ويبدو ذلك واضحاً في تقييم التحالفات السياسية لسورية في المنطقة مع الدولتين الإقليميتين الأهم: إيران وتركيا، إذ أن سورية المتحالفة مع إيران ضمن المحور الإيراني-السوري هي في الوقت نفسه الدولة العربية الأقرب إلى المصالح التركية عما سواها. وسورية المتحالفة مع طهران، والقريبة إلى قلب وعقل أنقرة، هي التي تفاوضت في السابق مع تل أبيب بوساطة تركية، وبشكل يجعل بإمكانها ترجيح كفة مشروعات على أخرى في المنطقة. وهكذا أصبحت سورية، هي نقطة التوازن لكل القوى غير العربية في المنطقة، وتعلم سورية أيضاً أن نجاح الوساطة التركية سيجعل تركيا أكثر قرباً من هدفها بقيادة المنطقة، ولكن سورية في هذه الحالة تكون قد حصلت على الجولان المحتل.

ثالثاً: أدى الإلغاء المتبادل لتأشيرات الدخول لحاملي جوازات سفر البلدين الذين يرغبون في زيارة البلد الآخر (بصفتها «حدوداً مصطنعة»، على حد تعبير وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو) والذي بدأ تنفيذه في ١٨ سبتمبر / أيلول ٢٠٠٩ إلى تنامي الزيارات بين مواطني البلدين بنسب كبيرة عكست عناصر الثقة الموجودة في العلاقات الثنائية.

رابعاً: أعطى التطور الكبير للعلاقات السياسية بين البلدين دفعة كبيرة للتعاون الاقتصادي والاستثماري، فبدأت أنقرة من جهتها بالمبادرة بتنظيف حقل الألغام الذي يفصل تركيا عن سورية بطول ٤٥٠ ميلاً

داعم الحقوق العربية

منذ ١٩٥٢، واتفقت مع دمشق على تأسيس منطقة تجارة جرة بين البلدين، أصبحت حافزاً لحيوية اقتصادية غير مسبوقة على جانبي الحدود. حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات المشتركة إضافة إلى تأسيس مجلس الشراكة السوري التركي المنبثق عن اتفاقية منطقة التجارة الحرة التي دخلت حيز التطبيق مطلع عام ٢٠٠٧، لتأتي تركيا حالياً في المراتب الأولى بين الدول المستثمرة في سورية.

ويعمل البلدان في إطار برنامج التعاون الإقليمي السوري التركي على إنجاز المشاريع المتعلقة بإعادة تأهيل المراكز الحدودية وإقامة مراكز لإدارة الكوارث والإطفاء والإسعاف إضافة إلى التعاون بين الفعاليات الاقتصادية من الجانبين في المجالات الاقتصادية والتجارية ولاسيما في قطاع المصارف وإقامة المشاريع الصناعية والسياحية المشتركة في المناطق الحدودية وإزالة المعوقات التي تعترض تنفيذ هذه المشاريع.

خامساً: لعب الموروث الثقافي المشترك والعلاقات التاريخية القديمة دوراً هاماً في توطيد العلاقات بين الشعبين السوري والتركي إضافة إلى وجود بعض المواقع الأثرية التي تعد موروثاً ثقافياً من الماضي يتم ترميمها بمساهمة تركية بالتعاون مع الحكومة السورية.

سادساً: تتفق المواقف التركية والسورية حيال معظم القضايا الأساسية في المنطقة ولاسيما الصراع العربي الإسرائيلي والسبيل لإيجاد حل لهذا الصراع وفق قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام حيث يؤكد البلدان رفضهما سياسة الاستيطان واستمرار الحصار الإسرائيلي على غزة والممارسات الوحشية بحق الشعب الفلسطيني والاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية التي تشكل خرقاً للقانون الدولي وعقبة حقيقية أمام استئناف عملية السلام.

وبموازاة العمل السوري التركي المشترك لتعزيز العلاقات الثنائية يقوم البلدان بدور فاعل ومؤثر في أحداث وقضايا المنطقة وفي ملفاتها الرئيسية سواء على صعيد عملية السلام أم في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني والحصار الجائر على قطاع غزة. وكانت المواقف التركية القوية المساندة للقضايا العربية العادلة بشكل عام ولل قضية الفلسطينية تحديداً وخاصة موقف الحكومة والرئاسة التركية والشعب التركي من العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة وتجاه الحصار المفروض عليه، مثلاً لإقران القول بالفعل ولمساندة الحق والعدل ورفض الاحتلال والظلم وهو تعبير صادق وشفاف عن مشاعر الشعب التركي المساند للشعب الفلسطيني ولل قضايا العربية بوجه الاحتلال الإسرائيلي ويعد ثمرة من ثمار هذا التعاون السوري التركي بشكل خاص والتركي العربي بشكل عام.

سابعاً: لعبت وسائل الإعلام في تركيا وسورية دوراً مهماً في تعبئة تشكيل اصطفااف شعبي مؤيد للتقارب التركي السوري، ساعد على ذلك تطابق وجهة النظر بين الإعلاميين السوريين والأتراك والتي برزت في الحوارات التي تمت بين الجانبين حول الأسباب التي أدت إلى سوء العلاقة بينهما خلال القرن الماضي، ودور الإعلام الغربي والصهيوني في ذلك ولاسيما موقف الحكومات التركية المتعاقبة من قضية الصراع

من الحلم إلى الواقع

العربي الصهيوني والوقوف إلى جانب العدو إلى درجة التحالف معه وما يمثله ذلك من أذى نفسى على العرب، يضاف إلى ذلك حالة الاستقطاب الدولى بعد الحرب العالمية الثانية والاصطفاف العربى والتركى على خطوط الطول والعرض فيه ودوران البعض فى فلكه السياسى.

وفى كل الأحوال ثمة وجهة نظر يتفق عليها الإعلاميون سوريون وأتراك فحواها أن الغيوم المتلبدة التى كانت تحجب سماء العلاقات السورية التركية قد زالت وأن البوابات السياسية والإعلامية قد فتحت على مصراعها وأن العرب والأتراك يتصالحون مع تاريخهم وينظرون إليه نظرة نقدية موضوعية بإيجابياتها وسلبياتها، حيث ثمة إمكانية لقيام قطب إقليمى يضم دول المنطقة يكون لتركيا وسورية دور أساسى فيه بحكم موقعهما الاستراتيجى ودورهما التاريخى والحضارى حيث شكلت بلاد الشام والأناضول قلب الإمبراطورية العثمانية فى عصرها الذهبى.

لذا فإن فتح البوابات الإعلامية سيشكل نافذة مهمة وجسراً للتواصل بين الشعبين السورى والتركى ما ينعكس بشكل إيجابى على العلاقات المتميزة التى أرسى دعائمها كل من الرئيس بشار الأسد والحكومة التركية ممثلة بالرئيس جول والسيد رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء، ووجدت قاعدة شعبية واسعة تتفاعل معها وتبارك خطواتها، وهذا ما يعطيها المزيد من القوة والاستمرار لأنها تحقق مصالح الشعبين وتنعكس بشكل إيجابى على المنطقة ما يساهم فى تنميتها وازدهار شعوبها.

وفى الأخير، يلخص البروفيسور أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركى، أسباب الاهتمام بالعمق الجغرافى والتاريخى لتركيا، المتمثل فى الدائرتين العربية والإسلامية، وخصوصاً سورية، حيث يقول: «إن المواطن التركى فى (غازى عيتاب) مثلاً يجد نفسه أقرب إلى الفرد السورى فى حلب منه إلى مواطنه التركى فى إسطنبول، وهو ما يمثل نموذجاً للكثير من المشتركات الوجدانية واللغوية بين الأتراك وجيرانهم، التى يتعين استثمارها لتحقيق المصالح المشتركة».

العلاقات العربية التركية

(٢)

العراق.. لحظة مؤسسة في السياسة الخارجية التركية

لم يكن امتناع تركيا عن توفير التعاون المطلوب من واشنطن تمهيداً لغزو العراق عام ٢٠٠٣، قراراً جريئاً فحسب، بل كان «ساعة الحقيقة» بالنسبة إلى الاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية في ظل حكومة أردوغان. وأياً تكن الانتقادات التي وجهت إلى الطريقة المرتبكة التي حكمت اتخاذ هذا القرار في البرلمان (اتخذ في أول مارس/آذار ٢٠٠٣)، فإن القرار في النهاية كان صائباً بقدر ما كان يعنى الموقف التركي من المسألة العراقية.

لقد أثار القرار ارتياح غالبية الأتراك لكونه أبعد البلاد عن التورط في التزام عسكري يعيد فتح جروح الذاكرة الجماعية المضطربة للسنوات الأخيرة لانتهيار الإمبراطورية العثمانية. كما أن وجوداً عسكرياً طويل الأجل في شمال العراق كان من شأنه أن يفاقم التوترات التركية الكردية على جانبي الحدود.

وتلازم تصويت أول مارس/آذار ٢٠٠٣ على رفض التعاون مع الغزو الأميركي للعراق مع ثمن تكبدته العلاقة الثنائية التركية - الأميركية التي تدهورت إلى أدنى مستوى لها منذ حظر الأسلحة الأميركية عام ١٩٧٥، بالنسبة إلى أعضاء في إدارة بوش كانوا ينظرون إلى تركيا بصفتها حليفاً موثقاً، بلغت الخيبة درجة عميقة. وجاء دور مسؤولين في الإدارة الأميركية مثل نائب وزير الدفاع في حينه بول وولفوفيتز لتذكير تركيا بالدعم الكامل من جانب أميركا ضد العراق في عهد الرئيس تورغوت أوزال عام ١٩٩٠، وذلك وسط حملة هجوم مركزة على المؤسسة العسكرية التركية. وفي حين أن علاقة الارتباط ما زالت قائمة بين تركيا والولايات المتحدة كحليفين، خصوصاً عبر عضويتهم المشتركة في حلف الأطلسي، فإن «خصوصية العلاقة» هي التي ذهبت ضحية الحرب من أجل تغيير النظام في العراق، بحيث يمكن القول إن سحر العلاقات الأميركية التركية قد تلاشى.

كذلك، سقطت نتيجة الرفض التركي كل الاستراتيجية الموجهة أمنياً إزاء العراق. فجأة هوت «مقاربة الخطوط الحمر» لمستقبل كردستان العراق والتي كانت تستند إلى فرضية أن للتطورات السياسية في شمال العراق انعكاسات حيوية مباشرة على الدولة التركية. وعلى سبيل المثال، إن رفض صيغ تتعلق بالسيادة العراقية مثل الفيدرالية، لم يعد له معنى في غياب القوات التركية على الأرض في العراق.

تاريخياً، شكل العراق أحد أهم الدوائر في العلاقات التركية خلال الحرب الباردة. فنصف التجارة الخارجية التركية مع العالم العربي قبل عام ١٩٩٠، كانت مع العراق. والتعاون النفطي الأهم لتركيا، كان مع العراق، ولاسيما عبر خط كركوك - يومورطاليق، على البحر الأبيض المتوسط.

■ من الحلم إلى الواقع

والعراق كان ساحة التحرك التركي الأكثر حرية، بالنسبة لمطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني، بالتعاون مع نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين. وحين هُزم صدام بعد حرب تحرير الكويت، كان لتركيا نفوذ كبير في شمال العراق وكانت الحاكم المطلق «آغا» لتلك المنطقة، لجهة القدرة على التحرك وامتلاك أوراق اللعبة والتأثير على القوى الكردية هناك.

غير أن الغزو الأميركي للعراق واحتلاله في عام ٢٠٠٣، كان القشة التي قصمت ظهر تركيا وجرفت في طريقها العلاقات التركية – الأميركية، إذ أن عدم مشاركة تركيا في احتلال العراق، وضعها خارج حسابات الإدارة الأميركية، التي مضت بمفردها في رسم الخريطة السياسية والعسكرية وحتى الجغرافية للعراق. وبموجب السياسة الأميركية هذه، لم تخرج تركيا من المعادلة العراقية فحسب، بل تعرضت إحدى أهم خطوطها الحمر إلى التصدع، بل الانهيار، وهو قيام الكيان الكردي في شمال العراق، الذي وإن لا يزال في إطار الفدرالية، إلا أنه يلامس واقع الدولة المستقلة في كثير من القضايا.

انقضى بعض الوقت قبل أن تظهر روح جديدة من الواقعية في الموقف التركي إزاء العراق، وذلك بينما أخذت تتضح الوقائع الجديدة للأزمة العراقية. وقد تبع ذلك بروز مواقف تركية متفرقة وجزئية تداخلت وتراكمت مع الوقت لتشكل سياسة تقوم على العوامل الدبلوماسية والاقتصادية أكثر منها على العوامل السياسية، على القوة الناعمة أكثر منها على القوة الشديدة.

وتشمل مكونات بناء هذه السياسة ما يلي:

- حوار مع دول جوار العراق يتوسع ليضم الحكومة العراقية نفسها، وذلك لتحسين الإدارة المستقرة للأزمة العراقية عبر الشرق الأوسط.
- التخلي عن المقاربة «الأمنية» الضيقة إزاء العراق، والتي كانت تركز على كردستان العراقية وقضية كركوك.
- مقاربة سياسية أكثر للعراق تقوم على استراتيجية التوازن.
- علاقات حسنة بعدد من الشخصيات العراقية، تتوسع لتشمل لاعبين آخرين مثل الأحزاب الكردية.
- الابتعاد قليلاً عن سياسة تقسم بمشاغل إثنية إزاء التركمان العراقيين، خصوصاً بعدما تبين أن اعتبارات وطنية تحركهم، وأن التركيز الاستثنائي على «جبهة التركمان في العراق» لم يكن في محله مطلقاً.
- مقاربة وظيفية أكثر للشؤون العراقية تغطي تشجيع الروابط التجارية وتأمين الخدمات.
- مقاربة مرنة أكثر للسياسات العراقية وعملية، البناء الدستوري، كانت حصيلتها ظهور استعداد لدى أنقرة لقبول الدستور الفيدرالي للعراق.

داعم الحقوق العربية

غير أنه يمكن النظر إلى أن قرار أول مارس / آذار ٢٠٠٣، كـ«لحظة مؤسسية» في السياسة الخارجية التركية، لما له من انعكاسات عراقياً وإقليمياً ودولياً، فمن زاوية النظر الأميركية، لا تزال أزمة الثقة مع تركيا قائمة وقد لا تنتهي ملامساتها إلا بانتهاء الأزمة العراقية. أما من زاوية الشرق الأوسط، فقد حددت تركيا استراتيجية جديدة تستند إلى تقليد قديم يقوم على الممانعة إزاء نزول أعداد كبيرة لقوات أجنبية على أراضيها على أسس غير محددة، خصوصاً إذا كانت هذه القوات تابعة لدولة كبرى، والاحتفاظ بحقها الفصل بين علاقاتها الاستراتيجية الشاملة وقضايا إقليمية محددة خصوصاً إذا كانت تتعلق بالشرق الأوسط.

وخلال السنوات التالية للاحتلال، أصبح العراق واحداً من أبرز مسائل السياسة الخارجية التركية. وفي خطوة غير واضحة الأبعاد تماماً، وافقت تركيا على نشر قواتها في العراق، سيما في المناطق العربية السنية، ولكن معارضة قوى المقاومة والقوى القومية الكردية أجهضت الفكرة. وعندما تصاعدت المقاومة في العراق، شجب رئيس الوزراء التركي العنف الأميركي في الفلوجة، في وقت بدا أن الأميركيين في العراق يغضون النظر عن وجود مجموعات حزب العمال الكردستاني التركي في شمال العراق.

ولكن هدف تركيا الرئيس منذ بدأ تبلور النظام العراقي الجديد كان تعزيز وضع السنة العرب، والمحافظة على وحدة العراق ومنع انقسامه، وتقليص حجم المقدرات المتوفرة للقوى الكردية، بما في ذلك الوقوف أمام سعي الأكراد للسيطرة على كركوك. لتحقيق هذه الأهداف، فتحت تركيا قنوات اتصال واسعة النطاق مع القوى والقيادات العربية السنية والشيعية، بما في ذلك قوى المقاومة، وأصبحت تركيا عضواً في لقاءات الدول المجاورة للعراق.

على أن التوتر الذي شاب العلاقات الأميركية التركية، لم يسمح لتركيا بتحقيق أهدافها ولا لعب دور مؤثر في العراق، وليس حتى الشهور الأخيرة من ٢٠٠٧، عندما أخذت إدارة بوش تراجع جملة سياساتها في العراق، وتراجع نفوذ المحافظين الجدد وحلفائهم في واشنطن، إذ بدأ الأميركيون في التعاون بجدية لمحاصرة قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، ووافقوا بالفعل على تأجيل الاستفتاء على مستقبل كركوك إلى أجل غير مسمى. وخلال الفترة المتبقية من إدارة بوش، أخذت تركيا في تعزيز دورها في العراق على مستوى العلاقة مع حكومة المالكي، وعلى مستوى المعارضة للاحتلال والمالكي، على السواء.

وسعت سياسة تركيا الجديدة النشطة لتطوير العلاقات مع مختلف شرائح المجتمع العراقي بغض النظر عن الاختلافات العرقية والطائفية. ولم يكن هذا الأمر استجابة عملية فقط لاحتمية الحكم الذاتي في المنطقة الشمالية الكردية، ولكن أيضاً نتيجة للابتعاد عن التقليد في فهم التهديدات القادمة من الخارج.

وكجزء من صورتها الإقليمية الجديدة، أظهر صناع السياسة التركية الحالية أن تركيا هي الدولة الوحيدة التي تستطيع مواصلة علاقات بناءة مع كل الأطراف الفاعلة في العراق والدول المجاورة. وأشار رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إلى أن حكومته تقيم علاقات متواصلة وعلى قدم المساواة مع جميع

■ من الحلم إلى الواقع

الفئات العرقية لتحفيزهم على العمل على وحدة العراق ورفاهيته.

كما تابعت تركيا، من أجل المساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق، أربعة مسارات مختلفة من العلاقات الدبلوماسية: أولها مجلس الأمن، ثم منظمة المؤتمر الإسلامي، وثالثها عن طريق الدول المجاورة للعراق، وأخيراً من خلال مختلف الإثنيات والجماعات الدينية في العراق. من بين هذه المبادرات، يمكن القول إن منهاج الدول المجاورة للعراق هو الأكثر أهمية.

وتلعب تركيا دوراً نشطاً في جعل الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي أكثر وعياً وإحساساً بهذه المسألة. كما تلعب تركيا أيضاً دوراً دبلوماسياً خلف الكواليس للجمع بين الأميركيين والسنة في عدة مناسبات. خلال واحدة من هذه الاجتماعات التي سبقت الانتخابات في العراق، وافق السنة على وضع حد «للعمليات القتالية»، وبالمقابل وافق الأميركيون على ضمان انتخابات عادلة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد جمعت أنقرة شخصيات رئيسية من المعارضة السنية ومبعوثين أميركيين لضمان مشاركة السنة في الانتخابات الوطنية العراقية يوم ٣٠ يونيو / حزيران ٢٠٠٥، وقد التقى الزعيم السني البارز طارق الهاشمي، نائب رئيس جمهورية العراق، بالمبعوث الأميركي السابق في العراق زلمى خليل زاده في إسطنبول خلال واحدة من هذه المبادرات. ولكي تساهم تركيا في العملية الديمقراطية في العراق، فقد نظمت برامج تدريبية للبيروقراطيين والسياسيين العراقيين.

وشكل الاجتماع الموسع للدول المجاورة للعراق في إسطنبول في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٧ علامة على قدرة تركيا على مواصلة الدبلوماسية الإقليمية للقضية العراقية. وقد كان تأكيد تركيا على وحدة أراضي العراق وتخوفها من إرهاب حزب العمال الكردستاني الأمر المسيطر على أجندة الاجتماع، والذي حظي بالدعم من الدول المجاورة للعراق وكذلك من وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون. وشدد البيان الختامي على الحاجة الملحة للتعاون على مكافحة المجموعات الإرهابية في العراق.

وفي ١١ يوليو / تموز ٢٠٠٨، وقعت تركيا والعراق «الاعلان السياسي المشترك لتأسيس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين حكومتى العراق وتركيا»، وتعهداً بـ «تطوير شراكة إستراتيجية طويلة الأمد، تهدف إلى تعزيز التضامن بين شعبي العراق وتركيا»، وهذه البنود نفسها وردت في الاتفاق الإستراتيجي السوري-التركي، الذي تضمن ٤٠ بروتوكولاً، لكن مع إضافتين أخريين (في الاتفاق السوري التركي) بالغتي الأهمية. الأولى، أن الطرفين اتفقا على إجراء مناورات عسكرية «أكثر شمولاً وأكبر حجماً». والثانية، الاتفاق على إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين.

وفي ٣٠ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠٩، كسرت تركيا الحلقة الأصعب والأكثر حساسية في سياستها الخارجية، من خلال الزيارة التاريخية غير المسبوقة، التي قام بها وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو ومعه

داعم الحقوق العربية

وزير التجارة ظفر تشاغليان إلى أربيل. عاصمة إقليم كردستان.

وقد انتظرت تركيا سبع سنوات كاملة قبل أن تقرر العودة إلى المعادلة الداخلية العراقية، بسبب عاملين محفزين: الأول، تمركز عناصر حزب العمال الكردستاني في منطقة جبال قنديل في إقليم كردستان، وتحميل أنقرة لسلطات إقليم كردستان كما حكومة بغداد، بإيواء إرهابيين. والعامل الثاني، هو أن عودة تركيا إلى العراق، تتزامن مع بدء العد العكسي لانحسار الوجود الأميركي العسكري على الأقل، تمهيداً للانسحاب الأميركي الكامل.

وقد جاءت سياسة الانفتاح التركي الجديدة على العراق في إطار عدة عوامل:

أولاً: هو أن سياسة «تعدد البعد» التركية قد شهدت زخماً غير مسبوق في الأشهر الأخيرة عبر اتفاقيات مع سورية وأرمينيا وإيران. ومن غير الممكن أن تبقى «جبهة» أساسية مثل العراق خارج نطاق هذه السياسة. فجاء الانفتاح على العراق امتداداً طبيعياً لهذه السياسة، ومن غير الممكن أن تفتح تركيا قنوات اتصالها وحدودها مع الجميع وتستثنى العراق من هذه السياسة.

ثانياً: أن أنقرة قد وقعت خلال يوليو/ تموز ٢٠٠٨ اتفاقاً لتأسيس مجلس تعاون إستراتيجي غير مسبوق مع بغداد. وتلا ذلك في منتصف شهر أكتوبر ٢٠٠٩، زيارة لرئيس الحكومة التركية إلى بغداد، حيث وقع أكثر من ٤٦ اتفاقاً متنوعاً مع الحكومة العراقية. واستطراداً لهذا العامل، فإن تركيا باتت أشبه بشبكة عنكبوت نفطية، بسبب خطوط النفط والغاز الطبيعي التي أقامتها، وتلك التي تخطط لإقامتها وتحولها في النهاية إلى بلد مهم موزع للنفط والغاز الطبيعي إلى أوروبا من حقول الدول المحيطة بها، ومن بينها العراق.

ثالثاً: أن تركيا تنظر إلى العراق على أنه الضلع الثالث في مثلث دول الجوار، الذي يضم سورية وإيران، ومن غير الممكن نجاح السياسات التركية، من دون استكمال تعميم العلاقات الجيدة أيضاً على العراق.

رابعاً: هو أن تركيا قد بدأت خطة للانفتاح على الأكراد في الداخل التركي، غير أن لهذه القضية أبعاداً خارجية، إذ يتواجد قسم كبير من هؤلاء المسلحين في جبال قنديل في شمال العراق. وتركيا تحتاج لنجاح خطتها إلى تعاون العراقيين، ولإسيما حكومة إقليم كردستان، لحل مشكلة «جبال قنديل».

هذه العوامل الرئيسية مجتمعة، فرضت على تركيا الانتقال إلى خطوة نوعية في طريقة تعاملها مع كردستان العراق، إذ كانت تركيا تحاذر في السابق إقامة أي اتصال رسمي وعلى أرض كردستان بينها وبين حكومة إقليم كردستان، وذلك للأسباب الآتية:

• كي لا تعطى انطباعاً بأنها تعترف بحكومة الإقليم، وبالتالي، بالحالة التقسيمية القائمة هناك، خصوصاً أنها تعتبر قيام كيان كردي مستقل في شمال العراق، خطراً وجودياً على وحدة الأراضي التركية، خشية انتقال العدوى الاستقلالية إلى أكراد تركيا.

■ من الحلم إلى الواقع

• أن تركيا كانت تتهم رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني بتشجيع ودعم «إرهاب» حزب العمال الكردستاني، وبالتالي، عدم الاتصال بداعمي الإرهاب، لكن العوامل أعلاه التي ذكرنا، فرضت على أنقرة تكتيكاً جديداً يكسر الجليد مع حكومة أربيل الكردية ويحملها تالياً مسؤوليات لم تكن من قبل.

لذا، كانت زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو إلى أربيل، عاصمة كردستان، نوعية، لأنها الأولى لمسؤول تركي إلى إقليم كردستان. ولم يكن صعباً على داود أوغلو أن يبرر زيارته، بأنها ليست اعترافاً بحكومة كردستان، إذ أن الاعتراف يكون بين الدول فقط، وتركيا تعترف بحكومة بغداد المركزية، كما قال بنفسه. وقد شبه داود أوغلو كردستان العراق بولاية تكساس الأميركية، إذ أن زيارة تكساس، لا يعني الاعتراف بها كولاية مستقلة عن الولايات المتحدة الأميركية.

يعكس هذا الكلام جزءاً من الحقيقة، لكن «الأمر الواقع» يغلب هنا، حيث لم يكن لتركيا تجاوز الواقع الجغرافي المتمثل في أن حدود تركيا الجغرافية كلها مع العراق، هي مع الكيان الكردي ولابد من المرور عبر هذا الكيان للوصول إلى بغداد، وبالتالي، فإن الاتفاقيات التركية مع العراق، لن تبصر النور بمعظمها، إن لم تكن المنطقة الكردية جزءاً منها، لذا، جاء داود أوغلو، كما اعترف بنفسه، لكي يبحث في آفاق تطبيق الاتفاقات الموقعة مع بغداد.

ولا شك أن الجانب التركي كان مقدماً، عندما طرح بوضوح معادلة أنه، كما تحتاج تركيا إلى أكراد العراق، يحتاج هؤلاء إليها، اقتصادياً وأمنياً. وقد قالها داود أوغلو واضحة لمسعود البرزاني: إذا ساعد أكراد العراق في حل قضية حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل، فإن أياماً جميلة تنتظر العلاقات التركية مع الأكراد، أما إذا استمر الأخ بطعن أخيه في الظهر، فإن المستقبل لن يكون جميلاً.

لقد وعد البرزاني، جواباً على داود أوغلو، بفعل ما بوسعه لحل هذه المسألة، لكن الأمور ليست بهذه السهولة، فأكراد العراق، كما صرحوا مراراً، لن يهاجموا مقاتلي حزب العمال الكردستاني، ودعوا تركيا إلى إيجاد حل سياسي للقضية عبر الاستمرار في انفتاحها عليهم في الداخل.

زيارة داود أوغلو كسرت الجليد مع أكراد العراق وأسست لأرضية صلبة بين أنقرة وأربيل. ولا شك أن زيارة الوزير التركي قد وضعت الكرة في ملعب الأكراد في شأن عدد كبير من القضايا، حيث إن «الاعتراف الضمني» أو «الواقعي» بإقليم كردستان، يعتبر انتصاراً كبيراً لأكراد العراق، لكنه يرتب عليهم مقابلة الخطوة بخطوة أكبر منها، بحجم قضية حزب العمال الكردستاني على الأقل، وهو ما تنتظره تركيا في المستقبل القريب.

غير أن الزيارة «الداود أوغلوية» لم تقتصر على الشمال الكردي، بل سبقتها بيوم زيارة إلى الجنوب الشيعي، وبالتحديد إلى العاصمة الاقتصادية للعراق، أي البصرة، كما وصفها وزير التجارة التركي. وزيارة البصرة مزدوجة في أهدافها. فهي رسالة إلى كل العراقيين، بأن تركيا على مسافة واحدة من الجميع، سنة

داعيم الحقوق العربية

وشيعية وعرباً وأكراداً، ورسالة إلى عرب الخليج، بأن تركيا آتية وبقوة إلى مياه الخليج وعبر البوابة العراقية، وهو ما يضيف على الدور التركي ثقلاً إضافياً من خلال مراعاته في تقدمه المثير، لكل العناصر المكونة لمنطقة الخليج.

تكتمل صورة الانفتاح التركي على العالم العربي والإسلامي، بالانفتاح على العراق وبوابته الحتمية إقليم كردستان. وما بين البصرة وأربيل خط ممتد إلى إسطنبول، يريد أحمد داود أوغلو من خلاله أن يتجاوز حدود الشرق الأوسط المصطنعة، في اتجاه فرض حدود جديدة، أساسها التعاون والتفاعل، تفضي إلى الاستقرار والسلام، وهو أساس السياسة الخارجية التركية الجديدة منذ عام ٢٠٠٢ ولا تزال، محققة لتركيا نفوذاً ودوراً غير مسبوقين.

وتعد بغداد اليوم أقرب إلى الموقف التركي من أي وقت مضى، فعلى الرغم من التغيير المستمر في مواقفه، قال الرئيس العراقي جلال الطالباني في إشارة إلى حزب العمال الكردستاني «نحن لن نضحي بعلاقاتنا الثقافية والاقتصادية مع تركيا بسبب منظمة إرهابية». وذكر وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري أيضاً «لقد اتفقنا على أن يكون موقفنا عاما لمكافحة الإرهاب. ولن نسمح لأي طرف، بما في ذلك حزب العمال الكردستاني، بتسميم علاقاتنا الثنائية». وقال رئيس حكومة إقليم كردستان مسعود البارزاني «إن العراق لا ينبغي أن يكون نقطة لانطلاق الأنشطة الإرهابية».

وتكمن مخاوف تركيا من التوجهات المتناقضة التي تحكم سياسات الحكومة الإقليمية الكردية (حكومة إقليم كردستان في شمال العراق). حيث تبدو الحكومة المركزية العراقية قريبة من الموقف التركي، ولكنها بالمقابل لا تبدو قادرة على اتخاذ إجراءات ضد حزب العمال الكردستاني. البارزاني نفسه يبدو متخوفاً من هذا الأمر، فهناك عملية بناء مستمرة للمجتمع الكردي في شمال العراق، والبارزاني يدعم هذه العملية ولا يريد أن يكون في وضع يمكنه من إلحاق الضرر بأى جماعة كردية.

وعلى الجانب الآخر، هناك ضغوط متزايدة من داخل العراق وغيرها من دول المنطقة، خصوصاً تركيا، وكذلك المجتمع الدولي على أن إرهاب حزب العمال الكردستاني لا ينبغي السكوت عليه. كما أن البارزاني يدرك حقيقة أنه في حاجة إلى الانفتاح على تركيا لتأمين وجود الأكراد في شمال العراق. لذا توجب على البارزاني اتخاذ إجراءات ضد حزب العمال الكردستاني إذا كان يرغب في الحفاظ على صورة السياسي المسؤول وعلى علاقات جيدة مع تركيا، فهو عالق بين القومية الكردية ومسؤولية رجل دولة.

وقد يجبر تزايد الضغط على البارزاني على توليه المزيد من الاهتمام للمخاوف الأمنية التركية، وتحرص الهجمات الدبلوماسية التركية واحتمالات اتخاذ تدابير اقتصادية مكثفة على تحقيق ذلك. يمكننا التكهّن بأنه إذا تحرك البارزاني في هذا الاتجاه، يمكن لأنقرة أن تعتمد مقاربة أكثر اعتدالاً منه في المقابل. وتثبت العلاقات الوثيقة في الآونة الأخيرة بين حكومة إقليم كردستان وتركيا هذا الافتراض.

من الحلم إلى الواقع

.. وهكذا ورغم أن تطور الوضع في العراق يتطلب أن تتبع الدول المجاورة متابعات متعددة الأبعاد ومعقدة وسياسات دينامية للتصدي للتحديات، إلا أن تركيا قد تمكنت من التكيف مع الوضع الجديد. حيث اعتمدت سياسة حماية سلامة أراضي العراق والامتناع عن الأعمال التي قد تتخذها القومية الكردية ذريعة لاستخدام تهديدات من دول الجوار لتقوية كياناتها.

حيث يشير واضعو السياسة التركية إلى أن التصنيفات مثل سني وشيعي وكردى في العراق لا تمثل الواقع التاريخي والثقافي لهذه الجغرافيا، وأن المشاكل والاشتباكات بين تلك الطوائف هي نتيجة المشاريع السياسية المتنافسة وليس أكثر. فهناك وجود مكثف للصراع على السلطة في العراق، ولا ينبغي لهذه الفصائل السعي لتنمية سلطاتها استناداً إلى الاختلافات الطائفية والعرقية.

كما يحذر صانعو السياسة التركية دول المنطقة من المحاباة لأحد الجانبين فيما يتعلق بالمشاكل الداخلية. من المنظور التركي، سيكون تحويل العراق لساحة قتال للمنافسات الإقليمية هو الأسوأ بالنسبة للعراقيين والدول المجاورة. كما تولى تركيا أيضاً أولوية للتنسيق وتوثيق التعاون مع الولايات المتحدة وأوروبا. وخصوصاً أن الإدارة الأميركية تثمن سياسات تركيا الإقليمية، فيما يتعلق بالعراق.

ويتضح مما سبق، أن طريقة تعاطي الأتراك مع الأوراق الإقليمية، وخصوصاً فيما يخص العراق، تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن الأتراك يحركون الأوراق بنظافة عالية الدقة، فدورهم في العراق لم يكن بالعبث بمقدرات العراق، بل بتحريك أوراق بدقة متناهية كعقد مؤتمرات لدعم وتنمية العراق وتعزيز الاستقرار الأمني فيه، وغير ذلك من الزيارات المتبادلة لتأمين سبل الاستقرار، إضافة لتوقيع اتفاقات التعاون المشترك، مما يدعم فرصة التقدم خطوة ضرورية لضمان مستقبل سلمي ومزدهر في المنطقة.

العلاقات العربية التركية

(٤)

مصر - تركيا.. منافسة أم شراكة؟!

تحرص تركيا على صفاء العلاقات التركية- المصرية، وتؤكد أنقرة على كسب ثقة القاهرة وتدفئة العلاقة معها أيًا كان الخلف، وإقناعها بأن عودة تركيا إلى الشرق الأوسط لن تكون على حساب أحد. وخصوصاً الدور المصرى فى عملية السلام والوساطة بين حماس والسلطة الفلسطينية من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة من الجهة الثانية.

ورغم ما يحلو للبعض من ترديد نغمة أن هناك خلافات حول الدور التركى فى تلك العملية وخصوصاً بعد مواقف رئيس الوزراء التركى أردوغان الجادة والحاسمة والقوية بل والعنيفة من ممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين ومطالبته الدائمة بفك الحصار عن قطاع غزة، وصولاً لما أحدثه «أسطول قافلة الحرية» فى ٣١ مايو/ أيار ٢٠١٠، من ردود أفعال عربية وإسلامية رسمية وشعبية غاضبة من الموقف المصرى لعدم فتحه لمعبر رفح مما يساهم فى حصار قطاع غزة.. رغم كل ذلك إلا أن الواقع يقول إن علاقات البلدين تشهد أفضل مراحلها منذ قرون، فلم يسبق أن قام البلدان بتبادل زيارات بالكم الذى يحدث فى السنوات الثلاث الأخيرة (بمعدل زيارة متبادلة سنوية حيث زار الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك تركيا مرتين، إضافة لعشرات الزيارات الوزارية المصرية لأنقرة، كما زار الرئيس التركى عبد الله جول مصر مرة واحدة، ورئيس الوزراء أردوغان مرتين، إضافة أيضاً لكم كبير من زيارات وزراء الخارجية والتجارة والدفاع والصناعة..).

فقد شهدت العلاقات التركية- المصرية بالفعل نقلة جديدة كمياً، وبعض الشئ نوعياً، فرغم الجمود النسبى فى سياسة مصر الخارجية، إلا أن تركيا تحاول تطوير سقف علاقاتها مع مصر، نظراً لحرصها فى المقام الأول على كسب ثقة القاهرة وإقناعها بأن عودة تركيا إلى الشرق الأوسط لن تكون على حسابها.

هذا فى الوقت الذى تدرك فيه مصر أن الدور التركى فى القضية الفلسطينية، ومحادثات السلام ومحاولات لَم شمل البيت الفلسطينى، والوساطة لحركة المقاومة الإسلامية «حماس»، ما هو إلا لدعمها وإن الدعم التركى ينبع من حرص أنقرة على تدعيم محاولات القاهرة السياسية لمواجهة التمدد الإيرانى وسط الفراغ السياسى الناتج عن تفكك الحلف السعودى المصرى السورى.

وبالإضافة إلى هذا الموقف الأساسى ترى القاهرة أيضاً أن هناك مشتركات أخرى مع تركيا مثل الرغبة فى الحفاظ على وحدة الأراضى العراقية ووحدة التحالفات الدولية مع تركيا تحت المظلة الأمريكية. دخلت مصر جولة الحوار الإستراتيجى مع تركيا وعينها على التوازنات بالمنطقة، إذ أن التقاء مصالح القاهرة وأنقرة على الرغبة فى موازنة الحضور الإيرانى قد ساهم فى تعبيد الطريق أمام الحوار. كما أن القاهرة التى

من الحلم إلى الواقع

تقرأ تاريخياً المؤشرات الإقليمية وبحساسية معروفة، وجدت أن السياق الزمني عام ٢٠٠٨ كان مناسباً لإجراء «الحوار الإستراتيجي التركي المصري»، مع ملاحظة أن القاهرة لا تقوم بحوارات إستراتيجية سوى مع الولايات المتحدة الأميركية.

كما تدرك القاهرة، أن تركيا تمتلك لمساحات تأثير متزايدة في سياسات المنطقة عبر دور «صانع السلام»، الذي تقوم به أنقره بين دمشق وتل أبيب بترحيب أميركي وأوروبي. وكذلك دورها في المسألة الفلسطينية وهو ما يرسخ صورة تركيا باعتبارها «صانعة السلام» الأولى في المنطقة. وتأسيساً على ذلك يبدو أن القاهرة تعتقد أن المعالجة الأفضل في ضوء التوازنات الراهنة ليس الاصطدام بالدور التركي بل بالتحاور معه على هوامش الاتفاق والاختلاف؛ وصولاً إلى اقتسام دور «صانع السلام» معه.

تأسيساً على ذلك تعتقد القاهرة أن تركيا تتوخى من حوارها الإستراتيجي حشد التأييد لسياستها في المنطقة مع احتفاظها، أي تركيا، بموقعها المتقدم في العلاقات مع واشنطن، ومن ثم حشد كل ذلك في مواجهتها مع إيران وصولاً إلى تعزيز الحضور الإقليمي التركي في المنطقة.

ولما كانت القاهرة منضمة ذاتها في ذات التحالفات الدولية مع تركيا، ولما كانت القاهرة والرياض قد أعلنتا في أكثر من مرة ومناسبة أن النفوذ الإيراني يهدد الاستقرار في المنطقة، تنظر القاهرة إيجاباً إلى الدور الإقليمي التركي بشرط البقاء كعامل توازن في مواجهة إيران.

وهكذا يتضح أن مصر من جانبها ترى نفسها قريبة من الدبلوماسية التركية المحافظة، بل وتدخل معها في شراكات اقتصادية وفاهيمات سياسية بشأن عدد من قضايا المنطقة، وأهمها تسوية القضية الفلسطينية، لكنها لا تعتبر ذلك تشكياً لتحالف أو لمحور يناهض أطرافاً أخرى، كإيران مثلاً. فمصر معروفة تاريخياً بكرهيتها للأحلاف والمحاور.

وتركيا من جانبها تركز على علاقات التعاون الثنائي وتمدها إلى الجميع في الإقليم، بما في ذلك إيران، ناهيك عن أن تركيا تشترك مع مصر في إقامة نوع من الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، في حين أن إيران في حالة مواجهة معها منذ ٣٠ عاماً. لذا فإن فرضية تطور العلاقات المصرية التركية أكثر وأكثر مع الولايات المتحدة في ظل إدارة أوباما، استناداً إلى ميراث سابق ومهم ومتشعب.

وعلى مستوى العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري، تشهد مصر وتركيا فصولاً جديدة من التعاون الوثيق، بعد أن توجا البلدين تعاونهما باتفاقية الوحدة الجمركية بينهما، منذ العام ٢٠٠٩، حيث أعلن بعدها في القاهرة عن قيام عشرات الشركات التركية بنقل جزء من عملياتها إلى منطقة غرب القاهرة الصناعية. لتتوالى مجالات التعاون بين البلدين.

العلاقات العربية التركية

(٥)

دول الخليج.. نموذجا

شهدت السنوات الثماني الماضية مسارا تصاعديا في العلاقات التركية الخليجية، حيث أعاد الطرفان اكتشاف بعضهما، فخلقا معا علاقة نموذجية، في كافة أشكال العلاقات، بدءا من العلاقات السياسية المتميزة مع كافة دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية- الإمارات- الكويت- قطر- البحرين- عمان)، مروراً بكافة أشكال التعاون والتبادل الثقافي والتجاري والصناعي والاستثماري، انتهاءً بالعلاقات الاستراتيجية والأمنية والعسكرية بينهما. إضافة لذلك فإن لدول الخليج عامة والسعودية والإمارات خاصة، احتراماً وتقديراً مميزاً جداً من كافة قطاعات الدولة والشعب التركي، بسبب تعاطفهما مع القضية القبرصية ومساندتهما لها، فالأولى كانت الدولة الرئيسية (بعد تركيا بالطبع) في مساندة ودعم وتأييد القبارصة الأتراك في حقهم في الانفصال عن القبارصة اليونانيين، كما ساعدت في الكشف عن الجرائم التي ارتكبتها القبارصة اليونانيون في حق القبارصة الأتراك، قبل التدخل التركي ونزوله لجزيرة قبرص لإنقاذهم (وذلك في ٢٠ يوليو / تموز ١٩٧٤)، أما الثانية فهي الدولة الوحيدة (غير تركيا بالطبع) التي أعترفت بجمهورية قبرص الشمالية التركية ولديها مكتب تمثيل تجاري لقبرص التركية.

وعرف «علي باباغان» وزير الخارجية التركي السابق (٢٠٠٧-٢٠٠٩) تركيا ومجلس التعاون الخليجي بأنهما النجمتان الاقتصاديتان في الشرق الأوسط خلال السنوات الماضية. ونبه إلى أن التبادل التجاري بين الطرفين قد تضاعف أربع مرات في أربع سنوات، حيث وصل التبادل التجاري بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي مستويات لم يشهدها في أي وقت مضى. بل إن إحدى دول المجلس تقدمت على ألمانيا، كأكبر مستقبل للمصادر التركية في العالم، وفي ذلك تحول تاريخي بالكثير من المعايير. وبموازاة التبادل التجاري غير المسبوق في حجمه، سعت تركيا لأخذ مكانها في سياسات الطاقة الخليجية، فاقترحت مبادلة المياه بالنفط والغاز، عوض أن تكون بائع ماء للخليجيين، ومشتري للطاقة من مناطق أخرى. وفي ذلك إعادة صوغ لمشروع «مياه السلام»، الذي طرحه الرئيس التركي الأسبق، تورغوت أوزال.

غير أن الخطوة الأهم في العلاقات، كانت من خلال توقيع تركيا لـ «مذكرة التفاهم الإستراتيجي» مع الخليجيين في سبتمبر / أيلول ٢٠٠٨، لتمثل هذه الخطوة البعد الأهم، بمعيار التاريخ، في التحرك التركي نحو المنطقة، بالسعي نحو أخذ دور لها في معادلة أمن الخليج. وهي ربما تكون قد خطت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه. أما الخطوة الثانية فكانت بانضمام الدول الخليجية إلى ما يعرف بـ «مبادرة إسطنبول»، التي أطلقها حلف شمال الأطلسي (الناتو) في العام ٢٠٠٤، والقاضي بالاضطلاع بدور في الأمن الإقليمي الخليجي، وهي المبادرة التي كانت تركيا في طليعة المهتمين بها.

من الحلم إلى الواقع

وللتنوع والتعدد في العلاقات الوثيقة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي الست، نحدد أربعة من التفاعلات المشتركة، والتي تبين مدى التعاون بينهما، في المجالات التالية:

أولاً: العلاقات التجارية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي:

اعتباراً من بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي غدت منطقة الخليج شريكاً تجارياً رئيسياً لتركيا. وفي الاتجاه ذاته، بدأت شركات المقاولات التركية بالانفتاح على الخارج منذ بداية السبعينيات. وقد تم تنفيذ الجزء الأعظم من المقاولات التركية الخارجية في الدول العربية، وكان للخليج نصيب كبير منها.

وعلى مستوى التبادل التجاري التركي الخليجي، شهدت السنوات الثماني الماضية نمواً مستمراً في مؤشرات هذا التبادل، خاصة لجهة الصادرات التركية لدول المنطقة. ففي العام ٢٠٠٧، بلغت قيمة الصادرات التركية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من ثلاثة مليارات ومائتين وأربعين مليون دولار، أو ما نسبته ثلاثة في المائة من إجمالي الصادرات التركية، كما بلغت صادرات تركيا إلى السعودية نحو مليار وأربعمائة وستة وثمانين مليون دولار. وجاء التطور القياسي في المؤشرات في العام ٢٠٠٨، حيث ارتفعت على نحو كبير الصادرات التركية لدول المنطقة. فقد ارتفعت هذه الصادرات إلى الكويت بنسبة ١٧٧٪، وإلى قطر بنسبة ٢٠٣٪، وإلى الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٢١٠٪. وفي أغسطس/آب ٢٠٠٨، أزاحت الإمارات، لأول مرة، ألمانيا من قمة مستقبل الصادرات التركية.

وكانت دول المجلس قد بدأت منذ العام ٢٠٠٥ مفاوضات مع أنقرة لإقامة منطقة للتجارة الحرة، وبإقامة تلك المنطقة وصلت اليوم إلى مرحلة متقدمة. حيث شهدت مستويات التبادل التجاري بين الجانبين مزيداً من النمو القياسي. وجاء الحدث الأبرز في هذا المسار، في نهاية أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨، حين وقع ائتلاف خليجي، مكون من ثلاث مؤسسات مالية، اتفاقية مع أنقرة لاستثمار ستة مليارات دولار في قطاعي الزراعة والبنية التحتية التركية. والمؤسسات المالية الخليجية هي: بنك إنمار بي إس سي وصندوق «أبوظبي للاستثمار» وصندوق التمويل الخليجي.

ثانياً: التعاون التركي الخليجي في قضايا الطاقة:

لا زال هذا المجال متخلفاً عن مجالات التعاون الأخرى بين الجانبين. وفي هذا مفارقة كبيرة، إذ أن الصادرات الخليجية لدول العالم هي في غالبيتها العظمى صادرات نفط وغاز، كما أن تركيا تعد مستورداً إقليمياً كبيراً للغاز والنفط، كما لديها شركات كبيرة عاملة في قطاع الصناعة النفطية. وقد اقترح الرئيس التركي عبدالله جول، خلال زيارته إلى قطر، في فبراير/شباط ٢٠٠٨، فكرة مبادلة المياه التركية بالنفط الخليجي. والفكرة قد سبق وأن اقترحها الرئيس أوزال، في العام ١٩٩١، بتزويد دول الخليج بمياه تركية، عبر خطوط أنابيب طويلة، إلا أن هذه الفكرة ما لبثت ووضعت على الرف، نظراً للتحديات السياسية التي

داعم الحقوق العربية

واجهتها، وبالفعل فإن هناك حالياً مشروع لمد أنبوب غاز يصل تركيا بقطر، التي تستثمر فيها الشركات التركية ما مجموعه خمسة مليارات دولار.

وفكرة مبادلة الماء بالنفط والغاز تنطوى على كثير من الإغراء بالنسبة لتركيا على وجه الخصوص، نظراً للثمن الكبير الذى تدفعه الخزينة التركية من أجل تغطية تكاليف الطاقة المتزايدة فى البلاد. حيث يبلغ إنتاج تركيا من النفط نحو ٤٣ ألف برميل يومياً، حسب مؤشرات العام ٢٠٠٧، فى حين يبلغ استهلاكها منه ٦٧٦ ألف برميل يومياً. ويبلغ إنتاجها من الغاز ٨٩٣ مليون متر مكعب، فى حين يصل استهلاكها نحو ٣٧ مليار متر مكعب. وفى العام ٢٠٠٧، زودت روسيا تركيا بـ ٢٣,٢ مليار متر مكعب من الغاز، أى ما يعادل ٦٤٪ من إجمالى وارداتها، كما زودتها إيران بـ ١٧٪ من إجمالى الواردات.

ثالثاً: التعاون التركى الخليجى فى قضايا الأمن والدفاع:

تطلعت تركيا للنهوض بما يمكن اعتباره دوراً إستراتيجياً فى هذه المنطقة. وهو دور بدأت الدعوة إليه منذ حرب الخليج الثانية فى العام ١٩٩٠ - ١٩٩١، فخلال تلك الحرب، وخلافاً لتوجهات المؤسسة العسكرية، رعى الرئيس أوزال بثقل بلاده الكامل خلف الحملة العسكرية الدولية. وسارع بقطع تدفق صادرات العراق النفطية من خلال خطوط الأنابيب المتجهة للأراضى التركية. كما أمر أوزال بنشر مائة ألف جندي على الحدود العراقية، وسمح للقوات الاميركية بشن غارات انطلاقا من قواعدهما فى تركيا. ورأى أوزال فى الحرب فرصة لإيضاح أهمية تركيا الإستراتيجية، ودعم روابط الدفاع بالولايات المتحدة. وتالياً، تعزيز «شراكة إستراتيجية» مع واشنطن، وتحسين فرص الانضمام إلى المجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبى لاحقاً).

وفى وقت لاحق، بدأ يطفو على السطح نمط مستجد من المقولات، مفاده إمكانية بلورة دور تركى متقدم فى الخليج من مدخل أوسع هو «التعاون الشرق أوسطى»، الذى بشر به، حتى حين، مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط (أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩١)، والاتفاقيات التى أعقبته. بيد أن هذه المقولات، وما صاحبها من ضجيج إعلامى، لم يقدر لها فى نهاية المطاف سوى خلق قدر متنامٍ من الهواجس الإقليمية، وتصعيد حدة التقاطب فى الفضاء الإقليمى، حيث شعرت بعض دول المنطقة، بأن الدور التركى المرتقب سيكون على حساب مكانتها وموقعها فى لعبة النفوذ والتوازنات. وعلى الرغم من أن الأتراك نفوا مثل هذه النوايا، إلا أن مساعيهم هذه قد انعكست سلباً على مواقع بعض دول المنطقة.

وبعد ١٧ عاماً على حرب الخليج الثانية، نجح الأتراك فى تأسيس ما يمكن اعتباره بداية مسعى للنهوض بدور سياسى وأمنى فى الخليج، انطلاقاً من الروابط الثنائية المباشرة، التى تعاضمت فى السنوات الثماني الماضية. ففي الثانى من سبتمبر / أيلول ٢٠٠٨، وقعت دول مجلس التعاون الخليجى مذكرة تفاهم مع تركيا للحوار الإستراتيجى. وأمل الجانبان أن تفتح المذكرة الطريق أمام علاقات متقدمة فى المجالات

من الحلم إلى الواقع

كافة. وقد رأى وزير الخارجية التركي (إنذاك) على بابا غان، بأن هناك حزام أزمة في الشرق الأوسط، يقع في منطقة بين تركيا في الشمال والخليج في الجنوب. ورأى باباغان أن دور قطر في توقيع اتفاق الدوحة بين الفرقاء اللبنانيين، ودور بلاده كوسيط في المحادثات بين سورية وإسرائيل، يعد مؤشراً على إمكانية تعاون الأتراك والخليجيين في قضايا الأمن الإقليمي.

وعلى صعيد موازٍ لتحركها الذي عبرت عنه مذكرة التفاهم الإستراتيجي، ستكون العلاقات التركية-الخليجية في طليعة المعنيين بالتوجه الجديد لحلف الناتو، المتمثل بالسعي للدخول على خط معادلة الأمن الإقليمي في الخليج. فهذا المتغير سوف يعزز على الأرجح من الحضور التركي في المنطقة، ويمنحه بعداً هيكلياً ما زال يفتقده. وهو سيرفع، في الوقت نفسه، من مكانة تركيا في المنظومة الأطلسية، بما يعوض لها بعض ما فقدته إثر انضمام بلغاريا ورومانيا إلى الناتو. وستكون «مبادرة إسطنبول» للتعاون (ICI)، التي أطلقها الحلف في قمته التي عقدت في تركيا، في يونيو / حزيران من العام ٢٠٠٤، إحدى النوافذ الأساسية التي تطل من خلالها تركيا على المنطقة، خاصة وإن هذه المبادرة قد وجهت بصفة أساسية لدول مجلس التعاون الخليجي. وقد انضمت إليها هذه الدول.

رابعاً: التعاون التركي الخليجي في مجال التصنيع العسكري:

يبرز التعاون في قضايا التصنيع العسكري كمجال آخر راجح في فضاء العلاقات التركية الخليجية، خاصة وأن فرص التكامل في هذا القطاع تبدو كبيرة. وذلك بملاحظة الخبرة المتنامية لصناعة الدفاع التركية من جهة، وحجم الإنفاق الخليجي الكبير على مشتريات الدفاع من جهة أخرى. وتفيد المؤشرات المتاحة، بأن المبيعات الكلية (الداخلية والخارجية) لشركات الدفاع التركية قد بلغت في العام ٢٠٠٧ نحو مليار دولار، علماً بأن تركيا تنفق حوالي خمسة مليارات وخمسمائة مليون دولار سنوياً على مشتريات الدفاع.

وبالنسبة لآفاق التعاون التركي الخليجي في ميدان الصناعات الدفاعية، فإن دول الخليج يمكنها، على وجه الخصوص، الدخول في إنتاج مشترك مع الأتراك لطائرات التدريب العسكرية، التي تصنعها شركة (TAI)، وكذلك للصواريخ متوسطة المدى، التي تنتجها شركة (ROKETSAN)، ومن شأن خيارات كهذه أن تقدم منافع كبيرة لدول المنطقة، على مستوى تدريب وتأهيل الكوادر المحلية، وفق سياسة حرق المراحل.

مستقبل العلاقات العربية التركية

بالرغم من اختلاف العوامل المؤثرة في موقف الدول العربية الموزعة على المعسكرين المتقابلين، فإن القاسم المشترك بينها جميعاً يتمثل في أن الدور الإقليمي التركي لم يعد مسألة تركية صرفة، بل يمتد بتأثيره العميق على مجمل التوازنات في المنطقة. وتأسيساً على ذلك يتوقف تعزيز المصالح العربية وتعظيم قدرة دول المنطقة على ترتيب أولوياتها الوطنية والإقليمية إلى حد كبير على فهم الإستراتيجية التركية الجديدة والتعامل معها على قاعدة المصالح المشتركة.

همشت السياسات العربية تجاه تركيا والمستمرة حتى الآن دور العامل العربى في التأثير على السياسة الخارجية التركية، فالاستثمارات العربية في غالبيتها الساحقة تستقر خارج المنطقة، وحتى الواردات العربية المتزايدة من السلع والخدمات تتجاوز تركيا التي لا تحظى إلا بنصيب ضئيل جداً منها.

وهكذا وحتى الآن لم تقدم السياسات العربية لتركيا ما يمكن أن يرقى إلى درجة الأخذ في الاعتبار عند رسم سياستها الخارجية. ولا يمكن بالتالى أن نأمل في تفاهم وتعاون مع تركيا بشكل يراعى المصالح الوطنية والقومية دون إبراز مصالح اقتصادية لتركيا في العالم العربى، الذى يستورد من السلع أكثر بكثير مما يصدر. ساعته يمكن لصناع القرار العرب مخاطبة تركيا من موقع الفاعل، وليس مطالبة الدول الأخرى ومنها تركيا بالنضام مع مصالحنا دون أن نقدم مميزات بالمقابل، فطريق المصالح يسير في اتجاهين وليس اتجاه واحد.

ولا يعنى ذلك أن المشاكل العالقة بين الدول العربية وتركيا سواء في موضوع المياه أو الحدود سوف تجد طريقها تلقائياً إلى الحل، ولكن وضع العلاقات العربية- التركية على طريق المصالح المتبادلة من شأنه التأثير في اتجاهات السياسة الخارجية التركية لصالح الدول العربية. تتعامل غالبية الدول العربية مع الدور الإقليمي التركي ولسان حالها يمكن اختصاره بالعبرة التالية: «تركيا عادت لتقود من جديد».

كيف يمكن إذن للجانب العربى، الرسمى وغير الرسمى، التعامل مع السياسة الخارجية التركية الجديدة؟

أولاً: إن من المهم إدراك أن ثوابت السياسة الخارجية التركية التقليدية لن تتغير في شكل جوهري، حتى مراجعة الستينيات لم تؤد إلى قطيعة أو انقلاب راديكالى في هذه السياسة. ما تشهده السياسة الخارجية التركية هو إعادة توجيه (re-adjustment)، وليس تحولاً مفصلياً. فتركيا لن تقطع علاقاتها بالدولة العبرية، ولن تخرج من حلف الناتو، ولن تغير من توجهها نحو عضوية الاتحاد الأوروبى. المزيد من التحولات في السياسة الخارجية التركية سيأتى استجابة للمصالح القومية للدولة ولضغط الرأي العام التركى. ولكن تركيا، إلى جانب ذلك، ستعمل جاهدة من أجل تأكيد دورها الإقليمي، وتعزيز علاقاتها العربية والإسلامية وبالشعوب ذات الأصول التركية.

من الحلم إلى الواقع

هذه إعادة تموضع جزئية، ولكنها بارزة وهامة بلاشك، إن أخذنا في الاعتبار التقاليد التي أرساها النظام الجمهوري للعلاقات الخارجية طوال معظم القرن العشرين. ما ينبغي على الجانب العربي هو التعامل مع تركيا على هذا الأساس، محاولاً رؤية ما يمكن أن يعود على العرب بالفائدة من العلاقات التركية الغربية والإسرائيلية، بدلاً من رؤية هذه العلاقات باعتبارها عائقاً أمام تقدم العلاقات العربية التركية.

ثانياً: إن المخاوف التي أثارها السياسة الخارجية التركية النشطة مؤخراً في بعض الدوائر القومية العربية أو الدوائر الرسمية مخاوف مبالغ فيها. سياسة حكومة العدالة والتنمية لا تستبطن مشروعا للسيطرة، ليست لديها توجهات أيديولوجية معينة تسعى إلى فرضها، ولا دوافع إثنية أو طائفية. ما تطمح إليه هذه السياسة هو تعزيز المصالح التركية الإقليمية وتوفير بدائل لسياسة التوجه غرباً السابقة، ويدرك الأتراك أن مثل هذه الطموحات لا يمكن تحقيقها بدون تبادل، سواء على مستوى المصالح السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية. مشكلة السياسة هو كيف يمكن أن تصبح نهجا غير قابل للرجوع عنه، بغض النظر عن الحزب الحاكم في أنقرة، وليس في تحولها إلى سياسات هيمنة توسعية.

ثالثاً: إن السبيل لتعظيم المنافع العربية من السياسة الخارجية التركية الجديدة هو مقابلتها في منتصف الطريق، أي رؤية هذه السياسة باعتبارها فرصة تاريخية، لا خطراً داهماً. فالتوجهات التركية للتعاون الاقتصادي والتجاري لا بد أن تقابلها توجهات مماثلة، والترويج السياحي التركي في الجوار العربي لا بد أن يقابله ترويج سياحي عربي، كما لا بد من استكشاف مجالات التعاون العسكري والتعليمي والتقني. فكلما ترسخت الروابط التركية بالجوار العربي أصبحت تركيا دولة وشعباً أكثر حساسية تجاه ما يمكن أن يمس هذه الروابط ويؤثر سلباً عليها.

رابعاً: إن على الدول العربية تجنب رؤية تركيا من زاوية المحاور العربية. الانفتاح التركي الواسع النطاق على الدول العربية، من الخليج إلى شمال أفريقيا، يشير بوضوح إلى أن أنقرة لا تريد ولا ترغب في انتهاج سياسة محاور. اتفاق تركيا أو اختلافها مع مصر أو سورية أو السعودية، في هذه المسألة السياسية أو تلك، لا بد أن ينظر إليه من زاوية تلك المسألة وحسب، وليس من زاوية التمحور السياسي. والمنهج الأمثل، بالطبع، هو تخلص العرب من سياسة المحاور والتعامل مع دول الجوار والحلفاء والأصدقاء بسياسة عربية موحدة.

خامساً: ثمة دوائر قومية وعلمانية في تركيا، وفي أوساط نخبتها الحاكمة، لا تقل خوفاً من العلاقة مع الجوار العربي من مثيلاتها العربية؛ وتخشى هذه الأوساط إحياء عربياً وإسلامياً شاملاً في تركيا يؤدي في النهاية إلى طمس الهوية التركية القومية وتقويض الميراث الجمهوري. ولاحتواء هذه المخاوف على العرب الرسميين وغير الرسميين أن لا يقتصر على علاقاتهم التركية مع مسؤولي حزب العدالة والتنمية وأنصاره، بل أن يفتتحوا على كافة الاتجاهات الأخرى.

الفصل الثالث

الامتداد التركي إلى قارات العالم

بعد دول الجوار الجغرافي المباشر مثل سورية والعراق ومصر ودول الخليج، والتعاطى مع القضية الفلسطينية، ها هي الدبلوماسية التركية تفتح صفحة جديدة في علاقاتها الإقليمية والدولية بداية من العدو التاريخي روسيا، وأرمينيا الجار المعادي، مروراً بإيران المغضوب عليها من الأميركيين والغرب، ودول البلقان وأسيا الوسطى والقوقاز وتركستان الشرقية، وصولاً إلى أميركا اللاتينية. تطرق بذلك الخارجية التركية باباً جديداً بالكامل.

وليس من غرابة في توسيع تركيا لدبلوماسيتها، حيث يقع ضمن الخطة بعيدة المدى التي رسمها وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، منذ كان مستشاراً لرئيس الحكومة أردوغان، والتي شملت توسيع الامتداد التركي إلى قارات العالم، ومنها أفريقيا وأميركا اللاتينية.

فقد سجلت الدبلوماسية التركية نشاطات مميزة خلال ولاية رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، حيث اقتحمت الساحة العربية والإقليمية من أبواب مختلفة، بطريقة أدت إلى حصول تصدع نسبي في علاقاتها مع إسرائيل. وحدث تطور إيجابي في علاقاتها مع إيران، ما دفع طهران إلى طرح دعوة تحالف إقليمي يكون فيه بلدان التحالف في موقع التأثير. وهو ما لا يقبل به أضداد السياسة الإيرانية، ومن المستبعد توقع حدوث انزلاق تركي بهذا الاتجاه، لأن مصالحها الكبرى تقع حصراً في المحيطين العربي والغربي.

ودون الدخول في مقدمات طويلة نعرض أمثلة من هذه العلاقات التي تجمع تركيا بعدد من الدول، حيث نوضح فيها طبيعة العلاقات ونظرة تاريخية موجزة عنها، بالإضافة لما يكمن داخلها من مصالح مشتركة، وآفاق مستقبلية..

تركيا - إيران .. منافسة أم شراكة؟!

رغم ما شهدته العلاقات التركية الإيرانية على مدى العقود الماضية من فترات مد وجذر، إلا أنه ومنذ مجيء العدالة والتنمية وتطويرة أسس ومركزات السياسة الخارجية الإيرانية، لتقوم على فكرة التعاون والشراكة أكثر من التنافس والصراع.

والعلاقات بين أنقرة وطهران تشهد تطوراً مستمراً. ففضلاً عن المصالح والأهداف الإستراتيجية، والمتمثلة في المحافظة على وحدة التراب العراقي وعدم السماح للأكراد بإقامة دولة مستقلة لهم في الشمال والتنسيق الأمني والعسكري اللازم، لتحقيق هذا الهدف فإن المواقف التي أبدتها أنقرة إزاء الملف النووي الإيراني واعترافها بحق طهران في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ساعد على تطوير العلاقة. لكن هذا لا يمنع الاختلاف في وجهات النظر خاصة إذا تعلق الأمر بالعلاقات التركية الإسرائيلية والوساطة التي تقوم بها تركيا للوصول إلى اتفاق سلام بين دمشق وتل أبيب، لكنه اختلاف لن يتطور إلى صدام.

دخلت العلاقات التركية الإيرانية مرحلة جديدة مع إعلان قيام الجمهورية في تركيا عام ١٩٢٣، فقد كان للشعار الذي رفعته تركيا آنذاك «السلم في الوطن والسلم في العالم» وقعاً طيباً على إيران التي لم تكن تشعر بالراحة للسياسات «الإسلامية والطورانية» التي شهدتها الدولة العثمانية في آخر أيامها.

وبفضل هذه التطورات شعرت طهران أنها قد تخلصت -وإلى حد كبير- من الخطر التركي الذي كان يتهدها تاريخياً من جهة الغرب. كما استفادت إيران من الإصلاحات التحديثية التي بدأت تركيا في تطبيقها والتي جذبت انتباه الشاه رضا بهلوي وزادته جراحة على القيام بإصلاحات مماثلة في بلده. ورغم المشاكل الحدودية العالقة بين البلدين في تلك الفترة والتي لم تحل بسهولة إلا أنهما قد أبديا رغبة في تطوير العلاقات بينهما. ومع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ بزعامة آية الله الخميني انقطعت فجأة تلك العلاقات ذات البعد الأمني، وحلت منظمة الميثاق المركزي بعد انسحاب إيران وباكستان منها.

وعند اندلاع الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠، وضعت العلاقات التركية الإيرانية على السكة من جديد خاصة مع تشكيل توروغوت أوزال لحكومته في تركيا بعد ذلك. ففي تلك الفترة لم تشارك تركيا في الدعاية المضادة لإيران، بل إنها عملت على استغلال الفرص التي صنعتها الحرب لإيجاد أسواق لاقتصادها المتنامي. وقد اتبعت إيران سياسة مماثلة، حيث كانت تتفادى أي خطاب أو تصرف يحول تركيا إلى خصم باستثناء بعض تصريحات الخميني عن أتاتورك وخصوصاً في الفترة التي كانت فيها إيران تعاني من حصار مفروض من طرف الدول الغربية والعربية.

وقد بدأ -ولو في الظاهر- تحسن العلاقات التركية الإيرانية بعد أحداث ١١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠١ وظهور نية الولايات المتحدة الأميركية للتدخل في العراق.

الامتداد التركي إلى قارات العالم

فتركا تعتبر أن أكبر تهديد أمني بالنسبة إليها هو إنشاء دولة كردية محتكمة في شمال العراق، وفي هذا السياق أبدت انزعاجها من التحالف الوثيق الذي أظهرته الولايات المتحدة الأميركية إزاء أكراد العراق وهو ما دفعها إلى توثيق تحالفها مع إيران.

وفي هذه الفترة زاد حزب العمال الكردستاني من نشاطاته وبدأ يشن الهجمات على مراكز الشرطة على الحدود مع إيران الأمر الذي زاد من التقريب أكثر بين تركيا وإيران، ولأول مرة في تاريخ البلدين تتم عمليات عسكرية مشتركة بينهما.

وقد اعتبرت إيران فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢ وتشكيله الحكومة منفرداً تطوراً إيجابياً. وعقب هذا الفوز وزعت الحلوى في الشوارع الإيرانية احتفاءً بذلك، وظهرت في قنوات التلفزيون الإيرانية تعليقات فيها كثير من المبالغة تقول بأن الشعب التركي أدار ظهره للأحزاب العلمانية وتوجه نحو الأحزاب الإسلامية.

وبالمقابل فإن أعضاء الحكومة بصورة خاصة، ومراعاة للوضع التركي الداخلي الحساس ومعرفة منهم بالتوازنات الداخلية، وتجنباً لإثارة ردود أفعال القوى المتنفذة داخل البلاد، وكذلك استنتاجاً للدرس مما حدث للنائبة المحجبة مروة قواجي فإنهم لم يعبروا عن سعادتهم بطريقة مفرطة ومبالغ فيها.

ورغم التنافس التاريخي الذي ميز هاتين الدولتين فإنه عملياً يمكن القول بأن السياسة التركية إزاء إيران قد اعتمدت على ركائز ثلاث:

١- تأمين الطاقة.

٢- التنسيق في المسائل الأمنية المتعلقة بالمشكلة الكردية.

٣- اعتبار إيران بالنسبة إلى تركيا ممراً إلى وسط آسيا وجنوبها.

وفي وقت من الأوقات ثارت مزاعم في الإعلام التركي تذهب إلى أن إيران تدعم عمليات «تَشْيَعٍ» داخل تركيا، غير أن الخصوصية الثقافية لتركيا جعلت التأثير الإيراني لا يمس سوى قسماً ضيقاً من الشريحة الإسلامية في البلاد.

ومن الناحية الأمنية فإن ثمة تقارب كبير فيما يتعلق بوجهات النظر خلال السنوات الأخيرة بين تركيا وإيران حول وحدة التراب العراقي والموقف من حزب العمال الكردستاني.

وبالموازاة مع تحسن العلاقات السياسية بين البلدين في هذه المرحلة شهدت حركة تصدير السلع والبضائع من تركيا إلى إيران زيادة مطردة.

وبالنسبة لإيران فإن الحكومات في طهران ومنذ قيام الثورة انتهجت سياسة خارجية تفضل عدم

من الحلم إلى الواقع

إفساد العلاقات مع تركيا، متجاوزة موقفها الإيديولوجي، واضعة في اعتبارها أن الجسر الوحيد المستقر الذى يربطها مع الغرب هو تركيا.

فالمشاكل الحدودية أو المشاكل المتعلقة بالثورة وما قيل عن تصديرها والتي عاشتها إيران مع جيرانها لم تؤثر فى علاقتها بتركيا، وكل عام تغد إلى تركيا أعداد كبيرة من السياح لزيارة تركيا، وفى الوقت نفسه هناك الآلاف من الطلاب الإيرانيين يدرسون فى الجامعات التركية، ولم يصدر أى تصريح تركى ينتقد سلوك هؤلاء الطلاب.

وقد تحسنت العلاقات الإيرانية التركية أكثر بسبب السياسات التى كانت تتبعها الإدارة الأميركية فى عهد الرئيس جورج بليو بوش، خاصة بعد أن مارست تلك الإدارة ضغوطا شديدة على حكومة حزب العدالة والتنمية بمجرد وصول بوش الابن إلى السلطة من أجل السماح للوحدات العسكرية الأميركية بالمرور إلى العراق.

ولم تتحمس الحكومة فى أنقره ولا الجيش لهذا الموضوع، كما رفض البرلمان التركى المذكرة التى قدمت فى هذا الصدد بفارق ضئيل من الأصوات، وقد قوبلت هذه الخطوة بتقدير كبير فى إيران رغم ما كانت تضمره من عدم ارتياح بسبب علاقات تركيا بإسرائيل وعضويتها فى حلف الناتو.

وكذلك قوبل رد الفعل التركى الغاضب من إسرائيل عقب اغتيال مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين برضا كامل فى إيران. وقد بدا هذا الارتياح واضحا سواء من خلال اللهجة التى تكلم بها المسؤولون الإيرانيون أو من خلال التعليقات والتحليلات فى وسائل الإعلام المقروءة والمرئية.

وقد ترسخت سمعة تركيا الإيجابية فى المنطقة بفضل الجهود الكثيفة التى بذلتها الحكومة التركية لوقف إطلاق النار أثناء الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان صيف عام ٢٠٠٦.

ثم جاءت المشادة الكلامية بين رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلى شمعون بيريز فى منتدى دافوس ٢٠٠٩ لتزيد من موجة الإعجاب بتركيا فى إيران، وبينما كانت تصريحات المسؤولين الإيرانيين لا تتوقف مدحا وإشادة بهذا الموقف كان الطلاب الإيرانيون يمطرون السفارة التركية فى طهران بالورود والأزهار، بل إن هناك من اقترح إطلاق اسم رئيس الوزراء التركى على أحد الشوارع فى طهران.

لكن بالرغم من هذه التطورات فى النظرة الإيرانية وفى الوعى الإيرانى إزاء تركيا فى السنوات الأخيرة إلا أنه لا يمكن القول إن السياسة الخارجية التركية تنماهى تماما مع المصالح الإيرانية وتتطابق معها.

فالواقع أن إيران تتابع بقلق شديد الوساطات التى تقوم بها تركيا بين إسرائيل وسورية، ولذلك فإن المسؤولين السوريين اضطروا لتنظيم عدة زيارات إلى طهران بهدف إزالة المخاوف التى تساور إيران.

فإيران متخوفة من نية تركيا إقصاءها عن إقراء بعض الخيارات الإستراتيجية بالمنطقة. وكمثال على ذلك -وعلى إثر الأزمة الجورجية- طرحت تركيا مشروع منتدى التعاون القوقازى، وهذه الخطوة أزعجت

الامتداد التركي إلى قارات العالم

إيران التي لا تخفى علاقاتها بالمنطقة. وفي رده على الاقتراح التركي صرح وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي بأن أى كيان إقليمي لا تشارك فيه إيران لن يكون بمقدوره تأمين الاستقرار، كما قام متكى بزيارات مكوكية إلى دول المنطقة لاستطلاع الأمر.

ومن بين المسائل الحساسة فى العلاقات الإيرانية التركية مشكلة الملف النووى الإيراني، وقد كان لافتاً أن تركيا تعاملت مع هاتين المسألتين بهدوء واتزان.

فقد دأبت الحكومة التركية باستمرار على القول بأنه من حق كل دولة امتلاك الطاقة النووية واستخدامها فى الأهداف السلمية، وقد برز موقفها هذا بصورة واضحة فى السنوات الأخيرة. وفى كلمة لرئيس الحكومة نفسه رجب طيب أردوغان القاهها فى الولايات المتحدة الأميركية وجه كلامه إلى الدول الغربية قائلاً: «إنه ليس من العدل أن تمتلكوا أنتم منات الأسلحة النووية بينما تقولون لإيران لا تفعل ذلك».

هذا الموقف التركى من الملف النووى الإيراني قد يمكن أنقره من لعب دور الوسيط النزيه بينها وبين الولايات المتحدة الأميركية مستقبلاً إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

ومن جانب آخر فإن تركيا نات بنفسها -على الأقل بشكل علنى- عن الاتهامات الموجهة إلى إيران والمتعلقة بنفوذها المتزايد فى العراق.

هذه المواقف التى تتألف من مزيج من تدعيم العلاقات الاقتصادية لاسيما فى مجال النفط والغاز، وتنسيق أمنى وعسكرى خاصة تجاه حزب العمال الكردستانى، واعتدال فى المواقف السياسية المتعلقة بالملف النووى، مثلت مجتمعة أرضية لعلاقات ثنائية يمكن لها أن تتطور إلى آفاق أرحب.

والملاحظ أن جزءاً من الدافع التركى للتواصل مع إيران يقوم على حسابات سياسية واقعية، حيث إن إيران دولة مجاورة لتركيا وتمدها بخمس احتياجاتها من الغاز الطبيعى. كما يعد هذا التوجه جزءاً من سياسة أوسع للتكامل الاقتصادى والسياسى فى المنطقة، تعتمد تركيا، فى ظل قيادة أردوغان، إلى تطبيقها منذ قرابة عقد. يذكر أن بمقدور الإيرانيين السفر إلى تركيا من دون تأشيرة سفر، وكذلك الحال مع السوريين والعراقيين والروس والجورجيين. ويسافر أكثر من مليون إيرانى إلى تركيا لقضاء عطلات سنوية. وتولت شركة تركية بناء الميناء الرئيسى فى طهران.

الإطار العام للسياسة التركية إزاء جمهورية إيران الإسلامية يتمثل فى العمل الحثيث، للحفاظ على علاقات ثنائية مستقرة وملائمة مع إيران، ما يعنى التصرف بحزم إزاء التجاوزات الإيرانية عندما تكون الأوضاع الداخلية فى تركيا تحت وطأة التوتر واضطراب المعادلة الإسلامية الكمالية. وتتبنى تركيا أردوغان مفهوم التسوية عبر دبلوماسية التفاوض لعلاج أزمة الملف النووى الإيراني، وتقر بحق إيران فى تطوير التكنولوجيا النووية لغايات سلمية، وترفض التهديدات والضغوط العسكرية للتعامل مع هذه الأزمة، كما

من الحلم إلى الواقع

ترفض أى نوع من التنسيق أو التعاون مع الولايات المتحدة تمهيداً لتوجيه ضربة عسكرية لإيران.

ومعلوم أن الموقف العام للدولة التركية إزاء السلاح النووى هو أن انتشار هذا السلاح فى المنطقة يعد خطراً ويجب تجنبه، وأن الهدف يجب أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل. وفى إطار التعامل المباشر مع المخاطر الحالية للآزمة النووية، دعمت حكومة أردوغان المقاربة الأوروبية، مع إيران، كما تولت محاولة إقناع إيران بقبول سلة الحوافز المقدمة من الدول الكبرى تمهيداً لوقف تخصيب اليورانيوم، واضطلعت ولا تزال بدور الوسيط الفاعل للتقريب بين إيران والغرب الأوروبى والأمريكى.

إلا أن تركيا، مثلها مثل مصر والسعودية، لا تريد أن تكتفى بموقف التفرج فى حقل السباق النووى، ولذلك أزال الغبار عن خطط قديمة للحصول على الطاقة النووية السلمية فى موعد أقصاه العقد المقبل. كذلك يناقش الاستراتيجيون الأتراك الطريقة الأفضل لمواجهة احتمال حصول إيران على قنبلة نووية. وتتراوح وجهات النظر بين مواصلة الاعتماد على التحالف الدفاعى عبر التوفر على المظلة النووية لحلف الأطلسى، والاعتقاد بأن تركيا يمكنها فقط أن تكون آمنة وتتمتع بالسيادة إذا حققت خيارها الخاص فى حقل السلاح النووى.

وحرصاً من تركيا على إخراج إيران سالمة من هذه الآزمة، استضافت إسطنبول فى ١٠ مايو / أيار ٢٠١٠، قمة ثلاثية جمعت رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، الرئيس السورى بشار الأسد، وأمير دولة قطر الشيخ حمد آل ثانى، حيث عالجت القمة الثلاثية أزمة الملف النووى الإيراني، فتركيا، الجارة الإسلامية الكبيرة لإيران، اتخذت موقفاً معارضاً للضغط الغربى على إيران بخصوص ملفها النووى، إذ تعارض أنقره أى تصعيد قد يؤدى إلى حرب جديدة فى المنطقة، وتطالب بمفاوضات جادة مع إيران، على أساس من مبادلة اليورانيوم الإيراني منخفض التخصيب، بيورانيوم مرتفع، يصلح للاستخدام المدنى، الذى تراه أنقره حقاً لإيران، طالما أن منشآتها النووية خاضعة للمراقبة الدولية. ويعرض الأتراك أن يتم التبادل على أرضهم. ويمكن أن يفسر الموقف التركى بعدة أسباب من أهمها:

- ١- أن تركيا ترفض الموافقة على تعرض أية دولة إسلامية للحرب والاعتداء.
- ٢- أن تركيا، التى يربطها بإيران جوار وحدود طويلة، وعلاقات اقتصادية ثقيلة، ستكون من أوائل الدول التى ستتأثر بالحرب على إيران فى حال اندلاعها.
- ٣- أن القادة الأتراك يرون أن الحرب على إيران ستقوض استقرار الإقليم على نطاق واسع بما يمس أمنهم ومصالحهم الاقتصادية فى الصميم.

وفى ١٧ مايو / أيار ٢٠١٠، وصل الملف النووى الإيراني إلى مرحلة مهمة مع الاتفاقية التى وُقعت بين إيران وتركيا والبرازيل حول تخصيب اليورانيوم فى العاصمة الإيرانية طهران، وقد شهد توقيع هذه

الامتداد التركي إلى قارات العالم

الاتفاقية كلا من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والبرازيلي لويس لولا داسلفيا، إضافة إلى الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد.

وبموجب هذه الاتفاقية كان من المفترض أن يوضع ألف ومائتي كيلوجرام من اليورانيوم الإيراني المخصب بنسبة ٣,٥٪ في تركيا تحت إشراف إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تمهيداً لمبادلتها بـ ١٢٠ كيلوجراماً من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠٪ من قبل مجموعة فيينا، واتفق على تبليغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بذلك في غضون أسبوع من توقيع الاتفاق.

وقد دخلت تركيا والبرازيل على خط المفاوضات بين إيران وبين الغرب من منطق التوصل إلى حل دبلوماسي لهذه الأزمة، فالبرازيل وطدت علاقتها مع إيران في السنوات الأخيرة خصوصاً فيما يتعلق بمجال التكنولوجيا النووية. أما تركيا فقد دخلت في جهود الوساطة هذه انطلاقاً من اعتبارات سياسية متعددة إلى جانب العلاقات الإيجابية التي طورتها مع إيران في السنوات الأخيرة.

ورغم موافقة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على مسودة قرار العقوبات الموجهة ضد إيران، إلا أن تركيا والبرازيل ستسعيان إلى الحيلولة دون تطبيق هذا القرار، لأن تطبيق هذه العقوبات بشكل فعلي، سوف يؤثر على علاقة هاتين الدولتين مع إيران من جهة، وعلى علاقاتهما مع الدول الغربية من جهة أخرى، كما أن تركيا تأتي في مقدمة الدول التي ستتضرر من قرار العقوبات التي يخطط لفرضها على إيران.

وعبر وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو عن وجهة النظر التركية في هذه المسألة بقوله في تصريح أدلى به بعد هذه الاتفاقية: «نراقب الموضوع عن كثب، لأنها قضية تتعلق بالسلم الإقليمي ومستقبل العلاقات التركية الإيرانية، والعلاقات التركية الأميركية، والسلم العالمي. ونحن نتابع هذا الموضوع بوصفنا دولة تؤثر في قضايا المنطقة ونتأثر منها عن قرب». ويعبر تصريح أوغلو بوضوح عن وجهة النظر التركية التي تعارض فرض عقوبات على إيران، وعن رغبة في أن تسهم هذه الاتفاقية في تخطي الأزمة النووية الإيرانية.

ومن شأن هذه الاتفاقية أن تدعم الجانب الإيراني في التأكيد على عدم مشروعية قرار المقاطعة الذي تريد القوى الدولية أن تطبقه ضد إيران من خلال مجلس الأمن، بعد موافقتها على نموذج المبادلة الذي يثبت عدم نيتها في استخدام الطاقة النووية للأغراض العسكرية. ويفهم بشكل ضمني عدم رضا الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية عن الاتفاقية التي توصلت إليها البرازيل وتركيا مع إيران، لأنها يمكن أن تتلنى الرأي العالمي والقوى العالمية الكبرى عن اتخاذ إجراءات أكثر تشدداً تجاه المسألة النووية الإيرانية، خصوصاً وأن الولايات المتحدة قد أمضت مدة طويلة وهي تقنع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي بالموافقة على إقرار عقوبات جديدة ضد إيران.

وفي مقابل ذلك رفض وزير الخارجية التركي القول إن الاتفاقية التي وقعتها تركيا والبرازيل مع إيران قد همشت دور الولايات المتحدة والقوى الغربية، بل أكد أن الاتفاقية تمت بموافقتها والتزمت الاتفاقية

من الحلم إلى الواقع

بمطالبتها في هذا الخصوص. وأكد داود أوغلو كذلك على أن تجاهل الولايات المتحدة الأميركية لهذا التطور المهم الذى أفرزته هذه الاتفاقية سيضعف من قوة أدوات السياسة الأمريكية فى هذه المسألة ويحملها نتائج سلبية. هذا وستعارض تركيا أى قرار يتعلق بفرض عقوبات على إيران بعد التزامها بالاتفاقية الأخيرة.

كيف ترى أميركا العلاقات التركية الإيرانية؟

من منظور واشنطن، تبدو تركيا وإيران حليفيتين «غريبتين»، ذلك أن إحداهما عضو فى حلف شمال الأطلسي (الناتو) وبها دستور يفرض العلمانية، بينما الأخرى جمهورية إسلامية شكّل برنامجها النووى واحداً من أكثر قضايا السياسة الخارجية المحيرة بالنسبة للولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة.

إذن، كيف تسنى حدوث التقارب الراهن بين الدولتين، مع إقدام تركيا على تحدى الولايات المتحدة علانية بتصويتها ضد فرض عقوبات جديدة ضد إيران؟

بالنسبة للولايات المتحدة، جاء هذا التصويت بمثابة صفة من جانب حليف وثيق، الأمر الذى أثار موجة تفحص دقيقة للأوضاع فى تركيا.

ويتمثل الانطباع السائد فى واشنطن فى أن الاتفاق لا يعدو كونه «خدعة إيرانية جديدة وأن موقف أنقرة خدم طهران»، حسبما أوضح ستيفن كوك، خبير بـ«مجلس العلاقات الخارجية» فى واشنطن. وأضاف دبلوماسى غربى أن «الشعور السائد فى واشنطن أن الإيرانيين لن يتفاوضوا بالفعل حول التخلي عن برنامجهم النووى».

من ناحيتها، قالت تركيا إنها تخشى من إيران مسلحة نووياً لأن هذا من شأنه قلقة توازن القوى بين الدولتين، لكن القلق يساورها أيضاً حيال تركيز إدارة أوباما على العقوبات، مما يثير فى الأذهان ذكرى اندفاع إدارة الرئيس جورج بوش للعثور على أسلحة الدمار الشامل بالعراق، الأمر الذى تخشى أن يسفر عن اندلاع حرب. ورغم المخاطر التى تنطوى عليها هذه الحسابات، فإن هومان مجد، الكاتب الإيرانى - الأمريكى، يرى أن الأتراك فى أفضل موقف يمكنهم من وضع هذه الحسابات، فعلى خلاف الحال مع الأميركيين، يسافر الأتراك إلى إيران باستمرار ويتحدثون لغة مشابهة بالكنته الأزرية التى يجرى الحديث بها فى شمال إيران. وقال مجد: «إيران لا ترغب فى التحول إلى كوريا شمالية جديدة. وإنما تفضل التحول إلى تركيا قوية ومتقدمة وتحظى بالاحترام. وبناء الأسلحة حتى لو تمكنوا منه لا يصل بهم إلى هذه الغاية، وهو أمر يدركه أردوغان».

دول العالم التركي

كان تفكك الاتحاد السوفييتي واستقلال ست دول إسلامية في آسيا الوسطى (منها خمس دول ذات أصول تركية) قد مثل فرصة كبيرة لتركيا. إذ فتح أمامها مجالاً جديداً وواسعاً من العلاقات مع هذه الدول، وفي الوقت نفسه فإن هذه التطورات كسرت حاجز العزلة عن تركيا وجعلتها تستعيد مرة أخرى أهميتها الجيوسياسية والإستراتيجية.

وعقب الاستقلال وطوال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥ سوقت تركيا نفسها على أنها الأخ الأكبر والدولة النموذج بالنسبة إلى تلك الدول (التي ضمتها تركيا لمصطلح ما أسمته العالم التركي) ومنحتها هبات وقروضا، وقدمت لها وعوداً لم يستطع الاقتصاد التركي الضعيف آنذاك الوفاء بها. وبالرغم من ذلك فيحسب لهذه الفترة أن تركيا أقدمت على تحويل علاقاتها مع تلك الدول إلى الإطار المؤسساتي فدشنت العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي لا تزال تعمل حتى الآن.

وفي تلك الفترة أيضا غضت روسيا الطرف عن النشاط التركي في القوقاز وآسيا الوسطى وهما المنطقتان اللتان تعتبرهما مناطق نفوذ تاريخية بالنسبة لها، وذلك لأن موسكو أرادت أن تتعاون مع تركيا في محاربة التيار الإسلامي المتشدد الذي بدأ يزداد قوة وانتشاراً في تلك البلدان عقب تفكك الاتحاد السوفييتي.

لكن فترة «نَحْضِ الطَّرْفِ» لم تستمر طويلاً إذ أن روسيا وطوال الفترة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٢ استشعرت أن تركيا «منافساً» جدياً لها ومهدداً لمصالحها في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، فكان من نتائج ذلك أن اتسمت علاقة تركيا بتلك الدول عموماً بفترات من الشد والجذب سيطر عليها أجواء من عدم الاستقرار إلى أن جاء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢.

ومنذ مجيء حزب العدالة والتنمية والعلاقات بين تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز تشهد تحسناً مطرداً، والسبب في ذلك يعود إلى أن الحزب غير فلسفة تعامله مع روسيا فعوضاً عن النظر إليها على أنها «منافس» أصبح يتعامل معها على أنها «شريك» أخذاً بعين الاعتبار معطى الجوار الجغرافي وارتباط المصالح، فعلى سبيل المثال أصبحت روسيا تمثل بالنسبة لتركيا ثاني أكبر شريك تجارى وبلغ حجم التبادل التجارى بينهما عام ٢٠٠٨ حوالى ٢٥ مليار دولار، وهذا الرقم مرشح للزيادة المستمرة.

كما أدخلت تركيا في عهد العدالة والتنمية روسيا شريكاً في مشروع خط أنابيب نابوكو الهادف إلى نقل الغاز الطبيعي عبر بحر قزوين من تركمنستان (صاحبة رابع أكبر احتياطي للغاز في العالم) إلى أنذربيجان ومنها إلى خط أنابيب نابوكو الذى سيصل بدوره إلى وسط أوروبا بعد أن كان هذا المشروع قد صمم في الأساس لتجاوز روسيا وعزلها وفق الاستراتيجية الغربية.

من الحلم إلى الواقع

وتتأتى الأهمية التى تكتسبها الطاقة فى منطقة بحر قزوين من كونها أولا منطقة مستقرة بالمقارنة مع منطقة الشرق الأوسط، وثانيا غناها باحتياطيات كبيرة من الطاقة (٤٪ من الاحتياطى العالمى للنفط و٥٪ للغاز). وقد بدأ يكون وعى بأن هذه المنطقة يمكن أن تمثل بديلا بالنسبة إلى الدول التى تعتمد على استيراد الطاقة وخاصة الدول الأوروبية. وفى هذه النقطة بالذات - أى موضوع تأمين الطاقة لأوروبا - فإن تركيا تمثل بالنسبة لأوروبا الدولة المفتاح، وتعرض نفسها على أنها ممر آمن لتأمين الطاقة إلى هذه القارة.

وفى هذا الإطار فإن خط أنابيب باكو-تفليس-جيهان الهادف إلى نقل بترول أنريجان - وربما كذلك بترول آسيا الوسطى وبشكل خاص كازاخستان - عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركى الواقع على البحر الأبيض المتوسط بطول ١٧٧٦ كلم يشكل أهمية بالغة بالنسبة لتركيا والغرب على السواء، ذلك أن المشروع المذكور يشكل أول مرحلة من مراحل تحول تركيا إلى أن تكون جسراً للطاقة وممرًا لها بين الشرق والغرب.

وهذا الخط سوف يزيد من الأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية لتركيا، كما أنه فى الوقت نفسه يكتسب أهمية بالغة فى الحفاظ على الاستقرار السياسى فى مناطق القوقاز.

ولتكمّل دائرة تحسين العلاقات بين تركيا والقوقاز وآسيا الوسطى تبذل الدبلوماسية التركية جهوداً لتطوير علاقاتها مع أرمينيا وتجاوز العقد التاريخى الذى تحول دون ذلك. وتنتهج تركيا عدة أساليب دبلوماسية واقتصادية وأمنية لتحقيق هذا الهدف منها تنشيط «منتدى الاستقرار والتعاون فى القوقاز» الذى تم تدشينه فى أعقاب الاشتباك المسلح الذى نشب عام ٢٠٠٨ بين روسيا وجورجيا على خلفية أوسيتيا الجنوبية، فضلاً عن الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات بين البلدين.

وتطمح تركيا فضلاً عن ذلك إلى تنفيذ فكرة ربط بحر قزوين بالخليج من خلال إنشاء خط يربط تركمانستان وإيران وتركيا، وهو طموح إن تحقق فإن من شأنه أن تكون له تأثيرات عميقة على المستوى الجيوسياسى والجيواستراتيجى فى المشرق بأكمله.

التوءمان التركي - الروسى

يبدو أن ما أظهرته السنوات الثماني الأخيرة، سياسياً على الساحتين الروسية والتركية، يكاد يكون متطابقاً إلى حد كبير، في تفرد التجربة السياسية وسرعة تنفيذ أهدافها، بل وفي طريقة تنفيذها، وذلك رغم الاختلاف الأيديولوجى والإستراتيجى، غير أن تجربة فلاديمير بوتين (رجل روسيا القوى بعد انهيار الاتحاد السوفييتى) تشبه كثيراً تجربة رجب طيب أردوغان (رجل تركيا الأقوى منذ تأسيس الجمهورية التركية)، فكلاهما صاحب تجربة سياسية متفردة، وكلاهما يحرك الأمور كما يحلو لهما وبمهارة عالية ودون إحداث ضجيج أو ارتكاب أخطاء أو تجاوزات.

وبالإضافة إلى وجود الرئيس الروسى ميدفيديف إلى جانب الأول، والرئيس التركى عبد الله جول إلى جانب الثانى، ومدى التفاهم بين الأشخاص الأربعة حول مستقبل بلديهما، وما نجحوا فيه من تبادل للأدوار حتى يتحقق لهم ما خططوا له، دون خروج أحد الثنائيين (التوءمين) عن المخطط المرسوم بدقة متناهية، ودون أن ينشب بينهم يوماً مجرد اختلاف فى وجهات النظر أو انشقاق، فلعبوا ببنجاح لعبة تبادل الأدوار بنجاح، فلا بأس أن يترك جول موقعه فى رئاسة الوزراء لصديق عمره أردوغان، طالما أن ذلك يحقق مشروعهما السياسى، ولا بأس أيضاً أن يعيد جول الكرة ويترك موقعه الرئاسى لتوأمه، ليعود لرئاسة الوزراء (وذلك إن حدث كما يتوقع فى العام ٢٠١٢)، وهو ما تكرر بنفس الصورة فى تجربة بوتين - ميدفيديف، حيث ترك الأول موقعه الرئاسى للثانى عندما حال الدستور الروسى دون تجديد رئاسته لفترة ثالثة، ليرتاح قليلاً على مقعد رئيس الوزراء، انتظاراً لعودة قريبة لموقعه الرئاسى بعد عامين أيضاً.

ويبدو أن هذه الصورة التى حاولنا رسمها، للتعبير عن حالة التوامة التركية الروسية فى التجربة السياسية. أكثر وضوحاً للتعبير عن مدى التقارب التركى الروسى، الذى تتجلى أولى ملامحه فيما أظهرته الإدارتين التركية والروسية، من إتقان إدارة لعبة الجغرافيا السياسية بتفوق ومهارة، لتقدم لنا روسيا الجديدة المنبثقة من تسلم الثنائى ميدفيديف - بوتين، ومهارة تركيا الجديدة المنبثقة من الثنائى الشبيه جول - أردوغان.

فمثلاً نجحت تركيا الجديدة بالتموضع خلف قراءتها للجغرافيا السياسية دون الوقوع فى أفخاخ الأيديولوجيا، سواء المنبثق منها من علمانياتها الأوروبية أو انضوائها فى الأطلسى أو تلك المنبثقة من صحتها الإسلامية، نجحت روسيا الجديدة بالتموضع خلف قراءتها للجغرافيا السياسية بعيداً عن أيديولوجيا الإمبراطوريتين القيصرية والشيوعية اللتين تتشكل منهما الذاكرة الروسية، وبعيداً عن أيديولوجيا ثنائية الذهب والقمح التى تسكن غرف التجارة ومكاتب الشركات الكبرى فى موسكو.

وتثبت التجربتان الناشئتان فى روسيا وتركيا الجديدتين أن الجغرافيا السياسية هى شىء آخر غير البرجماتية، التى تفوقت دائماً على الساحة الدولية فى إنتاج حسابات السياسة على الأيديولوجيا، بقدر ما كانت

من الحلم إلى الواقع

سمة الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية في إدارة الصراعات، فقد شهد العالم من بوابة هذا الشرق وضافه المتوسطية خصوصاً حرباً عالمية قادتها الولايات المتحدة الأميركية، بكل جبروت القوة والمال والتكنولوجيا لحسم زعامة القرن الواحد والعشرين، وفي الملف الأكثر أهمية على الصعيد الإستراتيجي وهو أمن الطاقة منابع وإحتياطيات وخطوط نقل، وبدا للوهلة الأولى أن كل ذلك يجري بعيداً عن دور فاعل للبلدين الحاسمين في ثقتهما الجغرافي في مسرح العمليات، وهما روسيا وتركيا، وتوهم كثيرون أن روسيا ستقع في فخ الذاكرة الإمبراطورية باحد وجهيها، أو ستتكفى إلى غير رجعة داخل حدودها، كما توهم كثيرون أن تركيا ستنتصاع لخطط الأطلسي الذي تشكل قوته الوحيدة في العالم الإسلامي، لتكون رأس الحربة في حروب الزعامة الأميركية، أو ستتكفى وتدخل الفوضى بضغط شارعها الإسلامي الحي والمتحرك.

وتطل من بوابة الجغرافيا السياسية ثنائيتا روسيا وتركيا الجديدتين، حيث المدى الحيوي لكل منهما يتحول تدريجاً إلى مناطق نفوذ يخليها الغرب، الذي توهم أنه نجح بالتسلل إلى الحداثق الخلفية من جورجيا وأوكرانيا إلى التشيك وبولندا وصولاً إلى القوقاز والبلقان وبلاد آسيا الوسطى.

فيما تبدو أوروبا في حالة ضياع الباحث عن رؤيا إستراتيجية لرسم السياسات، تتجاذبها برجماتية محورها اليورو المتعثر عند البوابة اليونانية، وإيديولوجيا العلمانية الأصولية المرتبكة عند القلق الديموغرافي من تنامي أعداد المسلمين وهويتهم الثقافية، والتمسك غير المنسجم مع قواعد حقوق الإنسان بعلاقة مميزة مع إسرائيل، يتقدم الثنائي الروسي التركي من البوابة السورية ليحسم العديد من الحقائق الجديدة، فالحرب على سوريا ممنوعة، والسلاح الذي تحتاجه سورية لا يقبل الفيتو من أحد، وتركيا تعلن الجهورية لصد أي محاولة لاستخدام أجوائها لهجوم قد يستهدف سورية، وحتى إيران، والمقاومة التي شكلت التحول النوعي في موازين المنطقة، حقيقة ثابتة وشراكتها السياسية شرط نجاح مشاريع السلام.

يحدث هذا بعدما توهم الكثيرون أن الخروج الأمريكي من التهويل بالدرع الصاروخية ومن ضم جورجيا وأوكرانيا إلى الأطلسي، ثمن كاف لتخلي روسيا عن سورية وإيران تحت ضغط حملة التهويل بنقل الصواريخ من سورية إلى المقاومة، فنتوقف روسيا عن إمداد سورية بالسلاح اللازم، وتحت تأثير التهديد بالحرب على إيران تنكفى روسيا عن التعاون النووي في المنطقة، وتخشى تركيا قرع طبول الحرب فتتوضع على ضفة الانتظار، فإذ الجواب معاكس تماماً، روسيا ستسلح سورية بما تحتاج، والحرب على إيران ممنوعة، والمقاومة شريك حتمي في أي حلول سياسية، وروسيا وتركيا تقرران التعاون النووي في مجال الطاقة.

وهكذا يطوى الثنائيان التركي والروسي حقبة أوهم عاشها الكثيرون عن معادلات جديدة تسمح بمحاصرة حلف سورية وإيران وقوى المقاومة أو بتفكيكه، فيما على الضفة الأميركية ينجح الثنائي الفنزويلي البرازيلي برسم معادلات برجماتية يقودها الرئيس البرازيلي، ومعادلات الجغرافيا السياسية يقودها الرئيس الفنزويلي، ووساطة برازيلية تركية في الملف النووي الإيراني.

تركيا - أرمينيا.. مصالحة تاريخية

لم يكن رد الفعل التركي على اتهام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأميركي الأتراك بتنفيذ مجازر جماعية بحق الأرمن مقبولا تركيا، لذلك سارعت أنقرة باستدعاء سفيرها في واشنطن، معلنة أنه لن يعود إلى حين اتضاح الموقف الأميركي الرسمي. وجاء في مضمون الاتهام أن الجمهورية التركية الحديثة قامت على أنقاض الدولة العثمانية التي عملت على تهجير الأرمن من الأناضول، وإبادتهم بتهمة التحالف مع روسيا أثناء الحرب العالمية الأولى.

وكان الرئيس الأميركي باريك أوباما قد دعا الحكومة التركية للحوار المباشر مع أرمينيا لحل المشاكل العالقة بين الطرفين، الأمر الذي رحبت به أنقرة، بعد أن تبودلت الزيارات بين رئيسي البلدين. وتوجت بحوار مباشر لقي دعم العواصم الغربية، وانتهى بتوقيع اتفاقية تعاون مشترك في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٩ بسويسرا، تعهد بموجبها الطرفان بحل القضايا العالقة. على أن الموقف الغربي ما زال مؤيدا للمطالبات الأرمنية، فقد اعتبر البرلمان الأوروبي أن اعتراف تركيا بهم من أهم شروط استمرار مباحثات ضمها للاتحاد. ومنذ اللحظة الأولى التي نشر فيها نبا إقرار لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي بتعريف ما يعرف بمجازر الأرمن، عرف الكثيرون أن القرار مرتبط بأشكال مختلفة باللوبي اليهودي في واشنطن بعد توتر العلاقات مع إسرائيل.

إلى ذلك، أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان استدعاء سفير تركيا في استوكهولم بعد أن قرر البرلمان السويدي اعتبار مقتل الأرمن على أيدي القوات العثمانية في الحرب العالمية الأولى إبادة جماعية.

هذه التطورات جاءت في وقت تسعى فيه حكومة أردوغان لحل مشاكلها مع دول الجوار، بما فيها أرمينيا. فيما تعتبر تركيا أن الصمت الأميركي والأوروبي على الاحتلال الأرميني لإقليم ناغورنو كاراباخ الأذربيجاني منذ عام ١٩٩٢، قد اضطر أنقرة للتضامن مع أذربيجان واعتبار الانسحاب الأرميني شرطاً لتطبيع العلاقات التركية- الأرمينية. وكانت تركيا اعترفت باستقلال أرمينيا إلا أنها لم تتبادل العلاقات الدبلوماسية معها. لكن تهديدات أنقرة بإعادة النظر في العلاقات التركية- الأميركية إزاء موقف أميركي في موضوع الأرمن، طرح خيارات عدة منها عدم عودة السفير التركي إلى واشنطن، وإغلاق قاعدة أنجريك، وإعادة النظر في التعاون العسكري مع أميركا.

فماذا جاء في الاتفاق التركي الأرميني؟

يعد هذا الاتفاق التركي-الأرميني الذي شهدته جامعة زيورخ السويسرية في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٩ حدثاً غير مسبوق تمثل في توقيع وزيرى خارجية تركيا أحمد داود أوغلو وأرمينيا

من الحلم إلى الواقع

إدوار نالبنديان بروتوكولين لتسوية الخلافات المتجذرة بين البلدين منذ أكثر من تسعين سنة.

هو الأول بين البلدين منذ اتفاقية قارص في ١٣ أكتوبر/تشرين الأول في العام ١٩٢١ التي كانت تركيا وأرمينيا طرفين فيها، إلى جانب أنزيبجان وجورجيا لرسم الحدود بين دول القوقاز.

ونظراً إلى التاريخ الطويل من العداء بين البلدين فإن توقيع مثل هذه الاتفاقية، يعتبر من جميع الزوايا اختراقاً غير مسبوق يؤسس لمرحلة جديدة ولدينامية مختلفة عن المرحلة الماضية.

لم تكن الاتفاقية الجديدة وليدة اللحظة، بل محصلة محادثات استمرت أكثر من عامين فضلاً عن أن النقاط التي أثيرت خلالها لم تكن أيضاً جديدة، بل مدار نقاش وجدال ومقترحات ومقترحات مضادة على امتداد سنوات ما بعد انتهاء الحرب الباردة واستقلال أرمينيا عن الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٩١.

أهمية اتفاقية زيوريخ أنها تطرقت إلى القضايا الأساسية في العلاقات بين البلدين، ولم تنهز أو تترك الجوانب الحساسة منها إلى مراحل لاحقة. حيث نصت الاتفاقية على تبادل التمثيل الدبلوماسي وعلى فتح الحدود بين البلدين خلال شهرين من موافقة برلمانيهما على الاتفاقية. وتتألف في المقابل لجان للتعاون ودرس المشكلات المشتركة الاقتصادية والسياسية والتعاون في مختلف المجالات. ومن هذه اللجان تشكيل لجنة مشتركة من مؤرخين أرمن وأتراك وسويسريين، البلد الوسيط في الاتفاقية، لدرس الأحداث التاريخية في العام ١٩١٥ واستخلاص التوصيات اللازمة.

لا يمكن في أي اتفاقية أن يحقق أحد طرفيها انتصاراً كاملاً وأن يتعرض الآخر لهزيمة كاملة، إلا في حالات الحروب وفرض المنتصر عسكرياً شروطه على الطرف المنهزم. لذا فإن كل طرف في اتفاقية زيوريخ قدم تنازلات حتى أمكن التوصل إليها بمعزل عن رجحان كفة طرف على آخر بنسبة قليلة هنا أو هناك. ويمكن القول إن الاتفاقية متوازنة إلى حد كبير مع ميل نسبي إلى جانب الكفة التركية، مقارنة بطبيعة الموضوعات الحساسة التي كانت تنقل الجانب التركي. غير أن المؤكد، أن لكلا الطرفين مكاسب هائلة من الاتفاقية، لعل أبرزها الآتي:

مكاسب الأتراك:

أولاً: نجح الجانب التركي في ترسيخ الحدود الرسمية القائمة بين تركيا وأرمينيا منذ العام ١٩٢١ عندما أكد البروتوكول الثاني من الاتفاقية على «الاعتراف المتبادل بالحدود الحالية بين البلدين كما حددتها اتفاقيات القانون الدولي ذات الصلة». وهذا البند يطوى صفحة مطالبة الأرمن باعتبار بعض الأراضي داخل تركيا والمحاذية لأرمينيا، لاسيما مناطق قارص وأردهان، أراضي محتلة وتابعة تاريخياً لأرمينيا، إضافة إلى تسمية الأرمن لمناطق شرق تركيا بأرمينيا الغربية. وقد ورد هذا رسمياً في وثيقة الاستقلال التي أعلنتها أرمينيا بعد انفصالها عن الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٩١.

الامتداد التركي إلى قارات العالم

إن اعتراف أرمينيا بالحدود الحالية يُعد انتصاراً كبيراً لوجهة النظر التركية في هذا الموضوع، وتخلياً للأرمن عن مطالبهم المزمّنة في الأراضي التركية.

ثانياً: موافقة أرمينيا على تشكيل «لجنة فرعية للنظر في البعد التاريخي وإجراء حوار بهدف إعادة إحياء الثقة بين الشعبين، بما فيها دراسة علمية غير متحيزة للوثائق التاريخية والأرشيف من أجل توضيح الخلافات العالقة وصياغة التوصيات بمشاركة اختصاصيين أرمن وأتراك وسويسريين ودوليين آخرين»، كما ورد حرفياً في الاتفاقية. وهذا البند ربما يكون الأكثر إثارة للجدل والأكثر تأثيراً في اتجاه محاولة عرقلة أو تعطيل الاتفاق الثنائي.

فكل الطروحات الأرمينية في العلاقة مع تركيا تبدأ من مسألة إلزام تركيا على الاعتراف بأن المجازر التي حصلت في العام ١٩١٥ ضد الأرمن من الأتراك هي «إبادة» مدبرة عن سابق تصور وتصميم وبموجب أوامر رسمية مكتوبة من جانب حكومة حزب الاتحاد والترقي التي كانت حاكمة حينها، وحملت توقيع محمد طلعت باشا وزير الداخلية، وأفضت حسب الأرمن إلى مقتل حوالي المليون ونصف المليون أرميني من رعايا الدولة العثمانية في شرقي الأناضول، وإلى تهجير عشرات الآلاف في اتجاه سورية ولبنان والغرب، من أصل أكثر من مليونين كانوا يعيشون في تركيا بحسب وثائق البطريركية الأرمينية في إسطنبول.

في المقابل ينفي الأتراك الرواية الأرمينية ويقولون إن من قتل أو تهجر إنما بسبب الحرب العالمية الأولى، وتعاون العديد من الأرمن مع القوات الروسية العدو للدولة العثمانية. ومع أن الأتراك لا يطرحون رقماً محدداً لعدد القتلى الأرمن فهي لا تقل عن نصف المليون، كما أن الأتراك ينفون نفياً قاطعاً أن يكون هناك أمر رسمي بالإبادة من جانب وزير الداخلية طلعت بك.

وكانت تركيا تقترح دائماً على أرمينيا منذ منتصف التسعينيات تاليف لجنة مشتركة من المؤرخين للبحث في أحداث العام ١٩١٥، لكن أرمينيا كانت تواجه ذلك بالرفض على اعتبار أن الإبادة حقيقة تاريخية ومسألة غير قابلة للنقاش.

إن موافقة أرمينيا في اتفاقية زيوريخ على تشكيل هذه اللجنة يعد إنجازاً كبيراً لوجهة النظر التركية، والتي (الاتفاقية) إن لم تنف بعد طابع الإبادة عن الأحداث، فإنها أدخلت وجهة النظر الأرمينية في دائرة الشك، وهو ما يثير غضب الأرمن ولاسيما الذين في الشتات وهم في غالبيتهم أبناء وأحفاد الأرمن الذين تعرضوا للقتل والتهجير في أحداث ١٩١٥.

مكاسب الأرمن:

أولاً: وهو متصل بالموضوع الأول للحركة القومية الأرمينية والمتعلق ناغورنو كاراباخ الذي يريد الأرمن ضمها إلى الوطن الأم في أرمينيا وتوحيد الأراضي التاريخية للأرمن، إذ لم تشر الاتفاقية لا من قريب ولا

من الحلم إلى الواقع

من بعيد إلى وضعه. وهو الإقليم الذى تقطنه غالبية أرمنية وكان خاضعاً لسيادة أذربيجان، لكن الأرمن احتلوه مع أراضٍ أخرى أخرى خارجه فى منتصف التسعينيات من القرن العشرين، وذلك بعد معارك طاحنة مع الأذريين.

لقد كان إغفال هذا الموضوع انتصاراً أرمنياً، خصوصاً أن انقرة وعلى لسان رئيس حكومة تركيا رجب طيب أردوغان كانت تربط دائماً بين فتح الحدود مع أرمنيا بانسحاب القوات الأرمنية من ناغورنو كاراباخ.

ثانياً: أن فتح الحدود مع تركيا سيتيح خروج أرمنيا من ضائقتها الاقتصادية الشديدة، عبر فتح بوابة اقتصادية واجتماعية فى غاية الأهمية لأرمينيا، فى ظل اقتصار انفتاحها على العالم الخارجى على البوابة الروسية الشمالية، ووسط حصار جغرافى مثلث من تركيا وأذربيجان وجورجيا.

فقياساً إلى عمق وتعدد أبعاد الخلاف التركى الأرمينى، يعتبر اتفاق زيورخ بين البلدين إنجازاً كبيراً لأنقرة ويريفان وكل من ساهم فى الوصول إليه.

وكانت زيارة أوباما لتركيا فى مطلع أبريل / نيسان ٢٠٠٩ محطة فاصلة فى اتجاه التوصل لاتفاق تركيا وأرمينيا، حيث تخلى أوباما عن وعده للأرمن مقابل وعد تركى بإقامة علاقات دبلوماسية وفتح الحدود مع أرمينيا. ويقال إن الاتفاق التركى الأرمينى الحالى قد تم التوصل إليه حينها، لكن الأشهر الستة التى تلت كانت من أجل إخراجه فى صيغة لغوية دقيقة، ترضى كل الأطراف وتتيح لها تفسيره على النحو الذى ترغب فيه إن اقتضى الأمر، أى كتابته بأسلوب دبلوماسى ليسهل إخراجه إلى الراى العام الأرمينى والتركى على السواء.

وللولايات المتحدة مصلحة أكيدة فى مثل هذا الاتفاق، إذ يخرج أرمينيا ولو جزئياً من التبعية الكاملة لروسيا، كما أنه يتيح فى المستقبل توفير ممرات للنفط والغاز الطبيعى المستخرج من حوض قزوين، تكون بديلة عن تلك التى تمر بجورجيا إن اقتضى الأمر بعد الضربة التى تلقتها جورجيا من روسيا صيف ٢٠٠٨، ووضعت أنبوب نفط باكو - جيحان تحت تهديد محتمل.

كما أن استمالة أرمينيا إلى تركيا بنظر الأميركيين، تضعف علاقات أرمينيا بنافذتها الجنوبية الوحيدة والصغيرة مع إيران، وهو ما يتوافق مع سعى واشنطن لتشديد الضغوط على إيران فى ملفها النووى.

كما أن توقيع مثل هذه الاتفاقية يحرر أوباما من ضغوط اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة ولو مؤقتاً. لذا لم يكن مستغرباً أن تكون وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون، وليس وزير الخارجية الروسى مثلاً، هى التى تولت المفاوضات مع وزير الخارجية الأرمينى «نالبنديان» والتركى «داود أوغلو» فى زيورخ بعد الإشكالات التى سبقت توقيع الاتفاق وأدت إلى تأجيله ثلاث ساعات.

فى الأخير، فإن العلاقة بين تركيا وأرمينيا ليست مجرد علاقة بين دولتين وإنما لها ارتباطاتها

الامتداد التركي إلى قارات العالم

وأهميتها إقليمياً ودولياً. فالعلاقات بين الجانبين من حيث السياسة الدولية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمواقف كل من الولايات المتحدة وروسيا، وفي الوقت نفسه مرشحة لأن تفرز جملة من التأثيرات على العلاقات التركية مع كل من الولايات المتحدة وروسيا. فمن منظور سياسي فإن تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا يكتسب أهمية خطيرة من زاوية علاقات تركيا بأذربيجان وكذلك علاقات أذربيجان بأرمينيا.

وتبقى مسألة تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا تراوح مكانها إذا لم تحل المشاكل العالقة في العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا وذلك بسبب مشكلة ناغورنو كاراباخ المتنازع عليها بين الطرفين. وفي هذا السياق فإن تطبيع العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا يجب أن يتحقق بالتوازي مع مسار تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا، بل إن الشروع في تحريك المسار التركي الأرميني ينبغي أن يشمل أذربيجان، وكذلك من حين إلى آخر يتعين أن تتقدم المباحثات بشكل ثلاثي في هذا الخصوص، لتحسين الأجواء الإقليمية وامتصاص النزاعات القائمة.

ومن جانب آخر فإن التطبيع في العلاقات بين تركيا وأرمينيا يمثل تلافياً وتداركاً للنقص الذي حدث بسبب انهيار القدم الجورجية في المحور التركي الجورجي الأذري خصوصاً بعد الضربة الموجهة التي تلقتها جورجيا من روسيا خلال الحرب الأخيرة.

وإجمالاً يمكن القول إن مسار التطبيع في العلاقات بين تركيا وأرمينيا أصبح يتميز بعوامل جديدة بعد تغير التوازنات بسبب الصراع الذي نشب بين روسيا وجورجيا، وأصبح يكتسب قوة تمكن من خلق ظروف جيوسياسية جديدة. وهذه التطورات ينتظر أن تفرز نتائج إيجابية لتركيا والولايات المتحدة الأميركية وحلف شمال الأطلسي (الناتو) وكذلك بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، لكنها في الوقت نفسه وبالمقابل يعتقد أنها سوف تفرز نتائج سلبية بالنسبة إلى روسيا. وفي هذا الإطار فإن الصراع على النفوذ في القوقاز يكون قد تركز في أرمينيا، وهو ما يمثل تحدياً لحزب العدالة والتنمية الذي يسعى من جهة إلى التعاون والشراكة مع روسيا ومن جهة ثانية إلى تطبيع علاقات بلاده مع أرمينيا مع في هذا التطبيع من استفزاز لموسكو.

.. ولكن كيف يرى أردوغان العلاقات التركية الأرمينية في ظل هذه القضايا المعلقة؟

في حوار «مستفز» أجرته صحيفة نيويورك تايمز الأميركية مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان حول شتى المواضيع السياسية التركية والعلاقات التركية الخارجية، سألته الصحافيان جانيل ستنفورث وبرنهارد زاند، عدة أسئلة عن العلاقات مع أرمينيا، ورأيه فيما يروجه الأرمن عن الإبادة الجماعية التي قامت بها الإمبراطورية العثمانية ضد الأرمن، وهو ما رد عليه أردوغان، قائلاً:

• عندما يستخدم أحد الصحافيين كلمة إبادة جماعية، ينبغي عليه أن يلقي نظرة فاحصة على هذه القضية في بادئ الأمر. قد لا يكون هناك أي حديث عن وقوع إبادة جماعية ضد الأرمن. الإبادة الجماعية مصطلح

من الحلم إلى الواقع

قانونى. فى عام ٢٠٠٥، كتبت خطاباً إلى الرئيس الأرمينى آنذاك روبرت كوتشاريان، وأخبرته أن هذه مسألة ليست متعلقة بالسياسيين أمثالنا، بل مسألة تحتاج إلى دراسة من جانب مؤرخين. يوجد فى الوقت الحالى ملايين الوثائق حول هذا الموضوع فى الأرشيف التركى، جرى بحث أكثر من مليون وثيقة منها منذ أن كتبت هذا الخطاب إلى كوتشاريان. وقلت له إذا كان هناك أرشيفات فى دولكم دعها إذن متاحة أمام الجميع. وإذا كان المؤرخون لا يقدرّون على توضيح هذا الموضوع على نحو كاف، فدع المحامين وعلماء السياسة وعلماء الآثار إذن يشاركون فى هذا الجهد.

- نيويورك تايمز: يقول الأرمن إن تشكيل لجان من المؤرخين أفضل الطرق لإرجاء مثل هذا النوع من النزاع إلى أجل غير مسمى. وإننا لا نوافق على الفكرة التى تقول إن السياسيين لا ينبغى عليهم الحديث بشأن وقوع إبادة جماعية. أهد الأشخاص الذين استخدموا هذه الكلمة هو الرئيس الحالى لأرمينيا.

• أردوغان: إذا استخدم هذه الكلمة، فسيكون فعل ذلك عن خطأ. لا تكتسب الكلمة مزيداً من المصادقية لأن أحد الرؤساء يستخدمها. وإضافة إلى ذلك، لا تعد الولايات المتحدة طرفاً فى هذه المسألة. فأميركا، شأنها شأن غيرها من الدول، مجرد مشاهد هنا. نحن والأرمن المشاركون الوحيدون. فهذا هو تاريخنا. لم تكن الجمهورية التركية قد تأسست عام ١٩١٥، كانت تلك هى حقبة الإمبراطورية العثمانية، التى كانت متحالفة مع ألمانيا فى ذلك الوقت.

- نيويورك تايمز: ألا تعد الجمهورية الوريث القانونى للإمبراطورية العثمانية؟

• أردوغان: مما لا شك فيه أن تركيا قامت على ما تبقى من الإمبراطورية العثمانية. ولا تستطيع أى دولة إنكار أصلها. وأى فرد ينكر أصله يرتكب خطيئة. وإذا خرج شيء خطير إلى النور بعد بحث تاريخى فى الماضى، ستكون مستعدين لقبول تاريخنا. لكن من المهم أن يكون الأرمن مستعدين كذلك لقبول تاريخهم.

- نيويورك تايمز: ما هو التاريخ الذى ينبغى على الأرمن قبوله فى هذا الصدد؟

• أردوغان: لم يكن هذا قتلاً جماعياً ارتكبه طرف ضد الآخر، لكن كان معركة أسفرت عن مصرع الكثير من الأتراك والأرمن، الذين كانوا مواطنين موالين للإمبراطورية العثمانية. إلا أن بعضهم وقع بعد ذلك تحت سيطرة قوى خارجية، وانتفضوا فى تمرد مسلح. يجب دراسة ذلك بعناية فائقة.

- نيويورك تايمز: لماذا قمت بزيادة تصعيد نقاش صعب بالفعل عن طريق ذكرك لاحتمالية ترحيل جميع الأرمن العاملين بشكل غير قانونى فى تركيا؟

• أردوغان: إنه ليحزننى أن تفهم ذلك بهذه الطريقة. لقد تحدثت عما يمكننا القيام به. لقد تسامحنا لمدة أعوام مع الأرمن الموجودين فى البلاد بدون تصاريح إقامة. وكل ما قلته هو أن ذلك لا يجب أن يكون دوماً

الامتداد التركي إلى قارات العالم

هو الأصل. جرى مناقشة مشكلة العمال غير القانونيين بصراحة في جميع أنحاء العالم، لكن عندما يدلى أى فرد في تركيا بمثل هذا التصريح، يشعر الناس بالقلق... لماذا؟

– نيويورك تايمز: لماذا ترغب في معاقبة الأرمن في تركيا بشأن القرارات المتعلقة بالمذبحة والتي تم تبنيها بالخارج، مثل تلك القرارات التي أصدرتها الولايات المتحدة، ثم أخيراً السويد؟

• أردوغان: من الذى قال إننا نحمل الأرمن مسؤولية ذلك؟ أنا لم أقل ذلك أبداً. فقد بدأنا عملية للتقارب بين تركيا وأرمينيا قبل عام. ونرغب في تطبيع العلاقات بين البلدين. ثم تبنت لجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس الأميركي، بناء على طلب أرمن الشتات، قراراً يصنف الأحداث التي وقعت في عام ١٩١٥ بأنها مذبحة. ولم يكن ذلك مفيداً. ثم نعود إلى قضية أرمن الشتات وهذه الدول التي تدعمهم، فهناك أرمن يحملون الجنسية التركية داخل تركيا وهناك أرمن يعيشون في بلادنا بطريقة غير شرعية. وحتى الآن، لم نفكر في مسألة الترحيل، ولكن إذا استمر أرمن الشتات في ممارسة الضغوط، فربما نفكر في ذلك.

– نيويورك تايمز: لقد رفضت قبول مصطلح المذبحة، على الرغم من أنك تستخدمه باستمرار. فعلى سبيل المثال، اتهمت إسرائيل بارتكاب مذبحة جماعية في قطاع غزة. ومن جهة أخرى، دافعت عن الرئيس السوداني عمر البشير من خلال القول بأن المسلمين لا يمكن أن يقتروا مذابح جماعية. فهل المسلمون، على نحو ما، أفضل من اليهود أو المسيحيين؟

• أردوغان: أنت تجتزئ كلماتي من سياقها، ولكنني لن أقع في ذلك الفخ. فقد قلت تحديداً إن المرء يمكنه، على نحو ما، وصف الأحداث في غزة بالمذبحة، لأن هناك ١٤٠٠ شخص قد قتلوا هناك، كثير منهم بالذخيرة الفسفورية، كما جرح أكثر من ٥٠٠٠ شخص وتشردت نحو ٥٠٠٠ أسرة.

– نيويورك تايمز: وماذا عن السودان؟

• أردوغان: في تلك الحالة، كنت أتحدث عن المبدأ، فانا مسلم. ولكنني لم أقارن أبداً بين ديني والأديان الأخرى، فقد قلت إن المسلم لا يمكنه ارتكاب مذابح جماعية بالطريقة التي تصفها الأمم المتحدة، فالإسلام دين سلام، كما يؤمن المسلمون بأن من يقتل شخصاً بغير إثم فإنه كمن قتل الناس جميعاً.

العودة إلى البلقان

بعد المشروع التركي في البلقان حلقة من مشروع انفتاحي واسع على دول الجوار التركي، تريده أنقرة أن يكون مرتبطاً بمشروع دول الجوار العربي: انفتاح تجارى سياسى وثقافى، انتقال من دون تأشيرات أو عوائق وحواجز، وهذا هو أساس العقدة؛ أن تقبل الدول والتكتلات الأخرى بروز تكتل تنافسى واسع من هذا النوع يحملك فى الصباح من العاصمة الصربية بلجراد ويتركك فى اليوم الثانى فى مدينة العقبة الأردنية تستمتع بعطلة سياحية هناك تجمع آسيا وأوروبا، الشرق والغرب، البلقان والأناضول وسواحل البحر الأحمر. الرد الأوروبى عبر العضوية الكاملة لكرواتيا بأسرع ما يمكن والتحرك الأمريكى لإلحاق البوسنة بمنظمة حلف شمال الأطلسى ومسارعة موسكو لتوقيع المزيد من العقود والاتفاقيات التجارية والنفطية والغازية مع دول البلقان، جمهورياتها السابقة أو حلفاء الأمم، سيكون الرد على النقلة الاستراتيجية التركية هذه.

وكان الخروج التركى من البلقان عام ١٩١٣، مكلفاً وموجعاً بعدما توحدت القوى المناوئة تحت اللواء الروسى وأوقعت بالجيش العثمانى المفك هزيمة كتبت حولها القصص والروايات وأبيات الشعر التى حفرت فى ذاكرة الشعب التركى الكثير من المأسى وكانت المقدمة الحقيقية لتراجع وسقوط الإمبراطورية العثمانية فى أكثر من جبهة وبقعة.

تفكك الاتحاد السوفياتى وتشردمه كان فرصة الأمل الأولى للاتراك بعد مرور أكثر من ٨٥ عاما على هزيمة البلقان لعودة الالتحام بين القوميات التركية المنسية فى تلك المنطقة، والتى ذاب الكثير منها تحت تأثير التمدد والانتشار الروسى أو نتيجة حملات التهجير والنفى والدمج الدينى واللغوى والاجتماعى، لكنها ظلت رغم كل شىء تنتظر عودة الأم الحنون (تركيا) لانتشالها من معاناتها هذه.

وقد كانت سياسة الرئيس التركى الراحل تورغوت أوزال تحت شعار إعادة توحيد الجمهوريات التركية سياسياً واقتصادياً وأمنياً فى مطلع التسعينيات من القرن المنقضى، قابلهما على الفور رد عنيف من القيادات والقوميات الأخرى المتمركزة فى البلقان، مستهدفة المسلمين هناك فى البوسنة والهرسك وكوسوفا وبريشتينا من خلال مجازر وتصفيات عرقية ودينية أودت بحياة عشرات الآلاف من الأبرياء وتغيير معالم الخارطة الجغرافية والعرقية للمنطقة. لكن الصراع على البلقان سرعان ما تحول إلى مواجهات استراتيجية أميركية عبر إغراءات اقتصادية وأمنية، وروسية عبر مشاريع الطاقة والتلويح بالعصا المطلقة فوق رأس الكثيرين هناك، ودخول أوروبى على الخط من خلال عرض العضوية الكاملة فى الاتحاد الأوروبى على البعض أو تقديم تسهيلات إلغاء تأشيرات الدخول على البعض الآخر.

كل هذا كان يجرى ويدور أمام أعين أحمد داود أوغلو وزير خارجية تركيا، صاحب أفكار ضرورة

الامتداد التركي إلى قارات العالم

العودة إلى البلقان ومد يد العون للأقليات التركية المنتشرة هناك، الذي قرر التحرك على الفور باتجاه تلك المنطقة لأكثر من سبب تاريخي وبيئي وأخلاقي. ربما خصائص السياسة الخارجية لـ«العدالة والتنمية» التي تتميز ببراجماتية وواقعية تامة في التعامل مع المسائل والأحداث هي التي جعلتها تتحرك لتكون جزءاً من هذا التنافس. فأنقرة أيضاً لها حساباتها ومصالحها التي تفرض عليها أن تكون هناك وفي قلب المنافسة.

حملات أوغلو باتجاه قيادات البوسنة والهرسك وصربيا السرية والعلنية خلال العامين الأخيرين والتي أحصينا من خلالها ١٠ لقاءات دبلوماسية وسياسية مباشرة، والتي صاحبها الكثير من الهبات الباردة والساخنة وإصرار أوغلو على المضي في مهمته حتى النهاية، رغم انزعاج أصحاب المصالح والكثير من اللاعبين الأساسيين في تلك الجغرافيا، أقنعت الجانبين بفتح صفحة جديدة من العلاقات توجت بقاء إسطنبول الثلاثي على ضفاف البوسفور، شاركت فيه القيادات السياسية العليا في هذه البلدان.

ورغم أن رأس الدبلوماسية التركية كشف رسمياً عن خطته هذه قبل شهر فقط خلال زيارته الأخيرة إلى بلغاريا، فإن نقطة البداية كانت خلال شهرى فبراير/شباط ومارس/آذار ٢٠١٠، مع إقناع البلدين بتبادل السفراء وتحسين العلاقات الدبلوماسية كبادرة حسن نية، رافقت اعتذار البرلمان الصربي عن المجازر التي ارتكبت عام ١٩٩٥ في البوسنة ضد مسلميها.

وبالفعل فقد استضافت إسطنبول لقاءً صلح وتعاون بين البوسنة والصرب في محاولة لإنهاء خصومة تاريخية موجعة، لتعود تركيا مجدداً للبلقان.

الإيغور يحكمون تطور العلاقات التركية الصينية

تشترك تركيا مع الإيغور في تركستان الشرقية بروابط التاريخ والقومية والدين، ومن هنا يأتي الاهتمام المتزايد لتركيا بقضية هذه المنطقة، وقد أصبحت العلاقات التركية الصينية تسير وفق مجموعة من التجاذبات والتناقضات بعد الزيارة التي قام بها الرئيس التركي للصين والتي كان من المتوقع أن تتطور بعدها العلاقات الثنائية، وقد جاءت في توقيت تفاقمت فيه الأزمة في تركستان الشرقية وهي أزمة مضت عليها سنون عديدة وتطورت في العام ٢٠٠٩ إلى توتر شديد جراء السياسات الصينية المتشددة. وما جرى من استخدام غير متكافئ للقوة من قبل قوى الأمن الصينية ضد الإيغور.

وهو ما دفع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان للتعبير عن قلقه من الوضع في منطقة شنغيانغ الصينية، قائلاً: «إن أبناء شعب الإيغور هم أشقاء للشعب التركي وأن أنقرة لن تقف موقف المتفرج حيال ما يحدث هناك». مذكراً بعضوية تركيا في مجلس الأمن، وأنه على اتصال مع عدد من الزعماء الأوروبيين لإقناعهم بضرورة التحرك المشترك وإقناع بكين بضرورة وقف عملياتها الوحشية ضد شعب الإيغور، الذين وصفهم بأنهم جسر للصداقة المتينة بين تركيا والصين.

ووصف أردوغان ما يتعرض له المواطنون في منطقة شنغيانغ بالوحشية والهمجية، داعياً بكين لاحترام أبسط معايير حقوق الإنسان والكف عن سياسات التعسف ضد شعب الإيغور المسلم. كما دعا أردوغان منظمة المؤتمر الإسلامي للتحرك العاجل لحماية شعب الإيغور المسلم.

وكانت الخارجية التركية قد استدعت القائم بالأعمال الصيني في أنقرة إلى الوزارة وأبلغته قلق واستنكار تركيا لما تقوم به السلطات الصينية ضد المسلمين في منطقة شنغيانغ. كما دعا على بارداك أوغلو رئيس الشؤون الدينية جميع الأتراك للدعاء من أجل المسلمين في الصين. وقال: علينا جميعاً أن نتضامن معهم بكل إمكاناتنا المادية والمعنوية.

ونددت الصحف التركية في الثامن من يوليو / تموز ٢٠٠٩، بـ «المذبحة الصينية» في إقليم شنغيانغ، داعية الحكومة التركية إلى التحرك. وعنونت صحيفة حرييت الواسعة الانتشار «رصاصاً في الرأس» مشيرة إلى أن معظم الضحايا خلال الاضطرابات قُتلوا برصاص قوات الأمن الصينية.

ودعا كاتب في حرييت حكومة أنقرة إلى التحرك لوقف القمع الصيني. وقالت صحيفة صباح الشعبية في مقال «ننتظر أن يتعاطف العالم مع الإيغور كما تعاطف مع فلسطيني غزة».

وقد خضعت منطقة تركستان الشرقية أو ما يدعى في الصين باسم إقليم شنغيانغ لسيادة جمهورية الصين الشعبية سنة ١٩٤٩، ورغم أن هذه المنطقة ظلت قبل هذا التاريخ مرتبطة بالصين، إلا أن سكانها

الامتداد التركي إلى قارات العالم

قاموا بعدة محاولات من أجل الاستقلال عن الصين، وقد أعلن مرتين عن جمهورية تركستان الشرقية كجمهورية مستقلة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٣-١٩٤٤ ولم يكتب لهذه الدولة الاستمرار. وعمل الاتحاد السوفييتي السابق- الذي كان يسيطر على منطقة تركستان الغربية- على مساعدة الصين في سيطرتها على هذا الإقليم في تلك الفترة حتى لا تنتشر بين المسلمين في هذه المناطق نزعة الاستقلال كما حدث في النموذج الهندي عندما اتجهت العناصر المسلمة لتكوين دول الباكستان المستقلة عن الهند. ولذلك لم تتحقق فرصة الاستقلال لتركستان الشرقية، وبعد السيادة التي حققتها الصين على الإقليم في عام ١٩٤٩ قدمت الحكومة الصينية للقوميات الإيغورية والقازاقية وعوداً عريضة من أجل منحهم حقوقهم وحرّياتهم الثقافية والسياسية، وانعكاساً لهذه السياسة فقد أسست عام ١٩٥٥ منطقة حكم ذاتي في الإقليم، وتم الاعتراف باللغة الإيغورية كلغة رسمية للإقليم تستخدم في قطاعات مختلفة على رأسها التعليم.

لكن الحكومة الصينية اتجهت بعد هذا التاريخ حتى يومنا الحاضر إلى الحد من حريات أبناء هذا الإقليم، وقد تراجعت مساحات الحرية لأبنائه، وبالرغم من قبول أبناء هذا الإقليم بالانضمام تحت سيادة الجمهورية الصينية بعد الإعلان عن اتفاقية الحكم الذاتي للإقليم سنة ١٩٥٥ إلا أن الحكومة الصينية استمرت في مخالفة هذه الاتفاقية منذ هذا التاريخ حتى وقتنا الحاضر.

وعند تقييم السياسات التي طبقتها الحكومة الصينية في هذا الإقليم منذ عام ١٩٤٩ حتى الوقت الحاضر يظهر أن بكن اتبعت سياسة تمييز من الناحية السياسية والاجتماعية تجاه أبناء هذا الإقليم وأنها قد لا تنظر إليهم بعين المساواة كغيرهم من المواطنين.

وبالنظر إلى ما تتمتع به تركيا من روابط لغوية وتاريخية بأبناء الأقلية الإيغورية فإن قضيتهم ظلت موضع اهتمام سياسي ودبلوماسي من طرف الإدارات التركية المتعاقبة. فقد عبر الرئيس التركي الأسبق سليمان ديميريل عن السياسة التركية تجاه هذه القضية في خطابه للرئيس الصيني جيانغ زمين أثناء زيارته لتركيا عام ٢٠٠٠، عندما صرح بأن اهتمام تركيا بهذه القضية لا يعبر عن تدخل بالشؤون الصينية الداخلية بقدر ما يعبر عن رغبة تركية في أن يعيش الإيغور بسلام وسعادة، ووعد الرئيس الصيني بالقيام بخطوات إيجابية تجاه هذه القضية، لكنه خلال العشر سنوات السابقة لوحظ استمرار السلطات الصينية بسياساتها السلبية تجاه أبناء الإقليم.

وظلت الدبلوماسية التركية تشد باستمرار على ضرورة أن يكون الإيغور في الصين جسراً يربط العلاقات الثنائية مع الصين، بحيث يكون الإيغور بمثابة جسر صداقة بين البلدين، ومن الملاحظ هنا أن تركيا ما فتئت تشدد على ضرورة حصول أبناء الأقلية الإيغورية على حقوقهم الثقافية والقومية من دون أن يصل ذلك إلى حد المطالبة بالانفصال أو دعم التوجهات الانفصالية عن الصين.

ورغم أن تركيا لا تمتلك أوراق ضغط مباشرة على الحكومة الصينية، إلا أن صلاتها بدول الجوار

من الحلم إلى الواقع

الصيني من شأنها أن تمثل نوعاً من الضغط غير المباشر على حكومة بكين، ويمكن أن يشار هنا إلى إمكانية أن تشكل قضية الأقليات في الصين التي تتزامن مع تنامي قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية مشكلة بالنسبة لها، حيث يمكن للدول المجاورة لها أن تشكل اتفاقاً يعطى انطباعاً عدائياً ضدها، وهذا من شأنه أن يزيد من التوترات الداخلية للصين ويزيد من التخوفات الخارجية التي تتعلق بتنامي قوتها.

أما إذا نظرنا إلى المسألة من الزاوية الاقتصادية فهي لا تشكل ورقة ضغط حقيقي سواء بيد تركيا أو الصين، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا والصين سنة ٢٠٠٨ ما يقارب الأربعة عشر مليار دولار، وفيما إذا تضررت العلاقات الثنائية فلن يتأثر الاقتصاد التركي، وفي المقابل فيمكن للصين بوصفها ثالث أكبر دولة اقتصادية في العالم أن تتلافى أى ضرر يمكن أن ينتج عن توقف علاقاتها التجارية مع تركيا، ولذلك يمكن القول بأن الورقة الاقتصادية بين البلدين لا تشكل رادعاً ذا جدوى بالنسبة للصين.

وما دامت قضية الإيغور ومعاناتهم لم تصل بعد إلى المؤسسات والمحافل وخصوصاً منابر الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي فإن تركيا ستظل بمنأى عن أى ضغط على الصين من شأنه أن يؤثر على سياساتها في هذا الإقليم خصوصاً وأن بكين تسعى بشكل دؤوب إلى التوسع السياسي والاقتصادي نحو دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بوصفها دولة تقف في مواجهة الإمبريالية الغربية وإلى جانب الحقوق الإنسانية. وفعلاً فإن المفارقة تكمن في أن الممارسات الصينية تجاه الإيغور وأبناء إقليم التبت لا تختلف في كثير من ممارسات الدول الإمبريالية.

غير أن الدول التي تتخوف من التنامي الصيني مثل روسيا والهند واليابان والولايات المتحدة الأميركية لم تستخدم بعد قضية الإيغور للضغط على الصين وتقويض قدرتها، مع أن قضية «الانطباع السلبية» للصين في المجتمع الدولي تشكل هاجساً كبيراً بالنسبة للصين ونقطة حرجة بالنسبة لها.

ومن المستبعد أن تستخدم الصين للتأثير على تركيا أوراقاً أخرى كالعلاقات الاقتصادية أو مسائل أخرى مثل حزب العمال الكردستاني وشمال العراق أو المسألة القبرصية، أو الأرمنية، حيث استطاعت تركيا أن تقف في مواجهة القوى الكبرى من أجل الحفاظ على حقوقها في هذه القضايا، كما استطاعت تركيا أن تخطو خطوات إيجابية كبيرة على طريق حل الأزمة الكردية، ولذلك فإن قدرة الصين على التدخل في القضايا التي تخص تركيا تظل محدودة للغاية.

إن الموقع الجغرافي الذي تتمتع به تركيا قد منحها قوة مؤثرة في السياسات الأوروبية والآسيوية والأفريقية ومن الصعب أن تطبق أى سياسة في هذه المناطق بمعزل عن الدور التركي، ومن هنا تأتي رغبة الصين بزيادة تعاونها مع تركيا لتوسيع دورها السياسي في المنطقة، وفعلاً تستطيع تركيا أن تساعد الصين في هذا الإطار مقابل إعطاء الإيغور الذين ترتبط معهم بروابط قومية، حقوقهم الثقافية والإنسانية داخل الصين.

القوتان الصاعدتان.. البرازيل وتركيا

من خلال زيارة (٢٨ مايو / أيار ٢٠١٠) التي قام بها رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان إلى أميركا اللاتينية، وعلى رأسها البرازيل «الشريك» الجديد لأنقرة، فضلاً عن الأرجنتين وتشيلي. خطت الدبلوماسية التركية خطوة جديدة، لتمثل أميركا اللاتينية واحدة من ساحات التحرك الجديد للدبلوماسية التركية، والتي كانت بمثابة عالم آخر حيث كان السفراء الأتراك الذي يعينون هناك هم أولئك الذين اقتربوا من سن التقاعد، أي يذهبون إلى هناك لتمضية بعض أيام الراحة قبل التقاعد فيما كانت تقاريرهم المرسلة إلى وزارة الخارجية تقبع أسابيع على الرف قبل أن يتم الاطلاع على محتواها.

ومن أوجه المقارنة الملفتة أن الصعود البرازيلي جاء مع رئيس جديد هو لويس ايناسيو دا سيلفا، ومنذ ثماني سنوات، أي في الفترة ذاتها التي جاء فيها إلى السلطة حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان.

والبرازيل، كما تركيا، شهدت استقراراً سياسياً ونمواً اقتصادياً خلال السنوات الثماني الماضية بعيداً عن التدخلات العسكرية. وهي القوة الاقتصادية الثانية في القارة الأميركية بعد الولايات المتحدة والثامنة في العالم، فيما الاقتصاد التركي السابع عشر في العالم، ويسعى ليكون ضمن العشرة الأوائل.

ويتبع البلدان سياسات مستقلة إلى حد كبير عن نفوذ القوى العظمى، وهو ما يخولهما القيام بأدوار منفردة كل في محيطه، كما بأدوار مشتركة في قضايا تهم السياسة الدولية كما حصل في الملف النووي الإيراني. ومن غير المستبعد أن يتواصل الجهد التركي البرازيلي المشترك في العديد من القضايا ذات الطابع الدولي. ولم يكن أردوغان مخطئاً بالقول، أثناء لقائه مع دا سيلفا، أن «الآخرين يفارون، ونحن لا نأخذ إذننا من أحد ولنسنا وكلاء عن أحد». وهو ما ذهب إليه أيضاً الرئيس البرازيلي عندما شبه معارضة البعض للاتفاق النووي بحكاية الثعلب والعنب، حيث أراد الثعلب أن يطال عناقيد العنب على الدالية ليأكلها، ولكنه إذ لم يستطع قال إنها ليست جيدة. وقال دا سيلفا إن البرازيل وتركيا نجحتا في القيام بما لم يستطع آخرون القيام به على امتداد ٣٠ عاماً.

وليست بعيدة الولايات المتحدة، ولاسيما الرئيس باراك أوباما، عن الحسد من النجاح التركي البرازيلي، بل يتوقع المعلق التركي محمد علي بيراند أن يتزايد الانزعاج الأميركي وبالتالي الضغوط لتفريغ الاتفاق من محتواه ومنع إقحام «الصغار» أنفسهم في هذه القضايا الكبرى، لكن من دون أن تصل الضغوط إلى قطيعة تركية - أميركية، لأن هذه العلاقات لم تتأسس في ليلة لكي تنتهي في نهار.

وكان حماية اتفاق طهران النووي إحدى أهم النقاط في محادثات أردوغان في البرازيل، ولذا أصر على التشديد بأن البلدين سيقفان بتصميم خلف توقيعهما. وتذكر تركيا والبرازيل أنهما يواجهان مرحلة صعبة

■ من الحلم إلى الواقع

وحساسة من سعيهما ليكونا قوتين تتجاوزان الإقليمية إلى العالمية، ولذا فإن المعركة موضوعها البرنامج النووى الإيراني لكنها تتصل بالتوازنات الدولية المستقبلية وموقع القوى فى النظام الدولى الجديد الذى بدأت ترتسم ملامح جديدة له، وهذا ما يزيد التعقيد فى الملف النووى الإيراني كما فى ازدياد الشرخ بين القوى الكبرى وكل من تركيا والبرازيل.

واحدة من عوامل الاهتمام التركى الإضافى بأميركا اللاتينية هى أن أنقرة مع البرازيل عضوان غير دائمين فى مجلس الأمن الدولى. بل يبدو أيضا أن البرازيل تقلد تركيا فى اهتمامها بمناطق بعيدة جداً عن مجالها الجغرافى، مثل الملف النووى الإيراني. وهذا يقود إلى رسم ملامح شبه كبيرة بين القوتين الصاعدتين، البرازيل وتركيا، فى الأهداف وأساليب العمل.



الباب السادس:

من الشراكة إلى الصدام

الفصل الأول

«شوكة» في حلق الحليف الأميركي

الفصل الثاني

أردوغان صائد الذئاب

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

الفصل الأول

«شوكة» فى حلق الحليف الأمريكى

«لم تعد تركيا هى تركيا القديمة التى نعرفها: إنها الآن تركيا التى انفكت عن دورها حليفاً وفيّاً للولايات المتحدة، وشرعت تلعب باوراق السياسة الخارجية على نحو أكثر عقلانية.. إنها الآن إحدى القوى المؤسسة لميزان القوى فى الشرق الأوسط»..

إلى هذه النتيجة خلص «جراهام إى. فولر» فى آخر كتبه التى كتبها عن تركيا والمعنون بـ «الجمهورية التركية الجديدة.. تركيا: لاعب إقليمى متنامٍ»، فطوال عقود من الزمان مضت، ظلت تركيا «الأتاتورية» من أكثر حلفاء الولايات المتحدة «الطيّعين»، فهى دولة ذات موقع إستراتيجى عند أطراف الشرق الأوسط ولطالما حذت حذو السياسة الأمريكية.. غير أنها فى الآونة الأخيرة تبثت نهجاً جديداً فى المنطقة، فالتصريحات الصادرة منها والأساليب التى تتبعها تهدف إلى تعزيز مصالحها الذاتية تماماً مثلما قد تستفز على الأرجح واشنطن. وبرز هذا التغير فى السياسة التركية فجأة للعيان عقب الهجوم الإسرائيلى الدامى على أسطول المساعدات التركى لقطاع غزة، والذى كاد يؤدى إلى قطع العلاقات مع إسرائيل، حليفها القديمة.

فى نفس الوقت أثارت تركيا حفيظة الولايات المتحدة حينما أعلنت هى والبرازيل عن إبرام صفقة مع إيران لتهدئة التوتر الناجم عن أزمة برنامجها النووى. وبعدها استقبلت تركيا الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد ورئيس الوزراء الروسى فلاديمير بوتين استقبلاً وصفته صحيفة «نيويورك تايمز» بأنه كان حاراً فى قمة للأمن الإقليمى بإسطنبول.

وهو ما اعتبرته الصحيفة الأمريكية «نيويورك تايمز» بأن التحول فى سياسة تركيا الخارجية يجعل من رئيس وزرائها رجب طيب أردوغان «بطلاً» لدى العالم العربى، وينطوى على تحدٍ صريح للأسلوب الذى تدير به الولايات المتحدة أكثر قضيتين إلحاحاً فى المنطقة وهما برنامج إيران النووى وعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية.

وفى واشنطن يُنظر إلى تركيا على أنها «تجول فى المنطقة وتفعل أشياء تتعارض فى مقاصدها مع ما تريده القوى الكبرى فى المنطقة»، طبقاً لما يقول ستيفن كوك، الباحث لدى مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى. ويضيف كوك قائلاً إن السؤال المطروح هو: «كيف لنا أن نجعل الأتراك يلزمون مسارهم؟».

من الشراكة إلى الصدام

من منظور تركيا فإن الأمر لا يعدو أن يكون إيجاد موطئ قدم لنفسها في فئاتها الخلفى، وهى منطقة ظلت مضطربة رذخاً من الزمن نتيجة للسياسة الأميركية إلى حد ما.

ولعل بروز تركيا كقوة إقليمية يبدو مفاجئاً، لكنها قوة ظلت تنمو لسنوات منذ نهاية الحرب الباردة عندما كان العالم منقسماً إلى معسكرين وكانت تركيا حينها شريكاً صغيراً فى المعسكر الأمريكى.

ولكن بعد عشرين عاماً على ذلك، أُعيد رسم الخريطة حيث باتت تركيا الآن دولة ديمقراطية تنبض حيوية وتنعم باقتصاد هو السادس فى ترتيب أكبر الاقتصادات فى أوروبا.

وبعكس مصر والأردن اللتين تعتمدان اعتماداً كبيراً على المعونات الأميركية، فإن تركيا تتمتع باستقلال مالى عن الولايات المتحدة.

ومن المفارقات الظاهرة أن ديمقراطيتها سببت لواشنطن بعض المتاعب، فأغلب أعضاء حزب أردوغان على سبيل المثال صوّتوا فى ٢٠٠٣ ضد السماح للولايات المتحدة بمهاجمة العراق من الأراضى التركية.

العلاقات التركية الأميركية.. مدّ وجزر

تشهدت السياسة الخارجية التركية، خاصة منذ وصول حزب «العدالة والتنمية» إلى الحكم فى العام ٢٠٠٢، تغييرات جوهرية ذات صفة إيجابية مهمة على الصعيدين الداخلى والخارجى، ذلك ان تركيا بدأت تلعب دوراً متميزاً وفاعلاً فى السياسة الخارجية وقضايا العرب والقضايا الإقليمية على العموم، ما دفع الغرب إلى إعادة النظر بالعلاقات معها حرصاً على الشراكة الاستراتيجية من أجل حل القضايا المتعثرة التى لا يمكن حلها إلا بواسطة قوى إقليمية فاعلة مثل تركيا، هذا الأمر حول تركيا إلى مركز فى السياسة الدولية، تحاول توظيف قدرتها الفاعلة من أجل حل المشاكل المتعلقة بالمنطقة الإقليمية.

ورغم أن العلاقات بين تركيا وأميركا، مرت أحياناً بفترات توتر لاسيما فى أعقاب تفجر الأزمة القبرصية عام ١٩٧٤ إلا أنها كانت تعود إلى حالة من الاتزان والثبات بسبب حاجة الغرب إليها وقد تجلّى ذلك بصورة خاصة بعد توقيع اتفاقية التعاون الدفاعى والاقتصادى بين البلدين فى ١٠ يناير/كانون الثانى عام ١٩٨٠ التى أعطت دوراً متميزاً لتركيا على الصعيد العسكرى والاستراتيجى فى المنطقة فهذه (الاتفاقية) جاءت عقب قيام الثورة الإسلامية فى إيران والاجتياح السوفيتى لأفغانستان. كما أن تركيا استفادت من هذه الاتفاقية بالحصول على ترسانة عسكرية ضخمة من الدول الغربية، وزيادة المساعدات المخصصة لها.

وبقيت العلاقات بين البلدين بين مد وجزر حتى فى عهد بوش الابن الذى ابتعد عن تركيا أو حاول إهمال أى تعامل استراتيجى معها خصوصاً بعد أن رفضت تركيا دخول القوات الأميركية إلى العراق عبر أراضيها عام ٢٠٠٣.

فعقب نهاية الحرب العالمية الثانية، عززت تركيا ما بعد الحرب من انتمائها للمعسكر الغربى الليبرالى

«شوكة» في حلق الحليف الأميركي

بإصلاحات سياسية، أفسحت المجال للتعددية الحزبية والتداول على السلطة. ولكن تحول العلاقة مع المعسكر الغربي الليبرالي إلى تحالف لم يحدث إلا بعد انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي «الناتو» في ١٩٥١، والحقيقة أن عضوية تركيا في حلف الناتو كانت وليدة التهديد السوفياتي المتعاظم بعد نهاية الحرب الثانية، الذي تمثل في مطالبة ستالين بتعديل الحدود التركية مع جورجيا السوفياتية، وبموافقة تركيا على وجود عسكري سوفياتي في مضيق البوسفور والدردنيل.. التهديد السوفياتي لتركيا واليونان أدى إلى إعلان مبدأ ترومان، الذي تعهد بحماية استقلال البلدين، ودفع الأتراك في النهاية إلى عضوية الناتو، ومن ثم تحول تركيا إلى دولة مواجهة رئيسية في خارطة الحرب الباردة.

لتبدو تركيا أشبه بـ«الحصان الأسود» بالنسبة للغرب والولايات المتحدة التي سعت لتقوية علاقاتها مع حليف إستراتيجي مهم ومؤثر جغرافياً وسياسياً وحضارياً. وقد نسج كلا الطرفين علاقاته بالآخر في إطار عدد من المحددات أهمها المحدد الإستراتيجي، حيث تنظر الولايات المتحدة لتركيا باعتبارها أحد المفاتيح الإستراتيجية في المنطقة الممتدة من أوروبا وحتى القوقاز مروراً بالبلقان والشرق الأوسط.

وقد حرصت الولايات المتحدة طيلة نصف قرن مضى على توطيد علاقاتها بانقرة ودعمها عسكرياً واقتصادياً. وقد توطدت العلاقات بين البلدين خلال مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، خاصة في ظل تكثيف الولايات المتحدة لوجودها في منطقة الشرق الأوسط عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠.

وفي مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، زادت أهمية تركيا كلاعب رئيسي في إطار ما عُرف بإبان إدارة الرئيس بوش الابن بـ«الحرب على الإرهاب». فعلى سبيل المثال تجاوزت تركيا باريحية مع تفعيل المادة من معاهدة الدفاع الخاصة بحلف «الناتو» والتي تفرض على جميع الأعضاء تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدواناً خارجياً. وخلال أقل من ٢٤ ساعة قامت تركيا بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأميركية لبدء الحرب على أفغانستان في أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠١.

وقد لعبت عدة ملفات في الشرق الأوسط دوراً مهماً في رسم طبيعة العلاقات التركية الأميركية منها الملف الكردي والموقف من حزب العمال الكردستاني PKK حيث لعب هذا الموقف دوراً مهماً في توثيق العلاقات بين واشنطن وأنقرة. فالولايات المتحدة تدعم الموقف التركي من الحزب وتعتبره منظمة إرهابية.

ويتأسس الموقف الأميركي من هذا الحزب على تفهم مخاوف تركيا من أن تؤدي الحرب الأميركية على العراق التي نجحت في الإطاحة بصدام حسين إلى تشجيع الأكراد على الانفصال عن العراق وتكوين دولتهم المستقلة في الشمال، وهو ما قد يشجع أكراد تركيا والذين يتراوح عددهم ما بين ١٥ - ٢٠٪ من عدد سكان تركيا البالغ حوالي ٧٥ مليون نسمة، على القيام بالشىء نفسه والانضمام للدولة الوليدة.

وتدعم الولايات المتحدة الأميركية السعى التركي للانضمام للاتحاد الأوروبي، حيث اعتبرت واشنطن أن التحاق تركيا بأوروبا هدفاً أميركياً، ليس فقط بسبب المزايا التي قد تعود على حليف مهم وإستراتيجي لها

من الشراكة إلى الصدام

من وراء ذلك، وإنما أيضا بهدف أولاً بناء جسر قوى بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية، وثانياً محاولة إحداث توازن إستراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين القوى التقليدية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا والقوى الجديدة الأقرب للحليف الأميركي مثل تركيا وبعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا.

وإذا كانت العلاقات الأميركية - التركية قد شهدت توتراً طيلة فترتي الرئيس بوش، إلا أن ذلك لم يمنع الإدارة الأميركية من أن تستمر في النظر لتركيا كحليف إستراتيجي مهم لا يمكن التفريط فيه مهما وصلت درجة الخلافات معه. وقد زاد من ذلك، التحول الذكي الذي مارسته حكومة «العدالة والتنمية» في سياساتها الخارجية بإعطاء مزيد من الاهتمام للشرق الأوسط ليس فقط باعتباره مجرد «حديقة خلفية»، وإنما باعتباره أحد المنافذ المهمة لتركيا في حال رفض الاتحاد الأوروبي عضويتها به.

وقد بدا واضحاً أنه كلما زاد انخراط تركيا في ملفات الشرق الأوسط، كلما ازداد الطلب الأميركي عليها وارتفعت أسهمها كحليف يجب استرضائه والاعتماد عليه.

وبعد تسلم الرئيس الأميركي أوباما منصبه خلفاً لبوش الابن، بدأت سياسة التغيير واضحة من خلال جهد حاول من خلاله أوباما أن يصحح أخطاء سلفه وأن يلمع صورة أميركا التي ساءت علاقاتها مع الدول محاولاً التخلص من هذه السلبيات وفتح صفحات جديدة في المنطقة العربية وغيرها من المناطق الأخرى، وبالنسبة لتركيا فقد حاولت الولايات المتحدة أن تعزز علاقاتها الثنائية معها خاصة بعد أن كان لتركيا موقفها الواضح من قضية احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ما سمح لتركيا أن يكون لها الدور الإيجابي من الحرب على العراق برفضها الصريح، وقد لخص رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان رؤيته للعلاقات التركية - الأميركية بالقول إن «علاقتنا تقوم على القيم السياسية المشتركة والشراكة الإستراتيجية».

وبالاستناد إلى هذه الرؤية لجوهر العلاقات التركية - الأميركية دخل أردوغان في تفاصيل علاقة بلاده بأميركا بالقول إن «العلاقات متعددة البعد بين تركيا والولايات المتحدة تصير أكثر عمقاً وقوة كل يوم»، مؤكداً أن البلدين يتعاونان في أفغانستان وفي العراق وإعادة إعمارها، ولهما أفكار مشتركة فيما يتعلق بقبرص كما أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين في نمو مستمر وهناك تبادل للآراء رفيع المستوى في المحافل الدولية.

رؤية واشنطن في علاقتها بأنقرة

وقد مثلت زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى تركيا يومي ٦ و٧ أبريل / نيسان ٢٠٠٩ مؤشراً على احتمال بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين بعد مرحلة عاصفة ومتوترة مرت بها العلاقات في عهد الرئيس الأميركي جورج بوش بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٨.

لكن تركيا التي زارها الديمقرطي أوباما في ذلك اليوم ليست تلك التي عرفتھا الإدارة الأميركية في

«شوكة» في حلق الحليف الأميركي

عهد الديمقراطي الآخر بيل كلينتون، رغم أن فريق عمل أوباما يكون نفسه في عهد كلينتون وفي مقدمه وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون وريتشارد هولبروك وغيرهما.

فتركيا الشريك الأساسي لأميركا في منظمة حلف شمال الأطلسي «الناتو»، لم تعد الصديق أو حتى الشريك لدولة إسرائيل الابن المدلل لأميركا والغرب، كما أن نظامها العلماني النموذج بالنسبة لأميركا في مواجهة الأنظمة الدينية المتشددة، يتبدل وجهه شيئاً فشيئاً.

وفي الوقت الذي يؤكد فيه البيت الأبيض (في بيان له) أن أوباما يولي أهمية للتحالف بين الولايات المتحدة وتركيا، معبراً عن رغبته في العمل بشأن جدول أعمال عام من الاهتمام الاستراتيجي المتبادل والعمل معاً بشكل فعال في حلف شمال الأطلسي. يقابله اردوغان بالتشديد على التعاون الاستراتيجي بين البلدين، معبراً على وجه الخصوص عن حساسيات تركيا بشأن أرمنيا وسياسات الشرق الأوسط، ومؤكداً على ضرورة أن تنتهج الولايات المتحدة سياسة نزيهة غير متحيزة حتى لا تضر بالعلاقات بين البلدين، حسب رأيه، غير إنه مع كل ما سبق، فإن معطيات التحالف الأمريكي - التركي التي ترسخت في عهد حزب العدالة الحاكم، خاصة وأن تركيا وكما يذهب البعض نجحت في دمج حضورها الجغرافي ودورها التاريخي وقوة اقتصادها ونفوذ مؤسساتها العسكرية في صياغة مشروع جديد، أجبر الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس باراك أوباما، على إعادة هيكلة وضع علاقاتها مع تركيا، ووضع أجندة كاملة محاولة منها لتحسين علاقاتها مع تركيا من خلال تعزيز علاقاتها الإقليمية وأولها في الشأن العراقي الذي يعد ذات أولوية للأجندة الأمريكية في المنطقة، وتفعيل التعاون المشترك بين أنقرة وواشنطن.

أما بالنسبة للملف الإيراني، فيرجح المراقبون أن تطلب أنقرة مقابل أي تعاون مع الأميركيين فيه، صفقة شاملة تحصل فيها مقابل هذا التعاون على تعهد أميركي بمكافحة أنشطة حزب العمال الكردستاني، وتشير التقديرات إلى أن العلاقات التركية الأمريكية مقبلة على مرحلة جديدة من مراحل التحالف الإستراتيجي بين البلدين. وهذا التحالف من منظور إقليمي هو مرحلة تحضير وتمهيد لترتيبات إقليمية جديدة وسيناريوهات متعددة في المنطقة تلعب فيها تركيا دوراً كبيراً وفاعلاً، وستكون إدارة أوباما مستعدة على الأرجح للتعاون مع تركيا في إطار سياسة واقعية أكثر مرونة في التعاطي مع قضايا المنطقة، إذ أن جميع المتغيرات تشير إلى أن أوباما سيتبنى سياسات إقليمية قائمة على التهدئة والحوار دون التنازل عن تحالفات بلاده الأساسية مع الدول المؤثرة في المنطقة ومنها تركيا. لدرجة محاولة أوباما ذاته الضغط على الاتحاد الأوروبي لتحقيق مطلب تركيا في الدخول إلى الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد الإعلان الصريح الذي أدلى به باراك أوباما في قمة العشرين في أبريل/نيسان ٢٠٠٩، حين دعا الاتحاد الأوروبي إلى قبول تركيا في عضويتها والذي قوبل برفض فرنسي صريح أيضاً على لسان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي. وهذا يكشف أن تركيا هي (دولة محورية) فيما يخص السياسة الخارجية الأميركية تجاه العالم الإسلامي.

■ من الشراكة إلى الصدام

وفى الواقع العلاقات التركية الأميركية هي علاقات استراتيجية محورية مرشحة للمزيد من التطور بسبب أهمية كل طرف للآخر فى تحقيق تطلعاته حيث تتقاطع المصالح والمواقف بشأن العديد من القضايا الحيوية فى العالم مما يهيئ على الدوام قيام تحالفات استراتيجية مهمة ومحورية يكون لكل طرف شروطه.. إذ نلاحظ أن الإدارة الأميركية اليوم تحتاج إلى تركيا أكثر من أى وقت مضى، لكى تلعب دوراً فى سلسلة من الأدوار فى المنطقة الإقليمية والعربية. وذلك لعدة اعتبارات جيوسياسية وإستراتيجية وأمنية، أهمها:

● الدور المهم لتركيا كنافذة على محاور وبلدان ذات أهمية خاصة بالنسبة لواشنطن مثل إسرائيل والعراق وإيران وسورية وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان، ودورها المحورى فى حفظ الاستقرار فى الحزام الممتد من وسط أوروبا حتى تخوم الهند وروسيا.

● الموقع الإستراتيجى لتركيا كممر بحرى وملاحي يخترق البحر الأسود وبحر القوقاز والبحر المتوسط.

● تركيا باعتبارها ممراً احتياطياً لإمدادات النفط والغاز من دول آسيا الوسطى لأوروبا عبر خط (جيهان - باكو) وذلك كبديل عن الخط الروسى الممتد عبر جورجيا.

● النظر لتركيا باعتبارها نموذجاً لدولة ديمقراطية مسلمة لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة ما قد يحسّن الصورة الأميركية فى منطقة الشرق الأوسط.

لكل هذه الاعتبارات رأت واشنطن أن بإمكان تركيا أن تلعب دوراً مهماً فى أكثر من جبهة، وقد نشطت تركيا بشكل واضح خلال السنوات الثمانى الماضية كى تخلق لنفسها حيزاً معتبراً فى الشرق الأوسط، ووسعت من دوائر حركتها الخارجية، وقد شجعته واشنطن على ذلك حيث رأت أن الدور الجديد لتركيا فى الشرق الأوسط من شأنه أن يحقق لها مزايا عديدة ليس أقلها ما يلى:

● خلق توازن إستراتيجى بين تركيا وإيران فى الشرق الأوسط وذلك فى ظل حالة الفراغ التى خلفها سقوط نظام صدام حسين.

● محاولة الاستفادة من الدور التركى فى تحسين الصورة الأميركية فى الشرق الأوسط بعد غزو العراق.

● الاستفادة من الدور التركى فى الحفاظ على وحدة العراق من خلال استخدام الفزاعة الكردية مع أنقرة، خاصة وأن الولايات المتحدة باتت تخشى من أن تقسيم العراق سيؤدى حتماً إلى تمدد النفوذ الإيرانى أكثر فى العراق، فضلاً عن حصول تداعيات أمنية تُطال عموم المنطقة وتمس المصالح الأميركية فى الصميم.

● الاستفادة من العلاقات الجيدة التى تربط تركيا بكل من سورية وإسرائيل من أجل تحقيق اختراق فى العلاقة بين الطرفين عبر توفير «قناة خلفية» لإدارة المفاوضات بين الطرفين.

● الاستفادة من احتمالات قيام تركيا للعب دور الوسيط بين إيران والمجتمع الدولى وربما الولايات المتحدة.

«شوكة» في حلق الحليف الأميركي

مبررات التقارب الأميركي لتركيا

من هنا يثار تساؤل مفاده: ماهى مبررات التقارب الأميركي التركي اليوم خاصة ان تركيا اتجهت نوعاً ما إلى أوروبا والعالم الإسلامي والدول ذات الأصل التركي، وابتعدت عن الولايات المتحدة؟

للإجابة عن هذا السؤال يمكننا القول إن مبررات التقارب الأميركي التركي يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

١- في الماضي القريب أصاب العلاقات الأميركية التركية نوعٌ من التدهور بسبب التطورات السريعة التي شهدتها المنطقة في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر على الولايات المتحدة فضلاً عن الغزو الأميركي للعراق. فعلى الرغم من التلؤؤ الأوروبي في قبول تركيا عضواً بالاتحاد الأوروبي، فإن أنقرة تتحرك بعيداً عن الولايات المتحدة، وفي اتجاه أوروبا سعياً وراء انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي وهي بذلك تحقق تقارباً أوروبياً مع الاتحاد وكل الدول الأوروبية وتحقق نجاحاً آخر في إبعاد أى تأثير أميركي عليها باعتبارها دولة فاعلة في المنطقة اليوم.

٢- عملت تركيا على تحسين روابطها الاقتصادية مع روسيا المنافس القديم للولايات المتحدة الأميركية والتي ربما تلعب دوراً حيوياً في المنطقة الإقليمية لتعزيز مكانتها وتعيد شبح الحرب الباردة إلى العلاقات. وهذا ما ترك قلقاً عميقاً لدى الإدارة الأميركية من عودة النفوذ الروسى إلى المنطقة خاصة بعد ان كانت ملامح الحرب الباردة وما تزال تلوح في الأفق. حاجة الولايات المتحدة الأميركية إلى تركيا بسبب التوجهات الروسية في المنطقة وخاصة منطقة القوقاز مما دفع الولايات المتحدة إلى إعادة ترتيب أوراقها الدولية لإقامة شراكة مع تركيا في مواجهة روسيا المنافس القديم الجديد لأميركا.

٣- بدأت تركيا في التحرك بعيداً عن إسرائيل «حليف أميركا الاستراتيجى في الشرق الأوسط»، حيث اتهمتها بممارسة إرهاب الدولة ضد الفلسطينيين وهو ما تعزز في مواقف أردوغان من العدوان الإسرائيلي على غزة، ثم ما جرت أحداثه في منتدى دافوس الاقتصادي حين غادر السيد أردوغان المنتدى بعد أن أسمع الإسرائيليين حقيقتهم الإجرامية في فلسطين، وأخيراً أحداث أسطول الحرية، وهو ما عزز التقارب العربى التركى أيضاً.

٤- التقارب العربى التركى عموماً والتقارب التركى الخليجى على وجه الخصوص وإقامة شراكات إقليمية سيؤدى بالنتيجة إلى تقوية الدور التركى في المنطقة العربية والإقليمية ويعزز من مكانة تركيا اليوم أمام التطورات الدولية الراهنة والمقيدة بالتفاعل الإقليمى أكثر من الاعتماد على الدور الدولى.

٥- حاجة الولايات المتحدة الأميركية إلى انسحاب مسؤول من العراق، حيث إن العلاقات التركية الأميركية تراجعت بسبب عدم قبول تركيا وهى العضو الفاعل في حلف شمال الأطلسى من عدم دخول القوات الأميركية العراق عبر الأراضي التركية مما جعل الولايات المتحدة تحسب لموقف تركيا الجارة للعراق حساباً آخر، لذلك هى تسعى إلى التقارب لتؤمّن انسحاباً مسؤولاً من العراق عبر تركيا.

من الشراكة إلى الصدام

٦- الدور المحورى والحيوى الذى ستلعبه تركيا فى معالجة الأزمات الإقليمية فى إيران خاصة بعد زيارة وزيرة الخارجية الأميركية هيلارى كلينتون وتوجيه رسالتها إلى إيران تحمل فى مضمونها الرؤية الأميركية الجديدة فى عهد أوباما لإيران وملفها النووى الشائك. ويؤكد هذه الحقيقة، أن واشنطن رفضت دور الوساطة الذى عرضته أنقرة، للتوسط بينها وبين طهران، بعيداً عن محاولات عزل إيران ومعاقبتها اقتصادياً، بل العمل على إدخالها شريكاً فى الحوار معها بشأن الاستقرار فى المنطقة. وأكثر من ذلك تفاقم الخلاف بين واشنطن وأنقرة، بشأن إيران، عندما رفضت تركيا العمل بنظام العقوبات الذى فرضته الولايات المتحدة والأمم المتحدة على إيران، بل ذهبت تركيا أبعد من ذلك، بتعزيزها العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع إيران، خصوصاً فى مجال الطاقة. حيث لعبت الدبلوماسية التركية دوراً مهماً فى الملف النووى الإيراني، فاجتمع كبير مفاوضى شؤون السياسة الخارجية والأمنية فى الاتحاد الأوروبى (خافيير سولانا) مع كبير المفاوضين الإيرانيين (على لارىجاني) فى أنقرة عدة مرات حرصاً منها على عدم إحداث اضطرابات داخل النطاق الإقليمى بعد تهديد الولايات المتحدة لإيران بالعمل العسكرى.

٧- أهمية تركيا فى العالم الإسلامى اليوم، خاصة بعد وضع تقرير غربى وقع عليه كبار المسؤولين الغربيين ومنهم مادلين أولبرايت وريتشارد أرميتاج وصفوا تركيا بأنها الأهم فى العالم الإسلامى وأكدوا دورها الإقليمى كذلك.

٨- تعاظم دور تركيا السياسى فى المنطقة وتوسع نفوذها ترافق مع انفتاحها على جيرانها العرب وبالذات (سورية)، التى تنظر الحكومة التركية إليها بوصفها «دولة إستراتيجية إقليمية» لا يمكن تحقيق أى تقدم فى عملية السلام دونها.

وقد تعززت هذه العلاقة فى مرحلة أكثر تطوراً ومتانة بتكرار تبادل الزيارات بين رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان والرئيس السورى بشار الأسد، والتزام تركيا الصمت وعدم التأييد للضغوط الدولية والإقليمية بقيادة واشنطن ضد سورية فى ٢٠٠٣ لى تسحب قواتها من لبنان، مما أثار استياء واشنطن. وازدادت العلاقة توتراً بعد توطد التحالف بين سورية وتركيا، فضلاً عن ذلك يلاحظ أن تركيا سعت إلى قيام المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل.

٩- بالنسبة للعلاقات العراقية التركية، التى تنامت فى الوقت الحاضر بسبب من التقارب فى السياسة الخاصة بكلا البلدين وبغية تعزيزها كان لابد لتركيا أن تشرح مشاكلها الخاصة والمرتبطة بمشاكلها مع العراق من خلال وجود قواسم مشتركة وملفات عالقة بانتظار الحل الجذرى لنتهاء الفرصة لعودة العلاقات بين البلدين الجارين، ويمكن القول أن أى تدعيم للعلاقات المشتركة بين البلدين لابد أن يكون لفائدة المنطقتين العربية والإقليمية مما يعزز فرص تحقيق السلام فى داخل المنطقة التى تشهد توترات وتبادل اتهامات وضغوط خارجية محاولة النيل من أى تقارب مزعم، ويمكن أن تتبين حجم أهمية هذه العلاقات على

«شوكة» في حلق الحليف الأميركي

المستوى الدولي من خلال الدعم الأميركي الصريح لتعزيز العلاقات مما يسمح بإقامة شراكة إقليمية مستقبلاً بين العراق وتركيا ومن بين أهم المؤثرات الواضحة في تعزيز هذه العلاقات وأهميتها، نجد أن الولايات المتحدة الأميركية وهي لاعب رئيس في المنطقة يؤثر ويتأثر فيها قد أعلن صراحة أهمية هذه العلاقات من باب توفير الأمن مما يسمح لعدم تعرضهما إلى أى ضغوط خارجية تؤدي بالعلاقات إلى التردى مما يؤثر على مستقبل القوات الأميركية في المنطقة ويعزز فرص الانسحاب من العراق مما يقوض الجهود الأميركية في العراق والمنطقة، لذلك فإن التقارب العراقي التركي أمر لا بد منه في المنطق العام لكون أن الدولتين جارتان وتربطهما مصالح مشتركة كثيرة، فضلاً عن ذلك أن لكلى الدولتين مع الأخرى مصالح متبادلة ناهيك عن محاولات التكامل الإقليمي التي تجرى في المنطقة بين دول الخليج العربي وتركيا والتي يمكن للعراق أن يكون طرفاً فاعلاً فيها مستقبلاً.

رؤية أنقرة للسياسات الأميركية

مس احتلال أميركا للعراق بتوازنات موازية لتركيا، حيث ضرب بهذا أول دولة مركزية في المنطقة، مما شكل قلقاً من احتمال محاولة ضرب الدول المركزية الأخرى ومنها تركيا. وقد مسّ فعل الاحتلال بالأمن القومي التركي في خاصته الرخوة، أى وحدة الأراضي التركية عندما انشأ كياناً كردياً رسمياً معترفاً به في الدستور العراقي شمال العراق، وقد يشكل نموذجاً أو مركز جذب لأكراد تركيا، كما حمى الاحتلال وجود ما بين ٤ و ٥ آلاف مسلح من حزب العمال الكردستاني شمال العراق، كما أن تقسيم يوش (المزعوم) للعالم إلى محوري الخير والشر، اعتبرته تركيا محركاً بذلك يؤر توتر محاذية لتركيا مثل إيران وسورية.

ولم يقتصر الانزعاج التركي من سياسات واشنطن على فئة دون أخرى بل كان اعتراضاً جامعاً، سواء من حزب العدالة والتنمية الحاكم أو من المؤسسة العسكرية، ولم تكتف تركيا بالاعتراض على هذه السياسات بل طورت اعتراضها بالتنسيق مع دول وقوى من «محور الشر» (المزعوم) مثل إيران وسورية ولا سيما في الملف الكردي. وهي السياسة التركية التي اعتبرتها واشنطن، سياسة مضادة للسياسات الأميركية «العنيفة»، بل تطورت السياسة التركية إلى حد تنشيط الجانب التفاوضي في المشكلات الإقليمية والداخلية، وشجعت على انتهاز الحوار لحل المشكلات.

ومفاد كل ذلك أن أنقرة باتت ترى أن الولايات المتحدة قد تسببت في إحداث تغيرات قسرية في أوضاع الشرق الأوسط، وتجاهلت احترام المؤسسات الدولية، بل ولم تعبأ بسيادة الدول. لذا كونت لنفسها رؤية خاصة للسياسات الأميركية في العالم العربي والإسلامي، يمكن إيجاز هذه الرؤية في النقاط التالية:

• أدت الحرب العالمية ضد الإرهاب بزعامة الولايات المتحدة إلى تفاقم المشكلات والأزمات في العالم الإسلامي، وأجبت من التوترات في العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب.

• أضرت الحرب العراقية بالمصالح التركية في المنطقة، وحرضت الأكراد على الانفصال، وأوجدت في

من الشراكة إلى الصدام

النهاية مركزاً جديداً للإرهاب في المنطقة.

- قلصت واشنطن من حرية التحرك والمبادرات التركية في العراق.
- خلقت السياسات الأميركية تجاه إيران أجواء مضطربة عرقلت مرور الطاقة الإيرانية إلى تركيا، وخدمت فقط تعظيم القومية الإيرانية وروح المقاومة ضد الغرب.
- كل مبادرة أميركية تستهدف الحل العسكري تجاه الملف النووي الإيراني لن تكون ذات تأثير إيجابي، وستؤثر فقط سلباً على مصالح تركيا.
- لا تنتهج واشنطن السلوك اللائق بالقدر الكافي تجاه تركيا؛ إذ لا تتشاور مع تركيا تشاوراً جاداً بشأن العمليات الإستراتيجية والعسكرية الرئيسية في المنطقة والتي من شأنها التأثير على أمن تركيا ومصالحها.
- سياسات واشنطن الداعمة لإسرائيل دون قيد أو شرط تعظم دائماً المشكلة الفلسطينية، وتزيد من الاستقطاب في المنطقة بين المسلمين والولايات المتحدة؛ وهو ما يضر بمصالح تركيا.
- سياسة إرساء الديمقراطية التي تنادى بها الولايات المتحدة في العالم الإسلامي لم تضيف إلى المنطقة سوى المزيد من عدم الاستقرار.
- وإمام ذلك التعارض في المصالح والمواقف التركية والأميركية، وقفت تركيا تقريباً ضد كل المخططات والسياسات الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، حيث رفضت وعارضت ووقفت ضد كل ما هو أميركي..

رفضت:

- عزل ومحاصرة سوريا بعد احتلال العراق واغتيال رئيس الحكومة اللبنانية السابق رفيق الحريري.
- الواقع التقسيمي الجديد في العراق.
- عزل حركة حماس وأصرت على التعامل معها بوصفها سلطة شرعية منتخبة، ونددت بشدة بالعدوان الإسرائيلي على غزة وما سبقه السنوات الأخيرة في فلسطين.
- إرسال المزيد من القوات إلى أفغانستان، ودعت لمعالجة القضية الأفغانية بوسائل أخرى سلمية واقتصادية، ودعت إلى محاوره حركة طالبان.

عارضت:

- استخدام القوة أو فرض الحصار على إيران على خلفية البرنامج النووي الإيراني.
- طريقة التعاطي الأميركية مع ملف حزب العمال الكردستاني المحمي والمسلح -وفقاً للاتراك- من جانب واشنطن وأكراد العراق.

«شوكة» فى حلق الحليف الأمريكى |

وقفت:

- على الحياد فى الملف اللبناى.

- على الحياد فى أزمة القوقاز بين روسيا وجورجيا، بخلاف موقف بوش المعروف بحمايته جورجيا.

وإزاء هذا التعارض والاختلاف فى الرؤية، وضعت تركيا أسساً للتعامل مع ملفات الشرق الأوسط، حيث انطلقت فيما يخص سياساتها الشرق أوسطية، من عدة أسس أهمها ما يلى:

أولاً: محاولة التصالح مع الإرث الإسلامى والعثمانى فى الداخل والخارج، دون أن يعنى ذلك محاولة أسلمة الداخل التركى أو الدخول فى تحالفات أممية على المستوى الخارجى، وإنما محاولة تصحيح الصورة العربية عن تركيا كقوة عربية مقطوعة الصلة بمحيطها الجغرافى والإستراتيجى.

ثانياً: محاولة إيجاد مسافة واضحة مع التوجهات والسياسات الغربية فى المنطقة، والاعتماد على الذات فى تحسين العلاقة مع دول الشرق الأوسط بعيداً عن العباءة الغربية.

ثالثاً: الدخول بقوة على خط الصراعات فى المنطقة، ليس من أجل تفجيرها وإنما لمحاولة تهدئتها والقيام بدور الوسيط «المبرّد» للخلافات فى الشرق الأوسط.

رابعاً: تجنب الدخول فى لعبة الاصطفافات والمحاور الإقليمية مع الانفتاح على كافة اللاعبين بما يعظم الصورة التركية كوسيط محايد.

خامساً: تجنب الانزلاق لمعارك دينية أو مذهبية فى المنطقة.

وقد تمت ترجمة هذه الأسس من خلال إدارة أنقرة للعديد من الملفات الشائكة فى المنطقة أهمها الملف الإيرانى والسورى والفلسطينى والعراقى (كما أفردنا سلفاً).

ولكن ماذا الآن عن موقف الولايات المتحدة من كل هذه الانقلابات التركية على الشراكة الأمريكية؟

.. ثمة تحليلان هنا:

● الأول، أورده مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى، الذى لم يرَ فى كل ما تفعل تركيا الآن خطراً على المصالح الأمريكية. وذلك للأسباب التالية:

- كل ما تقوم به تركيا هذه الأيام يندرج فى إطار لعبة الحياد والتوازن الدقيق التى تنتهجها فى المناطق الجغرافية المحيطة بها والتى توفر لها ضمان إمدادات الطاقة من كل من روسيا وإيران والعراق.

- إذا ما أصبح البحر الأسود منطقة نزاع رئيسية بين روسيا وأميركا، فهذا سيفرض تحديات جسيمة على تركيا، أو بالأحرى على الحياد التركى. بيد أن تركيا ستتحاز دوماً فى النهاية إلى الولايات المتحدة، إذا ما

من الشراكة إلى الصدام

خُبرت بين واشنطن وموسكو.

- تركيا لا تستطيع أن تتخلى عن تحالفها المكين مع واشنطن، بسبب اعتمادها الكلى على التسليح الأميركي وعلى دعم واشنطن لجهودها الهادفة إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أن أميركا بطاقة تأمين لها ضد الدب الروسى، فى حال وصل ما انقطع من طموحات جيو - استراتيجية.

لكل هذه الأسباب، إضافة إلى رغبة الولايات المتحدة فى تحويل تركيا إلى نموذج ديمقراطى فى العالم الإسلامى، لا تشعر واشنطن بقلق كبير من التغيرات التركية الراهنة.

• التحليل الثانى يسير تماماً فى عكس الأول. فهو يرى أنه ليست هناك سياسة خارجية أميركية فى الشرق الأوسط أصلاً، بل مجرد سياسة إسرائيلية ترتدى حلة أميركية، ولذا، لا ينتظر أن تكون واشنطن مسرورة بما يجرى، لأن تل أبيب غير مسرورة.

أما لماذا تسكت واشنطن عن توجهات أنقرة الجديدة، فهذا عائد فقط إلى تضائل نفوذها فى المنطقة بفعل ورطاتها الكبرى فى كل من العراق وأفغانستان، علاوة على الأزمة الاقتصادية العالمية، الأمر الذى خلق فراغاً تحرّكت أنقرة للاستفادة منه.

فأى التحليلين الأقرب إلى الصحة؟

الجواب لم يعد هاماً كثيراً الآن. الأهم أن تركيا تواصل تطبيق إستراتيجيتها الجديدة فى الشرق الأوسط - القوقاز - البلقان، وهى تبدو موحدة فى الداخل (الجيش والحكومة المدنية)، وغير عابئة بالصراخ الإسرائيلى فى الخارج، وهذا ما يجعل إسرائيل المتفاجئة تعيش حالة غير مريحة من القلق والتوتر والانزعاج.

مستقبل العلاقات التركية الأميركية

بعد ثماني سنوات عجاف فى العلاقات التركية الأميركية لا تريد أنقرة أن تقطع الطريق على الفرصة الجديدة لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. خاصة بعدما أخرج الخطاب الرسمى الأمريكى من قاموسه حتى الآن مصطلحات كانت تثير حساسية وغضب الأتراك، فلم تعد ترد مصطلحات: استخدام القوة ولا محور الخير والشر ولا الحرب على «الإرهاب». وهذا بلا شك يشكل إشارات تحفز أنقرة للتجاوب مع واشنطن وتوفير فرصة لها لتجسيد تطلعاتها الجديدة.

ولكن النوايا وحدها لا تكفى، فستعمل أنقرة على تشجيع المناخ التفاوضى الجديد فى العلاقات الثنائية، وستتعامل مع محاولات إدارة أوباما لرأب الصدع فى العلاقات، وفقاً لسياسة نظرية «الدومينو» التى تقول إن اختراقاً فى ملف ما يفتح الباب أمام إمكانية اختراق فى ملف آخر وهكذا. وكما لم تعتمد أنقرة التعامل مع كل الملفات وفقاً لمعيار واحد مسبقاً، فإنها ستستمر فى اعتماد هذا النهج ولن تشترط التعاطى مع سياسة أوباما على أساس المقايضة الشاملة، فكل منها على درجة من التفاوت بحيث يتعذر وزنها بالميزان نفسه.

«شوكة» في حلق الحليف الأميركي

وقد قدم «جراهام إي. فوللر» في كتابه (الجمهورية التركية الجديدة... تركيا لاعب إقليمي متنامٍ)، عدداً من المقترحات لتحسين العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة، وهي المقترحات المرحونة بقيام الأخيرة بتحول واضح في سياساتها تجاه المنطقة. ومن ثم قدم «فوللر» مقترحاته للولايات المتحدة ويطلبها بإجراء ثلاثة تعديلات مهمة وبشكل سريع في سياساتها الشرق أوسطية، وهي:

الأول: الضغط على الحكومة الكردية في شمال العراق لسد الأبواب أمام قوات حزب العمال الكردستاني وبشكل دائم، وهي خطوة ستسهم إسهاماً جاداً في إعادة بناء الثقة بين تركيا والولايات المتحدة.

الثاني: تراجع الولايات المتحدة عن سياسات العداء تجاه بعد الدول مثل سورية وإيران وأن تعمل على إقامة قنوات للحوار معهم.

الثالث: إسهام الولايات المتحدة إسهاماً جاداً في حل المشكلة الفلسطينية وتحقيق العدالة وتنفيذ القوانين الدولية، وهو ما سيعمل على ترطيب أجواء التوتر التي تؤثر بدورها على الشرق الأوسط والرأي العام التركي.

ويرى الكاتب أن هذه التغيرات الثلاثة لن تؤثر إيجابياً فقط على السياسات الأميركية تجاه تركيا بل سيكون لها دورها الفعال والإيجابي على السياسات الأميركية العامة في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.

كما دعا فوللر واشنطن إلى تكثيف آليات التشاور مع أنقرة والتنسيق مع تركيا في الخطط الأميركية تجاه الشرق الأوسط، ونبه صانعي السياسة في الولايات المتحدة إلى أن تركيا قوة مفتاحية من الناحية السياسية والعسكرية في المنطقة، وينبغي أن تكون جزءاً أصيلاً داخل عملية التخطيط الأميركي تجاه المنطقة.

ويمكننا أن نضيف على تلك التعديلات الثلاث المهمة، التي اقترحها «فوللر» على الولايات المتحدة من أجل استعادة العلاقة الوثيقة مع تركيا، عدداً آخر من التعديلات والخطوات، وهي كالآتي:

أولاً: ضمانة لدور تركي آمن واقتصادي في العراق وفي شماله تحديداً، بحيث تكون تركيا -وليس عملياً بغداد- هي المسؤولة أو الراعية للأمن هناك بعد الانسحاب الكامل للقوات الأميركية، منعاً لانتقال أكراد شمال العراق إلى مرحلة الدولة المستقلة. وهنا أيضاً يمكن القول إن الأتراك ليسوا راضين كثيراً عن مواقف أوباما عندما رد على سؤال حول ما إذا كان مع دولة كردية في العراق بقوله «أنا مع وحدة الأراضي التركية» (التركية وليس العراقية).

ثانياً: تدخل أميركي للمساعدة لحل المشكلة بين أرمينيا وتركيا وبين أرمينيا وأذربيجان، وبالتالي إيجاد صيغة مناسبة لمسألة مطالبة الأرمن الاعتراف بـ«الإبادة» عام ١٩١٥، وعدم اعتراف الكونجرس بالإبادة. وهنا مشى أوباما على حد السكين، فإذا كان قد رضخ لضغوط المصالح الأميركية في حاجتها لتركيا قلن يعترف رسمياً بالإبادة الأرمنية، إلا أنه قال علناً في تركيا إنه لم يغير موقفه الشخصي من المسألة (أي اعتباره أحداث ١٩١٥ «إبادة») وهذا موقف جديد يحصل للمرة الأولى مع رئيس أميركي، وهو ما لا يثير

من الشراكة إلى الصدام

ارتياح الأتراك.

ثالثاً: تدخل الولايات المتحدة لمنع استمرار المسألة القبرصية عقبةً أوروبية أمام مسيرة مفاوضات العضوية التركية للاتحاد الأوروبي.

رابعاً: من الأهداف التركية في التعاون مع إدارة أوباما تكمن القضايا التي تقع في المحيط الإقليمي المباشر لتركيا، والتي تنعكس توتراتها سلباً عليها، ومنها:

١- عدم اللجوء إلى القوة لحل مسألة البرنامج النووي الإيراني.

٢- تشجيع مفاوضات السلام بين سورية وإسرائيل.

٣- فتح قنوات اتصال بين أميركا وحركة حماس.

٤- حل المشكلة الأفغانية على أساس الحوار مع حركة طالبان.

.. والواضح من مواقف أردوغان من القضايا الإقليمية، وطبيعة السياسة الخارجية التي تنطلق من وضعية تركيا الجيوستراتيجية وعمقها التاريخي والثقافي لبلورة مكانة جديدة لتركيا في الساحة الدولية، فإن تركيا «الأردوغانية» لن تدخل في مساومات أو تنازلات عن أي من هذه الملفات التي ترى أنقرة أنها ضرورية لاستعادة العلاقة مع واشنطن، فبفرض نجاح أميركا في تلبية أولويات تركيا الداخلية، على حساب تبدل موقف تركيا في الملفات الخارجية، باستمرار السياسات السابقة المنحازة ضد فلسطين وحماس وسوريا وإيران وما إلى ذلك، فإنها سوف تراهن على مثل هذه المقايضة التي لن تجد قبولاً واسعاً لدى القيادة التركية، لأن تخلص تركيا من ملفات مثل «حزب العمال الكردستاني» و«المسألة الأرمنية» لا يمكن أن يكون على حساب تنازل تركيا عن إقامة علاقات جيدة وممتازة مع إيران وسورية أو الدفاع عن القضية الفلسطينية.

.. والمؤكد أن تركيا ستسعى لأن تُغيّر السياسات الأميركية أو على الأقل التقليل من غلوها بالنسبة للقضايا الإقليمية، ليس لأن تتغير هي، أي أن هناك اقتراباً أميركياً من المواقف التركية وليس العكس. كما أن سياسة تركيا الجديدة في «تعدد الأبعاد»، التي تنطلق من قاعدة وقناعة أيديولوجية نظرية تولى أولوية لعُمق تركيا التاريخي والجغرافي، هي التي منحت تركيا وأكسبتها الثقل الجديد في الشرق الأوسط، وذلك في ظل سياسات جورج بوش العدائية والعدوانية من تركيا ومن غيرها، وفي ظل تعرضها لضغوط هائلة من أميركا والغرب، لم تغير في مواقفها تلك، ومع ذلك لم تفقد هذه السياسة الوسطية أهمية تركيا ودورها لدى الغرب وإسرائيل. لذا فإن أي تقارب تركي أميركي في عهد أوباما، الأقل عدوانية، في القضايا التركية الداخلية، لن يكون على حساب المواقف التركية الوسطية السابقة، أو يعني العودة إلى المربع السابق على سياسة «تعدد الأبعاد» لأن هذا يعني ببساطة نزع الشوكة التي غرستها السياسة التركية في حلق الحليف الأميركي.

الفصل الثاني

أردوغان صائد الذئاب

قد يكون مستغرباً بعض الشيء ذلك الموقف الاستثنائي الذي طرأ على العلاقات التركية - الإسرائيلية الحديثة خلال الفترات الأخيرة، وتحديدًا الاعتداء الإسرائيلي الغاشم على أسطول الحرية والسفينة «مرمرة» التي كانت تحمل المساعدات التركية لأهالي غزة المحاصرين، وقبل ذلك بعد قيام المستعمرة الصهيونية بالاعتداء على الأبرياء في قطاع غزة الفلسطينية في ٢٧ ديسمبر / كانون أول ٢٠٠٨، وبداية شهر يناير من العام ٢٠٠٩ م، وما يحفز ذلك الاستغراب هو طبيعة العلاقات التاريخية الاستراتيجية القوية المعروفة لدى الكثيرين بين الطرفين منذ اعتراف تركيا الأتاتورية بـ «إسرائيل كدولة» مفروضة بحكم القوة والواقع في العام ١٩٤٩ م وبضغوطات من القوى العالمية، كالولايات المتحدة الأميركية.

حيث تتحكم اختلافات المصالح والسياسات الخارجية التي تسيرها التحولات والتغيرات الجيو- سياسية والجيو- استراتيجية العالمية في كثير من الأوقات على طبيعة العلاقات والتحالفات بين الدول والشعوب، هذا إذا ما أضفنا إلى ذلك الطبيعة الخاصة للبناء الأيديولوجي للشعب التركي المسلم وصراعه مع العلمانية كنهج سياسي للدولة، كذلك العلاقات التاريخية العميقة بين الشعب التركي والشعب العربي بسبب العاملين التاريخي والجغرافي الاستراتيجي.

الي إننا لا نؤيد من جهة إطلاق تسمية التحالف الاستراتيجي لوصف طبيعة العلاقة بين تركيا وإسرائيل بالرغم من تقاربهما في بعض الأوقات، ووجود العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والتجارية والأمنية والعسكرية بينهما، فمصطلح التحالف الاستراتيجي يطلق على العلاقة الحيوية المستمرة، أو العلاقة «طويلة المدى» في جانب ما بين طرفين، كما هي العلاقة الاستراتيجية التاريخية بين الولايات المتحدة الأميركية على سبيل المثال لا الحصر ومستعمرة الخوف والإجرام الصهيوي-أميركية إسرائيل.

تشكل خيارات تركيا واحدة من الظواهر المثيرة للاهتمام على الصعيد الدولي منذ نهاية القرن التاسع عشر ولغاية الآن. وتمس خيارات تركيا الرهانات الكبرى لقوس الأزمات الذي يمتد من الشرق الأدنى إلى أفغانستان وباكستان. وتثير هذه الخيارات مسألة التطور التاريخي لهوية بلد حريص على تأكيد موقعه في التقاء أوروبا مع الشرق وآسيا.

وطوال المراحل التاريخية لصعود الإمبراطورية العثمانية وانهارها كان قرار إسطنبول الاستراتيجي

■ من الشراكة إلى الصدام

هو الدفاع عن العالم الإسلامي في مواجهة أوروبا الصناعية الصاعدة والطامعة لاستعمار العالم العربي والإسلامي، بصرف النظر عن العلاقات غير المتكافئة والمتوترة التي كانت قائمة بين الأتراك والعرب. ومع ذلك ففي آخر عهد الحكم العثماني، حين كانت الإمبراطورية العثمانية تلعب بدور الرجل المريض» في قلب الشرق، رفض السلطان عبد الحميد الخضوع لإملاءات وشروط الحركة الصهيونية العالمية لجهة السماح بالاستيطان اليهودي في فلسطين.

ومع انضمام تركيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، تمتعت بدور أساسي ومهم أثناء الحرب الباردة؛ بسبب موقعها الاستراتيجي، حيث تشرف على مضيق البوسفور الذي يربط البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط، وبذلك تسيطر على المدخل الجنوبي لسواحل جمهوريات الاتحاد السوفيتي.

وفي زمن الحرب الباردة، ازدهرت العلاقات التركية - الإسرائيلية نظراً للدور الوظيفي الذي كانت تقوم به كل من تركيا وإسرائيل في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق، وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط، إلى درجة أن معظم المحللين كانوا يصفون تلك العلاقة بأنها ترقى إلى مستوى التحالف الاستراتيجي، في ظل وجود مساحة كبيرة من الالتقاء والاتفاق بين التوجهات الإسرائيلية والتركية ضمن المعطيات الشرق أوسطية على الرغم من أن تركيا فقدت دورها الاستراتيجي واهتمام حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق، فإنها تمكنت من استعادة قسم من مكانتها لدى واشنطن بعد حرب الخليج الثانية، وذلك لمساهمتها في فرض الحظر الجوي على العراق عن طريق تقديم قواعدها الجوية للطائرات الأميركية والبريطانية. كذلك، استغلت أنقرة الموقف الغربي من إيران للتسويق لدور أساسي لها في المنطقة، سعت عبره للحصول على الدعم المالي والاقتصادي والعسكري المطلوب لتعزيز نظامها. إلى أن دخلت العلاقات التركية - الإسرائيلية مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي مع توقيع الدولتين اتفاقاً للتعاون العسكري في الثالث والعشرين من فبراير شباط من العام ١٩٩٦، ليضع تركيا في قلب إستراتيجية واشنطن الشرق أوسطية.

ولا شك أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة أثار موجة من القلق ليس في أوساط العلمانيين الأتراك فحسب، وإنما في أوساط المؤسسة العسكرية التي نصبت نفسها حامية لإرث أتاتورك، ومعارضة عودة الإسلام مجدداً إلى البلاد، والحفاظ على هويتها العلمانية بكل الطرق والوسائل. فالعسكر تدخلوا أربع مرات، وبمعدل مرة كل عشر سنوات، لضبط إيقاع الديمقراطية، وبما يؤدي إلى عدم هيمنة الإسلاميين على مقدرات البلاد في نهاية المطاف.

غير أن الزعيم التركي رجب طيب أردوغان أعلن بوضوح أنه يريد «الاستمرار في الطريق الأوروبية»، رافضاً بذلك اتخاذ أي خطوة من خطوات الأسلمة، قد تُثير ردود فعل غاضبة أيضاً لدى فئات من تلك البلاد التي نشأت أجيالها على العلمانية منذ ثمانين عاماً. ويريد أردوغان أن يبقى حزبه في السلطة ثلاثة عشر عاماً

أردوغان صائد الذئاب

بعد أى بطول المدة التى قد تستغرقها للمفاوضات مع الاتحاد الأوروبى. فحزب العدالة والتنمية مثله مثل كل الأحزاب التركية المتعاقبة على الحكم منذ الثمانينيات، يسعى بكل قوة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى كسياسة ثابتة، إلا أنه يدمج هذا التوجه العام بتوجه موازٍ إلى الشرق الأوسط، وهو ما يمكن اعتباره التجديد الأبرز فى السياسة الخارجية لتركيا منذ انتصار الحزب قبل سبعة أعوام فى الانتخابات البرلمانية. واستطاع هذا الإدراك المتميز نسبياً لحزب العدالة والتنمية لهوية تركيا الوطنية، من حيث هى أوروبية وشرق أوسطية أيضاً، أن يوجه السياسات الإقليمية لتركيا بشكل مختلف بعض الشيء عن الحكومات السابقة. ومع مرور السنوات منذ ٢٠٠٢ وحتى الآن أصبح لهذا الإدراك الشرق الأوسطى مؤيدون حتى من دوائر خارج حزب العدالة والتنمية، ومرد ذلك أن ذلك التوجه يضمن لتركيا دوراً رئيساً فى الشرق الأوسط الجديد، بما يضمن ويعزز فى النهاية المصالح الوطنية التركية، بما فيها استخدام هذا الدور لتحقيق غاياتها فى الانضمام للاتحاد الأوروبى.

.. واليوم تدرك القيادات الصهيونية أنه وبعد زمن طويل من العلاقات المميزة مع الأتراك، فإن تركيا أردوغان بجذورها الإسلامية، تريد العودة إلى محيطها الإسلامى الذى كانت عليه فى الماضى بعد غياب استمر تسعة عقود من الزمان، من طريق القوة الاقتصادية الصاعدة، ووسائل القوة الناعمة، والتأييد المعنوى الكبير الذى تبديه تركيا للفلسطينيين فى مواجهة آلة القمع الصهيونية. وقد ظهرت مقالات عدة فى الصحف التركية تفسر الأسباب الخفية وراء انفجار أردوغان وتهجمه على إسرائيل. بعضها فسر غضب الزعيم التركى بأنه رد فعل على المأساة الإنسانية فى غزة. بينما أشار عدد من الكتاب إلى عملية إسقاط السلطان عبد الحميد الثانى بواسطة الصهاينة، الأمر الذى دفع أردوغان إلى «الثأر» له ولو بعد أكثر من مئة سنة. ويبدو أن رئيس الوزراء كان يعبر عن مزاج الشارع بحيث وصفته يافطات الحشود الضخمة بـ«فاتح دافوس»... و«موقف المارد» من سبات استمر أكثر من قرن من الزمن.

جذور العلاقة من يهود الدونمة إلى أتاتورك

لفهم طبيعة العلاقة بين تركيا واليهود ومن ثم دولة الكيان الصهيونى، يحتاج ذلك للعودة إلى الوراء لتحليل التاريخ، ودراسة جذور العلاقة، وفهم خلفيات هذا التعاون، الذى مرّ عليه مئات السنوات، فبعد سقوط الأندلس فى العام ١٤٩٢م، قبلت الخلافة العثمانية أن تستضيف فى ديارها العائلات اليهودية الهاربة من الأندلس، وأكرمتهم كراماً بالغاً، وأعطت لهم بعض الإقطاعات فى مدينة سالونيك باليونان (وكانت تابعة للخلافة العثمانية وهى التى خرج منها مصطفى كمال فيما بعد)، وعاش اليهود فى كنف الخلافة العثمانية فى غاية الأمن والاستقرار. لكن مرت الأيام وبدأت الخلافة العثمانية فى الضعف كدورة طبيعية من دورات الحياة، وفى نفس الوقت تظاهر عدد كبير من اليهود بالإسلام، وعرفوا بـ«يهود الدونمة»، أى اليهود الذين ارتدوا عن اليهودية إلى الإسلام، لكن هؤلاء ظلوا على ولائهم الكامل لليهود وإن كانوا

■ من الشراكة إلى الصدام

يحملون أسماءً إسلامية، ووصل بعض هؤلاء اليهود إلى بعض المناصب الرفيعة في الدولة، وتعاونوا في السر مع إنجلترا وفرنسا واليهود لإسقاط الخلافة العثمانية، وتعطل مشروعاتهم بشدة عند ظهور السلطان عبد الحميد الثاني - رحمه الله - الذي حكم الخلافة العثمانية من العام ١٨٧٦ إلى العام ١٩٠٩ م، ولكن قام هؤلاء اليهود بإنشاء جمعية تسمى «جمعية تركيا الفتاة» تدعو إلى الأفكار العلمانية والقومية، ومناهضة الفكرة الإسلامية بقوة، ثم ما لبث أن التحق بها عدد كبير من أفراد الجيش مُكوّنين ما عُرف بحزب «الاتحاد والترقي»، وهو الجناح العسكري لجمعية تركيا الفتاة.

وكان الشيء الجامع لكل هؤلاء الأعضاء هو علمانيتهم الشديدة، وكرهيتهم العميقة لكل ما هو إسلامي، ولولاهم الكامل لليهود والإنجليز والفرنسيين.

قام «حزب الاتحاد والترقي» بالانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني في العام ١٩٠٩ م وبدءوا في نشر الأفكار العلمانية في الدولة، ووضعوا في الخلافة أحد الخلفاء الضعفاء جداً، وهو محمد رشاد الملقب بـ «محمد الخامس»، وحكموا البلاد من وراء الستار، هنا ظهر مصطفى كمال (الملقب باتاتورك)، الذي ساعده الإنجليز على قلب نظام الحكم في الخلافة العثمانية، بل وإلغاء الخلافة العثمانية تماماً، وإنشاء الجمهورية التركية، والانفصال الكامل عن كل بلاد العالم الإسلامي، ثم قام مصطفى كمال أتاتورك بوضع دستور الدولة التركية، وفيه أكد بوضوح وصراحة على أن دولة تركيا علمانية لا دين لها، وألغى الشريعة الإسلامية، وصاغ القانون من القانون السويسري والإيطالي، وأتبع ذلك بعدة قوانين منعت كل مظهر إسلامي في البلد؛ وقتل أكثر من ١٥٠ عالماً من علماء الإسلام، وغير ذلك من القوانين والمواقف التي رسّخت العلمانية في تركيا، وأصبحت العلمانية والبُعد عن الإسلام هدفاً في حد ذاته، وكان ذلك بالطبع بمباركة واضحة من الغرب ومن الصهاينة في أنحاء العالم المختلفة، بل إن أفراد حزب الاتحاد والترقي - الذين صاروا قواداً للجيش التركي - لهم جذور يهودية معروفة أو انتماءات ماسونية يعرفها الجميع.

وفي العام ١٩٤٨ م قامت دولة الكيان الصهيوني «إسرائيل» في فلسطين، وفي عام ١٩٤٩ م اعترفت تركيا بدولة إسرائيل، وكانت هي الدولة الإسلامية الأولى التي تعلن هذا الاعتراف.

وقامت تركيا بعلاقات حميمة مع الكيان الصهيوني، وأعلن بن جوريون في العام ١٩٥٨ قيام «حلف الدائرة» (the peripheral pact)، ليحيط بالعالم العربي، وكان هذا الحلف مكوناً من تركيا وإيران (أيام الشاه) وإثيوبيا، وهو بذلك يقيم علاقات مع دول لها حساسية خاصة في التعامل مع العرب، وخاصة أن هذه الدول كانت تامة العلمانية في ذلك الوقت، ولا تزال تفاصيل هذا الحلف، الذي لم يعيش طويلاً، محاطة بالسرية، ولكن المعتقد أنه جاء تلبية لرغبة إسرائيلية في الانفتاح على الدول الرئيسية الجارة للعرب، ورداً من تركيا على الوحدة المصرية السورية وعلى انهيار النظام الملكي في العراق.

ومع مرور الوقت زادت أواصر العلاقة بين اليهود والأتراك العلمانيين، وتوثقت الأواصر العسكرية

أردوغان صائد الذئب

بين الطرفين بشكل مبالغ فيه، وليس هذا أمراً مستغرباً في ظل معرفة الخلفية اليهودية لقيادة الجيش التركي من أيامه الأولى..

تطور العلاقة من التحالف إلى التصادم

إذا ما اعتبرنا أن فترة الربيع «الخصب» التي تلت الاعتراف التركي بمستعمرة الكيان الصهيوني الإجرامى للحتل في عام ١٩٤٩م، وحتى نهاية العام ١٩٥٩م نتيجة للتطورات الإقليمية الدولية المتسارعة خلال فترة الخمسينيات من القرن العشرين، كالأزمة السورية في عام ١٩٥٧م، وسقوط النظام الموالي للغرب في العراق عام ١٩٥٨م، والذي تبعه انهيار حلف بغداد، وتدعيم النفوذ الأميركي في المنطقة العربية خلال نفس الفترة، والتي أدت إلى تعزيز وتقوية العلاقات التركية - الإسرائيلية، فقد شهدت الفترة من ١٩٦٠م إلى ١٩٧٥م سنوات الشتاء البارد بين الطرفين، حيث كان لحصار تركيا خلال الفترة من عام ١٩٦٣م - ١٩٦٤م، بسبب الحرب التركية - القبرصية وقيام بعض الحكومات العربية كليسيا على سبيل المثال بإمدادها بالأسلحة، مما جعلها ترد الجميل برفضها المطلق تمكين إسرائيل من استخدام القواعد الأميركية على أراضيها خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣م، دوراً كبيراً في توتر العلاقات بين الطرفين.

(لاحظ وجود نجم الدين أربكان كنائب لرئيس الوزراء التركي وشريك في الائتلاف الحكومي في نفس الفترة كعامل مؤثراً في الموقف التركي المتصادم مع إسرائيل).

وفي العام ١٩٦٧، قطعت العلاقات التركية الإسرائيلية لفترة وجيزة بعد حرب يونيو /حزيران من العام نفسه احتجاجاً على احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. وفي ١٩٦٩ شاركت تركيا في المؤتمر التأسيسي لمنظمة القمة الإسلامية. وفي ١٩٧٩ سمح بتأسيس مكتب لمنظمة التحرير في العاصمة التركية أنقرة. وأصبح الانفتاح على الجوار العربي جزءاً من سياسات كل الحكومات التركية خلال العقدين التاليين، ولكن هذا الانفتاح لم يتجاوز الحقل الاقتصادي بكثير.

وفي عام ١٩٨٠ أنزلت أنقرة علم الممثلة الدبلوماسية الإسرائيلية لديها رداً على قرار الأخيرة ضم القدس الشرقية واعتبار «القدس الموحدة» عاصمة أبدية لإسرائيل.

عادت بعدها السياسة التركية في فترة الثمانينيات لتلتزم الوسط الحيادي في علاقاتها بين شركائها في المنطقة - أي - العرب وإسرائيل، مؤكداً على أن عامل المصالح الاقتصادية الاستراتيجية التركية هو ما كان في ذلك الوقت وراء ذلك التحول، مع الإشارة إلى ميل الميزان كان أقرب إلى الجانب العربي منه إلى الجانب الإسرائيلي في تلك الفترة الزمنية، ويمكن القول بأن العلاقات التركية - العربية في هذه المرحلة تحديداً كانت مرهونة بتقلص مستوى علاقاتها بإسرائيل.

فسياسياً، وبالرغم من رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل إلى مستوى سفارة

من الشراكة إلى الصدام

بعد أن كانت مفوضية بسبب الاحتجاج التركي على الإعلان الإسرائيلي للقدس الشرقية كعاصمة أبدية لها، إلا أنها ظلت ملتزمة للحياد الحقيقي في فترة الحرب الإيرانية - العراقية حفاظاً على مصالحها وعلاقاتها الطيبة مع الدول العربية وتحديدًا دول الجوار كالعراق، أما اقتصادياً، وبسبب أزمة العمالة الأوروبية - التركية التي أدت إلى ترحيل الآلاف من الأتراك من أوروبا وإعادتهم إلى وطنهم، واستقبال الدول العربية والخليجية لهم دور هام في توطيد عامل التقارب الاقتصادي والسياسي بين الجانبين التركي والعربي.

وإذا كانت بعض الدوائر العلمانية التركية كانت تنظر إلى إسرائيل على أنها تشبه تركيا سياسياً في المنطقة، فإن المثير أن قادة انقلاب عام ١٩٨٠م اتجهوا نحو الدول العربية أكثر، خصوصاً بعد انضمام تركيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، ثم ازدادت هذه العلاقات قوة بعد نجاح حزب «الوطن الأم» بقيادة تورغوت أوزال في انتخابات عام ١٩٨٣م حيث تميزت فترة حكمه بالانفتاح على الطرفين العرب وإسرائيل - معاً.. لكن العلاقات التركية الإسرائيلية وإن شهدت تقدماً ملحوظاً بعد طلب تركيا الانضمام إلى المجموعة الأوروبية إلا أنها كانت أسرع تقدماً على صعيد العلاقات العربية التركية.

وقد لعبت الانتفاضة الأولى (١٩٨٧)، دوراً عاطفياً مؤثراً على الرأي العام التركي.. ولكن سرعان ما عادت تلك العلاقة إلى التطور والدفع نحو الجانب الإسرائيلي خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، وذلك بسبب عوامل عديدة، كان أخطرها على الإطلاق أزمة مياه نهري دجلة والفرات التي اشتعلت في ١٣ يناير/ كانون ثاني من العام ١٩٩٠م، وذلك بإعلان تركيا في ذلك التاريخ تحديداً قطع مياه نهر الفرات عن كل من سوريا والعراق لمدة شهر كامل، ريثما يمتلئ خزان سد أتاتورك، نتج عن ذلك إدانة جامعة الدول العربية لإقدام السلطات التركية على قطع مياه الفرات وذلك في بيان رسمي لها بتاريخ ١٤ يناير/ كانون ثاني ١٩٩٠، مما دفع تركيا بشكل غير رسمي إلى الإعلان عن تزويد إسرائيل بالمياه، وعدت ذلك سابقة خطيرة في العلاقات التركية - العربية.

عقدت تركيا ثلاث اتفاقيات دفاعية وأمنية محدودة مع الدولة العبرية في ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤، وفي الثالث والعشرين من فبراير/ شباط من العام ١٩٩٦ وقعت الدولتان على اتفاقية دفاعية وصناعية عسكرية واسعة النطاق. أسست الاتفاقية للتعاون في حقول التدريب العسكري وتبادل الموارد الاستخباراتية، ومشاركة الدولة العبرية في مناورات الحورية الموثوقة (Reliant Marmaid) البحرية، وصقر الأناضول الجوية، إضافة إلى استخدام الدولة العبرية للفضاء التركي وتدريب الطيارين الإسرائيليين على الطلعات الجوية من قاعدة قونيا.

خلال السنوات التالية، تكفلت الدولة العبرية بتطوير طائرات F4 ودبابات M60 التركية، كما تبادلت الدولتان معلومات استخباراتية ضد الإرهاب.

وهناك بالفعل اختلاف بين التعاون العسكري والتعاون الدفاعي - الاستراتيجي، بيد أن التعاون

أردوغان صائد الذئاب

العسكري المكثف يتضمن في الوقت نفسه دلالات إستراتيجية، وهو ينطبق على اتفاق التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي الذي يشتمل على بند يتعلق بالمشاورات ذات الطابع الدفاعي «أشير إليه بإنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين الدولتين» طبقاً لبيان لوزارة الدفاع الإسرائيلية صادر في الثامن عشر من مارس / آذار من العام ١٩٩٦، ويهدف المنتدى المذكور إلى رصد الأخطار المشتركة التي تهدد أمن البلدين وإقامة آلية مشتركة لمواجهة هذه الأخطار.

وبطبيعة الحال، فإن الإشارات الإسرائيلية التركية ترتبط أساساً بسورية، وكذلك بالعراق وإيران. ويتأكد ذلك بالنظر إلى بند آخر في الاتفاق العسكري ينص على «أن الحوار الاستراتيجي بين البلدين يمتد نشاطه ليشمل مجالات تتعلق بأنشطة الاستخبارات وإقامة أجهزة تنصت في تركيا لرصد أي تحركات عسكرية في سورية وإيران وجمع المعلومات عنهما».

وكان لضعف المساندة العربية للأقلية التركية في قبرص وبلغاريا، ومساندة بعض الدول العربية للحركة الانفصالية الكردية في تركيا، دور في توتر العلاقات السياسية والدبلوماسية تحديداً بين العرب وتركيا خلال تلك الفترة، وهو ما استغلته إسرائيل أنسب استغلال، لترفع مستوى التقارب بينهما إلى درجة التحالف العسكري والأمني، والذي بلغ أشده خلال الفترة من ١٩٩٦ م - ١٩٩٨ م، حيث وقعت تركيا وإسرائيل على عدد من الاتفاقيات العسكرية والأمنية المشتركة، وبالطبع نصت الاتفاقيات الجديدة على تبادل الخبرات العسكرية بين الجانبين، بما يتضمنه ذلك من إجراء مناورات عسكرية ومناورات جوية، واستخدام موانئ الطرفين، وبالفعل بدأ الجانبان في المضي قدماً لتنفيذ بنود الاتفاقية العسكرية الأمر الذي قوبل بالسخط والاستياء من قبل دول المنطقة، لما يشكله هذا التقارب من تأثير مذل بتوازن القوى في منطقة الشرق الأوسط.

(لاحظ أيضاً وجود نجم الدين أربكان كشريك في الائتلاف الحكومي في نفس الفترة ورئيساً للحكومة في العام الأول من تلك الفترة وعدم قدرته على منع هذه الاتفاقيات رغم إنها تخالف إيديولوجيته ومبادئه السياسية غير إن الجيش أعفاه من ذنب هذا الجرم عندما خلعه بعد عام واحد من توليه الحكم).

وكانت إذاعة الجيش الإسرائيلي قد ذكرت في العاشر من إبريل / نيسان ١٩٩٦ «بأن تركيا بموجب اتفاقها العسكري مع إسرائيل قبلت تقديم تسهيلات للأخيرة تستطيع بموجبها نصب أجهزة تنصت في أراضيها لرصد أي تحركات عسكرية في المنطقة، خصوصاً من جانب سوريا، ما سيمكن الاستخبارات الإسرائيلية من القيام بأعمال التجسس وجمع المعلومات، ولاسيما عن طريق التنصت الإلكتروني على سورية وإيران من داخل تركيا، بينما ستساعد إسرائيل تركيا في إقامة تجهيزات الكترونية على حدودها مع سورية والعراق وإيران».

من الشراكة إلى الصدام

لا شك أن هناك علاقة قوية بين الاتفاق الاستراتيجي الأميركي - الإسرائيلي، والاتفاق العسكري التركي - الإسرائيلي، ولا سيما أن أميركا التي تقيم علاقات مع القوتين الإقليميتين الإسرائيلية والتركية، تعمل دائماً على رسم نمط معين من الترتيبات الأمنية الإقليمية. وتكشف بنود اتفاق فبراير / شباط ١٩٩٦ وآليات تنفيذها وما نفذ منها بالفعل، عن حجم التعاون الوثيق بين القوات الجوية التركية والإسرائيلية، حيث يسمح للسلاح الجوي للدولتين كليهما باستخدام المجال الجوي للدولة الأخرى والقيام بتدريبات مشتركة، كما يسمح للطائرات الإسرائيلية بالوجود في قاعدتين جويتين تركيتين وهما (أنجيرليك وقونيا)، ولا يعني ذلك فقط أن إسرائيل ستتمكن لأول مرة من إحكام قبضتها، على سوريا لتنازلها شمالاً وجنوباً، وإنما يعني أيضاً تمتعها بحرية حركة واسعة في المنطقة، ارتكازاً على تعدد القواعد داخل أراضيها والأراضي التركية، على نحو يجعل الكثير من الممرات الإستراتيجية في متناول سلاحها الجوي.

في الجانب التسليحي، سعت تركيا للحصول على موافقة الولايات المتحدة لشراء نظام صواريخ آرو الباليستية الذي تنتجه إسرائيل، حيث أبرمت هذه الأخيرة اتفاقية بيع أسلحة إسرائيلية إلى تركيا تتجاوز قيمتها مليار دولار، ومن بينها تحديث ١٧٠ دبابة تركية من طراز إم ٦٠، وتصنيع طائرة للتجسس بدون طيار، وبيع صواريخ مضادة للدبابات، وبيع قمر اصطناعي للتجسس، فضلاً عن تصنيع صواريخ آرو - تو، التي تنوي إسرائيل نشر بطارياتها واداراتها في جنوبى شرقى تركيا للتصدى للصواريخ الإيرانية - حسب ما هو معلن.

ولم يشمل التحالف التركي - الإسرائيلي التعاون المشترك في المجالات العسكرية والأمنية فحسب خلال تلك الفترة المزدهرة، وإنما تجاوز ذلك إلى المجالات الاقتصادية والتجارية وغيرها كذلك (ففي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٦ م، بلغت قيمة التبادل التجارى في المجالات غير العسكرية بين تركيا وإسرائيل ٤٥٠ مليون دولار، هذا بالإضافة إلى اتفاقيات التعاون المشترك في مجال السياحة، والتجارة الحرة وحماية الاستثمارات بين الجانبين، تلك الاتفاقيات التي جاءت إثر العديد من الزيارات المتبادلة بين المسؤولين الأتراك والإسرائيليين، ففي هذه المرحلة كان الطرف التركى يلوح بإمكانية فتح الطريق أمام إسرائيل للنفاذ إلى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وفي المقابل كان الطرف الآخر يلوح بإمكانية الوساطة بين تركيا والولايات المتحدة).

وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨ سبتمبر / أيلول ٢٠٠٠ كان لابد لقادة تركيا أن يستجيبوا لضغط الأصوات الشعبية التي ارتفعت في بلادهم معارضة إسرائيل، فوصف الرئيس التركى آنذاك أحمد نجديت سيزار الأعمال الإسرائيلية بأنها «عنف واستفزاز»، وبلغ رئيس وزراء تركيا السابق بولند أجاويد مبلغاً غير مسبوق في إدانة إسرائيل عام ٢٠٠٢، حينما وصف حملة الجيش الإسرائيلي على مخيم جنين، المسماة «حملة السور الواقى»، بأنها «إبادة للشعب الفلسطينى».

ما إن دخل العالم بشكل عام، وتركيا على وجه الخصوص الألفية الجديدة - القرن الحادى والعشرين - حتى حدث التحول الجذرى فى تاريخ الدولة التركية الحديثة، وتحديدأ على مستوى سياستها الخارجية، ففي العام ٢٠٠١م، وتحديدأ بتاريخ ١٤ / ٨ / ٢٠٠١م، تم تشكيل حزب العدالة والتنمية من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامى الذى تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية فى ٢٢ / ٦ / ٢٠٠١م، وكانوا يمثلون جناح المجددين فى حزب الفضيلة، وكان رجب طيب أردوغان عمدة إسطنبول السابق وأحد البارزين فى الحركة السياسية الإسلامية فى تركيا أول زعيم لـ«حزب العدالة والتنمية» وهو الثالث والتسعون بعد المائة ضمن الأحزاب السياسية التى دخلت الحياة السياسية التركية، كان بعدها وتركيا على موعد استثنائى مع التاريخ.

ففى يوم الأحد الموافق ٣ / ١١ / ٢٠٠٢م حقق حزب العدالة والتنمية فوزأ ساحقأ فى الانتخابات العامة التركية منهيأ بذلك خمسة عشر عاماً من الحكم الائتلافى فى البلاد، نجاح الحزب خلال الفترة الرئاسية الأولى وما حققه على الصعيدين السياسى والاقتصادى تحديأ كان دافعأ للأمة التركية لاختيار وانتخاب حزب التنمية من جديد فى انتخابات العام ٢٠٠٧م، ولأول مرة منذ ٥٠ عاماً فى الحياة السياسية التركية يتمكن حزب سياسى واحد من تشكيل حكومة منفردأ مرتين، ويعود ذلك كما أكد العديد من المراقبين والمتابعين للشأن التركى إلى عدد من العوامل أهمها - كما يقول الباحث التركى بمركز الشرق العربى للدراسات محمود عثمان - الشخصية الكاريزمية لرئيس الحزب رجب طيب أردوغان، وتعرض الحزب إلى الغبن وازدواجية المعايير، ومذكرة الجيش ضد الحزب، وتدخله بشكل مباشر فى السياسة التركية، ونجاح الحملة الانتخابية، والاتصال المباشر مع الشعب والاهتمام بقضايا المواطنين.

وفى الوقت الذى حدث فيه تقارب قوى على صعيد العلاقة بين الدول العربية وتركيا خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين من جهة، وتحديدأ خلال الفترة الثانية لحكم حزب التنمية، الأمر الذى انعكس إيجابأ على علاقة الدولة التركية الحديثة بالدول الإسلامية والعربية، وانعكس سلبأ على علاقتها مع إسرائيل التى كانت حتى وقت قريب ورقة رابحة بيد الأتراك لدعمهم سياسياً من خلال الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الحليفة لإسرائيل كالدول الأوروبية لتمير سياسات تركيا وتوجهاتها الخارجية فى منطقة الشرق الأوسط وغيرها فى بعض الأحيان.

وقد أثار وصول العدالة والتنمية للحكم عدم ارتياح واضح فى الأوساط الإسرائيلية، بسبب تعاطيه للقضية الفلسطينية وتعاطف قادة العدالة معها، فصارت الأمور أشد صعوبة وتعقيدأ، فمن ناحية كان حجم التعاون التركى الإسرائيلى فى المجال العسكرى والاقتصادى قد خطا خطوات واسعة، وقد شهد العام الأول من حكم العدالة والتنمية زيارات إسرائيلية عالية المستوى لأنقرة، واستمر التعاون العسكرى بين البلدين

■ من الشراكة إلى الصدام

على مستوى المقرر في الاتفاقيات السابقة.

وفي تصريح لرئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أثناء زيارته أنقرة في فبراير /شباط ٢٠٠٧، قال أولمرت إن حجم التجارة بين البلدين وصل إلى ٢,٨٣ مليار دولار، وإن ١٥٢ شركة إسرائيلية تعمل في تركيا.

وبالفعل فإن المجال الاقتصادي والتجاري بين البلدين قد شهد تطوراً كبيراً، يكشف عن ذلك حجم المبادلات التجارية بين البلدين، الذي بلغ عام ٢٠٠٣ نحو ١,٤ مليار دولار باستثناء قطاع الدفاع. وخلال العام ٢٠٠٣ زار أكثر من ٣٠٠ ألف سائح إسرائيلي تركيا، حيث يجد الإسرائيليون في تركيا السياحة الآمنة، بعيداً عن التوتر الذي يعيشونه داخل إسرائيل. وأثناء زيارة وزير البنية التحتية الإسرائيلي يوسف باريتسكي لتركيا في مايو /أيار ٢٠٠٤، تم توقيع اتفاقية بين البلدين بقيمة ٨٠٠ مليون دولار، تقوم تركيا بمقتضاها ببناء ثلاث محطات كهرباء في إسرائيل. وقبلها بشهرين وقع الجانبان اتفاقية، تتضمن شراء إسرائيل ٥٠ مليون متر مكعب من الماء سنوياً من تركيا، وذلك خلال السنوات العشرين القادمة.

ولكن رئيس الوزراء اردوغان فاجأ الإسرائيليين بشجبه العنيف لحادثة اغتيال مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين، واصفاً أياها بارهاب الدولة.

غير أنه في ٢٠٠٥ قام اردوغان بزيارة مفاجئة لكل من الدولة العبرية وسلطة الحكم الذاتي الفلسطينية. في لقائه مع رئيس الوزراء آرييل شارون، اقترح اردوغان قيام تركيا بدور وسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولكن شارون لم يكن معنياً بمثل هذا الدور.

أما في رام الله، فقد وصف اردوغان العلاقات التركية الفلسطينية بأنها تاريخية، مفتحة بذلك مساراً تركياً نشطاً في الشأن الفلسطيني.

ورغم أنه ليس من الواضح ما إن كانت أنقرة قد قامت باتصالات مبكرة بحركة حماس أم لا، فإن فوز الأخيرة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير /كانون الثاني ٢٠٠٦ أتاح لرئيس مكتب حماس السياسي تلقى دعوة لزيارة العاصمة التركية والالتقاء بوزير الخارجية التركي -آنذاك- عبد الله جول.

منذ تلك الزيارة، حافظت تركيا على اتصالات مستمرة بحماس، رغم المعارضة الغربية والإسرائيلية، وتبنت حكومة اردوغان موقفاً رسمياً يدعو إلى فتح قنوات الحوار مع حماس وضمها إلى الحركة السياسية والدبلوماسية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية. بيد أن التحرك التركي حافظ على توازن حذر في العلاقة مع الفلسطينيين والإسرائيليين.

في ٢٠٠٤ وقعت تركيا والدولة العبرية صفقة لتصدير ٥٠ مليون متر مكعب من المياه التركية للدولة العبرية خلال العشرين عاماً التالية. وفي ٢٠٠٥ وبعد زيارته للدولة العبرية، استضاف اردوغان اللقاء العلني الأول بين مسؤولين إسرائيليين وباكستانيين.

أردوغان صائد الذئاب

فى فبراير/شباط ٢٠٠٧ قام رئيس الوزراء الإسرائيلى أولمرت بزيارة أنقرة، حيث أقنعه أردوغان بقبول لجنة تركية للتحقيق فى الحفريات الإسرائيلية تحت المسجد الأقصى. ولكن تقرير اللجنة، الذى جاء فى غير مصلحة الإسرائيليين، أعلن بدون ضجيج كبير فى نوفمبر/تشرين الثانى من العام نفسه.

وفى نوفمبر/تشرين الثانى ٢٠٠٧ أيضاً، استضافت أنقرة لقاء بين الرئيس الفلسطينى عباس والإسرائيلى بيريز، وقد منح بيريز استقبالا غير مسبوق عندما سمح له بتوجيه خطاب للبرلمان التركى.

فى الشهر نفسه، شاركت تركيا فى مؤتمر «أنابوليس» بالولايات المتحدة، الذى استهدف إعادة إطلاق مفاوضات الحل النهائى بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وطبقا لصحيفة تركية، فإن الاتفاقات العسكرية بين البلدين بلغت منذ تولى حكومة العدالة والتنمية ملياراً دولار، ضمنها صفقة لشراء تركيا طائرات استطلاع إسرائيلية الصنع ومحطات تحكم أرضية.

سياسة التوازن الحذر هذه وفرت لتركيا دورها الرئيسى فى الصراع العربى الإسرائيلى، عندما أصبحت الوسيط والمضيف للمباحثات السورية الإسرائيلية غير المباشرة فى ٢٠٠٨. ولكن هذا التوازن بدا كأنه اختل لصالح العلاقات مع الفلسطينيين والمنطقة العربية أثناء أسابيع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، عندما اتخذت أنقرة موقفا متضامنا مع الفلسطينيين بتأييد واسع وغير مسبوق من كافة فئات الشعب التركى.

وقد تزايد القلق الإسرائيلى من الخطوات السياسية التركية الاستثنائية التى حدثت تجاهها (وتحديداً خلال العام ٢٠٠٩ م)، فهى تدرك أنها الخاسر الأكبر من تلك الالتفاتة التركية إلى منطقة الشرق الأوسط «العربية تحديداً» وقضاياها المصرية، والتى تعتبرها - أى - إسرائيل نقيض لمصالحها الاستراتيجية.

ومن أبرز ما يمكن الإشارة إليه فى هذا الجانب - أى - جانب توتر العلاقة بين إسرائيل وتركيا خلال هذا العام الأمثلة التالية، وهى نفسها ما يثبت التقارب التركى من العرب وقضاياهم:

● المجاهرة التركية المباشرة والرافضة للتصرفات والسياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، والاعتداءات المتواصلة على الأبرياء فى قطاع غزة، وهو ما شاهدها من خلال الخطوة الجريئة والغير مسبوقة التى قام بها أردوغان فى مؤتمر دافوس خلال العام ٢٠٠٩، والتى لاقت قبولا وترحيبا من قبل الشعب التركى، وقال أردوغان للآلاف الذين خرجوا لاستقباله فى المطار: «إن لغة بيريز لم تكن مقبولة، وكان على أن أتصرف دفاعاً عن كرامة تركيا، كل ما أعرفه أنه يتعين على الذود عن كرامة تركيا والشعب التركى، لست زعيم قبيلة بل أنا رئيس وزراء تركيا ويتعين على أن أتصرف على هذا النحو». بالإضافة لموقفه من الحفريات تحت المسجد الأقصى.

● اعتراف أردوغان بحركة حماس ورفض وصمها بمنظمة إرهابية، وتكرار استقباله لقادة حماس، بداية من ١٦ فبراير/شباط ٢٠٠٦ م، عندما استضاف رئيس المكتب السياسى لحماس خالد مشعل فى أنقرة.

■ من الشراكة إلى الصدام

• التقارب التركي - السوري، والذي تعتبره إسرائيل خطوة خطيرة نحو تشكيل تحالف خطير قد يضر سياساتها المستقبلية تجاه سورية، وتحديدًا الخطوة الأخيرة التي فتحت الحدود بين الدولتين على مصراعها.

• قضية الرفض التركي القاطع لاستخدام أراضيها لضرب إيران وقد تطور الموقف لاحقاً لتعلن أنها ستتصدى عسكرياً لأي طائفة قد تخترق أجواءها لضرب إيران.

• رفض أردوغان بشدة أثناء مأدبة إفطار رمضان - رمضان ٢٠٠٩ - شارك فيها الأمين العام للحلف الأطلسي الدنماركي أندرس فوج راسموسن استخدام عبارة الإرهاب الإسلامي لوصف عنف المسلحين وقال أردوغان: «أن استخدام حوادث معزولة لنعت دين بأكمله وأتباعه بأنهم إرهابيون محتملون والسعي إلى نشر هذه المفاهيم والتسامح مع مثل هذه السلوكيات، هو في الحد الأدنى جريمة ضد الإنسانية».

• طلب تركيا من إسرائيل عدم المشاركة (مرتين في العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩) في المناورات «صقر الأناضول» التي تجرى بين دول حلف شمال الأطلسي بمشاركة جيوش «صديقة»، ما أدى إلى إلغائها لاحقاً بسبب امتناع الولايات المتحدة وإيطاليا عن المشاركة، وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قد صرح في تعليقه على مسألة إلغاء المناورات التركية المشتركة مع إسرائيل، بأنه أخذ بعين الاعتبار ضمير الشعب التركي، وقال: «كان على أن أكون صوتاً ناطقاً بوجدان شعبي، لأن شعبي يرفض مشاركة إسرائيل جرائمها، ولذلك تشاورنا مع الجهات المسؤولة وقلنا نعم.. المناورات سوف تجرى.. ولكن إسرائيل لن تشارك فيها.. وعرض المقترح وقيل.. وستكون مناورات هذه السنة من دون إسرائيل».

حدود التصعيد والمواجهة

المتتبع للمواقف التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في أنقرة، يلمس بوضوح مجموعة من التحولات الإستراتيجية في مواقف الحكومة التركية من بعض أزمات الشرق الأوسط، ولعل أخطرها في ظل الأزمة العراقية ذات الأبعاد الدولية. فليست هذه المرة الأولى التي تتخذ فيها حكومة أردوغان قراراً كبيراً وخطيراً له تداعيات إقليمية في منطقة الشرق الأوسط كلها، فقبل اندلاع الحرب الأنجلو/ساكسونية على العراق في مارس ٢٠٠٣، رفضت تركيا - العضو الدائم في حلف شمال الأطلسي، والدولة التي تربطها بأميركا علاقات إستراتيجية على درجة عالية نسبياً من المتانة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً - استخدام أراضيها لاحتلال العراق، على الرغم من الضغوط الهائلة التي مورست عليها، وقد نجحت في إعادة توازن دبلوماسيتها والعودة إلى مكانها في العالم الإسلامي، من خلال دمج حضورها الجغرافي ودورها التاريخي وقوة اقتصادها الصاعد، ونفوذ مؤسساتها العسكرية، للعب دور إقليمي فاعل منافس للدور الإسرائيلي.

أردوغان صائد الذئاب

أما على صعيد علاقة تركيا مع إسرائيل في ظل حكومة أردوغان، فقد كانت حدوداً للتصعيد والمواجهة، أغلبها كان بسبب تطورات حدثت على الساحة العربية عامة، وخصوصاً الفلسطينية، بداية من أحداث الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠٠، والتهديدات بتفجير المسجد الأقصى والجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، ومن أبرز محطات التصعيد المتبادل بين الطرفين، نذكر الآتي:

● رفض أردوغان استضافة شارون في تركيا على خلفية المجازر التي ارتكبها في فلسطين المحتلة إبان الانتفاضة الثانية، ووصف إسرائيل بالدولة الصهيونية بعد اغتيال الشيخ أحمد ياسين رئيس حركة حماس في أبريل / نيسان ٢٠٠٤.

● قيام إسرائيل بتدريب الميليشيات الكردية في شمال العراق وتورطها في عمليات سرية بدول مجاورة، وهو ما كشف عنه الصحافي الأميركي سيمور هيرش في مجلة «نيويورك» في العام ٢٠٠٤، وقاد إلى بداية التآزم في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، وعلى الرغم من نفى كل من إسرائيل والقيادة الكردية في شمالي العراق لهذه التقارير، فإن تركيا لم تقتنع، خصوصاً مع ورود تقارير أخرى، أشارت إلى قيام إسرائيل بإرسال عملاء لها داخل إيران للحصول على معلومات عن برنامجها النووي.

وكان السفير الإسرائيلي في تركيا «بيني عفيف» استنكر ما ورد في تقرير «نيويورك»، ونفى ما ذهب إليه التقرير من أن إسرائيل قد استفادت من الاحتلال الأميركي للعراق بتوسيع وجودها في شمال العراق، وطمان السفير الإسرائيلي وزارة الخارجية التركية بأن إسرائيل قد قررت منذ وقت طويل ألا تتدخل في الشؤون العراقية، وأعلن وزير الخارجية التركي عبد الله جول قبول تأكيدات السفير الإسرائيلي من أن ما حواه تقرير «نيويورك» هو مجرد ادعاءات غير حقيقية، لكن وكالة أنباء الأناضول، شبه الرسمية، أذاعت على لسان جول قوله «إننا نأمل ألا تثبت الأيام خطأ نقتنا بإسرائيل».

وكانت وسائل الإعلام التركية قد نشرت قبل ذلك حديثاً لوكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية السابق «ألون ليل»، والذي تحدث فيه عن أن إقامة دولة كردية مستقلة أمر لا يزعج إسرائيل، ولكنه أضاف أن إسرائيل مدركة تماماً لحساسيات تركيا بشأن هذه القضية، ولهذا فإن إسرائيل لا تحاول دعم هذا التوجه الكردي.

● يعزو معظم المسؤولين الإسرائيليين في تحليلاتهم للأزمة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، إلى اندفاع المشروع التركي لجهة تطوير العلاقات مع كل من سوريا وإيران، على حساب تآكل في العلاقات الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل، ولا سيما بعد أن دشنت زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى أنقرة ربيع ٢٠٠٩ فضلاً عن فصول الأدوار الإقليمية في المنطقة، حيث مثلت تلك الزيارة اعترافاً أميركياً صريحاً وواضحاً بأهمية دور تركيا الجغرافية والسياسية في صياغة توازنات السياسة الدولية، كما مثلت تلك الزيارة فاتحة لإقامة شراكة جديدة بين القوة الأعظم الولايات المتحدة، وبين القوة الإقليمية الصاعدة تركيا، فضلاً عن ذلك، أسهمت حكومة أردوغان في تطوير العلاقات السورية التركية من علاقات تصادمية

■ من الشراكة إلى الصدام

وصلت إلى شفير الحرب بين البلدين، إلى علاقات ودية وتنسيق ملحوظ على المستويين الإقليمي والدولي. وتعتقد إسرائيل أن إقامة الحلف الإقليمي السوري - التركي الجديد من خلال تشكيل مجلس التعاون الاستراتيجي السوري - التركي الذي تم على أعلى المستويات في سورية (حلب) والذي عقد في الثالث عشر من أكتوبر / تشرين أول ٢٠٠٩، بأنه دليل إضافي على رغبة تركيا بالابتعاد عن إسرائيل والاقتراب من جيرانها المسلمين. كما اعتبرت إسرائيل أن الإعلان عن القيام بمناورات عسكرية تركية سورية هو تأكيد لفرضيتها. وعلى الرغم من مخاوف قادة إسرائيل من التقارب التركي مع كل من سورية وإيران، فإنهم يستبعدون تماماً أي حديث عن إمكانية قيام تركيا بمراجعة علاقاتها «الوثيقة» بإسرائيل.

● كما أن الأزمة في العلاقات التركية - الإسرائيلية ناجمة أيضاً من الصدمة التي تلقاها أردوغان حين قام أيهود أولمرت بزيارة تركيا قبل يومين من الحرب الإسرائيلية على غزة يوم ٢٧ ديسمبر / كانون أول ٢٠٠٨، حيث لم ينبس أولمرت ببنت شفة عن نيات الحكومة الإسرائيلية بشأن ذلك العدوان.. كما أن أردوغان لم يُخف يوماً تحفظاته حيال التعاون العسكري المدعوم من الجنرالات الأتراك والإسرائيليين.

● لقد تبين لإسرائيل أن قدرة تأثيرها على تركيا البلد المسلم الهام والحليف لها تتراجع وبذلك يعتبر الإسرائيليون أنهم قد يفقدون هذا الحليف، وما تخشاه إسرائيل الآن هو أن تقع التكنولوجيا العسكرية والمعلومات المتبادلة مع انقرة مستقبلاً في أيدي أعداء إسرائيل. ولم يُخف أفيجدور لبيرمان غضبه باستدعاء السفير التركي في تل أبيب بحجة أن التلفزيون التركي عرض جنوداً إسرائيليين يقتلون سجناء، لكن رئيس الوزراء أردوغان اعتبر هذا التصرف رداً مستتراً على إلغاء المناورات العسكرية بقوله: «إن تركيا بلد كبير لا يمكن لأحد أن يملأ عليه قراراته، وأي سلطة سياسية يجب أن تأخذ في الحسبان رأي الشعب التركي وطلباته».

● الهجوم الإسرائيلي الوحشي على قافلة أسطول الحرية المتجه إلى غزة في ٣١ مايو / أيار ٢٠١٠، والذي راح ضحيته تسعة أتراك من المتضامنين مع غزة، وما تبعه حملات هجوم اتهامات متبادلة بين الطرفين.

الحرب على غزة

لم يُخف رئيس الوزراء التركي رجب الطيب أردوغان رد فعله الحاد على الحرب على غزة (٢٧ ديسمبر / كانون أول ٢٠٠٨) منذ اليوم الأول لاندلاعها. وقد بدأ أردوغان غاضباً على حجم الضحايا الفلسطينيين من ناحية، ومن ما وصفها بالإهانة التي وجهت لتركيا من ناحية أخرى. ما ولد الشعور بالإهانة أن أردوغان كان قد استقبل رئيس الوزراء الإسرائيلي قبل أيام قليلة فقط من بدء الحملة الإسرائيلية على قطاع غزة، واضعاً كل الثقل التركي خلف هدف تطوير مباحثات السلام السورية الإسرائيلية غير المباشرة.

خلال أسابيع الحرب الثلاثة، تواصل الشجب التركي الرسمي للحملة الإسرائيلية، بينما انطلقت

أردوغان صائد الذئباب

حركة تضامن تركية شعبية غير مسبوقة مع الفلسطينيين. وقام رئيس الوزراء التركي بجولة عربية واسعة للعمل على تطوير موقف عربي تركي مشترك من الحرب، كما أوفد مستشاره للشؤون الخارجية - آنذاك- د. أحمد داود أوغلو للمشاركة في المفاوضات بين الوسيط المصري من ناحية، وحركة حماس والدولة العبرية من ناحية أخرى.

التحقت تركيا بمؤتمر قمة الدوحة العاجل لبحث الحرب على غزة، واستقبلت عددا من الجرحى الفلسطينيين في مستشفيات العاصمة، كما أرسلت قوافل من المساعدات العينية لأهالي قطاع غزة. وحتى زوجة رئيس الوزراء لم تتوان عن المشاركة في الحملة التضامنية مع غزة، عندما دعت للقاء تضامني شارك فيه عدد من زوجات الزعماء العرب والمسلمين.

وكان أردوغان قد شن هجوماً عنيفاً على إسرائيل في السادس من يناير/كانون ثاني ٢٠٠٩ بسبب عدوانها على قطاع غزة، مؤكداً أن التاريخ سيحاسب قادتها. وأضاف أن تركيا حكومة ودولة وشعباً لا ولن تكون إلى جانب الظالمين الإسرائيليين، داعياً المجتمع الدولي للعمل العاجل من أجل وضع حد نهائي لهذا الظلم الغاشم. وخاطب أردوغان وزيرة الخارجية الإسرائيلية - آنذاك- تسيبي ليفني ووزير الحرب إيهود باراك، بالقول: «إن التاريخ سيسجل لكما هذا العار»، يجب عليكم التخلي عن الحسابات الضيقة الخاصة بالانتخابات، دماء الأطفال والنساء والعزل من الفلسطينيين يجب أن لا تكون ثمناً لهذه الحسابات، الأتراك العثمانيون أنقذوا أجدادكم اليهود من مظالم الصليبيين في إسبانيا عام ١٤٩٠ لدى سقوط الدولة الأندلسية».

وفي رد على انتقادات الإسرائيليين له فيما يتعلق باتخاذ مواقف عاطفية تضامنية مع الشعب الفلسطيني، قال «نعم أنا عاطفي عندما أرى ما تفعله الهمجية الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، هذه الهمجية لطخة عار في جبين البشرية جمعاء وإن تركيا حكومة ودولة وأمة لا ولن تغفر للإسرائيليين هذه المظالم».

وكشف في هذا الصدد أن حكاهم تل أبيب أغلقوا آذانهم عن كل صوت شريف وإنساني، موضحاً أن المظاهرات التي خرجت في كل مدن تركيا عكست بكل وضوح حساسيات الشعب التركي وتعاطفه وتضامنه مع الشعب الفلسطيني وأن أحداً لا يستطيع أن يتجاهل رد الفعل الشعبي في تركيا.

وحمل أردوغان إسرائيل مسؤولية الحرب وقال عنها إنها لم تحترم شروط التهدة على الرغم من التزام حماس بها، مشيراً إلى الحصار غير الإنساني لغزة منذ عامين.

وذكر أيضاً بمعاملة السلطات الإسرائيلية له عندما أجبرته على الانتظار في سيارته أكثر من ٣٠ دقيقة عندما أراد زيارة رام الله، وقال إن هذه السلطات التي تعامل رئيس وزراء دولة مهمة مثل تركيا هكذا فكيف لها أن تعامل الشعب الفلسطيني بإنسانية؟

من الشراكة إلى الصدام

وانتهى أردوغان إلى التاكيد على أن فلسطين قضية كل العرب والأترك والشرفاء فى جميع أنحاء العالم وأنه بدون حل المشكلة الفلسطينية لن يكون هناك أمن واستقرار وسلام فى العالم.

لم يمر موقف الحكومة التركية من الحرب على غزة بلا جدل وردود فعل من نوع آخر. عدد من المعلقين فى الصحف العلمانية الرئيسية فى تركيا اعتبر أن الموقف الذى اتخذه أردوغان يهدد مصالح تركيا وعلاقاتها التقليدية مع الدولة العبرية، ويدفع نحو تحول قوى الضغط اليهودية فى الولايات المتحدة إلى العمل ضد تركيا. كما أثار معلقون آخرون أسئلة حول ما إن كانت حكومة أردوغان قد عادت إلى جذورها الإسلامية الأصولية وبدأت فى تقويض علاقات وروابط تركيا الغربية.

وبينما عاد الحديث من جديد عن العثمانية والعثمانية الجديدة إلى أعمدة الصحف والدوائر السياسية التركية، ألقى قائد القوات البرية الإسرائيلية الميجور جنرال أفى ميزراحي كلمة فى مؤتمر عقد فى الدولة العبرية (١٤ فبراير / شباط ٢٠٠٩) هاجم فيها الموقف التركى، ودعا الأترك إلى النظر فى المرأة، قائلا إن ما تقوم به تركيا ضد الأكراد، وما ارتكبه ضد الأرمن، واحتلالها لشمال قبرص، لا يؤهلها لانتقاد السياسة الإسرائيلية. وقد جاء الرد على الجنرال الإسرائيلى هذه المرة من قيادة الأركان التركية، التى أصدرت بياناً ندد بالتصريحات الإسرائيلية.

ولكن التوتر الذى شاب العلاقات التركية الإسرائيلية منذ بدء الحرب على غزة سرعان ما تم احتواؤه، بعد لقاء جمع وزيرى خارجية البلدين واعتذار قائد الأركان الإسرائيلى لخطيره التركى عن تصريحات الجنرال ميزراحي. أو هكذا بدا الوضع.

غير أن الخبير المتخصص فى شؤون الشرق الأوسط بمجلس العلاقات الخارجية الأمريكى ستيفن ا. كوك قد أكد فى مقابلة (أجراها معه برنارد جويرتزمان، المحرر الاستشارى بمجلس العلاقات الخارجية الأمريكى ونشرت على الموقع الإلكتروني للمجلس)، أن عملية «الرصاص المصبوب» الإسرائيلية على قطاع غزة فى ديسمبر ٢٠٠٨ ويناير ٢٠٠٩ كانت العامل الرئيس فى التوتر الذى تشهده العلاقات التركية - الإسرائيلية فى الوقت الجارى، فقد أثارت هذه العملية غضب الحكومة التركية لأنها جاءت فى أعقاب زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى آنذاك إيهود أولمرت لأنقرة وهى الزيارة التى ركزت على البحث فى عملية السلام السورية - الإسرائيلية عبر الوساطة التركية وتحت رعاية رئيس الوزراء التركى. وعلى الرغم من ذلك فإن أولمرت لم يبلغ أردوغان لدى رحيله عن فحوى عملية «الرصاص المصبوب» والنية الإسرائيلية للقيام بمثل هذه العمل العسكرى على قطاع غزة، الأمر الذى اعتبره أردوغان إحراجاً وإهانة كبيرة له ولتركيا. واعتبرت أنقرة أن هذه العملية مبالغ فيها وتعد رداً غير متناسب على الهجمات الصاروخية التى تعاني منها إسرائيل.

وعلى الرغم مما توصف به العلاقات بين الدولتين قبل هذه التطورات بأنها علاقات جيدة فقد كانت تلوح فى الأفق بعض المشكلات ومظاهر التوتر التى بدت بشكل جلى إبان الانسحاب الإسرائيلى الأحادى

أردوغان صائد الذئاب

الجانب من قطاع غزة عام ٢٠٠٥ حيث اعتبر أردوغان أن الإجراءات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة آنذاك «إرهاب دولة»، وتجاوزت الدولتان هذه الأزمة من خلال زيارة رئيس الوزراء التركي لإسرائيل والتوقيع على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات المشتركة والاجتماع مع رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أرييل شارون وكان من المقرر لشارون أن يزور تركيا فيما بعد لولا الأزمة الصحية التي تعرض لها وراح على أثرها في غيبوبة منذ يناير ٢٠٠٦.

ويخلص «كوك» من ذلك إلى القول بأن عملية الرصاص المصبوب في قطاع غزة والحرع الشديد الذي تعرض له رئيس الوزراء التركي أردوغان هي القضية الرئيسية التي تسببت في التوتر التركي الإسرائيلي.

أزمة صقر الأناضول

تسبب رفض أردوغان (مرتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠) مشاركة إسرائيل في مناورات «صقر الأناضول» السنوية، في أن يسود مناخ من التوتر في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، ولاسيما وأن هذه المناورة تعتبر من أهم التدريبات العسكرية وأوسعها نظراً لنسبة المشاركين فيها (إسرائيل والأطلسي)، والتي تجرى في إطار تدريبات حلف شمال الأطلسي لمدة أسبوعين.

كانت هذه المناورات تجرى عادة بين تركيا وإسرائيل منذ العام ٢٠٠١، وكان من المقرر أن تجرى مناورة العام ٢٠٠٩ في قاعدة سلاح الجو التركي في مدينة قونيا جنوب أنقرة، حيث تتدرب طائرات الحلف الأطلسي على مهام هجومية بينها معارك جوية، وغارات برية، ومحاربة منظومات الدفاع الجوي والتزود بالوقود في الجو. وتنبع أهمية هذه المناورات الجوية المشتركة في خليج قونيا القاعدة التي اعتاد الطيران الإسرائيلي استخدامها، كونها تجرى قرب حدود سورية وإيران، البلدين المعادين لإسرائيل. ويعتقد المراقبون أن هذه القاعدة قد لا تستخدم بعد اليوم لهجوم إسرائيلي محتمل ضد إيران!

وخلافاً للموقف في أعوام سابقة، جرى هذه المرة إبلاغ إسرائيل بعدم السماح لطائراتها الحربية بالمشاركة، لأن تركيا لن تسمح للطائرات التي تقصف غزة بالتدرب في أجوائها على الحرب المقبلة، والواقع أن هذا الموقف يعنى أن تركيا لن تسمح للطائرات الإسرائيلية بالتدرب في أجوائها خارج نطاق المناورة أيضاً. ومن الوجهة العملية فإن هذا القرار يعنى حرمان سلاح الجو الإسرائيلي من منطقة تدريب بالغة الأهمية خصوصاً للسماء الفسيحة والتضاريس المختلفة المتوفرة فيها.

وللعام الثاني على التوالي، رفضت تركيا طلباً إسرائيلياً بالاشتراك في مناورة صقر الأناضول الجوية «صقر الأناضول ٢٠١٠ - ٢»، والتي أقيمت في السابع من يونيو/حزيران ٢٠١٠، وذلك بسبب العدوان الإسرائيلي الوحشي على قافلة أسطول الحرية، الذي راح ضحيته ٩ مواطنين أتراك وأصيب ٢٠ آخرون، وقد انطلقت المناورة في القاعدة الجوية الثالثة في مدينة قونيا وشارك فيها كل من تركيا بـ ٣٩ طائرة حربية

من الشراكة إلى الصدام

والولايات المتحدة بـ ١٥ طائرة «إف ١٥»، والإمارات العربية المتحدة بـ ٦ طائرات من طراز «ميراج ٢٠٠٠ - ٩»، وإيطاليا بـ ٥ طائرات «إيه إم إكس»، وأستراليا بـ ٦ طائرات «إف ١٨» وحلف شمال الأطلسي بطائرة «إواكس» للإنذار المبكر من طراز «إي ٣ - إيه».

وتبدى القوات الجوية في الدول الأجنبية اهتماماً كبيراً بمناورات صقر الأناضول نظراً لامتلاك القاعدة الجوية في قونيا أكبر مجال جوى للتدريب في القارة الأوروبية.

وكان سلاح الجو الإسرائيلي قد أنهى بالفعل استعداداته للمشاركة في المناورة، قبل أن يصله البلاغ بإبطال المشاركة. وأشارت مصادر عسكرية إسرائيلية إلى أنها لم تفاجأ بالقرار التركي في ضوء التدهور المتزايد في العلاقات بين الدولتين.

وفيما حاولت الحكومة الإسرائيلية التقليل من شأن التذاعيات السياسية والإستراتيجية الناجمة عن قرار أنقرة بإلغاء مشاركة إسرائيل في التدريبات العسكرية الجوية التي تجرى عادة بين ١٢-٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، حيث حاول نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني أيلون التقليل من أهمية قرار أنقرة، مؤكداً أن «تركيا كانت وستبقى نقطة ارتكاز إستراتيجية مهمة جداً في الشرق الأوسط وعلاقاتها مع إسرائيل تخدم مصالح المنطقة برمتها»، ووصف تركيا بأنها «دولة متسامحة تنتمي إلى العالم الغربي وتعتبر مثلاً يُقتدى به على عكس النظام الإيراني».

وفي المقابل ذكر بيان تركي مقتضب نشر على موقع رئاسة الأركان على شبكة الإنترنت أنه كان يجب إجراء المناورات من ١٠ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، لكن تم إلغاء المشاركة الدولية بعد مفاوضات دولية أجرتها وزارة الخارجية التركية.. والمناورة أجلت جراء قرار تركي لتغيير تركيبة المشاركين وعدم السماح بمشاركة سلاح الجو الإسرائيلي.

وقال رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان في مقابلة تلفزيونية له مع «قناة العربية»، إن السبب وراء القرار التركي، يكمن في أن إسرائيل ارتكبت جرائم حرب ضد الفلسطينيين في غزة عندما ألقت على الأطفال هناك قنابل فوسفورية. وشدد على أن حكومته التزمت ضمير شعبها عندما قررت إلغاء مشاركة الطائرات الإسرائيلية في مناورات «صقر الأناضول».

وكان أردوغان قال لأعضاء حزبه (العدالة والتنمية الحاكم): إن «هناك دولا يحظى فيها الأطفال بالتعليم الأفضل والخدمات الصحية المتطورة. وفي أماكن أخرى هناك اليأس، الفقر، الحرب، وأسلحة الدمار الشامل.. علينا أن نصغي لأصوات المظلومين، العراق احتل، وكذلك غزة.. والبشرية تنتظر إلى هذه المظالم من أبراج مريحة». وأضاف أن «البشرية بأسرها رأت قنابل الفوسفور تلقى على أطفال أبرياء في غزة فيما هي جالسة على أرائكها المريحة».

وكانت لهذه الأزمة مضاعفات في مستوى الاتفاقيات العسكرية بين البلدين، وهو ما كشفت عنه

أردوغان صائد الذئاب

الصحافية الإيطالية مارتا أوتافيانى، المقيمة فى إسطنبول، والمواكبة للأحداث والتطورات فى تركيا، حيث نشرت: «قد تواجه إسرائيل وتركيا مشكلة فى إتمام برنامجين دفاعيين مؤجلين، يتمثل الأول فى الخطة التركية لشراء طائرات إسرائيلية من دون طيار «هيرون»، ويتعلق البرنامج الثانى بقيام إسرائيل بتحديث دبابات المعارك التركية «إم ٦٠». فازت شركتنا «أيركرافت إندستريز» و«البيت» الإسرائيليتان بمناقصة ضد شركات أميركية عام ٢٠٠٥ فى صفقة عقدتها تركيا لشراء عشر مركبات «هيرون» تساوى قيمتها نحو ١٩٠ مليون دولار - سوف يتم إنتاج قطع من المركبات فى تركيا - وقد كان من المقرر تسليم مركبات «هيرون» عام ٢٠٠٧، لكن تعذر إتمام البرنامج بسبب عدم التناسب بين القطع الإسرائيلية والتركية، وفشل اختبارات الأداء.. كما فازت شركة «ميليتري إندستريز» الإسرائيلية بمناقصة عام ٢٠٠٢ لتأمين ١٧٠ دبابة «إم ٦٠» وبلغت قيمة الصفقة ٧٠٠ مليون دولار. كان يجب إتمام البرنامج نحو عام ٢٠٠٧، لكن سلسلة من الإخفاقات فى الأداء أدت إلى إرجاء التسليم. ويعتقد عدد كبير من المحللين أنه فى ظل الأزمة الراهنة، يمكن لتركيا أن تغير رأبها لجهة عدم شراء منظومة الدفاعات الإسرائيلية».

ومن جهة أخرى وفى إطار التصعيد بعد الاعتداء على أسطول الحرية، فى ٣١ مايو/أيار ٢٠١٠، صرح عمر تشيليك وكيل حزب العدالة والتنمية بأن تركيا قررت إلغاء الاتفاقيات العسكرية المبرمة مع إسرائيل. وذلك بعدما أئذّر نائب رئيس الوزراء التركى بولنت أرئش، باحتمال تقليص العلاقات مع الدولة العبرية إلى أدنى مستوى.

فاتح دافوس

«حَلَلْتُ أهلاً بطل دافوس».. فى أجواء احتفالية استقبل الآلاف من الأتراك أردوغان على أرض مطار إسطنبول على إثر عودته إلى بلاده، احتجاجاً على الإدارة المنظمة للمنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس، وعلى الخطاب الاستفزازى الذى اعتمدته الرئيس الإسرائيلى شمعون بيريز خلال جلسة نقاش ساخن حول الشرق الأوسط والهجوم الإسرائيلى على غزة. الحشود الغفيرة التى استقبلت أردوغان دعت العالم إلى الاقتداء برئيس الوزراء التركى، ورددت شعارات داعمة للحقوق الفلسطينية ومعادية لإسرائيل.

وكان الموقف (الذى جرت أحداثه فى ٢٩ يناير/كانون الثانى ٢٠٠٩)، قد انفجر خلال جلسة نقاش حول الوضع فى قطاع غزة، دافع فيها الرئيس الإسرائيلى بشراسة عن سياسة بلاده، رافعاً صوته من حين لآخر، ومتوجهاً بالحديث مباشرة إلى رئيس الوزراء التركى. قائلاً: «ماذا تفعل تركيا إذا قُصفت بعشرات الصواريخ، حماس لم تترك لنا الخيار».

ورد أردوغان الذى أغضبه تصفيق عدد من الحضور لمزاعم بيريز «إسرائيل هم أدرى الناس بالقتل، قبل إطلاق الصواريخ، قتلتم الأطفال على شاطئ غزة دون أى ذنب».

وتابع «من المحزن أن يصفق الحضور لأناس قتلوا الأطفال ولعملية عسكرية أسفرت عن مقتل آلاف

من الشراكة إلى الصدام

الأبرياء، ليس هناك مبرر لقتل المدنيين بشكل عشوائي»، وخاطب بيريز مجدداً «رئيس حكومة إسرائيل تحدث أكثر من مرة أنه يشعر بالرضا لقتل أطفال غزة».

وحين هم أردوغان بمواصلة الرد على شمعون بيريز، وبعد وقت وجيز، قاطعه دافيد إينياتيوس، وهو صحفي من «واشنطن بوست»، كان يدير النقاش، بدعوى انتهاء الوقت، فما كان من أردوغان إلا أن غادر قاعة المؤتمر، بعد أن توجه إلى المنظمين بالقول: «بيريز تحدث ٢٥ دقيقة وأنا لم أعطِ الفرصة لأتحدث نصف هذه المدة، ولذا سأغادر ولا أعتقد أنني سأأتى مرة أخرى إلى دافوس، أنتم تمنعوننى من الكلام». وصفق عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية له بحرارة وقام بمصافحته بقوة وهو يغادر وكان يفكر هو الآخر في المغادرة إلا أن الأمين العام للأمم المتحدة أقنعه بالجلوس.

وبعد مغادرته المؤتمر، عقد أردوغان مؤتمراً صحافياً مختصراً، قال خلاله إن ما قاله بيريز غير صحيح ولدينا كل الحقائق، كما عبّر عن استيائه من رئيس الجلسة ومن الأسلوب الفج الذى تحدث به بيريز، وأضاف مخاطباً الصحفيين: «الرئيس الإسرائيلي بيريز كان يتحدث إلى رئيس الوزراء التركي، أنا لست زعيم قبيلة، وكان يتعين عليه مخاطبتي بشكل لائق».

وعبّر أردوغان عن ضيقه من التحيز الذى أظهره دافيد إينياتيوس مدير الحوار، مؤكداً أن «سلوك هذا الصحفي لا يليق بالحوار المفتوح والموضوعى الذى عرف به منتدى دافوس».

وعن الطريقة التى تكلم بها بيريز خلال جلسة الحوار، علق أردوغان: «السيد بيريز توجه إلى مرات عدة، وخاطبني بأسلوب لا يتوافق أبداً مع روح الحوار المفتوح المتعارف عليه فى هذا المنتدى».

كما ندد أردوغان بما اسماه «الإفراط فى استخدام القوة من طرف إسرائيل»، ووصف الوضع فى غزة «بالسجن فى الهواء الطلق» بسبب الحصار المضروب على القطاع.

وخاطب المؤتمرين: «إذا أردنا تجذير الديمقراطية، فعلينا احترام الذين تختارهم الشعوب، حتى لو كنا مختلفين معهم».

الاحتجاج التركى على الجهة المنظمة لمنتدى دافوس قابله من الجهة الأخرى أسف كبير من طرف السويسرى كلاوس شغاب، رئيس المنتدى، الذى صرح خلال ندوة صحافية مشتركة مع أردوغان: «أشعر بحرج كبير، وأكن احتراماً خاصاً للصدقة الطويلة التى تربطنى بأردوغان، ودوره النشط فى البحث عن السلام، وتشجيعه للدور البناء الذى يلعبه منتدى دافوس فى هذا الاتجاه».

كما أعرب شمعون بيريز (بعده بيوم) عن أمله فى ألا تتأثر علاقات بلاده مع تركيا بالمشاحنة الساخنة بينه وبين رجب طيب أردوغان رئيس وزراء تركيا فى المنتدى الاقتصادى العالمى. وقال بيريز للصحافيين «لا نريد صراعاً مع تركيا. نحن فى صراع مع الفلسطينيين».

أردوغان صائد الذئاب

وبعد ذلك أعلنت وكالة أنباء الأناضول التركية ووسائل الإعلام الإسرائيلية أن بيريز اعتذر لأردوغان خلال اتصال هاتفي، لكن الرئاسة الإسرائيلية نفت نفيها قاطعاً أن يكون بيريز قدم اعتذاراً لأردوغان. ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن أليات فريخ، الناطق بإسم الرئاسة الإسرائيلية قوله: «لا أساس لما نقل عن اعتذار بيريز»، وإن لم ينف المسؤول الإسرائيلي اتصال بيريز بأردوغان لتوضيح الموقف، مؤكداً أن الحادثة لن تؤثر على العلاقة بين البلدين.

والى نص المكالمة الهاتفية التي اجراها بيريز للاعتذار لرئيس الوزراء التركي أردوغان:

بيريز: مثل هذه الأشياء تحدث بين الأصدقاء، وأنا أشعر بأسف شديد مما وقع، وأود أن أؤكد قبل كل شيء أن احترامي وتقديري تجاه الجمهورية التركية وتجاه شخصكم كرئيس وزراء لن يتغير في أى وقت. أردوغان: لا شك أن الأصدقاء يتناقشون بينهم ولكن لا يمكن قبول رفع الصوت عالياً في محفل دولي بوجه رئيس وزراء تركيا وكأنه رئيس قبيلة.

بيريز: لقد رفعت صوتي لأن أصدقائي يقولون لي إن صوتي يصدر خافتاً ولا يفهم، عليه فإن رفع صوتي لا علاقة له مطلقاً بموقفي تجاه رئيس وزراء تركيا، وأنا حزين لما حدث اليوم.

أردوغان: سمعت أنك ستعقد مؤتمراً صحافياً بعد قليل.

بيريز: ليس الآن بل غداً.

أردوغان: إذا استطعت في المؤتمر الصحفي الإفصاح عن المشاعر التي تتحدث عنها الآن فاعتقد أنه سيمكن أنذاك تجاوز هذا التوتر إلى حد ما.

بيريز: سأنقل ذلك بالضبط إلى الإعلام دون شك.

أردوغان: شكراً لهذا الاتصال الهاتفي.

بيريز: وأنا أيضاً أشكركم وأتمنى لكم رحلة سعيدة.

وقد أعلن بعد ذلك الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز - في مؤتمر صحفي - أن إسرائيل لا تريد إثارة أي توتر أو مشكلة مع تركيا، معرباً عن أمله في ألا ينعكس ما حدث في ندوة «غزة» بدافوس على العلاقات بين البلدين، وأكد أن إسرائيل لا تريد مشاكل مع تركيا لأن خلافاتها ليست معها بل مع الفلسطينيين.

وحول المشادة الكلامية التي جرت بينه وبين رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، قال بيريز إن المتحدثين الآخرين الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون والأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى رسما صورة سيئة لإسرائيل اضطر معها للتحدث بحدة.

وأكد بيريز أن ما جرى لم يكن موقفاً شخصياً يستهدف أحداً وأن تركيا دولة صديقة بنظرهم وقال:

■ من الشراكة إلى الصدام

«لم أذهب إلى دافوس للشجار بل الرد على اتهامات غير حقيقية، وهذا ما يفرضه على منصبى، وما جرى لم يغير من علاقتنا مع الجمهورية التركية ورئيس حكومتها».

واعتبر مراقبون أن ما حدث فى دافوس كان إحراجاً جديداً لإسرائيل أمام العالم ويبدو أنه وضع العلاقات التركية الإسرائيلية أمام مفترق طرق، بل وهناك من تحدث عن أن إسرائيل انتقمت من تركيا عبر تاليب اللوى اليهودى فى الغرب ضدها والضغط على الدول الأوروبية للاعتراف بمذابح الأرمن.

أما بالنسبة للداخل التركى، فإن هناك أغلبية شعبية قد أيدت اردوغان فى مواقفه خاصة وأن بيريز خاطبه بشكل غير لائق وتعهد استقرازه.

نعود للخبير المتخصص فى شؤون الشرق الأوسط بمجلس العلاقات الخارجية الأمريكى ستيفن أ. كوك، الذى اعتبر ما حدث فى دافوس بمنزلة تعبير فعلى عن التوتر الذى تعاني منها علاقات الدولتين، وعقب هذه الأزمة حاول دبلوماسيو الدولتين القيام بكل ما يمكن فعله لرأب الصدع فى العلاقات وتجاوز هذه الأزمة، ولكن من جديد خيمت على علاقة الدولتين حالة من عدم الثقة وتزايد الانتقاد العلنى من جانب اردوغان لإسرائيل منذ ذلك الوقت وبدء انتهاز الفرص لتوجيه الانتقادات للسياسات الإسرائيلية تجاه قطاع غزة. وبالتالي حالت هذه التطورات دون إحداث تحسن فى العلاقات وتجاوز الخلافات.

وادی الذئاب وأزمة المقعد

آثار العمل الدرامى «وادی الذئاب - الكمين» الذى عرضه عدد كبير من القنوات التركية والعربية، جداً وأزمة بين أنقرة وتل أبيب، وفى هذا المسلسل سعى إلى إبراز شجاعة الاستخبارات التركية، ونكاه وبسالة عناصرها، فى تعقب المتغلغلين فى مؤسسات الدولة التركية من الأتراك الذين يعملون لمصلحة جهات اجنبية، وضد المصالح التركية.

وبدأت فكرة الإعداد لهذا المسلسل، فى أبريل /نيسان ٢٠٠٣، عندما اعتقلت القوات الأمريكية ١١ من ضباط الاستخبارات التركية فى مدينة السليمانية فى كردستان العراق، وتعاملت معهم فى شكل مهين، بعدما غطى الأمريكيون رؤوس الضباط بأكياس، واقتادوهم إلى عرباتهم العسكرية، ما خلق أزمة بين تركيا والولايات المتحدة. وفى العام ٢٠٠٧، وبتمويل من المؤسسة العسكرية التركية، أنتج فيلم سينمائى تركى، بعنوان «وادی الذئاب - العراق»، أخرجته سردار آكار، وتجاوزت كلفته ١٠ ملايين دولار.

حاول الأتراك فى هذا الفيلم، الانتقام من الأمريكيين، سينمائياً، عبر إرسال فرقة انتقام، تتعقب الضابط الأمريكى، المشرف على تلك العملية، وقتله. وسعى الأتراك فى هذا الفيلم، إلى ربط الأكراد بالأميركيين، وإظهارهم جواسيس وعملاء ومرتزة، وإعلاء شأن التركمان فى العراق، وإظهارهم على أنهم المخلصون لتركيا والوطنيون والمعادون لأميركا. كما ركز الفيلم على أن تحرير العراق سيكون على يد

أردوغان صائد الذئاب

الأتراك، وبخنجر صلاح الدين الأيوبي، وببذ تركية. وأظهر أن الأيوبي تركي الأصل.

من هذه الخلفية كلها، أنتج مسلسل «وادي الذئاب - الكمين»، حيث تدور القصة حول ضابط الاستخبارات التركي بولات عالمدار (يلعب دوره نجاتي شاشمان) الذي يقود مجموعة تتعقب العناصر المندسة في الدولة التركية وتعمل لمصلحة شبكات وجهات أجنبية، وتتولى تصفيتهم. إنه مسلسل بوليسي، يظهر بولات عالمدار على أنه جيمس بوند الأتراك، ضمن حكاية درامية. هذا العمل الدرامي، الذي يعتبر الأكثر مشاهدة في تركيا، تنتجه شركة «بانا فيلم». وكتب السيناريو له رجائي شاشمان وباهادر أوزدنيير وجنبت آيسان. وأخرجه زبير شاشمان.

دخل مسلسل «وادي الذئاب - الكمين» إذاً على خط التوتر بين أنقرة وتل أبيب عبر عرض المسلسل لقطات تظهر عناصر الاستخبارات الإسرائيلية على أنهم قتلة أطفال، ومجرمو حرب.

وصور المسلسل بولات عالمدار وهو يقتحم أوكار الموساد، ويقتص من عناصره، ويوجه عبارات لاذعة للإسرائيليين. ما اعتبره الإسرائيليون «تحريراً على الكراهية ضد إسرائيل، وتعريض حياة الإسرائيليين في تركيا إلى الخطر».

من هنا، قدمت تل أبيب اعتراضاً رسمياً للأتراك، عبر استدعاء السفير التركي في إسرائيل إلى الخارجية الإسرائيلية، واستقباله في شكل مهين، ما زاد من منسوب التوتر بين أنقرة وتل أبيب. علماً أن إسرائيل سبق واعترضت على مسلسل «الافتراق» الذي عرضته القناة الرسمية التركية «تي آر تي ١»، ما أجبر وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو على التعليق على الاعتراض الإسرائيلي بالقول: «الإعلام في تركيا مستقل، والدولة لا تتدخل في شؤونهم».

وكان العمل الذي يثير الجدل بين تركيا وإسرائيل حالياً بدأ على شاشة «شو تي في» التركية، باسم «وادي الذئاب»، ثم باسم «وادي الذئاب - الكمين» على القناة ذاتها. ونتيجة خلافات مالية بين الشركة المنتجة وقناة «شو تي في»، تعاقبت الشركة المنتجة مع قناة «ستار تي في» على عرضه بالاسم ذاته. ولأن هذا العمل هو الأكثر مشاهدة في تركيا، تزيد مدة الإعلانات التي تعرض خلاله عن ٣٠ دقيقة، وهي الأعلى ثمناً، ناهيك بأن كل حلقة من المسلسل يسبقها ما مدته ١٥ دقيقة، ملخص الحلقة السابقة. وهنا أيضاً تكون الإعلانات التجارية حاضرة. هذا بالإضافة إلى عرضه على عدد من القنوات الفضائية العربية الخاصة مدبلجاً باللغة العربية.

وقد كانت الحلقة ٧٦ من المسلسل سبباً في إثارة الرأي العام الإسرائيلي ضد تركيا، ففي هذه الحلقة استهدف مباشر لإسرائيل، عبر قتل بولات عالمدار أحد عملاء الموساد، وتطاير دمه، ليلطخ العلم الإسرائيلي، ونجمة داوود.

وقد حظي المسلسل بشهرة ونسبة مشاهدة أكبر، كما حظي بمردود اقتصادي أكبر، بعد دخوله على

■ من الشراكة إلى الصدام

خط الأزمة بين تركيا وإسرائيل، عبر إظهار الاستخبارات التركية في مظهر المنتقم من الموساد وإسرائيل على الأعمال الوحشية وإرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

ومن المقرر أن تتجه الشركة المنتجة، لإنتاج سلسلة جديدة من هذا العمل، تحت عنوان «وادي الذئاب - فلسطين». وغنى عن التنويه أن الذئب هو شعار أو أحد رموز الأمة التركية (مؤسس الجمهورية مصطفى كمال الملقب بـ«أتاتورك»). من هنا، ربما لن يمضى وقت، حتى نجد الذئب التركي، يلاحق الإسرائيليين، درامياً، بينما تكون العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية بين الدولة العبرية وتركيا شيئاً آخر.

وبسبب محتوى هذا المسلسل، إضافة إلى تصريحات السيد أردوغان التي هاجم فيها بشدة القصف الإسرائيلي لقطاع غزة، والاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين، استدعى داني إيالون نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، أحمد أوغوز تشليكول السفير التركي بتل أبيب، وذلك في ١١ يناير/كانون ثاني ٢٠١٠، للاحتجاج على الموقف الرسمي التركي من هذا المسلسل. غير أن الاحتجاج الإسرائيلي أنتهى باعتذار رسمي لتركيا وبفضيحة دبلوماسية ومن ثم سياسية لدولة الكيان الصهيوني.

ما حدث أن إيالون تصرف بوقاحة مع السفير التركي أوغوز تشليكول، حيث رفض مصافحته، أو تقديم أى مشروب له، واجلسه فى كرسي أقل ارتفاعاً وتحدث معه بعجرفة، وجعله ينتظر لفترة طويلة فى ممر وزارة الخارجية أمام مكتبه، الأمر الذى أثار غضب الحكومة التركية، وجعل الرئيس التركي عبد الله جول يصدر تهديداً واضحاً للطرف الإسرائيلي بأنه إذا لم يصل الاعتذار المكتوب والرسمى قبل مساء يوم الأربعاء الموافق ١٣ يناير/كانون ثاني ٢٠١٠، فإنها ستسحب سفيرها من تل أبيب وستتخذ إجراءات أخرى.

وقد حاول نائب وزير الخارجية الإسرائيلي أن يتجنب تقديم هذا الاعتذار من خلال إصدار بيان قال فيه: إنه لم يستهدف الحط من شأن السفير التركي بل إبداء رد فعل على انتقادات أنقرة لإسرائيل وتعهده بالحرص مستقبلاً على إبداء ردود فعل «دبلوماسية أكثر» على حد تعبيره. معترفاً بأنه تصرف بشكل غير لائق مع السفير التركي اثناء استدعائه، دون أن يبدى أى أسف أو اعتذار على هذا التصرف، ولكن الحكومة التركية رفضته وأصررت على اعتذار واضح لا لبس فيه أو غموض، وحصلت على ما أرادت، وقبل انتهاء المهلة المحددة. وبالفعل رضخت الحكومة الإسرائيلية للتهديدات التركية، وقدمت اعتذاراً مكتوباً ورسمياً إلى السفير التركي فى تل أبيب عن الإهانات التى تعرض لها من قبل داني إيالون نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، وجاء فى نص خطاب الاعتذار الذى قدمه إيالون إلى السفير التركي ما يلي: «أبلغ تحياتي واحترامي لكم وللشعب التركي، وأود التشديد على أهمية تسوية وجهات الخلاف وتباين الآراء بين حكومتينا عن طريق الحوار الصريح المستند على دعائم الاحترام والأدب الدبلوماسي. إننى لم أتقصد توجيه إهانة من خلال أسلوب تصرفي وأعتذر لشخصكم عن سوء التفاهم الحاصل بيننا، كما أرجو نقل هذا الاعتذار إلى الشعب التركي الذى نكن له احتراماً كبيراً».

أردوغان صائد الذئاب

وعلى نفس السياق بعث ١٧ عضواً في الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) في طليعتهم النائب روبرت تيباييف خطاب اعتذار إلى السفير التركي أعربوا فيه عن أسفهم من «تصرفات تخطت حدود اللياقة الدبلوماسية تجاهه» مشددين على ضرورة الحرص عند التعامل على عدم جرح المشاعر سواء على مستوى الشخصيات السياسية أو الدول.

وهكذا تعاملت حكومة أردوغان مع الوقاحة الإسرائيلية بالطريقة التي تستحقها، أى القوة والصلابة، وهى طريقة لم تتعود عليها الحكومات الإسرائيلية، ولهذا تمررت وتعجفت وتطاولت، حتى جاء من يعرف كيف يتعامل معها باللغة التي تفهمها.

وكان لهذا الاعتذار أصداءً واسعة في وسائل الإعلام العالمية، حيث تصدر اعتذار الحكومة الإسرائيلية من تركيا بسبب التصرف غير اللائق الذي تعرض له السفير التركي في تل أبيب أو غوز تشلي كول أهم أبناء وسائل الإعلام العربية والعالمية التي أجمعت على أن إسرائيل اضطرت إلى الاعتذار أمام موقف تركيا الحاسم.

وفيما يلي مقتطفات من تعليقات الصحف ووسائل الإعلام العالمية بصدد الأزمة مع إسرائيل:

الخليج تايمز: «رغم الاعتذار، ستؤثر الأزمة سلباً على زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك المرتقبة إلى أنقرة. الحقيقة أن إسرائيل بإهانتها السفير التركي لم تتسبب في التقليل من شأنها فقط، بل ألحقت أضراراً بعلاقتها مع تركيا أكثر مما تتصور».

يشيفا نيوز: «اعتذرت إسرائيل لتركيا قبل وقت قصير من انتهاء المهلة التركية. لقد ولى عهد تفاخر إسرائيل بنفسها».

نيويورك تايمز: «لقى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو صعوبة كبيرة في تسوية الأزمة التي أثارها الخارجية الإسرائيلية مع تركيا».

تايمز: «إضطرت إسرائيل إلى الاعتذار بعد إهانتها أقرب حليف لها في العالم الإسلامي».

بي.بي.سى: «إعتذرت إسرائيل لتهدة الأوضاع مع تركيا. ولكن السؤال هو هل تعود علاقات التعاون الاقتصادي والعسكري بين البلدين إلى عهدا السابق؟».

سكاي نيوز: «إعتذرت إسرائيل رسمياً لتركيا حليفها الأهم في الشرق الأوسط».

دويجه ويللا: «إضطرت إسرائيل إلى الاعتذار أمام تهديدات تركيا بسحب سفيرها. ورغم التوتر فقد أعلن وزير الدفاع إيهود باراك أنه سيزور أنقرة في الموعد المقرر».

فاينينشال تايمز: «بادرت إسرائيل بالاعتذار لتركيا لتهدة التوتر الذي وصل ذروته ليلة الأربعاء. وتم تسوية الموقف بفعل المسؤولين الإسرائيليين ممن يرون تركيا إحدى الدول القليلة الصديقة لإسرائيل».

من الشراكة إلى الصدام

ديلى تلجراف: «تم تسوية أزمة المقعد المنخفض بين البلدين بالاعتذار الرسمي. لقد بذل نتنياهو جهداً كبيراً لترميم التصدعات في علاقات البلدين معرباً عن أمله بأن يكون اعتذار داني آيالون كافياً لتسوية الأزمة». ريانوفوستي: «اضطرت إسرائيل إلى الاعتذار رسمياً بعد إهانتها السفير التركي علناً أمام الكاميرات». وكالة أنباء الصين: «لتهدة التوتر اعتذر آيالون لتركيا بسبب سلوكه غير اللائق حيال السفير التركي الذي استندى إلى مكتبه يوم الإثنين الماضي».

أسطول الحرية

«ما قامت به إسرائيل تجاه أسطول الحرية الذي على متنه مواطنون من ٣٣ دولة، يعتبر ضربة سوداء في تاريخ الإنسانية، وما قامت به إسرائيل هو عمل دنىء وغير مقبول»، «إنها دولة إرهابية، دولة عصابات، دولة عدوانية، دولة بلا جذور»... هكذا عبر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عن غضبه بسبب الجريمة الإسرائيلية التي اقترفتها بحق عزّل في عرض البحر.

ففي ٣١ مايو/أيار ٢٠١٠، هاجمت قوات البحرية الإسرائيلية أسطول «قافلة الحرية» لكسر الحصار على غزة، فأوقعت ١٩ قتيلاً (منهم تسعة أتراك) وأصابت العشرات، واحتجزت نحو ٧٠٠ شخص كانوا على متن السفينة، وصادرت السفينة وأفرغت حمولتها بميناء أشدود الإسرائيلي وصادرت المساعدات.

وفي اليوم التالي للهجوم الوحشي، خرج أردوغان ليلقي بخطاب أمام أعضاء البرلمان التركي، محذراً إسرائيل من مغبة اختبار صبر أنقرة ودعا إلى «معاقبة» الدولة العبرية على «المجزرة الدموية» على متن سفن الإغاثة المتوجهة إلى غزة.

وقال أردوغان إن «المجزرة الدموية التي ارتكبتها إسرائيل ضد السفن التي تحمل مواد إغاثة إلى غزة تستحق الإدانة». وأضاف إن «الهجوم الوقح وغير المسؤول الذي شنته إسرائيل والذي ينتهك القانون ويدوس على الكرامة الإنسانية، يجب أن يعاقب بكل تأكيد». وقال وسط تصفيق الحاضرين «يجب أن لا يختبر أيّ كان صبر تركيا».

ورفض رئيس الوزراء التركي المزاعم الإسرائيلية بشأن وجود «مسلحين» أو أسلحة على متن سفن «أسطول الحرية»، قائلاً «الدول التي أرسلت مساعدات كشفت عن نواياها والمواد التي تحملها بشكل علني، وتم تفتيش السفن قبل إبحارها، ولا يوجد ما تزعمه إسرائيل».

بهذا الخطاب، دشّن أردوغان مرحلة تاريخية جديدة في العلاقات التركية الإسرائيلية عندما وصف الاعتداء الإسرائيلي بـ«القرصنة والعمل الدنيء»، ما شكل تحولاً جذرياً في الخطاب السياسي التركي حيال «إسرائيل» كما توعد بمعاقبة المسؤولين عن هذا الاعتداء.

وتأكيداً منه على مواقفه المنحازة للشعب الفلسطيني، قال أردوغان إنه أبلغ الولايات المتحدة بأنه لا يقبل

أردوغان صائد الذئاب

تصنيف حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على أنها منظمة إرهابية. وأضاف أن حماس حركة مقاومة تقايل للدفاع عن أرضها، وأن الكثير من أعضائها معتقلون في السجون الإسرائيلية مع أنهم فازوا في انتخابات ديمقراطية وحرمو من حقهم في الحكم.

وأكد في كلمة أمام حشد ممن شيعوا في مدينة قونيا شهداء أتركا ممن سقطوا في الهجوم الإسرائيلي، أنه «إذا أدار العالم ظهره لفلسطين فإن تركيا لن تدير ظهرها للقدس والشعب الفلسطيني أبداً». واعتبر أن «قدر الشعب الفلسطيني ليس منفصلاً عن قدر تركيا، وقدر غزة ليس منفصلاً عن قدر أنقرة»، وقال إن رام الله و نابلس و رفح و خان يونس و بيت لحم و جنين «كلها مدن ليست منفصلة عن قونيا».

وقال «إذا صمت العالم فنحن لن نصمت، وإذا غض العالم الطرف عن تلك المذبحة فنحن لن نغض الطرف، وإذا بقي العالم متفرجاً على حمام الدم فإننا لن نظل مكتوفي الأيدي ونترك ذلك الدم يجري، لأن ذلك لا يليق بالشعب التركي والأمة التركية».

ولم يكتف المسؤولون الأتراك بتكثيف انتقاداتهم اللاذعة لإسرائيل، بل ألقوا باللائمة على إدارة أوباما، فبعد أن شبه الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية باعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة، كون مواطنين أتركا هوجموا من جانب دولة لا من جانب إرهابيين بنية وقرار واضح من القادة السياسيين لتلك الدولة، صرح وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو للصحفيين قبيل اجتماعه بنظيرته الأميركية هيلاري كلينتون في واشنطن، بأن تركيا أصيبت بخيبة أمل إزاء رد إدارة أوباما على الهجوم الإسرائيلي، إذ أعلنت كلينتون دعم بلادها إدانة الأمم المتحدة «للأعمال التي أدت إلى مأساة الهجوم الإسرائيلي على الأسطول الإنساني»، وقالت إن واشنطن تطالب إسرائيل «بالحاح» بأن تسمح للأشخاص المعنيين بالاتصال بقصصياتهم وللدول المعنية بأن تستعيد فوراً قتلاها وجرحاها، كما أكدت على أهمية «إجراء تحقيق سريع وحيادي وذى مصداقية وشفاف» في الهجوم الدموي.

وأكد أوغلو أن بلاده تريد إدانة أميركية واضحة للعدوان الإسرائيلي على قافلة الحرية، ومضى يقول «نتوقع تضامنا كاملا معنا. يجب ألا يكون هناك اختيار بين تركيا وإسرائيل. يجب أن يكون الاختيار بين الخطأ والصواب». كما اعتبر أوغلو أن من يوافق إسرائيل على ما فعلت فسيكون شريكا لها فيما ارتكبت.

وكانت الصحافية الأميركية ترودي روبين، والتي سبق وأن حاورت أردوغان عام ٢٠٠٨، قد طالبت أوباما في مقال لها تحت عنوان «كيف خسرت إسرائيل تركيا؟»، بأن يحث الإسرائيليين على الاعتذار عما أحدثته من خسائر في الأرواح في صفوف الأتراك، وعلى فض الحصار المضروب على غزة، والذي لا يفعل سوى أن يقوى من حماس. نعم يجب منع السلاح من الدخول إلى غزة، لكن هناك طريقة للسماح للإسمنت التركي أن يدخل غزة، مع ضمان أن يتم استخدام هذا الإسمنت في بناء المستشفيات وليس السكنات العسكرية. هذا وإلا من الممكن أن يتجدد الشجار بين إسرائيل وتركيا.

من الشراكة إلى الصدام

وفي ظل ما حدث مع أسطول الحرية كان الموقف التركي صلباً ولقى إعجاب وتقدير الشعوب العربية والإسلامية، وبادرت أنقرة إلى إعلان موقف قوى جداً على لسان رئيس الوزراء أردوغان حيث استخدم أشد عبارات الإدانة ووصف الاعتداء بالعمل الدنيء ثم دعا مجلس الأمن للانعقاد وهدد بقطع العلاقات الدبلوماسية في حال عدم الإفراج عن معتقلي الأسطول ثم التلويح بإلغاء الاتفاقيات العسكرية إضافة إلى طلب الاعتذار. هذه المواقف عكست حجم التآزم في العلاقات بين الطرفين حتى أن أردوغان لم يتورع عن التأكيد بأن العلاقة بين تركيا وإسرائيل لن تعود أبداً لسابق عهدها.

وبعد الحادث الإجرامي بثلاثة أيام، فتح مدعى عام إسطنبول باقر قوى تحقيقاً في جريمة «أسطول الحرية»، حيث استمع إلى شهادات معظم العائدين، ولاسيما الجرحى منهم. وذكرت صحيفة «زمان» التركية، أن نتنياهو وباراك ورئيس الأركان غابي أشكينازي، سيكونون من بين المتهمين الرئيسيين في التحقيق الذي بدأه المدعى العام التركي.

وفي مؤشر إلى مدى جدية أنقرة في ردها على الجريمة الإسرائيلية أفادت وثيقة رسمية للجيش التركي أن إسرائيل لن تشارك في مناورات جوية دولية. ويشكل غياب إسرائيل تأكيداً لقرار الحكومة التركية استبعاد الدولة العبرية من ثلاث مناورات عسكرية مشتركة بسبب الهجوم على سفن «أسطول الحرية».

وقالت صحيفة «يني شفق» المقربة من الحكومة التركية إن رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان ناقش خلال اجتماع مصغر لمجلس الأمن القومي باشتراك رئيس الأركان وقادة القوات المسلحة ووزيري العدل والداخلية ورئيس جهاز المخابرات ومدير الأمن العام، التدابير الممكنة اتخاذها ضد الدولة الصهيونية ومنها التدابير العسكرية والتجارية. وأوضحت الصحيفة أن الخيار العسكري ضد تل أبيب كان مطروحاً خلال هذا الاجتماع، من خلال إرسال قوات تركية عبر الحدود بعد حصول حكومة العدالة على صلاحية البرلمان.

وذكرت الصحيفة أن التدابير التي ستتخذ من قبل الحكومة هي بمناوبة خارطة الطريق التي كان يخطط لإعلانها أردوغان في اجتماع الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية الحاكم، لكن تأجل إعلانها إلى ما بعد معرفة نتائج الاتصال الهاتفي بين أردوغان والرئيس الأميركي باراك أوباما.

من جهتها أجمعت الصحف التركية على التنديد بالهجوم الإسرائيلي الدامي على أسطول المساعدة للفلسطينيين في قطاع غزة الذي أوقع ضحايا أتراكاً، مؤكدة أنه أضر بالعلاقات التركية الإسرائيلية بشكل لا يمكن إصلاحه.

وكتبت صحيفة راديكال الليبرالية على خلفية سوداء إشارة إلى الحداد «رصاصات أطلقت على الإنسانية». وقال كاتب افتتاحية الصحيفة إن «إسرائيل تجاوزت الحدود» مشيراً إلى أن الأتراك الذين سقطوا قتلى في السفينة التركية التي تعرضت لهجوم القوات الإسرائيلية هم أول ضحايا يقتلون بسلاح

أردوغان صائد الذئاب

أجنبي منذ التدخل العسكى التركى فى قبرص (١٩٧٤).

وركزت صحف عديدة عناوين صفحاتها الأولى على تصريحات رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان الذى وصف هجوم إسرائيل بـ«إرهاب دولة».

واعتبرت صحيفة «ديلى نيوز» التركية الصادرة بالإنجليزية أن الهجوم يديق «المسمار الأخير فى نعيش» العلاقات التركية الإسرائيلية التى تضررت إلى حد كبير إثر الهجوم الإسرائيلى الدامى على قطاع غزة قبل عام ونصف الذى انتقدته أنقرة بشدة. وأوردت الصحيفة تصريح نائب رئيس حزب العدالة والتنمية حسين تشيليك الذى أكد «أن علاقاتنا مع إسرائيل لن تكون على ما كانت عليه أبداً».

ورأى كاتب المقال الافتتاحى لصحيفة ميلليت الليبرالية أن رد الفعل الشديد من قبل أنقرة التى استدعت سفيرها فى تل أبيب وألغت مناورات عسكرية مع إسرائيل، «يدل على أن العلاقات الثنائية هى عند نقطة الصفر». وقال «صحيح أن علاقات إسرائيل مع المجتمع الدولى متوترة، وهذا التوتر ينعكس فى المقام الأول على التعاون التركى الإسرائيلى».

وعلق سادات أرغين كاتب افتتاحية صحيفة حريت الواسعة الانتشار بقوله «إن العلاقات مع إسرائيل بلغت أدنى مستوى، ومن الصعب الآن إصلاحها».

واعتبرت إمبيرين زمان الإخصائية فى مسائل الشرق الأوسط فى صحيفة خبر التركية «أن إسرائيل فقدت صديقها الوحيد تركيا. وطالبت إسرائيل بالاعتذار لتركيا الوسيلة الوحيدة بنظرها لإصلاح ذات البين».

ردود الفعل الدولية

روسيا: وصف الرئيس ديمترى ميدفيديف الهجوم الإسرائيلى ضد أسطول الحرية بأنه «غير مبرر». وقال ميدفيديف خلال مؤتمر صحفى عقد فى ختام القمة الروسية الأوروبية فى مدينة روستوف وبنته محطة «فستى» الإخبارية التلفزيونية إن «مصرع الناس نتيجة لهذه العملية غير مبرر على الإطلاق ويشكل خسارة لا يمكن تعويضها». وطالب ميدفيديف بإجراء تحقيق دقيق وواف فى هذه العملية.

الاتحاد الأوروبى: قال رئيس الاتحاد الأوروبى هيرمان فان رومبى إنه أصيب بالصدمة للعملية العسكرية الإسرائيلية ضد أسطول الحرية معرباً عن تعازيه لعائلات الضحايا. وأضاف أن الاتحاد الأوروبى يطالب بإجراء تحقيق نزيه وكامل فى العملية العسكرية الإسرائيلية ضد أسطول الحرية مشدداً على ضرورة معالجة الوضع حول قطاع غزة بصورة نهائية.

وأعرب عن قناعته بأن محاولة عزل قطاع غزة يعتبر أمراً غير مقبول مشيراً إلى أن الاتحاد الأوروبى سيواصل متابعة الوضع فى الشرق الأوسط بكل اهتمام. ودعا إلى ضمان تنقل البشر والبضائع من وإلى قطاع غزة بما فى ذلك عن طريق البحر.

من الشراكة إلى الصدام

حلف شمال الأطلسي: أصدر الأمين العام لحلف شمال الأطلسي «الناتو» أندرس فوج راسموسن بياناً قال فيه إن «مجلس شمال الأطلسي عقد اجتماعاً طارئاً لمناقشة العملية الإسرائيلية ضد سفن متجهة إلى غزة، وجرى تبادل للآراء بين الحلفاء حول مختلف أوجه هذا الحادث المأسوي». وأضاف «أود أن أعبر عن عميق أسفى للخسارة فى الأرواح والضحايا الناجمة عن استخدام القوة ضد مركب يبحر إلى غزة، وأعرب عن تعازى الصادقة لعائلات الضحايا وأدين الأعمال التى أدت إلى هذه المأساة».

جامعة الدول العربية: وجه الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى الشكر لتركيا وقيادتها لجهودها الإنسانية لإغاثة الشعب الفلسطينى المحاصر، معتبراً أن تركيا أصبحت شريكة للعرب فى ضبط الأمور فى المنطقة والتصدى للهمجية التى تمارسها القوات الإسرائيلية. وقال إن تركيا تتفهم الموقف فى الشرق الأوسط مثل ما نفهمه ورأت بعينها الجريمة التى ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلى إزاء المدنيين.

منظمة المؤتمر الإسلامى: طالب اجتماع اللجنة التنفيذية الاستثنائى الموسع على المستوى وزراء الخارجية فى الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامى الدول الأعضاء فى المنظمة بـ«إعادة النظر فى علاقاتها مع إسرائيل بما فى ذلك تطبيع هذه العلاقات»، داعياً إلى «تشكيل هيئة دولية مستقلة لإجراء تحقيق كامل فى حادثة الاعتداء الإسرائيلى على أسطول الحرية». كما ناشد الدول الأعضاء أن «تنسق جهودها بغية إنهاء الحصار المفروض على غزة».

مجلس الأمن: أدان أعمال العنف ضد المدنيين من نشطاء «أسطول الحرية» لكسر حصار غزة دون توجيه أى إدانة مباشرة إلى إسرائيل، وذلك عقب ضغط مارسه الوفد الأمريكى لتوفير غطاء لحماية جرائم إسرائيل «الوحشية». وتعنى هذه الإدانة رفض سلوك المتضامنين على متن الأسطول تجاه الجنود الإسرائيليين وإيضاً العنف الذى مارسه البحرية تجاه المتضامنين.

واكتفى البيان الختامى الصادر عن مجلس الأمن عقب عشر ساعات من المشاورات المتواصلة «بالمطالبة بتحقيق كامل فى الهجوم على أسطول الحرية عبر لجنة تحقيق مستقلة وذات مصداقية مطابقة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنسانى». ورفض مجلس الأمن مشروع القرار الذى تقدمت به تركيا والذى يقضى بعمل تحقيق مستقل أو تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة بأن كى مون بشأن الهجوم على «أسطول الحرية».

فلسطين: دعا مندوب فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى إجراء تحقيق مستقل فى العدوان الإسرائيلى على أسطول الحرية فى المياه الدولية، والذى تسبب بمقتل ١٩ من الناشطين الذين كانوا على متن إحدى سفنه الستة، وجرح العشرات من زملائهم.

وأشار إلى أن استمرار الحصار الإسرائيلى على غزة مع حرمان أهلها من الأمن والغذاء هو الذى دفع

أردوغان صائد الذئاب

بـ«قافلة الحرية»، مؤكداً أن الدعم العالمي سوف يتصاعد، متوقعاً أن تأتي القافلة تلو الأخرى إلى غزة متى ينتهي هذا العار اللاأخلاقي.

وقال المندوب الفلسطيني إن إسرائيل تتصرف كدولة فوق القانون، لذا على المجتمع الدولي إتخاذ موقف حازم منها، مؤكداً أنه آن الأوان لمجلس الأمن الدولي أن يضع حداً للحصار الجائر واللاإنساني وتطبيق القرار ١٨٦٠، القاضي برفع الحصار عن القطاع، وأن يتخذ التدابير اللازمة لوقف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية وإنهاء الاحتلال.

سورية: اتهم الرئيس السوري بشار الأسد إسرائيل بقتلها المتضامنين مع أسطول الحرية مع سبق الإصرار والتصميم بشكل مخطط، معلناً استعداد سورية «للسير دون تردد بأى إجراءات تقررها تركيا حكومة وشعباً رداً على الاعتداء الإسرائيلي».

بريطانيا: دعا رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى رفع الحصار المفروض على قطاع غزة، وشجب الخسارة الفادحة بالأرواح التي سببها الهجوم الذي شنته قوات الاحتلال على قافلة الحرية التي كانت متوجهة إلى هناك.

وقال المتحدث باسم مكتب رئاسة الحكومة البريطانية إن كامرون «حثّ نتنياهو في اتصال هاتفي على الرد بصورة بناءة على الانتقادات الدولية ورفع الحصار عن غزة». وأضاف أن كامرون «جدد التأكيد على التزام المملكة المتحدة القوي بأمن إسرائيل»، لكنه حث الأخيرة على «الاستجابة بصورة بناءة للانتقادات المشروعة لممارستها، والقيام بكل ما هو ممكن لتجنب تكرار هذا الحادث غير المقبول».

فرنسا: أدان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الاعتداء الإسرائيلي على قافلة «أسطول الحرية». وقال إن السبب الأول لما حدث إنما يعود لذلك الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة، وأنه لو رفعت إسرائيل هذا الحصار لما احتجنا من الأساس إلى تسيير مثل هذه القوافل والمهام الإنسانية. وقال ساركوزي رداً على سؤال أثناء مؤتمر صحافي موسع عقده مع عدد من القادة الأفارقة في ختام أعمال قمة فرنسا - أفريقيا، إن المجتمع الدولي عبّر عن موقفه إزاء هذا العدوان بشكل صارم حيث أصيب بصدمة إزاء الأحداث التي وقعت، مشيراً إلى أن وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير أصدر بياناً واضحاً في هذا الخصوص، أكد فيه رفض فرنسا لاستخدام إسرائيل القوة ضد القافلة الإنسانية.

أميركا: امتنع المتحدث باسم البيت الأبيض روبرت جيبس عن إدانة الهجوم الإسرائيلي الدامي على أسطول. ورداً على سؤال في لقائه اليومي مع الصحفيين بشأن إدانة محتملة من الرئيس باراك أوباما للهجوم الإسرائيلي، أكتفى جيبس بتكرار ما جاء في بيان مجلس الأمن الدولي. وكرر جيبس أن واشنطن تعمل مع إسرائيل بشأن العواقب الإنسانية للحصار «الذي لا يحتمل» المفروض على قطاع غزة، مؤكداً أن الهجوم يظهر أن السلام في الشرق الأوسط بات أكثر إلحاحاً «من أي وقت مضى».

من الشراكة إلى الصدام

– أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية هيلارى كلينتون تأييدها قيام إسرائيل بالتحقيق فى الهجوم على سفن المساعدات الإنسانية للفلسطينيين فى قطاع غزة، إلا أنها شددت على ضرورة تمتع هذا التحقيق بـ«المصداقية». وأعلنت أن الوضع فى قطاع غزة «غير مقبول» و«لا يمكن أن يستمر»، كما حذت كل الأطراف على توخى الحذر فى ردها على هجوم إسرائيل على قافلة سفن فى طريقها إلى غزة، متجنباً أى إدانة مباشرة للهجوم.

.. وهكذا فقد أدى مقتل عدد من المدنيين الأتراك فى الاعتداء الإسرائيلى الفاضح على أسطول الحرية إلى تعميق الفجوة بين تركيا وإسرائيل، حيث أسفر الدم التركى الذى سال فى أعالى البحار عن نقل العلاقات التركية الإسرائيلية إلى أدنى نقطة لها منذ اعتراف النظام الأتاتوركى بقيام إسرائيل عام ١٩٤٩.

وبات من الواضح أن هجوم القوات الخاصة الإسرائيلية على سفينة مرمرة التركية تمثل منعطفاً أساسياً فى تاريخ الشرق الأوسط، يفوق فى عواقبه السياسية والاستراتيجية حرب غزة فى عام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ أو حرب لبنان فى عام ٢٠٠٦، فللمرة الأولى فى تاريخهما، أضحت إسرائيل وتركيا فى عدااء مفتوح، واستحوذت تركيا، وفى شكل سريع، على موقع قيادى فى القضية الرئيسية فى العالمين الإسلامى والعربى – قضية الصراع الإسرائيلى الفلسطينى – متجاوزة بذلك موقع إيران، وضاعطة فى شكل مباشر على مصر والدول العربية الأخرى.

لسان أردوغان

«القضية الفلسطينية هى القضية الأكثر عدالة، ولكن من يدافع عنها ويتراجع باسمها هو أفضل محام...» كانت هذه المقولة صحيحة إلى حد بعيد، إلى أن ظهر أردوغان أقوى وأفضل مدافع عن القضية الفلسطينية وأكبر مُعادٍ للصهاينة وأشرس من واجههم فى العقد الأخير، فخرجت على لسانه أطيب الخطب التى تطالب بحقوق الشعب الفلسطينى وأحلى الكلمات التى توصف مآساتهم، وأقذع الكلمات الحسام الموجهة ضد الصهاينة، فـ«لسان» أردوغان مفعم بروح التحدى والقدرة على الصمود، ومتخّم بالحماسة والجسارة، ومزين بالرصانة والكبرياء الغريب هذه الأيام.

وقد تسبب هذا «اللسان» العظيم فى تكبيد إسرائيل أفدح هزائمه السياسية على مدار تاريخها النجس، فلم تغلح مكائدهم أو تحالفاتهم فى عقد هذا اللسان، بل عانوا منه وشربوا بسببه من كأس الحق المر عليهم، لأنهم للظلم والضلال متكئون.

وبسبب هذا «اللسان» الجسور وخطورته على إسرائيل، وقدراته التفجيرية الواسعة فى المجتمع الإسرائيلى وحلفائه ووعاته فى أميركا، طالبت خمس منظمات يهودية أميركية رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان بالتصدي لما اعتبرتها أعمالاً «معادية للسامية» فى تركيا ظهرت بوضوح أثناء العملية العسكرية الإسرائيلية فى قطاع غزة. كما اعتبر الخطاب أن أردوغان وغيره من القادة الأتراك ساهموا فى

أردوغان صائد الذئاب

هذا الأمر «لانتقادهم اللاذع للعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة ووصفهم لها بأنها عمل مُخزٍ ضد الإنسانية». وهكذا صارت حالة الرعب والزلزلة هذه التي يحدثها لسان أردوغان، صارت مسلسلاً بلا نهاية. ولأهمية ما خرج على لسان العظيم أردوغان، نوجز عدداً من أهم خطبه وتصريحاته والتي آثارت الكيان الصهيوني، وأوجعته..

● في حديث له لقناة الجزيرة (٢٠٠٩/١/٤)، قال أردوغان إن إسرائيل هي المسؤولة عن وصول الوضع إلى ما هو عليه الآن، لأنها الطرف الذي لم يلتزم بالتهدئة، ولأنها رفضت عرضاً تركيا للوساطة مع حماس في الأيام الأخيرة. مؤكداً أن حماس تثق في بلاده ثقة تامة، وأن تركيا ستنتقل إلى مجلس الأمن مطالب حركة المقاومة الإسلامية (حماس) لتحقيق وقف لإطلاق النار. كما انتقد أردوغان إسرائيل لاتخاذها إجراءات «استفزازية» بدون رفع الحصار المفروض على الفلسطينيين.

● في كلمة ألقاها أمام برلمانى حزب العدالة والتنمية الحاكم (٢٠٠٩/١/٦)، وصف أردوغان العدوان الإسرائيلي على سكان قطاع غزة بأنه «نقطة سوداء في تاريخ الإنسانية»، وتساءل عن مبررات «هذه الوحشية» التي قال إن المسؤولين الإسرائيليين يتعاملون بها.

وجدد أردوغان اتهامه لإسرائيل بالمسؤولية عن التوتر الذي تشهده المنطقة، وقال إن ما تقترفه من «مذابح ضد الفلسطينيين يفتح جروحا يصعب شفاؤها في ضمير الإنسانية».

وقال إن العمليات الإسرائيلية في غزة تهدد سلسلة من التطورات التي تبعث على الأمل في الشرق الأوسط، ومنها محادثات السلام السورية الإسرائيلية التي تجرى بوساطة تركية.

وأضاف أن الهدف من العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة هو «تسجيل مكاسب انتخابية» في الانتخابات البرلمانية التي من المنتظر أن تجرى بإسرائيل في العاشر من فبراير/شباط ٢٠٠٩.

وجدد دعوته إسرائيل إلى وقف هجومها على قطاع غزة فوراً، ووصف الأطراف التي لم تدن الهجوم بأن لها «معايير متعددة».

وتساءل أردوغان «لماذا الذين هرولوا سريعاً لمساعدة جورجيا هادئون الآن»، وذلك في إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة الأميركية التي سارعت إلى إرسال مساعدات إلى جورجيا عقب الهجوم الروسى عليها في أغسطس/آب ٢٠٠٨.

● خلال مهرجان لحزب العدالة والتنمية بأنقرة (٢٠٠٩/١/١٢) انتقد رئيس الوزراء التركى مجلس الأمن الدولي على ما وصفه بسلبيته تجاه ما يجرى في غزة وطالبه بمعاينة إسرائيل.

وقال أردوغان: إن العالم يتفرج على «المجازر الوحشية» التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة.

■ من الشراكة إلى الصدام

ولا يحرك ساكناً «وكانه يشاهد فيلماً سينمائياً».

كما طالب المجتمع الدولي ومجلس الأمن بتطبيق العقوبات اللازمة على تل أبيب بسبب رفضها قرار المجلس رغم إلزاميته، وأكد أن بلاده ستتعامل مع قرارات المجلس بنفس الطريقة إذا لم يتم التصدي لإسرائيل بحزم في هذه المسألة.

● نقلت وكالة أنباء الأناضول (١٦/١/٢٠٠٩) عن أردوغان قوله إن «مبنى الأمم المتحدة (في غزة) ضرب بينما كان الأمين العام في إسرائيل» وهذا يشكل «تحدياً مفتوحاً للعالم».

وقال رئيس الوزراء التركي إنه يجب سحب عضوية إسرائيل من الأمم المتحدة نتيجة تجاهلها المستمر للمطالب الدولية بوقف هجومها على غزة. وتساءل رجب طيب أردوغان «كيف يسمح لدولة تتجاهل كلياً وترفض تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي أن تدخل من أبواب الأمم المتحدة؟

وأضاف أردوغان أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) لا تملك منشآت عسكرية محددة أو مقرات قيادة في غزة كما تزعم إسرائيل، وأن المدنيين هم ضحايا الهجمات التي تستهدف المستشفيات والمساجد.

وقال أيضاً «أناشد العالم أجمع لا تغلقوا أعينكم أمام هذه الوحشية، ولا تكونوا متفرجين على هذه المذبحة لأن من سيظل صامتاً سيصبح طرفاً في هذا العار».

● في خطاب له (١٧/١٠/٢٠٠٩)، هاجم أردوغان إسرائيل، وألح إلى ما واجهه أطفال قطاع غزة من قنابل فوسفورية، وقال إن بلاده وقفت وناصرت المظلومين عبر التاريخ.

وقال أردوغان «ستقف تركيا ضد أي ظالم وستكون ضده، لا يمكن أن تكون تركيا في نفس صف القساة، ستكون تركيا دائماً في جانب من يعانون، كانت دائماً كذلك وستكون هكذا في المستقبل».

وفي إشارة إلى ما عاناه أطفال قطاع غزة إبان الحرب الإسرائيلية الأخيرة قال رئيس الوزراء التركي «في الوقت الذي يفتح فيه بعض الأطفال عيونهم على الرخاء والسلام والأمن والمساواة في التعليم وعلى مستقبل مشرق يفتح آخرون أعينهم على الألم والدموع والحزن ومستقبل يائس وقنابل فوسفورية، هذا وضع لا يمكن استمراره في عالمنا، لا يمكن بناء نظام على الظلم وعدم المساواة».

وأضاف في تلميح للتوتر القائم في العلاقات مع إسرائيل مؤخراً «ربما يكون هناك من هو على خلاف مع تركيا أو يحمل عداوة أو ضغينة ضد تركيا، ولكن ليس لدينا عداوة أو ضغينة أو توقعات مختلفة من دولة أخرى، نريد السلام في بلدنا ومنطقتنا وفي العالم نقيم جميع سياساتنا وأهدافنا على هذا». وأشار أردوغان إلى إلغاء أنقرة مناورات عسكرية جوية مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) كانت ستشارك فيها إسرائيل، وأوضح أن الخطوة اتخذت بسبب قلق الرأي العام التركي بشأن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة.

أردوغان صائد الذئاب

● خلال مقابلة مع صحيفة السفير اللبنانية (٨/١٢/٢٠٠٩)، هدد رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان إسرائيل برد مزلزل إذا ما اخترق طيارانها الأجواء التركية. وكان أردوغان يرد على سؤال، بشأن معلومات تشير إلى أن إسرائيل كانت اخترقت الأجواء التركية لكي تقوم بعملية تجسس ضد إيران، وأن هذه الخطوة استفزت القيادة التركية، وكان لهذا الغضب دوره في قرار إلغاء اشتراكها في مناورات (صقر الأناضول) السنوية مع الجيش التركي. ورد أردوغان على ذلك بالتأكيد إن المعلومة غير صحيحة.

وقال إنه لم يكن معقولاً أن تجتاح إسرائيل غزة وتفكك بشعبها ثم تقول لجيشها تعال تدريب عندنا، ذلك أننا حكومة منتخبة جئنا بإرادة شعبنا ولا نستطيع أن نتحدى مشاعر الشعب التركي الذي صدمه ما جرى أثناء ذلك العدوان على غزة.

وأردف: كان احترام هذه المشاعر له دوره الحاسم في خلفية قرارنا.. في الوقت ذاته فإننا أردنا به أن نبليح الإسرائيليين أيضاً بأنهم لا يستطيعون تحت أي ظرف أن يستخدموا علاقتنا بهم ورقة في عدوانهم على أي طرف ثالث، ذلك أننا في هذه الحالة لن نقف محايدين أو مكتوفي الأيدي.

وقال إن أكثر ما يقلقه في الشأن الفلسطيني حالياً هو وضع قطاع غزة الذي تحول إلى سجن كبير مفتوح، يقف الجميع متفرجين عليه وغير مكتريين به. وهو أمر لا ينبغي السكوت عنه، ليس فقط من جانب دول المنطقة، بل أيضاً من جانب العالم المتحضر الذي يحترم حقوق الإنسان.

ووصف حرب إسرائيل على غزة بـ(العدوان)، وقال إنه جريمة ضد الإنسانية بكل المقاييس، استخدمت فيها القوات الإسرائيلية الفوسفور الأبيض ضد المدنيين العزل. وقال إنه بعد العدوان الذي أدى إلى تدمير القطاع وقتل ١٥٠٠ من سكانه وإصابة خمسة آلاف بجراح، عقد اجتماع شرم الشيخ الذي اتفق فيه على إعمار ما تم تدميره، وخصصت لذلك ملايين الدولارات، إلا أن القرار لم ينفذ وبقيت خرائب غزة كما هي. والأدهى من ذلك أن الحصار استمر بحيث قطعت عن القطاع الحاجات الأساسية للناس. وقد سمعت أنهم اضطروا لاستخدام الأنفاق لتهرب الأغنام في الاحتفال بعيد الأضحى.

وأضاف أردوغان: هذا الوضع البائس وغير الإنساني يتطلب بذل جهد خاص لعلاج، ولذلك كان من الطبيعي أن يدرج على قائمة جدول أعمال الزيارة (التي يقوم بها حالياً إلى واشنطن).

وتابع: هناك أمران آخران يشغلاننا في هذا السياق، الأول هو أن وقف الاستيطان من جانب إسرائيل يعد شرطاً ضرورياً للعودة إلى مفاوضات السلام. والثاني أننا نقوم بدورنا في التوسط بين إسرائيل وسوريا، وقد عقدت حتى الآن خمس جولات من المفاوضات بين الطرفين.

وأشار إلى أن حكومته عقدت اتفاقية واحدة مع إسرائيل خلال السنوات السبع الأخيرة، وهي خاصة بشراء طائرات من غير طيار، وهذه لم تف بها حكومة تل أبيب وقد اضطرننا إلى استئجار تلك الطائرات

■ من الشراكة إلى الصدام

لحاجتنا إليها، وأمام إسرائيل مهلة تبقى منها ٤٠ يوماً، إذا لم ينفذ فإنه سيفسخ، أما الاتفاقات الأخرى فكلها عقدت قبل العام ٢٠٠٢.

● خلال اجتماع عام لحزب العدالة والتنمية الحاكم (٢٠١٠/٣/١٩)، ندّد أردوغان بممارسات الكيان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية، لا سيما الاعتداء على المسجد الأقصى والمقدسات، متعهداً بعدم تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني حتى يقوم برفع الحصار عن قطاع غزة.

أردوغان الذي انتقد بشدة منع السلطات الصهيونية الفلسطينيين من الصلاة في المسجد الأقصى المبارك، تساءل «هل سمعتم أننا هنا منعنا أحداً من الوصول إلى الكنيس؟ نحن أول من يقف ضد هذه التصرفات»، وتابع قائلاً «الاعتداءات على قبلة المسلمين الأولى لا يمكن قبولها بأي حال من الأحوال».

كما طالب أردوغان الكيان الصهيوني بـ«الكف فوراً عن أية ممارسات قد تؤدي إلى تغيير الأوضاع في القدس المحتلة، ورفع الحظر عن المصلين الذين يريدون أداء عباداتهم في الأماكن المقدسة»، واصفاً هذه الممارسات بأنها «مضرة بالاستقرار في المنطقة».

وأكد رئيس الوزراء التركي أن بلاده «ترفع صوتها عالياً ضد النهج الصهيوني في الأراضي المحتلة باعتباره نهجاً يعمل على تخريب السلام في المنطقة، وتغيير الأوضاع القائمة شرقي القدس المحتلة»، متعهداً بعدم تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني بعد التوتر الأخير إلى «أن تنتهي المسألة الإنسانية في غزة».

وعن موقفه من قرار سلطات الاحتلال توسيع اغتصابها للأراضي الفلسطينية أكد أردوغان أن قرار بناء ١٦٠٠ وحدة سكنية في المقتصبات اليهودية المحيطة بشرقي القدس المحتلة «أمر غير مقبول»، موضحاً أن الكيان الصهيوني «يهدف من وراء هذه القرارات إلى تصفية الوجود الفلسطيني جزءاً جزءاً».

● شارك أردوغان في القمة العربية الثانية والعشرين التي عقدت في مدينة سرت الليبية (٢٠١٠/٣/٢٧) حيث وصف اعتبار إسرائيل بأن القدس عاصمة موحدة لها بـ«الجنون». وقال إن وزراء إسرائيليين أعلنوا أن: «القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل»، مضيفاً: «هذا جنون وهذا لا يلزمنا إطلاقاً». وأضاف أن: «القدس هي قرة عين كل العالم الإسلامي ولا يمكن قبول اعتداء إسرائيل على القدس والأماكن الإسلامية إطلاقاً».

وتابع أن: «إنشاء ١٦٠٠ وحدة سكنية في القدس ليس أمراً مقبولاً وليس له أي مبرر»، معتبراً أن انتهاكات إسرائيل في القدس لا تتلاءم مع القانون الدولي ولا مع القانون الإنساني وهي لا تنتهك القانون الدولي فقط ولكن التاريخ أيضاً.

وأكد رئيس الوزراء التركي -الذي قوطع أكثر من مرة بتصفيق حاد من الحاضرين في قاعة واجادوجو حيث عقدت القمة- أن: «احتراق القدس يعني احتراق فلسطين واحتراق فلسطين يعني احتراق الشرق الأوسط».

أردوغان صائد الذئاب

• في مقابلة له مع مجلة دير شبيغل الألمانية (٢٩/٣/٢٠١٠)، كرر رئيس الحكومة التركية رفضه الحازم لفرض عقوبات جديدة على إيران، داعياً إلى العمل لإيجاد حل دبلوماسي للملف النووي الإيراني. وقال أردوغان «علينا أن نسعى قبالاً إلى التوصل إلى حل دبلوماسي». وتابع «ما نحن بحاجة إليه اليوم هو الدبلوماسية ومزيد من الدبلوماسية وكل ما عدا ذلك يهدد السلام في العالم».

من جهة ثانية رفض أردوغان مجدداً إلقاء تسمية «إبادة» على المجازر التي أوقعت مئات آلاف الأرمن ضحاياها في أوائل القرن العشرين خلال عهد السلطنة العثمانية. وقال أردوغان في هذا الصدد «لا يوجد أي مجال للكلام عن إبادة»، معتبراً أن ما حصل كان «معركة» بين الأرمن والأتراك. وكرر أردوغان مجدداً تهديده المبطن بطرد الأرمن المتواجدين بشكل غير شرعي في تركيا. وقال «حتى الآن لم ننظر إلى مسألة الطرد. أما في حال واصلت الجاليات الأرمنية حول العالم الضغوط على تركيا فقد نلجأ إلى هذا الإجراء».

• خلال زيارته باريس لإجراء مباحثات مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وحول أزمة البرنامج النووي الإيراني (٧/٤/٢٠١٠)، شن أردوغان هجوماً عنيفاً على إسرائيل واصفاً إياها بأنها «الخطر الرئيسي على السلام» في الشرق الأوسط، وأضاف «إذا استخدم بلد قوة غير متكافئة في فلسطين، في غزة، إذا استخدم قنابل فوسفورية قلن نقول له عافاك الله، بل نسأله كيف يمكنه فعل ذلك». وتابع «لقد حصل هجوم أوقع ١٥٠٠ قتيل (في غزة) والدوافع التي تم التذرع بها كانت أكاذيب»، مضيفاً «جولدستون يهودي وتقريره واضح»، في إشارة إلى القاضي الجنوب أفريقي ريتشارد جولدستون الذي انتدبته الأمم المتحدة للتحقيق في الحرب على غزة ووضع تقريراً اتهم فيه إسرائيل وفصائل فلسطينية بارتكاب جرائم حرب خلال هجومها على القطاع.

• قبيل توجهه إلى واشنطن لحضور قمة الأمن النووي (١١/٤/٢٠١٠)، قال أردوغان: «إن إسرائيل التي لم توقع معاهدة عدم الانتشار النووي تفعل ما تريد وبحرية مطلقة فيما يخضع برنامج إيران النووي للتمحيص والتدقيق، بسبب عضويتها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

وأعرب أردوغان عن انزعاج تركيا من هذه الحقائق، لافتاً إلى أنه سيعبر عن موقف بلاده في القمة، مؤكداً أن تركيا ترفض انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة النووية القابلة للتطبيق في المنطقة.

وأشار أردوغان إلى أنه سيدعو الدول المشاركة في القمة إلى اتخاذ موقف حازم تجاه ترسانة الأسلحة النووية الإسرائيلية، قائلاً: «إننا نريد من المجتمع الدولي الذي يتخذ موقفاً حساساً حيال برنامج إيران النووي أن يقف بشكل صارم ضد إسرائيل وبرنامجها النووي».

تهديدات بالقتل

وبالطبع كانت لهذه المواقف الحادة من أردوغان ضد الصهاينة، ضريبة يجب أن يدفعها، ولأنهم

من الشراكة إلى الصدام

لا يجيدون سوى لغة الدم، فقد حاول الموساد الإسرائيلي اغتيال البطل أردوغان أكثر من مرة ولكنهم -بإذن الله- لن يفلحوا، فقد ذكرت مصادر إعلامية تركية (فى ٢٨ مارس / آذار ٢٠٠٩) أن رسالة إلكترونية تم اكتشافها فى حاسوب أحد المتهمين بالانتماء إلى منظمة «أرغنيكون» السرية كشفت عن مخطط صهيونى لاغتيال رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان.

وجاء فى ملف الاتهامات الثانى بقضية «أرغنيكون»، أن صحفياً صهيونياً أرسل إلى بعض المتهمين فى قضية الانقلاب على الحكومة التركية بريداً إلكترونياً يذكر فيه أن جهاز «الموساد» الصهيونى على استعداد لاغتيال رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان. وقال الصحفى الصهيونى فى رسالته إنهم يدعمون من سماه بـ«السيد دوغو» فى مواجهة «الإرهابى الإسلامى» رجب طيب أردوغان، مشيراً إلى أن رئيس جهاز الاستخبارات الصهيونية «الموساد» «ماتير داغان» اتصل بـ«السيد دوغو» للتنسيق معه فى اغتيال أردوغان.

وأضاف أن فريقاً من عملاء «الموساد» على استعداد للقيام بهذه المهمة، مؤكداً أنهم ينتظرون فقط الضوء الأخضر من «السيد دوغو». وذكرت المصادر ذاتها أن «السيد دوغو» المذكور فى رسالة الصحفى الصهيونى قد يكون زعيم حزب العمال «دوغو برينتشيك»، المتهم بالانتماء إلى قيادة منظمة «أرغنيكون» السرية.

يشار إلى أنه قد تم الكشف عن وثائق لمنظمة «أرغنيكون» تثبت وجود علاقة مباشرة لها مع جهاز الاستخبارات الصهيونية «الموساد».

وتكررت المحاولات، ففي ٢٧ مايو / أيار ٢٠١٠، أعلنت أجهزة الأمن التركية أنها استطاعت إحباط محاولة لاغتيال رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان، باستخدام عروسة أطفال «دمية» مفخخة، خلال جولة من المقرر أن يقوم بها فى عدد من المحافظات خلال الأسابيع القادمة، وبحسب مصادر أمنية تركية فإن الأجهزة المختصة هناك استطاعت القبض على مجموعة حاولت تنفيذ هجوم لاغتيال أردوغان، يأتى ذلك فى الوقت الذى رعت فيه تركيا اتفاقاً يهدف لحل الأزمة بين إيران والعالم الغربى بشأن برنامج طهران النووى وسط عدم ارتياح إسرائيلى وفتور وتازم واضح للعلاقات بين تل أبيب وأنقرة خصوصاً بعد تهديد أردوغان بقصف إسرائيل فى حال قصفت الأخيرة قافلة المساعدات لغزة.

ولم تصدر أجهزة الأمن التركية بياناً يوضح الجهة المتورطة فى الحادث، فيما أشارت أصابع الاتهام أولاً إلى الموساد الإسرائيلى.

وأشارت صحيفتا «طرف» و«أكشام» التركيتين إلى أن أجهزة الأمن التركية تمكنت من إحباط ثمان محاولات سابقة لاغتيال أردوغان، خلال الثلاث سنوات الماضية، إحداها كانت ستنفذ بطريقة مشابهة لهذه المحاولة، حيث كانت تتضمن تفجير سيارة أطفال أثناء مرور مركب أردوغان إلى منزله فى حى «أوسكدار» بمدينة إسطنبول.

أردوغان صائد الذئاب

من جهة أخرى، أفاد استطلاع للرأى نشرت صحيفة «إسرائيل هايوم» نتائجه يوم ١٠ يونيو/حزيران ٢٠١٠، أن أكثر من ثلاثة أرباع الإسرائيليين اليهود يعتبرون تركيا، الحليف الاستراتيجي السابق لإسرائيل، «دولة معادية»، على إثر الأزمة بين البلدين الناجمة عن الهجوم الدامي على أسطول الحرية الذي كان ينقل مساعدات إنسانية إلى غزة.

ورداً على سؤال «هل تعتقد، في ضوء الأحداث الأخيرة، أن تركيا أصبحت دولة معادية»، أجاب ٧٨٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع إيجاباً، فيما عبر ٢٢٪ عن رأي مخالف.

من جهة أخرى، أعلن ١٣٪ من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع تأييدهم تشكيل لجنة تحقيق دولية حول الهجوم الذي شنته البحرية الإسرائيلية على سفينة تركية كانت في عداد أسطول دولي متجه إلى غزة. وأورد الاستطلاع أن ٧١٪ من الإسرائيليين اليهود يؤيدون إجراء تحقيق داخلي. وجاء في الاستطلاع أن ٩١٪ من الأشخاص يؤيدون اعتراض أساطيل تحاول في المستقبل كسر الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة.

مستقبل العلاقات بين تركيا وإسرائيل

إذا كانت إسرائيل خسرت إيران الشاه عام ١٩٧٩، فهل بدأت عملية خسارتها تركيا؟

السياسة الخارجية التركية التي يقودها أحمد داود أوغلو، تريد في الوقت الحاضر توطيد علاقاتها مع سورية وإيران والقضية الفلسطينية، مطابقة بذلك مفاهيم «العمق الاستراتيجي»، و«المشاكل صفر» مع جيرانها من الدول العربية والإسلامية، وكذلك مع «أعدائها التاريخيين» مثل اليونان وأرمينيا، واستثمار الفراغ الإقليمي الكبير بسبب غياب الدور الفاعل العربي، وتحالفها مع الولايات المتحدة، وعودة تركيا لتصبح إحدى الدول الإقليمية صاحبة القرار والحضور الفاعل في المشهد السياسي الشرق أوسطي. هذه السياسة الخارجية التي تلقب من قبل الإسرائيليين والغربيين بـ«العثمانية الجديدة»، تثير تساؤلات كبيرة لدى حلفاء تركيا. هل ستخلص تركيا تدريجياً من ارتباطاتها الأورو-أطلسية؟ ويتساءل البعض، إن كانت ظاهرة حزب العدالة والتنمية تخفي طموحات مستترة تتمثل في عودة «العثمانية الجديدة».

هناك مجموعة من العوامل دفعت بتركيا إلى اتخاذ المنحى هذا في سياستها الخارجية، أي الابتعاد عن إسرائيل والتوجه نحو إنشاء «كومونولث» بين سورية والعراق وإيران، وحركة حماس، ودول الجوار الآسيوية، في الجنوب، والشرق، والشمال، على طول الطرق التجارية الجديدة، وخطوط أنابيب النفط والغاز، وهو ما أثار قلق إسرائيل والغرب عامة من «العثمانية الجديدة» هذه، التي تعمق عزلة إسرائيل في المنطقة، بسبب رفضها التسوية غير العادلة القائمة على ما يسمى قرارات الشرعية الدولية، ورفضها إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، وفي مقدمة هذه العوامل:

١- تراجع الآمال باحتمال دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، في ضوء الرفض الفرنسي الحاد وكذلك الألماني.

■ من الشراكة إلى الصدام

٢- أن تركيا سارعت أيضاً من تقاربها مع روسيا، التي تزود تركيا بنحو ٦٦٪ من احتياجاتها بالغاز الروسى، ولاسيما بعد أن وقعت يوم ١٣ أغسطس/تموز ٢٠٠٩ اتفاقاً لتحقيق مشروع مد خط أنابيب الغاز «نابوكو» لنقل الغاز الطبيعى من بحر قزوين إلى أوروبا، إذ باتت تركيا نظراً لموقعها الجغرافى الاستراتيجى، الذى يربط قارة آسيا بأوروبا، تحتل حلقة التقاطع المركزية التى تمر من خلالها خطوط وأنابيب الغاز والنفط على أراضيها.

٣- استخدمت تركيا الأوراق الإقليمية التى بحوزتها، فمضت فى التطبيع مع أرمينيا وتجاوزت العقبات التاريخية، ودخلت فى مجال المنافسة مع الدورين الروسى والإيراني فى آسيا الوسطى.

٤- تتنافس تركيا موضوعياً مع المشروع الإيرانى فى المنطقة، ويبدو أن هناك فروقاً واضحة بين أدوات كل من المشروعين، فالأول يرفع لواء «الممانعة» ضد الولايات المتحدة ودولة الاحتلال الصهيونى ويتحالف مع أحزاب وحركات سياسية تناوئ واشنطن والنظم السياسية القائمة، فى حين يرفع الثانى لواء «التحديث والانفتاح» على خلفية نجاحات اقتصادية وديمقراطية ويتحالف مع واشنطن ويفتح على دول المنطقة بمعناها القانونى والمؤسسى. وعلى الرغم من هذه التمايزات الجوهرية فى طبيعة المشروعين وأدواتهما، إلا أنهما يتقاطعان فى مسائل متنوعة منها الاتفاق على تحجيم الطموحات الكردية التى فارت مع احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وتثبيت منطقة الحكم الذاتى للأكراد تحت المظلة الأميركية، ويتفقان أيضاً على لجم العريضة الإسرائيلية فى المنطقة على خلفية المصالح الوطنية لطهران وأنقره قبل أية اعتبارات أخرى.

٥- مع أن أنقرة لم تلغ مشاركتها فى حلف «ناتو» إلا أن اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة، بدأ يلمح إلى احتمال حظر استخدام القوات الأميركية لقاعدة «انجريك» الجوية فى جنوب شرقى تركيا. وهى قاعدة حيوية لنقل الإمدادات والأسلحة إلى القوات الأميركية فى أفغانستان والعراق. ولم يصدر عن أنقرة حتى الآن أى رد فعل بالنسبة إلى هذا الموضوع البالغ الأهمية.

٦- تركيا جارة كبيرة للعالم العربى، ولها روابط تاريخية وحضارية ودينية مع العرب، وهى الآن يقودها حزب إسلامى معتدل هو حزب العدالة والتنمية، الذى ينتهج منذ سنوات عديدة سياسة خارجية تعكس الطموحات التركية، المتمثلة فى ملء الفراغ الإقليمى العربى. وبالتالى فهى تعتبر نفسها القوة الإقليمية الأولى فى المنطقة، وتقاوم محاولة إسرائيل لفرض هيمنتها و سطوتها على المنطقة.

الباب السابع:

وثائق وصور

الفصل الأول

أهم خطب أردوغان

الفصل الثاني

صور

**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

الفصل الأول

أهم خطاب أردوغان

مقتطفات من خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي إثر العدوان الصهيوني على سفينة مرمرة وأسطول الحرية

لقى رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان صباح يوم الثلاثاء ١ حزيران / يونيو ٢٠١٠، خطاباً للشعب التركي والعالم تعقيباً على المجزرة الصهيونية ضد سفينة مرمرة التركية ضمن أسطول الحرية التركي والعربي والعالمي المتوجه لقطاع غزة، حيث اقتحمت مجموعات من الكوماندز الصهيونية أسطول الحرية وقتل ٢٠ شخصاً وجرح ٦٠ آخرين وقيدت أيدي بقية المشاركين في الأسطول الإغاثي المدني يوم الاثنين ٣١ مايو / أيار ٢٠١٠ واقتادت الأسطول إلى ميناء أسدود (أشدود) بفلسطين المحتلة.

وفيما يلي مقتطفات من هذا الخطاب التاريخي الذي ألقاه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أمام البرلمان التركي:

أصدقائي النواب الكرام.. الضيوف الكرام.. إلى كل من يشاهدنا عبر شاشات التلفزيون لن أخطب اليوم شعبي العزيز فحسب بل سأخطب كذلك الإنسانية جمعاء، أود أن أخطب ضمير الإنسانية وعقلها، أريد أن أشارككم عواطفى بشكل صريح.

يوم أمس وقع هجومان داميان في جناح الظلام أولهما في مدينة إسكندرون التي استشهد فيها ستة من جنودنا وأصيب سبعة آخرون بجروح. والثاني وقت الفجر في مياه المتوسط حيث تلقى ضمير الإنسانية واحداً من أشد الجروح على مر العصور. لقد قطع الطريق على السفن التي ترشحت من ضمير الإنسانية، بالسلاح والجبروت ولم تستطع السفن التي كانت تحمل الرحمة والشفقة أن تصل إلى ميتهاها وتلطخت بالدماء. يوم أمس وفي ساعات الصباح الأولى قامت عناصر مسلحة من الجيش الإسرائيلي بهجوم غير قانوني في المياه الدولية على أسطول الحرية الذي كان يحمل المساعدات الإنسانية إلى شعب غزة، والذي كان على متنه ٦٠٠ شخص من ٣٢ دولة، وأراقوا دماء الأبرياء. كذلك تم احتجاز سفن المساعدات الإنسانية خلال هذا الهجوم الذي ترك العديد من القتلى والجرحى. ومرة أخرى نلن بشدة هذا الهجوم الذي استهدف السفن التي كانت تقل ركاباً كلهم من المدنيين من نساء وأطفال ورجال دين وغيرهم.

إن الهجوم الذي قامت به إسرائيل على السفن التي كانت تحمل المساعدات الإنسانية إلى غزة والمجزرة

وثائق وصور

التي ارتكبتها قد استحقا كافة أشكال اللعن. إن هذا الهجوم هو هجوم سافر على القانون الدولي وعلى الضمير الإنساني وعلى السلام العالمي.

أقول الضمير الإنساني لأن السفن كانت تقل ركابا من كل الجنسيات والأديان ينقلون فقط مساعدات إنسانية إلى غزة المحاصرة والمقاطعة. كانت السفن قد أعلنت إلى العالم كله قبل مغادرتها عن حمولتها ونيتها. وكان ٦٠ صحفيا من تركيا والعالم قد استقلوا كشهود على الحدث متن سفن الأسطول الذي يحمل مساعدات إنسانية فقط.

إن هذا العدوان الذي حصل على السفن الست وركابها الستمائة الذين كانوا ينقلون المساعدات إلى الناس المظلومين والمحتاجين، إلى الفلسطينيين الذين هدمت منازلهم والمتروكين لرحمة الجوع هو عدوان صارخ على الفلسفة التي قامت عليها الأمم المتحدة. لقد انطلقت السفن من تركيا ومن الدول الأخرى ناقلة المساعدات الإنسانية فقط، وقد فتشت من قبل السلطات المختصة وفق القواعد الدولية للملاحة والسفر.

في نفس الوقت لم يكن على متن السفن هذه من الركاب سوى المدنيين ومتطوعي الإغاثة. تم رفع العلم الأبيض على صواري السفن. ورغم توافر كل هذه الشروط فلقد تعرضت السفن للهجوم المسلح.

وبناء على الهجوم الإرهابي المنفور الذي حصل في ولاية هاتاي والهجوم الإسرائيلي اللا حقوقي على سفن الإغاثة قطعنا لقاءاتنا في التشيلي وعدنا إلى بلدنا. واعتبارا من اللحظة الأولى للحدث تابعنا في الحكومة التطورات وبدأنا مع أصدقائنا اتخاذ الخطوات اللازمة.

تُدمر أرضية السلام

لا نستطيع أن نترك إسرائيل التي تدمر أرضية السلام في الشرق الأوسط مع أفعالها وندع لها الحبل على الغارب. لا نستطيع أن نقول لها: افعل ما تشائين. إن لكل شيء ثمننا. إن فهمنا لا يحترم حق الحياة لا يمكنه أن يحترم الحقوق وأن يتخذ مواقف موالية للسلام. إن فهمنا لا يولي أهمية لحياة الإنسان لا يمكنه أن يحترم الإنسان وحقوق الإنسان. إن دولة تريد الأمن لشعبها لا يمكنها أن تنجح في ذلك عن طريق اكتساب كراهية وعداوة الدنيا. إن إدارة لا تعطي أهمية لشعب غير شعبها لا يمكن أن يكون السلام همها. إن إسرائيل تدمر التروس الدفاعية من حولها الواحدة تلو الأخرى وتفقد نقاط التحالف الواحدة تلو الأخرى وتدفع بنفسها إلى العزلة. الإدارة الإسرائيلية تنسف السلام الإقليمي بنشرها الكراهية في الشرق الأوسط وتتحول إلى بؤرة تنشر الاضطراب حولها. يجب على المجتمع الدولي أن يتدخل في هذا الأمر في أسرع وقت.

من هنا أريد أن أخطب شعب إسرائيل: نحن كنا دائما في وجه «الاسامية»، لقد رفعنا صوتنا عاليا في وجه الظلم الذي وقع على الموسويين، ساهمنا في أن يعيش شعب إسرائيل في سلام وأمن في الشرق الأوسط. والآن جاء دوركم يا شعب إسرائيل لكي تقفوا الموقف الإنساني الحساس نفسه وتقولوا لا للظلم.

أهم خطاب أردوغان

فممارسات العنف التي يمارسها شركاء الحكومة ضاربين عرض الحائط بالحقوق تهدد مصالح إسرائيل تماما وتلقى بأمركم وسلامكم في الخطر بشكل واضح. مواقف حكومتكم العدائية تجعل من إسرائيل دولة تمارس القرصنة وقطع الطريق كما تسعى إلى سمعة دولتكم الدولية.

إن هؤلاء الإداريين الماجنين الذين يظنون أنهم يديرون دولة بالحيلة والكذب وإراقة الدماء والتعدي والقرصنة وممارسة إرهاب الدولة، هؤلاء السياسيون الماجنون يسيئون وقبل كل شيء إلى إسرائيل وشعب إسرائيل. يجب أن تقولوا أنتم: كفى لهذا الوضع.

سنمنا من أكاذيبكم

الهجوم المسلح على الناس الأبرياء، إراقة الدماء، القيام بمذابح هو إرهاب دولة بشكل واضح. هم ينكرون ذلك قائلين: لقد أطلقوا علينا النار. لقد سنمنا من أكاذيبكم هذه سنمناها... كونوا صادقين، صادقين.

إن إسرائيل بسياستها التي تريق الدماء لن تستطيع أن تبرر هذا العمل غير المشروع الذي قامت به، هذه الجريمة الدامية أو أن توضحها. لن تستطيع إسرائيل أن تنظف يدها من الدماء بأي مسوغ مهما كان.

إن المشكلة الناجمة عن هذا العدوان الدامي ليست مشكلة تخص البلدين فحسب بل تخص العالم كله. إننا نؤمن بأن أي دولة أو مؤسسة دولية تولى أهمية للقيم الإنسانية لا يمكنها أن تقف متفرجة على جريمة بهذه الأبعاد.

شريك في الجريمة

بعد هذه المرحلة يجب أن يعرف كل من يتغاضى عن هجمات إسرائيل الدامية أو يتعمى عنها أنه شريك في الجريمة. لا يعتبر الأمر دفاعا في وجه الإرهاب ولا مكافحة للإرهاب بل إنه يعتبر مجزرة في حق أهل مدينة باكملها، هذا ولقد أثبت الحادث الأخير هذا الأمر.

ربما يغمض الجميع عيونهم إزاء هذه «اللاقانونية» وربما يقدم دعمه أيضا بشكل خفي ولكنني أتكلم بصراحة وأؤكد أنه يجب على إسرائيل أن لا تخطئ في خلط تركيا بدول أخرى حيث إن ثمن هذا الخطأ سيكون باهظا. إن إسرائيل التي ارتكبت الإجرام هذا في المياه الدولية والتي أطلقت الرصاص على الأبرياء والمتطوعين قد اختارت الانفراد والعزلة عن العالم.

لن ندير ظهورنا للفلسطينيين:

أقول مرة أخرى ولو سكت الكل واغمض عينيّه وأدار ظهره فإننا في تركيا لن ندير ظهورنا للفلسطينيين وللشعب الفلسطيني ولغزة ولن نغمض عيوننا وسنواصل رفع صوتنا عاليا من أجل غزة.

كلمة أردوغان في القمة العربية (٢٢) - قمة فلسطين

يوم السبت ٢٧ مارس / آذار ٢٠١٠، القى رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في القمة العربية الثانية والعشرين، والتي أقيمت بمدينة سرت الليبية، وأطلق عليها «قمة صمود القدس»، كلمة تاريخية تعد الأقوى على مدار تاريخ مؤتمرات القمم العربية.

وقد استهل أردوغان كلمته قائلا:

أريد أن أقول من صميم قلبي إن مصير إسطنبول لا يختلف عن مصير سرت وعن مصير طرابلس وعن مصير القاهرة ودمشق وبغداد وصنعاء ومكة المكرمة والمدينة المنورة ومن دون شك مصير القدس.

إن تاريخنا وعقيدتنا لم يجعلنا أصدقاء فحسب، بل وأقول بخطوط عريضة جعلنا إخوة أشقاء. فقد دوناً معاً التاريخ الغني لهذه المنطقة ويجب أن لا يشك أحد أننا سندون معاً المستقبل المشرق.

إن التحالف هو دواء لكل داء، وبإذن الله نبني المستقبل فوق السلام والرفاه والأمن والاستقرار. ونحن في تركيا لا نستطيع أن نتجاهل ما يحدث في الشرق الأوسط، والقضية الفلسطينية هي من أكبر القضايا الهامة والعاجلة في المنطقة والمجتمع الدولي يبقى وجهاً لوجه في امتحان جديد ونريد أن نرى الآن رؤية نهاية الطريق وليس خارطة الطريق..

القدس هي قرة عين كافة الجغرافية وكل العالم الإسلامي وهي القبة الأولى لا يمكن قبول اعتداءات إسرائيلية على القدس والأماكن المقدسة إطلاقاً.

يجب أن يعلو صوت الإنسانية للتدخل في تراجيديا ما جرى في قطاع غزة ويجب تحويل هذا الوضع إلى وضع طبيعي.. تلك مسئولية مشتركة للإنسانية وليس فقط للفلسطينيين وعليه لابد من الوحدة الوطنية الفلسطينية ونحن في تركيا نساند التضامن والمصالحة.

ويجب على فتح وحماش أن يكونا كتفا بكتف وجنبا بجنب وأن اليوم ليس يوم العزاء والجلوس وسكب الدموع وليس أيضا الجلوس في المدرجات والتفرج على التطورات.. اليوم هو يوم التحالف والتحرك معاً لتأسيس السلام بشكل عادل.

وفي تركيا نرى أن تسوية القضية الفلسطينية مفتاح الأمن والسلام في المنطقة فنحن شعوب أسسنا مع حضارات وثقافات السلام ونحن أنصار دين يدعو للسلام.

.. تعالوا لنحطم الأحكام المسبقة ونعدل الصور والأفكار الخاطئة المتعلقة بنا.. تعالوا لنؤسس معاً مستقبلاً يؤسس بين الحضارات وليس فيه صراع بين الحضارات، وبهذا المنظور لا أحد يستطيع الزج بالإسلامو قوبيا بالعالم الإسلامي.. من يتهمنا بذلك يرتكبون جرائم إنسانية.

أهم خطاب أردوغان |

كلمة أردوغان خلال المؤتمر الثالث لحزب العدالة والتنمية

أعاد ١٣٦٢ مندوباً انتخاب رجب طيب أردوغان زعيماً لحزب العدالة والتنمية خلال المؤتمر الثالث للحزب الذي انعقد في ٤ أكتوبر / تشرين أول ٢٠٠٩ في قاعة أسكى الرياضية في أنقرة، وسط ارتياح عام لمسيرة الحزب على كل المستويات.

وقال أردوغان، في كلمته التي استغرقت ساعتين أمام المؤتمر، إن الأسى الذي رافق سجنه عام ١٩٩٩ لم يكن سوى بداية لمسيرة الحرية.

وحفلت كلمة أردوغان بانفتاح على كل مكونات المجتمع التركي. وقال إن الأغنية تبقى ناقصة من دون احمد قايا (مغنٌ كردي توفي عام ٢٠٠٠ في المنفى بباريس) «الذي لم تكن تركيا وفيه له»، وتركيا تبقى ناقصة من دون ناظم حكمت (كبير شعراء تركيا وكان شيوعياً)، وتبقى لغة تركيا ناقصة من دون يونس ايمرى، وتبقى روح وأخلاق تركيا ناقصتين من دون سعيدى نورسى (المفكر التركي الإسلامى المعروف الذى توفي عام ١٩٦٠ ودفنه العسكر فى مكان غير معروف).

وأضاف أردوغان: كما لا يمكن تخيل تركيا من دون نجيب فاضل ومحمد عاكف (شاعر). ومن بين كل الأسماء التي ذكرها أردوغان حظى اسم سعيدى نورسى بالتصفيق الأكبر، علماً بأن أردوغان كان رئيس الحكومة الأول (بعد عدنان مندريس الذى قبل يد نورسى يوماً وانتهى على حبل المشنقة عام ١٩٦١) الذى يستعيد ذكر اسم سعيدى نورسى ويمتدحه بهذا الشكل، علماً بأن سليمان ديميريل الذى كان يعتبر نفسه الأقرب إلى نورسى فى الستينيات لم يجرؤ على ذكره أبداً.

واعتبر أردوغان أن «حزب العدالة والتنمية هو حزب كل هذه الألوان، هو حزب كل تركيا». وأكد أنه لا يحب فلانا أو فلانا لأنه سئى أو علوى أو تركى أو كردي أو شركسى أو أرمنى أو يهودى بل لأنه إنسان، ولا يحق لأحد فى تركيا أن يستبعد الآخر.

وتطرق أردوغان إلى دور أنقرة على الصعيد الخارجى، فأشار إلى تزايد حجم التجارة مع جيران تركيا وإلى دورها الوسيط بين باكستان وأفغانستان وسورية وإسرائيل والفلسطينيين وإسرائيل.

وقال إن تركيا ليست بلداً يُحدّد له جدول أعماله بل بلد يُحدّد بنفسه جدول أعماله ويساهم فى تحديد وجهة الأحداث المحيطة به. وأضاف «لقد تحولت تركيا إلى بلد ذى ثقل وتأثير والى لاعب مؤسس للنظام الإقليمى والدولى. وهذا لم يعد مجرد خيار بل حتمية تاريخية»، معتبراً أن الرؤية العالمية الجديدة لتركيا تحظى بتقدير كل دول العالم.

أردوغان: لن يُعقر لإسرائيل حتى تتنظف المتوسط من دماء الأتراك

فى خطاب جماهيرى فى سيفاس (وسط الأناضول) - ٥ ديسمبر / كانون أول ٢٠١٠ - أعلن رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان أن العلاقات مع الكيان الصهيونى لن تتحسن قبل أن يقوم الكيان بتنظيف البحر المتوسط من دماء الضحايا الأتراك التسعة الذين قضاوا حتفهم فى العدوان الإسرائيلى على قافلة سفن إنسانية كانت متوجهة إلى غزة.

وقال أردوغان: "إن تركيا تريد من إسرائيل اعتذارات وتعويضات بعد الهجوم الذى حصل فى الحادى والثلاثين من مايو / أيار ٢٠١٠".

وأضاف: "لا يمكن لأى كان أن يتوقع أن نبقى صامتين وأن نتجاهل القوانين ما دامت الدماء التى سالت فى المتوسط لم تُنظف".

وتابع أردوغان: "لابد أن نطوى الصفحة يوماً ما، إلا أننا قبل ذلك نطالب باعتذارات ودفع تعويضات"، موضحاً، "لن نتجاهل اليد الممدودة إلينا إلا أن علينا التحقق مما إذا كانت هذه اليد صادقة فعلاً".

أردوغان: الحسين علمنا بدمه الطاهر درس تجنب الحرص والطمع والظلم والجور

وسط حشود عشرات الآلاف من الأتراك فى منطقة حالكاى بإسطنبول، شارك رئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان، للمرة الأولى فى مراسم إحياء ذكرى عاشوراء - ١٦ ديسمبر / كانون أول ٢٠١٠ -، حيث اعتبر أردوغان أن استشهاد الإمام الحسين فى يوم عاشوراء لا يعنى الوداع بل هو درس الحياة، فالإمام علمنا بدمه الطاهر درس تجنب الحرص والطمع والظلم والجور.

وقد عزى أردوغان باستشهاد العديد من المشاركين فى مراسم العزاء الحسينى خلال الحادث الإرهابى الذى وقع فى مدينة جابهار جنوب شرقى إيران، متمنياً الشفاء العاجل للجرحى، وأدان هذا الحادث الإرهابى.

وقال أردوغان فى هذه المراسم التى أقيمت بحضور على أكبر ولايتى المستشار السياسى للسيد على خامنئى، وعلماء الدين الأتراك والآلاف من محبى أبى عبد الله الحسين، "إن أى حادث يقع فى العالم الإسلامى يُذكرنا بحادثة كربلاء، ونحن نشعر فى قلوبنا بالأم كل مسلم فى أى نقطة من العالم".

وأضاف "إن للمسلمين فى المنطقة مصيراً مشتركاً، وينبغى وضع الاختلافات جانباً وتقوية الوحدة إطفاءً لنيران الفتنة وترسيخ الأخوة فيما بيننا".



الفصل الثانى
الصور



**** معرفتي ****
www.ibtesama.com/vb
منتديات مجلة الإبتسامة

الصور

بداية التدريب على السياسة مع حزب
السلامة الوطني



الشيخ رجب في طفولته مع شقيقته



فترة أدائه
للخدمة
العسكرية



أردوغان ، الأخ الأكبر ، مع شقيقته



الشيخ بيكنباور.. اللاعب والعاشق
لكرة القدم



رئاسة بلدية إسطنبول (١٩٩٤، ١٩٩٨) بداية أردوغان الحقيقية كرجل اقتصاد وسياسة ملهم ومبدع



حل مشاكل الملايين بمشاريعه التنموية



عمدة إسطنبول.. نصير الفقراء والمحتاجين

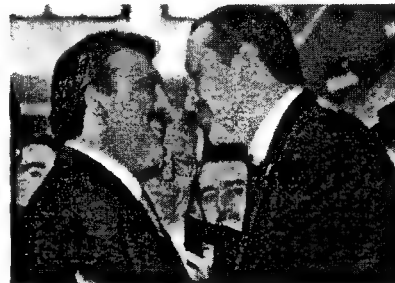
أردوغان - جول.. رفيقا الدرب والكفاح
يتطلعان لمستقبل تركيا المشرق



المشاورات مستمرة بين رفيقي الدرب رغم وصول
عبد الله جول إلى قصر الرئاسة في ٢٠٠٧..
ليتحقق التوافق الأول من نوعه بين مؤسستي
رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء



نبوءة أردوغان تتحقق بفوز حزب
العدالة والتنمية بـ ٣٦٣ مقعدا في
البرلمان التركي في نوفمبر ٢٠٠٢



تواصل انتصارات العدالة في انتخابات
يوليو ٢٠٠٧ البرلمانية



الحاج أردوغان والحاجة أمينة
.. عظمة الحب والنضال



أردوغان يقبل يد أستاذه عرفان أوغوز



أريكان «القائد القدوة» لأردوغان



«تنزيل» والدته
أردوغان وحفيدها
أحمد براق الدين
أردوغان يقترعان
في استفتاء
التعديلات
الدستورية



حفل زفاف نجم
الدين أردوغان
بحضور
بيرلسكوني



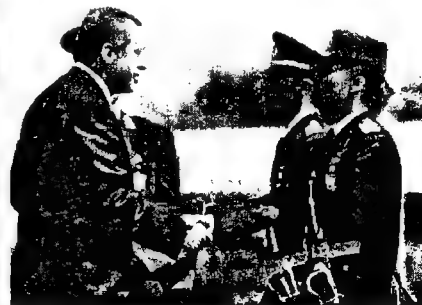
«الفتى الشجاع، يطيح به صنم أتاتورك، دون أن تطلق رصاصة واحدة»



الجيش التركى
صاحب النفوذ الأكبر
فى البلاد.. ولكن
قبل قدوم أردوغان



القائد أردوغان.. رغم أنف العسكر



يكرم إحدى الجنديات التركيات



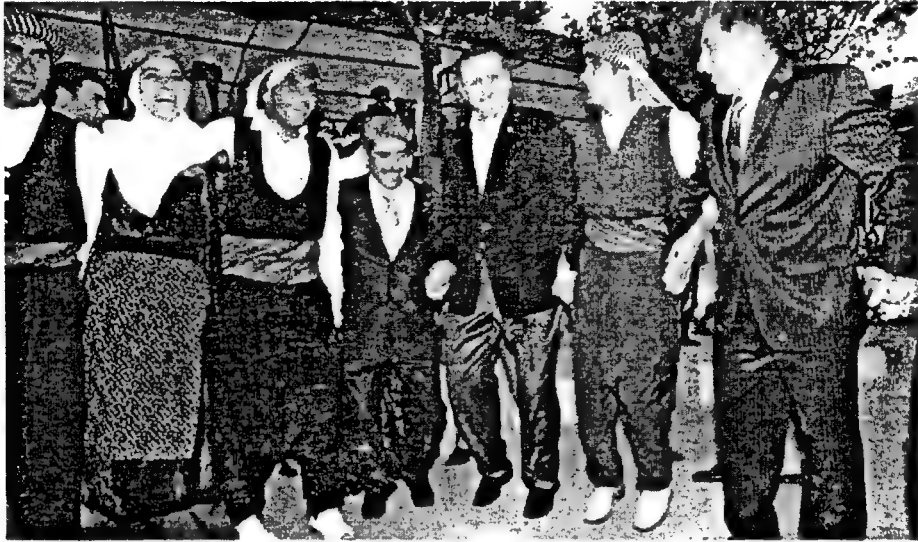
أردوغان في المقدمة دائماً.. بعد أن هزم معقل العلمانية وقلص دور العسكر



العسكر للخلف درُ أمام ثقة أردوغان



قادة العسكر يستمعون لأوامره..
وينصاعون على غير عاداتهم



طرق جديدة للتعامل مع المسألة الكردية في العهد الأردواني



التأييد الشعبي لأردوغان معين لا ينضب أبداً



لا يتردد أن يقبل أيدي أهل الفضل عليه وعلى شعبه



صناعة المستقبل تبدأ من المدرسة.. هكذا يؤمن أردوغان



بساطته جواز مروره لقلوب الشعوب.. أردوغان في ضيافة إحدى الأسر التركية البسيطة



يزور المرضى في المستشفيات



في شهر رمضان يفطر وسط مواطنيه



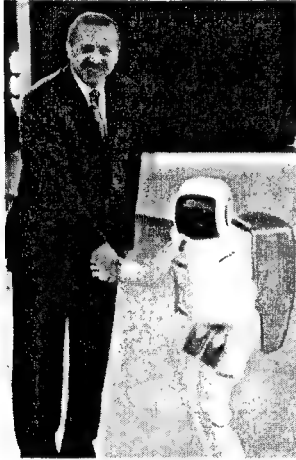
.. والأطفال يعشقونه



لا يخجل أن يقبل أيدي الأطفال



أردوغان في أحد مؤتمرات «موصياد» ، حسان حكومة العدالة الاقتصادية الجامح



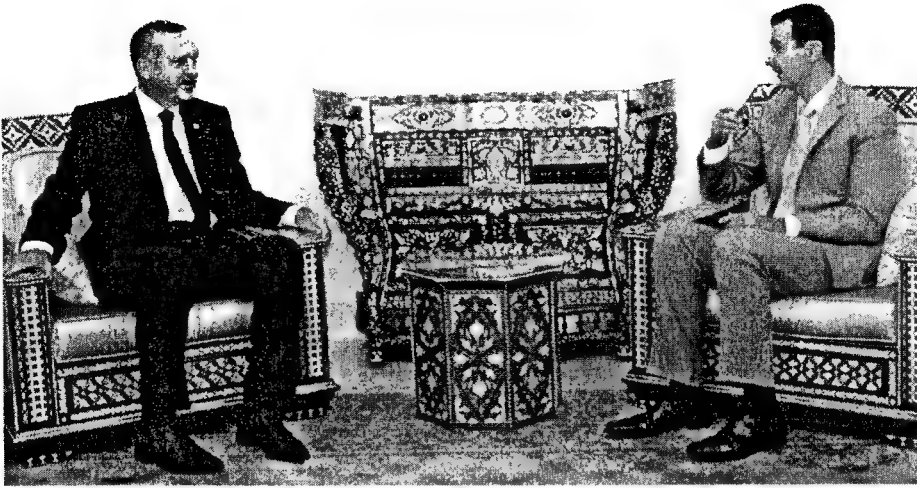
تركيا..
وآفق جديد
من التطور
العلمي
والتكنولوجي



لا يكل أو يمل
من العمل
من أجل الارتقاء
ببلاده
ورفعة مكانتها



«مؤذن إسطنبول»
يفتح أحد
المشاريع
الصناعية الكبرى



الرئيس بشار الأسد وأردوغان.. انتقالاً بالعلاقات السورية التركية إلى علاقة شراكة وتوأمة



الملك عبد الله وأردوغان.. وعلاقات نموذجية

الرئيس نجاد
وأردوغان..
علاقة تعاون
وشراكة



الرئيس مبارك وأردوغان.. وحرص على صفاء العلاقات المصرية التركية أردوغان والمالكي.. تعاون من أجل استقرار العراق



أردوغان يرفض أن يقف على علم بلاده (مثلما فعل غيره) في قمة مجموعة ال ٢٠ في بيتسبرغ



شركاء أردوغان
الأوروبيون..
فلاديمير بوتين
وسيلفيو بيرلسكوني
في مدينة سامسون
التركية



أردوغان مع حليفه
اللاتيني لويز ايناسيو
لولا دا سيلفا في
البرازيل



فى استقبال الرئيس الأمريكى أوباما بأحد المساجد
التركية.. أردوغان لا يكف عن الدعاء وذكر الله



أوباما يستمع بإنصات لنصائح أردوغان



أردوغان وميركل فى مشاورات لا تنتهى مع قادة الاتحاد الأوروبى



«الحاج الرئيس» ، يستضيف بابا الفاتيكان

«لن ندير
الظهر لفزة،
سندعم غزة
ولو كنا
وحيدين...»
هكذا عبر
أردوغان
«المدافع عن
الحقوق
العربية، عن
مشاعره
القياضة نحو
القضية
ال فلسطينية



«فاتح دافوس» يعطى الدرس لقاتل الأطفال بيريز الصهيوني



دمعة أردوغان.. على ضحايا الحرب على
غزة في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨



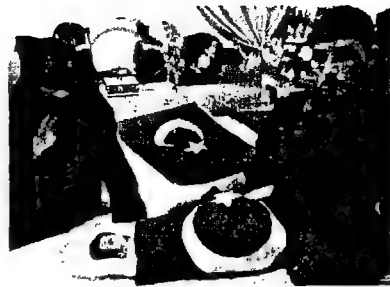
أردوغان يزور المصابين الفلسطينيين في حرب غزة



الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج خرجت لتأييد مواقف أردوغان المشرفة من القضية الفلسطينية



الطفل الذي
اسماه والده
رجب طيب
أردوغان في
خان يونس ٦
يونيو ٢٠١٠



محبو أردوغان في كل مكان
ومن مختلف الأعمار



آلاف الأتراك يصلون على شهداء
الاعتداء الصهيوني الوحشي على
قافلة الحرية



الاعتداء على «قافلة الحرية»، في ٣١ مايو ٢٠١٠ ضربة سوداء في تاريخ الإنسانية



خرج أردوغان لأغلب المحافظات التركية ليدعو للتصويت بـ نعم، للتعديلات الدستورية في ١٢ سبتمبر ٢٠١٠



أردوغان يصوت على الاستفتاء المتعلق
بالإصلاحات الدستورية



٥٨% من الأتراك قالوا نعم للتعديلات



المصادر

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- كتاب «الجمهورية التركية الجديدة... تركيا لاعب إقليمي متنام» تأليف جراهام إي. فولر - صادر عن معهد الولايات المتحدة للسلام بواشنطن عام ٢٠٠٨.
- ٣- كتاب «العمق الإستراتيجي: مكانة تركيا في السياسة الدولية» تأليف أحمد داود أوغلو.
- ٤- كتاب «تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج» تأليف مجموعة من الباحثين.
- ٥- كتاب «إسلاميو تركيا.. العثمانيون الجدد» تأليف إدريس بوانو.
- ٦- كتاب «حجاب وحراب.. الكمالية وأزمات الهوية في تركيا» تأليف د. محمد نور الدين.
- ٧- كتاب «العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب» تأليف محمد جميل.
- ٨- كتاب «العرب والترك» تأليف عبدالكريم الغرابية.
- ٩- كتاب «من منظور تركي.. آفاق التعاون التركي السوري الإيراني العراقي» تأليف بولنت أراس - ترجمة رشا حاتم.
- ١٠- كتاب «أرغنيكون» تأليف شامل طيار.
- ١١- دراسة (قراءة في نتائج الانتخابات التركية ٢٠٠٧) - إعداد / د. برهان كوروغلو - مركز الجزيرة للدراسات.
- ١٢- دراسة (الاقتصاد وعقد التحولات الكبرى) - إعداد / إبراهيم أوزتورك - أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد بجامعة مرمره إسطنبول.
- ١٣- دراسة (تركيا.. الدولة والمجتمع) - إعداد / علي حسين باكير.
- ١٤- دراسة (تراجع الدور السياسي للجيش التركي) - إعداد / بشير عبد الفتاح - مركز الجزيرة للدراسات.
- ١٥- دراسة (الجيش والحياة السياسية.. تفكيك القبضة الحديدية) - إعداد / طارق عبد الجليل.
- ١٦- دراسة للبروفيسور جنكينز أطر الأستاذ بجامعة باهجشير بإسطنبول حول «الدولة الخفية»
- ١٧- دراسة (فصل مثير من تاريخ دولة التنظيم السري «أرجينكون» الحكومة التركية الخفية في قفص الاتهام) إعداد / ممدوح الشيخ.
- ١٨- دراسة (الإسلاميون.. من الهامش إلى المركز) إعداد / كمال السعيد حبيب باحث في شؤون الحركات الإسلامية.
- ١٩- دراسة (الرؤية الأميركية في دور تركيا الإقليمية) إعداد / زياد عبدالوهاب النعيمي - مركز الدراسات الإقليمية.
- ٢٠- دراسة (مع الولايات المتحدة.. مصالح إستراتيجية متبادلة) إعداد / خليل العناني - مركز الجزيرة للدراسات.
- ٢١- دراسة (التوجه التركي في العهد الأميركي الجديد.. إلى أين؟) إعداد / محمد نور الدين - مركز الجزيرة للدراسات.
- ٢٢- دراسة (جذور العلاقة بين تركيا واليهود) إعداد / د. راغب السرجاني.
- ٢٣- دراسة (رؤية إلى تاريخ الصراع والتغيير في السياسة الخارجية التركية) إعداد / محمد سعيد الفطيسي.

المصادر

- ٢٤- دراسة (السياسة الخارجية التركية وأسئلة ما بعد الحرب على غزة) إعداد/ بشير نافع - مركز الجزيرة للدراسات.
- ٢٥- دراسة (مستقبل الدور التركي في الخليج) إعداد/ عبد الجليل زيد المرهون - مركز الجزيرة للدراسات.
- ٢٦- دراسة (مصر.. إيران.. تركيا.. وتفاعلات النفوذ والمكانة في الشرق الأوسط) إعداد/ د. حسن أبو طالب.
- ٢٧- دراسة (نهج العدالة والتنمية التركي إزاء القضية الكردية) إعداد/ جمال الدين هاشمي - مؤسسة سيتا.
- ٢٨- دراسة (تركيا.. دولة المسلمين وليست الدولة الإسلامية) إعداد/ إبراهيم غرايبة.
- ٢٩- دراسة (التقارب التركي العربي.. أبعاد.. ودلالات) إعداد/ سالم الوخى.
- ٣٠- دراسة (حدود الأدوار التركية الجديدة في القضية الفلسطينية) إعداد/ محمد الحافظ العابد.
- ٣١- دراسة (رهانات الخارج / السياسة الخارجية.. أسس ومركزات) إعداد/ محمد نور الدين.
- ٣٢- دراسة (السعى التركي نحو عضوية الاتحاد الأوروبي) إعداد/ مسعود أوزكان - ترجمة/ د. برهان كوروغلو.
- ٣٣- دراسة (سوريا وتركيا: انقلاب تاريخي؟) إعداد/ سعد محيو.
- ٣٤- «دمشق - أنقرة.. ركيزتا الاستقرار الإقليمي» بقلم: ريماء الرفاعي - صحيفة «الوطن» السورية ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٧.
- ٣٥- «الحلقة الأخيرة من سياسة «تعدد البُعد» التركية» بقلم: د. محمد نور الدين - swissinfo.ch.
- ٣٦- «الموقف التركي من الحرب على غزة وآفاق دور إستراتيجي جديد» بقلم: حسنى محلى.
- ٣٧- «تركيا وأوروبا.. جدلية الاستيعاب والاستبعاد» بقلم: إبراهيم اليومى غانم.
- ٣٨- «في آسيا الوسطى والقوقاز.. تأمين لجسور الطاقة» بقلم: محرم أكشى.
- ٣٩- «أزمة تركستان الشرقية وانعكاساتها على السياسات التركية» بقلم: برهان كورأوغلو.
- ٤٠- «الاتفاق التركي الأرميني: الدوافع والتوقعات» بقلم: د. محمد نور الدين.
- ٤١- «تركيا وإيران.. البعد عن حافة الصدام» بقلم: حقي أوغور.
- ٤٢- «الاتفاق الثلاثي بخصوص الملف النووي الإيراني» بقلم: برهان كورأوغلو.
- ٤٣- «قمة إسطنبول الثلاثية» بقلم: بشير نافع - مركز الجزيرة للدراسات.
- ٤٤- «سياسة تركيا نحو إيران: مساع لبناء الجسور.. وانتهاء سياسة واقعية» بقلم: سابرينا تافيرنيز - نيويورك تايمز.
- ٤٥- «تركيا وقوة المقاومة الديمقراطية» بقلم: جراهام فولر.
- ٤٦- «تركيا وحل القضية الفلسطينية» بقلم: عبد الستار قاسم.
- ٤٧- «تركيا والشرق الأوسط في الميزان الأميركي» غازي دحمان.
- ٤٨- «انتصار الإسلاميين في تركيا» بقلم: جراهام فولر.
- ٤٩- حوار مباشر مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أجراه جانييل ستنفورث وبرنهارد زاند من صحيفة نيويورك تايمز الأميركية.
- ٥٠- «التطور المثير: المصالحة التركية - الكردية.. بين مبادرة أربوغان وخطة أوجلان» - مجلة المشاهد السياسي.

المصادر

- ٥١- «تركيا بين مطرقة القضاء ومطرقة الجيش» بقلم: د. محمد نور الدين.
- ٥٢- حلقات «تركيا من أتاتورك إلى أردوغان» التي نشرتها صحيفة الشرق الأوسط بدءاً من ٢٠ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٧ عبر مراسلتها في إسطنبول منال لطفى.
- ٥٣- «انتخابات تركيا.. وعودة الإسلام» بقلم د. راغب السرجاني.
- ٥٤- «هل ستصبح تركيا إسلامية؟.. البراجماتية في المسار السياسي لحزب العدالة والتنمية التركي» بقلم مايكل ثومان رئيس جريدة داي زایت في الشرق الأوسط - ٥ مارس/أذار ٢٠١٠
- ٥٥- «خبرة الإسلاميين في تركيا - دروس مستفادة» بقلم د. عمرو حمزاوى - صحيفة «الجريدة» الكويتية - ١٢ أغسطس/آب ٢٠٠٧
- ٥٦- «التيار: الإسلام الجديد من بوابة تركيا» بقلم جاكسون ديهل - صحيفة «الشرق الأوسط» - ٣١ أغسطس/آب ٢٠٠٧
- ٥٧- «ما بعد استفتاء ١٢ أيلول» بقلم: إبراهيم كالن - صحيفة «توداي زمان» التركية.
- ٥٨- «التخلص من وصاية الأتاتوركين» بقلم: إحسان داغى - صحيفة «زمان» التركية.
- ٥٩- «الانقلاب الديمقراطي في تركيا» بقلم: فهمى هويدى - صحيفة الخليج الإماراتية ٢١/٠٩/٢٠١٠
- ٦٠- «إرهاصات ميلاد الجمهورية التركية الثانية» بقلم: فهمى هويدى - نشر في صحيفة الشرق القطرية.
- ٦١- «تغير السياسة التركية» تقرير أوردته صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية في موقعها على شبكة الإنترنت بتاريخ ٩/٦/٢٠١٠
- ٦٢- «تركيا وإسرائيل... تقارب أم تباعد؟».. ستيفن أ. كوك في مقابلة أجراها معه برنارد جويرتزمان - تقرير واشنطن.
- ٦٣- «حدود التصعيد بين تركيا وإسرائيل» بقلم: بشير عبد الفتاح - الجزيرة.
- ٦٤- «كيف خسرت إسرائيل تركيا؟» بقلم: ترودى روبين - نيويورك تايمز - ٦/٨/٢٠١٠
- ٦٥- مواقع إلكترونية:
- الموقع الإلكتروني لبرنامج المسح الاجتماعي الدولي (آي إس إس بى) المختص بقياس مدى الالتزام بقيم الدين في العالم.
- المواقع الإلكترونية لصحف (حرية - ميلليت - بنى شفق - طرف) اليومية التركية.
- وكالات (تايم تورك) و(أنباء الأناضول).
- موقع cnn العربى والإنجليزى. - موقع الجزيرة نت. - موقع «أخبار العالم» التركى.
- مواقع حكومية (البرلمان التركى) و(وزارة الخارجية التركية) و(رئاسة الوزراء التركية) و(حزب العدالة والتنمية)
- موقع جماعة فتح الله غولين.

الفهرس

٥	مقدمة
١١	الباب الأول:
١٣	الفصل الأول:
٢٣	الفصل الثاني:
٢٩	الباب الثاني:
٤١	الفصل الأول:
٤٩	الفصل الثاني:
٥٧	الفصل الثالث:
٦٥	الباب الثالث:
٦٧	الفصل الأول:
١٠٣	الفصل الثاني:
١٢٣	الباب الرابع:
١٢٥	الفصل الأول:
١٤٧	الفصل الثاني:
١٥٣	الباب الخامس:
١٥٥	الفصل الأول:
١٧٩	الفصل الثاني:
٢٢٣	الفصل الثالث:
٢٤٩	الباب السادس:
٢٥١	الفصل الأول:
٢٦٥	الفصل الثاني:
٣٠٥	الباب السابع:
٣٠٧	الفصل الأول:
٣١٣	الفصل الثاني:
٣٣٢	المصادر:

ط ط

الطبعة الأولى ٢٠١١

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠١١/١٩٥٧

الترقيم الدولي: 3-602-376-977-978 I.S.B.N.

ط ط

 **دار القبس**
للطباعة

الإدارة و فصل الألوان
٥ شارع سراج الملح - القاهرة

هاتف و فاكس : ٨٣٥ - ٢٣٦٤ - ٢٣٦٨ و ٢٣٦٨

الخطا بحر

١ - شارع إيدان - طريق مصر حلوان الزراعي - المصايف - القاهرة

هاتف و فاكس : ٢٥٢٤٣٣١٤

■ من الإنسان العادي الفقير الذي لا وقت لديه للانشغال بالسياسة حتى كبار المثقفين، تحظى تركيا (أردوغان) بالتقدير والاحترام، ومواقفها بالهتاف والتصفيق. وهو ما ساهم في تدعيم صورة تركيا في الشارع العربي، وجعل لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، شعبية طاغية يحظى بها في العالم العربي والإسلامي لمواقفه المشرفة، وعندما يُسأل أردوغان (فارس الحقوق العربية)، عن سر الشعبية الجارفة، يرد بكل تواضع: (أنا لست لاهئاً وراء شعبية، إذا كنا نقوم بوظيفتنا وواجباتنا فما أسعدنا، لأن هذه المناصب التي نتولاها اليوم لهي مؤقتة، المهم أن نترك صوتاً يتردد صداه تحت قبة السماء، كل جهدنا ينصب على هذا الهدف، نحن نحب الناس والبشر، لانهم خلقوا من قبل الخالق، إذا سنحت لنا الفرصة للمساهمة في السلام العالمي فما أسعدنا، إذا استطاعت تركيا أن تكون مركزاً للسلام العالمي فما أسعدنا).

فتركيا في عهد أردوغان حققت جملة نتائج داخلية وإقليمية ودولية، فهناك ارتياح تركي داخلي من المواقف التركية بعودة تركيا إلى جذورها ودورها كوريث للخلافة الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، وإقليمياً مرحباً بتركيا إيرانياً وسورياً وفلسطينياً وخليجياً.

وهكذا فإن العلاقات العربية التركية اليوم تعيش أجمل سنوات التقارب والتجانس السياسي اللوجيستي، لذا فإنه يجب أن يتم استغلالها بالشكل الصحيح، وتحديداً من قبل العرب، فتركيا دولة قوية في المنطقة، ولها مستقبل واضح على خارطة السياسة الدولية خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وصداقتها والتحالف معها يعد جائزة كبرى للدول العربية، والتقارب منها سيكون نقلة نوعية لتعزيز القضايا العربية وتقويتها في العربي والتركي، كما أن ذلك التقارب سيكون نقلة نوعية لتعزيز القضايا العربية وتقويتها في المحافل الدولية، وخصوصاً قضية الصراع العربي مع إسرائيل.

وتقديراً منا لتركيا (أردوغان) ومواقفه المشرفة، حاولنا في هذا الكتاب أن نقدم دراسة شاملة عن واقع تركيا الآن والمقارنة بين عصورها المختلفة، من خلال التجربة الأردنية، التي نطل عليها من هذا الكتاب، في محاولة منا لمعرفة كيف ولماذا صارت التجربة (الأردوغانية) أنموذجاً لتجارب الحكم في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.



مصرياته



www.ibtesama.com